

إعراب الفعل

٤٠٥

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ

مَنْ جَازِمٌ وَنَاصِبٌ كَتَسَعَدُ

قد تقدم في أول الأرجوزة أن الفعل المضارع معرب إن عرئ من نون توكيد مباشر، ومن نون جماعة المؤنث، ومر بيانُه هناك^(١).

وتقدم أيضا أن إعرابه : رفع، ونصب، وجزم، كما أن إعراب الاسم رفع ونصب، وجر، ومر إعراب الاسم وما يتعلق به.

فأخذ هنا في الكلام على إعراب الفعل، وابتدأ بالرفع لأنه الأصل، ويعني أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم فإنه يرفع حينئذ، فتقول : أنت تَسْعَدُ، وزيدُ يَسْعَدُ، ويخرجُ أبو عبدالله، وما أشبه ذلك.

وأتى بالتجريد عن الناصب والجازم على مساق الشرطية ، لأنه قال : ارفعه إذا تجدد، فيحتمل أن يكون قد جعل التعرئ هو نفس الرفع للفعل، فيكون مذهبه هنا مذهبه في «التسهيل» لأنه جعل التعرئ هو الرفع، فقال : يُرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم، لا لوقوعه موقع الاسم خلافاً للبصريين^(٢).

ويحتمل أن يكون قد جعل التعرئ شرطاً في الرفع لا عاملاً، كأنه قال : ارفعه بشرط التعرئ، فيكون الرفع مسكوتاً عنه في كلامه، وإنما ذكر الشرط في الرفع ولم يذكر السبب فيه، لأن الشرط أكيد الذكر، وليس

(١) انظر : « باب المعرب والمبني » البيتين الخامس والسادس (جزء ١ ص).

(٢) التسهيل ٢٢٨.

السبب عنده بأكيد الذَّكْر. وأيضاً فالشرط مُتَّفَق على اعتباره.

وقد قيل : إنه الرافع، والسبب مختلف فيه، وهو بعد في محل الاجتهاد، فسكت عن تعيينه إبقاءً للناظر فيه.

وقد اختلف في الرافع هنا على ثلاثة أقوال :

أحدهما : ماذهب إليه في «التسهيل» من أنه التعرُّى من الناصب والجازم^(١)، وهو مذهب الفراء وأصحابه.

والثاني : أنه ارتفع لوقوعه موقعَ الاسم، وهو مذهب سيبويه والجمهور من البصريين^(٢).

والثالث : أنه ارتفع بالزوائد الأربع التي في أوله، وهو أضعفها وأشدّها مخالفةً للقياس والسماع.

والذي نكّت عليه، إن كان أراد أن التعرُّى هو الرافع، هو مذهب البصريين.

وجه التَّنكِيت أن الرافع لو كان الوقوعَ موقعَ الاسم لما ارتفع بعد (لَوْ) ولا بعد حرف التحضيض، لأنها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع اسم، فالرافعُ، على قولهم، في هذا معدوم، ولا يقال : إن المراد بوقوعه موقعَ الاسم وجودُ ذلك فيه على الجملة، وأنت تعلم أن الاسم قد يقع بعد (لَوْ) وحرف التحضيض نحو: «لَوْذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي»^(٣).

(١) المرجع السابق : ٢٢٨.

(٢) الكتاب ١١/٣.

(٣) كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٦٨.

والسوار : حلية من الذهب، مستديرة كالحلقة، تلبس في المعصم أو الزند.

والعرب تلبس الإماء السوار، فهو يقول : لو كانت اللاتمة حرة لكان أخف على. ويضرب في الكريم يظلمه الدنيا الخسيس.

وقوله (١):

* فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا *

فالوقوع موضع الاسم حاصل - لانا نقول : لا يخلو مرادكم بالوقوع موقع الاسم من أن يكون / بمعنى أن الموضع للاسم في الأصل ٤.٦ أو في الاستعمال، أو ماهو أعم من هذا.

فالأول : مُنتَقَض بالرفع بعد حروف التخصيص لأنه ليس للاسم في الأصل.

والثاني منتقض بالرفع بعد (كاد) فإنه ليس للاسم في الاستعمال. والثالث: منتقض بالجزم بعد (إن) الشرطية، فإنه موضع صالح للاسم في الجملة، نحو : إن زيداً قامَ أكرمته. وإذا بطل على كل تقدير صح أن الرفع له ماتقدّم.

وهذه الأدلة من ابن مالك غير واردة على مقصد سيبويه في الوقوع موقع الاسم، فانظره لابن خروف في «شرح الكتاب» فليس بنا حاجة إلى الإطالة بذكره. والمسألة على الجملة لا يتبني عليها حكم، فالأمر فيها قريب. ثم أخذ في ذكر النواصب فقال :

وَيَلْنِ انْصِبْنَهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ

لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالتَّى مِنْ بَعْدِ ظَنْ

(١) هو الصمة القشيري، والبيت بتمامه :

وَنُبْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَنَاعَةٍ إِلَى فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

الخرانة ٣/٦٠، ٥١٣/٨، والمغنى ٧٤، ٢٦٩، ٣٠٧، ٥٨٤، والعيني ٣/٤١٦، ٤٥٧/٤، ٤٧٨، والتصريح ٤١/٢، ٢٦٣، والهمع ٤/٣٥٣، والدرر ٢/٨٣، والأشمونى ٢/٢٥٩، ٥٢/٤، والحماسة بشرح المرتضى ١٢٢٠

يقول : خبرت أن ليلي أرسلت إلى ذا شفاعة تطلب جاها عندي، فلا جعلت نفسها شفيعا.

فَانْصَبَ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحَّحَ وَاعْتَقَدَ
تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ فَهُوَ مُطَرِّدٌ
وَيَغْضُضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى
مَا أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

ذكر الناظم نواصب أربعة وهى : لَنْ، وَكَيْ، وَأَنْ، وَإِذَنْ، وهى التى تنصب
بنفسها. وما عداها غيرُ ناصبٍ نفسه، كحَتَّى، والواو والفاء فى الأجوبة الثمانية،
وَأَوْ، بمعنى (إِلَّا)

فهذه وما أشبهها مما نُصب، الفعل بعدها منصوبٌ بإضمار (أَنْ) لانبفس
ذلك الحرف على حَسَبِ ما يذكّره إثرَ هذا.
والضمير المنصوب فى «انْصَبْ» عائدٌ على الفعل، أى انصبه بهذه
الحروف المذكورة.

أما «لَنْ» فینتصب الفعل بعدها بها لاغيرها، فتقول : لَنْ يُكْرِمَكَ زَيْدٌ، وَلَنْ
يُهَيِّنَكَ عمروٌ.

وجَعَلَهُ الناصبَ نفسَ «لَنْ» دليلٌ على اعتقاد مذهب سيبويه أنها ليست
بمركبة من (لَا أَنْ) كما يزعمه الخليل، فإن النصب على مذهب يكون بـ«أَنْ»
وحدها لا بـ«لَنْ» بجملتها^(١).

والمختار ما أشار إليه الناظم أنها غيرُ مركبة، لأن التركيب على خلاف
الأصل، فلا يدعى إلا بدليل، ولا دليل، و(لَا أَنْ) مع الفعل والفاعل كلامٌ تام، ولو
كان أصلها (لَا أَنْ) لكان الكلام تاما بالمفرد، وهو محال.

(١) الكتاب ٥/٣.

وَرَدَّهُ سِيْبِيْوِيْه بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَتَقَدَّمْ مَعْمُولٌ مَعْمُولَهَا عَلَيْهَا، لِأَنَّ مَا فِي حَيْزِ الصَّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَ(أَنْ) حَرْفٌ مَوْصُولٌ. وَأَنْتَ تَقُولُ : زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ، وَهُوَ جَائِزٌ، فَدَلٌّ عَلَى عَدَمِ تَقْدِيرِ الْخَلِيلِ (١).

وَأَمَّا «كَيْ» فَتَنْصِبُ أَيْضًا بِنَفْسِهَا، فَتَقُولُ : جِئْتُكَ لَكَيْ تُكْرِمَنِي. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : {لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ} (٢). وَقَوْلُهُ : «لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ» (٣) الْآيَةُ.

وَدَلٌّ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى كَوْنِهَا نَاصِبَةً بِنَفْسِهَا عَطْفُهُ «كَيْ» عَلَى «لَنْ» كَأَنَّهُ قَالَ : وَبِكَيْ أَنْصِبُهُ أَيْضًا.

وَهُنَا إِشْكَالٌ فِي كَلَامِهِ / وَهُوَ أَنَّهُ نَصٌّ عَلَى نَصْبِهَا بِنَفْسِهَا مَطْلَقًا ٤.٧ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ (كَيْ) عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ نَاصِبَةً بِنَفْسِهَا كَمَا قَالَ، وَيَتَعَيَّنُ ذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا لَامُ الْجَرِّ، نَحْوَ الْآيَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ.

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ جَارَةً لِنَاصِبَةٍ؛ بَلْ يَكُونُ نَصْبُ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ (أَنْ) وَ(أَنْ) وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ هُوَ مُجْرورٌ «كَيْ»

وَالْجَرُّ بِهَا ثَابِتٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، فَإِنَّهَا قَدْ وَقَعَتْ مَوْضِعَ اللَّامِ مَعَ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ. قَالَ سِيْبِيْوِيْه : وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُ «كَيْ» بِمَنْزِلَةِ (حَتَّى) يَعْنِي حَرْفَ جَرٍّ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : كَيْمَه؟ فِي الْاسْتِفْهَامِ، فَيُعْمَلُونَهَا فِي

(١) المرجع السابق ٥/٣.

(٢) سورة الحديد : ٢٣.

(٣) سورة الأحزاب : ٣٧.

الأسماء، كما قالوا : حَتَّامَةٌ؟ وَحَتَّى مَتَى؟ وَلِمَه (١)؟ ثم أتمَّ الكلام عليها، وأن النصب بعدها بـ(أن) مضمرة، لأنه لاوجه في (كَيْمَةٌ) إلى حذف الألف إلا أنها مثل اللام في (لَمَةٌ) ولايدخل هنا اللام عليها لأنها حرفٌ جرٌّ مثلها، وحرفُ الجر لايدخل على مثله، وإذا كان ذلك ثابتا من كلام العرب كان كلامه هنا بإطلاقه غيرَ مستقيم.

والعجبُ أنه أتمَّ الكلامَ عليها في كتبه، وتركَ ذكرَ ذلك هنا، إلا أن يقال : إنه ذهب هنا مذهبَ الكسائي في جعله «كَيٌّ» قِسْمًا واحداً، وهي الناصبة بنفسها، وتَأَوَّلَ (كَيْمَةٌ) على أنها منصوبة على مذهب المصدر، كقول القائل : أقومُ كَيَّ تقومُ. فسمعه المخاطب ولم يفهم «تَقُومُ» فقال : كَيْمَةٌ؟ يريد : ماذا؟

فالتقدير : كَيٌّ تفعلُ ماذا؟ فموضع «مَه» نصبٌ على جهة المصدر والتشبيه به، وليس لـ«كَيٍّ» في «مَه» عمل، وهو مذهب مردود لاينبغي أن يقال به، وحملُ كلام الناظم عليه ضعيفٌ جداً.

وقد حكى الأستاذ (٢) - رحمه الله - أن بعض المتأخرين ذهب إلى أن «كَيٌّ» الداخلة على الأفعال هي الناصبة على كل حال، سواءً تقدمها حرفُ جر أم لا، فإن تقدمها فلا إشكال في أنها الناصبة، وإذا لم يتقدمها كان مقدراً قبلها.

وأما من جعلها من العرب حرفَ جر فإنه لايدخلها على الأفعال أصلاً، لأن جعلَ ذلك في (لام كَيٍّ) و(لام الجحود) و(حَتَّى) الجارة ينبغي أن يكون موقوفاً على السماع، ولو كان ذلك قياساً لجاز أن تقول : عجبتُ مِنْ تُكْرِمَنِي،

(١) الكتاب ٦/٣.

(٢) هو أبو عبد الله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

وهذا لك بَقُومٌ، تريد : من أن تُكْرِمَنِي، وبأنْ تقومَ، فإذا لم يكن ذلك قياسا وجب الاقتصار على الموضع الذي قامت الدلالة على أنه من ذلك. قال الأستاذ^(١): وهذا تحقيقُ في الموضع كان يجب الأخذُ به، لولا أن سيبويه قد أثبت دخول (كَي) الجارة على الأفعال^(٢).

هذا ما حكاه الأستاذ، وما أسعده بكلام الناظم حين أتى بها في (باب حروف الجر) فدلَّ ذلك على اختصاصها بالأسماء، وأتى بها هاهنا، فدل على اختصاصها بالأفعال.

والدليل على أن هذا رأيُه أنه لم يذكر (كَي) فيما يُنصب بعده الفعل/ بإضمار (أن) حين أتى بحتى، ولام كى، ولا الجود، والجواب ٤.٨ بالفاء، والواو، وأو، ولم يأتِ معها بـ(كَي) الجارة، كما أتى بها غيره مع هذه الأشياء، فهذا يوضح أنه ما أراد سواه، ولا قصد إلا إيَّاه. والقياس يعضده، وذلك أن «كَي» ظهر منها أمران:

أحدهما : دخولها على الأسماء على حدِّ دخول حروف الجر، نحو : كَي مَه؟ كما تقول : حَتَّى مَه، ولمَه؟ ولاشك في كونها هنا جارة، ولا تكون جارة حتى تختص بما جرَّته.

والثاني : دخولها على الأفعال المضارعة، فيُنصب ما بعدها. والأصل أن يُنسب الفعل إليها حتى يدل على خلاف ذلك دليل.

وأیضا، قد دل الدليلُ الواضح على صحة وقوعها في النواصب، وهو دخول اللام الجارة عليها، نحو: {لَكَيْلًا تَأْسَوْا} ^(٣). وهي هنا ناصبة

(١) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٢) الكتاب ٥/٣.

(٣) سورة الحديد : ٢٣.

باتِّفاق.

والأصل في العامل ألاَّ يعمل حتى يَخْتَص، فأنتج هذا النظرُ غيرَ مانِّقله
الأستاذ - رحمه الله - ولا يلزم من ذلك مخالفةُ السماع، ولا إبطالُ القياس، لأن
«كى» بهذا الاعتبار لفظٌ مشتركٌ لموضعين^(١)، ولا يُنكر مثل هذا.

وقد يُجاب عن السؤال أيضاً على مذهب الجماعة ومذهب في
«التسهيل»^(٢) وغيره أن ما أتى به هنا صحيح، لأنه إنما أتى بـ«كى» الناصبة
وحدها، ولم يتعرض للجارة.

والدليل على هذا من كلامه أنه ذكر الجارة في حروف الجر، وجعلها منها
إذ قال : «مُذْ مُنْذُ رَبِّ اللَّامُ كَى وَأَوْوَتَا» فأتى هناك بها حرفَ جر، ومُحال أن
يريد أن الجارة هناك هي الناصبة هنا، فلا بد من مُبَايَنة إحداهما للأخرى،
فَتَنَبَّهت القسمان من كلامه، إلا أنه يبقى نظراً آخر. وهو أنه لم يذكر في الجارة
ما هو واجبُ الذكر فيها، من كونها لاتجرُ إلا تقديراً، فيقع بعدها الفعل مقدراً
قبله (أن) ولا يقع بعدها الاسم الصريح إلا (ما) الاستفهامية.

فإطلاقه أنها حرفُ جر، ولم يذكر لها غير ذلك، يُوهم أن لها حكم سائر
الحروف، وليس كذلك، فالإخلال واقعٌ في عدم ذكر حكم مجرورها.

فلو قال مثلاً إذا أخذ في ذكر ما ينتصب على إضمار (أن) :

وَيَعْدُ كَى إِضْمَارُ أَنْ يَغْلِبُ أَنْ

جُرَّ بِهَا نَحْوَاتِّهِ كَيْلَا يَهْنُ

أو نحو هذا - لتخلص عن هذا الشُّغْب، فالواجب إذا حملهُ على ماتقدم

(١) اللفظ المشترك هو الذي له أكثر من معنى، كلفظي (العَيْن، ورَأَى) ونحوهما.

(٢) انظر : ص ٢٢٩.

قبل هذا .

ثم قال : «كَذًا بَأْنُ لَا بَعْدَ عِلْمٍ» يَعْنَى أَنَّ (أَنْ) المفتوحة حكمها حكمُ (لَنْ) و(كَيْ) في كونها ناصبةً بنفسها، ولا خلاف في هذا، لكنه شرط ألا تكون (أَنْ) بعد العلم، وحقيقة هذا الاشتراط وما ذكر معه يُعطى في (أَنْ) تقسيماً، وهو أن (أَنْ) على ثلاثة أقسام :

أحدها : ألا تقع بعد علم ولا ظنٍّ، فهذه هي الناصبة للفعل، نحو : جَنَّكَ أَنْ تُكْرِمَنِي، وأعجبنى أن تقوم {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ} ^(١) ونحو ذلك .

ولا تقع غير ناصبة إذا دخلت على المضارع إلا نادراً، كما سيذكره، وهو الذي ابتدأ به الناظم .

والثاني : أن تقع بعد (العلم) فمقتضى اشتراطه ^(٢) ألا تقع الناصبة بعده دليل على أنها بعد العلم غير ناصبة للفعل وإن وقعت بعده، فتقول : علمتُ أَنْ يَقُومَ زيدٌ وعلمتُ أَنْ لَا يَقُومَ / زيدٌ، ترفع الفعل هنا ٤.٩ لا غير، إذ أُخْرِجَ (أَنْ) معه عن النصب جملة، وكونها بعد العلم مخففة من الثقلية هو السبب في عدم النصب، على ما يذكره إثر هذا .

ولا يختص هذا الحكم بـ(عِلْمٍ) وحدها؛ بل كل ما يُعطى معنى العلم فحكمه حكمه، نحو : تَيَقَّنْتُ أَنْ لَا يَقُومَ زيدٌ، ورأيتُ أَنْ تَخْرُجَ، وتحققتُ أَنْ لَا يَقُومَ، ونحو ذلك لقوله : «لَا بَعْدَ عِلْمٍ» فعم أفعال العلم .

والثالث : أن تقع بعد (الظن) نحو : ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخَلْتُ،

(١) سورة البقرة : ١٨٤ .

(٢) في الأصل «كلامه» وما أثبتته من (س، ت) أولى .

ورأيتُ، ونحوها مما يُعطى معنى الظن.

فإذا وقعت (أن) بعد أحد هذه الأفعال أو نحوها فلك وجهان :

أحدهما : أن تنصب بها ما بعدها، فتقول : حَسِبْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَخِلْتُ أَنْ تَخْرُجَ. ومنه قوله تعالى : { أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا ^(١) } الآية. وقوله : { أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتْرَكَ سُدًى } ^(٢) وقوله : { إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ } ^(٣) و{ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ } ^(٤).

وقدّم النصب هنا كانه أرجح عنده من الرفع وأكثر، ويشعر بذلك قوله : «فَأَنْصِبُ بِهَا» فأتى بالنصب في مساق الاعتماد عليه، ثم استدرّك وجه الرفع وصحّحه، وإلا فكان يقول : «فَأَنْصِبُ بِهَا وَارْفَعُ» وكذلك قال ابن المؤلف في «تكملة الشرح» ^(٥) قال : ولذلك اتفق على النصب في : أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا ^(٦) وكان أكثر القراء على النصب في قوله تعالى : { وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً } ^(٧) وهم غير أبي عمرو وحمزة والكسائي، والرفع لهؤلاء الثلاثة ^(٨).

والثاني : ألا تنصب بها، بل يبقى ما بعدها على رفعه، نحو قولك : حَسِبْتُ أَنْ لَا تَقُولُ ذَلِكَ، وظننتُ أَنْ لَا تَفْعَلَ ذَلِكَ.

ومنه قوله تعالى : { وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً } . على قراءة أبي عمرو وحمزة

(١) سورة العنكبوت : ١، ٢.

(٢) سورة القيامة : ٣٦.

(٣) سورة البقرة : ٢٣٠.

(٤) سورة القيامة : ٢٥.

(٥) لوحة [٢١٦ - ١].

(٦) سورة العنكبوت : ٢.

(٧) سورة المائدة : ٧١.

(٨) السبعة لابن مجاهد : ٢٤٧.

والكسائي (١).

وهما على وجهين مختلفين، أما النصبُ بعدها فلجريانها على بابها، من عدم التحقيق وثبوت التردد، فصارت كالرجاء بـ(عسى) فالموضع لـ(أن) الناصبة.

وأما الرفع فعلى معنى أنك أثبت ذلك في ظنك، وأدخلته مدخل العلم، وعلى إجرائه مجرى العلم صارت هنا (أن) غير ناصبة. وإلى هذين أشار بقوله : «وَأَلْتِي وَمِنْ بَعْدِ ظَنِّ. فَأَنْصِبُ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحَّحَ» يعنى أن (أن) إذا وقعت بعد الظن فالنصب هو الأكثر، والرفع صحيح جائز.

ثم أخذ في بيان وجه الرفع بعدها حيث لم تقع ناصبة فقال : «وَأَعْتَقِدُ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ»

يعنى أن (أن) التى لا تنصب الفعل الواقع بعدها لا ينبغى أن يُعتقد أنها هى الناصبة للفعل؛ بل هى غيرها، لأن عامل النصب من شأنه ألا يتخلف عن عمله في موضع من المواضع من غير مانع، وأن يكون مختصاً بما يعمل فيه، لا يدخل على غيره كسائر العوامل، فإن شأن العامل أن يكون عاملاً على / الإطلاق، ومختصاً بما يعمل فيه على اللزوم، إلا ما ٤١٠ خرج من هذا عن أصله، نحو (ما) فإنها تعمل مرةً ولا تعمل أخرى، وذلك خلاف القاعدة الأصلية، والقياس المستمر؛ فلا بد أن يُعتقد في (أن) هذه التى لم تعمل أنها غير الناصبة، وأنها المخففة من (أن) الناسخة للابتداء، فيقال : إنها لم تعمل [لأنها المختصة بالأسماء فلا تعمل في الأفعال. لكن قد يقول القائل : ما الحامل لكم على هذا التقدير، ولعلها (أن) الناصبة، لم

(١) المرجع السابق : ٢٤٧.

تعمل هنا] ^(١) كما لم تعمل في مواضع أخرى كما سيأتى؟

فأجاب الناظم عن هذا بأن تخفيف (أَنْ) مُطَرَّد في كلام العرب، على أن يكون اسمها مقدر لا يبرز إلا في الضرورة، وبيان أطْراده قد تقدّم في باب (إِنْ) ووقوع الفعل بعد (أَنْ) غير الناصبة للفعل كثيرٌ مطرد أيضاً، كما تقدم.

فالحق أن يُحمل المُطَرَّد على المُطَرَّد، ولا يُحمل على أنها (أَنْ) الناصبة للفعل لم تعمل، فإن ذلك ليس بمُطَرَّد ولا كثير، بخلاف التخفيف من (أَنْ) وحكمها مبينٌ في موضعه، فلم يحتج إلى ذكره هنا، وعلى أنه كَرَّر حكمها في «التسهيل» في باب (إِنْ) وفي نواصب الأفعال ^(٢)، وإن التكرار ينافي الاختصار.

واعلم أن الذى تعرض للكلام عليه من (أَنْ) المخففة من الثقيلة هي التي لم يقع بينها وبين الفعل فاصلٌ سوى (لا) النافية، لأنه إذا وقع بينهما فاصلٌ غير (لا) لم يقع بينها وبين الناصبة للفعل لبسٌ، لأنك إذا قلت : خِلْتُ أَنْ سَيَكُونُ كذا، أو خِلْتُ أَنْ لَنْ تَقُومَ - لم يمكن أن تكون هنا ناصبة، لمكان الفاصل الحائل بين (أَنْ) وبين ما كان يمكن أن يكون معمولاً لها، فلا يُحتاج إلى تفرقة بين المخففة والناصبة في مثل هذا، وإنما يُحتاج إلى ذلك حيث يمكن على الجملة أن تعمل (أَنْ) فيما بعدها، وذلك إذا لم يقع بينهما فَصْلٌ، كقولك : علمتُ أَنْ تَقُومَ، وخِلْتُ أَنْ تخرجَ، وذلك على الوجه غير الأحسن المنبّه عليه في باب (إِنْ) أن يقع من الفواصل ما لا يمنع (أَنْ) من تأثيرها في معمولها، وذلك (لا) نحو : خِلْتُ أَلَّا تَقُومَ، وعلمتُ أَلَّا تخرجَ، فها هنا يُحتاج إلى قانون التفرقة بين (أَنْ) الناصبة للفعل والمخففة من الثقيلة.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) انظر : التسهيل : ٦٥، ٢٢٨.

ثم قال : «وَيَعْضُّهُمْ أَهْمَلُ أَنْ»

يعنى أن بعض العرب أهمل (أن) فلم يعملها وهى الناصبة للفعل، فيقول :
أعجبني أن يقوم زيدٌ، وهو قليل.

ومنه ما روى في غير السَّبْع من قوله تعالى : {لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ
الرُّضَاعَةَ} ^(١) برفع «يَتِمُّ» ^(٢) وأنشد السِّيرافي، ورواه ابن جني، عن أحمد بن
يحيى ^(٣) :

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا
مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
وقد يكون منه ما أنشد الفراء من قوله ^(٤) :

(١) سورة البقرة : ٢٣٣.

(٢) البحر المحيط ٢/٢١٣، وفيه «ونسبها النحويون إلى مجاهد».

(٣) السيرافي (المجلد الأول - ص ١٢٩) والخصائص ١/٣٩٠، والمنصف ١/٢٧٨، والإنصاف ٥٦٣،
وابن يعيش ٧/١٥، ٨/١٤٣، والمغنى ٣٠، ١٩٧، والعيني ٤/٣٨٠، والتصريح ٢/٢٣٢ والأشموني
٣/٢٨٧، والخزانة ٨/٤٢٠

ومعنى البيت واضح، وقائله غير معروف على الرغم من شدة تداوله في كتب النحو واللغة.

(٤) معانى القرآن ١/١٣٦، وابن يعيش ٧/٩، والعيني ٢/٢٩٧، والأشموني ١/٢٩٢، والخزانة
٨/٤٢١، واللسان (زوج)

وقبله :

إِنِّي زَعِيمٌ يَانُوتَيْقَةُ إِن سَلِمْتَ مِنَ الرِّزَاحِ
وسَلِمْتَ مِنْ عَرَضِ الْحَتُوفِ مِنَ الْفُتُورِ إِلَى الرِّوَّاحِ

والرياح : شدة الضعف في الإبل حتى تكاد تلتصق بالأرض فلا تستطيع النهوض.

ويروى «من الرِّوَّاح» وهو الموت. والعرض : ما يطرأ من أحداث الدهر.

والحتوف : جمع حتف، وهو الموت. =

أَنْ تَهْـبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ

يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

ثم أخذ في توجيه هذا الإهمال فقال : «حَمَلًا عَلَى مَا أُخْتِهَا»

يعنى أنها الناصبة للفعل، أهملت بالحمل على (ما) أختها، وهى المصدرية، لأنها أختان في تأويلهما بالمصدر، فكما أن الفعل إذا وقع بعد (ما) مُهْمَلٌ غير منصوب، فكذلك حُمِلَتْ (أَنْ) عليها ف قيل : «أَنْ تَقْرَأَنْ» ونحو ذلك.

٤١١

وقوله : «حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا»/

يعنى أن هذا الإهمال إنما هو في [موضع استحققت فيه العمل، لافي موضع لاستحققه فيه، فتحرز من وقوعها بعد علم أو طن، فإنها هناك غير مستحقة على التفسير]^(١) المذكور أولا، فليس مخصوصا بهذا البعض الذى حكى عنه.

وما قرر من التوجيه هو رأى البصريين، وأحمد بن يحيى من الكوفيين. حكاه عنه ابن جنى في كتاب «التعاقب» له ومذهب الكوفيين في التوجيه : الحمل على أنها المخففة من الثقيلة، أتى بها من غير فصل، وهو مذهب الفارسي، حكاه عنه ابن جنى أيضا في البيت المتقدم^(٢) :

* أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا *

والأظهر فيه خلافه، لقوله في البيت :

* وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا *

= والطلاح : جمع طلحة، وشجر الطلح أعظم العضاء، وأكثره ورقا، وأشدّه خضرة، وأمدّه ظلا.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) انظر : الخصائص ١/٣٩٠.

فَنَصَّبَ بِهَا، فَلَوْ كَانَتْ الْأُولَى عِنْدَهُ الْمَخْفُفَةُ لَكَانَ مِنَ التَّنَاسُبِ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ. وَالْمَذْهَبَانِ مُتَقَارِبَانِ.

لَكِنْ عَلَى النَّازِمِ هُنَا دَرَكُ مَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي بَابِ «إِنْ» وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدَّمَ فِي الْمَخْفُفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ أَنْ الْأَحْسَنُ الْفَصْلُ، وَيَجُوزُ تَرْكُ الْفَصْلِ قَلِيلًا، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ^(١): «وَأِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا

ثُمَّ قَالَ: «فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْرٍ أَوْ كَذَا» إِلَى آخِرِهِ. وَنَبَّهَ عَلَى مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} ^(٢). وَنَحْوَ الْبَيْتَيْنِ الْمُتَشَدِّينِ ^(٣). فَظَاهِرُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا الْمَخْفُفَةُ، وَهَاهُنَا نَقَضَ ذَلِكَ، فَحَمَلَهَا عَلَى (أَنْ) النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ لَا عَلَى الْمَخْفُفَةِ وَالْجَوَابِ أَنَّ النَّازِمَ قَصَدَهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ صَحِيحٌ.

فَأَمَّا قَصْدُهُ فِي بَابِ (إِنْ) فَالْإِخْبَارُ عَنِ الْمَخْفُفَةِ إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ فِيهَا، وَذَلِكَ عِنْدَ وَقْعِهَا بَعْدَ الْعِلْمِ، أَوْ بَعْدَ مَا كَانَ نَحْوَهُ، فَلَمْ تَتَعَيَّنِ الْآيَةُ وَلَا الْبَيْتَانِ بِخُصُوصِهَا لِتُمَثِّلَ عَدَمَ الْفَصْلِ فِي الْمَخْفُفَةِ.

وَأَمَّا نَبَّهَ عَلَى مَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لَهُ هُنَاكَ، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَأَمَّا الْقَصْدُ هُنَا فَالْإِخْبَارُ عَنِ (أَنْ) الَّتِي لَا تَقَعُ بَعْدَ عِلْمٍ وَلَا ظَنٍّْ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْخِلَافِ.

فَالْكَوْفِيُّونَ يَحْمِلُونَهُ عَلَى الْمَخْفُفَةِ، وَالْبَصْرِيُّونَ عَلَى النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ،

(١) النظم بتمامه كما جاء في باب «إِنْ وَأَخَوَاتُهَا» هُوَ:

وَأِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مَمْتَنًا
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْرٍ أَوْ نَفَرٍ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذَكَرُوا

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢٢٣، وَسَبَقَ الْاسْتِشْهَادُ بِهَا.

(٣) انْظُرْ: الصَّفْحَةُ السَّابِقَةُ.

فلا تناقض. وعلى هذا التوهم استظهر بقوله : «حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا»
 أى إنما هذا التأويل حيث تستحق العمل، فإن الموضع الآخر حيث
 لا تستحق العمل مُتَّفَقٌ عليه، وهذا حَسَنٌ من التَّنْبِيهِ كما مرَّ تفسيره آنفًا.
 وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ
 إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا
 أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصَبَ وَارْقَعًا
 إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا
 هذا هو الموضع الرابع من الأدوات الناصبة بأنفسها، وهو (إِذْنٌ)
 وهو حرف جوابٍ وجزاء.

فقوله : «وَنَصَبُوا بِإِذْنٍ» نَصٌّ فِي أَنَّهَا النَاصِبَةُ بِنَفْسِهَا.
 وقد حكى المؤلف في «التسهيل» عن الخليل^(١) : أن النصب
 بعدها بإضممار (أَنْ) قال : ابْنُهُ^(٢) : وإنما مُسْتَنَدُهُ فِيهِ قَوْلُ السَّيْرَافِيِّ
 فِي/ أَوَّلِ شَرْحِ الْكِتَابِ : رَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ : ٤١٢
 لَا يُنْصَبُ شَيْءٌ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا بِأَنْ مُظْهَرَةٌ، أَوْ مَضْمُرَةٌ فِي (كَيْ، وَلَنْ
 وَإِذْنٌ) وَغَيْرِ ذَلِكَ.
 قَالَ^(٣) : وَلَيْسَ فِي هَذَانِصُّ، لَجَوَازِ أَنْ تَكُونَ مَرْكُوبَةً عِنْدَهُ مِنْ (إِذْنِ)
 الَّتِي لِلتَّعْلِيلِ وَ(أَنْ) كَمَا يَقُولُ فِي (لَنْ)

(١) التسهيل : ٢٣٠.

(٢) تكملة شرح التسهيل لابن النازم (٢١٧ - ب).

(٣) أى ابن النازم.

قال : وهذا على ضَعْفِهِ أَقْرَبُ مِنْ تِلْكَ الدَّعْوَى (١).

هكذا قال، ولم يَدْرِ أَنْ سَيَبْويهِ حَكى ذلك عنه في باب (إِذَنْ) وَرَدَّ عَلَيْهِ، فَتَأَمَّلْهُ (٢).

والنصب بعدها بإضمار (أَنْ) مذهب الزجاج أيضا، وَرَدَّ عَلَيْهِ الفارسي في «الإغفال» بما فيه كفاية، فطالعه ثَمَّةٌ إِذْ لَاحَاجَةٌ إِلَيْهِ هُنَا (٣).

ثم شرط في عملها النصبَ شروطاً أربعة :

أحدها : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي تَنْصِبُهُ مُسْتَقْبَلاً مِنْ جِهَةٍ مَعْنَاهُ.

فَقَوْلُهُ : «الْمُسْتَقْبَلُ» عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُوفِ، أَيْ : وَنَصَبُوا بِإِذَنْ الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبَلَ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ : أَتَيْكَ غَدًا، فَتَقُولُ : إِذَنْ أَكْرَمَكَ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَنَمَةَ الضَّبِّي (٤) :

ارْدُدْ جِمَارَكَ لَا تُنْزِعْ سَوِيَّتَهُ

إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

(١) عبارة ابن النازم كما في تكملة شرح التسهيل (٢١٨ - أ) هي : «وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إِذَنْ) عند الخليل بأن مضمرة، لجواز أن تكون مركبة من (إِذْ) التي للتعليل و(أَنْ) عند الخليل بأن مضمرة، لجواز أن تكون مركبة من (إِذْ) التي للتعليل و(أَنْ) محذوفاً همزتها بعد النقل، على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لَنْ) والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إِذَنْ) غير مركبة».

(٢) انظر : الكتاب ١٦/٣.

(٣) الإغفال.

(٤) الكتاب ١٤/٣، والمقتضب ١٠/٢، وابن يعيش ١٦/٧، والخزانة ٤٦٢/٨، والحماسة بشرح المزدوقي ٥٨٦، والمفضليات ٢٨٣، واللسان (كوب، سوا) ويرى «أَزَجَرُ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا» والنزع : السلب. والسوية : شيء يجعل تحت بردعة الحمار، كالحِلس للبعير، والجمع. سوايا. والعير : الذكر من الحمير. والمكروب : الشديد القتل.

والمعنى : انته عنها، وأزجر نفسك عن التعرض لنا، وإلا رددناك مضيقاً عليك ممنوعاً من إرادتك.

فلو كان الفعل غير مستقبل لم تَنْصِبْ (إِذَنْ) فتقول إذا حَدَّثْتَ حديثًا :
 إِذَنْ أَظْنُهُ فاعلا، وإِذَنْ أَظْنُكَ صادقًا، فرفعتْ لأنك حالة الإخبار في ظَنْ،
 فخرجتْ بذلك عن باب (أَنْ، وَكَيْ) لأنهما لا يَنْصَبَانِ إِلَّا المستقبل، وهي مشبهة
 في العمل بهما، فلا يجوز أَنْ تَنْصِبَ إِلَّا مَا يَنْصَبَانِهِ، وهو المستقبل.

والثاني من شروط النصب بها : أَنْ تقع صدرَ الكلام، وذلك قوله : «إِنْ
 صُدِّرَتْ» والتَّصْدِيرُ فيها على إطلاقه، من كَوْنِهَا لا يقع قبلها شيء، لاحرفُ عطفٍ
 ولاغيره، لأنه قد ذَكَرَ وجهين فيما إذا تقدَّم حرفُ العطف.

و«إِذَنْ» لها ثلاثة أحوال، أَنْ تتقدَّم، وَأَنْ تتأخَّر، وَأَنْ تتوسط.

فأما إذا تقدَّمت : فتَنْصِبُ، فتقول في جواب من قال : آتِيكَ : إِذَنْ أَحْسِنَ
 إِلَيْكَ. وأما إذا تَوَسَّطَتْ أو تأخَّرت : فلا تعمل، فتقول في الجواب : أَنَا إِذَنْ
 أَكْرَمُكَ، وواللهِ إِذَنْ أَكْرَمُكَ.

ومنه قول كُثَيْبٍ عَزَّة، أنشده سيبويه^(١):

لَنْ عَادَلِي عَبْدَ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا

وَأَمْكَنْنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

فقوله : «إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا» مبنيٌّ على اليمين^(٢)، فصار متوسطًا.

(١) الكتاب ١٥/٣، والخزانة ٤٧٣/٨، والعيني ٤٨٢/٤، وابن يعيش ١٣/٩، ٢٢ والهمع ١٠٦/٤،
 والتصريح ٥/٢، والأشعوني ٢٨٨/٣

والضمير في «بمثليها» يعود للأمنية. وأصل الإقالة في البيع، وهو فسخه.

وكان عبدالعزیز بن مروان قد جعل له أن يتمنى عليه بعد أن مدحه، فتمنى أن يجعله عاملا، وكان
 كثير أميا لا يعرف الكتابة، فاستجله عبدالعزیز وأبعده، فقال هذا الشعر.

(٢) يعني قوله في البيت السابق لهذا :

حلفتُ بربِّ الراقصاتِ إلى مني يَغُولُ الْفِيَّافِي نَصْهَا وَزَمِيلُهَا

وكذلك إذا قلت : أكرمك إذن، فأخّرت.

وقد أنشد بيت حكي فيه النصب بها مع توسُّطها، وهو قوله^(١):

لَا تَتْرَكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا

إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيْرَا

ومُنْشِده الفراء.

وإنما أَعْمَلْتُ مَبْتَدَأَةً ولم تَعْمَلْ عَلَى غير ذلك، لأنها أصل وضعها جوابُ تَكْفَى من بعض كلام المتكلم، كما تكفى (نَعَمْ، وَلَا) فتقول : إن تَزُرَّنِي أَزُرْكَ، فيقال : إِذْنُ أَزُورُكَ، أى للشَّرْطِ الذى شرطت، فنابت عن الشرط، وكَفَّتْ من ذكره.

فلما كانت جواباً قَوِيَّتْ في الابتداء، لأن الجواب لايتقدّمه كلام.

وَلَمَّا وَسَّطَتْ وَأَخَّرَتْ زَايِلَهَا مَذْهَبُ الْجَوَابِ، فبَطَلَ عَمَلُهَا.

وشَبَّهَهَا الخليل بـ(أرى) / فى أنه إذا تقدّم بُنى الكلام عليه فأعمل. ٤١٣
فإذا توسّط أو تأخّر أُلْفِيَ لدخوله بعد بناء الكلام على غيره، فصار لغوّاً،
فكذلك (إِذْنُ)

والثالث من الشروط أن يكون الفعل الذى تَعْمَلُ فيه بعدها لا قبلها،
وذلك قوله : «وَالْفِعْلُ بَعْدُ» وهى جملة فى موضع الحال من ضمير
«صُدِّرَتْ» [أى : إن صُدِّرَتْ]^(٢) (إِذْنُ) حالة كون الفعل واقعا بعدها.

(١) معانى القرآن ٢٧٤/١، ٣٣٨/٢، والإنصاف ١٧٧، والخزانة ٤٥٦/٨، والمغنى ٢٢، والعيني

٢٨٣/٤، والتصريح ٢٣٤/٢، وابن يعيش ١٧/٧، والهمع ١٠٦/٤، والدرر ٦/٢، واللسان (شطر)

وينسب لرؤية، وليس فى ديوانه. والشطير : الغريب.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وليس هذا الشرط داخلاً تحت الأول، لأن (إِذَنْ) قد يكون الفعل واقعاً بعدها، وهى بَعْدُ غيرُ مصدرّة نحو : إِنِّى إِذَنْ أَكْرَمَكَ، وما أشبه ذلك، فإن تقدّم الفعل عليها لم يصح نصبه، فلا يجوز أن تقول : يقوم إِذَنْ زيدٌ، ويخرج إِذَنْ. ووجه ذلك راجعُ إلى ما تقدّم قبل هذا، من أن حقّها التصدير. وأيضاً، لا يُتَصَرَّفُ في معمولها بالتقديم، لأن أختيّها وهما (أَنْ، وَكَيْ) لا يكون ذلك فيهما، فلا يتقدّم معمولُها، فكذاك ما حُمِلَ عليهما، وهو أخرى بذلك، لنقص رُتبتِه عن رُتبتِهما.

والرابع : أن يكون الفعل مُتَّصِلاً بِـ(إِذَنْ) غيرَ مفصول بينهما بفواصل مُعْتَدَّةٍ به. وذلك قوله : «مُوصِلاً أو قَبْلَهُ الْيَمِينُ». و«مُوصِلاً» حال من «الفعل» والعامل فيه الْكَوْنُ والاستقرارُ الذى دَلُّ عليه الظرف؛ بل الظرفُ نفسه لقيامه مقامه.

فإذا اتصل الفعل بِـ(إِذَنْ) نَصَبْتَ فقلت : إِذَنْ أَقُومُ. فإن فَصَلَ بينهما فاصلاً فلا يخلو أن يكون مِمَّا يُعَدُّ فاصلاً أولاً، فإن كان كذلك بَطُلَ العمل، فلا يجوز أن تقول : إِذَنْ أَنَا أَكْرَمَكَ، ولا إِذَنْ زيدٌ يُحْسِنُ إِلَيْكَ؛ بل يجب الرفع، وكذلك إذا فُصِلَ بمفعول أو غير ذلك نحو : إِذَنْ طَعَامَكَ أَكُلُ، وَإِذَنْ درهماً أُعْطِيكَ.

وإنما امتنع النصبُ لأجل الفصل بين العامل والمعمول؛ إذ كنتَ لاتفصل بين (أَنْ) أو (كَيْ) ومنصوبها، فلاتقول : أعجبني أَنْ زيداً تَضْرِبُ، ولاجنتك كَيْ درهماً تُعْطِينِي، فصارت (إِذَنْ) كحروف الابتداء، نحو (إِنَّمَا، وَكأنَّمَا) لاتعمل شيئاً.

وإن كان الفاصل [لا يُعَدُّ فاصلاً] ^(١) لم يَضُرْ، وبقي العمل منسحباً على الفعل، وذلك اليمين نحو : إِذَنْ وَاللهِ أَكْرَمَكَ، وما أشبه ذلك، لأن القَسَمَ في حكم الزائد المطرَح، ودخوله كخروجه، وإنما دخوله لمجرد التوكيد، ولذلك يقع في مواضع لا يقع فيها غيره.

ثم ذَكَرَ حكم مَا إذا تقدمها حرفُ العطف فقال : «وَأَنْصِبْ وَأَرْقَعَا» إلى آخره.

يعنى أنه إذا وقعت (إِذَنْ) من بعد حرف العطف، ولم يتقدمها غيره، فلك في العمل وجهان : أحدهما : النصبُ فتقول : فَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، وَإِذَنْ أَتَيْكَ.

قال سيبويه ^(٢) : وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف {وَإِذَنْ لَا يَلْبَتُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلاً} ^(٣).

قال ^(٤) : وسمعنا بعض العرب قراها : «وَإِذَنْ لَا يَلْبَتُونَ» وهي قراءة

٤١٤

هارون / القاري.

والثاني : الرفعُ، فتقول : وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، وهو الأكثر. ومنه قوله تعالى : {فَإِذَنْ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا} ^(٥). وقراءة الجماعة : {وَإِذَنْ لَا يَلْبَتُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلاً}.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) الكتاب ١٣/٣.

(٣) سورة الإسراء : ٧٦، وقراءة النصب هذه هي قراءة أبي عبد الله بن مسعود، رضي الله عنهما، وانظر : البحر المحيط ٦٦/٦.

(٤) الكتاب ١٣/٣.

(٥) سورة النساء : ٥٣.

وإنما جاز الوجهان لأن حرف العطف صَيَّرَ (إِذَنْ) بتقدمه عليها كمتوسطة، فألغيت تارة اعتبارا بتوسطها، وأعملت تارة اعتبارا بكون العاطف غير مُعْتَدٍّ به.

ويدخل تحت إطلاقه نوع آخر من مسائل العطف، وذلك أن العطف يجوز أن يكون عطف جملة على جملة ليس بينهما عُلَقة، فالنصب هنا هو المحكوم به، لأن (إِذَنْ) في ابتداء الجملة.

ويجوز أن يكون عطف شيء ليس بجملة على ما قبله مما له به عُلَقة، فلم تقع (إِذَنْ) مبتدأ بها، فالحكم فيه الرفع.

ويتبين لك هذا في مسألة سيبويه^(١)، وهي قولك : إِنْ تَأْتَنِى أَتِكَ، وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، [فان جعلتَ (وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ)^(٢) جملةً مستأنفة غير متعلقة بالأولى أعملت وألغيت على وجهي العطف، وإن جعلتها متعلقة جزمته، فقلت : وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، عطفًا على (أَتِكَ) وإن شئتَ نصبتَ لا على (إِذَنْ) بل على العطف على الجواب، كقوله تعالى : {فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ}^(٣). بعد قوله : وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ. الآية.

فقد تُصَوِّرُ في المسألة وجهان على الجملة، إعمالُ (إِذَنْ) إهمالها، لكن قد يقال : إنه لا يشمل كلام الناظم لقوله : «وَأَرْفَعًا» فجعل قسيمَ النصب الرفع، وفي مسألتنا الجزم، فكيف يصح أن يريد مثل هذا؟

والجواب : أن نَفْسَ الرفع هاهنا ليس بمقصودٍ في نفسه، وإنما المقصودُ عدمُ إعمال (إِذَنْ).

(١) الكتاب ١٥/٣.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبت من (س).

(٣) سورة البقرة : ٢٨٤.

وإذا كان المقصود هذا دَخَلَ فيه ما كان في معناه مِمَّا لَا تَعْمَلُ فيه (إِذَنْ) وعلى أنك في هذه المسألة قادرٌ على جَعْلِها من قَبِيلِ ما يكون فيه الفعل مرفوعاً، بَجَعْلِكَ (إِذَنْ) في موضع (إِنْ) أو إتيانِكَ بفعل الشرط ماضياً وبفعل الجواب مضارعاً، في أحد الوجهين، على ماسيئُذْكَرُ إِنْ شَاءَ الله تعالى.

فعلى كل تقدير يشمل كلامُ الناظم أمثالَ هذه المسائل، والله أعلم.

وعلى كلام الناظم في مسألة (إِذَنْ) أسئلة :

أحدها : أنه جَزَمَ بالنصب مع وجود الشروط الأربعة؛ إذ قال : «وَنَصَبُوا» وأطلق القولَ في ذلك، وهذا الإطلاق غيرُ صحيح، إذ النحويون يحكون مع اجتماع الشروط الوجهين : النصب والرفع.

فقد حكى سيبويه عن عيسى بن عمر^(١) : أنا ناسأ من العرب يقولون :

إِذَنْ أَفْعَلُ في الجواب، يعني مع اجتماع الشروط. قال : فأخبرتُ يونس بذلك فقال : لَا تَتَّبِعْدَنْ ذَا. [ولم يكن ليرَوِ إلا ماسمع، جعلوها بمنزلة (هَلْ، وَبَلْ) ومنه الحديث «إِذَنْ يَحْلِفُ يارسولَ الله»^(٢) فقد ثبت الوجهان. وكلام الناظم يقتضى الاقتصارَ على وجه واحد، وهو إخلالٌ في النقل.

والجواب عنه أن إلغاءها مطلقاً لغةً ضعيفة، على خلاف ما عليه جمهور العرب، ولذلك قال في «التسهيل» : وينصب غالباً بـ(إِذَنْ) وحكاية سيبويه تدل على قلته إذا لم يحفظه يونس وقال له : لَا تَتَّبِعْدَنْ ذَا^(٣).

وهذا مما يدل على ضَعْفِها في القياس، وقِلَّتِها في السماع، فلم يَبَيِّنْ

(١) الكتاب ١٦/٣.

(٢) أخرجه البخاري في الرهن ٦، والنفقات ٤، والإيمان ١٧، ومسلم في الإيمان ٢٢٠.

(٣) مابين العاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت) وانظر : التسهيل ٢٣٠.

الناظم عليها على عادته في البناء على الشَّهير من اللغات.

والسؤال الثاني : أنه استثنى من الفصل بين (إِذَنْ) والفعل اليمينَ خاصةً، فَيُعْطَى بمفهومه في الاختصار في جواز الفصل عليه ألاَّ يُفْصَلَ بغير اليمين، لدخوله تحت منع الفصل /، وذلك لايصح، لأن الفصل يقع ٤١٥ أيضا بالنداء نحو : إِذَنْ يَازِيدُ أَكْرَمَكَ، لأنه يَجْرَى مَجْرَى الْقَسَمِ في كونه الْفَصْلُ بِهِ كَلَّا فَصْلٌ.

وكذلك (لا) النافية إذا فُصل بها، لم يَمْنَعُهَا ذلك عملُها، لعدم اعتبارها فاصلاً؛ إذ كانت تدخل بين الجار والمجرور، والناصب والمنصوب، وغير ذلك.

وكذلك يقول ابنُ عُصْفُورٍ في الظرف والمجرور، قياساً على القسم والنداء [لأنهما قد يُتَصَرَّفُ فيهما بالتقديم والتأخير ما لا يُتَصَرَّفُ في المفعول، فصارا بذلك في حكم القسم والنداء] ^(١).

وقد جمع بعضهم شروط إعمال (إِذَنْ) واستثنى من الفصل ما ذكرتُ لك، فقال :

أَعْمَلْ إِذَنْ إِذَا أَتَيْتَكَ أَوَّلًا
وَسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا
وَاحْذَرْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلًا
إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلَا
فجعل النداء و(لا) مع اليمين.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وزاد بعضهم على هذا الظرف والمجرور فقال :

والظرف والمجرور زدهما على

قَوْلِ ابْنِ عُصْفُورٍ نَبِيلِ النَّبَلِ

وزاد ابن خروف أيضا الدعاء إذا فُصل به، فلا اعتبار به في ذلك، نحو

قولك : إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ بِفَعْلٍ كَذَا.

هذه ستة أشياء، ذكر الناظم منها واحداً فقط، وأهمل البواقي، وهذا كله

فيه ما ترى

والجواب : أنه في ذلك مُتَّبِعٌ لكلام سيبويه، لأنه إنما تكلَّم على الفصل

بالقَسَمِ خاصة، وكان ماعدا ذلك إنما هو قياسٌ على القَسَمِ.

وأما (لا) فقد عُلِمَ من حكمها أنها تَدْخُلُ في الاختيار بين العامل والمعمول

مطلقاً، فلم يَحْتَجْ إلى ذكر ذلك فيها، وزيادة ابن عُصْفُورٍ قد لا يُسَلَّمُ له فيها، لأن

الظرف والمجرور إنما يُتَّسَعُ فيهما بالسَّماع، ولذلك لَمَّا اسْتَدَلَّ الفارسيُّ على

جواز تقدم خبر (لَيْسَ) عليها بجواز تقدم معموله، وتَلَا قوله تعالى : {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} (١).

اعتُرض عليه بأن الآية لادليل فيها، لأن الظرف والمجرور قد يُتَصَرَّفُ

فيهما بالتقديم حيث لا يُتَصَرَّفُ في المفعول.

وردُّ هذا الاعتراض بأن التصرف في الظرف والمجرور، وإن كَثُرَ، موقوفٌ

على السماع، فلا يَقَعُ إلا حيث سَمِعَ، والظرف والمجرور لم يَقَعْ واحدٌ منهما،

(١) سورة هود : ٨.

فاصلاً^(١) أصلاً، فلا ينبغي أن يقال به، وإن كانوا قد قالوا في (لَنْ)^(٢):

لَنْ مَارَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا

أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

فَفَصَّلُوا بَيْنَ (لَنْ) ومعمولها، وهى أشدُّ في طلب الاتصال من (إِذَنْ)

فذلك موقوف على السماع.

ومازاده ابن خروف فيلزمه أن يُجيز ذلك في جمل الاعتراض مطلقاً، فيقول: إِذَنْ فاعْلَمْ أَكْرَمَكَ، وَإِذَنْ لَوْ عَلِمْتَ أَكْرَمَكَ، وما أشبه ذلك.

ويطول الأمر في هذا، فالأولى الاقتصارُ على ما قَرُبَ مَرَمَاهُ، وسَهْلُ في الحكم تناوُلُهُ، كَالْتِدَاءِ وَالْقَسَمِ.

والسؤال الثالث: أن قوله: «وَأَنْصَبُ وَارْفَعَا» ظاهره الإشعار بقوة النصب، وفضيلته على الرفع لتقديمه إيَّاهُ، وكثيراً ما يجرى ذلك في كلامه وقد عرفت أن الرفع هو الأكثرُ على تقدُّم ذكره.

والجواب عنه: أن التقديم والتأخير ليس بواجب التحكيم، وأيضا / ٤١٦

فالوجهان جائزان على الجملة.

وقد مرَّ أنه لا يقتصر على المثال المذكور أولاً؛ بل يدخل فيه غيره، والإعمال والإلغاء مختلف بحسب المسائل، فهو قد أطلق القول في الوجهين، ولم يعتبر جهة التقديم والتأخير. والضمير في «قَبْلَهُ» عائد على الفعل.

(١) من هنا ساقط من (س)

(٢) المقرب ٥٦، والمغنى ٢٨٣، ٥٢٩، ٦٩٤، والاشموني ٢٨٤/٣ وتقديره: لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد.

وقوله : « مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ » على حذف مضافٍ تقديره : من بعد حرف عطف،
أو في عطف، ويريد الحرف.

وَبَيْنَ لَا وَلَاَمَ جَرَّ التَّزْمِ
إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ عُدِمَ
لَا فَاَنْ اَعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا
وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَثْمًا أَضْمَرًا

هنا أخذ في الكلام على ما ينتصب بإضمار الناصب، والمضمر هاهنا
(أن) وحدها من بين سائر أخواتها، لأنها أمّ الباب كـ(يا) في حروف النداء،
والهمزة) في حروف الاستفهام، و(إن) في حروف الشرط.
والمواضع التي تقع فيها (أن) ناصبةً على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون مضمرة لا تظهر أصلاً، وموضعها المذكورة في هذا
النظم خمسة، وذلك بعد (حتى) ولام الجُحود، والجوابِ بالفاء، والواو، و(أو)
بمعنى (حتى) أو (إلا)

ولم يذكر (كي) الجارة، وقد تقدّم التنبيه على ذلك.

والثاني : أن يجوز فيها الأمران، ولها موضعان، وذلك بعد : لام (كي)
بغير (لا) وبعد حرف العطف المعطوف به الفعلُ على الاسم الصريح.
والثالث : ألا يجوز الإضمار أصلاً، وذلك فيما عدا ما تقدّم.

وخصّ بالنص ما إذا وقعت بعد لام (كي) إذا كانت معها لا. وبه ابتداء
الكلام في هذا الفصل فقال : « وَبَيْنَ لَا وَلَاَمَ جَرَّ التَّزْمِ إِظْهَارُ أَنْ »
يعنى أنه إذا كان موضعُ (أن) بعد لام جر و(لا) الذي هو حرف نفي
فاظهارها لازم فتقول : جئت لئلا تعبتني، وتحصنت لئلا تخذلني.

{لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ} (١). {لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ} (٢)
الآية.

وإنما لزم إظهارها لما يلزم لو أضمرت من قُبْح اللفظ باجتماع
لامَيْن إذا قلت : لَيْلًا تَعْتَبِنِي، كما أنهم لا يُلْحِقُونَ لام التوكيد بعد (إِنْ)
حيث الخبر مصدرًا بـ(لا) إلا نادرا نحو (٣):

وَأَعْلَمُ أَنْ تَسْلِيْمًا وَتَرْكًا

لِلأُمَّتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا وَلَا سَوَاءٌ.

لأجل قُبْح اجتماع المثليين.

وإنما قال : «وَلَا مَجْرٌ» ولم يَقُلْ : وَلَا مَكَيٌّ، لأن لام الجر لاتقع في
مثل هذا الموضع إلا كانت للتعليل، وهى لام (كَيٌّ) وأيضا، فأطلق في لام
الجر لما يَحْتَاج إليه إثر هذا فيما إذا لم يَأْتِ معها (لا) فإنها قد تكون
للتعليل ولغير التعليل، كما يتبين إن شاء الله.

وقوله : «ناصبَةٌ» حالٌ من (أَنْ) عاملُها (إِظْهَارٌ) ومراده أن يبيِّن أن
هذا الحكم لـ(أَنْ) الناصبة للفعل، لا للمهملة، ولا للتي أصلها (أَنْ).

ثم قال : «وَأِنْ عُدِمَ لَأَقَانُ أَعْمَلِ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا»

يعنى أن (لا) إذا لم يُوْتَ بها مع الجر، فلك في (أَنْ) وجهان :

أحدهما : أن تُظْهِرَ (أَنْ) وهو الأصل فيها، لأن الإضمار/على خلاف ٤١٧

(١) سورة البقرة : ١٥٠.

(٢) سورة الحديد : ٢٩.

(٣) المحتسب ٤٣/١، والخزانة ٣٣٠/١٠، والعيني ٢٤٤/٢، والهمع ١٧٥/٢، والتصريح ٢٢٢/١،
والأشموني ٢٨١/١

والبيت لأبي حزام العكلى. ومعناه أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين، والأقربين من
السواء.

الأصل، فتقول : جئتُكَ لأنْ تَكْرِمَنِي، وضربتهُ لأنْ يتأدَّبَ.

والثاني : أنْ تُضْمِرَهَا، فتقول : جئتُكَ لِتُكْرِمَنِي، وضربتهُ لِيَتَأدَّبَ.

وهذا الحكم لا يختص بلام (كي) بل يكون معها كما ذكر، ويكون مع لام العاقبة، نحو قوله تعالى : {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا^(١)}. وهذه اللام راجعة في الحقيقة إلى الأولى، ولكن المؤلف من عادته أن يعتبر الظاهر في المعاني.

والثالث : اللام الزائدة في نحو : أريدُ لِتَفْعَلَ كذا^(٢). ومنه قوله تعالى : {يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ^(٣)، وقوله : {وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ^(٤)}. ومنه قول الشاعر^(٥):

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا

تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

وأنشد المؤلف في «الشرح»^(٦):

وَمَنْ يَكُ ذَا عَوْدٍ رَطِيبٍ رَجَابِهِ

لِيَكْسِرَ عَوْدَ الدَّهْرِ فَاكْسِرْهُ

وهذه المعاني الثلاثة التي يتأتى معها دخول اللام على المصدر، فيؤتى لها

(١) سورة القصص : ٨.

(٢) في الأصل «أريد أن تفعل كذا» وهو خطأ. والصواب ما أثبتته من (س، ت).

(٣) سورة النساء : ٢٦.

(٤) سورة المائدة : ٦.

(٥) هو كثير عزة، ديوانه ٢/٢٤٨، والمحاسب ٢/٣٢٢، والخزانة ١٠/٣٢٩، والمغني ٢١٦.

(٦) البيت لنصيب الأسود، أو لتوبة بن الحمير، ديوان نصيب ٩٢، والمغني ٢١٥، ورواية الأول فيه «ومن يك ذا عظم صليب رجاً به».

ب (أَنْ) والفعل.

وبقى قِسْم رابع خالف حكمه هذا الحكم، وذلك لَامُ الجُود، فلذلك استدركها إثرَ هذا.

وإنما خُصَّ الإِضْمَارُ بِاللَّامِ دُونَ غَيْرِهَا، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ غَيْرِهَا، كَالْبَاءِ وَ (فِي) وَنَحْوِ ذَلِكَ : بَلْ يُلْتَزَمُ الْإِظْهَارُ، نَحْوُ : رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ، وَعَنْ أَنْ تَخْرُجَ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا، وَسُرِرْتُ بِأَنْ تَقُولَ كَذَا. وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا، لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ اللَّامِ فِي الْكَلَامِ أَكْثَرُ مِنْ اسْتِعْمَالِ غَيْرِهَا، فَاسْتُخِفَّ ذَلِكَ فِيهَا لِكثَرَةِ دَوْرِهَا فِي الِاسْتِعْمَالِ دُونَ غَيْرِهَا.

ثُمَّ اسْتَتْنَى مِنْ جَوَازِ الْوَجْهِينِ لَامُ الْجُودِ، وَهُوَ أَوَّلُ الْمَوَاضِعِ الْخَمْسَةِ فَقَالَ : «وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أَضْمَرًا».

يُرِيدُ بَعْدَ اللَّامِ الَّتِي بَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) وَلَا يُرِيدُ مُطْلَقَ نَفْيِهَا؛ بَلْ بِقَيْدِ تَقْدِمِ لَامِ الْجَرِّ، فَهُوَ مُسْتَتْنَى مِنْ وَقُوعِ (أَنْ) بَعْدَ الْجَرِّ مُضْمَرَةً أَوْ مُظْهَرَةً.

وَمَعْنَى كَلَامِهِ أَنَّ لَامَ الْجَرِّ إِنْ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ (كَانَ) الْمَنْفِيَّةِ، فَإِنَّ الْعَرَبَ أَلْزَمَتْ إِضْمَارَ (أَنْ) فَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا، فَتَقُولُ : مَا كُنْتُ لِأَفْعَلْ، وَمَا كَانَ زَيْدٌ لِيَقُومَ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : مَا كَانَ زَيْدٌ لِأَنْ يَفْعَلَ، وَلَا لِأَنْ يَقُومَ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ} ^(١) وَقَوْلُهُ : {مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ} ^(٢). {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ} ^(٣). وَهُوَ كَثِيرٌ.

وَتَسْمَى لَامُ الْجُودِ، لِأَنَّهَا تَقَعُ بَعْدَ الْجُودِ، وَهُوَ النَّفْيُ.

(١) سورة الأنفال : ٣٣.

(٢) سورة آل عمران : ١٧٩.

(٣) سورة آل عمران : ١٧٩.

ويريد بقوله : «وَنَفَى كَانَ» فِعْلُ الْكَوْنِ مطلقاً، كأنه يقول : وَنَفَى فِعْلُ كَوْنٍ، وليس المثال بُمَعَيْنٍ للماضى فى قَصْدِ النَّاظِمِ؛ بل الحكم جَارٍ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَنْفَى مُضَارِعاً، نحو يَكُنْ لِيَفْعَلْ. ومنه قوله تعالى : { لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَفْغَرْ لَهُمْ وَلَا يُهْدِيَهُمْ سَبِيلًا }^(١). نَعَمْ الَّذِى يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الْكَوْنِ مَاضِياً مَعْنًى، وَلَا / يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَاضِياً لَفْظاً.

٤١٨

وَوَقَعَ لَابِنُ خُرُوفٍ هَاهُنَا مُخَالَفَةٌ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ، فزعم أن لام الجحود قد تقع بعد النفى وإن لم يكن ثم (كان) إذا اقتضى المعنى ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى { مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ }^(٢). قال : لأن المعنى : ما كان الله لِيَفْعَلْ كَذَا، وهذا خلاف ما عليه الناس. والحق أن اللام فى الآية إنما هى اللام التى تَدْخُلُ فى الإيجاب فى نحو قوله : { يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ }^(٣). بدليل قوله إثر الآية المستشهد بها : { وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ }^(٤).

وَأَتَى أَيْضاً بِحَدِيثٍ وَقَعَ لِأَبَى عُبَيْدٍ فِى «غَرِيبِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدُّرْدَاءِ أَنَّهُ قَالَ فِى الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ : «مَا أَنَا لِأَدْعَهُمَا، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَنْحَضِجَ فَلْيَنْحَضِجْ»^(٥) أَى يَنْقُدْ مِنَ الْغَيْظِ. وَهَذَا أَيْضاً نَادِرٌ. وَالصَّيْمُرَى أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِذَلِكَ، وَأَنْ لَامَ الْجَحُودِ هِىَ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ النِّفْيِ مُطْلَقاً^(٦).

(١) سورة النساء : ١٣٧.

(٢) سورة المائدة : ٦.

(٣) سورة النساء : ٢٦.

(٤) سورة المائدة : ٦.

(٥) غريب الحديث ١٤٧/٤.

(٦) التيسرة والتذكرة ٤٠٤/١.

وعلى ما قال الناظم : جِلَّةُ النحويين، وهم أعرف بكلام العرب، لأن ذلك راجع إلى صحة ظهور (أَنْ) وعدم صحته.

فالجمهور على جواز ظهورها فى نحو : ما جئْتُكَ لتَسُبُّنِي، ولزوم إضمارها فى : ما كان زيدٌ لِيَقُومَ، وإنَّما لزم الإضمار هنا دون ما تقدَّم لأن لام الجَحْد جوابُ لِفعلٍ ليس تقديره تقديرَ اسم، ولا لفظه لفظُ الاسم، وهو الفعل الداخِل عليه السين أو سوف

فقولك : (ماكانَ زيدٌ لِيَخْرُجَ) الأصل فيه : كان زيدٌ سَيَخْرُجُ، أو سوف يَخْرُجُ ففكروها فى الجواب إظهارَ (أَنْ) لأن ظهورها يحقق تقديرَ الاسم، فيخرج بذلك عن مذهب الجواب.

وأيضاً، تقديرُ الكلام من حيث كان جواباً لمستقبل : ماكانَ زيدٌ مُقَدَّراً لأنَّ يَخْرُجَ، أو مستَعِداً، أو هَامِماً أو عازِماً، أو نحو ذلك من التَّقْدِيرَاتِ التى توجِبُ الاستقبالَ للفعل، و (أَنْ) توجِبُ الاستقبالَ فيه، فاستغنى عن ذكر (أَنْ) بما تَضَمَّنَ الكلامُ من الدلالة على الاستقبال.

وقد زعم الكوفيون أن اللام هنا فى الناصبة بنفسها، سواء كانت لامَ جَحْدٍ أم لا، وليست عندهم بلام جَرٍّ، وذهبوا فى ذلك مذاهبَ لافائدة فى الاشتغال بها إذا فهم وجهُ الكلام، وهو ما ذكر الناظم مما تقدَّم شرحه. ثم قال :

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي

مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ أَلَّا أَنْ خَفِيَ

وهذا موضع ثانٍ من المواضع الخمسة التى يلزم فيها إضمار (أَنْ) ويعنى أن الحذف لازم فى (أَنْ) أيضاً إذا وقعت بعد (أَوْ) التى بمعنى (حَتَّى) أو التى بمعنى (إِلَّا) وذلك أن (أَوْ) على وجهين إذا وليها المضارع :

أحدهما : أن يكون ذلك المضارع مساوياً للفعل التى قبلها فى الشك أو الإبهام أو غيرهما، فحكم هذا أن يتبع الثانى الأول فى الإعراب، فتقول : هو يَقِيمُ أو يَذْهَبُ، ويعجُبْنى أن تُقِيمَ أو تَذْهَبَ، وليَقِمُ زيدُ أو يَذْهَبَ، وهذا مُبَيَّنٌ فى باب العطف.

والثانى : أن / يكون المضارع بعد (أو) مخالفا لما قبلها، بأن يكون ٤١٩ ما بعدها على الشك وما قبلها على اليقين، فحكم هذا عدم التبعية للإعراب، لأنه لم يشاركه فى الحكم، فلا يشاركه فى الإعراب؛ بل يُنصب بـ (أن) لازمة الإضمار، كما قال الناظم.

و (أو) فى المخالفة تارة تكون بمعنى (حتى) وأراد الجارة المرادفة لـ (إلى) نحو : لألْزَمَكَ أو تَقْضِيَنى حَقِّى، ولأَسِيرَنَّ أو تَغْرُبَ الشمسُ. ومن ذلك ما أنشده الأَشْنَانْدَانِى من قول عبد الله بن ثعلبة^(١) :

فَلَا وَأَسَافَ لَا تَلْطَوْنَ دُونَهُ

تيوسا بقوسى أو تعضكم الحربُ
وحكى الكسائى فى قراءة أبى : {تُقَاتِلُوهُمْ أو يُسَلِّمُوا}^(٢). تقديره :
حتى يُسَلِّمُوا.

وتارة تكون بمعنى (إلا) كقولك : لَأَقْتُلَنَّكَ أو تَسْقِيَنى، ولَأَقْتُلَنَّ الكافرَ أو يُسَلِّمَ. وأنشد سيبويه لزياد الأعجم^(٣) :

-
- (١) معانى الشعر ، ص ٢١ .
(٢) سورة الفتح : ١٦، وانظر : البحر المحيط ٩٤/٨ .
(٣) الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٨/٢، وابن الشجرى ٣١٩/٢، وابن يعيش ١٥/٥، والمغنى ٦٦، والعينى ٢٨٥/٤، والتصريح ٢٣٦/٢، والأشمونى ٥٩٥/٣، واللسان (غمر) .
والغمر : العصر باليد - والقناة : الرمح. والكعب : هو الناشز فى أطراف الأنايب.

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا
التقدير : إلا أن تستقيم. وأنشد أيضا لامرئ القيس^(١) :
فَقُلْتُ لَهُ لَا تُبِكَ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذِرَا

فإن قلت : كان يجزيه أن يقول : إذا يصلح في موضعها (إلا) ولا يحتاج إلى ذكر (حتى) لأن كل ما يقدر بحتى يصح أن يقدر بالإ. فلو قلت : لألزمك إلا أن تقضيني حقى، وتقاتلونهم إلا أن يسلموا، أو غير ذلك من المثل - لصح المعنى، مع أن سيبويه^(٢) والنحويين إنما يقدرونها بـ (إلا) ويفسرونها بذلك، فيقولون : و (أو) بمعنى (إلا أن) فظهر أن الإتيان بحتى شطط من غير معنى زائد.

وقد قال ذلك ابن الناظم في «التكملة»^(٣) من أن كل ما يصح فيه تقدير (أو) بـ (إلى أن) يصح أن يقدر بـ (إلا أن).

فالجواب : أن المعنى فيما قال ظاهر، لأن قول القائل : لألزمك أو تقضيني حقى، ولأسيرن أو تغرب الشمس - ليس معناه أن السير أو اللزوم

(١) ديوانه ٦٦، والكتاب ٤٧/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والخصائص ٢٦٢/١، وابن يعيش ٢٢/٧، ٢٣، والخزانة ٥٤٤/٨، والأشعري ٢٩٥/٣.

قاله لعمر بن قميئة اليشكري، حين استصحبه في مسيره إلى قيصر ليستعد به على بنى أسد، وقبله :

بكى صاحبي لما رأى الربّ بونه وأيقن أنا لاحقان بقيصراً

(٢) انظر : الكتاب ٤٧/٣.

(٣) يعني تكملته لشرح التسهيل، وانظر : لوحة ٢١٨ - ب .

يقع عند عدم الغروب أو القضاء، وأما إذا وقع ذلك فلا يقع سَيْرٌ ولا لزوم؛ بل المعنى أن السَيْرَ والَّلزوم واقعٌ على كل حالٍ إلى هذه الغاية، بخلاف ما إذا قلت : لأَقْتُلُهُ أو يُسَلِّمَ، فإن المعنى فيه أن القتل يقع عند فَقْدِ الإسلام خاصة، لا أنه واقعٌ إلى غاية الإسلام. فمعنى (حَتَّى) فى الأول ظاهر، وفى الثانى محال.

نَعَمْ، قد يقول القائل : لأَكْزِمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي، على معنى (إِلَّا) كأنه يقول : إِلَّا أن تَقْضِيَنِي، على ما تقدم فى الوجه الثانى، وذلك صحيحٌ وداخلٌ تحت قوله : «أو إِلَّا». وعليه فَسَّرَ سيبويه والنحويون.

وسبب ذلك أن معنى (إِلَّا) لازمٌ لمعنى (إِلَى) فإن قولك : لأَكْزِمَنَّكَ إلى هذه الغاية، كمعنى قولك : لَتُصَلِّنَ اللزومُ إِلَّا أن تَقْضِيَ، وهذا ظاهر، فإذا لأَبْدُ من ذِكره.

فإن قلت : على كل حال لا يحتاج إلى ذكرها؛ إذ لا يوجد معنى (إِلَّا) مفارقاً لمعنى (إِلَى) فكان الاجتزاء بها أولى. فالجواب : أن الاقتصار على (إِلَّا) لا يشعر بمعنى (إِلَى) فذكره محتاجٌ إليه لأجل ذلك.

وقوله : «أَنْ خَفِيَ» «أَنْ» مبتدأ، و«خَفِيَ» خبره، و«بَعْدَ» متعلق بـ ٤٢٠ «خَفِيَ» كأنه قال : تَخَفِيَ (أَنْ) أيضاً بعد كذا وكذا.

فإن قلت : ما الذى أحرزَ بقوله : «أَنْ خَفِيَ». وكان قوله : «كَذَلِكَ» مُجْزِئاً عنه، لأنه يُعطى تشبيهه حكم هذا المتأخرُ بحكم المتقدم، وذلك يكفى، فالظاهرُ لبائى الرأى أنه حَشَو؟

فالجواب : أنه احترازٌ وليس بحَشْو، وذلك أن قوله : «كَذَلِكَ» إشارة

إلى متقدّم.

فإمّا أن تعتبر دلالة الكاف فتقول : إنه إشارة إلى غير القريب، وذلك لام (كى) إذا لم تكن بـ (لا) والوجهان هناك جائزان، فلو لم ينص على لزوم الإخفاء لأخذ له الوجهان، وهو فاسد.

وإمّا ألا تعتبر دلالتها فتقول : إنه يشير إلى أقرب مذكور، فذلك غير ظاهر، لأن الكاف لاتقع فى إشارة إلى القريب، فلا يفهم أنه راجع فى لزوم الإضمار إليه، فلا بد من ذكر ذلك رفعاً لهذا الإيهام.

وقوله : «خفى» يحتتمل أن يكون فعلاً ماضياً، ويحتتمل أن يكون وصفاً، لكن خفف الياء للقافية، وأصلها التشديد.

وَيَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ

حَتَّمُ كَجُدٍ حَتَّى تَسُدَّ ذَا حَزَنٍ

وَتَلُوْحَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً

بِهِ اِرْفَعَنَّ وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَ

وهذا موضع ثالث من المواضع التى يلزم فيها إضمارُ (أَنْ) وذلك بعد (حَتَّى) فلا يجوز أن تظهر معها (أَنْ) أصلاً، فلا تقول: سِرْتُ حَتَّى أَنْ تطلعَ الشمسُ، ولا جُدَّ حَتَّى أَنْ تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ.

وما ذكر من أن النصب بعدها بإضمار (أَنْ) هو مذهب سيبويه والبصريين.

وذهب الكوفيون والجَرَمِيُّ من البصريين إلى أن النصب بحَتَّى نفسها^(١).

(١) انظر : الإنصاف ٩٧هـ (المسألة الثالثة والثمانون) .

زعم الكوفيون أنها ليست بحرف جر، وإنما هي ك (كَيْ، وَأَنْ) فإذا دخلت على الأسماء فالجر بعدها بإضمار (إلى) وهو مذهب مَرْبُودُ، أصله الدُّعْوَى.

وإنما الأقرب أن يدعى فيها أنها لفظ مشترك للنصب في الأفعال، والجر في الأسماء، كما يقول السَّيرافي في (لا) من حيث كان أصلها النَّفْيُ، ثم تعمل في الاسم النصب والرفع، وفي الفعل الجزم نحو: لاَتَفْعَلْ، فهذا يمكن أن يقال.

ولكن الأصح ما ذهب إليه الناظم، لأن الجر قد ثبت من عملها. ومواقعها المعلومة في الكلام ثلاثة: تقع حرف ابتداء، تأتي بعدها الجملة الاسمية والفعلية، وتقع حرف عطف وقد تقدم ذلك، وتقع حرف جر، كما تقدم أيضا.

وها هنا لم يثبت لها نصبٌ بأمرٍ بَيْنٍ، فإذا رجعنا إلى المواضع الثلاثة أمكن فيه منها أن تكون جارةً لأجل نصب الفعل بعدها، فلا بدُّ من تقدير ما يصير به الفعل في تقدير الاسم المجرور وهو (أَنْ) وصارت (حَتَّى) في ذلك كَلَامُ الجُودِ و (كَيْ) الجارة ونحو ذلك. وهذا غير خارج عن قياس النحو، بخلاف ما إذا ادَّعى أنها ناصبة مطلقا، والاسم بعدها مجرور بـ (إلى) فإن هذا غير جارٍ على / ٤٢١ قياس، ولا يساعده سماع.

وقوله: «إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ» «إِضْمَارُ أَنْ» مبتدأ و «حَتْمٌ» خبر، وهو بمعنى: لازم. و «بَعْدَ حَتَّى» متعلق باسم فاعل حال، يعمل فيه قوله: «حَتْمٌ» أى: إضمار (أَنْ) لازمٌ حالةً كونها بعد (حَتَّى) ويجوز تعلُّقه بـ

«إِضْمَار» وذلك شاذ، كقوله^(١):

* كان جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا *

ويريد أن إضممار (أن) لازم، لا يجوز إظهارها مع (حتى) كأنهم جعلوها عَوْضًا من اللفظ ب (أن).

وشبهه سيبويه (أن) في هذه المواضع بالفعل في (أما) في قولهم: أما أنتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ معك.

ومثال الناظم وهو: «جُدْ حَتَّى تَسْرُ ذَا حَزْنٍ» «حَتَّى» فيه بمعنى (كَي) كأنه قال: جُدْكَى تَسْرُذًا حَزْنًا. و (حَتَّى) إذا نَصبت لها معنيان:

أحدهما هذا، وهو أن يكون ما قبل (حتى) سببًا فيما بعدها، ولم يقع، ومنه قولك: أَسَلَمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ، وكلمته حتى يأمرلى بشئ،

والثاني: أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، وسواء أكان ما قبلها سببًا فيما بعدها أم لا، إلا أنه إذا لم يكن سببًا فإنه يتعين الغاية نحو: سَرْتُ حَتَّى تَطْلَعَ الشَّمْسُ؛ إذ المعنى: سَرْتُ إِلَى أَنْ تَطْلَعَ، وإذا كان سببًا فيما بعدها احْتَمَلَ الغاية، ومعنى (كَي) كقولك: سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ، فقد تريد معنى: إِلَى أَنْ أَدْخَلَ، وقد تريد معنى: كَي أَدْخَلَ، لكن يتعين، الدخولُ في الأول دون الثاني.

ومثال الناظم مُحْتَمَلٌ لِلْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَيْضًا، وهو معنى الغاية، إلا أن

(١) هو العجاج يشكو عقوق ابنه له، ملحقات ديوانه ٧٦، والمحتسب ٣١٠/٢، والمنصف ٢٩/١، ١٣٠، ٢٠/٣ وابن يعيش ١٥١/٩، والخزانة ٤٢٩/٨، والعيني ٤١٠/٤، والهمع ٣٠٥/١، والأشمونى ٢٨٤/٣.

وقبله:

رَبِّيْتُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا رَأْسُ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا

الآخر أظهر.

ثم ذكر الموضع الذى يُرفع فيه ما بعدها، والموضع الذى يُنصب فيه، لأنها على ما تقدم ذات استعمالٍ فقال : «وتَلَوَحْتِىَ حالاً أو مؤولاً. به ارفعن». «تلو» مفعول بـ «ارفعن» و «حالاً» حالٌ منه. و «به» متعلق بـ «مؤولاً». ويعنى أن «تلو (حتى)» وهو الفعل الذى بعدها يليها، لا يخلو من أحد أمرين :

إما أن يكون حالاً حقيقةً، أو مؤولاً بالحال، وإما أن يكون مستقبلاً.

فإن كان حالاً أو مؤولاً به فهو مرفوع، لا يضم بعد (حتى) شئ. وإن كان ذلك الفعل مستقبلاً فهو منصوب على إضمار (أن) بعد (حتى) فتقول فى المستقبل : لأسيرن حتى تطلع الشمس، وسر حتى تدخل المدينة، وكلمته حتى يأمر لى بشئ ومنه مثاله : جد حتى تسردا حزن. فما بعد (حتى) هنا مستقبل، و (أن) إنما تدخل على المستقبل. وفى الحال تقول : سرت حتى أدخل المدينة الآن، ومرض حتى لايرجونه، وضربته أمس حتى لا يستطيع اليوم أن يتحرك. ومنه قول حسّان بن ثابت - رضى الله عنه^(١):-

(١) ديوانه ٣٠٩، سيبويه ١٢٩/٣، ٦٩١، والهمع ١١٤/٤، والدرر ٧/٢، والأشعمونى ٣٠١/٣. يمدح آل جفنة الغسانيين. ويفشون : يفشاهم الناس وينزلون بديارهم - وماتهر كلابهم : لاتنبج، وهو كناية عن جودهم واعتيادهم لقاء الأضياف والسواد هنا : الشخص. يقولون : لايسألون عمن يبدو لهم من الأشخاص، لعلمهم بأنهم طلاب معروف، وأنهم سيلقونهم بالضيافة دون سؤال.

يُغَشَّوْنَ حَتَّى مَاتَهُرُ كِلَابُهُمْ

لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

فالفعل هنا مرفوعٌ ولابدُّ، لأنه مراد به الحال، و (أَنْ) مُخْلَصَةٌ

للاستقبال، / فلا يصح أن تدخل إلا على المستقبل.

٤٢٢

وأما المؤول بالحال فذلك المضارعُ الماضي مَعْنَى، إذا كان مسبباً عما قبل (حتى) فتقول : سرتُ حتى أدخلُها، على معنى : سرتُ فأتا الآن أدخلُ، على معنى أنك تحكى حالَ الدخول، لأعلى الحقيقة، فإنه قد مضى. ومنه قوله تعالى : {وَلَزِلْوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ^(١)}. الآية، على قراءة الرفع وهي لنافع^(٢).

هذا حاصل ما ذكر الناظم، إلا أن هذا الكلام يحتمل بسطاً به يتبين مقصوده، وما احتوى عليه هذا الاختصار.

فالمضارع الواقع بعد (حتى) لا يخلو أن يقع بعد المفرد أو بعد الجملة. فإن وقع بعد المفرد فليس إلا النصب بإضمار (أَنْ) لأن غير النصب لا يتصور. وذلك قوله : سَيَرَى حَتَّى أدخل المدينة، لأن (حتى) هنا حرف خفض في التقدير، وما بعدها مخفوض بها، والخافض والمخفوض في موضع خبر «سَيَرَى» ولا يصح أن يكون حرف ابتداء، لأن الكلام بعدها يكون إذ ذاك مستأنفاً، فيبقى المبتدأ بلا خبر، فلا بد أن يكون في موضع خفض، وذلك لا يكون إلا بعد تقدير (أَنْ) فلا بد من النصب هنا.

فإن وقع الفعل بعد الجملة : فلا يخلو أن تكون تلك الجملة تقتضى

(١) سورة البقرة : ٢١٤ .

(٢) قرأ الباقر بالنصب. وانظر : السبعة : ١٨١ .

وقوعَ الفعل أولاً تقتضى وقوعه.

فإن كانت لا تقتضى وقوعه فلا بدُّ من نصب ما بعد (حتى) نحو قولك :
ماسرتُ حتى أدخلها، وهل سرتَ حتى تدخلها؟ لأن ما قبلها لا يقتضى وقوع
الفعل، وما بعد (حتى) لا يكون فى الرفع إلا مسبباً عما قبلها، فلا يصح الرفع،
لأن عدم السيّر غيرُ سبب للدخول، فلا يصح إلا النصب، بمعنى ماسار إلى هذه
الغاية.

وقد أجاز الأخفش هنا الرفعَ قياساً منه قولك : ما تأتينا فتحدثنا، فإنَّ
ما قبل (الفاء) مثلُ ما قبل (حتى) فى أنهما سببُ فيما بعدهما، وأنت تُجيز
الوجهين مع (الفاء) فكذلك مع (حتى).

قال النحويون : وهذا منه قياس فى موضع السماع، لأن الرفع وضع فيه
المضارع موضعَ الماضى، و (حتى) موضع (الفاء) فلا يقال منه إلا ما قالت
العرب، لأنه خروج عن الأصل. ألا ترى أنهم قدروا : سرتُ حتى أدخلها بقولك :
سرتُ فدخلتُ؟

وإن كانت الجملة تقتضى الوقوع فلا يخلو أن يكون سبباً فيما بعد
(حتى) أو غير سبب، فإن كان غير سبب فلا بد من النصب، نحو : سرتُ يؤذُنُ
المؤذُنُ، وسرت حتى تطلع الشمسُ، فالسيّر ليس بسبب فى أذان المؤذُن، ولا فى
طلوع الشمس.

وإذا لم يكن سبباً فلا يرفع، لأن الرفع من شرطه أن يكون ما قبل (حتى)
سبباً فيما بعدها.

وهذا القسم ليس كذلك، فإنما المعنى هنا معنى : إلى أن يؤذُنُ المؤذُنُ،
والى أن تطلع الشمسُ، وهو ماضٍ فى المعنى، لكنه مؤوّل بالمستقبل، لأنه

بالنسبة إلى السَّيرِ مستقبل.

وإن كانت الجملة سببا فيما بعدها فلا يخلو أن يكون مابعدهما / ٤٢٢
مستقبلاً في المعنى أو ماضياً أو حالاً.

فرن كان مستقبلاً فلا بد من النصب، نحو قولك: أَسَلَمْتُ حَتَّى
أَدْخَلَ الْجَنَّةَ، وكَلِمَتُهُ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ، وَلَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ،
وحتى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ.

وهذا ظاهرُ الدخولِ تحت نص الناظم. ومعناها هاهنا معنى (كَيَّ)
في المثاليين الأولين، وفي الآخرين معنى (إلى).

ولا يجوز هنا رفعُ ما بعد (حتى) لأن الرفع لا يُحَصِّلُ ما يراد من
الاستقبال، بخلاف ما إذا نصبت بإضمار (أَنْ) التي تَخْلُص للاستقبال.

وإن كان ماضياً في المعنى جاز الرفعُ والنصبُ، فالرفع على حكاية
الحال، كما تقدَّم، وقد نبَّه عليه. والنصب على معنى الاستقبال، لأن قولك
: سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ، والدخولُ ماضٍ في معنى المستقبل، وذلك
بالنسبة إلى حال السَّيرِ.

وإن كان حالاً فالرفعُ خاصة لقوله : «حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ أَرْفَعَنَّ».

فالحاصل من هذا التقسيم : أن الرفع إنما يكون إذا كان ما بعد
(حتى) حالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بالحال، وهو مانصُّ عليه. وسائر الأقسام داخلة
تحت قوله. «وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَ» إذ لا يصح فيها إلا أن تكون مستقبلية.
وقد جَعَلَ في «التسهيل»^(١) علامةً كَوْنُ ما بعدها مستقبلاً كونه غايةً لما
قبلها، أو متسبباً عنه، فيصح تقدير (حتى) بمعنى (إلى أَنْ) أو بمعنى

(١) انظر : ص ٢٣٤ .

(كَيُّ) وعلامة كونه حالا صحة جَعَلَ (الفاء) مكان (حتى).

ولابد من التسبب في الرفع، ولذلك كان علامة ذلك (الفاء) المقتضية للتسبب، وذلك أن (حتى) أصلها أن تكون جارة، وكونها جارة يأتي بمعنيين : بمعنى (إلى) وبمعنى (لام السبب) وماعدا ذلك، من ابتداء الغاية والعطف، إنما هو اتساع فيها، ولذلك يصحبها معنى الغاية في جميع الأقسام، فإذا اتسع فيها فلا يكون ذلك إلا في موضع لاتصلح أن تكون فيه جارة، ولا يمكن كونها جارة إذا دخلت على غير الاسم الصريح إلا مع تقدير (أن) وذلك لا يصح إلا مع الفعل المستقبل.

وأما الحال والجملة الاسمية فلا يصلح معها (أن) فلا تدخل عليها الجارة فهنا تكون حرف ابتداء، فيرتفع الفعل بعدها؛ إذ لا سبيل إلى تقدير (أن) وما فيه الوجهان فعلى اللّٰحظين المذكورين.

وعلى الناظم بعد هذا سؤالان :

أحدهما : أن كلامه يقتضى أن الفعل المضارع إذا كان حالا، كيفما وقع، لازم فيه، ولم يقيد ذلك بقيد. والفعل الحالى لا يرتفع إلا بشرط أن يكون ما قبله سبباً له، وأن يكون موجباً، وأن يكون بعد جملة. فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة صحَّ الرفع، وإلا لم تجز المسألة.

أما إن لم يكن ما بعد (حتى) مسبباً عما قبلها نحو : سرتُ حتى تطلع الشمس، على معنى : سرتُ حتى الشمس الآن طالعة، فلا يجوز الرفع، لأن العرب لا ترفع هنا الفعل إلا إذا كان مسبباً، ولا يجوز النصب أيضاً لأنه فعل حال.

وأما إن لم يكن ما قبلها موجباً فكذلك لا يجوز الرفع، لأن/ عدم ٤٢٤

السَّيْرُ لا يكون سبباً للدخول إذا قلتَ : ما سرتُ حتى أدخل المدينة، ولا بُدَّ في الرفع من السببيّ كما ذكر، ولا يجوز النصب لأن الفَرْض أن الفعل حال.

وأما إذا وقع قبلها المفرد نحو : سَيْرِي حتى أدخل المدينة، فلا يجوز الرفع، لأن ما بعد (حتى) جملة مبتدأة، فيبقى المبتدأ بلا خبر كما تقدم، ولا النصب لأنه فعل حال، والناس قد شرطوا في الرفع في الحال هنا الشروط الثلاثة، فإن تخلف شرط لم تجز المسألة بحال.

فأنت ترى قول الناظم : «وَتَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوِّلاً بِهِ أَرْفَعَنَّ» يقتضي بإطلاقه أن يُقال ذلك كله، وأن يقع فعلُ الحال في كل موضع، فيقال : سَيْرِي حتى أدخلها، وماسرتُ حتى أدخلها، وسرتُ حتى تطلع الشمس، وذلك كله غير جائز.

ولا يقال : إن هذه المسائل تمتنع رأساً، ولم يتكلم هو إلا على ما يجوز، [لأننا نقول : الجواز^(١)] والمنع من كلامه نستفيده لامن خارج، لأنه موضوع لبيان ما يجوز في الكلام وما يمتنع.

والسؤال الثاني : أن المستقبل على وجهين كما ذكر في الحال، مستقبل حقيقة كقولك : كلمته حتى يأمر لي بشئ، ومؤوّل كقولك : سرتُ حتى أدخل المدينة، لأن معناه : فدخلتُ، لكنه يرجع إلى المستقبل بالتأويل كما ذكر، وحقيقته الماضي، فيقتضي أن ما أدل بالمستقبل ليس بمنصوب؛ إذ لم يثبت النصب إلا للمستقبل حقيقة وإلا فإطلاقه القول فيه بعد تقييد الحال يشعر بأن التأويل فيه غير مقصود، وهذا غير صحيح؛ بل هو كالمستقبل في الحكم، إلا أنه يُلحظ فيه لحظان، فينصب ويرفع باعتبارهما.

والجواب عن الأول أن يقال أولاً : إن الناظم إنما تكلم على الحال

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

والمستقبل حيث يصلح وقوعه، وإليك النظرُ في ذلك، ولانُكِرَ في هذا، فقد يترك المختصرُ مثلَ هذا اتِّكالاً على مايقع في تفسيره.

وأيضاً، أصل (حتى) أن تكون جارة كما تقدم، فلا يصلح مع تقدُّم المفرد غيرها، كما ذكرَ قَبْلُ، فلم يَحْتَجْ إلى التَّنْبِيهِ عليه، ولا إلى اشتراط وقوع الجملة قبلها، لأنه مع (حتى) الابتدائية ليس بكلام. ومعلوم أن مالمس بكلام غيرُ معتبرَ عند النحويين، ولا جائز.

وأما اشتراط كَوْنِ الكلام مُوجِباً في وقوع الفعل الحالى بعد (حتى) فلم يَذْكَره، لأن الكلام غيرَ الموجب لا يكون سبباً فيما بعد (حتى) وإذا لم يكن سبباً فالفعل غيرُ واقع لعدم وقوع ما قبلها، ولا مَعْنَى لَكُونِ الفعل مستقبلاً إلا كَوْنُهُ غيرَ واقع، فلم يصلح الموضع لِفَعْلِ الحال أصلاً.

وأيضاً، فما المانع من أن يكون ذهب في ذلك مذهب أبي الحسن^(١) في جواز الرفع، فيكون الحال والمستقبل واردينَّ على الموضع، والقياسُ علي (مَا تَأْتِينَا فَتَحْدُثْنَا) صحيحٌ في نفسه.

وأمَّا اشتراطُ أن يكون ما قبلها / سبباً لما بعدها فقد يقال : إن ٤٢٥ ذلك غير لازم عنده، كمذهب الكوفيين القائلين بجواز قولك : سرتُ حتى تطلعُ الشمسُ، بالرفع حكى الفراء عن الكسائي : أن من العرب مَنْ يرفع بعدها وإن لم يكن الأول سبباً للثاني وحكى : إِنَّا لَجُلُوسٌ فَمَا نَشْعُرُ حتى يَقَعُ حَجَرٌ بَيْنَنَا^(٢)، وأنشد^(٣):

(١) يعنى الأخفش، وسبق مذهبه.

(٢) معانى القرآن ١/١٣٤، وفيه «حتى يسقط».

(٣) المرجع السابق ١/١٣٤.

وَقَدْ خُضِنَ الْهَجِيرَ وَعُمْنٌ حَتَّى

وَيَفْرُجُ ذَاكَ عَنْهُنَّ الْمَسَاءُ

وعلى هذا انبنى مذهب أبى الحسن^(١) فى المسألة المتقدمة وإذا كان كذلك لم يكن ما أطلقه الناظم فاسداً. وهذا لجواب فى غاية التكلف، والحق أنه لم يُبَيَّن على بيان مواقع الفعل بعد (حتى) وهو إخلال.

والجواب عن الثانى : يقال : أتى بالمستقبل على أعم من أن يكون حقيقة أو مؤولاً، وكأنه قال : وانصب المستقبل حقيقة أو تأويلاً، لأنه لما بين ذلك فى الحال علم أن المستقبل يكون فيه ذلك.

وأيضاً : المستقبل المؤول^(٢) راجع إلى الحقيقى، لأن استقبال الفعل إنما هو بالنسبة إلى المتكلم، يتصور وقوعه حالا فى الإخبار لا بالنسبة إلى ما قبل (حتى) من الفعل؛ إذ هو بالنسبة إليه مستقبل ليس إلا، فلذلك أطلق لفظ الاستقبال، ولم يقيد كالحال.

وَبَعْدَ فَاجَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ

مَخْضَيْنِ أَنْ وَسْتَرْهُ حَتْمٌ نَصَبَ

هذا موضع رابع من المواضع التى يلزم فيها إضمار (أن) وذلك بعد (الفاء) الموصوفة بما ذكره، وهو أن تشتمل على ثلاثة أوصاف :

أحدها : أن تقع جواباً، ومعنى كونها جواباً أن يكون ما قبل (الفاء) من كلام منفي، أو فعل طلب، سبباً فيما بعدها من الفعل، وشرطاً فيه وذلك لأن الفاء فى جميع أماكنها عاطفة.

وقد يتناول العامل بالعطف الشئيين بإعراب واحد، ويلفظ واحد، على وجه

(١) يعنى الأخفش، وسبق مذهبه.

(٢) فى الأصل «الاستقبال الأول» وما أثبتته من (س، ت).

واحد، وعلى وجهين مختلفين.

فالوجه الواحد كقولك : زيدٌ يقومُ فيتَكَلَّمُ، وأنت تَأْتِينِي فتحدَّثُنِي.
والوجهان المختلفان كقولك : لو يُتْرَكُ زيدٌ وعمرُو لَظَلَمَ أحدهما
الآخر، ولو تُرِكَ زيدٌ والأسدُ لأكَلَه، فالتَّركُ وقعَ عليهما معاً في اللفظ،
وأحدهما ممنوعٌ، والآخر ممنوعٌ منه. يَجْرِي الحكمُ في (الفاء) فالعطف
بها على وجهين :

أحدهما ظاهر، وهو أن يكون الثاني جارياً على الأول في إعرابه
وظاهرٍ معناه وهذا قد تقدّم في «باب العطف».

والآخر مُتَأَوَّلٌ، وهو أن يكون ماقبل (الفاء) معلّقاً بما بعدها، شرطاً
فيه، وهو المتكلمُ فيه الآن، وذلك على أوجهٍ مختلفةٍ، أُحْوِجَتْ إلى التغيير
وإضمار (أَنْ) لتدل على تلك الوجوه.

وذلك أنك إذا قلت في النَفْيِ : مَا تَأْتِينِي فتحدَّثُنِي، فالعربُ تَنْصَبُ
(فتحدَّثُنِي) لتدل به على معنيين لا يَدُلُّ الكلامُ عليها مع الرفع:

أحدهما : أن يكون الإتيانُ مَنفِيّاً نَفِيّاً مطلقاً، والحديثُ ممتنعٌ من
أجل عدم/ الإتيان، ولو وُجِدَ الإتيانُ لَوُجِدَ الحديث.

٤٢٦

والوجه الآخر : أن يكون المعنى : مَا تَأْتِينِي أبداً إلا لم تُحدَّثُنِي، أَيْ
منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك، فالمنفِيُّ هو الإتيانُ الذي يكون معه
الحديث، لا الإتيانُ مطلقاً.

فهذان الوجهان مَنعاً عطف (تحدَّثُنِي) على (الإتيان) المنفى، لأنه
إذا رفع فليس أحدهما شرطاً في الآخر.

ومن هنا يظهر معنى كلام الناظم، في كَوْنِهِ حَكَمَ على ما بعد

(الفاء) بالنصب حَتْمًا إذا كان جوابًا لما ذُكر، أى مسببًا عما قبلها، فذكر أن (أَنْ) تنصب بعد (الفاء) فى جواب النفى أو الطلب، ولم يذكر جواز الرفع، وإن كان النحويون قد أجازوه فى المسألة، لأن الرفع لا يكون مع بقاء كونه جوابا فإذا قلت : ماتَتَيْنِي فتحدَّثُنِي، ارتفع من وجهين :

أحدهما : أن تُترك الثانى مع الأول فى النفى، كأنك قلت : ماتَتَيْنِي وما تُحدَّثُنِي. ولا سببية فى هذا.

(والآخر : أن يكون مُوجبًا، والعطفُ عطفُ الجمل، كأنك قلت : ماتَتَيْنِي، ثم أنت تحَدَّثُنِي الآنَ، ولا سببية فى هذا أيضا)^(١) فلم يحتج إلى ذكر ذلك بحسب قصد ذكر النصب.

ولما كان الرفع لا يستقيم فيه المعنى الذى أرادوا صرفوا الكلام عن ظاهر لفظه، لئلا يَبْطُل ما قصده من المعنى، وتأولوه على معناه، فجعلوا الكلام الأول فى تقدير مَصْدَر، وإن لم يكن لفظه لفظُ المصدر، وجعلوا الثانى مقدراً بمصدر غير ظاهر، فلذلك قُدِّرَت (أَنْ) فَعَمِلَت عملَها. فالكلام فى تقدير : ما يكون منك إتيانُ فحديث، ولا يُنْطَقُ به لأنه لا يُعْطَى من المعنى ما يُعطيه الكلام الأول. ولم تَظْهر «أَنْ» لأن ظهورها لفظاً كالمصدر الذى ظهر، ولم يَظْهر المعطوفُ عليه؛ إذا الظاهرُ إنما هو الفعل، فكان من المشاكلة لزومُ الإضمار، وعليه نَبَّ بقوله : «وَسْتَرُهُ حَتْمٌ» والضمير عائد على «أَنْ» وهى جملةُ اعتراضٍ بين المبتدأ الذى هو «أَنْ» وخبره الذى هو «نَصَبٌ» وقوله : «وَبَعْدَ نَفْيٍ» متعلقٌ بـ «نَصَبٍ» .

وقد حصل أن مذهبه كونُ النصب بإضمار «أَنْ» وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

وذهب الجرْمى إلى أن الناصب (الفاء)، كذلك (الواو) الشَّبِيهَةُ وكذلك (أو) بمعنى (إلا أن) وذهب الفراء إلى أن النصب بالخلاف، كما قالوا مثل ذلك فى خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً، وفى المفعول معه، وخطبُ الخلاف هنا يسير، لا يَنْبَنى عليه إلا حفظُ حِكْمَةِ هذه لصناعة خاصة، فلا ينبغي أن يُتَشَاغَلَ فيها بالترجيح، إلا أن ماتقدم تقديره أَمْكَنُ فى الحِكْمَةِ الصَّنَاعِيَّةِ^(١).

الوصف الثانى : أن تكون جواباً لأحد أمرين : إما النفى، وإما الطلب. وذلك قوله : «جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ» ويشملهما أن تكون جواباً لغير الواجب، فإنه إن كان فى الواجب لم يَجْزُ النصب إلا فى الشُّعْر، ويكون وَجْهُهُ فى الضرورة كما فى غير الواجب. ومن ذلك قوله، إنشده سيبويه^(٢) :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِابْنِي تَمِيمٍ
وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاُسْتَرِيحَا
وَأُنْشِدُ لِلْأَعَشَى، وقال : أنشدنا يونس^(٣) :
تُمَّتَ لَا تَجْزُونِنِي عِنْدَ ذَاكُمُ
وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا

(١) انظر اختلافهم فى هذه المسألة فى الإنصاف : ٥٥٧ (المسئلة السادسة والسبعون).
(٢) الكتاب ٣/٢٩، والمقتضب ٢/٤٢، والمحتسب ١/١٩٧، وابن يعيش ١/٢٧٩ والخزانة ٨/٥٢٢، وشرح شواهد المغنى ١٦٩، والعينى ٤/٤٩٠، والهمع ١/٢٦٥، ٤/١١٩، ٣٧٩، والدرر ١/٥١، ٧/٢، ١٠، ٩٠، والأشمونى ٣/٣٠٥ والبيت للمغيرة بن حبياء، ويروى «لاستريحاً» وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

(٣) الكتاب ٣/٢٩، وديوانه ٩٠

وقبله :

وأدفع عن أعراضكم وأعيركم لسانا كمقراض الخفاجى ملحبا
يقولون : لا أبتغي بما أصنع منكم جزاء، ولكنما جزائى عند الله.

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا

وقال : وهو ضعيف فى الكلام^(٢)، وإنما بابه غير الواجب كما ذكر.

فأما (النقى) فنحو قولك : مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، وما تُكْرِمُنَا فَتُكْرِمُكَ.

ومنه قوله تعالى : {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ

عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ}^(٣). وقوله تعالى : {لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا}^(٤).

وأنشد سيبويه للفرزدق^(٥) :

فَمَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْجِ دُونَهَا

وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي اللَّهَاءِ وَالْغَلَاصِمِ

وأنشد أيضا لرجل من بنى دارم^(٦) :

(١) الكتاب ٤٠/٣، والمقتضب ٢٤/٢، والمحاسب ١٩٧/١، وديوانه ٤، ويأوى : يلجأ. ويُعصم : يُنقذ.

يفتخر بعزة قومه ومنعتهم، وحماية من يسجير بهم.

(٢) الكتاب ٤٠/٣.

(٣) سورة الأنعام : ٥٢ .

(٤) سورة فاطر : ٣٦ .

(٥) ديوانه ٨٥٦، والكتاب ٣٣/٣، والهمع ١٢٥/٤، والدرر ٨/٢، واللسان (غلصم)

والبيت من قصيدة له يهجو فيها جريرا وقيس بن عيلان، وكان جرير يكافح عن قيس لخوالة فيهم، فنفاه عنهم، كما نفى عنه الشرف فى تميم :

واللها : جمع لهاء، وهى مدخل الطعام فى الحلق. والغلاصم : جمع غلصمة، وهى رأس الحلقوم، ويكنى باللها والغلاصم عن أعالى القوم وجلتهم.

(٦) الكتاب ٣٥/٣، والمقتضب ١٧/٢، والإهاب : الجلد مالم يديغ.

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعِجَةً
فَيُصْنَبِحُ مُلْقًى بِالْفِنَاءِ إِهَابُهَا
وَأُنْشَدَ لِلْفَرَزْدَقِ أَيْضًا (١) وَمَقَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا
فَيَنْطِقُ إِلَّا بِالتِّي هِيَ أَعْرَفُ
وَأُنْشَدَ أَيْضًا لِلْعَيْنِ (٢) :
وَمَا حَلَّ سَفْهَدِي غَرِيبٌ بِبَلَدَةٍ
فَيُنْسَبُ إِلَّا الزُّبَيْرَقَانُ لَهُ أَبُ
وَقَالَ الْآخَرُ (٣) :
لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأَخْبَرَهُمْ
إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ
وَأَمَّا (الطَّلَبُ) فَعَلَى أَنْوَاعٍ سِتَّةٍ :

-
- (١) ديوانه ٥٦١، والكتاب ٣/٢٢، والخزانة ٨/٥٤٠، والعيني ٤/٣٩٠، والأشعمنى ٣/٣٠٤، ٣٠٥.
والسندى : النادى، وهو مجلس القوم يتحدثون فيه. ومعناه : إذا نطق ناطق منا فى مجلس
الجماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقالته.
- (٢) الكتاب ٣/٢٢، والخزانة ٨/٥٤٣، ويروى «غريباً»
يقول : تغرب رجل من بنى سعد، وهم رَهط الزبيرقان السعدى، فسئل عنه نسبه انتسب إليه، لشرفه
وشهرته .
- (٣) ابن يعيش ٧/٢٦، والمغنى ١٤٦، والخزانة ٥/٢٥٠، ٢٥٥، والعيني ١/٢٥٦، والتصريح ١/١٠٤،
والأشعمنى ١/١١٥، والحماسة بشرح المزيقى ١٣٩٢
ويروى لأول «وما أصاحبُ من قومٍ فأنكرهم» وهى الرواية الأشهر : والبيت لزياد بن حمل التميمى،
وكان قد نزل بصنعاء اليمن، فاجتواها وحن إلى أهله بنجد. والمعنى : لست أصاحب قوماً فأنكر
لهم قوماً إلا ويزيد هؤلاء قوماً حبا إليّ، لما أسمعهم من ثنائهم عليهم.

أحدها (الأمر) نحو: أَكْرِمْ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ، وَأَحْسِنْ إِلَيْهِ فَيَشْكُرَكَ.
ومنه قول أبي النّجْم، أنشد سيبويه^(١) :

يَأْنَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا

إِلَى سَلِيمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

والثاني (النهي) نحو : لَا تَكْذِبْ فَتُهَانَ، وَلَا تَعْجَلْ فَتَنْدَمَ. ومنه قوله تعالى : { لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ }^(٢) وقوله : { وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي }^(٣) .

والثالث (الدعاء) نحو : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا فَتَدْخِلْنَا الْجَنَّةَ. وأنشد ابن المولف في « التكملة »^(٤) :

رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ

سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

والرابع (الاستفهام) نحو قولك : هَلْ تَأْتِينَا فَتَحَدِّثُنَا، وَأَيْنَ بَيْتُكَ فَأَزُورَكَ.

ومنه قوله تعالى : { فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ }^(٥).

(١) الكتاب ٣/٢٥، والمقتضب ٢/١٣، وابن يعيش ٧/٢٦، والعيني ٤/٣٨٧، والهمع ٤/١١٩، والتصريح ٢/٢٣٩، والأشمونى ٣/٣٠٢، واللسان (عنى).

والعنى : ضرب من سير الدابة والإبل. والفسيح : الواسع. سليمان : هو سليمان بن عبد الملك.

(٢) سورة طه : ٦١.

(٣) سورة طه : ٨١.

(٤) العيني ٤/٣٨٨، والتصريح ٢/٢٣٩، والهمع ٤/١٢٠، والدرر ٢/٨٢ والأشمونى ٣/٣٠٢. وسنن الطريق : نهضة، يقال : امض على سفنك والسنن : الطريق، أى وجهك وقصدك.

(٥) سورة الأعراف : ٥٣.

والخامس (العرض) نحو : أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا. وأنشد ابن
الناظم عليه^(١) :

يَا أَبْنَ الْكَرَامِ أَمَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

والسادس (التحضيض) وهو قريب من (العرض) فى المعنى. ومن
أمثله قوله تعالى : {لَوْلَا أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأُصَدِّقَ وَأَكُنْ مِنَ
الصَّالِحِينَ}^(٢) : وتقول : هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَيَكْرَمَكَ.

فهذه الأنواع الستة داخلة تحت (الطلب) لأن فيها كلها معناه.

وأما (التمنى) و (الترجى) فليسا بداخلين تحته؛ إذ معناهما
مخالف لمعنى (الطلب) ولكن الحكم فيهما واحد، وقد ذكره بعد هذا.

والوصف الثالث : أن يكون النفى والطلب اللذان وقعت (الفاء)
جوابا لهما مَحْضِينَ، ومعنى المَحْضُ : الخالص، أى لا بد أن يكونا
خالصَيْن من غيرهما، يريد : إلا يكون النفى بالتأويل، ولا الطلب بالتأويل
أيضا؛ بل يكونان صريحين.

والصريح منهما ما تقدم التمثيل به وأما غير الصريح، وهو / ٤٢٨
المحرز منه، فالنفى كقولك : أَنْتَ غَيْرَاتِ إِلَيْنَا فَتَحَدَّثْنَا، وَغَيْرُ قَائِمِ الزِيدَانِ
فَيَكْرِمُهُمَا، فهنا لا يُنْصَبُ عنده ما بعد (الفاء) لأن النفى هنا بالتأويل،
إذ كانت (غَيْرُ) أصلها مخالف، واستعمالها فى النفى بالتأويل، كما

(١) شذور الذهب ٣٠٨، والمعنى ٢٨٩/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والأشمونى ٢٠٢/٣، وشرح ابن
الناظم ...

(٢) سورة المنافقون ١٠٠.

قال تعالى : {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} ^(١) . وعدم الجواز في هذا مذهب ابن السراج .

وقد ذهب إلى النصب بعده قومٌ من النحويين، واختاره المؤلف في «التسهيل» ^(٢) لأجل دخول (لا) النافية في العطف، كما ذكر في الآية التي في «الفاحة» .

وردَّ ذلك ابنُ السراج بأن (غَيْرًا) ليس بحرف نفي، وإنما هو اسمٌ مضاف. وتحرَّزَ أيضًا بكون النفي مَحْضًا من أن يكون قد صَحِبَ ما يُخرجه عن معناه إلى الإيجاب مع بقاء أداته كقولك : مازلتَ تَأْتِينَا فتُحَدِّثُنَا، ولا تزالُ تَأْتِينَا فتُحَدِّثُنَا، (فلا بدُّ هنا من الرفع في «تُحَدِّثُنَا» ^(٣))

وكذلك أخواتُ (زال) التي يُشترط فيها النفي نحو : ما انْفَكَّ، وما قَتِيَ، وما بَرِحَ، فالنفي هنا قائم، والمعنى معنى (أنتَ تَأْتِينَا فتُحَدِّثُنَا) فلا بد من الرفع في «تُحَدِّثُنَا» إلا على قول من يقول ^(٤) : وألحقُ بالحجازِ فأُسْتَرِيحَ أَلَمْ يكن النفي هنا مَحْضًا .

وهذه المسألة أُدْخِلَ في رأس المسألة منها في هذا الموضع، وهو قوله : «وَبَعْدَ فَأَجَابَ نَفْيٍ» لأن هذا ليس بنفي في الحقيقة، وكذلك قولك : ما أنت إلا تَأْتِينَا فتُحَدِّثُنَا، لصيرورته إيجابًا .

(١) سورة الفاتحة : ٧ .

(٢) انظر : ص ٢٣١ .

(٣) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٤) هو المغيرة بن حبياء، وسبق الاستشهاد بالبيت، وصدره :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ

ومن النفي المؤول التشبيه في قولهم : كَأَنَّكَ وَالِ عَلَيْنَا فَتَشْتُمُنَا، وكَأَنَّكَ
أَمِيرٌ فَتَضْرِبُنَا.

النصب هنا مذكور، لأن المعنى معنى النفي، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أَنْتَ وَالِ عَلَيْنَا
فَتَشْتُمُنَا، وما أَنْتَ أَمِيرٌ فَتَضْرِبُنَا.

ولكن الناظم أخرجه عن مراده لَكُونَ مثلاً ذلك غير مُطَرِّد في باب النفي،
ومن ذلك ما جاء في (حَسِبْتُ) من قولهم : حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فَأُتِبَ عَلَيْهِ، نَصَبَ
«فَأُتِبَ» من حيث الشك الذي في (حَسِبْتُ) وهو يشبه النفي، لأن المعطوف فيه
غير واجب الوقوع، والوثوب لم يقع، لأن الشتم لم يتحقق وجوده، فكأنه في
تقدير : مَا شَتَمَنِي فَأُتِبَ عَلَيْهِ، وهذا ليس بقياس في مثله، فلذلك تحرز منه.

وَيَدْخُلُ لَهُ فِي التَّحَرُّزِ أَيْضًا نَفْيُ (قَلَمًا) لِأَنَّ النفي فيها ليس بحق الأصل،
وإنما هو بالتأويل، فلاتقول : قَلَمًا يَأْتِينِي فَأَكْرَمَهُ، وَإِنْ جَاءَ فَإِنَّمَا يَكُونُ مُتَلَقًى
مِنَ السَّمَاعِ.

وانظر في ذلك.

وَأَمَّا (الطَّلَبُ) غَيْرُ الْمَحْضِ، وَهُوَ الْمُتَحَرِّزُ مِنْهُ، فَيَقَعُ فِي الْأَمْرِ، وَالِدَعَاءِ،
وَالِاسْتِفْهَامِ.

فَأَمَّا (الْأَمْرُ) فَقَدْ يَكُونُ بِلَفْظِ الْخَبَرِ، كَقَوْلِهِمْ : حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ، وَاتَّقَى
اللَّهُ أَمْرًا فَعَلَ خَيْرًا يُنَبُّ عَلَيْهِ.

ومنه قوله تعالى : {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} ^(١).

(١) سورة الصف : ١١.

ثم قال : {يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ} . فجزم الجواب فيها دالاً على أن

المعنى :

اِكْتَفَى نَيْمُ النَّاسِ، وَلَيَتَّقِ اللَّهَ امْرُؤٌ. والمعنى في الآية : آمَنُوا بِاللَّهِ

٤٢٩

ورسوله / وجاهدوا في سبيل الله.

فمثلُ هذا لا يُنصب فيه الفعلُ بعد (الفاء) على ما يقتضيه (النَّظْمُ)
فلا تقول : حَسْبُكَ الْكَلَامُ فِينَا مَ النَّاسِ، وَلَا اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَيُنَابِ، ولانحو
ذلك، وهو نصُّ المؤلف في «التسهيل» ونسب الجواز إلى الكسائي^(١). قال
: ابنه في «التكملة»^(٢): والقياس يأبى ذلك، لأن المصحح للنصب بعد
(الفاء) بإضمار (أن) إنما هو تأوُل ماقبلها بالمصدر، ليصح العطف عليه،
فإذا كان قبل (الفاء) أمرٌ بلفظ المبتدأ والخبر، أو اسم فعل، تعذر تأوُلُه
بالمصدر، لتعذر تقديره صلةً لـ(فامتنع نصب ما بعد (الفاء).

قال : ومن ثم لم يوافق الكسائي فيما ذهب إليه أحدٌ، إلا أن بعض
أصحاب كتاب سيبويه، وهو أبو الحسن بن عَصْفُور، أجاز نصبَ جواب
اسم الفعل غير المشتق، ثم ردُّ عليه بتعذر تقدير المصدر من اسم الفعل،
وفي الرد نظرٌ، ليس هذا موضعه.

وسيأتي الكلامُ على اسم الفعل إثر هذا إن شاء الله ، حيث تعرضُ
له الناظم.

وأما (الدُّعاء) فكالأمر في هذا، والخلافُ فيه واحد، إلا أن الفراء

(١) التسهيل : ٢٢٢.

(٢) انظر : لوحة (٢٢٠ - ١).

وافق الكسائي في النصب، فيجوز عندهما أن تقول : غَفَرَ اللهُ لَكَ فَيُدْخِلَكَ
الجنة، كما لو كان بلفظ الأمر عند المؤلف.

وقد حكى ابن المؤلف في «التكملة» عن البصريين منع النصب في
جواب الدعاء إذا كان بغير لفظ الطلب، وأجازه ابن عُصْفُور، وظاهر كلام
النحويين الجواز، لأن عباراتهم في الجواز مطلقة، وابنُ السَّراج نصُّ على عدم
الجواز، وهو الذي يقتضيه السماع؛ إذ لم ينقل البصريون ذلك سماعاً عن
العرب، وإنما نقلوه حيث يكون الأمر محضاً لا مؤولاً، وإذا كان الأمر محضاً
كان النصب جواباً على القياس.

وأما إذا خرج عن ذلك فلا يقاس؛ إذ الأمر ليس على بابه، فلا يترتب عليه
من النصب ما يترتب على ما جاء على أصل الباب، فالأظهر ما أشار إليه من عدم
النصب.

وأما (الاستفهام) فإذا لم يتمحض معناه للكلام بعده ويتبين فلا يجوز
النصب بعده عند الناظم، فإن النصب عند المؤلف فيما ولي (الفاء) أو (الواو)
بعد الاستفهام لا يجوز إلا إذا لم يتضمن وقوع الفعل، إماً لأنه استفهام عن
الفعل نفسه نحو : هل تسير فتصيب خيراً؟ وإماً لأنه استفهام عن متعلق الفعل،
غير محقق الوقوع نحو : متى تسير فأراققك؟

وفي الحديث : «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ
يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ بِهِ؟»^(١) فيُنصب لأنه جواب فعلٍ غير واجب.

(١) أخرجه البخاري في كتاب صلاة المسافرين - باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل
والإجابة فيه ٥٢١/١ حيث رقم ١٦٨.

فلو كان الاستفهام عن متعلق فعل محقق الوقوع كقواك : لِمَ تَأْتِينَا فتحدُّثْنَا؟ وأين ذهب زيدٌ فَنَتَّبِعُهُ؟ فالفعل هنا محقق الوقوع، فليس الاستفهام فيه بمتمَّحَض، فلم يجرِ النصب لأنه في معنى الواجب.

وعلى أن ابن كَيْسَانَ^(١) حكى النصب في جواب الاستفهام في نحو: أين ذهب زيدٌ فَنَتَّبِعُهُ؟ وكم مَالُكَ / فنعرِفُهُ؟ وَمَنْ أبوك فَنُكْرِمُهُ؟ ٤٣.

— قال ابن المؤلف^(٢): ولا أراه يَسْتَقِيم على مأخذ البصريين إلا بتأويل ماقبل (الفاء) باسم معمولٍ لفعل أمر دَلَّ عليه الاستفهام، والتقدير : ليكنْ منك إعلامٌ [بموضع ذهب زيد فاتبَاعُ مَنْ، وليكنْ منك إعلامٌ بقَدْر مَالِكَ فمعرفةً مَنْ، وليكنْ منك إعلامٌ] بأبيك فإِكْرَامُ مناله.

ثم على الناظم هنا دَرَك من وجهين :

أحدهما : أن نَصَّهُ على كَوْن النفي مَحْضاً يَقْتَضِي أنه إذا دَخَلَ الاستفهام على النفي، فَصِيرُهُ تقديرًا لَا يَنْتَصِب الفعلُ معه بعد (الفاء) فلا تقول : أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ فيكرَمْكَ؟ لأن النفي هنا غير متمَّحَض؛ بل صِيرْتَهُ الهمزةُ إِي معنى آخر غيرِ النفي، لكن ذلك جائز مطلقاً، ولا أعلم أحداً خَالَف فيه.

قال سيبويه^(٣): وتقول : أَلَمْ تَأْتِينَا فتحدُّثْنَا؟ إذا لم يكن على الأول، يعني : إذا لم تَعْطِفْهُ على المجزوم، ثم أنشد في النُصْب^(٤):

(١) تكملة شرح التسهيل : لوحة ٢١٩ - ب.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت) وهو موافق لما في التكملة لابن الناظم.

(٣) الكتاب ٣/٢٤.

(٤) الكتاب ٣/٣٤، وابن السيرافي ٥٤٨، والشنتمري ٤٢١/١، واللسان (فرتج) ويروى «ألم تسلى

فتخبرك» ==

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرَّسُومُ

على فِرْتَاجٍ، وَالطَّلَلُ الْقَدِيمُ

ثم قال بعد ذلك^(١): وتقول : أَلَسْتُ قَدْ أَتَيْتُنَا فَتَحَدَّثْنَا؟ إِذَا جَعَلْتَهُ جَوَابًا، وَلَمْ تَجْعَلِ الْحَدِيثَ وَقَعَ إِلَّا بِالْإِثْنَانِ.

فهذا وما كان مثله النصبُ فيه بعد (الفاء) سائغ، وذلك عند الناظم، بمقتضى اشتراطه، غيرُ سائغ، وهو إخلال.

ولو كانت المسألة مختلفًا فيها لكان له بعضُ العذر في الاحتراز منها إن لم يُحجَّجْ بالدليل.

والوجه الثاني أن الاستفهام أيضًا قد يتغير معناه ولا يكون مَحْضًا، فينتصبُ جوابُهُ بعد (الفاء) وذلك نحو قولك : هل أَتَيْتُنَا فَتَحَدَّثْنَا؟ إِذَا جَعَلْتَ (هَلْ) تُعْطِي معنى النفي.

وكذلك : هل أَحْسَنْتَ إِلَى فَاكْرَمِكَ؟ لَأَنْ (هَلْ) قَدْ تَأْتَى لِلإشعار بالنفي نحو قوله : {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} ^(٢). {وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ} ^(٣). وهو جائز قياسا بلا إشكال. والتقييدُ هنا يُعْطَى خلافَ ذلك.

ولا يقال : إنه دائرٌ بين النفي والاستفهام، فلا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْآخَرِ، وَكِلَاهُمَا يَشْمَلُهُ كَلَامُ النَّازِمِ - لَأَنَّا نَقُولُ : كَلَا الْمَحْمَلَيْنِ غَيْرُ مَحْضٍ فِي مَعْنَاهُ، لَأَنَ الْاسْتِفْهَامِ، الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ، مَتْرُوكٌ بِالْمَعْنَى

== والبيت للبرج بن مسهر الطائى. والرسوم : جمع رسم، وهو الأثر الباقي من الدار بعد أن عفت. وفرتاج : موضع ببلاد طىء. والطلل : مابقي شاخصا من آثارها الديار ونحوها.

(١) الكتاب ٣/٣٥.

(٢) سورة فاطر : ٢.

(٣) سورة آل عمران : ١٣٥.

الطارىء، والنفي غير أصيل في (هَلْ) فلا يدخل له تحت واحد منهما.
والجواب عن الأول : أن نصب الفعل بعد التقرير [الأول]^(١) ليس
جواباً للتقرير، وإنما هو جواب للنفي.

وذلك أنك إذا قلت : أَلَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثْنَا؟ [أصله : لم تأتينا
فتحدثنا]^(٢) على معنى : لم تأتينا مُحَدِّثًا، وهكذا كلُّ ما دخل عليه
الاستفهام من النفي.

والنصب قبل الاستفهام جائز، لأن ما قبل (الفاء) منفي حقيقة، فإذا
دَخَلَتِ الهمزةُ فإنما دَخَلَتْ بعد استقرار النفي المحض، فأحدثت التقريرَ
فبقي اللفظ كما كان، لوجود مُحَرِّزِهِ، وهو أداة النفي، ولا يضرُّ حدوثُ
ما حدث من المعنى، لأنه غيرُ قَادِحٍ في أصل معنى الكلام.

والذي يُبَيِّنُ هذا أن التقرير لو كان النصبُ جواباً له لكان نصباً
بعد الواجب، وذلك لا يكون إلا في الشُّعْرِ، لأن المعنى قد أُتِيَتْنا مُحَدِّثًا.
ونظيرُ هذا في اعتبار الأصل قولهم : كَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثْنَا، وقولُ
الدارمي، أنشده سيبويه^(٣):

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْجَةً

فَيُصْنِبِحَ مَلْقَى بِالْفَنَاءِ إِهَابُهَا

قال الأعلم : شاهدهُ / النصبُ وإن كان معنى الكلام الإيجاب، ٤٣١
مراعاةً لِمَا كان قبل دخول «كَأَنَّ» يعنى أن معنى الكلام أنك ذَبَحْتَ،

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبت من (س، ت).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبت من (س، ت).

(٣) سبق الاستشهاد به.

وكذلك المعنى في : كَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِنَا، أَىْ قَدْ أَتَيْتَنَا .

وعلى ما تقرر نصُّ ابن خروف في التقرير، وقال في هذا البيت : أبقى
النصب كما أبقى الباء في قولك : أَلَسْتُ بِزَيْدٍ؟ يعنى حين دَخَلَ التقرير، فنسخ
معنى النفى اعتباراً بالأصل، فإذا قد دخل هذا المعنى تحت النفى المحض، فلا
إشكال على الناظم فيه.

والجواب عن الثانى جارٍ على الجواب الأول في المعنى، لأن أصل الكلام
الاستفهام، فروعى ذلك الأصل، والذي يبيّن ذلك أن النفى فيه ليس بصريح
الدلالة إلا من جهة ما يلزم عن الاستفهام المراد به التقرير.

وأصل المعنى أن المتكلم يستفهم المخاطب عن الإحسان الذى علّق عليه
الإكرام، وجعله سبباً فيه، تقريراً له عليه إذا قال : هل أَحْسَنْتَ إِلَىْ فَاكْرَمَكَ؟
والمخاطب يعلم أنه لم يُحَسِّنْ إليه، فإذا لا إكرام؛ إذ لم يقع إحسان، فالنفى
راجع إلى ما عند المتكلم والمخاطب، لا إلى نفس الاستفهام، لكن حصل من
المجموع النفى معنى، والاستفهام حاصل، فلا دَرَك على هذا الوجه. والله أعلم.
ولما أتم الكلام على (الفاء) أخذ يذكر حكم (الواو) أختها في هذا الحكم،
وهو الموضع الخامس من مواضع لزوم الإضمار، فقال :

وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدَ مَفْهُومَ مَعَ

كَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِنَا وَتُظْهِرَ الْجَزَعُ

يعنى أن (الواو) التى بمعنى (مَعَ) حكمها حكم (الفاء) في جميع مآلها،
من كونها تقع جواباً للنفى المحض، والطلب المحض، أو جواباً للتمنى أو
الترجى، على حسب ما يذكره بعد هذا.

فينتصب ما بعدها بـ(أن) لازمة الإضمار، وليس مع (الواو) جواباً، لأن

السببية معها لاتكون، وإنما هو على نحوٍ من الجواب في النفي والطلب.
وجهُ النصب بعدها نحوُ مما تقدّم في (الفاء) من أن المعنى معها
قد يكون على غير جهة مجرد الجمع الذي هو الأصلُ فيها.

فإذا قلت : ما تَأْتِينَا وتُحَدِّثُنَا، فأصل الجمع فيه يُفيد التّشريك في
عدم الإتيان، ثم إنهم قد يُريدون معنى زائداً على الجمع المطلق، وهو
المعية، أى : ما تجمع بين الإتيان والحديث معاً، فأرادوا أن يدلّوا على
هذا المعنى بتغيير الكلام عن حدّه؛ إذ كان أصل الكلام لأيوُدِّيهِ، ففعلوا
في (الفاء) ليحصل لهم ما أرادوا، فقدّروا (أن) وألزموها الإضمار،
وقدّروا العطفَ على مصدر يُعطيه معنى الكلام الأول، على حسب ما تقدّم
في (الفاء) من كل وجه، ولذلك أحال الناظم في حكم (الواو) على (الفاء)
ولا يكون هذا إلا بعد غير الواجب، وهو النفي والطلب اللذان ذكّر.

فأما (النفي المحض) فنحو : ما تَأْتِينَا وتُحَدِّثُنَا، ويقال : لايسَعْنِي
شئٌ ويَعْجِزُ عنك. ومنه قوله تعالى : [وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ
وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ] (١).

وإذا دَخَلَ الاستفهام / على النفي فالحكمُ كذلك، لأن الأصل النفي ٤٣٢
كما تقدم، فلا اعتراض به على الناظم. ومنه قول الحطّية، أنشده سيبويه
رحمه الله تعالى (٢):

(١) سورة آل عمران : ١٤٢.

(٢) الكتاب ٤٣/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والمغنى ٦٦٩، والعيني ٤١٧/٤، والهمع ١٢٧/٤، والدرر ١٠/٢،
والأشموني ٣٠٧/٣، وديوانه ٢٦ بقوله لال الزيرقان بن بدر، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم
ومجاهم.

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

ومن ذلك ما أنشده أيضا، من قول دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ (١):

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لَدَاتِهِ
نَوَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَلِكَ وَأَجْزَعًا

وقال حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ - رضي الله عنه - أنشده ابن خروف (٢):

فَإِنْ لَمْ أَصَدِّقْ ظَنُّكُمْ بَتِّيُّقِنْ
فَلَا سَقَتْ الْأَوْصَالَ مِنِّْي الرُّوَاعِدُ
وَيَعْلَمُ الْخَفَائِي مِنْ النَّاسِ أَنَّي
أَنَا الْحَافِظُ الْحَامِي الذَّمَّارَ الْمُرَاوِدُ

نصب (يَعْلَمُ) على (لَمْ أَصَدِّقْ) أى : إن لم يجتمع هذان، وهذا في صَرِيحِ
النفي.

وأما النفي غيرُ الصَّرِيحِ فلا يَنْتَصِبُ بعده الفعل، كما لو قلت : أنت غيرُ
قائمٍ وتَسِيرُ، لأن النفي غير مَتَمَحُّضٍ، وكذلك : ما زال يَأْتِينَا ويَحْدُثُنَا، وَقَلَّمَا
يَأْتِينَا ويَحْدُثُنَا، وما أنتَ إِلَّا تَأْتِينَا وتَحْدُثُنَا، وما كان مثلَ ذلك، من الأشياء التي
لم يكن النفي فيها صريحا، فلا بُدَّ فيها من الرفع، كما تقدَّم في (الفاء).

(١) الكتاب ٤٣/٣، وابن الشجري ٣٧٣/٨

واللغات : جمع لِدَّة، وهو التُّرْب الذى ولد يوم ولادتك.

وكان نَوَابُ الْأَسَدِي قد قتل عبد الله بن الصَّمَّة أخا دريد، فقتله دريد بأخيه. فهو يقول : لم أجمع
بين الفخر والجزع، بل فخرت بإدراك ثار أخى غير خائف من قوم قاتله، لعزتي ومنعتي.

(٢) ديوانه ٤٩/١، ورواية المصراع الأخير فيه «أنا الفارسُ الحَامِي الذَّمَّارُ الْمُتَّاجِدُ».

وأما (الطلب) فعلى ستة أنواع :

فالأمر نحو : زُرْنِي وَأَزُورَكَ، أَيْ : لِيَكُنْ مِنْكَ لِي زِيَارَةٌ، وَزِيَارَةٌ مِنِّْي لَكَ.

وأنشد سيبويه للأعشى^(١):

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوْا إِنِّ أَنْدَى

لصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

والنهي نحو قولك : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ، وأنشد سيبويه

للأخطل^(٢):

لَاتَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِسْلُهُ

عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وقوله تعالى : {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ}^(٣). الآية. تَحْتَمِلُ

النصب والجزم.

والدعاء نحو : رَبِّ وَفَّقْنِي وَأُطِيعَكَ.

وأما نحو : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ وَيُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ، فعلى ماتقَدُّمٍ في (الفاء) وسيأتى

إن شاء الله تعالى.

(١) الكتاب ٤٥/٣، والإنصاف ٥٣١، وابن يعيش ٣٣/٧، والمغنى ٣٩٧، والعيني ٣٩٢/٤، والتصريح

٢٣٩/٢، والأشمونى ٣٠٧/٣، وليس في ديوان الأعشى، وينسب كذلك إلى الحطيئة أو ثار بن
شيبان النمرى. وأندى : أبعد صوتا، وقبلة :

تقول حليتى لما اشتكىنا سدير كنا بنو القرم الهجان

(٢) الكتاب ٤٢/٣، والمقتضب ١٦/٢، وابن يعيش ٢٤/٧، والخزانة ٥٦٤/٨، وشرح شواهد المغنى

٢٦١، والعيني ٣٩٣/٤، والتصريح ٢٣٨/٢، والأشمونى ٧/٢ وهذا البيت أشرد بيت قيل في
تجنب إتيان مائته عنه. وقد وجد في عدة قصائد، ومن ثم اختلف في قائله، فنسب إلى المتوكل
الليثى الكنانى، وإلى سابق البربري، وإلى الطرماح، وإلى أبى الأسود الدؤلى.

(٣) سورة البقرة : ٤٢.

والاستفهام نحو : هل تَأْتِينَا وتُحَدِّثُنَا؟ وذلك إذا كان الاستفهام عن الفعل،
أو عن متعلق الفعل، وهو غير محقق الوقوع نحو : هل تَأْتِينَا وتُحَدِّثُنَا؟ وَمَنْ
يَأْتِينَا ويُحَدِّثُنَا؟

فأما إن كان الاستفهام يتضمَّن وقوع الفعل لا يكون النصب إلا ما مرَّ في
(الفاء).

وأصل هذه المسألة للفارسي في «الإغفال» إذ رُدُّ على الزجَّاج في
تجويزه النصب في قوله تعالى : {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ
وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ} ^(١).

وأنه لو قال : وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ، على معنى : لَمْ تَجْمَعُونَ بين ذا وذا — لَجَاز،
ولكن الذي في القرآن أجود.

فَرُدُّ عليه الفارسي في هذا بمعنى ماتقدَّم، من كَوْن الفعل هنا واجباً
محقق الوقوع، فلا يصح فيه النصب إلا على مَنْ يَنْصَب في الواجب، وهو شاذٌّ،
وقد ذَكَرَ مثْلَ ذلك في (الفاء).

والعَرَضُ نحو : أَلَا تَنْزِلُ وتُصِيبُ خيراً؟

والتَّحْضِيضُ نحو : هَلَا تَنْزِلُ وتُصِيبُ خيراً.

والتَّمَنَّى والترجَّى سيأتيان إن شاء الله.

فالحاصل : أن (الفاء) و(الواو) في هذا الباب على حُكْم واحد، وهو
مَانَصٌّ عليه الناظم.

وأتى بمثالٍ من ذلك نُصِب فيه ما بعد (الواو) بعد النهي، وهو قوله، «لَا تَكُنْ»

(١) سورة آل عمران : ٧١.

جَلْدًا وتُظْهِرُ الْجَزْعَ» أى لايجتمع فيه الجَلْدُ وإظهارُ الجَزْعِ، والواوُ فيه تَفِيدُ الْمَعْيَةَ.

وإنما قَيَّدَها بذلك لأن (الواو) إذا لم تُفِدِ ذلك المعنى فهى على أصلها من الجَمْعِ المطلق، فلاحاجة إلى تَغْيِيرِ / الكلام، وإخراجه عن ٤٣٣ أصله.

والجلد من الرجال : الصَّلِيبُ الْقَوِيُّ على الشئ، يقال منه : جَلَّدَ الرجلُ جَلْدًا، وجَلَادَةً، وجُلُودَةً، فهو جَلْدٌ وجَلِيدٌ.

والجَزْعُ : ضد الصَّبْرِ، وقد جَزِعَ - بالكسر - من الشئ، وأَجَزَعَهُ غَيْرُهُ.

وجواب «إنْ تُقَدِّ» في البيت محذوف، دَلَّ عليه قوله : «والواوُ كالفاءِ» وكان الوجه أن يأتى بالماضى، فإن الإتيان بالمضارع مختص بالشعر.

وكذلك قوله بعدُ «إنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ» وقد مرَّ من هذا مواضع.

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمَدَ

إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ

إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ

يَعْنَى أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ غَيْرِ الْوَاجِبِ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي تَقْدُمُ تَفْصِيلُهَا، وَهِيَ يَنْتَصِبُ بَعْدَهَا مَعَ (الْفَاءِ) فَإِنَّهُ يَنْجَزِمُ مَعَ سَقُوطِ (الْفَاءِ) إِلَّا مَا وَقَعَ بَعْدَ النَّفْيِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْجَزِمُ.

فَقَوْلُهُ : «وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ» مَتَعَلِّقٌ بِ«اعْتَمَدَ» وَ«جَزْمًا» مَفْعُولٌ «اعْتَمَدَ» وَغَيْرُ النَّفْيِ هُوَ الطَّلَبُ إِنْ سَقَطَتِ (الْفَاءُ) الَّتِي انْتَصَبَ بَعْدَهَا، فَتَقُولُ فِي

الأمر: إِيْتِنَا تُحَدِّثُنَا، وَأَسْلِمَ تَسْلَمَ.

ومنه قوله تعالى : {وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا} (١). وفي الحديث : «وَأَحْسِنُ مُجَاوِرَةً مَنْ جَاوَرَكَ تَكُنْ مُسْلِمًا» (٢).

وتقول في النهي : لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ.

وفي الدعاء : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا تَدْخُلْنَا الْجَنَّةَ، وَارْزُقْنَا مَا لَا نَتَّصِدُقُ بِهِ.

وفي الاستفهام : هَلْ جَاعَنِي أَكْرَمُهُ؟ وَأَيْنَ بَيْتِكَ أَرْكَ؟

وفي العَرَض : أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَبْرًا.

وفي التَّحْضِيض : هَلَا تَقْرَأُ تَنْتَفِعُ؟ وَأَنْشِدَ الْفَرَاء (٣):

لَوْ كُنْتُ إِذْ جِئْتُنَا حَاوِلَتَ رُؤَيْتُنَا

أَوْ جِئْتُنَا مَاشِيًا لَا يُعْرِفُ الْفَرَسُ

ذهب الخَدَبُ (٤) إِلَى (لَوْ) هُنَا تَحْضِيضٌ لَا تَمَنُّ.

وَأَمَّا النَّفْي : فَلَا يَنْجُزُ الْفِعْلُ بَعْدَهُ إِذَا سَقَطَتِ (الْفَاءُ) وَإِنَّمَا يَكُونُ مَرْفُوعًا

فَتَقُولُ : مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا، وَلَا يَجُوزُ «تَحَدَّثْنَا» وَلِذَلِكَ اسْتِثْنَاهُ النَّاضِمُ.

وعلة ذلك ستُذَكَّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ثم ذكر أن الجزم، حيث ذكر، لا يكون إلا إذا قُصِدَ الجزاء، وذلك قوله :

«وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ» وهى جملة فى موضع الحال، العامل فيها « تَسْقُطُ » من

(١) سورة البقرة : ١٣٥.

(٢) رواه ابن ماجه فى : أبواب الزهد - باب الورع والتقوى، حديث (٤٢٧٠) ٤٢٩/٢، والترمذي فى الجامع - كتاب الزهد - باب من اتقى المحارم، حديث (٢٣٠٥) ٥٥١/٤.

(٣) معانى القرآن ٢٨٤/٢.

(٤) هو أبو بكر محمد بن طاهر الأنصارى الإشبيلي، نحوى مشهور، حافظ بارع، كان يرحل إليه فى العربية، موصوفا فيها بالحدق والنبيل، مات فى عشر الثمانين وخمسمائة.

قوله : «إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ» أى إن سَقَطَتِ الْفَاءُ حَالُ كَوْنِ الْجَزَاءِ مَقْصُوداً
بذلك الفعل، أو يكون عاملة «اعْتَمِدُ» أى اعْتَمَدَ الْجَزْمُ فِي هَذَا الْحَالِ، يَعْنِي
أَنْ الْحُكْمَ بِالْجَزْمِ فِيمَا ذَكَرْ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا قُصِدَ بِهِ كَوْنُهُ جَزَاءً لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ
الْكَلَامِ، أَيْ مُسَبِّباً عَنْهُ، فَهَنَّاكَ يَصِحُّ الْجَزْمُ.

أما إن لم يُقْصَدَ بِهِ الْجَزَاءُ فَلَا يَنْجُزِمُ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَكْرِمَ زَيْدًا
يُكْرِمُكَ، فَ«يُكْرِمُكَ» جَزَاءُ «أَكْرِمَ» أَيْ أَنْ إِكْرَامَهُ لَكَ مُسَبِّبٌ عَنْ إِكْرَامِكَ لَهُ،
فَإِنْ لَمْ تَقْصِدْ ذَلِكَ رَفَعْتَ فَقُلْتَ : أَكْرِمَ زَيْدًا يَكْرِمُكَ، فَ«يُكْرِمُكَ» مُسْتَأْنَفٌ،
أَيْ هُوَ كَذَلِكَ، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ «زَيْدًا»

وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ مَجْزُومًا لِأَنَّهُ / قُصِدَ بِهِ الْجَزَاءُ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ٤٣٣
الْأَمْثَلَةِ.

وَمِمَّا جَاءَ غَيْرَ مَجْزُومٍ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدَ بِهِ الْجَزَاءُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : {ثُمَّ
ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ} ^(١). وَقَالَ تَعَالَى : {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي
الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى} ^(٢). وَأَنْشُدْ سَيِّبِيهِ لِلْأَخْطَلِ ^(٣):

وَقَالَ قَائِلُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا

فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرِيٍّ يُقْضَى لِمِقْدَارٍ

وَأَنْشُدْ أَيْضًا، وَنَسَبَهُ ثَعْلَبٌ لِعَمْرِو بْنِ الْإِطْنَابَةِ وَنَسَبَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ

(١) سورة الأنعام : ٩١.

(٢) سورة طه : ٧٧.

(٣) الكتاب ٩٦/٣، ابن يعيش ٥٠/٧، والخزانة ٨٧/٩، وليس في ديوانه. ويروى «وقال رائدهم»
والرائد هو الذى يتقدم القوم ليطلب لهم الماء والكلا، والمراد هنا زعيم القوم. وأرسوا : أقيموا.
ونزاوِلها : نحاوِلها ونعالجها والضمير يعود على الحرب. والحتف : الهلاك، والمعنى : قال رائد
القوم ومقدمهم : أقيموا نقاتل، فإن موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره، لا الجبن ينجيه،
ولا الإقدام يُرديه.

لعمرو بن امرئ القيس^(١):

خَالَفْتُ فِي الرَّأْيِ كُلَّ ذِي فَخْرٍ
يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا
تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا
بِالْحَقِّ فِيهِ لَكُمْ فَلَا تَكْفُوا
اسْتَشْهَد سَيَبُويه بِعَجْزِ الْأَوَّلِ وَصَدْرِ الثَّانِي، وَأُنْشِدْ أَيْضًا^(٢):
كُونُوا كَمَنْ أَسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ
نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَانًا
وَأُنْشِدْ أَيْضًا لِلْأَخْطَلِ^(٣):

كُرُّوا إِلَى حَرَّتِكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا
كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ
فهذه الشواهد وأمثالها إنما يُرفع فيها الفعل على أحد ثلاثة أشياء : إمّا
على القَطْعِ وابتداء الكلام، أو على الحال من المعرفة، أو على الصفة من النكرة،
وعلى هذه يُحمل الفعل بعد النفي.

(١) الكتاب ٩٦/٣.

(٢) الكتاب ٩٦/٣، وروايته فيه «وأسى» وهما سواء، والمؤساة والمؤاساة بين الرجلين : التسوية بينهما،
ويقال : أسى فلان فلانا بماله، إذا أناله منه، أو جعله مساويا له فيه. وقال سيبويه : «كأنه قال :
كونوا هكذا، إنا نعيش جميعا أو نموت كِلَانًا إن كان هذا أمرنا» والبيت ينسب لمعروف الدبيري أو
لصفوان بن محرز الكنانى، وانظر : ابن السيرافي ٥١١.

(٣) الكتاب ٩٩/٣، ابن يعيش ٥٠/٧، الأشموني ٣٠٩/٣، ديوانه ١٠٨ وكروا : ارجعوا. والحرّة :
أرض ذات حجارة سود نخرة. عيّرهم بالنزول في الحرّة لحصانتها، وإيواء الأذلاء إليها،
وامتناعهم بها.

وعليه في هذا الاشتراط نَظَر، فإن ما يَنجزم بعد هذه الأمور على ضربين :

أحدهما : أن يكون الجزاء مقصوداً فيه كالأمثلة المتقدمة.

والآخر : ألا يُقصد ذلك فيه، ومع ذلك فالجزم فيه سائغ كقولك : قُلْ له يَفْعَلْ كذا، ومُرْهُ يَحْفِرِ البئر، ونحو هذا، فالجزم هنا صحيح وإن لم يكن على معنى : إن تَقُلْ له يفعل، وإن تَأْمُرْهُ يَحْفِرُ، وهو كثير.

وفي القرآن الكريم : {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ} ^(١).

ف«يُقِيمُوا» مجزوم على جواب «قُلْ» وليس المعنى على : إن تَقُلْ لهم يُقِيمُوا، ولو كان على ذلك المعنى لم يَتَخَلَّفْ عن الإقامة أحدٌ، وليس كذلك، فدلَّ على أنه ليس على معنى قَصْدُ الجزاء.

وكذلك قوله تعالى : {فَذَرَهُمْ يَخْوضُوا وَيَلْعَبُوا} ^(٢). {ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا} ^(٣). {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا} ^(٤). {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثْنِي وَيَرِثْ} ^(٥). على قراءة أبي عمرو، بجزم «يَرِثْ» ^(٦) وهو كثير.

وإذا ثَبَتَ هذا، فمفهوم اشتراط الناطم يَقْتَضِي أن مثل هذا لا يَنجزم، وهو غير صحيح.

والجواب من وجهين :

-
- (١) سورة ابراهيم عليه السلام : ٣٦.
 - (٢) سورة المعارج : ٤٢.
 - (٣) سورة الحجر : ٣.
 - (٤) سورة الجاثية : ١٤.
 - (٥) سورة مريم : ٥، ٦.
 - (٦) وكذلك يقرؤها الكسائي. وقرأ الباقر بالرفع، وانظر : السبعة ٤٠٧.

أحدهما : أن يُقال : لعلّه قائلٌ بمذهب المازنّي والفرّاء القائِلين بأنّ (يَفْعَل) مبنيٌّ لأنّه فعل أمر، يعنى (افْعَلْ) لكن زيد فيه حرف المضارعة حكائية، فإذا قلت : مُرّه يَحْفِرُهَا، أو قُلْ له يَفْعَلْ، بمعنى : قُلْ له افْعَلْ، وأتى بالياء لأن صاحب الفعل غائب، كما تقول : حَلَفَ زيدٌ لِيَخْرُجَنَّ، ولفظُ يمينه «لَاخْرُجَنَّ».

قال السيِّرافي : وقوَّاه الزجَّاج، وإذا ساغ هذا فلا عتَب عليه.
والثاني : أنه لو سلَّم نفي الخلاف في المسألة، لكان له وجهٌ من التاويل يرجع به إلى ما اشترط، وذلك بأن يقدَّر أن المعنى على : إن تَقُلْ له يَفْعَلْ، على قصد الجزاء. إمّا من جهة تَغليب الظنِّ بأن الأول إذا وقع وقع الثاني، وإمّا ثقةً بأن الأمر كذلك يكون. وهذا لا إشكال فيه في كلام العباد، وأمّا في كلام الله تعالى : فعلى أن يكون ذلك/ راجعاً إلى اعتقاد ٤٣٥ العباد[وظنهم]^(١)، كما قال سيبويه في قول الله تعالى : {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}^(٢).

وقد تقدّم تقرير هذا المعنى، وبهذا التقرير يدخل كلُّ ما اعتُرِض به تحت اشتراط الناظم، فلا يبقى إشكال.

وفي قوله : «والجزاء قد قُصِدَ» إشعارٌ بالجزم للفعل في الجواب، لأن الجزاء إنما يكون لشرطٍ تقدّمه. ولا شك أن المعنى في الكلام مع الجزم على الشرط والجزاء.

وقد أشعّر بذلك أيضا في البيت بعد هذا، فقولك: أَكْرَمَنِي أَكْرَمُكَ،

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) سورة طه : ٤٤.

في معنى : **إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ**، **وَلَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ**، في معنى : **إِنْ لَا تَدْنُ مِنْهُ تَسْلَمَ**، **وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا تَدْخِلْنَا الْجَنَّةَ**، في معنى : **إِنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ يَكُنْ هَذَا**.
وكذلك الاستفهام وغيره، **فَقُولُكَ : أَيْنَ بَيْتُكَ أَزْرُكَ؟** في معنى : **إِنْ أَعْرِفَ مَوْضِعَ بَيْتِكَ أَزْرُكَ**، **وَقُولُكَ : أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُكْرَمَ**، في معنى : **إِنْ تَنْزِلْ تُكْرَمَ**.
ولا خلاف في هذا إلا أنهم اختلفوا في الجازم ماهو؟ فمنعهم مَنْ جَعَلَ الْجَزْمَ بِـ (إِنْ) مقدرة، كانه قال : **إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ**، ثم وَضَعَ الْأَمْرَ مَوْضِعَ الشَّرْطِ.

ومنهم من جَعَلَ الْجَزْمَ بِنَفْسِ الْأَمْرِ، لِمَا تَضُمَّنُ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ.
وكلام سيبويه يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ، وهو أظهر في الثاني، وإليه ذهب المؤلف، واختار ابنُه الأول، والخطبُ في المسألة يسير، وكلاهما مُحْتَمَلٌ مِمَّا يُقَالُ بِهِ، فلا حاجة إلى الإكثار، وإنما كان هذا في غير الواجب، لأن الشرط غير واجب، فلا يقوم مقامه إلا غيرُ واجبٍ مثله، لأن الواجب بخلاف غير الواجب، فلا يصلح للقيام مقامه.

ولما كان النفي في التَّحْقِيقِ واجباً لم يَصْلُحْ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ غَيْرِ الْوَاجِبِ.
أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ إِذَا قُلْتَ : **مَا تَأْتِينَا**، والشرطُ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ.

وأيضاً إِذَا قَدَّرْتَ (إِنْ) فِي مَوْضِعِ (مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا) فلا يخلو أَنْ تُبْقِيَ النَّفْيَ أَوَّلًا، فَإِنْ لَمْ تَبْقِهِ لَزِمَ أَنْ يَقُومَ مَا لَيْسَ فِيهِ حَرْفُ نَفْيٍ مَقَامَ مَا هُوَ فِيهِ، وذلك غير صحيح، كما يُذَكَّرُ فِي النَّهْيِ إِثْرَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
فإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ النَّفْيَ غَيْرُ وَاجِبٍ، ولذلك نَصَبْتُ مَعَهُ بَعْدَ (الْفَاءِ) وَهَاهُنَا زَعَمْتُ أَنَّهُ وَاجِبٌ.

فالجواب : أن المنفى هناك بغير الواجب أنه غيرُ الخبرِ المُثَبَّتِ،
وها هنا معناه أنه غيرُ الخبرِ مطلقاً.

فالحاصل أن الجزم بعد النفي مُمْتَنِعٌ، وهو مذهب البصريين.
وذهب الكوفيون إلى جوازه، ونُسِبَ إلى أبي القاسم الزجاجي القولُ
به من ظاهر كلامه في «الجُمْل» وهو مذهبُ مردودٍ بما تقدم أنفاً، فلذلك
لم يعتبره الناظم. واعلم أن كلام الناظم يَشْمَلُ ما تقدّم، ممّا ينتصب بعد
(الفاء) وما سيأتى، فإن الترجي لم يتقدّم له ذِكْرٌ، كما تقدّم تفسيره،
وإنما ذكّره متأخراً عن هذا الموضع، وهو ممّا يَنْتَصِبُ معه الفعل بعد
(الفاء) فَيَنْجَزِمُ الفعل مع إسقاطها بمقتضى هذا / الإطلاق. فتقول : ٤٣٦
لَعَلِّي أَرَاكَ أَتَنَفِّعُ بِكَ، وكذلك التَّمَنَّى نحو : لَيْتَ لِي مَالاً أَتُنْفِقُ مِنْهُ.
وممّا جاء من الجزم في التَّمَنَّى قول الشاعر^(١) :

لَعَلَّ التِّفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مُيَسَّرُ
يُمِلُّ مِنْكَ بَعْدَ الْعُسْرِ لِلْيُسْرِ جَانِبَا

والكلام في جزمه على ما تقدم.

ثم لما كان النهي محتاجاً إلى ضَمِيمَةٍ في جَزْمِ جوابه أُرْدِفَ بالكلام
عليها فقال : «وَشَرَطُ جَزْمِ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ إِنْ قَبْلَ لَا»

يعنى أن الجزم إذا وقع بعد النهي فلا بد أن يكون ذلك الجزم بحيث
يصح أن يقع (إن) في التقدير قبل (لا) التى للنهى، فإذا استقام الكلام
صَحَّ الجزم.

(١) لم أجده .

فإذا قلت : لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ - صَحُّ الْجَزْمِ هُنَا ، لَأَنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَهُ بِـ(إِنْ) [قلت : إِنْ لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ ، وَهَذَا الْكَلَامُ صَحِيحٌ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قُلْتَ : لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ ، فَهَاهُنَا لَا يَصِحُّ الْجَزْمُ ، لَأَنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَهُ بِـ(إِنْ)]^(١) قَبْلَ (لَا) لَمْ يَسْتَقِمْ ؛ إِذْ كُنْتَ تَقُولُ : إِنْ لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ . وَهَذَا مُحَالٌ لَا يَصِحُّ ، مِنْ جِهَةِ أَنْ عَدَمَ الدُّنُو لَا يَكُونُ سَبَبًا فِي الْأَكْلِ ، وَهَذَا مَعْنَى التَّخَالُفِ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : «دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ»

يَعْنَى مِنْ غَيْرِ أَنْ تَقَعَ مَخَالَفَةٌ بَيْنَ التَّقْدِيرِ بِالْشَّرْطِ وَالْكَلامِ الْأَوَّلِ ، فَإِذَا حَصَلَ التَّخَالُفُ لَمْ يَصِحَّ الْجَزْمُ ، فَيُنْتَقَلُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَيَلْزِمُ الرِّفْعُ هُنَا عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ .

وَهَذَا الْحُكْمُ فِي الْجَزْمِ مُخَالَفٌ لِحُكْمِ النَّصْبِ إِذَا قُلْتَ : لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ فَيَأْكُلُكَ ؛ إِذْ الْمَعْنَى فِيهِ : إِنْ تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلُكَ ، فَلَا يَصِحُّ فِيهِ الْإِتْيَانُ بِـ(لَا) بَعْدَ (إِنْ) إِذْ يَصِيرُ الْمَعْنَى : إِنْ لَاتَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلُكَ ، وَهَذَا مُحَالٌ .

وَكَذَلِكَ إِنْ قُلْتَ : لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ فَتَسْلَمُ ، تَقْدِيرُهُ عَلَى الْجَزْمِ : إِنْ تَدْنُ مِنْهُ تَسْلَمُ ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الرِّفْعِ .

وَمِنْ هُنَا قَالَ سَيَبَوِيه^(٢) : وَلَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ تَدْخُلُ فِيهِ الْفَاءُ يَحْسُنُ فِيهِ الْجَزَاءُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا تَأْتِينَا^(٣) فَتَحَدِّثُنَا ، وَالْجَزَاءُ هُنَا مُحَالٌ . وَذَلِكَ بَعْدَ مَا قَرَّرَ أَنَّ قَوْلَكَ : لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ - بِالْجَزْمِ - قَبِيحٌ ، يَعْنِي غَيْرَ جَائِزٍ ، وَأَنَّكَ إِنْ رَفَعْتَ فَالْكَلامُ حَسَنٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَدْخَلْتَ الْفَاءَ فَحَسَنٌ .

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ت) .

(٢) الْكِتَابُ ٩٧/٣ .

(٣) فِي الْكِتَابِ «مَا تَأْتِينَا» .

والفرقُ بينَ الموضوعين، حيثُ لزمَ في الجزمُ الإتيانُ بـ(لا) دونَ
النصب، أنَ الجزمُ إنما يجوزُ في فعلٍ يصحُّ كونهُ جواباً لشرط، دَلٌّ عليه
فعلُ النهي، وفعلُ النهي منقُى في المعنى، فلا بُدَّ من تقدير فعل الشرط
على موافقته فتقول : لا تَدْنُ من الأسدِ تَسَلِّمَ.

وأما النصب : فإنما يجوزُ في فعلٍ مسبَّب عن فعلٍ قبل (الفاء)
لا عن نَفْيهِ، لكنه نَهَى عنه طلباً لنفي المسبَّب لانتفاء سببه، كما في قولك :
لا تَدْنُ من الأسدِ فَيَأْكُلْكَ، فإن «الأكل» هنا أتى به مسبباً عن «الدنو» ونَهَى
عنه، خوفاً من وقوع مسيِّبه الذي هو «الأكل» بوقوعه.

فالجزم بعد النهي لازم لنفي ما قبله، والنصب بعده لازم لثبوت
ما قبله. فهذه عِلَّةُ اشتراط صحة الإتيان بـ(لا) بعد (إن) في الجزم.
وقد ظهر أن الناظم ذهب في المسألة مذهب الإمام والبصريين.

٤٣٧ وذهب الكسائي إلى جواز / التخالف بين التقدير والمقدر، فتقول
على مذهبه : لا تَدْنُ من الأسدِ يَأْكُلْكَ، وتقديره بإسقاط (لا) كأنه قال : إن
تَدْنُ منه يَأْكُلْكَ. وقد احتج الكسائي بقول بعض العرب : لا تَسْأَلُونَا نُجِيبُكُمْ
بما تَكْرَهُونَ.

وفي الحديث «أن بعض الصحابة قال في بعض المغازي : يارسولَ
الله، لا تُشْرِفْ يُصِيبُكَ سَهْمٌ من سِهَامِهِمْ^(١)».
وروى أيضا : «مَنْ أَكَلَ من هذه الشَّجَرَةِ فلا يَقْرَبْ مسجدَنَا يُؤْذِنَا
بريحِ الثَّوَمِ^(٢)» بجزم «يُؤْذِنَا».

(١) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار ١٨، والمغازي ١٨، ومسلم في الجهاد ١٣٦.

(٢) أخرجه البخاري في الأذان ١٦٠، ومسلم في المساجد ٦٨، ٧٣، ٧٥، ٧٦ وأحمد في مسنده
١٣/٢، ٢١، ٢٦٤، ٢٦٦، ١٢/٣، ١٨٦، ٣٧٤.

والأكثر في الرواية على إثبات الياء، وجاء أيضاً : «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(١).

وهذا الذي استدلَّ له به لأمقنع فيه إذا سلَّم صحة الاستشهاد بالحديث في أحكام العربية، وهى طريقة المؤلف، لنُدوره، ولجواز أن يكون المجزوم ثانياً بدلاً من المجزوم أولاً لا جواباً، فالصحيح ما عليه البصريون، وهو كلام العرب. وقوله : «وَشَرَطُ» مبتدأ خبره «أَنْ تَضَعَ» و«إِنْ» مفعول «تَضَعَ» و«وَنْ» تَخَالَفٌ متعلِّق باسم فاعلٍ حالٍ من (إِنْ) أى حالة كون (إِنْ) بلا مخالفة في ذلك الكلام المقدَّر.

وفي لفظه شىء، وذلك أنه جعل الشرطَ وَضَعَ (إِنْ) قبل (لا) ولم يتعرض لـ(لا) والشرط إنما هو أن توجد (لا) في التقدير، وكونها تُوضع (إِنْ) قبلها أو بعدها أمرٌ آخر.

فلو قال مثلاً : أَنْ تَضَعَ (لا) مع (إِنْ) لكان أصرَحَ في مقصوده، ولكن لما كان وضعُ (إِنْ) قبل (لا) لازماً لوجودها اكتفى بذلك لوضوح المعنى. والله أعلم. نَجَزَ الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه.

ويتلوهُ إن شاء الله تعالى : والأمر إن كان بغير فعل فلا.

وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ منه يوم الخميس المبارك تاسع عشر شهر رجب الفرد سنة اثنين وستين وثمانمائة من الهجرة النبوية، على ساكنها أفضل الصلاة والتسليم.

(١) أخرجه البخاري في العلم ٤٣، والحد ١٣٢، والمغازي ٧٧، والأضاحي ٥، والأدب ٩٥، والحي ٩، والفتن ٨، والتوحيد ٢٤ ومسلم في الإيمان ١١٨ - ١٢٠، والقسامة ٢٩، والفتن ٥٠.

تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا

لما قدم أن الأمر ينتصب بعده الجواب إذا كان مَحْضًا، وكان كل مايدلُّ على الأمر المَحْضُ داخلًا فيه، فدخل عليه ثُمَّ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ كُلُّهَا، إذ هي تدل على الأمر دلالة مَحْضَةٍ، لا بالتأويل ولا بغير الوضع الأصيل - أراد أن يُخرج ذلك، وَيَخْصُ مواضع النصب، وَيَبَيِّنُ أن أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ لا يجري فيها ذلك الحكم، الذي هو النصب بعد الفاء.

وأيضا لَمَّا كَانَ مايدل على الأمر، وكانت دلالته غير مَحْضَةٍ، خارجًا عن أن يَنْصِبَ معربًا بعد الفاء، بِمَا قَيَّدَ به هناك - أراد أن ينص هنا على أن الجزم جائز فيه، وإن لم يَجْزُ النصب، فقال : «وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بَغِيرِ أَفْعَلٍ» إلى آخره.

يَعْنِي أن الأمر إذا أتى في الكلام بصيغة غير صيغة الفعل المخصوص بالأمر - فلا يجوز النصب معه بعد الفاء، سواءً كانت تلك الصيغة - للأمر في الأصل أولًا، ويجوز الجزم إذا سقطت الفاء، وقُصِدَ معنى الجواب كما تقدم.

وقد تقدم أن صيغة (أَفْعَلٍ) يَنْتَصِبُ معها الفعل بعد الفاء، فلذلك لم يذكره.

وقد ضَمَّ هذا الكلامُ من أنواع الصِّيَغِ الدَّالَّةِ على الأمر ثلاثة :

أحدهما : اسمُ الفعل، سواءً كان على وزن (فَعَالٍ) أو على غير ذلك.
فأما ما جاء على (فَعَالٍ) فقولك : نَزَالَ أَكْرِمَكَ، وَمَنَعَ زَيْدًا مِنَ الشَّرِّ تَوَجَّرَ عليه، وَتَرَكَ زَيْدًا يَخْرُجُ، ونحو ذلك، فَتَجَزَمُ بِقَصْدِ الْجَوَابِ، وَالْجَزْمُ على ما تقدَّم.
ولَا يَسُوغُ النصب بعد الفاء، فلا تقول : نَزَالَ فَأَكْرِمَكَ، وَلَا مَنَعَ زَيْدًا فَتَوَجَّرَ عليه. وأجاز ذلك الكسائيُّ من أهل الكوفة، وابنُ جُنِّيٍّ من أهل البصرة،

ذَكَرَ ذلك في «الخصائص»^(١) وتَبِعَهُ على ذلك بعض المتأخرين كابن عَصْفُور، اعتباراً بالاشتقاق فيه، فإنه يَتَأَتَّى بسببه أن يُبْنَى منه المصدر كالفعل، فكما تقول في تقدير (أَنْزَلَ أَكْرَمَكَ) : لِيَكُنْ مِنْكَ نَزْلٌ فَإِكْرَامٌ مِنِّي، كذلك تقول في (نَزَالٍ) لافرق بين التقديرين في الفعل واسم الفعل. وردَّ عليه ابن المؤلف في «التكملة»^(٢) بأنه ليس في كَوْنٍ (نَزَالٍ) وشَبْهه مشتقاً من المصدر ما يُصَحِّحُ تأويله بالمصدر، لأن المصحح للنَّصْبِ في الفعل هو صحة تأويله بالمصدر، من جهة أنه يصح / أن يقع صلة لـ (أَنْ) مؤولاً بالمصدر، حتى يصح : أن يُعطَفَ عليه بالفاء، وذلك في الفعل سائغٌ إذا قلت : لِيَكُنْ مِنْكَ أَنْ تَقُومَ فَتُكْرَمَ، في تقدير : قُمْ فَتُكْرَمَ، بخلاف اسم الفعل المشتق من المصدر، فإنه لا يقع في صلة (أَنْ) ولا يقدر بالمصدر، وليس بمصدر في نفسه، فبَانَ الفرقُ بينهما.

(١) قال ابن جني (٤٩/٣) : «فأما دَرَاكٌ وَنَزَالٌ وَنَظَارٌ فلا أنكر النصب على الجواب بعده، فأقول: دراكٌ زيدا فتظفر به، ونزالٌ إلى الموت فتكسب الذكر الشريف به، لأنه، وإن لم يتصرف، فإنه من لفظ الفعل. ألا تراك تقول : أنت سائرٌ فأتبعك، فتقضب من لفظ اسم الفاعل معنى المصدر، وإن لم يكن فعلاً، كما قال الآخر :

إِذَا نَهَى السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ السَّفِيهُ إِلَى خِلَافٍ

فاستنبط من السفية معنى السفه. فكذلك ينتزع من لفظ (دراك) معنى المصدر وإن لم يكن فعلاً

اهـ

(٢) التكملة على شرح «التسهيل» [ورقة ٢٣١ - ب].

وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ (فَعَالٍ) فَنَحْوُ : صَهْ أَكْلُمَكَ، وَمَهْ تُكْرِمُ، وَرُوَيْدَ أَحْسَنِ
إِلَيْكَ، وَأَنْشُدَ ثَابِتُ فِي «دَلَالَتِهِ»^(١) قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٢) :

رُوَيْدَ تَصَاهَلُ بِالْعِرَاقِ جِيَادَنَا

كَأَنَّكَ بِالضُّحَاكَ قَدْ قَامَ نَادِبُهُ

ومنه أيضا : عَلَيكَ زَيْدًا أَكْرِمَكَ، وَدُونَكَ عَمْرًا أَحْسَنِ إِلَيْكَ، وَمَكَانَكَ تَحْمَدُ
رَأْيَكَ، ومنه قول الشاعر^(٣) :

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وكذلك ما أشبه هذا من أسماء الأفعال.

ولا يجوز النصب كما قال، لا يَسُوغُ التَّأْوِيلُ بالمصدر، لأنها غيرُ مشتقة، ولا
صالحة لأن تقع في صلة (أَنْ) ولا أَنْ يُقَدَّرَ منها ما يصح فيه ذلك، حتى يصح
العطف إذا كان النصب راجعا إلى عطف مصدر على مصدر، قال الفارسي :

وليس العطف بالفاء في هذا كالجواب، فيجوز لقائل أن يقول : يجوز أن
يُجاب بالفاء كما جاز أن يُجاب بجوابٍ مجزوم، لأنَّ الجواب المجزوم ليس

(١) هو أبو القاسم ثابت بن حزم بن عبد الرحمن السرقسطي الحافظ. كان عالما بصيرا بالحديث
والفقه والنحو والغريب والشعر (ت ٣١٣هـ)

أكمل كتاب «الدلائل في شرح الحديث» الذي ألفه ابنه محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي
(ت ٣٠٢هـ) ومات قبل أن يكمله.

وانظر : بغية الوعاة ٢/٢٥٢، ١/٤٨٠.

(٢) البيت في اللسان (رود) وجمهرة الأمثال ١/٤٨٣، ٤٨٩، بون نسبة.

(٣) الخصائص ٣/٣٥، وابن يعيش ٤/٧٤، والمغني ٣/٢٠٣، والعيني ٤/٤١٥، والتصريح ٢/٣٤٣،
والهمع ٤/١٢٦، والدرر ٢/٩، والأشعري ٣/٣١٢، واللسان (جشا) والبيت لعمر بن الإطناية،
يتحدث عن نفسه. وجشأت : نهضت وارتفعت من شدة الفزع والعزن. وكذلك : جاشت.

بمعطوفٍ فيقتضى أن يكون المعطوف عليه مثله، فلهذا أجاز : صَهَ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ، وَحَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : ائْتِنِي أَتَيْتَكَ، جاز وإن كان الأول مبنيًا والثاني معربًا، لأنه ليس بمعطوف، ولو كان أراد العطف لم يجز : زُرْنِي أَزُرْكَ. وقد أجاز ذلك الكسائي، فيجوز عنده أن تقول : عَلَيْكَ زَيْدًا فَأَكْرِمَكَ، وَصَهَ فَأُكَلِّمَكَ، وهو مرئود بالقياس المتقدم أنفاً، وبعدم السماع فيه، فلا يُلْتَفَتُ إليه.

والنوع الثاني : من الأنواع الدالة على الأمر بلفظ الخبر، وهو على

وجهين :

أحدهما : أن يكون دُعاءً، والآخر : أن لا^(١). والدعاء عند النحويين يُطلقون عليه لفظ الأمر، لأن صيغته كذلك.

فأما الدعاء بلفظ الخبر فكقولك : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ، وَأَكْرَمَكَ لَايُحَاسِبُكَ، ونحو ذلك.

قال ابن الضائع : وَيَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى، يَعْنِي مَجْرَى (حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ) ونحوه في الدعاء قولك : غَفَرَ اللَّهُ لِي أَنْجُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، أَيْ. إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لِي نَجَوْتُ، فهذا معناه معنى (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي أَنْجُ) لكنه جاء مَجْئاً لفظ الإخبار بالفقران على خلاف الأصل، فصَحَّ الجزم، لأن معنى الشرط فيه صحيح، ولا يصح النصب، فلا تقول : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ فَيَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ، وقد تقدّم وجه ذلك. وأجازه الفراء والكسائي، وليس لهما في ذلك سماعٌ يُسْتَنَدُ إليه، ولا قياسٌ يُعَوَّلُ عليه.

(١) يعني ألا يكون دعاء.

وأما غير الدعاء فمنه قولك : حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ^(١)، أى اِكْتَفَى يَنْمُ النَّاسُ، وقالوا : اتَّقَى اللَّهَ أَمْرُؤُ فَعَلَ خَيْرًا يَنْبُ عَلَيْهِ^(٢)، معناه : لِيَتَّقَى، ومنه قوله تعالى : [يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ]^(٣)، الآية : بعد قوله : [تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ]^(٤).

قال الزجاج : هو جواب لـ (تُؤْمِنُونَ) أى إن تُؤْمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ، وهو خبر معناه الأمر، والدليل عليه قراءة ابن مسعود : [آمِنُوا وَجَاهِدُوا]^(٥) وفي الآية مَحْمَلٌ آخَر.

ولا يجوز أن تَنْصَبَ بعد الفاء، فتقول : حَسْبُكَ فَيَنْامُ النَّاسُ، ونحو ذلك، والعلَّةُ في المنع عند ابن المؤلف^(٦) ما تَقَدَّمَ في اسم الفعل، من عدم صحة تقديره بالمصدر، لأن الجملة الاسميَّة أو الفعلية لا يصح أن تَتَقَدَّرَ بالمصدر، ولا تقع صلة لـ (أَنْ) فلا يصح أن يَنْتَصِبَ بعدها شيء.

والنوع الثالث : التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ ونحوهما، نحو : إِيَّاكَ وَزَيْدًا تَسَلِّمُ مِنْهُ، وَأَخَاكَ أَخَاكَ تَقْوَى بِهِ. وهذا أَوْلَى في الجزم من قولك : حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ، لأنَّ باب «التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ» قام فيه المفعول مَقَامَ الْفِعْلِ، فهو مَقْدَرٌ كَأَنَّهُ مَنْطُوقٌ بِهِ، و«حَسْبُكَ» لَفْظٌ خَبَرِيٌّ يُعْطَى مَعْنَى فَعَلِ الْأَمْرِ، ولادلالة له على لفظه، فكان أبعدَ

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٣/١٠٠.

(٢) من أمثلة الكتاب أيضا ٣/١٠٠، ٥٠٤، وروايته «وفعل» بالواو.

(٣) سورة الصف : ١٢.

(٤) سورة الصف : ١١.

(٥) البحر المحيط ٨/٢٦٣.

(٦) ص... وانظر : التكملة على شرح التسهيل [ورقة ٢٣١ - ب].

منه، إلا أنهم لَازِمُوا هنا تقديرَ الفعل^(١) وعدمَ اللفظ به، فصار الأمر بغير (فَعَلَ) كما في (تَوَكَّلْ، وَعَلَيْكَ) وعلى ما اقتضاه كلام الناظم هنا لا يقال : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ فَتَسَلِّمْ^(٢) وَلَا أَخَاكَ أَخَاكَ فَتَقَوِّى بِهِ، لأنه شبيه بأسماء الأفعال في لزوم إقامته مقام الفعل.

ومن هذا الباب ما قام من المصادر مقام أفعال الأمر لزوماً، كضرباً زيداً يَتَأَدَّبُ، ولا يقال : فَيَتَأَدَّبُ.

وهذا كله إنما أُتيتُ به على ما يحتمله كلامه، وما يُسَوِّغُه القياس، ولم أر فيه نصاً فانظر فيه. ووجه امتناع النصب ما تقدم من تعذر تقدير الكلام بالمصدر، وعدم تَأْتَى جَعْلُهُ صِلَةً (أَلْ).
وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ

كَنْصَبٍ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ

هذا تمام الكلام في الجواب بالفاء، وهو ما لم يدخل له تحت العقد المتقدم، لأن (الرَّجَاءَ) ليس بطلب، كما كان الاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها طلباً، وكذلك (التَّمَنَّى) لأن الطلب إنما هو ما أُعْطِيَ معنى (افْعَلْ) فالاستفهام والعرض وغيرهما فيها معنى (افْعَلْ) فقولك : هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ في معنى : أَخْبِرْنِي عَنْ قِيَامِ زَيْدٍ، وكذلك : أَلَا قُمْتَ، وهَلْ قُمْتَ، في معنى (قُمْ) بخلاف الرجاء والتمنى.

وقد جعل ابن الناظم^(٣) (التَّمَنَّى) داخلاً تحت الطلب، فهو عنده

(١) في (ت) «ألزموا هنا تقديم الفعل» وهو تحريف.

(٢) في (ت) «إياك والأسد».

(٣) انظر : شرح ابن الناظم : ٦٧٧.

قسمٌ سابعٌ من أقسامه. وقد يُشعر بذلك قولُ الناظم : «كَنَّصِبٍ مَا إِلَى التَّمَنَّى
يَنْتَسِبُ» فأتى به في مساق المقرّر الحكم، حيث جعله مشبهاً به.

فإن أراد الناظم هذا فهو بعيدٌ، لبعد الطلب في التقدير من معنى التمنى.
الآ ترى أنه لا يستلزم حضورَ مخاطبٍ كالترجى، بخلاف الاستفهام وغيره مما
تقدّم، فالتمنى والترجى من باب واحد، والفرق بينهما أن الرجاء إنما يكون في
الممكن، كقولك : لَعَلِّي أَحُجُّ، وَلَعَلِّي أَكْرِمُكَ، والتمنى يكون في الممكن وغير
الممكن، نحو : لَيْتَ لِي مَالاً أَنْفَقُ مِنْهُ، و^(١):

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا

لَأَنرَى فِيهِ عَرِيبًا

فأخبر الناظم - رحمه الله - أن الفعل يَنْتَسِبُ بعد الفاء في الرجاء،
فتقول في الرجاء : لَعَلُّ لِي مَالاً فَأَنْفَقَ مِنْهُ، وقرأ حفص عن عاصم : {لَعَلِّي أَبْلُغُ
الْأَسْبَابَ. أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى} ^(٢) بنصب (أَطَّلِعُ) ^(٣) وقرأ
عاصم أيضاً : {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي. أَوْ يَذْكُرُ فَتَنْفَعَهُ الذُّكْرَى} ^(٤) بنصب

(١) سيبويه ٣٥٨/٢، والمقتضب ٩٨/٣، والمنصف ٦٠٢/٣، وابن يعيش ٧٥/٣، ١٠٧، والخزانة
٣٢٢/٥، وديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٣١

والبيت لعمر بن أبي ربيعة أو للعرجي. ويَعْدُهُ :

ليس إِيَّاي وإِيَّاكَ ولا نخشى رقيباً

وعَرِيبٌ : أحد، فعيل بمعنى مفعول، ومعناه : أى متكلم يخبر عنا، ويعرب عن حالنا، وهى من
الالفاظ التى لايتكلم بها إلا في النفي، ومن أمثالهم : ما بها عريب، يقول لمحبيته : ليت هذا الليل
الذى نجتمع فيه طويل كالشهر، لاينصر فيه أحدا سوانا، ولاخاف فيه رقيباً.

(٢) سورة غافر : ٣٦، ٣٧.

(٣) وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (فَأَطَّلِعُ) رفعاً.

وانظر : السبعة : ٥٧٠.

(٤) سورة عبس : ٣، ٤.

(فَتَنْفَعُهُ^(١)) وذلك كله على جواب (لَعَلَّ) ومعناها الترجي.

وأنشد الفراء^(٢):

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْدُلاتِهَا
يُذِلُّنَا اللَّمَّةُ مِنْ لَمَاتِهَا
فَيَسْتَرِيحُ الْقَلْبُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

بنصب «يَسْتَرِيحُ»

والنصب بعدها ليس بكثير، لم يطرّد في الكلام أن يقال : لَعَلَّكَ تَأْتِينَا
فَتُحَدِّثُنَا، ولكنه قد جاء في الكلام الفصيح الذي هو القرآن، فلا يقال : إنه
ممتنع.

وقد حكى ابن المؤلف في «التكملة»^(٣) عن البصريين أنهم يمنعون النصب
بعد (الرّجاء) لأنه في حكم الواجب، وحكى جوازَه عن الكوفيين، بناءً على كَوْنِ
«لَعَلَّ» تأتي للاستفهام وللشك فيجَابُ في الوجهين. ومن أمثلتهم : لَعَلَّى سَاحِجٌ
فَأَنْزَوْكَ. والاستفهام بـ(لَعَلَّ) غير معروف عند البصريين. وقد استدلّ المؤلف على

(١) قرأ الباقر بالرفع. وانظر السبعة ٦٧٢.

(٢) معاني القرآن ٩/٣، ٢٢٥، والخصائص ١/٣١٦، والإنصاف ٢٢٠، وشرح شواهد الشافعية ١٢٩،
والغنى ١٥٥، والعيني ٣٩٦/٤، والتصريح ٣/٢، والأشموقي ٣/٣١٢، واللسان (لم) ويروى
«تدلينا» و«تدني لنا» و«فتستريح النفس»

وصروف الدهر : نوائبه وحدثاته. والدُّولات : جمع دُولَة - بضم الدال - وهو ما يتداول، من مال أو
ملك أو سنن، ويتغير ويتبدل، فيكون لقوم دون قوم. ويدلنا : من الدُولَة - بفتح الدال - وهي
الانتقال من حال الشدة إلى حال الرخاء. واللمة : اللقاء اليسير.

والزفرة : إخراج النفس بعد مده. وتجمع على (زَفَرَات) بتحريك الفاء، وأسكنت في الشعر للضرورة.

(٣) تكملة ابن الناطم على شرح التسهيل [لوحه ٢٢٠ - ٢٢١].

ثبوته بقوله عليه السلام: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ»^(١) وبقوله : {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ
يَزُكِّيُّ} ^(٢) ولا حجة في شيء من ذلك.

/ والصحيح أنها محمولة على التمني في نصب الجواب، لأن التمني
والترجي متقاربان في المعنى، فكأنهم أَشْرَبُوا (لَعَلَّ) معنى (لَيْتَ) فنصبوا،
وكذلك قال الجزولي^(٣): وَأَشْرَبَهَا معنى (لَيْتَ) من قرأ (فَأَطْلِعَ) ^(٤) نصباً.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله : «كَتَنَصِبِ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبِ» أى
نُصِبَ عَلَى حَدِّ نَصَبِ مَا انْتَسَبَ إِلَى التَّمْنَى، لتقارب معنييهما.

ولمّا كان النصب في الترجي عنده ثابتاً نَبَّه عليه، وعلى أنه من
كلام العرب، بقوله : «وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصَبٌ» وأنه مثل التمني،
فلا بُدَّ من القول بقياسه، كما يقوله الكوفيون، خلافاً للبصريين على
ما حكى ابنه عنهم، لكن ليس على ما يتأوله الكوفيون، بل على ما يتأوله
البصريون.

وقوله : «بَعْدَ الْفَاءِ قَيْدٌ لِلنَّصَبِ بَعْدَ «الرَّجَاءِ» وظاهره أنه مُقْتَصَرٌ
به على مَا بَعْدَ الْفَاءِ، فَإِذْنٌ لَا يَدْخُلُ مَا بَعْدَ الْوَائِ فِي هَذَا الْحُكْمِ، فلا يقال :
لَعَلِّي أَحَجُّ وَأَزْوَرُكَ.

وذلك غير مستقيم، لأن النحويين المتأخرين من البصريين يُجِيزُونَ
ذلك مطلقاً.

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الوضوء» باب ٣٤ [فتح الباري ٢٨٤/١] رقم (١٨٠) ومسلم في :
الحيض ٨٣، وأحمد في ٢٦/٣، ٢٦.

(٢) سورة عبس : ٣.

(٣) الجزولي.

(٤) سورة غافر : ٣٧، وهذه القراءة لحفص عن عاصم، كما تقدم.

والجوابُ بالفاء والواو في الأجوبة الثمانية صحيحٌ سائغٌ عندهم، ولم يَسْتَنْوُوا تَرْجِيًّا ولا غيره.

والجواب عن هذا أن ذَكَرَ الفاء ليس بِقَيْدٍ يُخْرِجُ الواو، بل ذَكَرَهَا لِيُحَقِّقَهَا بما تَقَدَّمَ من النفي والطلب. والناظم قد تقدم له أن الواو كالفاء في وقوعها جواباً إذا كانت بمعنى (مَعَ) يعني حيثما وقعت، ومن مواقعها الرجاء والتَمَنَّى، فلا بُدَّ أن تقع الواو فيهما فتقول إذن : لَعَلِّي أَحِبُّ وَأُزَوِّجُ، على معنى : لَعَلِّي يَجْتَمِعُ لي حَجٌّ وزيارةٌ لك، وهذا ظاهر.

وقوله : «كَتَبْتُ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ» أى أن الفعل بعد الفاء إذا كان منتسباً إلى التمني، أى واقعاً جواباً له، لأنه إذا وقع جواباً انتسب له، فقول : جواب التمني، فإنه يَنْتَسِبُ أيضاً، لأن الكلام مع التمني غير واجب، فاستوى في ذلك مع الاستفهام والدعاء ونحوهما، فتقول : لَيْتَ لي مَالاً فَأُنْفِقَ منه، ومنه قوله تعالى : {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً} (١). وتقول في الواو إذا وقعت جواباً : لَيْتَ لي مَالاً وَأُنْفِقَ منه، ومنه قراءة حفص وحمة : {فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} (٢) بنصب «نُكَذِّبُ» و«نَكُونُ» (٣) على جواب التمني، أى ياليتنا يَجْتَمِعُ لنا هذا وهذا، وقرأ ابن عامر (٤) بنصب «نَكُونُ» على الجواب، ورفع «نُكَذِّبُ» عطفاً على «نُرَدُّ»/ ولم يذكر هاهنا كونَ ما بعد الفاء جواباً في القصد، لذكر ذلك فيما تقدم، فلم يحتج إلى إعادته لأنه معلوم.

(١) سورة النساء : ٧٣.

(٢) سورة الأنعام : ٢٧.

(٣) وقرأ الباقون بالرفع فيهما. وانظر السبعة ٢٥٥.

(٤) المرجع السابق : ٢٥٥.

و«ما» في قوله : «مَا إِلَى التَّمَنَّى» موصولة، وهى واقعة على الفعل الواقع جواباً. بعد الفاء.

وإن على اسم خالص فعل عطف

تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذَفٌ هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِنَ الْمَوْضِعِينَ اللَّذِينَ يَجُوزُ فِيهِمَا إِظْهَارُ (أَنْ) وَإِضْمَارُهَا، وَذَلِكَ إِذَا عُطِفَ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْخَالِصِ. يَعْنَى أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ يَنْتَسِبُ بـ(أَنْ) ثَابِتَةً غَيْرَ مَحذُوفَةٍ، أَوْ مَحذُوفَةً غَيْرَ ثَابِتَةٍ، لَكِنْ قَوْلُهُ: «الْخَالِصُ» يُمَكِّنُ أَنْ يَفْسَّرَ بِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ :

أحدهما أَنْ يُرِيدَ بِهِ مَا أَرَادَ النَحْوِيُّونَ بِقَوْلِهِمْ : الْاسْمُ الصَّرِيحُ، أَيْ غَيْرُ الْمُؤَوَّلِ، وَمَثَلُوا ذَلِكَ بِنَحْوِ قَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي قِرَاعَتُكَ وَتَفْهَمُ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَأَنْ تَفْهَمُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(١) عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ مِنْ عَدَا نَافِعًا مِنَ السَّبْعَةِ^(٢). وَأَنْشُدَ سَيِّبُوهُ قَوْلَ الشَّاعِرِ، وَهُوَ لَمَيْسُونُ بِنْتُ بَحْدَلِ الْكَلَابِيَّةِ^(٣):

(١) سورة الشورى : ٥١.

(٢) انظر : السبعة : ٥٨٢.

(٣) الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والمحتسب ٢٢٦/١، وأمالى ابن الشجري ٢٨٠/١، وابن يعيش ٢٥/٧، والخزانة ٥٠٣/٨، ٥٧٤، والمغني ٢٦٧، ٢٨٣، ٣٦١، ٤٧٩، ٥٥١، والعيني ٣٩٧/٤، والتصريح ٢٤٤/٢، والهمع ١٤١/٤، والدرر ١٠/٢، والأشعموني ٣١٣/٢.

والعبادة : جبة الصوف، وتقرعيني : تبرد، وهو كناية عن السرور والرضا. والشفوف : جمع شِف، بالكسر، وهو الثوب الرقيق يصف الجسد.

وكانت ميسون زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد، وكانت بدوية، فلما تسرى معاوية عليها ضاق صدرها، ففعلها على ذلك قائلًا لها : أنت في ملك عظيم، ماتدرين قدره، وكنت قبل اليوم في العبادة، فقالت هذا البيت، وهو ضمن قصيدة قوامها تسعة أبيات، أوردتها البغدادى في الخزانة. ومعنى البيت أن لبس العبادة مع قرعة العين، وشفاء العيش أحبُّ إلى من لبس الحرير مع نكد العيش.

لِّلْبَئْسِ عِبَاةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ولا يختص هذا العطف بالواو، بل يجوز في غيرها أيضاً، ولذلك لم يقيد ذلك الناظم، فيدخل فيه العطف (أو) كما في الآية المذكورة، والعطف بـ(ثم) نحو قوله^(١):

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْمًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ

كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ

وبغير ذلك.

وقوله : «عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ» أعمُّ من أن يكون ذلك الاسم مصدراً أو غيره، فالمصدر كما تقدم، وغير المصدر نحو قوله، وهو كَعَبُ الْغَنَوَى، أنشده سيبويه^(٢):

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي

وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ

جَعَلَ «وَيَغْضَبُ» معطوفاً على «الشَّيْءِ» أى ما أنا بقَوْلِ للشَّيْءِ: غير نافع،

(١) العينى ٣٩٩/٤، والتصريح ٢٤٤/٢، والهمع ١٤١/٤، والدرر ١١/٢، والأشمونى ٣١٤/٣، واللسان (عيف) ويروى «كَلْبِيًّا» و«سَلْيُكَا» والأخيرة هى المشهورة لدى الناس.

والبيت لأنس بن مدركة الخثعمي. وسَلَمٌ أو كليب أو سليك : اسم رجل. وأعقله : أؤدى ديته، من العقل، وهو الدية. وعَافَ الشَّيْءُ يعافه : كرهه فلم يشربه طعاماً أو شراباً. والمعنى أم مثلي ومثلي قتلي لسليم ودع ديته كمثلي الثور، إذا امتنعت البقر من شروعيها وعجز البيت مثل سائر، يضرب للرجل يؤخذ بذنب غيره.

(٢) الكتاب ٤٦/٣، والمقتضب ١٩/٢، والمنصف ٥٢/٣، وابن يعيش ٣٦/٧، والخزانة ٥٦٩/٨، والأصمعيات ٧٦

ومعناه : لست بقَوْلِ بشيء يؤدى إلى غضب صاحبي، ولا ينفعى.

وَلَأَنْ يَغْضَبَ، أَيْ لِلْسَبَبِ الْمُوْدِي إِلَى الْغَضَبِ، وَقَالَ الْآخِرُ^(١):

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ

وَأَلْ سُبَّعٍ أَوْ أَسْوَكَ عَلَقَمَا

ومثال إظهار (أَنْ) في هذا قول الشاعر^(٢):

أَبَتْ الرُّوَادِفُ وَالْثُدَى لِقَمَصِهَا

مَسَّ الْبُطُونِ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهُورًا

وإنما لُزِمَتْ (أَنْ) هنا لأجل المُشَاكَلَةِ، من حيث كان الفعل لا يُعْطَفُ على

الاسم إلا إذا كان الاسم مُشَاكِلاً للفعل، كاسم الفاعل ونحوه، فإن لم يكن مُشَاكِلاً فلا بد من رَدِّ الفعل إلى الاسم، وذلك مع تقدير (أَنْ).

وإنما / جاز إظهارها لأنها إذا ظهرت مع الفعل كالاسم الصريح، ولذلك

يُطْلَقُ سَيَبُويهِ^(٣) على (أَنْ) أنها اسمٌ، لَمَّا كانت في تقديره، فَنَاسَبَتْ لذلك

المعطوف عليه، وهو الاسم الصريح المتقدم، فجاز الإظهار لذلك، وفارق بذلك

باب (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) وهو المتحرِّزُ منه على هذا التفسير، لأنَّ المعطوف عليه

ليس بصريح، فلو أظهر لم يكن في اللفظ ما يُعْطَفُ عليه، فامتنع.

ومن هذا تحرُّزُ بقوله: «على اسمٍ خالصٍ» لأن المصدر في (مَا تَأْتِينَا

فَتُحَدِّثُنَا) غيرُ خالصٍ^(٤)، بل هو مقدَّرٌ تقديرًا معنويًا، فلا يجوز أن تظهر (أَنْ)

(١) سيبويه ٥٠/٣، والمحاسب ٣٢٦/١، والعيني ٤١١/٤، ١١٧/٤، ١٤٢، والتصريح ٢٤٤/٢؛ والأشعري ٢٩٦/٣، واللسان (رزم) والمفصليات ٦٦ والبيت للحسين بن الحمام المري، وبعده:

لَأَسْمَعْتَ لِاتَّفَكٍ مِنِّي مُحَارِبَا
عَلَى آلَةِ حُدَيْيَا حَتْمًا، تَنْدُمَا
(٢) قائله عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، ص ٤٩٢ (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد).

(٣) انظر: الكتاب ٢٢٨/٤.

(٤) في الأصل «غير صالح»، وهو تحريف.

تقدّم ذكره عند ذكر الأجوبة.

والوجه الثاني : أن يكون معنى «الاسم الخالص» الذى لم يُشبه الفعل، فكأنه خالصُ الاسمِيّة، وعلى هذا حمّله ابنُ النّاطم، ومثاله ماتقدم، قال : فلو كان المعطوف عليه وصفاً شَبِيهاً بالفعل لم يَجُزْ نصب الفعل المعطوف على ذلك الوصف، كما قد نَبّه عليه بقوله : «عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ» أى غير مقصود به معنى الفعل^(١)، قال ابن النّاطم : واحترز بذلك من نحو : الطائرُ فيَغْضَبُ زيدُ الذبابُ، فإن «يَغْضَبُ» معطوف على اسم الفاعل، ولايُمكن أن يُنصب، لأن اسم الفاعل مؤوّل بالفعل، لأن التقدير: الذى يَطِيرُ فيَغْضَبُ زيدُ الذبابُ، هذا ماقاله^(١). وهو ممكن في التفسير، إلا أنه يَرِدُ على كلا التفسيرين إشكال.

أما الأول فلاشك أنه يَدْخُلُ عليه النصبُ، بل وجوبه في مسألة (الطائرُ فيَغْضَبُ زيدُ الذبابُ) ونحوها من مسائل عَطَفَ الفعل على الاسم الذى بمعناه، نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ وَيَشْتُمُ، والنصبُ هنا غير سائغ، لأنه في المعنى كعطف فعلٍ على فعلٍ، كما تقدم في «باب العطف».

وأما الثانى : فيُخْرِجُ له عن الحكم بالنصب المصدرُ المقدّرُ بـ(أن) والفعل، لأنه ليس باسمٍ خالصٍ عن قَصْدٍ معنى الفعل، لأن قولك : أعجبتني قراءتك وتَفَهّمُ، في تقدير : أن تقرأ وتَفَهّم، فلم يتمحض إلى جانب الاسم. فإن قال : إن المصدر غير شبيه بالفعل وإن كان عاملاً عمله، وإنما عَمِلَ بالنيابة لبالشَبّه، إذ لا شَبّه له بالفعل كشَبّه اسم الفاعل به.

فالجوابُ أن هذا الاعتذار يُدْخِلُ له في وجوب المنصب مسألة (الطائرُ

(١) شرح ابن الناطم : ٦٨٧.

فيغضبُ زيدُ الذبابُ) لأن اسم الفاعل، بالالف واللام، إنما عمله بالنيابة لا بالشَّبه، لأنه في تقدير : الذى يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ، والدليل على ذلك أنه يعمل وإن كان في معنى الماضى كما تقدّم، فالإشكال واردٌ على التفسيرين / معاً.

ويمكن أن يجاب عن الأول بأن المصدر المقدّر بـ(أن) والفعل حاصلٌ له حكمُ النصب كيف اعتدته، فإن اعتبرت فيه تقديرَ الفعل فهو منصوب، فالمعطوفُ عليه مثله، وإن اعتبرت لفظَ المصدر فهو صريح في الاسمية. وأما اسم الفاعل فله أيضاً جهتان :

جهةٌ الاسميةُ الخالصة إذا قدرتها فيه، بحيث يكون نحو (قائم) في حكم : كاهلٍ، وغاربٍ، فلاشك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده، نحو : يُعْجِبُنِي فاضِلٌ وَيَتَكَّرَمُ. وعلى هذا التقدير يصح قولك : عجبتُ من رجلٍ ضاربٍ وَيَشْتُمُ، بالنصب.

والأخرى جهةٌ معنى الفعل، والعطفُ فيها في المعنى من «باب عطف الفعل على الفعل» وقد تقدم أن الفعل يُعطف على الاسم الذى يُعطى معنى الفعل، إعمالاً لمعناه، وإهمالاً للفظه، فكأنه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار، فخرج له عن الحكم بالنصب.

وأما الثانى : من الإشكاليّين فهو قوياً، والاعتذارُ عنه صعب، فلذلك كان التفسير الأول الذى جرى عليه الناس أولى، والله أعلم.

وقوله : «فِعْلٌ» مرفوعٌ بفعل مضمر، يُفسَّرُه «عُطِفَ» تقديره : وإن عُطِفَ على اسم خالصٍ فِعْلٌ عُطِفَ، و«ثَابِتًا» حال من (أن) وذكره لأن

تذكيره جائز، و«مُنْحَذَفٌ» معطوف عليه، على لغة : رأيتُ زَيْدٌ^(١) أراد «أو مُنْحَذَفًا»

وَشَذَّ حَذَفُ أَنْ وَنَصَبُ فِي سِوَى

مَامَرٌ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَاعَدَلٌ رَوَى

يعنى أن حذف (أن) مع بقاء نصبها في غير المواضع المذكورة، حذفها فيه لا يجوز في الكلام، وما جاء منه فشاذٌ يُحفظ ولا يُقاس عليه، ومِمَّا جاء من ذلك ما أنشده سيبويه لعامر بن جُوَيْن الطائى^(٢):

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَأَجِدِ

وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

أراد : بعد ماكدت أن أفعله، وأنشد الكوفيون قولَ طرفة^(٣):

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِ أَحْضَرَ الْوَغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

(١) هى لغة ربيعة أوطى، يقفون على الاسم المنصوب النون بالسكون بدل الالف، ومنه قول الأعشى :
«وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصَمٌ»
وانظر : ابن يعيش ٦٩/٩.

(٢) الكتاب ٣٠٧/١، والإنصاف ٥٦١، والمغني ٦٤٠، والعيني ٤٠١/٤، والهمع ٢٠٠/١، ١٤٣/٤،
والدرر ٢٣/١، ١٣/٢، والأشعموني ٣٦١/١، ٣١٥/٢، واللسان (خبس)
والخباسة : الغنيمة، ونهنت : كفكت ومنعت.

(٣) سيبويه ٩٩/٣، ١٠٠، والمقتضب ٨٥/٢، ١٣٦، والمحتسب ٣٣٨/٢
والبيت من معلقته، ويرى «اللائمى» و«أن أحضر» والزاجر : الناهي، واللائم : العاذل العاتب.
والوغي : الجلبة والصوت، والحرب لما فيها من الصوت والجلبة. يقول : أيها الرنسان الذى ينهاني
عن حضور الحرب وشرب الخمر وإنفاق مالي فيه، هل تضمن لي إذا أنا امتنعت عن ذلك أن تدفع
عني الموت؟

وحكي الكسائي عن العرب : لا بُدَّ من تَتَبِعَهَا^(١). وقيل : خَذِ اللصُّ قبلَ يَأْخُذُكَ^(١). وهذا نادر، وكلامُ العرب على خلاف ذلك، بل إذا حُذِفَتْ (أَنْ) رفعتَ الفعل، نحو قولهم : «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٢) وعلى الرفع أنشد سيبويه قولَ طرفة^(٣):

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ الذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

ويقال : تَفَعَّلَ كَذَا أَحْسَنُ، وَتَكْرِمُ الضَّيْفَ خَيْرٌ لَكَ، والمراد : أَنْ تَفْعَلَ، وَأَنْ تَكْرِمَ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}^(٤) ومن ذلك في / أحد الوجهين قوله تعالى : {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ}^(٥) الآية بعد قوله : {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ}^(٦) ففسَّرَ التِّجَارَةَ بالفعل، والمراد مصدره، فلما حُذِفَتْ أَدَاتُهُ وهي (أَنْ) رُفِعَ، وهو كثير في كلام العرب.

وقوله : (فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى) تنكيتُ على مذهب الكوفيين القائِلين بجواز الحذف مع بقاء النصب، قياسا على ما شذَّ من ذلك، على عادتهم

(١) المغني ٦٤٠

(٢) مثل سائر، كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٩٧، والمعيدى : رجل منسوب إلى معدّ، قيل هو الصعقب بن عمرو النهدي، وقيل : شَيْقَةُ بن ضميرة التميمي. وأهل المثل حادثة مستفيضة في كتب الأمثال والأخبار. ويضرب برجل النابه الذكر ولا منظر له. ويروى « أن تسمع » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت كاملا ، وانظر : الكتاب ١٠٠/٣،

(٤) سورة البقرة : ١٨٤.

(٥) سورة الصف : ١١.

(٦) سورة الصف : ١٠.

في القياس على الشُّنُودَات، فكأنه يقول : إن ما جاء من ذلك برواية العَدْل فإنَّ حكمه أن يُقبل قَبُولًا، ويُحفظ فَقَطْ، لأنه شاذ، لا أن يُقاس عليه. وهذا رَدٌّ من جهة السَّماع، والقياسُ أيضًا غيرُ قابلٍ له، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء، فلم تَقوَ أن تُحذف ويبقى عملُها، كما تُحذف عواملُ الأسماء، ويبقى عملُها : وإنما حُذِفَتْ (أن) فيما تقدم لوجهٍ من القياس موافقٍ للسَّماع، ولولا ذلك لَمَّا أُعْمِلَ فيها القياس، وهذا ظاهر.

وجَرَّ «سَوَى» بـ(فى) لأنها عنده متصرفة، وقد تقدم نصُّه على ذلك في باب «الاستثناء».

عوامل الجزم

بِلاَ وَلَا مِ طَالِبًا ضَعَّ جَزَمًا
فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمْ
وَأَجَزِمُ بِلِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا
أَيُّ مَاتَى أَيَّنَ أَيَّنَ إِذْ مَا
وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْ مَا
كَانَ وَبَاقِي الْأَنْوَاتِ أَسْمَا
ابتدأ أولاً بتعداد الجوازم للفعل، فذكر خمس عشرة أداة، وقسمها على قسمين :

أحدهما : مايجزم فعلا واحداً، وهن الأربع المتقدمة : لا واللام، ولم، ولما.
ودلّ على ذلك من كلامه قوله : «ضَعَّ جَزَمًا فِي الْفِعْلِ» وأول مايتّبت بهذه العبارة الفعل الواحد، وأيضا لما ذكر قوله : «وَأَجَزِمُ بِلِنْ» فاستأنف ذكر الحكم بالجزم، ودلّ ذلك على أنه قسم آخر أعقبه بأنه يجزم فعلين بقوله : «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنِ» فحصل أن ماتقدم في القسم الأول إنما يجزم فعلا واحداً، بسبب تقييده القسم الثاني، وإطلاقه في القسم الأول.

فأما (لا) فهي الناهية، لقوله : «طَالِبًا» وهو حال من فاعل «ضَعَّ» كأنه قال : ضَعَّ جَزَمًا فِي الْفِعْلِ بـ(لا) و(اللام) حالة كَوْنِكَ طَالِبًا بهما^(١)، ولا تكون طالبا

(١) في الاصل «نَهْيًا» وما أثبتته من (س، ت).

بهما إلا وهما أداتان للطلب.

وتحرزُ بكون (لا) للطلب من النافية، نحو : لا يقومُ زيدٌ، فإنها غير عاملة، لدخولها على الأسماء والأفعال، وعدم اختصاصها بالفعل.

ومثال ذلك قولك : لا تُضربُ زيداً، ولا يخرُجُ من عندك، ومنه قوله تعالى : {لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا} ^(١)، و{لَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ} ^(٢) و{لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ} ^(٣) الآية.

وإنما قال : «طالباً» فاتى بلفظ الطلب الذى هو أعمُّ من الأمر والنهى ليحصلَ له معناهما، لأن النهى طلب، وكذلك الأمر طلب.

وقد أتى بأداتين، إحداهما للنهى، والأخرى للأمر، فلو لم يأت بلفظ الطلب لاحتاج إلى أن يقول : (لا) للنهى، واللام للأمر، فأتى الاختصار.

وأيضاً فيشمل لفظُ الطلب الدعاءَ، نحو قوله تعالى : {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا ... رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا} ^(٤) ونحو ذلك. وكذلك قول جرير يهجو الأخطل ^(٥):

بَكَى دَوْبِلٌ لَا يُرْقِئُ اللَّهَ دَمْعَهُ

أَلَا إِنَّمَا يَبْكِي مِنَ الذُّلِّ دَوْبِلٌ

(١) سورة طه : ٦١.

(٢) سورة النساء : ١٧١.

(٣) سورة الحجرات : ١١.

(٤) سورة البقرة : ٢٨٦، ونص الآية الكريمة {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ}.

(٥) ديوانه ٣٦٦ (بيروت) واللسان (دبل)

والدوبل : ولد الحمار، أو هو ولد الخنزير والحمار، وبه لقب الأخطل، لقبته به أمه وهو صغير ويقال : رقات الدمعة، إذا جفت وانقطعت. ولا أرقا الله دمعه، أى لا رفع الله دمعه.

وأما اللام فهي لام الأمر نحو : لِيَقُمْ زيدٌ، وَلِيَكُنْ كذا. ومنه قوله تعالى : {فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي} (١). وقوله : {فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ} (٢).

وقرأ عثمانُ وأنسُ وأبى : «فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا» بالتاء (٣).

ويشمل الطلب لام الدعاء نحو : لَتَغْفِرِ اللَّهُمَّ لنا. ومنه قوله تعالى : {وَنَادُوا يَا مَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ} (٤). وقول أبى طالب (٥) :

فَلْيُكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ

وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

ولم ينص الناظم على اشتراط ظهور اللام، ولابدُّ منه على مذهب البصريين، لكنه بإطلاقه يدلُّ على ذلك، لأن الأصل في كل عامل الظهور، وأيضاً فإنه أتى باللام مع : لا، ولم، ولمّا، وهُنَّ لا يُضْمَرْنَ أبداً، فكَذلك اللام، وهو المذهب الصحيح، وذلك لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجر في الأسماء، وقد ثَبَت في حروف الجر أنها إنما تعمل ظاهرة، فكَذلك حروفُ الجزم. وما جاء من ذلك

(١) سورة البقرة : ١٨٦.

(٢) سورة البقرة ٢٨٢.

(٣) سورة يونس : ٥٨.

وفي النشر (٢/٢٨٥) «عن أبى بن كعب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ {قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون} يعنى بالخطاب فيهما، حديث حسن أخرجه أبو داود وكذلك في كتابه. وقرأ الباقر بالغيب».

(٤) سورة الزخرف : ٧٧.

(٥) السيرة النبوية ٣/٢٥، والأشعوني ٢٤٤، وقبله :

ياربِّ إِمّا تَخْرِجَنِّ طالبي في مقنب من تلکم المقانب

والمقنب - كمنبر - جماعة الخيل والفرسان. وقيل: ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل.

مخالفًا للقاعدة فشاذٌ، نحو ما أنشدَه سيبويه لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه^(١):

مُحَمَّدٌ تَفَدٍ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ
إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا
وأنشد أيضا لمتَّم بن نُؤيرة^(٢):

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبِعُوضَةِ فَاخْمِشِي
لَكَ الْوَيْلُ حُرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى
وأنشد الفراء^(٣):

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي
وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ فِيكَ نَصِيبُ
وأنشد أيضا^(٤):

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرُ
فَيَذْنُ مِنِّي تَنْهَاهُ الْمَقَادِرُ

(١) الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٤، وابن الشجري ٣٧٥/١، والإنصاف ٥٣٠، وابن يعيش ٢٥٠/٧، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩، والخزانة ١١/٩، والمغني ٢٢٤، ٦٤١، والعيني ٤١٨/٤، والتصريح ١٩٤/٢، والهمع ٣٠٩/٤، والدرر ٧١/٢، والأشموني ٥/٤

وينسب البيت كذلك للأعشى وأبي طالب، والتبال والوبال : سوء العاقبة.

(٢) الكتاب ٨/٣، وابن يعيش ٦٠/٧، ٦٢، وابن الشجري ٣٧٥/١، والإنصاف ٥٣٢، والبعوضة : مائة بالبادية، بها كان مقتل مالك بن نويرة فيمن قتلوا بأمر خالد بن الوليد.

ويقال : خمش وجهه، إذا جرح بشرته. وحر الوجه : ما أقبل عليه منه، أو هو العذ أو الوجنة. يحض النساء على أن يبيكن هؤلاء القتل ويخمشن وجوههن.

(٣) معاني القرآن ١٥٩/١، والعيني ٤٢٠/٤، والمغني ٢٢٤، والأشموني ٥/٤ يخاطب هذا الشاعر ابنه بهذا البيت لما سمع أنه يتعنّى موته.

(٤) معاني القرآن ١٦٠/٨، والخصائص ٣٠٣/٣، واللسان (زجر) وروايته فيها «المزاجر».

وذهب الكسائي إلى جواز ذلك، وعليه حمل قوله تعالى : {قُلْ لِلَّذِينَ
آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ} ^(١) الآية / أَيْ لِيَغْفِرُوا، وفي بيت مُتَمِّم شاهد
له أيضا على مذهب المؤلف ^(٢). قال ابنه ^(٣): لتمكنه من أن يقول : «وَلْيَبْكَ»
وكذلك قوله ^(٤):

قُلْتُ لِبَبَوَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا
تَأْذُنُ فَإِنِّي حَمُوءُهَا وَجَارُهَا

لأنه لو لم يؤثر الجزم باللام المحذوفة لقال : (إِذْنُ) بلفظ الأمر.
وهذا كله لادليل فيه لشنوده، والآية مجزومة على جواب الأمر، أَيْ
قُلْ لَهُمْ : اغْفِرُوا يَغْفِرُوا، وكذلك {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا
الصَّلَاةَ} ^(٥) الآية.

ثم قال : {هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا} يعنى أن الفعل يُجزم بهذين الحرفين
أيضا، وهما لَمْ وَلَمَّا.

أما (لَمْ) فهي أداة معناها النفي، وهي مختصة بنفى الماضي
المنقطع، تقول : نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمْ تَنْفَعُهُ النَّدَامَةُ، أَيْ مَانَفَعْتُهُ عَقِيبَ نَدَمِهِ،

(١) سورة الجاثية : ١٤.

(٢) حيث قال في «التسهيل» (٢٣٧) : «وقد يجزم مسبب عن صلة الذى تشبيها بجواب الشرط» اهـ

(٣) التكملة على شرح التسهيل [لوحة ٢٢٣ - ب].

(٤) المغني ٢٢٥، والعيني ٤/٤٤٤، والهمع ٤/٣٠٩، والدرر ٢/٧١، والأشعموني ٤/٤، واللسان (أذن)
والرجز لمنظور بن مرثد. والرواية الأشهر فيه «تَيِّزْنَ» بكسر التاء وبالياء، وتوجيه هذه الرواية أن
أصله (تَأْذُنُ) ثم كسر حرف المضارعة على لغة من يقول : تَعْلَمُ، بكسر التاء، فانقلبت الهمزة ياء،
وهو انقلاب غير لازم إلا في التفاء همزتين نحو : إِيْمَانٌ وَإِيْلَافٌ. وَحَمَّءُ الْمَرْأِ وَحَمَّاهَا : أبو زوجها
ومن كان من قبيلة من الرجال.

(٥) سورة إبراهيم عليه السلام : ٣١.

بخلاف (لَمَّا) فإنها لنفي الماضي غير المنقطع، تقول : نَدِمَ وَلَمَّا تَنَفَّعَهُ النَّدَامَةُ
إلى الآن، فـ(لَمْ) لنفى (فَعَلَ) و(لَمَّا) لنفي (قَدْ فَعَلَ).

فمقال الجزم بَلَمْ قولك : لَمْ يَقُمْ زيدٌ. ومنه قوله تعالى : [هَلْ أَتَى عَلَى
الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا] ^(١). فهذا نفى للماضى المنقطع،
وكذلك قول عبدالله بن عبدالأعلى القرشي أنشده سيبويه ^(٢):

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَخَدَّكَ

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ

فيصح أن يقال هنا : لم يَكُنْ، ثُمَّ كَانَ. وكذلك قول الطِّرِمَّاح ^(٣):

لَمْ يَقْتُنَا بِالْوِثْرِ قَوْمٌ وَالضَّيْمِ

رَجَالٌ يَرْضَوْنَ بِالْإِغْمَاضِ

وَأَمَّا (لَمَّا) فمثالها : لَمَّا يَقُمْ زيدٌ. ومنه قوله تعالى : [أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ

تَتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ] ^(٤) الآية. أى وَلَمْ يَعْلَمْ إلى الآن، فلا يقال في مثل هذا : لم
يَكُنْ ثُمَّ كَانَ. وقال تعالى : [كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ] ^(٥). وقال الشاعر ^(٦):

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ

وَلَا فَادْرِكْنِي وَلَمَّا أَمَزُقْ

(١) سورة الإنسان : ١.

(٢) الكتاب ٢/٢١٠، والمقتضب ٤/٢٤٧، والمنصف ٢/٢٣٢، وابن يعيش ٢/١١، والمغني ٢٧٩،
والعيني ٣/٣٩٧، والتصريح ٢/٣٦، والهمع ٤/٢٨١، والدرر ٢/٦٠.

(٣) ديوانه ، ١٧٦ (ط ٢ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) بيروت .

(٤) سورة التوبة : ١٦.

(٥) سورة عبس : ٢٣.

(٦) ابن الشجري ١/١٣٥، والمغني ٢٧٨، والأشعموني ٤/٥، والأصمعيات ٥٨، والشعر والشعراء
٣٦١، وبهذا البيت لقب الشاعر الممزق.

واعلم أن (لَمْأ) على ثلاثة أقسام : نافية، وهى الجازمة المذكورة هنا، واستثنائية بمعنى (إلا) وهى نحو قولك : عزمتُ عليكَ لَمْأَ فَعَلْتَ. ومنه قوله تعالى : {وَلَنْ كُلُّ لَمْأَ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ} ^(١) و{لَنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمْأَ عَلَيْهَا حَافِظٌ} ^(٢) على قراءة التشديد، وهى لابن عامر وعاصم وحمزة ^(٣). وحرفٌ وجوبٌ لوجوبٍ فيما مضى، نحو : لَمْأَ قامَ زيدٌ قامَ عمرو.

والثانية والثالثة : لاحظُ للجزم فيهما، وكلامُ الناظم لا يقتضى اختصاصَ الجزم بالنافية دون غيرها، ففيه إيهاً، إذ لم يُبين ذلك، وكان حقه أن يبين.

والقسم الثانى من قسمى الجواز مايجزم فعلين، وهى إحدى عشرة أداة، وهى :

إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَإِذْ مَا، وَحَيْثُمَا، وَأُنَى.

وهى قسمان : حروف، وأسماء، / وسيذكر ذلك.

فأما (إِنْ) المكسورة الخفيفة فتقول فيها : إِنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرو. ومنه قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا} ^(٤). وقوله : {إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ} ^(٥).

وهى أمُّ الباب، ولذلك يجوز أن يليها الاسمُ في اللفظ في فصيح

(١) سورة يس : ٣٢.

(٢) سورة الطارق : ٤.

(٣) قرأ باقي السبعة (لَمْأ) بالتخفيف. وانظر: السبعة ٦٧٨.

(٤) سورة الأنفال : ٢٩.

(٥) سورة النور : ٣٢.

الكلام^(١)، وإن كان على إضمار الفعل، فتقول : إن زيداً قام أكرمته، ولا يجوز ذلك في غيرها إلا في الشعر، نحو ما أنشدته سيبويه^(٢) :

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ
أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ
وأيضاً فما عداها إنما يعمل عملها لتضمن معناها .

وأما (مَنْ) فهي اسم لمن يعقل، ومثال الجزم بها قولك : مَنْ يُكْرِمْنِي أَكْرِمُهُ، قال تعالى : {وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ}^(٣) وقال : {وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ}^(٤) الآية . وأنشد سيبويه للأعشى^(٥) :

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزِلُّ يَرَى
مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَىءُ
يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا

(١) (ت) «في صحيح الكلام».

(٢) الكتاب ١١٣/٣، والمقتضب ٧٥/٢، وابن الشجري ٣٣٢/١، ٣٤٧، والإنصاف ٦١٨، وابن يعيش ١٠/٩، والخزانة ٤٧/٣، ٢٨/٩، والعيني ٢٣٤/٤، ٥٧١، والهمع ٣٢٥/٤ والدرر ٧٦/٢، والأشعوني.

والبيت لكعب بن جعيل. والصعدة : القناة. والحائر : القرارة من الأرض يستقر فيها السيل، فيتغير ماؤه، أي يستدير ولا يجري قدماً. يصف امرأة، وشبهها بهذه الصعدة، وجعلها في حائر لأن ذلك أنعم لها، وأشد لتثنيها إذا اختلفت الريح.

(٣) سورة التباين : ١١.

(٤) سورة الطلاق : ١١.

(٥) الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢٢/٢، وديوانه ٨٨، واللسان (كعب) والمجر والمسحب : مصدران ميميّان، أو اسما مكان من : الجر والسحي. وككب : اسم جبل بمكة. والمفنى : من اغتراب عن قومه وقع عليه ظلم كثير، فيحتمله لعدم ناعره، وأخفى الناس حسناته، وأظهروا سيئاته، حتى تكون كالنار في رأس الجبل شهرة وظهوراً.

وَأُنْشِدْ أَيْضًا لِرُؤْمِيرٍ^(١):

وَمَنْ لَا يَقْدُمَ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً

فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ تَزَلُّقٍ

وَأَمَّا (مَا) فَهِيَ اسْمٌ مُبْتَهَمٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَمِثَالُ الْجَزْمِ بِهَا : مَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ مِثْلَهُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ }^(٢). وَقَالَ تَعَالَى : { وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ }^(٣) { وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ }^(٤) الْآيَةِ. وَقَالَ حَسَّانُ^(٥):

مَا يَقْسِمُ اللَّهُ أَقْبَلَ غَيْرَ مُبْتَنِّسٍ

مِنْهُ وَأَقْعُدْ كَرِيمًا نَاعِمَ الْبَالِ

وَقَالَ الْكَمِيتُ^(٦):

وَمَا يَكُ فِي النَّاسِ مِنْ نَائِلٍ

جَزِيلٍ فَنَائِلُهُمْ أَجْزَلُ

وَأَمَّا (مَهْمًا) فَهِيَ بِمَعْنَى (مَا) وَكَذَلِكَ أَصْلُهَا عِنْدَ الْخَلِيلِ (مَا) ثُمَّ أُدْخِلَتْ عَلَيْهَا (مَا) فَاسْتَقْبَحُوا تَكَرَّارَ الْفِظْ، فَأَبْدَلُوا الْأَلْفَ الْأُولَى هَاءً^(٧).

(١) الْكِتَابُ ٨٩/٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٢/٢٣، ٢٧، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ.

وَيَقَالُ : زَلَّتِ الْقَدَمُ زَلْفًا، إِذَا زَلَّتْ وَلَمْ تَثْبِتْ. يَقُولُ : مَنْ لَمْ يَقْدَمْ رِجْلَهُ مُثْبِتًا لَهَا فِي مَوْضِعٍ مُسْتَوٍ - زَلَّتْ رِجْلَهُ. وَيُضْرَبُ مِثْلًا لِلرَّجْلِ لَمْ يَسْتَعِدْ لِلْأَمْرِ قَبْلَ مُحَاوَلَتِهِ.

(٢) سُورَةُ فَاطِرٍ : ٢.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ١٩٧.

(٤) سُورَةُ الْأَنْفَالِ : ٦٠.

(٥) دِيْوَانُهُ ٣٢٤/١.

(٦) لَمْ أَجِدْهُ فِي شِعْرِهِ الْمَطْبُوعِ (جَمْعُ الدُّكْتُورِ دَاوُدَ سَلُومَ).

(٧) الْكِتَابُ ٥٩/٣.

ومن الجزم بها قول الله تعالى : {وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ} ^(١). وقال زهير ^(٢):

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

وأما (أى) فنحو قولك : أَيْ النَّاسِ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ، وهى لتعميم أوصاف

الشيء. ومن الجزم بها ما أنشده سيبويه من قول ابن همام السَّلُولَى ^(٣):

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ

فِي أَيْ نَحْوِ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِيلِ

وقال لبيد ^(٤):

فَأَيْ أَوَانٍ مَا تَجِرُنِي مَنِيَّتِي

بِقَصْدٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ لَا أَتَعَجَّبُ

وأما (مَتَى) فمثالُ الجزم بها قولك : مَتَى تُكْرِمُنِي أَكْرَمَكَ. قال الحطيئة

أنشده سيبويه ^(٥):

(١) سورة الأعراف : ١٣٢.

(٢) المغنى ٣٢٣، ٣٣٠ والهمع ٣١٩/٤، والدرر ٣٥/٢، ٧٤، والأشعوني ١٠/٤، ومعلقاته. والخليلة : الطبيعة التى يُخْلِقُ المرء بها.

(٣) الكتاب ٨٠/٣، والأشعوني ١٠/٤، واللسان (مكن) يصف رجلا اتصل بالسلطين، فأضاع دينه في اتباع أمرهم ولزوم طاعتهم. وتمكن دنياهم : تمكن من دنياهم، فحذف حرف الجر، وأوصل الفعل بنفسه.

(٤) ديوانه : ٤، والقصد : المعتدل. ومعناه أن منيتى إذا لم تجتنى بما يطمئن نفسي فلست أرى ذلك عجيبا، فقد خبرت فعل المنية فيمن فقدتهم.

(٥) الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٥/٢، وابن الشجري ٢٧٨/٢، وابن يعيش ٦٦/٢، ١٤٨/٤، ٤٥/٧، والعيني ٤٣٩/٤، وديوانه ٢٥

وتعشو : تأتياها ظلاما في العشاء ترجو عندها خيرا. وخير نار : أى نار معدة للضيوف التى تطرق ليلا.

/ مَتَى تَأْتِي تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

وأنشد أيضا قول الآخر^(١):

مَتَى تَأْتِنَا تُلِمُّ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجُجَا

وأنشد أيضا لطرفة^(٢):

وَلَسْتُ بِحَلَالٍ التَّلَاعِ مَخَافَةً

وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

وَأَمَّا (أَيَّانَ) فَالسماع بها قليل، ولكنه جائز^(٣) نحو: أَيَّانَ تَأْتِنِي أَتِكَ،

ومنه قوله الشاعر^(٤):

(١) الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٦/١، والإنصاف ٥٨٣، وابن يعيش ٥٣/٧، ٢٠/١٠، والخزانة ٩٦/٩،
والهمع ٢٢١/٥، والدرر ١٦٦/٢، والأشموني ١٣١/٣

والبيت لعبيد الله بن الحر من قصيدة تجاوز ثلاثين بيتاً، قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير
بالكوفة. وتلمم : من ألم الرجل بالقوم إلماً، إذا أتاهاهم فزل بهم.
والجزل : الغليظ. وتأججت النار : توقدت. أراد أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم،
فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها.

(٢) الكتاب ٧٨/٣، والخزانة ٦٦/٩، والمغني ٦٠٦، والعيني ٤٢٢/٤، ومعلقاته.
والحلال : الكثير الحلول والنزول، والتلاع : جمع تلة، وهي مجرى الماء من روعس الجبال إلى
بطون الأودية. ويسترفد القوم : يطلبون رفدي وعطائي.

يقول : لا أنزل التلاع تفادياً من الضيف الطارق، أو خوفاً من استعانة قومي بي في حرب
الأعداء، وإنما أحل الأماكن المشرفة التي تظهر للضيف، ومتى طلب القوم رفدي رفدتهم، وإذا
استعانوا بي في قتال الأعداء أعنتهم.

(٣) في (ت) «ولكنه غير جائز» وهو خطأ.

(٤) العيني ٤٢٣/٤، والأشموني ١٠/٤.

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَمَتَى

لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَـذِرًا

وقد جعلها الفارسي في «التذكرة» من قبيل ما لا يُجَازَى به، نحو : كَيْفَ، وَكَمْ، وما ذاك إلا لنُور السَّماع فيها.

وَأَمَّا (أَيْنَ) فمثال الجزم بها قولك : أَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسْ. قال الله تعالى : {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ} ^(١). وقال ابن همام السلولى أنشدته سيبويه ^(٢):

أَيْنَ تَضْرِبُ بَنَّا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا

نَضْرِبُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي

وأنشد أيضا ^(٣):

صَفْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ

أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِلُ

وَأَمَّا (إِذْ مَا) فهي (إِذْ) التى هى ظرفٌ لِمَا مَضَى، زيدت عليها (ما) فصارت بمعنى (إِنْ) للمستقبل، نحو : إِذْ مَا تَقُمْ أَكْرَمَكَ.

ولا تكون شرطية نون (ما) أصلا، والخلافُ في كونها حرفا أو ظرفا سيأتي بُعِيدَ هذا إن شاء الله.

(١) سورة النساء : ٧٨.

(٢) الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وابن يعيش ١٠٥/٤، ٤٥/٧، والأشمونى ١٠/٤ والبيت لعبدالله ابن همام السلولى.

والعداة : جمع عاد. والعيس : الإبل البيض، والمفرد أميس وعيساء.

ومعناه : إن تضرب بنا العداة في موضع من الأرض تصرف العيش نحوهم للقائهم. ولم يرد أنهم يلقون العدو على الإبل، لأنهم كانوا يرحلون على الإبل، فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل.

(٣) سبق الاستشهاد به في الباب نفسه.

ومن الجزم بها في السَّماع ما أنشدته سيبويه من قول ابن همام
السَّلولي^(١):

إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزْجِي طَعِينَتِي
أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرِعُ
فَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ سَوَاكُمُ وَإِنَّمَا
رَجَالِي فَهَمُّ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ
وَأَمَّا (حَيْثُمَا) فهي (حَيْثُ) لحقتها (ما) ولا تكون شرطية إلا مع (ما)
فلذلك أتى بها مع (ما) كما فعل في (إِذْ مَا) بخلاف سائر الأدوات، فإنها يكون
منها جوازٌ بما دونها، فتقول: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ (وَأَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)^(٢)
وَمَتَى مَا يَأْتِيَنَّ أَتِكَ، وَمَتَى تَأْتِنِي أَتِكَ، ونحو ذلك، فكلُّ مَا قَيَّدَهُ النَّاظِمُ بِـ(ما)
فلا يكون جازماً إلا بها.

ومن الجزم بها قولك: حَيْثُمَا تَجْلِسُ أَجْلِسُ، وأنشد ابن النَّاظِم^(٣):
حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ
نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
وَمِمَّا يُشْعِرُ بِالْجَزَاءِ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: { وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلَّوْا

(١) الكتاب ٥٧/٣، وابن الشجري ٢٤٥/٢، وابن يعيش ٣٧/٧، ٦/٩، والخزانة ٣٣/٩ ويروى «أزجي» مطبوعاً، يخاطب امرأة، والإزجاء: السوق، والظعينة: المرأة مادامت في الهودج. وأصعد: انحدر. وأفرع: أصعد وارتفع. وفهم وأشجع: قبيلتان.

(٢) سورة النساء: ٧٨.

(٣) شرح ابن النَّاظِم ٦٩٥، والمفني ١٣٣، والمعيني ٤٢٦/٤، والأشعوني ١١/٤ والغابر: الباقي، وهو كذلك الماضي، لأنه من الأضداد، والأول هو المراد.

وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ^(١) فَأَتَى بِالْفَاءِ فِي الْجَوَابِ.

وأما (أَتَى) فهي لتعميم الأحوال، وقد تأتى ظرفَ زمان أو مكان.
ومثال الجزم بها قولك : أُنَى تَفَعَّلَ كَذَا أَكْرَمَكَ، ومنه قول لبيد أنشده
سيبويه^(٢) :

فَأَصْبَحَتْ أَتَى تَأْتِيهَا تَبْتَسُّ بِهَا

كَلَّا مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ

وهنا انتهى ما أتى به من / الأدوات الجازمة لفعلين، ودل ذلك على
أن (كَيْفَ، وَكَمْ) لا يكونان منها، وكذلك (إِذَا).

أما (كَيْفَ) فمذهبُ البصريين عدمُ الجزاء بها، وخالف في ذلك
الكوفيون، فجعلوها في الجزاء بها كَمَتَى وَأَيْنَ، فيجوز عندهم أن تقول :
كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ، وَكَيْفَ تَفَعَّلْ أَفَعَلْ^(٣).

وأما (كَمْ) فذكر غيرُ قُطْرِبَ أنه جائز أن تقول : كَمْ تَلْبَسُ أَلْبَسُ،
ونحوه. ومُعْتَمَدُهُمُ القياسُ على ظروف الزمان والمكان لملاقاتها إياها في
المعنى، إذ كان معنى (كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ) في أى حالٍ تَكُنْ أَكُنْ، كما أن
معنى (أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ) في أى مكانٍ تَكُنْ أَكُنْ، ومعنى (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ) في

(١) سورة البقرة : ١٤٤.

(٢) الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وابن يعيش ١١٠/٤، ٤٥/٧، والخزانة ٩١/٧، ٤٥/١٠، وديوانه
٢٢٠.

وتبتس : يصبك بؤس. ومركباها : ناحيتها اللتان ترام منهما، وهما قادمة الرجل وأخرته.
وشاجر : مشيتك. يخاطب ابن عمه قائلا له : إنك ركبت أمر الاخلاص لك منه، فانت بمنزلة من
ركب ناقة صعبة، لا يقدر على النزول عنه، لأن رجليه قد اشتبكا بركائبها، وكلا مركبيها لا يستقر
عليه، إن ركب على مركبها المقدم وهو الرجل، وجده صعبا، وإن ركب على مركبها المؤخر، وهو
الكفل، مال به وصرعه.

(٣) انظر في هذه المسألة : الإنصاف : ٦٤٣ (المسألة الواحدة والتسعون) ومغني اللبيب : ٢٠٥.

أَيُّ زَمَانٍ تَقُمُ أَقَمُ.

وأيضاً فكل اسم من أسماء الاستفهام قد استعمل في هذا الباب، إلا (كَيْفَ، وَكَمْ) وهما قابلان، من حيثُ وقعا مستفهماً بهما، لاجتماع أنوات الشرط والاستفهام، في كون مابعدهما غير مُوجِب، فإذا دخل جميعُ أسماء الاستفهام في الشرط سماعاً دونهما فالقياسُ سائغٌ فيهما، فيدخلان.

وهذا قياسٌ يَهْدِمُه السَّماع، إذ لم تفعل العربُ ذلك، ولم يُوجد لها الجزمُ بكَيْفَ، وإن كان الجزم بها في المعنى صحيحاً^(١)، إذ جائزُ أن تقول : كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ.

ومِمَّا يدل على ذلك قوله تعالى : {يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}^(٢). وقوله : {فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ}^(٣) إذ المعنى : كَيْفَ يَشَاءُ بَسْطُهُ بَسْطُهُ، وكَيْفَ يَشَاءُ أَنْ يَنْفِقَ أَنْفَقَ.

وإنما امتنع البصريون من الجزاء بهما لعدم السَّماع، لا لأجل القياس، إذ هو قابل للجزاء بهما.

قال الفارسيّ في «التذكرة» حين ذكر (كَيْفَ) : ونظيرُ ذلك في أن لم يُجَازَ به (كَمْ، وَأَيَّانَ) قال : ولو جُوزِي بكَيْفَ لكان جائزاً، والمعنى عليه، قال : وعلى ذلك يدل كلام سيبويه، وأشار بذلك إلى قول سيبويه^(٤) : وسألتُ الخليلَ - رحمه الله - عن قوله : كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ. فقال : هي مُسْتَكْرَهَةٌ، وليست من حروف الجزاء، ومَخْرَجُهَا على الجزاء، لأن معناها : على أيِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ.

(١) (ت) «صحيحاً في المعنى».

(٢) سورة المائدة : ٦٤.

(٣) سورة الروم : ٤٨.

(٤) الكتاب ٦٠/٣.

وقد فَرَّقَ النحويون بين (كَيْفَ) وغيرها بأوجه، منها أن جوابها لا يكون إلا نكرة فتقول : كيف زيد؟ فيقال : سَقِيمٌ، ولاتقول : السقيمُ، لأنه سؤال عن الحال، والحال نكرة، بخلاف (مَتَى) وغيرها، فإن جوابها يكون معرفة ونكرة، فلمَّا قَصُرَتْ عن حال أخواتها لم يَبْلُغ من قُوَّتِها أن تَجْرى في الجزاء مَجْراها.

ومنها أن (كَيْفَ) قَصُرَتْ عن نظائرها أيضاً بأنها لا يُخْبَر عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما/ يكون ذلك في : مَنْ وَمَا، وَمَهْمَا، وأى وهذا الوجهُ ضعيف، والمعتمد السَّماع.

وعَلَّلَ المنع في (كَمْ) بأنهم اسْتَفَنُوا عن الجزاء بها بالجزاء بـ(ما) لدخول معناها تحت معنى (ما) إذا قلت : مَا تَأْكُلُ أَكُلُ عَدَدَهُ^(١)، وما تَلْبَسُ أَلْبَسُ عَدَدَهُ، فتقع على المَعْدُودَات وغيرها، لما فيها من الإبهام، كما اسْتَفَنُوا عن (وَذِرْ، وَوَدَعْ) بترك. وباب «الاستغناء» كثير^(٢).

وقد علَّلَ الفارسي أيضاً بهذا النحوي (كَيْفَ) وذكر غيره أنهم اسْتَفَنُوا عنها بأنى، لأنها تأتي بمعناها.

وأما (إِذَا) فلا يُجَازَى بها أيضاً في الكلام، كما أشعر به النظم، فلا يقال : إِذَا تَقَمُّ أَقَمُ، وإنما الوجهُ الرفعُ، إلا أن يُضْطَرَّ شاعر إلى الجزم فيجوز، لأن معنى الجزاء حاصل فيها، وأنها للمستقبل كـ(إن) ولأن وقتها غير معلوم، فأشبهت (إن) في جَهالة الوقت، لأن الكَوْن مع (إن) لا يُدْرى كَوْنُهُ، فلا يُدْرَى وَقْتُ كَوْنِهِ.

(١) كلمة «عده» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (س، ت).

(٢) انظر : الخصائص ٢٦٦/١ (باب الاستغناء بالشئ عن الشئ).

ومما جاء مجزوماً بها ما أنشده سيبويه من قول قيس بن الخطيم^(١):

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا

خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

فقلوه : «فَنُضَارِبِ» دليلٌ على جَزْمِ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وهو موضع «كَانَ» وذلك

يدل على جزم موضع «قَصُرَتْ» وأنشد أيضا للفرزدق^(٢):

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِرُ

وأنشد أيضا لبعض بني سُلُول^(٣):

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا

لَهَا وَأكْفُ مِنْ دَمْعِ عَيْنَيْكَ تَسْجُمُ

قال سيبويه^(٤): فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ، ولكن الجيد قول

(١) الكتاب ٦١/٣، والمقتضب ٥٧/٢، وابن الشجري ٢٣٣/١، وابن يعيش ٩٧/٤، ٧٤/٧، والخزانة ٢٥/٧، وديوانه ٤١

ومعناه أن سيوفنا إذا قصرت في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا نحوهم، وإقدامنا عليهم، حتى تنالهم سيوفنا.

(٢) الكتاب ٦٢/٣، وابن الشجري ٢٣٣/١، وابن يعيش ٤٧/٧، والخزانة ٢٢/٧، وملحقات ديوانه ٢١٦

وخندف: قبيلة، يقول: إذا قعدت بغير قبيلته فإن قبيلتي خندف ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة.

(٣) الكتاب ٦٢/٣، والشنتمري ٤٣٤/١، وابن السيرافي ٥٣١ والواكف: السائل القاطر. وتسجم: تضب. ويروى «تَسْجُمُ» بالياء، و«يَسْجُبُ» بالباء، وعلى هذه الرواية يكون من قصيدة بائنة لجريز.

(٤) الكتاب ٦٢/٣.

كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ^(١):

وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبْعَتْ مِنْهَا
مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا
وَأُنْشِدُ أَيْضًا فِي الرَّفْعِ لَذَى الرُّمَّةِ^(٢):
تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرُّجْلِ جَانِحَةً
حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا تَثْبُ

وإنما كان الوجه الرفع، لأن (إذا) إنما تكون لما كان من المستقبل معلوم الوقوع، بخلاف (إن) فإنها إنما تكون لما يجُهل وقوعه، ولذلك يجوز أن تقول: آتِيكَ إِذَا احْمَرَّ البُسْرُ، أو إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ولا يصلح أن تقول: آتِيكَ إِنْ احْمَرَّ البُسْرُ، أو إِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ففارقت (إن) بذلك، فلم تَجْرَ مجراها، لكنها من حيث الاستقبال والمشاركة لها، فاعتُبر ذلك في الضرورة.

ثم قال الناظم - رحمه الله - (وَحَرْفُ إِذْ مَا كَانُ) إلى آخره.

يعنى أن هذه الأدوات التى تَجْزَمُ فِعْلَيْنِ على قسمين: أسماء، وحروف.

(١) الكتاب ٦٢/٣، وابن يعيش ١٣٤/٨، وديوانه ١٦١

والناشط: الثور يخرج من بلد إلى بلد، وهذا أو حسن له وأذعر. وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله، وشعبها في انبعاثها وسرعتها بثور قد دعر من صائد أو سبع.

(٢) الكتاب ٦٠/٣، وابن يعيش ٩٧/٤، ٤٧/٧، واللسان (صفا) وديوانه ٩ ويقال: أصغت الناقة، إذا

أمالت رأسها إلى الرجل، كأنها تستمع شيئاً حين يشد عليها الرجل.

وجانحة: مائلة. والغرز للرجل كالركاب للسرّج. يصف ناقه بأنها تسكن حين يشد عليها الرجل، فإذا استوى ركبها عليها سارت بسرعة.

فأما الحروف فَإِنْ وَإِذْ مَا. أَمَّا/ كَوْنُ (إِنْ) حرفاً فمعلوم، ولا خلاف ١٧/ في ذلك، وأما كون (إِذْ مَا) حرفاً فهو موضع الإشكال، ولذلك اعتمد التعريف بذلك فيها، فقال : (وَحَرْفٌ إِذْ مَا) فقدم الخبر تنبيهاً على الاعتناء بكونها حرفاً لا اسماً، أو أتى بها نكرة مبتدأ بها، والخبر ما بعدها، إشعاراً بالحصْر في المعنى، أى إنّما هى حرفٌ لا اسم، وشبَّهها بـ (إِنْ) التى هى شهيرة فى الحَرْفِيَّةِ، ونَبَّه بهذا الحَصْر على الخلاف الواقع فى (إِذْ مَا).

فمذهب سيبويه أنها حرف^(١)، كما ذهب إليه الناظم، وكان أصلها (إِذْ) التى هى ظرف زمانٍ لِمَا مَضَى، فَضُمَّتْ إليها (ما) وصيِّرتا حرفاً واحداً يدل على الاستقبال، وصار التركيب ناقلاً لها.

عن حُكْم أصلها، كما كان التركيب فى (إِنَّمَا) و (قَلَّمَا) ونحوهما ناقلاً لها^(٢). عن الحكم الأول. ولو كانت باقية على أصلها لكانت ظرفاً لما مَضَى، ولم يصح إن تقع للجزاء.

وأيضاً فلا دليل يدل على بقاء الاسميّة ومعناها كمعنى (إِنْ) فالحمل على ما ظهر أولى، وهو أصلٌ مُبَيَّن فى الأصول، ولا نُكْرَ فى أن تكون الكلمة قبل التركيب من قبيل، ثم تنتقل بالتركيب إلى قبيل آخر، كما فى (قَلَّمَا) ونحوه. وعلى ما ذهب إليه الإمام^(٣) جمهور النحويين.

(١) انظر : الكتاب ٥٦/٣، ٥٧.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٣) يعنى سيبويه رحمه الله.

ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي القول بأسميتها كما كانت في الأصل، وأنها بمعنى : أى حين، أو بمعنى : أى مكان. ورد عليهم ابن خروف وغيره بالاستقبال ويقولونه (١) :

* إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزْجَى ظَعِينَتِي *

والمراد، لا محالة : إما تَرَيْنِي، فدخل «الْيَوْمَ» يفسد معنى : أى حين، بلا بد، وقد استدل لمذهبه بأن نقل (إِذْ) مع (مَا) للاستقبال لا يخرجها عن وضعها، فإنها قد تأتي للاستقبال، حكى ذلك عن أبي عبيدة، واستدلوا على ذلك بقوله (٢)

يَجْزِيهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ إِذْ جَزَى

جَنَاتٍ عَذْنٍ فِي الْعَالِيِ الْعُلَى

وأیضا فلو كان التركيب مع (ما) مُخرجا عن الاسمیه إلى الحرفیه لكان مُخرجا لـ (حَيْثُمَا) عن الاسمیه، وذلك غير صحيح بالاتفاق، فإنها عند الجميع اسمٌ لاحرف، فكذلك ينبغي أن تكون (إِذْ مَا).

وأجيب عن الأول بأن استعمال (إِذْ) في الاستقبال غير معروف، وما احتج به لاحجة فيه، لاحتمال حملها على المضى.

وعن الثانى بالفرق بين (إِذْ مَا) و (حَيْثُمَا) أن (حَيْثُمَا) لم تزل عما كانت عليه قبل من الدلالة على المكان، بخلاف (إِذْ مَا) فإنها كانت قبل دخول (ما)

(١) هو عبدالله بن همام السلولى، وقد تقدم الاستشهاد به، عجزه :

* أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرَعُ *

(٢) هو أبو النجم، واستشهد به ابن الشجرى فى أماليه ١/٤٥، ١٠٢، ورواية الأول فيه : «ثم جزاه الله عنا إذ جزى» والعللى : جمع عليّة - بكسر العين وضمها مع تشديد اللام - وهى الغرفة.

١٨ عليها اسمَ زمانٍ ماضٍ، فلما دخلت / (ما) عليها صَيَّرَها تدل على غير ما كانت تدل عليه، وهو مستقبل، ولم تَظْهر فيها أَمارةً اِسْمِيَّةً، فلذلك ادَّعَى في (حَيْثُما) البقاء على ماكانت عليه، بخلاف (إِذْ ما) وهذا واضح. وأما الأسماءَ فَمَا عَدَا ماذَكَر، وذلك قوله : «وَبَاقِي الأَدْوَاتِ اِسْمًا» أى باقى الأدوات الجازمة لفعلين أسماءٌ لاحروف، وإن كانت مع ذلك تدل على معنى (إن) لكنْ أَمارات الأسماء موجودة.

والباقى المذكور تسعُ أدوات، كُلُّها قد تَضَمَّنْ معنى (إن) وبذلك عَمِلَتْ عَمَلُها، وهى على خمسة أضرب : اسمٌ مَحْضٌ، واسمٌ يُشَبِّه الظرف، وظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكانٍ، وجَارٍ على حُكْم ما صاحبه. فالأول : ثلاثُ أدوات، وهى : مَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا.

والثانى : (أَنْتِ) إِذْ هى فى معنى (كَيْفَ) وقد تُسْتَعْمَل ظرفاً كقوله : {أَنْتِ لَكَ هَذَا} ^(١). أى مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟ وَيُلْحَقُ بها (كَيْفَ) عند مَنْ أَلْحَقها. والثالث : (مَتَى) و (أَيَّانَ) وَيُلْحَقُ بها (إِذَا) فى الشعر.

والرابع : (حَيْثُما) و (أَيْنَ).

والخامس : (أَيُّ) فهى بحسَب ما تضاف إليه، إن أضيف إلى اسم مَحْضٌ فهى اسم، أو إلى ظرف فهى كذلك، نحو قولك : أَيُّهُمْ تُكْرِمُهُ يُكْرِمُكَ، وأَيُّ مكانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ فيه، وأَيُّ يومٍ تَسِرُ أَسِرْ مَعَكَ.

وفى قوله : «وَبَاقِي الأَدْوَاتِ اِسْمًا» إشعارٌ بِانْحِتَامِ اِسْمِيَّةِ (مَهْمَا) عنده، وهو كذلك عند النحويين، لثبوت اِسْمِيَّتِها بإعادة الضمير عليها فى

(١) سورة آل عمران : ٢٧.

نحو قوله تعالى : { وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ }^(١) الآية، إلا أبا زيد السهيلي^(٢)، فإنه زعم أنها تكون اسماً فى الموضع الذى يعود عليها فيه ضمير كما فى الآية، وتكون حرفاً فى الموضع الذى لا يعود عليها فيه ضمير، كقول زهير بن أبى سلمى^(٣):

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

قال : هى هنا حرف، لأنها لا موضع لها من الإعراب، فهى بمنزلة (إن) قال : وإنما كانت كذلك لأنها مركبة من (مَا) الشرطية و (ما) الزائدة، فإذا غلب عليها حكم الحرف الزائد كانت حرفاً، وإذا غلب عليها حكم (مَا) الشرطية صارت اسماً. ثم فرّق فى الدعوى بينها وبين (حيثما) و (كيفما).

وردّ عليه الشلّوبين بأنه بنى فى البيت على أنها ليس لها فيه موضع من الإعراب، وإنما ذلك إذا كان «مِنْ خَلِيقَةٍ» فاعل «كَانَ» إن كانت تامة، أو اسمها إن كانت ناقصة، و «مِنْ» زائدة، و «عِنْدَ امْرِئٍ» خبر الناقصة، أو متعلق بها إن كانت تامة. وهذا لضرورة تدعو إليه إذا ثبتت اسميتها، ويمكن أن يكون/ لها فى البيت موضع من الإعراب، بتقدير كَوْنٍ مرفوع ١٩

(١) سورة الأعراف : ١٣٢.

(٢) هو أبو زيد وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المالقي الحافظ، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، جامعاً بين الرواية والدراية، عالماً بالتفسير وصناعة الحديث، واسع المعرفة عزيز العلم. وصنف : الروض الأنف فى شرح السيرة، وشرح الجمل، والتعريف والإعلام بما جاء فى القرآن من الأسماء والأعلام، وغير ذلك (ت ٥٨١هـ).

(٣) المغنى ٣٢٣، ٢٣٠، والهمع ٢١٦/٤، ٣١٩، والدرر ٢/٢٥، ٧٤، والأشمونى ١٠/٤، ومعلقته.

والخليقة : الطبيعة التى خلق الله الإنسان عليها. وخالها : طناها.

(كان) ضميراً عائداً على «مَهْمَا» وأُنْثَتْ حَمَلاً على المعنى، و «مِنْ خَلِيقَةٍ» تفسيرٌ معنى «مَهْمَا» وهذا صحيح. وما ذكره من التوحيد إنما يصح مع موافقة السَّمْع، وهو لم يُوافقه فلا يُلْتَفَت إليه.

وقوله : «وَحَرَفُ إِذْ مَا» مبتدأ وخبر، والخبر مقدم، والأصل : وَإِذْ مَا حَرَفُ، ولكنه قَدَّمَهُ لما ذُكِرَ من التَّنْكِيتِ على مَذْهَبِ المخالف، ويجوز أن تكون «حرف» مبتدأ خبره ما بعده، وأبتدأ بالنكرة لما فيها من معنى الحَصَرِ المقصود، كقولهم : «شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ»^(١) أى : ما أَهْرُهُ إِلَّا شَرٌّ، فكذلك المعنى هنا.

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ شَرْطُ قُدَمَا

يَتْلُو الْجَزَاءَ وَجَوَابًا وَسِمَا

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الشَّطْرَيْنِ أَوَّلًا أَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ الْمَذْكُورَةَ تَطْلُبُ فَعْلَيْنِ اثْنَيْنِ فَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : «يَقْتَضِيْنَ» عَائِدٌ عَلَى الْأَدَوَاتِ، وَالِاقْتِضَاءُ هُنَا بِمَعْنَى الطَّلَبِ، أَيْ يَطْلُبْنِ فَعْلَيْنِ، وَالْفِعْلَانِ الْمَطْلُوبَانِ هُمَا : فَعْلُ الشَّرْطِ، وَلَابُدُّ مِنْ كَوْنِهِ مَجْزُومًا فِي اللَّفْظِ إِنْ كَانَ مُضَارِعًا، أَوْ فِي الْمَوْضِعِ إِنْ كَانَ مَاضِيًا، لِأَنَّهُنَّ مِنَ الْأَدَوَاتِ الْجَوَازِمِ، وَفَعْلُ الْجَوَابِ، وَلَابُدُّ أَيْضًا مِنَ الْجَزْمِ فِيهِ، أَوْ فِي مَوْضِعِهِ.

وَفِي قَوْلِهِ : «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ» إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْأَدَوَاتِ الْمَذْكُورَةَ هِيَ الْعَامِلَةُ الْجَزْمَ فِي الْفَعْلَيْنِ مَعًا، لِأَنَّهُ وَضَعَهَا جَوَازِمَ، ثُمَّ ذَكَرَ مُحَلَّ الْجَزْمِ الَّذِي تَطْلُبُهُ، فَذَكَرَ فَعْلَيْنِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْجَزْمَ فِيهِمَا مَعًا بِالْأَدَاةِ الدَّاخِلَةِ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّازِمُ هُوَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢٢٩/١، وهو مع ذلك مثل سائر، يضرب فيما يستدل به على الشر، كأنهم سمعوا هريز كلب في وقت لا يهر في مثله إلا السوء، فقالوا ذلك أى إن الكلب إنما عمله على الهريز شر. وانظر : مستقصى الأمثال ١٣٠/٢.

فمن النحويين مَنْ ذهب إلى جَزْمِهما بالأداة وحدها كما تقدم.
ومنهم مَنْ ذهب إلى أن الفعل الأول مجزوم بها، والثاني : مجزوم
بفعل الشرط، فليس على هذا المذهب بجازمة إلا فعلاً واحداً.

ومنهم من ذهب إلى أن الأداة هي الجازمة للأول وحده، وأما الثاني
فمجزومٌ بالأداة وما عَمِلَتْ فيه، وهو فعل الشرط. وعليه حُمل قولُ
الخليل^(١) : إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنَّ تَأْتِنِي أَتِكَ، فَ (أَتِكَ) انجزمت بـ (إِنَّ تَأْتِنِي)
وقد يَظهر من كلام سيبويه في قوله : وَيَنْجُزُ الجواب بما قبله^(٢).

وذهب الكوفيون إلى أن جزم فعل الجواب على الجوار، مُجَاوَرَتُهُ
المجزوم، وهو فعل الشرط.

والأصح من هذه المذاهب مذهبُ الناظم، وقد أشعر في كلامه بالعلَّة
التي لأجلها ذهب إلى ما ذهب إليه، وذلك أَنَّ الْعَمَلَ أَصْلُهُ الطَّلَبُ، فكل
عامل / إِنَّمَا يَثْبُتُ لَهُ الْعَمَلُ إِذَا ثَبَتَ طَلَبُهُ لَهُ، وَإِذَا كَانَ يَطْلُبُ أَكْثَرَ مِنْ
عامل واحدٍ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقْتَضِيَ جَمِيعَ مَا يَطْلُبُهُ، كالفعل اللازم،
والمتعدى إلى واحد، أو إلى اثنين، أو ثلاثة. وبهذا احتجَّوا في القول بعمل
المبتدأ في الخبر، وليس بفِعْلٍ وَلَا مُشْتَقٍّ مِنْ فِعْلٍ، وهو ظاهر.

لكنَّ شرط العمل بعد ثبوت الطلب أمران :

أحدهما : الاختصاصُ وهو في الحقيقة، المحقُّق للطلب.

والثاني : أن لا يصير مع مطلوبه كالشيء الواحد، فالعلة هي
الطلب، وهو المناسب للعمل وما عدا ذلك شرط.

(١) الكتاب ٦٣/٣.

(٢) المرجع السابق ٦٢/٣.

وهذه المسألة موضع بيانها الأصول، وقد ذكرها النحويون، وإليها الإشارة بقول الناظم : «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ» فَأَتَى بَعْلَةُ الْعَمَلِ، لِيُشْعَرَ أَنَّ الْأَدَاةَ هِيَ الطَّالِبَةُ لِلْفَعْلَيْنِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَحَصَلَ شَرْطُ الْعَمَلِ، وَهُمَا الْاِخْتِصَاصُ، وَالْإِصْصِيرُ الطَّالِبُ كَجُزءٍ مِنَ الْمَطْلُوبِ - ثَبَّتَ لَهُ الْعَمَلُ بِلا شَكٍّ، وَثَبَّتَ أَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ بِعَامِلٍ فِي الْفِعْلِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ غَيْرُ طَالِبٍ لِلْفِعْلِ.

فإن قيل : إنه طَلِبَهُ لَمَّا كَانَ شَرْطًا - فيقال : فالشرط هو الطالب لا الفعل، وكذلك يقال في قول الخليل^(١) : إن الجملة، من الأداة والفعل، هي العاملة، لأن الفعل نَحِيلُ فِي الطَّلَبِ، والأداة هي الطالبة.

وأما مذهب الكوفيون فضعيف جداً، فلا معنى للاشتغال برده.

وقد خالف الناظم هنا مذهبه في «التسهيل» إذ جعل الفعل الأول هو الجازم للثاني^(٢)، ومذهبه هنا أسد.

واعترض هذا المذهب بأوجه، منها أن الأدوات لا تَقْتَضِيْ الْفَعْلَيْنِ مَعًا، وَإِنَّمَا تَقْتَضِيْ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ، وَالْفِعْلَ الْأَوَّلَ هُوَ الَّذِي يَقْتَضِيْ الثَّانِي، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الْعَامِلُ. وقد تقدمت الإشارة إلى الجواب عنه.

أيضاً، فالجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس في الحروف الجارة ما يعمل جرّين دون إتباع، فوجب أن يكون عامل الجزم كذلك، تسويةً بين النظيرين. وهذا الاعتراض ساقط مع أصل العمل، وهو الطلب.

وأيضاً، فقالوا : لا يوجد عامل يعمل في معمولين عملاً متفقاً. قيل : إنما

(١) انظر : الكتاب ٦٣/٣، وقد سبق نصه.

(٢) حيث يقول في «التسهيل» (٢٣٧) : «وجزم الجواب بفعل الشرط، لبا لأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار، خلافاً لزماعى ذلك».

يَعْمَلُ عَمَلًا مُخْتَلِفًا. وَهَذَا لَا يَلْزَمُ (لأنه)^(١) إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ، فَلَا يَلْزَمُ إِيجَادُ
النَّظِيرِ. وَقَدْ بَسَطَ هَذَا الْمَعْنَى ابْنُ جُنَى فِي «الْخَصَائِصِ»^(٢).

وَقَدْ اعْتَرَضُوا بِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَثْبُتُ مَعَ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ.

وَالْغَالِبُ فِي هَذَا النِّظْمِ إِنَّهُ إِذَا خَالَفَ/ فِيهِ «التَّسْهِيلُ» فَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ٢١
هُوَ الْأَصَحُّ، وَالْأَجْرَى عَلَى الْقَوَاعِدِ. وَقَدْ مَضَى مِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءٌ.

ثُمَّ قَالَ : «شَرْطٌ قَدْ مَّا يَتْلُو الْجَزَاءُ» «شَرْطٌ» هُنَا مَبْتَدَأٌ، «وَقَدْ مَّا»
خَبْرُهُ، وَهِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ لَا تَعْلُقُهَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ بِمَا تَقْدَمُ، إِلَّا إِنْ قُدِّرَ
حَذْفُ الْعَاطِفِ. وَكَذَا قَوْلُهُ : (يَتْلُو الْجَزَاءُ).

وَأَرَادَ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا
أَنْ تَأْتِيَ بِهَا أَوَّلًا، ثُمَّ تَأْتِيَ بِالْجَوَابِ، فَتَقُولُ : إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ، وَ«إِنْ
تُكْرِمْنِي» هِيَ جُمْلَةُ الشَّرْطِ، «وَأُكْرِمَكَ» هُوَ الْجَزَاءُ.

فَإِنْ قُلْتَ : أُكْرِمَكَ إِنْ تُكْرِمْنِي، كَانَ ذَلِكَ مَمْتَنًّا عِنْدَ النَّازِمِ، وَكَذَلِكَ
إِذَا قُلْتَ : أَنَا مُكْرِمُكَ إِنْ أُكْرِمْتَنِي.

وَلَكُونِ الشَّرْطُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ لَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ،
فَلَا يُقَالُ : مَتَاعَكَ إِنْ أَخَذْتَ أُعْطِكَ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ فِي الْأِسْمِ الْمَبْتَدَأُ
قَبْلَهُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ مِنْ «بَابِ الْإِشْتَغَالِ» نَحْوُ : زَيْدٌ إِنْ تَكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي «بَابِ الْإِشْتَغَالِ».

فَعَلَى هَذَا إِذَا وَجَدَ مَا هُوَ جَوَابٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى
الشَّرْطِ فَلَيْسَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : {قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (س، ت).

(٢) انْظُرْ : «بَابُ فِي عَدَمِ النَّظِيرِ» ١/١٩٧.

كَذِبًا إِنَّ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ^(١). وقوله : {أَنْتُمْ لَنَا لِأَجْرٍ إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ^(٢)}. ونحو ذلك.

وخالف في هذا الكوفيون والمبرد وأبو زيد الأنصاري، فجعلوا الجواب جائزاً للتقدم، وزعموا أن ما تقدم على الشرط فهو الجواب حقيقته، وقد احتج أبو زيد على صحة ما ذهب إليه بمجىء الجواب قبل الشرط مقروناً بالفاء في نحو قول الشاعر، وهو قيس بن مسعود^(٣) :

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ
فَطَعْنَةُ لَأَغْسُ وَلَا بِمُفْـمَرٍّ

وعلى هذا أيضاً حمل قول عمران بن حطان^(٤) :
فَتُمْسِي صَرِيحاً مَا تَقُومُ لِحَاجَةٍ
وَلَا تَسْمَعُ الدَّاعِيَ وَيُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا
قال : أراد : وَمَنْ دَعَا يُسْمِعُكَ.

ورد هذا المذهب بأن حرف الشرط دالٌّ على معنى في الشرط والجزاء، وهو الملازمة بينهما، فوجب تقديمه عليهما، كما وجب تقديم سائر حروف المعاني على ما فيه معناها.

(١) سورة الأعراف : ٨٩.

(٢) سورة الشعراء : ٤١.

(٣) النوادر ٧٠، والخصائص ٢/٢٨٨، والإنصاف ٦٢٦، واللسان (غسس) والبيت لزهير بن مسعود، كما في المصادر السابقة. والغس : الرجل الضعيف اللئيم. والمفمر : الجاهل الذي لم يجرب الأمور. والضمير في قوله : «أرقه» عائذ على الحليس بن وهب، وكان زهير طعنه في غارة على قومه.

(٤) البيت ليس في النوادر، واستشهد به ابن يعيش في ٦٠/٧، ٢٤/٩.

وأما البيت الأول فلا حُجَّة فيه، لاحتمال كون الفاء لعطف ما بعدها على شئٍ تقدَّم قبلها، وإلا فكلُّ ما جاء في كلام العرب، ممَّا ظاهره تقدم الجواب، لم يأتِ بالفاء إلا أن تكون عاطفة، ولا بدُّ في الجواب من الفاء إذا كان مثل قوله : {قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا} (١) الآية.

وأما البيت/ الثاني : فعلى تسكين العين تخفيفاً، كما سكنت القاف ٢٢ في قوله : {وَيَتَّقِهِ} في قراءة حفص (٢). والصحيح ما ذهب إليه الجمهور. وقوله : {يَتْلُو الْجَزَاءُ} أى الْجَزَاءُ يَتْلُو الشرط، وأراد بالشرط على هذا التفسير جملة الشرط، لأداة الشرط وحدها، ويحتمل هذا الكلام تفسير اثنان، وهو أن يكون الشرط في كلامه يُراد به الأداة، ويعنى أن أدوات الشرط لها صَدْرُ الكلام، فلا يجوز أن يتقدم عليها معمولها وهو فعل الشرط، ولا معمول معمولها ويكون ذلك مفيداً أمرين :

أحدهما : أن يكون تَنْكِيتاً على مذهب الكسائي القائل بجواز تقديم : طَعَامَكَ إِنْ أَكَلَ أَكْرَمَكَ، وتَنْكِيتاً على الكسائي والفرء في جواز تقديم ما انتَّصَب بالجزاء، نحو : زَيْدًا إِنْ يَقُمْ تَضْرِبُ. ودليلهم على ذلك أنَّ الجزاء حَقُّ التقديم على (إِنْ) كقولك : أَضْرِبُ إِنْ تَضْرِبُ، وكان حقه الرفع، لكنه لما تأخَّر انْجَزَمَ بالجوار، ودليل ذلك قوله أنشدته سيبويه (٣) :

(١) سورة الأعراف : ٨٩.

(٢) سورة النور : ٥٢، وانظر : السبعة لابن مجاهد ٤٥٧، ٤٥٨.

(٣) الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وابن الشجرى ٨٤/١، وابن يعيش ١٥٨/٨، والخزانة ٢٠/٨، والهمع ٢٥٠/١، ٣٣١/٤، والعينى ٤٣/٤، والتصريح ٢٤٩/٢ والأشعرونى ١٨/٤.

والبيت لجريز بن عبد الله البجلي، أو لمعرو بن خثارم البجلي. وكان جريز البجلي تنافر هو وخالد بن أوطاة الكلبى إلى الأقوع بن حابس التميمى، وكان عالم العرب فى زمان، فقال جريز هذا عند المنافرة.

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فالتقدير : تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ، وغير ذلك من الأبيات المرفوع فيها الفعل، وإذا ثبت له الصُدْرِيَّةُ والشَّبَّةُ بأنوات الاستفهام التى لها الصُدْرُ، لَكُونُ كل واحد منهما يقتضى إبهام وقوع الفعل، ولذلك كان عندهم كلُّ ما يُستفهم به يصح فيه أن يكون شرطاً.

وأما أن أصل الجواب التقديمُ فليس كذلك، بل الأمر بالعكس، لأن الشرط سببٌ فى الجزاء، والسببُ رُتِبَتْهُ التقديم على المسبب، وإذا كان كذلك فمعموله أوَّلَى بالتأخير.

وأما الأبيات فسيأتى توجيهاً إن شاء الله تعالى.

والأمر الثانى : أن يكون مُبَيَّنًا أن اسم الشرط إذا كان معمولاً لفعله فإنه لا يجوز أن يتقدم الفعل على الاسم، وإن كان معمولاً، وحقَّ المعمول التأخيرُ عن عامله فى الرتبة، كما تقرر فى الكتب المبسوطة، فلا يجوز أن تقول فى نحو (أَيُّ رَجُلٍ تُكْرِمُ يَكْرِمُكَ) : تُكْرِمُ أَيُّ رَجُلٍ يَكْرِمُكَ، لأن قاعدة تأخير المعمول فيه غير معتبرة، لمكان تضمُّن معنى (إِنْ) التى لها صدر الكلام، فلزم تقديم المعمول لأجل ذلك، قال تعالى : أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى (١) وقال ابن همام (٢) :

* فَيُأَيُّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِلُ *

(١) سورة الإسراء : ١١٠ .

(٢) سبق الاستشهاد به، وصدره :

* لَمَّا تَمَكَّنَ تَمَكَّنَ أَطَاعَهُمْ *

وقال الآخر^(١):

* مَتَى تَأْتِي تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ *

٢٣ / فـ «مَتَى» معمول لـ «تَأْتِي» وقد تقدم عليه. ومثل ذلك كثير، فكان الناظم خاف أن يتوهم جواز التقديم في مثل هذا اعتباراً بالأصل، فنبه على جواز التقديم، فكأنه يقول: أداة الشرط لا يتقدم عليها شيء من المعمولات ولا من العوامل.

فإن قيل كيف لك بمنع التقديم وأنت تقول: زيدا رأيتَه تَضْرِبُ، وزيداً متى رأيتَه تُكْرِمُ، وما أشبه ذلك، فتقدم معمول «تَضْرِبُ» وهو جواب الشرط، ولا يضر كونه مرفوعاً، فإن الرفع هنا سائغ، لمكان مَضِيٍّ فِعْلٍ الشرط، كما سيأتي إن شاء الله تعالى. فيظهر أن هذا عين ما رددت على الكسائي، وهو جائز عند سيبويه والبصريين نص عليه سيبويه في أبواب «الاشتغال» وقبلة الجمهور، وإذا كان كذلك انهدم ما بنيته في هذا التفسير الأول.

فالجواب أن هذه مغلطة، لأن سيبويه إنما أجاز ذلك حيث جعل قولك: «تَضْرِبُ» في: زيدا إن رأيتَه تَضْرِبُ، دليلاً على الجواب، أصله التقديم، لا أنه الجواب بعينه، ولذلك إنما أجازته حيث يكون فعل الجواب مرفوعاً. وأما إذا كان مجزوماً فهو عنده ممنوع، نص على هذا أيضاً، واعتل للمنع بأنه جواب، فلا يتقدم ما في حيّزه على الشرط، فالفعل المرفوع دليل على الجواب، فجاز تقديم معموله، لأن جملة الشرط صارت

(١) هو الحطينة، وسبق الاستشهاد به، وعجزه:

تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقَدٍ

إذ ذاك كجملۃ الاعتراض. وهذا صحيح.

فإذا لم يتقدّم معمولُ الجواب على الشرط فيما أجازہ سیبویه أصلاً.

وإذا تقرّر أن مراد الناظم بقوله : «شَرَطُ قُدُّمًا» هذا التفسيرُ الثاني بَقِيَ التفسير الأول كأنه ساقطُ الاعتبار، فيُعرض به.

والجواب أن التفسير الأول على هذا دَلٌّ على معناه من كلام الناظم قوله : «يَتَلَوُ الْجَزَاءُ» أى إِنَّ الْجَزَاءَ يَتَلَوُ ذَلِكَ، أى يَتَّبِعُ ما ذَكَرَ من الشرط وفعله، فإنه لا يَخْلُو أن يريد أنه يَتَلَوُ أداة الشرط وحدها، أو أداة الشرط مع فعله، فالأول لا يصح، لأنه يصِيرُ الجوابُ فاصلاً بين أداة الشرط ومعمولها وهو أجنبىُّ منهما، وإذا فَسَدَ هذا ثَبَتَ يَتَلَوُ أداة الشرط مع فعلها، فيكون مفيداً لمرتبّة الجزاء، وإنه بعدَ الشرط لاقبله.

وما أُوهم خلافَ ذلك فدليلُ على الجواب وليس إيّاه، على ما مضى تفسيره. ولا يبيحُ أن يَقصد الناظم هذا التفسير الأخير، كما تقدم فى نظائره من المقاصد الخفية. والله أعلم.

وقوله «وَجَوَابًا وَسِمًا» ضمير «وُسِمَ» عائد على «الجزء» وهو أقرب مذكور، إِنَّ الْجَزَاءَ / وَسِمَ بلفظ الجواب، فيُطلق عليه أنه جزء، وأنه جواب. ٢٤ وكذا قال فى «التسهيل» : وتسمى الجملةُ الثانيةُ جزءاً وجواباً^(١)، لأنها قد ادُعِيَ فيها أنها لازمةٌ لِمَا جُعِلَ شرطاً، كما يلزم، فى عُرْفِ الناس، والجواب السؤال.

(١) التسهيل : ٢٣٦.

والجزاء : الإساءة أو الإحسان، فسُمِّيت بذلك على الاستعارة والتشبيه،
والواسمُ بهذين الوُسْمَيْنِ هم النحويون أهلُ الاصطلاح.
وقوله : «وُسِمَ» أى جعل لفظ الجواب سِمَةً على تلك الجملة، و«جواباً»
مفعول ثانٍ لـ «وُسِمَ» لأنه بمعنى (سُمِّي).

ثم أخذ يذكر كيفية مجئ الفعلين، فعل الشرط، وفعل الجزاء، فقال :
وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ
تُلْغِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ
وَيَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنَ
وَرَفَعُهُ بَعْدَ مَضَارِعٍ وَهَنَ

فقسَّم الأمر فيهما إلى إقسام ثلاثة، تصير في التحقيق أربعة :
أحدهما : أن يكونا معاً ماضيين، فتقول : إن قام زيدُ قام عمرو، وإن
أكرمته أكرمتك. ووقوعُ الماضى هنا ليس بالأصل، لأنَّ الفعلين معاً مستقبلان
فى المعنى بسبب أداة الشرط، ولكن لما كان الفعلان معاً قد علم، باقتران (إن)
أو إحدى أخواتها، استقبألهما لم يُعْتَبَر بالصيغة، فإنَّ الصيغة عندهم : إنما
يُحَافَظ عليها فى الدلالة على الزمن المخصوص إذا كان الموضع محتملاً، وأما
إذا كان ثَمَّ ما يعين الزمان فلا مبالاة بالصيغة.

هكذا يقول ابن السراج والفارسي فى هذا النوع. وقد اعترضه الشكويين
بكى ولام الجحود، واختار أن سبب الإتيان بالماضى أمرٌ معنوى، وهو تحقيق
الأمر، وأنه صار فى الاعتقاد كالواجب، والعربُ تفعل مثل هذا، كقوله تعالى :
{أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ} ^(١).

(١) سورة النحل : ١.

ولمّا كان الجوابُ مرتبطاً بالشرط، وأنه لا بُدُّ من وقوعه عند وقوعه،
أتوا بلفظ الماضي تحقيقاً للوقوع.

والثانى أن يكون الفعلان مضارعين، فتقول : **إِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرِمَكَ،**
وإنْ تُحْسِنْ إِلَى أَحْسِنَ إِلَيْكَ. وهذا هو الأصلُ فى الباب والحقيقة، إذا
الأصل مطابقةُ اللفظ للمعنى، والمعنى مع هذه الأدوات على الاستقبال،
فالمطابقة أولى.

والثالث : **التخالفُ**، ويعنى به أن يكون الفعلان مختلفين فى المضى
والمضارعة لا متفقين، فيكون أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً، ولا يريد
بالتخالف **التخالف المطلق** / فيقع مثلاً الماضى مع الأمر، أو المضارع مع ٢٥
الأمر، بل إنما يريد التخالف بين ماذكر، وذلك الماضى والمضارع.
وللتخالف هنا صورتان :

إحدهما : أن يكون فعل الشرط ماضياً، وفعلُ الجزاء مضارعاً،
وذلك نحو قولك : **إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرِمَكَ.** ويجوز فى
الجزاء هنا وجهان : **الرفعُ والجزم** كما نذكره إثر هذا.

وهذا الوجه قليل بالإضافة إلى التوافق، ومنه قوله تعالى : **{مَنْ كَانَ**
يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ
مِنْهَا} ^(١). وقوله تعالى : **{مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ**
أَعْمَالَهُمْ فِيهَا} ^(٢).

(١) سورة الشورى : ٢٠.

(٢) سورة هود : ١٥.

وَأَنْشُدْ فِي الْكِتَابِ لِلْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرٍ^(١) :
 أَهْلٌ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ
 عَلَى النَّاسِ مَهْمًا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ
 وَأَنْشُدْ لِلْفَرَزْدَقِ^(٢) :

دَسْتُ رَسُولًا بَأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا
 عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيْزِ
 وَمِنْهُ فِي (إِذَا) قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(٣) :
 تَرْفَعُ لِي خِندَفٌ وَاللَّهُ يُرْفَعُ لِي
 نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِرُ
 وَقَوْلُ الْآخِرِ السَّلُولِيِّ^(٤) :

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا
 لَهَا وَكَيْفُ مِنْ دَمْعِ عَيْنَيْكَ تَسْجُمُ
 لَأَنَّ (لَمْ) وَمَا بَعْدَهَا فِي تَقْدِيرِ فِعْلِ مَاضٍ .

وَالصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ رَابِعُ الْأَقْسَامِ، أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرْطِ مُضَارِعًا وَفِعْلُ
 الْجَزَاءِ مَاضِيًا، نَحْوُ : إِنْ نَقَمْتُ قُمْتُ، وَإِنْ تُكْرِمَنِي أَكْرَمْتُكَ .

(١) الْكِتَابُ ٢/٢٤٦، ٣/٦٩، وَبَعْدَهُ :

وَهَذَا رِدَائِي عَنْهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلْبَنِي حَقِّي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ

وَسَبَقَ الْاسْتِشْهَادَ بِالْبَيْتَيْنِ فِي «بَابِ التَّرْخِيمِ» .

(٢) الْكِتَابُ ٣/٦٩، وَالْهَمْعُ ٤/٣٣٠، وَاللِّسَانُ (وَعَر) وَدِيَوَانُهُ ٢٦٢

وَدَسْتُ رَسُولًا : أَرْسَلْتُهُ فِي خَفِيَّةٍ لِلْإِخْبَارِ . وَالتَّوْغِيْرُ : الْإِغْرَاءُ بِالْحَقْدِ، وَيُقَالُ : أَوْغَرْتُ صَدْرَهُ عَلَى
 فُلَانٍ، إِذَا أَحْمَيْتَهُ مِنَ الْفَيْضِ .

(٣) سَبَقَ الْاسْتِشْهَادَ بِالْبَيْتِ .

(٤) سَبَقَ الْاسْتِشْهَادَ بِهِ .

واقتضى كلامُ الناظم، حيث لم يفرّق بين هذه الوجوه الأربعة، أن الجميع جائز، ولا فضل لأحدهما على الآخر في القول بالقياس، وقد قال المتأخرون : إنه ضعيف قال الشلّوبين : ولا أحفظ منه إلا بيتاً واحداً، وهو قوله^(١) :

مَنْ يَكْدِنِي بِسِرِّ كُنْتَ مِنْهُ
كَالشُّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وضَعفه من جهة المعنى، وذلك لأن الإتيان بالماضي في الشرط أو في الجزاء إنما القصدُ به تحقيقُ الأمر، وأنه كالواقع، فكيف يُجعل مع هذا القصد مرتباً على فعلٍ لم يكن، وإنما هو بُعدٌ مستقبلي، بدليل الإتيان بالمضارع فيه، فضَعف لذلك.

وأيضاً فتكون أداة الشرط قد هيئت للعمل بجزمها الفعل الأول، ثم قُطعت عنه؛ بخلاف ما إذا كان الأمر بالعكس، فإن فعل الشرط إذا لم يعمل فيه الشرط فليس فيه تهيئةٌ للعمل وقُطع عنه، لأنه إذا عمل في الثاني علم أنه قد عمل في الأول من باب أولى، وكذلك إذا كانا معاً ماضيين لايلقى/ فيه محذور، لاستواء العمل في الموضعين، فهذا معنى ٢٦ توجيه الشلّوبين.

ولم يرَ الناظم ذلك، فإنه قد جاء عنده في النثر الفصيح، وفي النظم الذي قوّته قوةُ النثر، فمن النثر، فمن النثر ما في الحديث من قوله

(١) هو أبو زيد الطائي، ديوان ٥٢، وجمهرة القرشي ٢٦٣، والمقتضب ٥٩/٢، والخزانة ٧٦/٩، والعيني ٤٢٧/٤، والاشموني ١٧/٤.

وكأده يكيد كيدا : خدعه ومكر به . والشجا : ما يعترض في الحلق كالعظم . والوريد كل عرف يحمل الدم من الجسد إلى القلب، وهو ينبض أبداً .

صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

وفى حديث عائشة رضى الله عنها : «إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٌّ»^(٢).

ومن النظم قول الشاعر^(٣):

إِنْ يَسْمَعُوا سَيِّئًا طَارُوا بِهِ فَرَحًا
مِنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا
وقول الآخر^(٤):

إِنْ تَصْرَ مُوْنَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا
مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

وصاحب البيت الأول متمكن من أن يقول بدل «إِنْ يَسْمَعُوا»: «إِنْ سَمِعُوا».
وصاحب البيت الثانى متمكن من أن يقول بدل «وَصَلْنَاكُمْ»: «نَوَاصِلُكُمْ»، وإن
تَصِلُونَا تَمْلُؤُوا» فلمَّا لم يقولوا ذلك مع إمكانه وسهولة تعاطيه علم أنهم غير
مُضْطَرِّين.

(١) أخرجه البخارى فى «كتاب الإيمان» - باب قيام ليلة القدر من الإيمان، فتح البارى ٩١/١ (الحديث رقم ٣٥).

(٢) أخرجه البخارى فى «كتاب الأنبياء» - الباب التاسع عشر، فتح البارى ٤١٧/٦ (الحديث رقم ٣٣٨٤).

(٣) المحتسب ٢٠٦/١، والمغنى ٦٩٢، والأشمونى ١٧/٤، وسقط اللكلى ٣٦٢، وحماسة أبى تمام ١٤٥٠.

والبيت لقعن بن أم صاحب. ويروى «سبة طاروا بها» والسبة: ما يُسَبُّ به الإنسان من العيوب.
(٤) العينى ٤٢٨/٤، والهمع ٣٢٢/٤، والدرر ٧٤/٢، والأشمونى ١٧/٤ والصرم: القطيعة. والإرهاب: الإخافة.

قال لمؤلف : وقد صرَّح بجواز ذلك الفراء، وجعل منه قوله تعالى : {إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} (١) لأن «طَلَبَ» بلفظ الماضى، وقد عطف على «نُنْزِلُ» وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه.

هذا جملة ما احتج على مذهبه، ولعله يقول فى قوله (٢):

* مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئِ كُنْتُ مِنْهُ *

أنه صالح لأن يقال فيه : «مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئِ أَكُ مِنْهُ» فيجربى على حكم الاختيار، والحق أنه نادر ليس فى رتبة ما تقدم كما يقول النحويون. كل ما احتج به المؤلف جارٍ على طريقته، وقد تقدم له نظائر من هذا النوع. وقوله : «وَمَاضِيَيْنِ» مفعول ثانٍ لـ (تَلْفِيهِمَا) أى تَلْفِيهِمَا مَاضِيَيْنِ أو مضارعين، وألقى: بمعنى وَجَدَ.

ثم عطف بذكر بعض الأحكام اللاحقة لبعض الأقسام فقال : «وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ».

يعنى أن فعل الجزاء يحسن رفعه، ولا يكون حينئذٍ إلا مضارعاً، وذلك إذا كان فعل الشرط فعلاً ماضياً.

وقوله : «حَسَنٌ» يقتضى أنه لا يقتصر فيه على الرفع، بل يجوز فيه وجه آخر وهو الجزم، ولم يحتج إلى ذكره لأنه معلوم الدخول فى حكم الجزم، لما تقدم من إطلاقه جزم الفعلين، وإنما ذكر ما لم يتقدم له، فتقول فى الرفع : إن

(١) سورة الشعراء : ٤.

(٢) سبق الاستشهاد به، وهو لأبى زيد الطائى، وعجزه :

* كَالشُّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ *

أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمَكَ، وَإِنْ قَمْتَ أَقَوْمُ، وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ سَيِّبُوه (١):

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ

يَقُولُ لَا غَائِبُ مَالِي وَلَا حَرَمُ

وقال الآخر (٢):

فَإِنْ كُنْتُ لَا يُرْضِيكَ أَنْ لَا تَرُدَّنِي

إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيَا

٢٧/

/ وقال الآخر :

* وَإِنْ بَعُونَا لَا يَأْمُنُونَ اقْتِرَابَهُ *

ولا يلزم هنا أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً ومعنى تقدم في

الأمثلة بل يجوز أن يدخل له في عبارته ما كان ماضياً معنى لا لفظاً،

وذلك المضارع إذا دخلت عليه «لَمْ» كقولك إِنْ لَمْ تُكْرِمْنِي أَكْرَمَكَ. ومنه

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه ١٥٣، والكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمحتسب ٦٥/٢، والإنصاف ٦٢٥، وابن يعيش ١٥٧/٨، والمغنى ٤٢٢، والعيني ٤٢٩/٤، والتصريح ٢٤٩/٢، والهمع ٣٣٠/٤، والدرر ٧٦/٢، والأشمونى ١٧/٤.

والخليل : المحتاج، مأخوذ من الخلة - بفتح الخاء - وهى الحاجة. والمسألة : السؤال. والحرم : الحرام. يقول : إذا سئل لم يعتل لساطه بأن ماله غائب أو محرم على طلابه.

(٢) الخصائص ٤٣٣/٢، والمحتسب ١٩٢/٢، وابن الشجرى ١٨٥/١، وابن يعيش ٢٨٠/١، والعيني ٥١/٢، والتصريح ٢٧٢/١، والأشمونى ٤٥/٢.

ويروى الشطر الأول «فإن كان لا يرضيك حتى تردنى» وهو الرواية الأشهر.

والبيت لسوار بن المضرب، وكان الحجاج دعاه إلى أن يخرج لحرب الخوارج، فهرب منه خوفاً على نفسه.

وقطرى هو قطرى بن الفجاعة، وكان على رأس الخوارج.

قولُ أعشى باهلة^(١):

لَا يَأْمَنُ النَّاسُ مُنْسَاهُ وَمُصْبَحَهُ

من كُلِّ أَوْبٍ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ يُنْتَظَرُ

والقوافي مرفوعة. وعلى هذا يكون الماضي فى قوله : «وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ» أعمُّ من أن يكون ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى دون لفظ، فيشمل ذلك قولك : إِنْ لَمْ تُكْرِمْنِي لَمْ أُكْرِمَكَ، فهما ماضيان، وكذلك إِنْ أُكْرِمْتَنِي لَمْ أُكْرِمَكَ، أو بالعكس، فإنهما ماضيان.

وإنما جاز رفع الفعل الواقع جواباً، والشرط ماضٍ، من جهة أنه مُقَدَّرُ التقديم، وليس عندهم فى موضعه، فهو فى الحقيقة دليلُ الجواب، كما قلت: أُكْرِمَكَ إِنْ أُكْرِمْتَنِي، ولو قَدَّرْتَ أنه نَفْسُ الجواب لَوَجِبَ الجزم، فقلت : إِنْ أُكْرِمْتَنِي أُكْرِمَكَ.

والذى سَوَّغَ ذلك مجئُ فعل الشرط ماضيا، لأنه إذا كان ماضيا لم يظهر فيه عملُ الجازم، فَحَسُنَ الإتيان بعده بما لا يَنْجزم، على حَدِّ ما لو أَتَى قبل الشرط.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: أَتَيْكَ إِنْ تَأْتَيْتَنِي، إِلَّا فى الشعر، ويجوز: أَتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي.. فهذا مِثْلُهُ، وذلك لأن العرب مِمَّا يَكْرَهُونَ أن تعمل (إِنْ) أو غيرها من

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للأعشى يرثى بها أخاه لأمه المنتشر بن وهب الباهلى وهى من عيون قصائد المراثى وأبرعها، وقد أوردتها البغدادى كاملة فى الخزائن (١/ ١٨٥ - ٢٠٠) وشرحها، كما توجد فى الأصمعيات كذلك (٨٧ - ٩٢).

والمعسَى والمُصْبَحُ : مصدران ميميّان بمعنى : الإمساء والإصباح. والأدب : الجهة والناحية يقول : لا يأمنه الناس على حال، سواء غازيا أم لا، فإن كان غازيا خافوا أن يغير عليهم، وإن لم يكن غازيا عاشوا فى قلق أيضا، لأنهم يترقبون غزوه وينتظرونه ويروى الثانى : «فى كل فج وإن لم يغز ينتظر» والفج : الطريق الواسع.

أدوات الجزاء فى لفظ الفعل جَزَمًا، ثم لا يكون لها جواب (يَنْجزم)^(١)، فعلى هذا الوجه جاز الرفع، فالجزم والرفع على وجهين مختلفين عند سيبويه^(٢).

وأما المبرد فزعم أنه هو الجواب بنفسه، وأنه على أرادة الفاء^(٣)، ولم يَرْتَضِ مذهب سيبويه، من جهة أن الفعل هنا فى موضعه وهو الجواب، فادعاء كونه مقدماً إخراجاً له عن موضعه، ودَعْوَى لا دليل عليها. وهذا المذهب ظاهرٌ من كلام الناظم إذ قال: «وَبَعْدَ ماضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ» فجعله نفسَ الجزاء، ولو أراد أنه دليلٌ عليه يقال: رَفَعَكَ الفعل، أو نحوه مِمَّا لَا يُفْهَمُ له به أنه جزاء بنفسه.

والذى صَحَّحه الناس مذهب غير المبرد، لأن حذف الفاء من الجزاء لا يكون إلا فى الشعر، وهذا كثير فى الكلام، وذلك دليل على أنه ليس من ذلك القَبِيل، واحتجوا أيضاً بغير هذا، ولكن قد يترجَّح مذهب المؤلف بما ذكر، وبأن الجواب هنا يُغْتَفَر فيه حذف الفاء، لأنه لمَّا لم يظهر فى الفعل الشرطى جزم كان الجواب كجواب (إِذَا) رَفَعًا، تشبيهاً لـ (إِنْ) بـ (إِذَا) لمَّا لم يَنْجزم بها فعل الشرط لم يَنْجزم فعلُ الجواب.

وأما إن كان فعل/ الشرط مضارعاً فإنَّ الجواب إذا كان مضارعاً ٢٨ إنما بابُه الجزم كما تقدم، ولا يجوز فيه الرفع إلا نادراً، وهو مُراد الناظم بقوله: «ورَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهْنٌ».

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) الكتاب ٦٦/٣.

(٣) المقتضب ٦٩/٢، ٧٠.

الضمير في «رَفَعُهُ» عائد على «الجزاء» على حذف المضاف، يَعْنَى أَنْ رَفَعَ
 الفعل المضارع الواقع جزاءً، إِذَا كَانَ فَعْلُ الشَّرْطِ مُضَارِعًا، ضَعِيفٌ نَادِرٌ، لَمْ
 يَقُلْ : إِنَّهُ شَاذٌ، كَمَا قَالَ غَيْرُهُ: مَنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا عِنْدَهُ
 ثُبُتَ فِي النَّثْرِ، حَكَى ابْنُ جَنَّى فِي «الْمَحْتَسَبِ» عَنْ طَلْحَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ أَنَّهُ قَرَأَ:
 {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ} بِرَفْعِ «يُدْرِكَكُمُ»^(١).

وفى الشعر من هذا جملةٌ صالحة، نحو قول جرير بن عبد الله البجلي
 أنشده في الكتاب^(٢):

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ بِأَقْرَعُ
 إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
 وأنشد أيضا للعجيز السلولي^(٣):
 وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أَخِي
 وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكِ الضَّرَّ أَنْفَعُ
 والقوافي مرفوعة. وقال الآخر^(٤):

-
- (١) المحتسب ١٩٣/١.
 (٢) سبق الاستشهاد به.
 (٣) الكتاب ٧٨/٣، والخزانة ٧٠/٩، والأصول لابن السراج ٢٠٣/٢، والأغاني ١٥١/١٤
 يفخر بأنه إذا قدر على الضر والأذى أثر عليهما والإحسان. وضمير «كان» عائد على قوله :
 «المستلحم» في بيت قبله، وهو :

- ومستلحمٌ قد صكَّه القوم صكَّه
 بعيدُ الموالى نيل ما كان يمتنعُ
 رددت له ما فرط القيل بالضحى
 وبالأمس حتى أبنا وهو أضلعُ
- (٤) الكتاب ٧٠/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وابن يعيش ١٥٨/٨، والخزانة ٥٧/٩، والتصريح ٢٤٩/٢،
 والعيني ٤٣١/٤، والأشعري ١٨/٤، واللسان (طبع) وديوان الهذليين ١٥٤/١ =

فَقُلْتُ لَهُ أَجِمْلُ فَوْقَ طَوِّكَ إِنَّهَا
مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

وهذا النوع قليل.

وجه ما أشار إليه من ضَعْفِهِ ما تقدم من أن العرب تَكْرَهُ أن يَظْهَرَ لأداة الشرط عملُ في اللفظ، ثم لا يكون له جواب مجزوم، وهكذا أَجْرَى الأمر في كلامهم، على ما أخبر به سيبويه عنهم^(١)، وهو معنى ما علَّل به المسألة على الجملة.

وأما تأويل الكلام فعلى أحد وجهين:

أحدهما : أن يكون على التقديم والتأخير، فيكون الفعل المرفوع دليلَ الجواب، لا جواباً حقيقةً، كأنه قال : إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ، وكذلك : أَنْفَعُ مَتَى ما أَمْلِكُ الضَّرَّ، وَلَا يَضِيرُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، كما تقدَّم في توجيه المسألة قبل هذا، فيكون مثل ما أنشده سيبويه^(٢):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ
وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

= والبيت لأبى دؤيب الهذلي، يصف قرية كثيرة الطعام، من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقص ذلك من طعامها شيئاً. والطوق : الطاقة. والمطبعة : المملوءة. وضارّه يصيره : ألحق به الضرر - ويروى «فقلت تحمل» و«قيل تحمل».

(١) الكتاب ٦٦/٣.

(٢) الكتاب ٦٧/٣، وابن الشجري ٣٢٩/١، والخزانة ٣/٢، ٢٢٦/٥، ٦١/٩، ٥٤٧، والتصريح ١٢٦/١، والهمع ٢٠٥/٤.

وسرقة : رجل من القراء، نسب إليه الرياء وقبول الرشوة، وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته.

أى : والمرء ذنبٌ إن يَلْقَ الرُّشَا. وما أنشدته أيضا لذى الرُّمة^(١) :

وأنتى مَتَى أُشْرِفَ على الجَانِبِ الَّذِي

بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاضِرٌ

أى : إننى ناظرٌ متى أُشْرِفَ.

والثانى : أن يكون على حذف الفاء من الجواب، فإن الفعل المضارع بعد

الفاء يُرفع، فكأنه قال : إن يُصْرَعُ أخوك فَتُصْرَعُ، وَلَكِنْ مَتَى ما أُمْلِكِ الضَّرَّ

فأنفعُ، وَمَنْ يَأْتِهَا فلا يَضِيرُهَا، فيكون على حَدِّ قول جابر بن ثابت، أنشدته فى

الكتاب^(٢) :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

والشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وأنشد. أيضا للأسدى^(٣) :

(١) الكتاب ٦٨/٣، والمقتضب ٧١/٢، والخزانة ٥١/٩، وديوانه ٢٤١، وقبله :

فِيأَمَى هل يُجْزَى بكائى بمثله مرارا وأنفاسى إليك الزوافرُ

ومعنى البيت : يَأَمَى، هل تجزين بكائى من أجلك ببكائك من أجلى، وهل تجزين نظرى إليك فى كل جهة تكونين فيها بنظرك إلى كذا؟

(٢) الكتاب ٦٥/٣، والنوادر ٣١، والمقتضب ٧٢/٢، والخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ١٩٣/١،

والمُنصف ١١٨/٣، وابن يعيش ٢/٩، ٣، والخزانة ٤٩/٩، والعينى ٤٢٣/٤، والتصريح ٢٥٠/٢، والهمع ٣٢٨/٤.

والبيت نسب سيبويه وخدمة كتابه إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله عنهما، رواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى، وقبله :

إن يسلم المرء من قتل ومن هرم للذة العيش أفناه الجديدان

فإنما هذه النيا وزينتها كالزاد لا يبد يوما أنه فاني

(٣) الكتاب ٦٥/٣، والمحتسب ١٢٢/١، ١٩٣، والعينى ٤٤٨/٤، والأشمونى ٢١/٤، واللسان (نكع).

ونكعه حقه : حبسه عنه، ونكعه الورد : منعه إياه. والشرب : الخطر من الماء.

بَنَى ثَعْلَ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا

بَنَى ثَعْلَ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ

٢٩

/ التقدير : فالله يَشْكُرُهَا، وَمَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ وَظَالِمٌ.

وكلا التوجيهين لايجوز إلا فى الشعر عند الجمهور، ولكن الذى يُعطيه لفظ الناظم أن الرفع على حذف الفاء، لأنه جعله هو الجزاء بنفسه، لقوله : «ورفعه بعد مُضَارِعٍ فأعاد الضمير على الفعل الواقع جزاءً بنفسه، أى : ورفع الجزاء بعد مضارع وهن.

وهذا التوجيه مذهبُ المبرد^(١)، والأول لسيبويه^(٢)، وكلاهما ممكن.

ويقال : وهن الإنسان يهن، وهن بالكسر أيضا، ضعف، وهنته أنا، وأوهنته، وهنته.

وَأَقْرُنْ بِفَا حَتَّمَا جَوَابًا لَوْجُعِلَ شَرْطًا لِأَنْ أَوْغَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

قَدَّمَ الناظم - رحمه الله - أن الفعل الماضى والمضارع يقعان جواباً للشرط، وأطلق القول فى ذلك إطلاقاً، ولم يبين أنه مُقْتَصَرٌ به على الفعل خاصة، بل أشار إلى أن الفعل ينجزم إذا كان مضارعاً، وأنه إذا كان ماضياً فى موضع جزم، ولم يذكر مايقع من غير ذينك الفعلين جواباً، ولا ما لا يصلح منها أن يكون كذلك، فذكر هنا ذلك.

ولما كان الواقع جواباً منه ما لا يحتاج إلى الفاء ولا يفتقر إليها، ومنه ما يفتقر إليها، بقاعدة حَسَنَةٍ مُخْتَصَرَةٍ، حاصلها أن كل ما صلح من جهة المعنى أن يكون جواباً للشرط إن لم يمكن أن يأتى شرطاً لـ

(١) المقتضب ٦٩/٢، ٧٠.

(٢) الكتاب ٦٦/٣.

(إن) أو غيرها من أخواتها، أى يقع بعدها - فهو مُفْتَقِرٌ إِلَى الفاء، لأبْدُ له منها.

وهذا معنى قوله : «إِنْ جُعِلَ شَرْطًا لَأَنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلِ» أى : لو فُرض أن يجعل يلى أداة الشرط لم يصلح.

ويُفهم منه أنه إن صلح جعله يلى الشرط فلا يُقرن حتماً بالفاء، فتقول : إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بغير فاء، لأنك تقول : إِنْ أَكْرَمْتُكَ كَانَ كَذَا، وكذلك تقول : إِنْ تُكْرِمَنِي أَكْرِمَكَ، بلا فاء، لأنك تقول : إِنْ أَكْرَمْتُكَ يَكُنْ كَذَا، وكذلك إذا قلت : مَتَى أَكْرَمْتُكَ كَانَ كَذَا، أو متى أَكْرِمَكَ يَكُنْ كَذَا. وهذا صحيح.

(فإن قلت : إِنْ تُكْرِمَنِي فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ، فلا بُدَّ من الفاء، لأنه لا يصلح أن تقول : إِنْ قَدْ أَكْرَمْتُكَ، وكذلك : إِنْ أَكْرَمْتَنِي فزِيدُ يُكْرِمَكَ، لأبْدُ فيه من الفاء، لأنك [لا] ^(١) تقول: إِنْ قَدْ أَكْرَمْتُكَ، وكذلك : إِنْ زِيدُ يُكْرِمَكَ، كان كذا) ^(٢) وقد ذكر هذه القاعدة فى «التسهيل» ^(٣).

والذى يُحَصِّلُ تفسيرها على الكمال أن يُذكر ما يصلح أن يقع تاليا لـ (إن) لما يخصه من الأوصاف، فإذا انحصر فما خرج/ عن ذلك ٣٠. فلا بُدَّ له من الفاء، فتقول : الأصل أن تكون جملة الجواب مصدرةً بفعل متصرف، غير طلبى، ماضٍ، مجردٍ من (قَدْ) لفظاً أو تقديراً، أو غيرها من الأدوات مطلقاً، كالنَّفَى ونحوه، أو مضارعٍ مجردٍ، أو منقضى بـ

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ت).

(٢) مابين القوسين ساقط من (س).

(٣) حيث فى يقول (٢٣٦) : «وتسمى الجملة الثانية جزاء وجواباً، وتلزمه الفاء فى غير الضرورة إن لم يصح تقديره شرطاً».

(لَمْ) أَوْ (لَا).

وقد جمع هذا العَقْدُ أو صافاً بها يصح وقوعُ الجملة جواباً من غير فاء.
أحدهما : أن تكون الجملة مصدرّة بفعل، فلو كانت مصدرّة باسم لم
تَصْلَح أن تقع جواباً للشرط دون فاء، لأنها لاتقع تالية للشرط، فلا نقول : إِنْ
تَأْتِنِي زَيْدٌ مُكْرِمٌ، لَأَنْكَ لاتقول : إِنْ زَيْدٌ مُكْرِمٌ يَكُنْ كذا.

وما جاء مما يُخالف هذا فشاذٌ يُحفظ، نحو ما أنشده سيبويه^(١):

بَنِي ثَعْلٍ لَأَتْنَكُفُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا
بَنِي ثَعْلٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ
وأنشد أيضاً^(٢):

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا * البيت

فإن قيل : فأنّت تقول : إِنْ زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمُهُ، فَلِمَ لايجوز على ذلك أن يقال :
إِنْ أَكْرَمْتَنِي زَيْدٌ قَامَ، فضابطُ الناظم يقتضى جوازَ هذا.
فالجوابُ : أن قولك : «إِنْ زَيْدٌ قَامَ» ليست بجملة اسميّة، وإنما هي فعليّة،
و«زيدٌ» مرفوع بفعل مضمر من باب «الاشتغال».

ودليلُ ذلك أنْ (إِنْ) من خواصِّ الأفعال لاتدخل إلا عليها، لكنهم أضَمروا
بعدها لَمَّا كانت أمُّ الباب، وأيضاً لايليها الاسم إلا وبعده فعلٌ مفسَّر، كقوله
تعالى : {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}^(٣).

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) سبق الاستشهاد به، وعجزه :

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ *

(٣) سورة براءة : ٦..

فلو قلت : (إن زيد قائم) لم يصح فلا يصح، إذن أن تقول : إن قام زيد عمرو قائم. نعم أسلم الإلزام إن كان ما بعد الاسم فعلاً، نحو قولك : إن تأتيني زيد يقل ذاك. فقوله : «زيد يقل ذاك» جملة مصدرية باسم، لكنه على إضمار فعل من باب «الاشتغال» ولذلك جزم «يقل ذاك» فكأنه قال : إن تأتيني يقل زيد ذاك.

أجاز هذه المسألة سيبويه، وجعلها نظير : زيدا ضربته، لما كان الجواب موضع ابتداء على الجملة^(١).

وقد منع المسألة الزجاج في «معانيه» ورد عليه الفارسي في «الإغفال» واستشهد بكلام سيبويه فيها، فإذا قد صار قولك : (زيد يقل ذاك) من وجه يصح أن يجعل شرطاً لـ (إن) لأنك تقول : إن زيد أتاني أكرمته، وإن زيد يأتي أكرمته، في الشعر.

فالحاصل أنك إن اعتبرت الفعل المقدّر فهو معتبر في الشرط والجزاء، فتخرج الجملة عن التصدير بالاسم، فليس ما عترض به من الجمل المصدرية بالاسم، وإن لم تعتبر التقدير، وإنما اعتبرت مجرد الظاهر، فاعتباره جارٍ أيضاً في / الشرط والجزاء. وقد تقدم أنه جائز ٣١ في الشرط على تقدير الفعل، فكذا يجوز في الجزاء فلا اعتراض به، لأننا نقول : الجملة المصدرية بالاسم لا يمتنع وقوعها جواباً بغير فاء مطلقاً، بل يمتنع في وجه، وهو إذا كان الاسم مبتدأ ليس على إضمار فعل، ويجوز في وجع، وهو إذا كان على إضمار الفعل. وهذا ظاهر.

الوصف الثاني : أن يكون الفعل متصرفاً، وقد تقدمت أمثله ذلك،

(١) الكتاب ١١٤/٣.

فلو كان غير متصرف لم يصلح أن يقع جواباً دون فاء، لأنه لا يقع تالياً للشرط فلا تقول: **إِنْ تُكْرِمْنِي عَسَى أَنْ أَكْرِمَكَ**، ولا **إِنْ تُكْرِمْنِي نِعَمَ الرَّجُلِ أَنْتَ**. كذلك (بئس، وليس) بل لابد من الفاء، قال الله تعالى: **{إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ}**^(١). وقوله **{إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا. فَعَسَى رَبِّي}**^(٢). الآية.

وإنما امتنع ذلك لأنه لا تصلح هذه الأفعال أن تقع شرطا، فلا تقول: **إِنْ عَسَى أَنْ تَقُومَ**، ولا **إِنْ نِعَمَ الرَّجُلِ أَنْتَ**، ولا ما أشبه ذلك.

الوصف الثالث: أن يكون الفعل غير طلبى، فإن كان طلبيا فلا يقع جواباً إلا الفاء وذلك قولك: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَأَكْرِمُهُ**.

والأفعال الطلبية هي فعل الأمر كما ذكر، ومنه قوله تعالى: **{قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}**^(٣).

والنهي، نحو ما فى قراءة ابن كثير: **{وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَفْ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا}**^(٤).

والدعاء، نحو قوله تعالى: **{وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا مَغِطًا}**^(٥). وفى الحديث: **(اللَّهُمَّ إِنْ أَمْسَكَتَ نَفْسِي فَاغْفِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا)**^(٦). وكذلك (لا تفعل) فى الدعاء، وكذا إذا كان الدعاء بالماضى أو المضارع، نحو: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ**، وإن قعد فـ **فَإِرْحَمْهُ اللَّهُ**.

(١) سورة البقرة: ٢٧١.

(٢) سورة الكهف: ٣٩، ٤٠.

(٣) سورة آل عمران: ٣١.

(٤) سورة طه: ١١٢، وانظر: السبعة ٣٢٤.

(٥) سورة الأنفال: ٣٢.

(٦) أخرجه البخارى فى «كتاب التوحيد» - باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها - فتح البارى ٣٧٨/١٢ (الحديث رقم ٣٣٩٣).

ومنه ما أنشده سيبويه من قول الشاعر^(١):

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلَّالًا بَلَّغْتِهِ

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَازِرُ

فـ «قام» (دعاءً عليها، وقد يكون الفعل طلبياً بالأداة — لداخلة عليه، كالاستفهام، والعرض، والتخضيض،) (ونحو ذلك، فتلزم الفاء، لكن هذا داخل تحت القَد الآخر، وهو قيد التجرد، فكلُّ هذه الأفعال لاتصلح أن تكون جواباً إلا بالفاء، لأنها لاتصل أن تلي أداة الشرط فلا تقول : إن اضرب زيداً، ولا يجوز ذلك.

والوصف الرابع : التجرد من الأدوات الداخلة، فأمّا في الماضي فإن يتجرّد خصوصاً / من (قَد) لفظاً أو تقديرًا، ومن غيرها <عموماً>، فإن ٣٢ لم يتجرّد عن (قَد) في اللفظ فلا (تقع جواباً دون الفاء، لأنه لا يصح أن يلي الصرط، فلا تقول : إن أكرمتني قَد أكرمتك، (لأنك لاتقول : إن أكرمتك)^(٢) وكذلك إن قَدَرْتَهَا، فإنها في حكم المنطوق بها، فلا بد من الفاء، نحو قوله تعالى : {قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ}^(٣).

(١) هو نو الرمة، ديوان ٢٥٣، والكتاب ٨٢/١، والمقتضب ٧٧/٢، والخصائص ٢٨٠/٢، وابن الشجري ٢٤/١، وابن يعيش ٣٠/٢، ٩٦/٤، والمغنى ٤٣٥، وابن أبي موسى : هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، والوصل - بكسر الواو - الفصل، وهو ملحق كل عظيم، والمراد بوصليها المفصلان اللذان عند موضع نحرها والجازر : اسم فاعل من : جزر الناقة، إذا نحرها. ويروى «إذا ابن أبي موسى بلال» بالرفع. يخاطب ناقته ويقول لها : إذا بلغتنى الممدوح فقد استغنيت عنك، لأنى ساحل عنده في خصب وسعة واستقرار، فلا أحتاج إلى الرحيل عليك، ودعا عليها بالانحر والجزر، وقد عيب عليه ذلك.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٣) سورة يوسف عليه السلام : ٧٧.

وقوله تعالى : [إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ] ^(١) والتقدير كقوله تعالى : [إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ. وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ] ^(٢).

ودليل كونه على تقدير (قَدْ) أنه ماضٍ في المعنى، لأن الصدق ليس مسبباً عن كون القميص قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ، ولا الكذب مسبباً عن كونه قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ، فكأنه قال : إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَقَدْ صَدَقَتْ، أَيْ فَقَدْ كَانَ قَوْلُهَا صَادِقًا، وكذلك في الطَّرَفِ الْآخِرِ.

وكذلك إِنْ لَمْ يَتَجَرَّدْ عَنْ غَيْرِ (قَدْ) عموماً فلا بُدَّ في وقوعه جواباً عن الفاء، كما إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَدَوَاتُ الِاسْتِفْهَامِ، أَوْ الْعَرَضِ، أَوْ التَّحْضِيضِ، أَوْ النَّفْيِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ : إِنْ أَكْرَمْتَنِي فَهَلْ أَكْرَمْتَ عَمْرًا، وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ غَمًا قَامَ عَمْرُو. وَأَمَّا التَّجَرُّدُ فِي الْمُضَارَعِ فَإِنَّ لَاتِدْخَلَ عَلَيْهِ أَدَاةً مِنَ الْأَدَوَاتِ مَاعِدَا (لَمْ) وَ(لَا) فَلَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الِاسْتِفْهَامِ أَوْ الْعَرَضِ، أَوْ السَّيْنِ، أَوْ سَوْفَ، أَوْ قَدْ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَغْنِ فِي كَوْنِهِ جَوَابًا عَنِ الْفَاءِ، فَتَقُولُ : إِنْ أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَهَلْ تُكْرِمُ عَمْرًا؟ أَوْ فَهَلْ تُكْرِمُ عَمْرًا، أَوْ فَسَوْفَ تُكْرِمُ عَمْرًا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي} ^(٣) أَوْ فَقَدْ أَكْرَمَكَ.

ولاتقول : إِنْ أَكْرَمْتَنِي سَوْفَ تُكْرِمُ زَيْدًا، وَلَا قَدْ تُكْرِمُ زَيْدًا، لِأَنِّ وَاحِدَةً مِنْ تِلْكَ الْأَدَوَاتِ لَا يَصِحُّ أَنْ تَلِيَ أَدَاةَ الشَّرْطِ إِلَّا (لَمْ) وَ(لَا) فَإِنَّ الْفَاءَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهَا مَعَهُمَا، فَتَقُولُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرُو (وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ لَا يَقُمْ عَمْرُو، لِأَنَّكَ تَقُولُ :

(١) سورة المائدة : ١١٦.

(٢) سورة يوسف عليه السلام : ٢٦، ٢٧.

(٣) سورة الاعراف : ١٤٣.

إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرُوٌ^(١) وَإِلَّا تَقُمْ أَقُمْ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا}^(٢) الآية. وقال : {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ}^(٣).

فإذا تقرر هذا ثبت أن ما اجتمعت فيه من الجوابات هذه الأوصاف الأربعة لم تلزمه الفاء، فتقول : إِنْ تُكْرِمَنِي أَكْرِمَكَ، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، ونحو هذا لاتقدم له أمثلة كثيرة، وكلها يصح أن يقع فعل شرط.

فإن قيل : قول الناظم «وَأَقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا / صفته كذا» إلى ٣٣ آخره لا يخلو أن يريد أن ماعداً ذلك لاتتقرن به الفاء أصلاً، لصحة وقوعه شرطاً، فإذا جاء أحد الفعلين الموصوفين جواباً لم تدخل عليه الفاء أصلاً، فيكون «حَتْمًا» وصفاً لا يفيد مفهوماً في المسألة.

أو يريد أن ماعداً ذلك لاتلزمه الفاء حتماً، بل قد تأتي مع أحد الفعلين الفاء، وقد لاتأتي، فأتت في ذلك بالخيار، ويكون وصف «الانحتمام» يعطى مفهوماً، وكلاً القصدين غير مستقيم.

فإن كان قصده الأول لزم أن لاتدخل الفاء مع الموصوف بما ذكره أصلاً، وذلك باطل، فإن الفاء معه جائزة الدخول، فتقول : مَنْ يُكْرِمَنِي فَأَكْرِمُهُ، وَإِنْ تَأْتِنِي فَأَعْطِيكَ، قَالَ اللَّهُ : {فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا^(٤)}. وقال تعالى : {وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ}^(٥). وقال تعالى : {قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا}^(٦). وهو كثير.

(١) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٢) سورة البقرة : ٢٤.

(٣) سورة التوبة : ٤٠.

(٤) سورة الجن : ١٣.

(٥) سورة المائدة : ٩٥.

(٦) سورة البقرة : ١٢٦.

وإن كان قَصْدُهُ الثَّانِي لَزِمَ أَنْ يَجُوزَ الْوَجْهَانِ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمَوْصُوفِ
بِمَا ذَكَرْ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ أَيْضًا، فَإِنَّ الْمَاضِيَ الَّذِي هُوَ مُسَبَّبٌ عَنْ فِعْلِ الشَّرْطِ
لَا تَدْخُلُهُ الْفَاءُ فَلَا تَقُولُ : إِنْ قَامَ فَقَامَ عَمْرُو، وَلَا إِنْ أَكْرَمْتَنِي فَأَكْرَمْتُكَ، وَلَا يَثْبُتُ
الَّذِي كَانَ بِقَوْلِهِ^(١):

فَقَامَ بِقَاسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَازِدٌ

لأن «قام» دعاء، ولا بقوله تعالى : {فَصَدَقْتُ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ}^(٢) لأنه على
تقدير (قَدْ) كما لو ظهرت، وليس «الصدق» مسببًا عن الشرط، بل هو قيله،
ومثله لا يصح أن يقع شرطًا لأنه غير مستقبل بـ(إِنْ) فعلى كل تقدير هذا المفهوم
الذي أعطاه النظم غير منتظم في سلك الصحة، إلا أن يقال : إِنَّ المفهوم هنا
مُعْطَلٌ، فهو على خلاف عادته، وَيَقْتَضِي إِهْمَالَ مَسْأَلَةِ مِنَ الْبَابِ، هِيَ غَايَةُ
الشُّهُرَةِ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهَا ضَرُورِيَّةٌ.

فالجوابُ أن كل واحد من القسمين صحيح، فأما الأول، وهو كَوْنُ مَاعِدَا
مَا ذَكَرَ لَا يُقَرَّنُ بِالْفَاءِ أَصْلًا، فَصَحِيحٌ، لِأَنَّ الْمَضَارِعَ عَلَى قِسْمَيْنِ :

أحدهما : أن يكون في الجواب على تقدير مبتدأ، فلا بد هنا من الفاء
لزوما، لأن الجملة صارت اسمية . والاسمية لأدب فيها من الفاء كما تقدم ذكره.
وعلى ذلك حَمَلَ الْمَضَارِعَ بَعْدَ الْفَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلَ الْمَضَارِعَ
بَعْدَ الْفَاءِ سَبَبِيَّةً وَالنَّحْوِيَّةَ.

فإذا قلت : إِنْ تُكْرِمْنِي فَأَكْرِمُكَ، فالمعنى فإنا أكرمك، لأنه واقع عند

(١) هو ذو الرمة، وسبق الاستشهاد به، وصدره: إذا ابن أبي موسى بلالاً بلفته

(٢) سورة يوسف عليه السلام : ٢٦.

سيبويه موقع الابتداء^(١).

قال السيرافي : ولولا هذا لم يَحْتَجْ إلى الفاء، يعنى لولا أنه واقع
موقع الابتداء، والمعنى / فإنا أكرمك، لم يحتج إلى الفاء.

٣٤

وقال ابن خروف في قول سيبويه : وإنما ارتفع لأنه مبني على
مبتدأ^(٢): هذا نصُّ بأنه لا يرفع بعد الفاء إلا على البناء على المبتدأ ظاهر
أو مضمّر. قال : ولذلك أدخلها، يعنى الفاء، ولو لم يرد الاسم لم يدخلها،
ولجزم الفعل.

وعلى هذا أيضا حمل ابن خروف كل ما دخلته الفاء من الجوابات،
فجعل الأجوبة أخباراً مبتدآت، كقوله تعالى : {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ}^(٣)
وكذلك قوله : {فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ}^(٤).

وإذا كان كذلك فالجملة الجوابية لأربط لها إلا أن يؤتى بالفاء
لتربطها بالجملة الشرطية، إذا كان الجزم الحاصل به الربط مفقوداً، ليس
على تقدير الظهور، وهى في ذلك نظير جملة الحال، في أنها لا بد فيها من
الواو وإن لم يكن فيها ضميرٌ عائد على ذى الحال، إذ لا بد من الربط
بينهما.

وبهذا المعنى يتوجه دخول الفاء حيث دخلت. ومن تلك الجهات كلها
لم يصح أن تقع تالية للشرط، لأن الشرط مختصٌ بالفعل، لا يدخل على
سواه، فإذا كان كذلك فقد دخل هذا القسم تحت ضابطه الذى يقتضى

(١) قال سيبويه في الكتاب (٦٩/٣) : «وقال : إن تاتى فأكرمك، أى فإنا أكرمك، فلا بد من رفع
«فأكرمك» إذا سكّط عليه، لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبنى على مبتدأ».

(٢) الكتاب ٦٩/٣.

(٣) سورة المائدة : ١١٦.

(٤) سورة يوسف عليه السلام : ٧٧.

لزوم الفاء.

والقسم الثاني : ألا يكون الفعل على تقدير مبتدأ أصلاً، فلا بد من الجزم، لأنه لا مانع من دخوله، ولا مُسَوِّغَ لغيره، وليس هذا بموضع للقطع، لأنه لمعنى الشرط وهو حاصل بالجزم، فلا يصح أن تدخل الفاء هنا أصلاً، وهو الذى يُعطيه المفهوم (على التقدير الأول، فلا خَلَلٌ في عبارته هذا فُرُ المضارع.

وكذلك الماضى أيضاً على قسمين :

أحدها : أن يكون مستقبل المعنى بالشرط، فلا بد هنا! چن التجرد عن الفاء، إذ ليس الماضى هنا على تَقْيِير (قَدْ).

وأيضاً فعلى ما قاله ابن خروف : إنما تَدْخُلُ الفاء إذا كان الفعل في تقدير مبتدأ، فإذا لم يكن كذلك فلا مَدْخُلَ للفاء، وهو ما أعطاه المفهوم، من جهة أن الماضى في موضع جزم، لأنه في موضع المستقبل الذى يَحْصُلُ فيه الربط بالجزم.

والثانى : أن لا يكون مستقبل المعنى بالشرط، بل يكون على تقدير (قَدْ) فقد دخلت (قَدْ) في التقدير فهى كالظاهرة، وأنى إذا أُتيتَ بها لأبْدُ لك من الإتيان بالفاء، إذ لأبْدُ من الربط، فقد دَخَلَ هذا القسم تحت ضابط لزوم الفاء، فالكلام صحيح.

وأما الثانى، وهى ما أعطاه المفهوم من أن ما عدا ما ذكر غير لازمة فيه الفاء / بل يجوز أن تلحق وأن لا، فصحيح، لأن الحاصل من ٣٥ المضارع إذا وقع جواباً أنه يجوز فيه الأمران، لكن على قَصْدَيْنِ مختلفين، فإذا لم تأتِ بها فهو بنفسه الجواب. وإن أُتيتَ بها فالجواب

جملة اسمية، وذلك لايقدر في إطلاق جواز الوجهين، فكُم من موضع في الكلام يكون الوجهان المختلفان فيه في اللفظ على قَصْدَيْن مختلفين، بل هذا عند أهل البيان^(١) لازم، بخلاف ما إذا كان المضارع غير مجرد، فإنه لايدُ من الفاء، ولايجرى فيه وجهٌ سوى ذلك، فلحاق الفاء فيه عند ذلك حتم.

والحاصل أيضا من الماضي غير المقرون بقَدُ في اللفظ كما ذكر في المضارع، لأنه إذا كان يجوز فيه أن يؤتى بالفاء وأن لا يؤتى بها، لكن على قَصْدَيْن، فقد جاز الوجهان، فالفاء غير لازمة.

ولا يقال : إن الماضي مع الفاء مقرون بـ(قَدُ) تقديرًا، فهو كاللفظ بها معه، فلم يصح أن يكون في الماضي المجرد وجهان لأنا نقول : هو مجرد لفظًا، فالوجهان جائزان، وأيضًا فلحاق الفاء مع قَطْع النُّظَر عن تقدير (قَدُ) إنما يكون على إضمار المبتدأ كما تقدم من كلام ابن خروف، فلا اعتبار بتقديرها. فكأنها لم تقدر إذا كان الحكم في الإتيان بالفاء وغيرها وهو تقدير المبتدأ. فإذا ثبت هذا كان الفعل الماضي والمضارع المذكوران يجوز فيهما الوجهان على الجملة فكلام الناظم صحيح وقوله : «واقرن بقاء» أراد : بقاء، بالمد، لكن قصر ضرورة، فصار مثل ما حكى من قولهم : شربت ما يافتى. وفي هذا النظم منه مواضع كثيرة.

وقوله : «لو جعل» جملة شرطية في موضع الصفة لجوابا» أى جواباً هذه صفته، و«انجعل» فعل مطاوع لـ(جعل) نقول : جعلت الشيء في موضع كذا فانجعل، وذلك قياس في (فعل) المقصود به العلاج، نحو : قسّمته فانقسم، وفصلته فانفصل، وصرفته فانصرف، وما أشبه ذلك. ثم قال :

(١) في الأصل «أهل الشأن» وما زبته من (س، ت) هو الصواب.

وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ

كَأَنَّ تَجُدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ

يعنى أن (إذا) التى للمفاجأة، وهى التى فى قولك : خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ، تقوم مقام الفاء، فتقع فى موضعها خلفاً منها، كما فى المثال المذكور، وهو إن تَجُدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ ومثله : إن يَقُمْ زيدٌ إذا هو مائلٌ بين يديك. ومنه قوله تعالى / {وإن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} ^(١) ومنه أيضاً : {وإذا أَدْقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا} ^(٢).

قال الفراء : العرب تجعل (إذا) تَكْفِي من (فَعَلْتُ، وَفَعَلُوا) لو قال مكانها : (مَكُرُوا) لكان صواباً ^(٣).

وإنما وقعت (إذا) المفاجئة بدلاً من الفاء لشبهها بها، فى أن كل واحدة لاتقع مبتدأة كـ«إنما» وغيرها من حروف الابتداء، بل لابد أن تقع مبنية على كلام، وأيضاً (إذا) فى الآية واقعة موقع الفعل، كأنه قال : قَنَطُوا، كما أن الفاء فى الجواب واقعة موقع الفعل، فلما اشتبها فى هذا التصرف وقعت (إذا) موقع الفاء لذلك، ليس ذلك لكونها فى معناها، لأن الفاء تدخل على (إذا) فتقول : خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ.

وفى كلامه فى (إذا) نظرٌ من وجهين :

(١) سورة الروم : ٣٦.

(٢) سورة يونس : ٢١.

(٣) عبارة الفراء فى معانى القرآن (١/٤٥٩) هى «العرب تجعل (إذا) تكفى من فَعَلْتُ وَفَعَلُوا، وهذا الموضع من ذلك، اكتفى بـ(إذا) من (فعلوا) ولو قيل : (من بعد ضراءٍ مَسَّتْهُمْ مَكُرُوا) كان صواباً».

أحدهما : أنه يقتضى أن (إذا) تَخْلَفُ الفاءَ حيثما وقعت، فكل موضعٍ تقع فيه الفاء يصحُّ أن تقع فيه (إذا) فَإِذَا يُقْتَضَى أن تقول في نحو قولك : إِنْ تَقُمْ فَعَسَى أَنْ تَأْتِيَنِي، إِنْ تَقُمْ إِذَا عَسَى أَنْ تَأْتِيَنِي، وفي (إِنْ تَقُمْ فَقَدْ قَامَ عمرو) : إِنْ تَقُمْ إِذَا قَدْ قَامَ عمرو، وما أشبه ذلك من المواضع التي تدخل فيها الفاء.

وليس كذلك، بل (إذا) إنما تدخل على الجملة الاسمية خاصة، ولا تدخل على كل الجمل الاسمية، بل على غير الطلبية، فلاتقول : إِنْ تَأْتِيَنِي إِذَا هَلْ أَنَا مُكْرِمُكَ؟ كما تقول : إِنْ تَأْتِيَنِي فَأَنَا مُكْرِمُكَ، وإنما تقول : إِنْ تَأْتِيَنِي إِذَا أَنَا مُكْرِمُكَ، كما في الآية : {إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} ^(١) وكما في مثاله «إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ» وأما غير ذلك فلا، لأنها مختصة بالجملة الاسمية، ألا ترى أنه لا يجوز بعدها نصبُ الاسم على إضمار فعل من باب «الاشتغال» بل يلزم الرفع على الابتداء، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُ عمرو، وهو مذهب الناظم في (إذا) كما مرَّ تقريره في بابه، فإطلاق هذا الكلام مُشْكَلٌ كما ترى.

والثاني : أنه نصُّ في «التسهيل» على أن (إذا) لاتقع في موضع الفاء إلا إذا كانت جواباً لـ(إن) خاصة، فقال : وقد تنوَّب بعد (إن) (إذا) المفاجأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية ^(٢). فقيدهُ النياحة بأن تكون بعد (إن) وبأن يكون ما بعدها جملةً اسمية غير طلبية، وهو ما ذكر قبل هذا. وعلى هذا المعنى شرح ابنه هذا الموضع في «التكملة» ^(٣).

وإذا استقرأت كلام العرب فقلماً تجده إلا على ما قال، وهذا النظم

(١) سورة الروم : ٣٦.

(٢) التسهيل : ٢٢٨، وما بين القوسين ساقط من الأصل و(ت) وأثبت من (س) والتسهيل.

(٣) التكملة على شرح التسهيل لابن الناظم (لوحه ٢٢٧ - ١).

يَقْتَضِي أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (مَنْ) وَ(مَا) وَ(مَتَى) وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَدَوَاتِ فَتَقُولُ / : ٣٧
 مِنْ يَكْرِمُنِي إِذَا أَنَا أَكْرَمْتُهُ، وَمَتَى تَأْتِنِي إِذَا أَنَا أَحْسَنُ إِلَيْكَ، وَمَا أَشْبَهَ
 ذَلِكَ، وَهَذَا غَيْرُ مَقُولٍ كَمَا ذَكَرَ.

وَالْجَوَابُ : أَنْ تَمَثِيلُهُ قَيْدٌ فِيمَا ذَكَرَ، إِذْ لَمْ يَأْتِ (إِذَا) جَوَابًا إِلَّا بَعْدَ
 (إِنْ) وَمَعَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ غَيْرِ الطَّلِبِيَّةِ، ذَلِكَ قَوْلُهُ : «كَأَنَّ تَجِدُ إِذَا لَنَا
 مُكَافَأَةً» فَإِنَّهُ قَالَ : «وَتَخْلُفُ الْفَاءُ الْمُفَاجَأَةُ» فِيمَا كَانَ نَحْوَ هَذَا الْمَثَالِ،
 وَمِنْ عَادَتِهِ إِفَادَةُ التَّقْيِيدِ بِالْمَثَلِ، وَقَدْ مَرَّ مِنْ هَذَا شَيْءٌ كَثِيرٌ.

وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ «وَتَخْلُفُ الْفَاءُ» مَفْعُولٌ بِ«تَخْلُفُ» وَ«إِذَا الْمُفَاجَأَةُ»
 هُوَ الْفَاعِلُ، يُقَالُ : خَلَفَ فُلَانٌ فُلَانًا، إِذَا جَاءَ بَعْدَهُ، وَخَلَفَهُ إِذَا كَانَ خَلِيفَةً
 بَعْدَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : {اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي} ^(١). وَالْمُكَافَأَةُ : الْمُجَازَاةُ، يُقَالُ
 : كَافَأْتُهُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ مُكَافَأَةً، وَكَفَاءً : جَازِيَتُهُ عَلَى فِعْلِهِ.

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ

بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِتَثْنِيَّتِهِ قَمِنْ

ذَكَرَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِأَصْلِ
 الْبَابِ، فَذَكَرَ مِنْهَا مَسَائِلَتَيْنِ يَشْتَرِكُ فِي النَّظَرِ فِيهِمَا بَابُ النِّوَاصِبِ
 وَالْجَوَازِمِ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا عُطِفَ عَلَى الْفِعْلِ الشَّرْطِيُّ، أَوْ عَلَى الْفِعْلِ
 الْجَزَائِيِّ.

وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ الْعُطْفِ عَلَى فِعْلِ الْجَزَاءِ فَقَالَ : «وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا
 إِنْ يَقْتَرِنُ» إِلَى آخِرِهِ.

(١) سُورَةُ الْأَعْرَافِ : ١٤٢.

يريد أن الجزاء إذا عُطِفَ عليه فعلٌ بأحد حرفَيْن، وهما الواو والفاء، فإنَّ ذلك الفعل يجوز فيه ثلاثة أوجه، وهو التثليث الذي ذَكَرَ [أنه] ^(١) مستحقُّ لها، وهو معنى قوله : «قَمِنُ» أى جديرٌ وخليقٌ بها، وإنما قال ذلك لكونها عنده جاريةٌ على القياس، صحيحةُ التنزيل على حسب ما يذكر بحول الله.

وذكر الجزاء مطلقاً، وهو أعمُّ من أن يكون بالفعل أو بغيره، ولم يُقَيِّده بالفعل الذى يظهر فيه الجزم، أو يكون في تقدير الظهور وهو المضارع والماضى، لأن الحكم واحد فيما إذا كان كذلك، أو كان جملة اسمية أو غير ذلك، فتقول إذا كان فعلاً : إن تُكْرِمَنِي أَكْرِمَكَ وَأَحْسِنُ إِلَيْكَ، بالجزم، وَأَحْسِنُ إِلَيْكَ، بالرفع، وَأَحْسِنُ إِلَيْكَ، بالنصب. وكذلك الماضى تقول : إن أَتَيْتَنِي أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ وَأَكْرَمَكَ، وَأَكْرَمَكَ، وَأَكْرَمَكَ.

وكذلك إذا كان الجزاء غيرَ الفعل المتقدم نحو : إن تَزُرْنِي فَأَنَا مُحْسِنٌ إِلَيْكَ وَأَكْرَمَكَ، بالجزم، وَأَكْرَمَكَ، بالرفع، وَأَكْرَمَكَ، بالنصب. وشَرَطَ الناظم في هذا الجواز أن يكون العطف بأحد هذين الحرفين، وهما الفاء والواو.

فمثال الفاء قوله تعالى : {وَمَنْ تَبَدَّوْا مَافِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ / فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ} ^(٢) قُرِئَتْ هذه الآية ٣٨ بالثلاث الحركات في «يَغْفِرُ» و«يُعَذِّبُ» فقراءة الجزم لِمَنْ عدا . نافعاً

(١) بدل هذه الكلمة في النسخ الثلاث «هو» وما أثبتته من عندي، وهو الذى تستقيم به العبارة. والله أعلم.

(٢) سورة البقرة : ٢٧٤.

وابن عامر^(١)، وقراءة الرفع لهما^(٢)، وقراءة النصب في غير السبع، حكاها سيبويه^(٣)، وهى مروية عن ابن عباس وأبي حيوة والأعرج^(٤).

ومثال الواو قوله تعالى : {وَأَنْ تَخْشَوْهَا تَتَوْتَمَّهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ}^(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر «وَنُكْفَرُ» بالرفع مع النون، وكذلك ابن عامر وحفص إلا أنهما قرأا بالياء، وقرأ الباقر بالنون والجزم^(٦)، وروى عن الأعمش أنه قرأ بالنصب مع النون^(٧).

وقال تعالى : {مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ لَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}^(٨) قرأ أبو عمرو وعاصم بالرفع مع الياء، وقرأ حمزة والكسائي بالياء وجزم الراء، والباقر برفع الراء مع النون^(٩)، وأنشد سيبويه في النصب للأعشى^(١٠):

(١) في (س) «لمن عدا نافعا».

(٢) هذه الجملة ساقطة من (س) أيضا.

والصواب في قراءة هذين الحرفين هو ما جاء في كتاب السبعة لابن مجاهد (١٩٥) والإقناع لابن الباذش (١٦) من أن قراءة الرفع لعاصم وابن عامر، وقراءة الجزم لمن عداهم من السبعة.

(٣) الكتاب ٩٠/٣.

(٤) البحر المحيط ٣٦٠/٢.

(٥) سورة البقرة : ٢٧١.

(٦) السبعة ١٩١.

(٧) البحر المحيط ٣٢٥/٢.

(٨) سورة الأعراف : ١٨٦.

(٩) السبعة ٢٩٨.

(١٠) الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢٢/٢، واللسان (كيب) وديوانه ٨٨

والمسحب والمجر : مصدران ميميّان، أو اسما مكان من السحب والجر. وكبك : اسم جبل بمكة. والمعنى : من يغترب عن قومه يجرى عليه من أنواع الظلم الكثير، وإن أحسن أخفى الناس حسناته، وإن أساء أظهرها سيئاته، حتى تكون واضحة مشهورة كالنار في رأس جبل.

وَمَنْ يَفْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لَا يُزَلْ يَرَى
 مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
 وَتُدْفَنَ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَىءُ
 يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا
 وقد حُمِلَ عَلَى هَذَا قَوْلُ عَنَتْرَةَ^(١) :
 مَتَى مَا تَلْقَنِي فِرْدِينَ تَرْجِفُ

رَوَانِفُ أَلَيْتَيْكَ وَتُسُتَطَارَا

فَإِنْ كَانَ الْعُطْفُ بَغِيرِ الْوَاوِ فَمَقْتَضَى كَلَامِ النَّازِمِ أَنْ ثَلَاثَةَ الْأَوْجِهِ لَا تَجُوزُ
 فِي الْمَعْطُوفِ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ عِنْدَ سَبِيئِيهِ^(٢) وَالْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا عُطِفَ بِهِ (ثُمَّ)
 أَوْ غَيْرَهَا، فَالْتِمِيزُ غَيْرُ جَائِزٍ، بَلْ إِنَّمَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ وَجْهَانِ :
 أَحَدُهُمَا : التَّشْرِيكَ فِي الْجَزْمِ، فَتَقُولُ : إِنْ تَأْتِنِي أُنْتُكَ ثُمَّ أَحْسِنِ إِلَيْكَ.
 وَالْآخَرُ الرِّفْعُ فَتَقُولُ : وَأَحْسِنِ إِلَيْكَ.
 وَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : {وَلَنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِّلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا
 أَمْثَالَكُمْ}^(٣).

(١) ابن السجري ٢٨/١، وابن يعيش ٥٥/٢، ١١٦/٤، ٨٧/٦، وشرح شواهد الشافعية ٥٠٥، والخزانة
 ٥٠٧/٧، ٢٢٠/٨، والعيني ١٧٤/٣، والتصريح ٢٩٤/٢، واللمع ٣٤٠/٤، والدرر ٨٠/٢، وديوانه
 ١٠٨

والبيت من عدة أبيات يخاطب بها عمارة بن زياد العبسي، وكان يحسد عنترَةَ عَلَى شَجَاعَتِهِ،
 وَيُظْهِرُ لِقَوْمِهِ تَحْقِيرَهُ، فَقَالَ لَهُ هَذِهِ الْأَبْيَاتُ.

وفردين : منفردين أنا وأنت خاصة، ليس معي ولا معك معين. والروانف : أطراف الأليتين،
 واحدها رانفة. وتستطار : يطلب منك أن تطير خوفاً وجنباً. والعرب تقول لمن اشتد به الخوف :
 طارت نفسه خوفاً.

(٢) الكتاب ٨٩/٣.

(٣) سورة محمد عليه الصلاة والسلام : ٢٨.

ومن الثاني : قوله تعالى : {وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ} (١).

وذلك أن الرفع والجزم أمرهما ظاهر، ولذلك جازا في غير الواو والفاء، فالجزم على التشريك إما في اللفظ إن كان الجزم ظاهراً، وإما في الموضع إن لم يكن كذلك، والرفع على الاستئناف.

وأما النصب فعلى منزوع (ماتتينا فتحدتنا) كأن قولك : إن تكرمني أكرمك وأحسن إليك، أو فأحسن إليك، أردت به : إن تكرمني يكن مني إكرام لك؛ وإحسان، أو فأحسان، ولا يجوز إظهار (أن) هاهنا كما تقدم.

وإنما اختص هذان الحرفان بهذا الحكم للوجه الذي اختصاً لأجله

٣٩ بدخولهما في الأجوبة الثمانية، لَمَّا / في الفاء من معنى السببية، ولمَّا في الواو معنى المعية، وكل واحد من هذين المعنيين يقتضى الاتصال بما قبل، بخلاف غيرهما من الحروف فإنها ليست كذلك قال سيبويه: واعلم أن (ثم) لا ينصب بها كما ينصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها مما يضم بعده (أن) وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها الواو، ولكنها تشترك ويبتدأ بها (٢).

وإذا كان الأمر مقررره لم يكن النصب بعد (ثم) أو غيرها إلا من باب قوله (٣).

(١) سورة آل عمران : ١١١.

(٢) الكتاب ٨٩/٣.

(٣) سبق الاستشهاد به، وهو للمغيرة بن حبناء، وصدره :

سأترك منزلي لبني تميم

* وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا *

وقد جعلوا النصب مع الفاء والواو ضعيفا، لأنه عطف على الجزاء وهو واجب، والنصب إنما بابه غير الواجب، لكنه في الجزاء قوى من حيث كان الجزاء ليس بواجب الوقوع إلا بعد وقوع الأول، فلما كان كذلك ضارعا مالا يُوجب الفعل كالاستفهام، فنصبوا لذلك.

وقد تقرر أن هذا في الفاء والواو ولمعنى فيهما [فلا يلحق بهما] ^(١) غيرهما، لأنه إما للتشريك، ولا إشكال، وإما للاستئناف، ومعنى النصب خارج عن هذين، وقوله : «إِنْ يَفْتَرِنِ» أتى به مضارعا على الوجه الأقل، لأن الجواب محذوف لدليل قوله : «والفعل من بعد الجزاء بتلخيص قمين».

ونظيره من كل وجه بيت الكتاب ^(٢):

هَذَا سُراقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

والمراء عند الرُشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبٌ

ويقال : هو قمين لكذا، وقمين به، أى حقيق وجدير.

ثم أخذ يذكر العطف بالواو والفاء على فعل الشرط فقال :

وَجَزَمَ أَوْنَصَبُ لِفِعْلٍ إِثْرَفَا

أَوْوَاوِ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اخْتِنَفَا

يعنى أن الفعل إذا وقع بين جملتى الشرط والجزاء فصارتا تكتنفانه، أى

تحيطان به، وكان ذلك الفعل إثر واوٍ وفاءٍ - فجاءت فيه وجهان :

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) سبق الاستشهاد به.

أحدهما : الجزم، وذلك على التشريك في العامل، نحو قولك : إن تَأْتِنِي فتنَزِلْ عندي أكرمك، أو : ونَزِلْ عندي.

والوجه الآخر : النصب، وذلك على ما تقدّم من تقدير المصدر معطوفاً عليه هذا الفعل بإضمار (أن) كقولك : إن تَأْتِنِي فتنَزِلْ عندي أكرمك، أو : وتَنَزِلْ عندي.

والتقدير : إن يَكُنْ منك إتيانٌ فنزولٌ أكرمك، أو مع نزولٍ والنصبُ هنا أمثلٌ شيئاً منه في المسألة الأولى، لأن العطف هنا على فعل الشرط، وفعل الشرط غير واجب، فكان قريباً من الاستفهام والأمر والنهي، ونحوهما.

ومن مثل الوجه / الثاني ما أنشده سيبويه من قول ابن زهير^(١) :

وَمَنْ لَا يَقْدَمَ رِجْلُهُ مُطْمَئِنَّةً

فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلَقْ

والنصبُ في هذه المسألة أيضاً ضعيف، لأن النصب في قولك : إن تَأْتِنِي فتحَدَّثْنِي أكرمك، معناه معنى الجزم، إذ كان قولك : (إن يَكُنْ منك إتيانٌ فحديثٌ أكرمك) في معنى قولك : إن تَأْتِنِي فتحَدَّثْنِي أكرمك، فكرهوا أن يَخْطُؤا به من بابهِ إلى باب آخر من غير زيادة معنى.

وأما البيت فالنصبُ فيه جيّد، لأنه إنَّ النفي حسنٌ كما تقدّم، سواء كان بعد شرط أو لا.

وَمَنَعَ النّازِمُ الرّفْعَ في هذا الفعل، لأنه أجاز الجزم والنصب بعد ما أجاز في المسألة الأولى الأوجه الثلاثة، فدل على أن الثالث غير جائز،

(١) سبق الاستشهاد به.

فلا يجوز على هذا أن تقول : إن تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي أَكْرَمَكَ، ولا : وَتُحَدِّثْنِي، بالرفع، لأن «فَتُحَدِّثْنِي» موضوعٌ موضع (مُحَدِّثًا) كما كان كذلك لم يَأْتِ بحرف العطف. ولو قلت : إن تَأْتِنِي وَمُحَدِّثًا أو فَمُحَدِّثًا - كان الكلام فاسدًا لأنه ليس في الكلام منصوبٌ يعطف عليه. وأما ضمير «تَأْتِنِي» فلا يصح العطف عليه، وإذا كان كذلك لم يكن للرفع وجه، هذا معنى تعليل سيبويه^(١).

وقد أجاز ابن خروف الرفع مع الواو خاصة على الحال، كأنه قال : إن تَأْتِنِي وَأَنْتَ تَسْأَلْنِي، ولا يَقْدَرُ الفعل مع الواو إلا بالجملة، فلا يَقْدَرُ «وَسَائِلًا» كما يَقْدَرُ :

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِي^(٢)

بالجملة، أى : وأنا أرهنهم.

والناظم لم يَرْتَضِ هذا، بل وقف مع سيبويه والجماعة، لكن قد مضى له في باب «الحال» جواز وقوع المضارع المثبت حالاً مع الواو، على إضمار المبتدأ، ومخالفة مَنْ ذهب إلى المنع في المسألة، فما باله مَنع ذلك هنا؟ فكان الأولى به أن يُجيز الرفع مع الواو، لأن ما أَلْزَمَ سيبويه هنا من وقوع الحال مع الواو قد أجاب عنه بأنه على تقدير الجملة، كما قاله ابن خروف، واستدل عليه بالسَّماع، فهو لازم له، فاقْتَصَرَهُ مع الواو على الوجهين غير سديد، أما مع الفاء

(١) الكتاب ٨٨/٣.

(٢) العيني ١٩٠/٣، والهمع ٤٦/٤، والدرر ٢٠٣/١، والأشمونى ١٨٧/٢، والشعر والشعراء ٦٥١/٢، واللسان (رهن).

والبيت لعبدالله بن همام السلولي، وكان عبيدالله بن زياد قد توعدّه فهرب إلى الشام واستجار بيزيد فأمنه، وكتب إلى عبيدالله يأمره بالصفح عنه.
ومعناه : لما خفت سيوفهم نجوت منهم بالهرب، وأبقيت في أيديهم مالكا، ومالك هو عريف الشاعر.

فلا سبيلَ إليه، فكان من حَقِّه أن يجمع بين كلاميه.

وقيدَ جوازُ الوجهين في المسألة بشرطين ذكرهما: وأحد الشرطين : أن يكون العطف بالفاء أو الواو كما مرَّ، فدلَّ أن ذلك عنده مختص بهما، ولا يجوز في غيرهما، وهو ردُّ لما أجازَه الكوفيون فيما نُقلَ عنهم في (ثم) من النصب، كما أجازَه الجميع في الواو / والفاء، فيقولون : إن تَأْتِيَتْ ثُمَّ تُحَدِّثْنِي أَكْرَمْتُكَ، بنصب «تُحَدِّثْنِي» ومن حجتهم في هذه قراءة من قرأ : {وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ} ^(١) بنصب «يُدْرِكْهُ» وهي قراءة قتادة ونُبيح والجراح. وقد قرئَ بالرفع، وهي لطلحة بن سليمان وإبراهيم النخعي ^(٢). والجزمُ قراءة الجماعة.

وهذه القراءة لم يُثبِتِ البصريون بها حكما، لندورها وكونها في القياس كقوله ^(٣):

* وَالْحَقُّ بِالْحَجَازِ فَأَسْتَرِيحَا *

لكنها أمثلُ قليلا، لأنَّ الشرط ليس بواجبٍ في نفسه، وقد تقدَّم وجهُ اختصاص الواو والفاء بهذا الحكم دون غيرهما، فالأولى عدمُ القياس في غيرهما.

والشرط الثاني : أن يكون الفعل مُكْتَنَفًا بجملتي الشرط والجزاء، وذلك قوله : «إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اِكْتُنِفَا» يعنى أنه لا بدُّ من أن تكون جملة

(١) سورة النساء : ١٠٠.

(٢) المحتسب ١٩٥/١، والبحر المحيط ٣/٣٣٦، ٣٣٧.

(٣) سبق الاستشهاد به، ومصدره :

سأترك منزلي لبني تميم

الشرط وجملة الجزاء قد أحاطتاً به، فصار بينهما، وقد تقدم تمثيل ذلك.
واكْتَنَفَا» في كلامه من قولهم : اكْتَنَفَ القومُ، إذا اتَّخَذُوا كَنِيفًا
لِإِبْلِهِمْ، وَالْكَنِيفُ : حَظِيرَةٌ مِنْ شَجَرٍ تُجْعَلُ لِلْإِبِلِ، أَيْ إِنْ اتَّخَذَ بِالْجَمْلَتَيْنِ
كَنِيفًا. ولا يكون من : اكْتَنَفَ القومُ زِيدًا، أَيْ أَحَاطُوا بِهِ، لَأَنَّهُ أَتَى بِالْفِعْلِ
مُسْتَنْدًا إِلَى ضَمِيرِ الْفِعْلِ، وَلَيْسَ هُوَ الْمَحِيطُ بِالْجَمْلَتَيْنِ، بَلْ هُمَا الْمَحِيطَانِ
بِهِ، فَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنَّهُ اتَّخَذَ بِهِمَا كَنِيفًا، أَيْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ.

فإن قلت : ما الذي احتَرَزَ بقوله : «إِنْ بِالْجَمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا» وهو إنما
يريد أن يكون ذلك الفعل تابعاً لجملة الشرط، سواء أكانت الجملة
تَكْتَنِفَانِهِ أَمْ لَا، فَيُظْهِرُ أَنْ وَصَفَ الْاِكْتِنَافَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ؟
فالجواب : أن هذا الكلام أُحْرِزَ بِهِ أَمْرَيْنِ :

أحدهما : ما تقدم من كونه تابعاً لجملة الشرط لالجملة الجواب، إذ
قد تقدم الحكم في ذلك. والآخر : أنه قَصِدَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَعْطُوفُ
بِالْوَاوِ أَوْ الْفَاءِ زَائِدًا عَلَى فِعْلِ الْجَوَابِ إِنْ كَانَ فِعْلًا، لَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ زَائِدًا
عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ الْجَوَابُ بَعَيْنِهِ، وَذَلِكَ يُتَّصَرُّ فِي الْمَعْطُوفِ بِالْفَاءِ، وَإِذَا كَانَ
هُوَ الْجَوَابُ بَعَيْنِهِ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ هَذَانِ الْوَجْهَانِ أَصْلًا، بَلْ يَلْزَمُ فِيهِ بَعْدَ
الْفَاءِ الرَّفْعُ، كَقَوْلِكَ : إِنْ تَأْتَيْتَنِي فَأُحَدِّثْكَ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْأَصْلِ جُمْلَةٌ
مَبْنَاهَا عَلَى فِعْلِ وَفَاعِلٍ. وَالْجَوَابُ جُمْلَةٌ أُخْرَى بَائِنَةٌ مِنَ الْأُولَى، مَبْنَاهَا
عَلَى مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، أَوْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ، رَبطَ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى حَرْفُ (إِنْ) أَوْ
غَيْرُهُ مِنْ أَخَوَاتِهِ، وَلا حَاجَةَ إِلَى الْفَاءِ إِذَا كَانَ الْجَوَابُ فِعْلًا، وَجِيءَ بِهَا لَمَّا
اِحْتِيَجَ إِلَى الْجَوَابِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، ثُمَّ جُعِلَ مَكَانَ الْمَبْتَدَأِ الْفِعْلُ فَارْتَفَعَ،
وَلَيْسَ الْجَوَابُ الْفَاءَ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا مِثْلَ مَا انْتَصَبَ / بَيْنَ الْمَجْزُومَيْنِ، ٤٢

لأن ما انتصب بين المجزومين مصدرٌ معطوف على مصدر فعل الشرط.

ولولت : إن يكن إتيانُ فحديثٌ، وسكتٌ، فليس ذلك بمعطوف على مصدر فعل الشرط، بل هو مرفوع على تقدير مبتدأ بعد الفاء، تقديره : فأمرى حديثٌ، أو نحو هذا.

هذا تعليل السيرافي، وهو معنى ما في الكتاب من قول سيبيويه : وإنما منعه أن يكون مثل ما انتصب بين المجزومين أن هذا منقطع من الأول - يعنى قولك : فأحدثك - ألا ترى أنك إذا قلت : إن يكن إتيانُ فحديثٌ أحدثك، فالحديث متصل بالأول، شريك له. وإذا قلت : إن يكن إتيانُ فحديثٌ، ثم سكت، وجعلته جواباً لم يشرك الأول، وكان موثقاً بالابتداء^(١). فعلى هذا بنى الناظم.

وقد تقرّر من هذا أن كلا الوجهين لا يجوز في جملة الجواب، فلا يجوز الجزم، لأنه مقرون بالفاء، وليس بمعطوف، ولا يجوز النصب، لأنك لم تقصده، فلا بد من الرفع، فهذا شرط الناظم شرط «الاكتتاف» وظهر منه أن ما أجازاه ابن طاهر^(٢) (من النصب مع الفاء لم يرتضه، وإنما أجازاه ابن طاهر)^(٣) في الشعر حملاً على المعنى؛ لأنك إذا قلت : إن تأتيني فأحدثك ف«أحدثك» هنا يتقدّر بالمصدر كالجواب، وهو أيضاً واقع، فوقع الشرط مثله، فجعل كالمنقطع لذلك، ولا يلتفت فيه إلى تقدير الاتصال إذا مثلته بالمصدر، لأنه تمثيل لا ينطق به، ويكون معنى الكلام : إن يكن إتيانُ يَكُنْ حديثٌ، لأنك لو أزلت الفاء لجزمت،

(١) الكتاب ٨٩/٣.

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بالحذّب، نحوي مشهور، بارع حافظ، اشتهر بتدريس الكتاب، وله عليه طرر مدونة مشهورة، وله تعليق على الإيضاح، وغير ذلك، وكان يرحل إليه في العربية، موصوفاً بالحق والنبل، وكان من حذاق النحويين، وأئمة المتأخرين، وكان أجل تلاميذه ابن خروف - توفي في عشر الثمانين وخمسمائة.

(٣) مابين القوسين ساقط من (ت).

فَرُوعِيْ ذَاكَ.

وأجاز ذلك ابنُ خروف، وعلى هذا التأويل الذي بَسَطَه عن شَيْخه^(١)، وهو ضَعِيفٌ جِدًّا، ولذلك لم يُجِرْه إلا في الشعر.
والشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فِيهِمْ
هذا الفصل يَذكر فيه ما يُعَرِّض من الحذف للجملة الجوابية، أو للجملة
الشرطية، وذلك أنه قد تقرر قَبْلُ في مواضع أن الحذف إنما يكون إذا
عُلِمَ المحذوف، وكانت عليه دلالة تُعَرِّف به، وأما إذا لم يكن ثَمَّ دليل فلا
سبيلَ إلى الحذف.

والحذفُ هاهنا على ثلاثة أوجه :

حذفُ جملة الجواب، وهو الأكثر، وحذفُ جملة الشرط، وهو دون
ذلك، وحذفُها معًا، وهذا الثالث نادر، ولذلك لم يُعَرِّجْ عليه الناظم، ومنه
قول النمر بن تَوَلِّب^(٢):

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَاهَا

٤٣ فَسَوْفَ / تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

أَي : أَيْنَمَا يَذْهَبُ تُصَادِفُهُ، وكذلك قول الآخر^(٣):

(١) يعني ابن طاهر الذي سبقت ترجمته.

(٢) الجمل للزجاجي ٢٧٣، والتصريح ٢٥٢/٢.

(٣) الخزانة ١٤/٩، والمغني ٦٤٩، والعيني ١٠٤/١، ٣٣٦/٤، والتصريح ١٩٥/١، والهمع ٣٣٦/٤،
والدرر ٧٨/٢، والأشعوني ٣٣/١، ٢٦/٤.

والبيت لرؤبة، ملحقات ديوانه ١٨٦، ويروى «بنات الحى» و«إنن» بزيادة نون في الموضعين.
والضمير المستكن في «كان» يعود على «البعل» في بيت سابق.

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ
أَيُّ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَأَنَا أَتَمْنَاهُ أَوْ أَرْضَاهُ، تعني البعل.

وابتداً الناظم بذكر حذف الجواب فقال : «واشْرَطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ
عُلِمَ».

يعنى أن جملة الشرط يُغْنِي ذِكْرَهَا عن ذكر جملة الجزاء، فتُحذف جملة
الجزاء لعلم المخاطب بالمحذوف، ولا يُعْنِي بإغناء الشرط عن الجواب كون الشرط
هو الدال بنفسه فقط، بل المقصود أنه يُذكر دونه فَيَسْتَقِلَّ الكلامُ، اتِّكَالاً على
ما عند المخاطب من العلم.

والعلم الحاصل عند المخاطب قد يكون لتقدم ذكر معنى الجواب بعينه،
ويكون لتقدم ما يدل عليه وليس به، وقد يكون لغير ذلك.

فمن الأول قولك : أَكْرَمَكَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي، وَأَتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي.

فالجواب المحذوف هنا هو عين ما تقدم، والتقدير : إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمَكَ،
وَإِنْ أَتَيْتَنِي أَتَيْكَ، ولكن حُذِفَ لدلالة الأول عليه، وهذا مذهب البصريين، وقد تقدم
ذلك، وتنبه الناظم عليه، ومنه قوله^(١):

* إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ *

وقوله^(٢):

* وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ *

(١) هو جرير بن عبدالله البجلي. وتقدم الاستشهاد به، وصدره :

يَا أَقْرُعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرُعُ

(٢) سبق الاستشهاد به، وصدره :

هَذَا سَرَاةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

وهو كثير.

ومن الثاني قوله تعالى : {قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا} (١)
فليس المعنى : إن كنت تقيًّا فإني أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ، وإنما المعنى : إن كنت
تَقِيًّا فلا تَقْرَبْنِي، (وقولك : فلا تَقْرَبْنِي) (٢) دلت عليه الاستعاذة، لأن الاستعاذة
هى طلب العوذِ والبعدِ من كل ضارٍّ.

ومنه أيضا قوله تعالى : {إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَى عَبْدِنَا} (٣)
الآية هو محذوفُ الجواب، تقديره : إن كنتم آمنتم فاقبلوا ما أمرتكم به، لأن قوله
: {وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ} حُكْمٌ أُلْزِمَهُ الْمَكْلُفُ، فدلَّ على طلب القبول.
وكذلك يَجْرَى الحكم في جواب (لَوْ) لأنها شرط، ومنه قوله تعالى : {وَلَوْ
أَنَّ قُرْآنًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَى} (٤) الآية، أى
لكان هذا القرآن.

ومنه قول امرئ القيس (٥):

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً
وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقُطُ أَنْفُسًا

(١) سورة مريم عليها السلام : ١٨.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) سورة الأنفال : ٤١.

(٤) سورة الرعد : ٣١.

(٥) ديوانه ١٠٧، وابن يعيش ٨/٩

وتموت جميعة : يعنى أنه مريض، فنفسه لاتخرج مرة واحدة، ولكنها تموت شيئا بعد شيء، وهو
معنى قوله : «تساقط أنفسا» أى شيئا بعد شيء. ويروى «تساقط» بضم التاء وكسر القاف، أى
يموت بموتها عدة من الأنفس.

أى لكان ذلك أهونَ، أو نحو ذلك، ومنه ما يذكره إثر هذا في اجتماع الشرط والقسم.

ويعترض على الناظم هنا بأنه أطلق القول في فعل الشرط مع حذف الجواب والحق إذا كان محذوفاً أن يكون فعل الشرط ماضياً، كما مضى في الأمثلة المتقدمة من نحو ذلك : **أُكْرِمَكَ** **إِنْ** **أُكْرِمْتَنِي** . / ٤٤ ولا يجوز : **أُكْرِمَكَ** **إِنْ** **تُكْرِمْنِي** إلا في الشعر، وذلك لأن العرب تكره أن يظهر الجزم في الشرط، ثم لا ينجزم الجواب في اللفظ. وقد مر ذلك، ومن هناك قل أن يأتى الجواب مرفوعاً والشرط مجزوم، وكثر رفعه إذا كان فعل الشرط ماضياً كما تقدم، فكان من حق الناظم أن يبين هذا، ويقيّد كلامه، فإنه يقتضى أن الجواب يُحذف إذا علم مطلقاً، سواء كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً، وهذا لا يصح، ولا أجد الآن له جواباً، إلا أنه لم يتعرض لذكر ذلك.

ثم ذكر حذف جملة الشرط فقال : **«وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي** **إِنْ** **الْمَعْنَى** **فُهُم»**.

يعنى أن الشرط قد يُحذف أيضاً، ويبقى الجواب مذكوراً، لكن إن كان المعنى مفهوماً، أى معنى المحذوف وهو الشرط.

وكرّر ذكر شرط **«العلم»** تأكيداً، وتذكيراً بأن هذا لا يكون إلا عند المعرفة بالمحذوف كائناً ما كان، ولأمر آخر يذكر إثر هذا بحول الله.

وتحقيق **«العكس»** أن معنى ما تقدم أن الجواب يُحذف دون الشرط، فإذا حوّلت هذه القضية قلت : إن الشرط يُحذف دون الجواب، وقلّل الحذف هنا بقْد في قوله : **«قَدْ يَأْتِي»** يريد أنه ليس حذفه بكثير، كما كان

كثيراً في الجواب.

ومثاله أن تقول : أَفْعَلْ كَذَا وَإِلَّا ضَرَبْتُكَ تقديره : وَإِلَّا تَفْعَلْ ضَرَبْتُكَ.

ومنه قوله عليه السلام : «إِمَّا لَا فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكُثْرَةِ السُّجُودِ»^(١).

التقدير : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَ هَذَا، أَوْ لَا تَقُولُ غَيْرَ هَذَا فَأَعْنِي. وفي حديث

الغامدية قوله عليه السلام : «إِمَّا لَا فَأَذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي» الحديث^(٢). وكذا تقول

العرب : إِمَّا لَا فافْعَلْ كَذَا، أَيْ أَنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَ هَذَا فافْعَلْ كَذَا. ومن ذلك

قول الشاعر^(٣):

فَطَلَّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ

وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

وقال الآخر^(٤):

(١) أخرجه مسلم في «كتاب الصلاة - باب فضل السجود والحث عليه» ج ١ ص ٣٥٣، (الحديث رقم ٢٢٦).

(٢) أخرجه مسلم في «كتاب الحدود - باب من اعترف على نفسه بالزنا» ج ٢ ص ١٣٢٣، (الحديث رقم ٢٣).

(٣) هو الأحوص، ديوانه ١٩، والإنصاف ٧٢، والمغني ٦٤٧، والعيني ٤/٤٣٥، والتصريح ٢/٢٥٢، والهمع ٤/٣٣٦، والدرر ٢/٧٨، والأشمونى ٤/٢٥.

والكف : المساوى في نسب وغيره، مما تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين والمفرق : وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر. والحسام : السيف.

وكان الأحوص يهوى امرأة جميلة، فتزوجها رجل دميم الخلقة، يقال له : مطو، فلحقته الحسرة لذلك، فهجاه وتهده.

(٤) هو المثقب العبدى، المفضليات ٢٩٢، وابن الشجرى ٢/٣٤٤، والخزانة ١١/٨٠، والمغني ٦١، والعيني ٤/١٣٩، والهمع ٥/٢٥٤، والدرر ٢/١٨٥، والأشمونى ٣/١١٠، والفث من اللحم : المهزول، وهو ضد السمين. والفث من الحديث : الردىء. واطرحني : اتركني.

والمعنى : إما أن تكون أخا مخلصاً، أعرف منه مساوئ من محاسني، وما يفسد مما يصلح، وإلا فاتخذني عدواً لك أحذرك وتحذرنى.

فإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقٍّ
فَأَعْرِفْ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِيْنِي
وَالْأَفْطَارِحِنِي وَاتَّخِذْنِي
عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيْنِي
وقال الآخر (١):

أَقِيْمُوا بَنِي النُّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ
وَالْأَقِيْمُوا صَاغِرِينَ الرُّعُوسَا
وعلى الناظم هنا إشكال، وهو أنه أطلق القول بالحذف، ولم يُقَيِّدهُ،
وحذفُ جملة الشرط لا يجوز على ما ذكر في «التسهيل» إلا بشرطين :
أحدهما : أن يكون الجازم (إن) دون غيرها من الأدوات، ومنه
ما تقدّم من الأمثلة، فإن كان غيرَ (إن) فلا يجوز (٢)، لا يُقال : مَنْ يَأْتِنِي
أُكْرِمُهُ وَمَنْ لَا فَلَا أُكْرِمُهُ، وكذا لا يقال : مَتَى تَمْدَحْ زَيْدًا يُعْطِكَ، وَمَتَى لَا
فَلَا يُعْطِكَ، ونحو ذلك، لأن السماع / إنما جاء في (إن) وحدها، وهو فيها ٤٥
قليل، كما أشار إليه فلا يَتَعَدَّى.

والثاني : أن يقع بعد (إن) لا النافية كما تقدم تمثيله، فإن لم يقع
بعدها (لا) فلا يجوز الحذف، فلا تقول : إِنْ جِئْتَنِي فَأَنَا أَتِيكَ وَإِنْ فَلَا
أَتِيكَ، أو تقول : إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ وَإِنْ فَلَا أُكْرِمُكَ، تريد : وَإِنْ
أَبْغَضْتَنِي فَلَا أَتِيكَ، وَإِنْ أَسَأْتَ إِلَيَّ فَلَا أُكْرِمُكَ، ومثل هذا لاتقوله العرب.

(١) هو يزيد بن الضدّاق الشنّي، المفضليات ٢٩٨، وابن الشجري ٢٨٣/١، وابن يعيش ١١٥/٦،
واللسان (قوم).

ويرى «كارهين» وأقيموا صدوركم : أزيلوا عوجها.
(٢) بعد هذا خرم مقدار ورقتين في نسخة (س).

وكلام الناظم يَنْتَظَم بِإِطْلَاقِهِ هَذَا كُلُّهُ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ قَالَ فِي «التسهيل»
وَيُحَذَفُ الْجَوَابُ كَثِيرًا لِقَرِينَةٍ، وَكَذَا الشَّرْطُ الْمَتْلُوبُ (لا) تَالِيَةً (إِنْ)^(١).

والجواب عن الشرط الأول أنه يمكن أن يكون لم يَرَأَ شرطَ وجود (إِنْ)
بل يجوز عنده قياساً أن يقال : مَنْ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ، وَمَنْ لَا فَلَا أَكْرَمُهُ، وَكَذَا فِي
سَائِرِ الْأَدَوَاتِ. وَلَا مَانِعَ مِنْ هَذَا فِي الْقِيَاسِ، وَإِنْ كَانَ السَّمَاعُ إِنَّمَا وَرَدَ بِ(إِنْ)
فليس في ذلك ما يَنْقُضُ الْقِيَاسَ فِي غَيْرِهَا، وَعَلَى أَنَّ ابْنَ الْأَنْبَارِيِّ قَدْ حَكَى فِي
كِتَابِ «الْإِنْصَافِ» لَهُ عَنِ الْعَرَبِ : مَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا فَلَ تَعَبَّأْ بِهِ^(٢).
وهذا نَصٌّ فِي الْجَوَانِ.

وعن الثاني أن وجود (لا) مع الأداة قد أعطاه قوةً كلامه لأنه اشترط فهمَ
المعنى بقوله : «إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ» وذلك أَنَّ (لا) إِذَا جَاءَتْ مَعَ (إِنْ) يَظْهَرُ أَنَّهَا نَقْيٌ
لِمَا تَقْدُمُ إِثْبَاتُهُ، وَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ فَقَدْ لَزِمَ الْعِلْمُ بِمَا نَفَتْ، وَذَلِكَ هُوَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا
بِلَا بُدٍّ، فَقَدْ صَارَتْ (لا) هِيَ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَحْذُوفِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَبِهَا يُفْهَمُ مَعْنَى
الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ.

أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤْتَ بِلَا، كَمَا إِذَا قُلْتُ : إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ، وَإِنْ فَلَا
أَكْرَمْتُكَ، فَلَا يُفْهَمُ مَعْنَى الْمَحْذُوفِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَيَّ،
أَوْ يَكُونَ : وَإِنْ أَسَاءْتَ إِلَيَّ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَإِذَا لَمْ يُفْهَمْ مَعْنَاهُ لَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ، فَلِهَذَا
كَرَّرَ قَوْلَهُ : «إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ» مَعَ أَنَّهُ تَقْدِمُ لَهُ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ : «قَدْ عَلِمَ» وَكَثِيرًا
مَا تَجَدَّ فِي كَلَامِهِ مَا ظَاهَرَهُ الْحَشْوُ أَوْ التَّكْرَارُ، وَهُوَ مُنْطَوٍ عَلَى فَائِدَةٍ أَوْ فَوَائِدَ.
وَأَيْضًا لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ دُونَ (لا) إِذَا فُهِمَ الْمَعْنَى، مِثْلُ أَنْ يُقَالَ لَكَ : أَتُكْرَمُ

(١) التسهيل : ٢٣٨، وفيه «وكذا الشرط المنفي بلا» وهما سواء.

(٢) الإِنْصَافُ ٧٢/١.

زيداً وإن أساء إليك؟ فتقول : أَكْرَمُهُ وَإِنْ، وقد جاء نحو هذا عن العرب،
ولكن في الشعر كقوله^(١):

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَاسَلَمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُعْهِمًا قَالَتْ وَإِنْ

ولكن مثل هذا قليل، وإنما يكثر مع (لا) ثم قال :

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ

جَوَابَ مَا أَخْرَتْ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

وَإِنْ تَوَالَيْتِ وَقَبْلُ نُوْ خَبَرٍ

فَالشَّرْطُ رَجَّحٌ مُطْلَقًا بِلاَ حَذَرٍ

٤٦

/ وَرُبَّمَا رَجَّحَ بَعْدَ قَسَمٍ

شَرْطٌ بِلاَذِيْ خَبَرٍ مُّقَدِّمٌ

هذه المسألة جزءٌ مما قبلها، لكنها اجتمعت مع مايجوز حذفُ

جوابه، وهو القسم، فأخذ يتكلم فيما يُحذف جوابه منهما لدلالة جوابِ
الآخر عليه.

وأراد بهذا الكلام أن القسم والشرط إذا اجتمعا في كلام واحد

فإن جواب المتأخر منهما يُحذف مُطلقاً، استغناءً عنه بجواب المتقدم، فإن

تقدم الشرط استغنى بجوابه عن جواب القسم، وإن تقدم القسم استغنى

بجوابه عن جواب الشرط، في الأمر العام، ورُبَّما كان الأمر بالعكس وإن

تقدم القسم.

(١) سبق الاستشهاد به.

هذا إذا لم يتقدم نوخبر، فإنه إن تقدم استغنى بجواب الشرط مطلقا، سواء تقدم على القسم أم تأخر عنه، هذا جملة ما أراد ذكره.

والحاصل منها قسمان : قسم يُستغنى فيه بجواب الشرط مطلقا، وقسم يُستغنى فيه بجواب ما تقدم، ولابد من بسطها فنقول :

أما قوله : «واحذف» فإن مقتضاه وجوب الحذف، إذ لو أراد الجواز لقال : وجوز الحذف، أو واحذف إن شئت، وقد صرح بهذا المراد بقوله : «فهو ملتزم» وضمير «فهو» عائد على «الحذف» المفهوم من «احذف» كقوله تعالى : {وإن تشكروا يرضه لکم} (١) أى فالحذف ملتزم، ولزوم الحذف صحيح، إذ لا يجوز أن يظهر معا كما سيأتى، فلا نقول : لئن قام زيد لأكرمه أكرمه، أو بالعكس.

وتضمن هذا الكلام معنى آخر، وهو أنه لا يكون ذلك إلا إذا كان جوابهما معا أمرا واحداً، فإنه كان كذلك استغنى بجواب احدهما عن الآخر للعلم بما حذف، فلو لم يتحدا في المعنى لم يجز حذف واحد منهما، إذ لا يبقى دليل على ما حذف.

وقد تبين هذا في قوله : «والشرط يغنى عن جواب قد علم» فشرط العلم. وهذه المسألة داخلة تحت ذلك الشرط، ولأجل هذا صح أن يجتمع الشرط والقسم في كلام واحد، وهو قوله : «لدى اجتماع شرط وقسم» يعنى اجتماعهما في كلام واحد، ولا يجتمعان كذلك إلا إذا كان بينهما جامع، وذلك إذا كان الجواب هو المقسم عليه، نحو : والله لئن قام زيد لأكرمه، ونحو ذلك، وعلى هذا ف«التأخير» في كلامه المراد به إذا تصدر الشرط والقسم معا قبل مجيء جواب واحد منهما، لا أنه يريد : إذا تصدر واحد مع جوابه، ثم تأخر الآخر مع

(١) سورة الزمر : ٧.

جوابه / لأنهما إذ ذاك غير مجتمعين، وقد قال : «لَدَى اجْتِمَاعِ كَذَا» . ٤٧

فإذا تقرر هذا فالذى ذكر في هذه المسألة قسمان :

أحدهما : أن يجتمعا من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر، فالحكم
ها هنا كما قال، أن يُحذف جوابُ الآخر منهما لدلالة جواب الأول عليه،
فتقول إذا تقدم الشرط : إن جاعني زيدُ واللهُ أَكْرَمُهُ، ولاتقول : لأَكْرَمَنَّهُ.
وتقول إذا تقدم القسم : واللهِ لئنُ أَتَيْتَنِي لأَكْرِمَنَّكَ، ولا يجوز أَكْرِمَكَ،
إلا نادراً كما سيأتي. ومن ذلك قوله تعالى : {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ
لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ} (١) الآية. ومنه قول كثير (٢) :

لئنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا

وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا

أنشده سيبويه (٣). وقال الآخر (٤) :

لئنْ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ يَوْمًا أَدْلَنَ لِي

عَلَى أُمَّ عَمْرٍو نَوْلَةً لَا أَقِيلُهَا

(١) سورة النور : ٥٣ .

(٢) سبق الاستشهاد به في باب «إعراب الفعل» .

(٣) الكتاب ١٥/٣ .

(٤) لم أجده .

وهو كثير .

وجهُ هذا أن الشرط إذا تقدم، مثلاً، فالاعتمادُ في الكلام إنما هو عليه، والقَسَمُ جِئَ به بعد ذلك للتوكيد، فصار كالمُلغى إذ لم يُعْتَنَ به فيُقَدَّم، فصار الجواب إذن لِمَا اعْتُمِدَ وهو الشرط فاستحقَّ الجزم، صار على حُكْمِ مَالُو لم يكن قَسَمَ.

وكذلك إذا عكست الأمر فقدمت القسم صار هو المعتنى به المقدم، فاستحقَّ الجواب، فلم يصح الجزم، ودخل الشرط بعد ذلك من حيث كان جواب القسم معلقاً عليه، كما دخل الظرف في قولك وَاللَّهِ الْأَرْضُ بَيْنَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، حين كان الجواب معلقاً عليه، ومطلب الوقوع فيه، وهذا ظاهر والقسم الثاني: أن يجتمع الشرط والقسم مع تقدُّم ذِي خَبَرٍ، وهو قوله: (وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ).

أى إن تولى الشرط والقسم وقبلهما ذو خبرٍ، فالحكم كذا، وذو الخبر هنا المبتدأ، يريد أنه تقدَّم عليها المبتدأ، فإن الراجح إذ ذاك الشرط، فهو الذى يؤتى له بالجواب، ويبقى القَسَمُ دون جواب استغناءً بجواب الشرط، وأراد بقوله: (مُطْلَقاً) أى سواء أكان المتقدِّم الشرط أم القسم، فالمعتبر مُعْتَبَرٌ بتقديم القَسَمِ، بل الحكم للشرط دون حَذَرٍ.

ويعنى بقوله: «بلا حَذَرٍ» أنه لا مانع يُلْقَى في ذلك، كما كان يُلْقَى إذا لم، يتقدَّم ذو خبرٍ، فتقول هنا: أنا أن تَأْتِنِي وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ، وأنا واللّه إن تَأْتِنِي أَتِكَ، فيستوى الأمران.

وعَلَّ المؤلف ترجيحَ الشرط في إغناء جوابه هنا مطلقاً / بأن تقدير ٤٨ سقوطه مُخَلٍّ بالجملة التى هو منها، وتقديرُ سقوط القسم غيرُ مُخَلٍّ، لأنه

مَسْئُوقٌ لِمَجْرَدِ التَّوَكُّيدِ، وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ التَّوَكُّيدِ سَائِغٌ، فَفَضَّلَ الشَّرْطَ بِلِزُومِ
الِاسْتِغْنَاءِ بِجَوَابِهِ مُطْلَقًا إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَى الْقِسْمِ نَوَ خَبَرَ. هَذَا مَا قَالَهُ فِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

ثُمَّ قَالَ: (وَرُبَّمَا رُجِعَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٍ) إِلَى آخِرِهِ.

يَعْنَى أَنَّهُ قَدْ جِئَءَ نَادِرًا تَرْجِيحُ الشَّرْطِ عَلَى الْقِسْمِ وَإِنْ تَقَدَّمَ الْقِسْمُ،
فِيَأْتِي الْجَوَابُ لِلشَّرْطِ، وَيُسْتَفْنَى بِهِ عَنِ جَوَابِ الْقِسْمِ، وَذَلِكَ مَعَ عَدَمِ تَقَدُّمِ ذِي
خَبَرٍ، وَهُوَ قَوْلُكَ (بِلَاذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ) لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ نَوَ الْخَبَرِ مَوْجُودًا مُقَدَّمًا فَقَدْ
تَقَدَّمَ أَنَّهُ مُطْلَقًا فَيُقَالُ وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَكْرَمَهُ، وَيَابَهُ الشَّعْرُ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «وَرُبَّمَا»
فَاتَى بِأَدَاةِ التَّقْلِيلِ. وَمِنْهُ مَا أُنْشِدَهُ الْفَرَّاءُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تُدَلِّجَ اللَّيْلَ لَا يَزُلْ

أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِي سَائِرُ

وَأُنْشِدُ أَيْضًا^(٢):

(١) معاني القرآن ٦٩/٨، والخزانة ٣٤١/١١

والإدلاج : سير الليل كله. وأراد بالبيت جماعة من أقاربه. يقول : إن سافرت الليل أرسلت جماعة
من أهلي يسيرون أمامك، يخفرونك ويحرسونك إلى أن تصل إلى مأمتك. وقال البغدادي في
الخزانة : «وهذا البيت لم أقف على قائله ولا تتمته والله أعلم به».

(٢) معاني القرآن ٦٧/٨، ١٣١/٢، والخزانة ٣٣٦/١١، والمغني ٢٣٦، والعيني ٢٣٨/٤، والتصريح
٢٠٤/٢، والهمع ٢٥٢/٤، والدرر ٥٠/٢، والأشمونى ٢٩/٤ والبيت لامرأة من عقيل وبعده:
وأركب حمارا بين سرج وفروة
وأعز من الخاتام صغرى شماليا

والقيظ : شدة الحر. والبادى : البارز. وركوب الحمار بين الفروة والسرج هيئة من يندد به ويفضخ
بين الناس. وأعز : مضارع أعراه، إذا جعله عاريا.
والخاتام : لغة في الخاتم. وصغرى الشمال : خنصرها. ومعناها : إذا كان حمارا للفضيحة،
وجعل شمالى عارية من حسننها وزينتها بقطعها.

لئن كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقاً
أصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِأَدْيَا
وقال ذو الرمة^(١):

لئنْ كَانَتْ الدُّنْيَا عَلَى كَمَا أَرَى
تَبَارِيحَ مَنْ مَيَّ فَلَـمَّـوْتُ أَرْوَحُ
ومن أبيات الحماسة^(٢):

لئنْ كُنْتُ لَا أَرْمِي وَتَرْمِي كِنَانَتِي
تُصِيبُ جَانِحَاتِ النَّبْلِ كَشْحِي وَمَنْكَبِي
وفيه كثرة ماء، ولذلك قال: (وربما) ولم يقل وشذ.
وفي هذا الفصل نظر من وجهين:

أحدهما: أن ترجيح المتقدم من الشرط والقسم ليس مطلقاً، بل ذلك عند المؤلف مالم يكن الشرط امتناعياً، وهو الشرط بَلَوْ أَوْلَولَا فإنه إذا كان بأحدهما فالحكم للشرط وحده، تقدم على القسم أو القسم عليه، ولذلك قال في «التسهيل» وإذا توالى قَسَمٌ وأداهُ شرطٌ غير امتناعي^(٣): وذكر في «الشرح»^(٤):

(١) المغنى ٢٣٦، وديوانه ٨٦

والتباريح: الشدائد، وتباريح الشوق: توجهه. وأروح: أرحم، من الروح، وهو الرحمة.

(٢) ديوان الحماسة (١٨٢/١) نشرة جامعة الإمام محمد بن سعود.

والبيت من ستة أبيات قالها جندل بن عمرو، وقد ضرب بنو عم له مولاه حوشباً.

والكنانة: جعبة صغيرة من آدم للنبل. والجانحات: الكاسرات للجناح، من قولهم: جنحه، إذا أصاب جناحه. والكشح: ما بين الخاصرة والضلع. والمنكب: مجتمع رأس العضد والكف.

جعل الكنانة هنا مثلاً لمولاه، والمعنى: إن رمى مولاي ولم أرم أنا فكان النبل أصابني، فأغضب وانتصر له.

(٣) التسهيل: ١٥٣.

(٤) شرح التسهيل الناظم [لوحة ١٧٢ - أ].

أنه تحرّز من «لو» «ولولا» فإنك تقول: لو قام زيد والله لقام عمرو، وكذلك في (لولا) وإذا كان كذلك دخل على الناظم في نظمه أن يقال في الشرط الامتناعي: والله لو قام زيد لأكرّمه، وذلك لا يقال.

والجواب عن هذا أنه إنما تكلم في هذا الباب في الشرط غير الامتناعي، لانه أفرد للامتناعي فصلاً يُذكر إثر هذا، فالظاهر أنه لم يتعرض له.

والثاني: أنه ذكر فيها إذا سبق نو الخبر وجها واحداً، وهو ترجيح الشرط خاصه وهذا مما ينازع فيه، لا يخلو أن يستند في ذلك إلى قياس أو سماع.

أما القياس فعلى خلاف ما قال، بل مقتضاه أن يكون الشرط والقسم معاً، بعد ذى الخبر، إما على أحدهما قبل دخوله، فيقال: أنا إن أتيتني والله أنك، أو يقال أنا والله إن أتيتني لأتيتك. وبيانُ تسويغ هذا قياسياً أن الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ فهي على حكم الاستقلال، كما لو لم تكن خبراً، إلا ما يلزم من إعادته الضمير، ألا ترى أنها تقع شرطية واستفهامية وغير ذلك، ولا يكون مؤثراً فيها.

وأما أن يكون التقدير غير مُراعى فيهما على الإطلاق لِمَا نسُخَ بالنسبه اليهما معاً فيجوز الوجهان مطلقاً بعد ذى الخبر، كان المقدم الشرط أو القسم، وعلى هذا يدل كلام سيبويه في «مسأله»^(١): أنا والله إن تأتني لا أنك، إذ حسنَ الجزمُ في (لا أنك) على أن يكون الشرط

(١) الكتاب ٣/٨٤.

وجوابه خبر «أنا» والقسم مُلغى .

وأجاز ابن خروف أن يُرفع على جواب القسم وجوابه خبر «أنا» والشرط مُلغى، وهو كلام صحيح متمكن فى القياس وما ذكره المؤلف من الاعتلال لترجيح الشرط فضيف، فإن سقوط الشرط إذا كان مُخلًا فذلك يخلُ سقوطُ القسم بحسبِ القصد، فإنَّ قصدَ التوكيد ينافى حذف المؤكد، كما أن سقوط الشرط ينافى قصدَ التقييد به.

وايضا فهو لازمٌ له بعينه إذالم يتقدم نوخبر، وإلغما الفارق بين تقدير سقوطه بعد ذى الخبر وسقوطه دونه، لافرق بينهما فى القياس أصلا.

وايضا فالترجيحُ بتقدير السقوط ضعيف من جهة أخرى، وهى أن تقدير السقوط جملةً إذا سلمنا أنه مُخلٌ فى الشرط دون القسم لا يؤثر فيما نحن بسبيله، لأن سقوط أحد الجوابين إنما هو للدلالة عليه، فكأنه موجود لفظا، فلا يعود حذفُ جواب الشرط عليه بنقصٍ ولا أخلال، فالظاهر خلاف ما قال.

وأما السماع فليس له ما يدل على لزوم ما التزم ويمكن أن يقال فى الجواب: إنه تعلق بكلام الإمام سيبويه فى «المسألة» وهو قوله: وتقول: أنا والله إن تَأْتَنِي لَأَتِكَ، لأن هذا الكلام مبنى على «أنا» ألا ترى أنه حسنٌ أن تقول: أنا والله إن تَأْتَنِي أَتِكَ، فالقسم هنا لغوٌ، فإذا بدأت بالقسم لم يجزُ إلا أن يكون عليه^(١).

فهذا الكلام بظاهره يُعطى أن القسم مع تقدم ذى الخبر لغوٌ، وأن المعتبر هو الشرط وعليه أخذ السيرافي كلامَ سيبويه، فلا اعتراض عليه بهذا المعنى.

(١) الكتاب ٨٤/٣.

(فصل لَو)

لَوْ خَرَفُ شَرْطٍ فِي مَضِيٍّ وَيَقْلُ
إِيْلَاقُهَا مُسْتَقْبِلًا لَكِنْ قَبْلُ
وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَابْنُ
لَكِنْ لَوْ أَنْ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ
وَأِنْ مُضَارَعٌ تَلَاها صُرْفًا
إِلَى الْمَضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَمَا بَعْدَهُ بَعْضُ أَدْوَاتٍ تَتَعَلَّقُ بِبَابِ الشَّرْطِ، وَبَعْضُ
أَدْوَاتٍ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ.

أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِبَابِ الشَّرْطِ فَـ (لَوْ) وَهِيَ الَّتِي ابْتَدَأَ بِهَا، وَ(أَمَّا) وَ (لَوْلَا)
و(لَوْمًا) لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى الشَّرْطِ مِثْلَ (لَوْ) وَقَدْ يَقَعَانِ تَحْضِيضًا. وَذَكَرَهَا فِي
هَذَا الْمَوْضِعِ وَاضِحَ التَّنَاسُبِ.

وَأَمَّا مَا لَا تَعَلَّقُ بِبَابِ الشَّرْطِ فَحُرُوفُ التَّحْضِيضِ . لَكِنْ ذَكَرَهَا هُنَا
لِوَجْهِينَ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ مَا يَشْتَرِكُ فِي الْبَابَيْنِ، وَهُوَ (لَوْلَا) وَ (لَوْمًا) فَإِنَّهُمَا
يَقَعَانِ فِي بَابِ الشَّرْطِ وَفِي بَابِ التَّحْضِيضِ أَدْرَجَ ذَكَرَ سَائِرَ أَدْوَاتِ
التَّخْصِيصِ بِالْإِنْجَارِ، لِمُشَارَكَةِ (لَوْلَا) وَ (لَوْمًا) فِي ذَلِكَ.

وَالْآخَرُ: أَنَّ أَدْوَاتِ التَّحْضِيضِ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَابٌ تَخْتَصُّ بِهِ، فَذَكَرَهَا فِي
آخِرِ هَذَا الْبَابِ فَصْلًا عَلَى حَدِّهِ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهَا، وَشَرْكَهَا مَعَ أَدْوَاتٍ مِثْلِهَا

مطلقاً من غير اعتبار معنى.

ولنرجع إلى كلامه فنقول تقع (لَوْ) على وجهين فى الكلام:

أحدهما: أن تكون مصدرية كَأَنْ، وَأَنْ، وَكَيْ، ومنه قوله تعالى: «وَدَوْا لَوْ تَدَهْنُ فَيُدْهِنُونَ»^(١)

وقوله «يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ أَلْفَ سَنَةٍ»^(٢).

ولم يتعرض الناظم فى هذا النظم إلى ذكر أحكام الموصولات الحرفية أصلاً، وذكر أحكامها من حيث هى موصولات، بل إنما ذكرها من حيث تعلقها بابواب آخر، كالعمل ونحوه، فلذلك سكّت عن ذكر هذا الوجه.

والثانى: أن تكون شرطية، وهى التى تعرض لها الآن فقال: (لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ) ومعنى كونها حرف شرط أنها تقتضى جملتين: الأولى منهما مُستلزمٌ للثانية فالأولى شرط، والثانية جواب ذلك الشرط.

فإذا قلت: لَوْ قَامَ زَيْدٌ لِقَاءَ عَمْرٍو، فأنْتَ قد أَتَيْتَ ب(لَوْ) لتجعل قيامَ زيد يلزم من وجوده قيامُ عمرو. فالجمله الأولى كجمله الشرط فى (إن) والثانية كجمله الجواب، من حيث كانت كل واحدة من الجملتين الأولىين سبباً فى كل واحدة من الآخرين.

لكن الأحكام مختلفه، فمن الاختلاف بينهما أن (لَوْ) إنما تكون حرف شرط فى المضى لافى الاستقبال/ ولذلك قال الناظم : «حرفُ ٤٩ شرطٍ فى مُضًى» أى إنها مخالفه لأدوات الشرط فى ذلك، فإنك إذا قلت:

(١) سورة القلم : ٩.

(٢) سورة البقرة : ٩٦.

لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُوٌ فالمراد أن قيام زيد لو كان واقعا فيما مضى لكان قيام عمرو، فالمراد أن قيام زيد لو كان واقعا فيما مضى لكان قيام عمرو، واقعا أيضاً لوقوعه فيما مضى، بخلاف ما إذا قلت : إن قام زيد قام عمرو، فإن معناه إن يكن من زيد قيام فيما يُستقبل يكن من عمرو قيام أيضاً بسببه.

وقد تضمن قوله : « في مَضِيٍّ » أن الفعل الواقع بعدها، جواباً أو شرطاً، إنما يكون ماضياً صيغةً، كما يكون ماضياً معنىً، وقد أشعر بهذا أيضاً قوله : « وَيَقْلُ : إِيْلَاوْهَا مُسْتَقْبَلًا ».

ومن ذلك قوله تعالى: «لَوْ كَان فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»^(١) وقوله: «وَلَوْ رِيدُوا الْعَادُو لِمَا نُهُوا عَنْهُ»^(٢). وهو كثير. وهذا هو الباب الأغلب في الاستعمال .

ثم قال: « وَيَقْلُ إِيْلَاوْهَا مُسْتَقْبَلًا » يعنى أن الباب فيها أن الفعل لا يقع بعدها إلا ماضياً، لكنه قد يقع بعدها المستقبل قليلاً، وأراد بالمستقبل هنا المستقبل الزمان، سواء كان ماضياً أو مضارعاً، فيجوز عنده أن يقال : لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُوٌ، بمعنى لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ فيما يُسْتَقْبَلُ لَقَامَ عَمْرُوٌ. ومن ذلك قوله تعالى : { فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ }^(٣). ولذلك يقدر بعضُ الناس (لَوْ) بأن كانه قال : وإن افْتَدَى به لم يُقْبَلْ منه. وقال تعالى : { وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ }^(٤).

(١) سورة الانبياء : ٢٢.

(٢) سورة الانعام : ٢٨.

(٣) سورة آل عمران : ٩١.

(٤) سورة النساء : ٩.

وقال الشاعر^(١):

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ

عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْزَقَا

إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

فالمعنى في الآية : وَلْيَخْشَ الَّذِينَ إِنْ تَرَكَوا، وكذلك البيت. وهذا قليل في الكلام، ولكنه مقبول كما قال الناظم : «لَكِنْ قُبِلَ» وإشارته بقوله^(٢) : «قُبِلَ» إلى أن السماع به ثابت لا يقبل التأويل إلا بتكلف، والحمل على الظاهر هو الواجب حتى يدل دليل على خلافه، فالشواهد المتقدمة لامدفع فيها.

وهو تنكيت على مَنْ يَجْعَلُ (لَوْ) مختصة بالماضي أبداً، وأنها لا يقع بعدها المستقبل، ويتأول ما جاء من ذلك راداً على مَنْ ذهب إلى الجواز، وهم طائفة من النحويين، ومنهم القراء على ما حكاها عنه الزمخشري في «المفصل»^(٣)، والظاهر ما قاله الناظم، وإليه ذهب في «التسهيل»^(٤) أيضاً. ولما كان ما جاء من الشواهد على ذلك مقبولاً دل على كونه قياساً، وإن كان وقوع الماضي بعد (لَوْ) هو الأكثر.

(١) المغني ٢٦١، والعيني ٤/٤٥٣، والهمع ٤/٣٤٢، والدرر ٢/٨٠، والأشمونى ٤/٣٨ والشعر لتوبة

بن الحمير، والجندل : الحجارة، والصفائح : الحجارة العراض التي توضع على القبر. وزقا : صاح. والصدى : رجع الصوت في الجبال والكهوف ونحوهما.

(٢) في الأصل (ت) «بكونه» وما أثبتته من (س) هو الصواب.

(٣) ابن يعيش ٨/١٥٥.

(٤) ص ٢٤٠.

ثم قال : «وهي في الاختصاص / بالفعل كإن» إلى آخره. ٥٠

يعنى أن (لَوْ) حكمها في وقوع الفعل بعدها حكم (إن) يقع الفعل بعدها لزوماً، فكذا (لَوْ) فكما لايجوز أن تقول : إن زيد قائم أكرمته، كذلك لا تقول : لو زيد قائم لقام عمرو، بل لابد من ولاية الفعل، إلا ما شذَّ نحو قول عدي بن زيد^(١):

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقُ

كنتُ كالغصَّانِ بالماءِ اعتصاري

لكن لا تلزم ولاية الفعل لـ (لَوْ) في اللفظ، كما لا يلزم ذلك في (إن) فكما تقول : إن زيد قام أكرمته، فكذا تقول : لو زيد قام لأكرمته، قال الله تعالى : {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي} ^(٢) الآية، فهو على تقدير فعل يفسره قوله «تَمْلِكُونَ» أى لو تملكون خزائن رحمة ربى، كما كنتَ فاعلاً ذلك، بنحو قولك {إِنْ أَمْرُ هَآكِ} ^(٣) الآية وقوله : {وإنَّ أَحَدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَّرَهُ} ^(٤) الآية.

(١) سيبويه ١٢١/٣، والخزانة ٥٠٨/٨، ١٥٢/١١، ٣٠٣، والمغنى ٢٦٨، والعيني ٤٥٤/٤، والتصريح

٢٥٩/٢، والهمع ٣٤٨/٤، والدرر ٨١/٢، والأشعوني ٤٠/٤، واللسان (عصر) وديوان عدي ٩٣ والشرق : الذى يفص بالماء ونحوه، فلا يقدر على بلعه. والغصان : صفة من الغصص. والاعتصار : أن يفص الإنسان بالطعام فيشرب الماء قليلاً قليلاً ليسيفه. وصدر البيت مثل سائر، يضرب للمتأذى ممن يرجى إحسانه.

ومعنى البيت أنى شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإذا غصصت به فبم أسيفه.

(٢) سورة الإسراء : ١٠٠.

(٣) سورة النساء : ١٧٦.

(٤) سورة التوبة : ٦.

ومن ذلك في (لو) قول بعض العرب : «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي»^(١) وكذلك تقول : «لَا مَاءَ وَلَوْ بَارِدًا»^(٢)، على تقدير (كان) كما تقول : «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ» فهي في هذه الأحكام مثل (إِنْ) فلذلك أحوال في اختصاصها بالفعل على (إِنْ) إلا أَنْ (لَوْ) تختصُّ عنده بحكم زائد على (إِنْ) وذلك صِحَّةٌ وقوع (أَنْ) المفتوحةِ الهمزة المشددة بعدها، وذلك قوله مستدرِكًا ذلك الحكم : «لَكِنْ لَوْ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ»

أراد : لكن (لو) قد تقترن بها (أَنْ) فـ(أَنْ) مبتدأ خبره مابعد، والجملة خبر «لَكِنْ».

يَعْنَى : قد تَأْتَى بعدها تَلِيهَا، بخلاف (إِنْ) فَإِنَّ ذلك لا يكون فيها، وذلك قولك : لَوْ أَنْ زِيدًا جَاعِي لَأَكْرَمْتُهُ، وَلَوْ أَنَّهُ كَلَّمَنِي لَأَحْسَنْتُ إِلَيْهِ، ومنه قوله تعالى : {وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ}^(٣). الآية.

{وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ^(٤)}، {وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا}^(٥). الآية، وهو كثير.

ووقعت «قَدْ» هنا في قوله : «قَدْ تَقْتَرِنُ» في غير موضعها، لأنها تُستعمل للتقليل، وليس وقوع (أَنْ) بعد (لَوْ) بقليل، بل هو كثير، فكان حقه ألا يَأْتِيَ بها

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٦٨

والسوار : حلية من الذهب مستديرة كالحلقة، تلبس في المعصم أو الزند. ومعناه. لو كانت التي لطمتني حرة لهان الأمر، ولكن أخف على. ركني عن الحرة بذات السوار، لأن العرب قلما تلبس الإماء السوار. ويضرب في الرجل الكريم يظلمه الدنيء الخسيس.

(٢) من أمثلة سيبويه (الكتاب ١/٢٢٧).

(٣) سورة النساء : ٦٦.

(٤) سورة البقرة : ١٠٣.

(٥) سورة النساء : ٦٦.

وفي قوله : «لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ» إشارةً إلى أنها في وقوع (أَنْ) بعدها على غير حكمها لو لم تقع بعدها، لأنها قبل وقوع (أَنْ) بعدها مختصةً بالفعل كما قال، فلو كانت إذا وقعت (أَنْ) بعدها على ذلك الحكم بحيث يُقَدَّرُ لها فعل يعمل فيها يكون والياً لـ(لَوْ) في التقدير، لم يَحْتَجْ إلى هذا الاستدراك، فلا بُدَّ أَنْ يكون الحكم عنده مخالفاً، وماذا إلا أَنْ (أَنْ) وما بعدها في تقدير اسمٍ مبتدأٍ محذوفٍ الخبر [وإن كان لا يُتَكَلَّمُ به] ^(١) كائناً إذا قلت : (لَوْ أَنَّكَ قَائِمٌ) لو قيامك موجوداً، فصارت كـ(لولا) في وقوع المبتدأ / بعدها محذوفٍ الخبر، وإن كان لا يُتَكَلَّمُ به، وبـ(لولا) شبهها ٥١ سيبويه ^(٢). وهذا الذي ذهب إليه الناظم هنا من أَنْ (أَنْ) وما بعدها في تقدير مبتدأٍ هو مذهب سيبويه ^(٣) والجمهور.

وذهب المبرد ^(٤) إلى أطراد وقوع الفعل بعدها، فجعل (أَنْ) وما بعدها في موضع اسم مرفوع على الفاعلية بفعل مضمر، كما كان ذلك حين وقع بعدها الاسم في نحو قوله تعالى : {قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ} ^(٥) الآية.

ورأى أن أطراد الحَمَلِ على الفعل بعد (لَوْ) أولى من الاختلاف.
وقال ابن خروف : والأولى أن يكون على إضمار (كان) الشَّائِئِية،
وتكون جملة الابتداء أو الخبر مفسرة، قال : ويجوز أن تكون الجملة

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و(س) وأثبتته من (ت).

(٢) الكتاب ١٣٩/٣.

(٣) المرجع السابق ١١/٣.

(٤) المقتضب ٧٧/٣.

(٥) سورة الإسراء : ١٠٠.

الاسمية وقعت موقع الفعلية.

وذهب أبو الحسن في «المسائل الصغير» إلى أن (أن) بعد (لو) زائدة، وكُرِّر الاسم للتوكيد، كما كُرِّر في قولهم : ضربتُ القومَ بعضهم، وأعمل (أن) وإن كانت زائدة، كما أَعْمِلَت الحروف الزائدة، واحتج له الفارسي في «التذكرة». وماذهب إليه الناظم هو الأظهر، لأن الإضممار على خلاف الأصل، وقد يكون الشيء في موضع على حال، فيُخَالَف به في آخرَ عن تلك الحال إلى حالٍ أخرى، كما نصبوا (غُدُوَّةً) مع (لَدُنْ) فقالوا^(١):

لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

ولا ينصبون بعد (لَدُنْ) إلا (غُدُوَّةً) وكما قالوا : اذهبْ بِذِي تَسْلَمٍ^(٢)، فأضافوا إلى الفعل والمراد الاسم، لكنهم لا يستعملون مع (ذِي) إلا الفعل، ولهذا نظائر، فـ(أن) بعد (لو) من هذا القبيل.

وأیضا فإن (أن) مشبَّهة بالفعل، ولذلك عَمِلَت عملَه، وهو الرفع والنصب، وحُمِلَت في ذلك على (لَوْ لَا) لأنها أختها من جهة المعنى.

(١) هو أبو سفيان بن حرب رضى الله عنه، وصدر البيت :

ومازال مهزى مزجر الكلب منهم

وهو من عدة أبيات قالها يوم أحد يذكر فيها صبره، وقبله :

ولو شئت نجتى كميت طمرة ولم أحمل النعماء لابن شعوب

وانظر : السيرة النبوية ٧٥/٣، والعيني ٤٢٩/٣، والتصريح ٤٦/٢، والهمع ٢١٨/٣ والدرر ١٨٤/١، والأشمونى ٢٦٣/٢، واللسان (لدن)

ومزجر الكلب : الموضع الذى يزجر الكلب فيه، أى يكف وينهى، يقال : هو منى مزجر الكلب، ويمزجر الكلب، أى بتلك المنزلة، وهى كناية عن القرب. والضمير في قوله : «دنت» يعود إلى الشمس.

(٢) من أمثلة سيبويه (الكتاب ١١٨/٣، ١٥٨).

وأيضاً فالحملُ على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره أصلُ من أصول العربية، وهو معتمد عند الناظم، وسيبويه يقول به مواضع، ألا ترى كيف جعل (سَيِّدًا) من نوات الياء، مع إمكان جعله من نوات الواو بالاشتقاق من قولهم : سَادَ يَسُودُ، ولكنه أثر الظاهر، وكذلك دَعَوَى الزيادة على خلاف الظاهر.

وفي إطلاق الناظم القول في المسألة إشكالٌ مآ، وذلك أن غيره يشترط في وقوع (أن) بعد (لَوْ) أن يكون خبرها فعلا، وذلك ليكون عوضا من ظهور الفعل بعد (لو) وعلى هذا كلامُ العرب كقوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا }^(١) الآية. وقال : { وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ }^(٢) الآية. { وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ }^(٣) / { وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ }^(٤) الآية. وهو من الكثرة بحيث لا يُحصى، فلا بد من اشتراطه، إذ لا يجوز أن يقال : لو أن زيدا حاضري لأكرمته. وإطلاقُ النظم يقتضي الجواز، لأنه لم يقيد (أن) بأن يكون خبرها فعلا. والجواب : أن ذلك غيرُ مُشترط، وإنما اشترطه السيرافي.

قال ابن الضائع : وجرى منه على غلط، يعنى من السيرافي، وتبعه عليه الزمخشريُّ في «المفصل»^(٥) وردّه ابن الضائع وابن مالك بأن وقوع خبر (أن) غير فعل شائع في كلام العرب، كقوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّمَا فِي

(١) سورة النساء : ٤٦.

(٢) سورة النساء : ٦٤.

(٣) سورة البقرة : ١٠٣.

(٤) سورة الأنعام : ١١١.

(٥) انظر : ابن يعيش ١٥٥/٨.

الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ^(١) الآية. ومنه قول الشاعر^(٢):

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ النَّجَاجِ
أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرَّمَّاحِ

وقال الآخر^(٣):

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِنِّي مُعَلَّقُ
بِعُودٍ ثَمَامٍ مَاتَاؤَدَ عُودَهَا
أنشدهما المؤلف على ماحكاه عنه ابنه في «التكملة»^(٤) وأنشد أيضا غير
هذين^(٥)، وأنشد النحويون للفرزدق^(٦):

(١) سورة لقمان : ٢٧.

(٢) هو لبيد بن ربيعة، ديوانه ٢٣٣، والمغنى ٢٧٠، والعيني ٤٦٦/٤ والهمع ١٧١/٢، والدرر ١١٥/١، والأشموني ٤٢/٤

وملاعب الرماح هو أبو براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب، عم لبيد، وكان أبو براء أحد الفرسان الذين ضرب العرب بهم المثل في الشجاعة والفروسية، فقالوا : «أفرس من ملاعب الأسنة».

(٣) هو الحسين بن مطير أو غيره، العيني ٤٥٧/٤، والأشموني ٤٢/٤، وأمالى القالى ٤٣/١، واللسان (ثم)

والثمام : نبت ضعيف له خوص، ربما حشى به وشد خصاص البيوت. وتأود : تعوج. يصف نحول جسمه وهزاله بسبب الحب، وهجران المحبوبة.

(٤) التكملة على شرح التسهيل لابن النازم [لوحه ٢٢٩ - ب].

(٥) وهو قول صخر بن عمرو :

ولو أن حياً فانتُ الموتِ فاته
أخو الحرب فوق القارح العنوانِ

وقول الآخر :

ولو أنها عصفورة لحسبتهَا
مُسُومَةٌ تدعو عبيدًا وأزمنًا

(٦) ديوانه ٨٤٢، برواية «ضُنَّتْ به نفسُ حاتم» وابن يعيش ٦٩/٣، والعيني ١٨٦/٣ وشذور الذهب ٢٤٥، ٤٤٢، وقبله : =

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا
عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ
والظاهر أن ذلك لا يلزم، بل يقع خبر (أَنْ) فعلاً واسماً، وإن كان وقوع
الفعل أكثر.

ثم قال : «وإن مُضَارِعُ تَلَاهَا صُرِفًا إِلَى الْمَضِيِّ» يعنى أن المضارع إذا
تلاها، أى وقع بعدها، فإنه يَنْصَرَفُ بوقوعه بعدها إلى الْمَضِيِّ، فيصير في ذلك
مثل (لَمْ) و(لَمَّا) و(رُبَّمَا) فتقول : لو يَقُومُ زيدٌ لأَكْرَمْتُهُ، ومنه قوله تعالى : {وَلَوْ
تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ} (١) الآية. {وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ} (٢).
{وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ} (٣) {لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُونُ} (٤) {وَلَئِنْ
لَقَسَمْتَ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} (٥).

فالمضارع في هذه الآيات وأشباهاها مَصْرُوفٌ إِلَى الْمَاضِي، وكذلك في
قول الشاعر (٦).

فلما تصافنا الإداوة أجهشت

فجاء بجلمود له مثل رأسه

وكان الفرزدق صافن رجلا من بني العنبر إداوة، فسامه العنبري أن يؤثره على نفسه بحصته من
الماء، ففعل الفرزدق، وفي ذلك قال هذه الأبيات. والرواية بكسر الميم من «حاتم» على أنه بدل من
الضمير المتصل في قوله : «جوده» وكان يمكن فيه الرفع على أنه فاعل للفعل «ضَنَّ» ولكن لما
كانت القوافي مجرورة، والبدل ممكن، عدل إليه فراراً من الأقواء الذي هو عيوب الشعر.

(١) سورة الأنعام : ٢٧.

(٢) سورة البقرة : ١٦٥.

(٣) سورة الأنعام : ٣٠.

(٤) سورة الأنبياء : ٣٩.

(٥) سورة الواقعة : ٧٦.

(٦) هو كثير عزة ديوانه ٦٥/١، والخصائص ٢٧/١، والعيني ٤٦٠/٤، ولأشمونى ٤٢/٤ وقبلة :

رهبانٌ ندينَ والذين عهدتم

يَبْكُونُ من حذر العذاب قُعُوداً

وخروا : سقطوا.

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا

خَرُّوا لِعِزَّةٍ رُكَّعًا وَسُجُودًا

ومنه قوله : «لَوْ يَفِي كَفَى» أى لو وَفَى لنا بعهده كَفَى مُؤَنَّة التعبِ أو

الطلبِ أو نحو ذلك.

وفي هذا الإطلاق شىء، وذلك أن الناظم قد ذَكَرَ أَوَّلًا أن الأكثر أن يقع بعدها الماضى، وقد يقع بعدها المستقبل قليلاً، وفي كلا الحالتين لا يَمْتَنِعُ أن يقع بعدها المضارع وغيره، وإذا كان كذلك فإذا أُريدَ بما بعدها الاستقبال فقد يكون ما بعدها ماضياً الصيغة كقوله^(١):

* وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ *

وقد يكون مضارعاً نحو ما أنشده المؤلف من قوله الشاعر^(٢):

لَا يُنْفِكُ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِرًا

خُلُقَ الْكَرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَسْدِيمًا

وإذا كان / الأمر في (لَوْ) على هذا فلا يصح إطلاق القول بأن ٥٣

المضارع إذا وقع بعدها يُصْنَرَفُ إلى الماضى إلا بأن يُدْعَى أن المضارع لا يقع بعدها بمعنى الاستقبال أصلاً، وذلك شىء لم يَثْبُتْ في كلام العرب. ولهذا قال المؤلف في «التسهيل» حين ذَكَرَ مُخَلَّصَاتِ المضارع إلى الماضى : ولو الشَّرْطِيَّةُ غالباً^(٣)، فقيّد بالغلبة تنبيهاً على أن ذلك غير لازم فيها.

(١) هو توبة بن الحير، وسبق الاستشهاد بالبيت، وعجزه :

عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

(٢) المغنى ٢٦١، والعينى ٤٦٩/ث، والتصريح ٢٥٦/٢، والأشْمُونِي ٢٨/٤ ومعناه : لا يجدك الذين

يرجون إحسانك إلا مظهرًا خلق الكريم ولو كنت فقيراً.

(٣) التسهيل : ٥.

فما فعله الناظم فيه ما ترى، إلا أن يقال : إنه لم يعتبر ما جاء من ذلك، إذ هو قليل في قليل، وهو وقوع الفعل بعدها مستقبلاً، فلذلك ترك ذكره.

ولم يتعرض هنا في (لو) إلى حكم جوابها، وعلى أى وجه، وليس في مثاله ما يشعر بذلك، لأنه لو قصد ذلك لأتى باللام، لأن الفعل المتبى إذا وقع جواباً لها لحقته اللام غالباً، وإن كان مضارعاً فإنما يقع مقروناً بـ(لم) الجازمة، أو ماضٍ منفى بـ(ما) وماعداً هذا فنادر، وليس للناظم في هذا كلام، وهو إخلال بالمسألة، إذ لا يعرف من كلامه كيف جوابها، فلو قال مثلاً .

تُجَابُ بِالْمَاضِي بِلَامٍ أَوْ بِمَا

أَوْ بِالْمُضَارِعِ بِلَمْ قَدْ جُزِمَا

لَكَفَى في هذا الحكم، لأن الغالب على جوابها هذا.

(أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا)

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا
لِتَلَوِ تِلْوَهَا وَجُوبًا أَلِفَا
وَحَذَفُ ذِي أَلِفَا قَلَّ فِي نَثَرٍ إِذَا
لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نَبِذَا

عرف الناظم - رحمه الله (أَمَّا) هنا بأنها في معنى قولك : مَهْمَا يَكُنُ مِنْ شَيْءٍ وهذا صحيح، وذلك أنها تُسَمَّى حرفَ تَفْصِيلٍ وابتداءً، لأنها تَفْصِلُ الجُمْلَةَ التي تليها عن الكلام الذي قبلها وتُفْصِلُ الكلامَ تفصيلاً، فتقول : أكرمتُ زيداً، وأمّا عمراً فلم أكرمه. وتقول : أمّا زيدٌ فأكرمه، وأمّا عمرو فأهنه. قال تعالى : {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ} (١) وهي مضمّنة معنى قولك : مَهْمَا يَكُنُ مِنْ شَيْءٍ، كما ذكر.

فإذا قلت : أمّا زيدٌ فأكرمه، فكأنك قلت : مَهْمَا يَكُنُ مِنْ شَيْءٍ فأكرم زيداً، فهي قد تَضَمَّنَتْ معنى حَرْفِ الشرط، والفعل المشروط به، وما تَضَمَّنَ من فاعله، فلذلك أتى لها بجواب كما يُؤْتَى للشرط بجواب، وكان بالفاء لأنه تَضَمَّنَ معنى الشرط الذي يكون جوابه بالفاء.

وقوله : «وَفَالْتَلَوِ تِلْوَهَا» إلى آخره «فاء» هنا مبتدأ، وابتدأ بالنكرة لأنها غير مُرَادَةٍ بعينها، والخبر قوله : «أَلِفَا» وما قبله متعلق به، أى إنَّ الفاء أَلِفَا / لِتَلَوِ تِلْوَهَا وجوباً، وتِلْوَهَا : ما وَلَّى اللفظ الذي وَلَّيَهَا.

فإذا قلت : أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ، فالذى وَلِى (أمّا) قولك : «زيدٌ» والذى وَلِى زيداً قولك : «منطلقٌ» وإيّاها تَلْزَمُ الفاء.

وقد تَضَمَّنَ هذا الكلامُ مسألتين :

إحداهما : أنْ قوله في الفاء أنَّها تَلْزَمُ مُشْعِرٌ بأنْ ذلك هو جوابُها، وأنها لا بُدَّ لها من جواب، ويُبَيِّنُ ذلك أنه جَعَلَهَا في معنى أداة الشرط وفِعْلُها، وأداة الشرط لا بُدَّ لها من جواب، فكَذَلِكَ ماتَضَمَّنَ معناها.

والثانية : أنْ الجواب لا يَلِيها، إذ قال : «وَقَفَا لِيَتَلَوَّيْهُمَا» والفاء قد تقرر أنها إنما تدخل على الجواب، فإذا الجواب لا يكون إلا تالياً لِمَا يَتْلُوها، فلا يجوز أن تقول : أمّا فَرَزِيدٌ منطلقٌ، وإن كان (أمّا) نائباً عن الشرط وفِعْلُهُ وفاعلُهُ، بل لا بُدَّ من الفصل بينهما، فتقول : أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ. وعِلَّةُ ذلك وجهان :

أحدهما : أنْ (أمّا) كان القياس أن يَظْهَرُ بعدها فعلُ الشرط، كما يَظْهَرُ مع (مَهْمَا) وغيرها من الأدوات المضمَّنة معنى (إن) فَلَمَّا حُذِفَ فعلُ الشرط لِجَعْلِ العَرَبِ (أمّا) نائِبَةً عنه قَدَّمَ بعضُ الكلامِ الواقع بعد الفاء ليكون كالْعَوَضِ من المحذوف، كما كانت (مَا) في قولك : (أمّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ) كَالْعَوَضِ من الفعل.

والثانى : أنْ الفاء إنما وُضِعَتْ في كلامِ العَرَبِ لِلإِتِّبَاعِ، لِتَجْعَلَ ما بَعْدَهَا تابِعاً لما قَبْلَهَا، ولم تُوضَعْ لتكونِ مستأنفة. والإِتِّبَاعُ فيها على ضربين : إمّا إِتِّبَاعُ مفردٍ لمفرد، وإمّا إِتِّبَاعُ جملةٍ لجملة.

فلو قلت : أمّا فَرَزِيدٌ منطلقٌ، لَوَقَعَتِ الفاء مستأنفةً ليس قَبْلَهَا مفردٌ ولا جملةٌ يكون ما بَعْدَهَا تابِعاً له، إنما قَبْلَهَا حرفٌ مَعْنَى لا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، ولا تَتَعَقَّدُ بِهِ فائدة، فَقَدِّمُوا الاسمَ لذلك، فقالوا : أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ، ليكون ما بَعْدَهَا تابِعاً لما

قبلها على أصل موضوعها. وهذا معنى تعليل الفارسي وابن جني وغيرهما. وهنا نظران :

أحدهما : أن الفاصل بين (أماً) وجوابها، وهو تاليها، لا يكون جملة، وإنما يكون مفرداً.

وكلامه لا يعطى هذا المعنى، وذلك أنه قال : «لِتَلَوْتُلُوها» والتلوا والتالي مفهوم إطلاقه أعم من أن يكون مفرداً أو جملة، وذلك لا يستقيم، إذ لا يجوز أن يقال : أماً زيد قائم فهو كذا، ولا ما كان نحو ذلك، لأن المقصود بالتالي هنا أن يكون فاصلاً بين (أماً) وجوابها كما تقدم، والفاصل يقع بالمفرد، كما قالوا في اللام بعد (إن) من كونها مؤكدة معنى (إن) فكرهوا اجتماعهما لفظاً، فالزموا الفصل بينهما / بفاصل مآ، ٥٥ فكذلك هنا، فيجوز الفصل بالاسم والظرف والمجرور ونحو ذلك، فتقول : أماً يوم الجمعة فانت قائم، وأماً في الدار فأنا قاعد، وأما زيد فسائر.

فإن قلت : إن الجملة قد يفصل بها في الكلام، كما قال تعالى : {وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ. فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ} (١) ونحو ذلك، فما بعد (إن) يكون جملة من فعل وفاعل، وأنت قد قيدت الفصل بالمفرد، والناظم قد أطلق القول في ذلك، فتدخل له جملة الشرط، لا يحتاج إلى التقييد بالمفرد.

فالجواب : أن جعله على إطلاقه يؤدي إلى مفهوم لا يجوز باتفاق وهو وقوع الجملة التامة فاصلاً، كقولك : أماً زيد في الدار فينام، وذلك فاسد كما تقدم، فلا بد من التقييد المذكور. وأما جملة الشرط فشبيهة

(١) سورة الواقعة : ٩٠، ٩١.

بالمفرد، من حيث عدم الاستقلال، فقامت مقام صدر الجملة من عجزها، وصارت مع أداة الشرط كالصلة مع الموصول، وأنت تقول : أُمَّا الَّذِي جَاءَنِي فَأَكْرِمَهُ، كما قال تعالى : {وَأُمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ} ^(١) فالتقييد صحيح، والإخلال به فاسد.

والنظر الثاني : أنه يقصد أن يتكلم على حكم الفاصل بين (أُمَّا) وجوابها، ومَّا العاملُ فيه، وكان حقه أن يبين ذلك، إذ ليس مما يَهْتَدَى إليه الناظرُ في هذا النظم، وفيه شَغَبٌ وخلاف، فكان ضروريُّ البيان. ولو قال مثلاً :

وَتِلْوَهَا جُزْءُ الْجَوَابِ قُدِّمًا

لِلْفَصْلِ وَالْأَفْعَالِ لَنْ تُقَدِّمًا

أو ما كان نحو هذا لكان مُجْزِئاً، لأن الذي يَفْصِلُ بين (أُمَّا) وجوابها هو جُزْءٌ من الجواب، عاملٌ أو معمول، كقوله : {فَأُمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} ^(٢) {وَأُمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ} ^(٣) وَأُمَّا الدَّارَ فزِيدُ، وَأُمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَانْتَ سَائِرُ، وَأُمَّا ضَارِبُكَ فزِيدُ، ونحو ذلك، ولا يتقدم الفعلُ، فلاتقول : أُمَّا يَقُومُ فزِيدُ، ولانحو ذلك.

ثم قال : «وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثَرٍ» إلى آخره.

يريد أن الفاء اللاحقة لِتِلْوَتِو (أُمَّا) بابها أن تكون ثابتة لازمة في موضعها، ثم إنه يجوز حذفها على الجملة، لكن ذلك فيها قليلٌ إن لم يُحذف معها القول، وهذا من كلامه يَقْتَضِي أن حذفها إذا حُذِفَ معها القولُ كثير، لأنه قال :

(١) سورة هود عليه السلام : ١٠٨.

(٢) سورة الضحى : ٩.

(٣) سورة فصلت : ١٧.

وَحَذَفَ ذِي الْفَا : قَلَّ نَثْرٌ إِذَا

لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذًا

فمفهوم الشرط هنا أنه إن كان القول نُبِذَ معها فالحذف ليس

بقليل، فهو إذن كثير .

فأما حذفُ الفاء مع غير القول فمنه ما جاء في الكلام ، وهو الذي

أشار إليه / بقوله : قَلَّ فِي نَثْرٍ « وذلك نحو ما وقع في « البخارى » من ٥٦

قوله عليه السلام : « أماً بعدُ ، ما بالُ أقوامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي

كِتَابِ اللَّهِ » الحديث ^(١) . ومنه ما جاء في النظم أيضاً ، نحو ما أنشدته

الفارسي وابن جنى وغيرهما ^(٢) :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لِقِتَالٍ لَدَيْكُمْ

وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

وأنشدوا أيضاً قول الآخر ^(٣) :

(١) أخرجه البخاري في « كتاب البيوع - باب الشراء والبيع مع النساء » فتح الباري ٣٧٠/٤ (الحديث رقم ٢١٥٥) .

(٢) المقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وابن الشجري ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ، وابن يعيش ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، والمغني ٥٦ ، والعيني ٥٧٧/١ ، ٤٧٤/٤ ، والتصريح ٢٦٢/٢ ، والهمع ٣٥٦/٤ ، والدرر ٨٤/٢ ، والأشموني ١٩٦/١ ، ٢٢٤ ، ٤٥/٣ ، والخزانة ٤٥٢١ .

والبيت للحارث بن خالد المزخومي ، والعراض : جمع عَرْض - بضم فسكون - وهو الناحية .

والمواكب : الجماعة ركباناً أو مشاة ، وقيل : ركائب الإبل للزينة .

(٣) ابن يعيش ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، وأسرار العربية ١٠٦ ، والخزانة ٤٥٢/١ ، ٣٦٤/١١ ، واللسان (خسر) والبيت لرجل من الضباب ، وقبلة :

تزاحمنا عند المكارم جعفر بأعجازها إذ أسلمتها صدورها

وجعفر : أبو قبيلة ، والأعجاز : جمع عجز ، وهو المؤخر من كل شيء ، وأراد بها هنا النساء لأنهن

متأخرات عن الرجال ، وأسلمتها : خذلتها ولم تعنها . =

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَأَصْدُورَ لِجَعْفَرٍ

ولكن أعجازاً شديداً ضريرها

وأما حذفها مع القول فكقولك: أما زيدٌ أجنبتَ تفعلُ كذا، قال الله تعالى :

(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) ^(١) الآية، تقديره: فيقال لهم : أَكْفَرْتُمْ . وقوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ) ^(٢) .

ونُبذَ معناه طُرِحَ وألقى من اللفظ ، فلم يُذكر ، يقال : نَبَذْتُ الشيءَ ، إذا ألقيته من يدك .

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ

إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا

وبِهِمَا التَّحْضِيضُ مَرْوَهْلًا

أَلَا أَلَا وَأُولَيْنِهَا الْفَعْلَا

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ

عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

يريد أ (لَوْلَا) و (لَوْمَا) حرفان من حروف الابتداء ، يلزم أن يقع

بعدهما المبتدأ والخبر ، وذلك إذا كان يدلان على امتناع الشيء لوجود غيره ،

وذلك أن هذين الحرفين يقعان في الكلام على وجهين :

= والصنور : جمع صدر ، وأراد به هنا أكابره وأشرافهم . والضرير : المضارة ، وأكثر ما يستعمل في الغيرة ، يقال : ما أشد ضريره عليها .

يقول : إن بني جعفر لا رجال فيهم ، فهم كالنساء ، وأما نسائهم فهن شديداً الضرر ، هن كالرجال في المقاومة والمدافعة ، وإيصال الضرر للأعداء .

(١) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٢) سورة الجاثية : ٣١ .

أحدهما : أن يكون حَرْفِي تَخْضِيز ، وسيذكرهما إثر هذا .
والآخر : أن يكونا حَرْفِي امْتِناع لوجود ، وهو الذي ابتدأ به ،
وبهذا المعنى يكونان حَرْفِي شرط ك (لَوْ) فلا بُدَّ من جواب ، لكنه لم
يذكر ذلك ، وهو مما يُضْطَرُّ إلى ذكره ، فكان حقه أن يذكر ذلك .
ومعنى الامتناع للوجود فيهما أنك إذا قلت : لولا زيد لأكرمته ،
فالإكرام ممتنع لوجود زيد ، أي إن وجود زيد هو السبب في امتناع
الإكرام .

وقوله : « يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءُ » يعنى (لَوْلَا) و (لَوْمًا) يقع بعدهما
جملة الابتداء والخبر لزوماً ، فلا يجوز إلا أن تقول : لولا زيد لقام عمرو .
ومنه قوله تعالى : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ)^(١) الآية . فالمرفوع
بعدها مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة الكلام عليه ، وقد يظهر إذا لم يكن
عليه دليل . وقد تقدّم الكلام على ذلك في باب « المبتدأ والخبر » وإنما
تعرض هنا للزوم الجملة الابتدائية .

وقد أحرز هذا المعنى فوائد

/ إحداها : أن الجملة الفعلية لا تقع بعد (لَوْلَا) ولا (لَوْمًا) فلا يقال :
لَوْلَا قُمْتَ لأكرمته ، وإن جاء من ذلك شيء فمحفوظ محلُّ الشعر ، نحو
ماأنشده السَّيرافي من قول الجُمُوح أخى بنى ظَفَر ، من سلَّيم بن
مَنْصُور (٢) :

(١) سورة النساء : ٨٣ وسورة النور : ١٠ ، ١٤ ، ٢٠ .

(٢) ابن الشجرى ٢١١/٢ ، وابن يعيش ٩٥/٨ ، ١٤٦/٨ ، والإنصاف ٧٣ ، والخزانة ٤٦٣/٨ ،
والسبع الطوال ٥٥١ ، واللسان (عنر) =

لَا دَرَّ دَرَكٍ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ

لَوْلَا حُدِّثْتُ وَلَا عُذِرْتُ لِمَحْنُودٍ

أي لولا الحدُّ والحِرمَان ، وقال الآخر^(١) :

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا

فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يَنَازِعُنِي شُغْلِي

أي لولا منازعةُ الشُّغل .

والثانية : أن الاسم الذي بعدها مرفوع بالابتداء ، خلافا لمن زعم أنه مرفوع بفعل مُضْمَرٌ تقديره : لولا حَضَرَ زيدُ لأكرمْتُكَ ، أو نحو ذلك ، وهو منقول عن الكسائي ، واستدل على ذلك بظهور الفعل في البيتين المذكورين ، وهو مَرْجُوح ، لأن حذف الخبر أوّلَى من حذف الفعل ، لأن الخبر هو المخبرُ عنه في المعنى ، فَحُذِفَ ما ذُكِرَ أوّلَى من حَذَفَ ما لم يُذْكَر .

وأيضاً فحذفُ الفعل دون فاعله قليل جداً في الكلام ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فلا يحذف ما هو كالبعض ، ويبقى البعض الآخر ، فإنّ اعتقادُ مذهب سيبويه هو الأولى^(٢) ، وهو ما رآه الناظم .

= وقبلة :

قالت أمّامة لما جئت زائرهما فلأرْمِيتَ ببعض الاسهم السودِ

وأمامة : زوجته ، ولأردرك : لا كان فيك خير ، وأتيت بخير ، يدعو عليها .

وحديث : حرمت ومنعت والعذرى : المعذرة يقول لها : قد رميت واجتهدت في قتالهم ، ولكني حرمت النصر عليهم ، ولا يقبل عذر المحروم .

(١) ابن يعيش ١٤٦/٨ ، والخزانة ٢٤٦/١١ ، والمغنى ٢٧٦ ، والهمع ٤٣/٢ ، والدرر ٧٧/١ ، وديوان الهذليين ٣٤/٨ .

والبيت لأبي ذؤيب ، يقول : ادعت أسماء على أنني لا أحبها ، فقلت لها : بلى أحبك ، وأحافظ على عهدك ، لا يمنعني من التودد إليك إلا الشواغل والموانع .

(٢) الكتاب ١٢٩/٢ « هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يبنى على الابتداء » .

والثالثة : التنبيه على أن (لَوْلَا) ليست بعاملة في المرفوع بعدها ، وهو مذهب المحققين . ومن النحويين مَنْ ذهب إلى أنها عاملة فيما بعدها الرفع ، نقله الفراء عن بعض النحويين ، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين مطلقاً^(١) .

وحكى هذا المذهب عن ابن كيسان ، والمعنى عند هؤلاء غير الفراء في قولك : (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ) لَوْ لَمْ يَمْنَعْنِي زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، لكن الفعل حُذِفَ ، ثم أُقِيمَت (لا) مُقَامَ ما حُذِفَ ، كما أُقِيمَت (ما) مُقَامَ الفعل في قولهم : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ .

وأما الفراء فيقول : يرتفع الاسم بـ (لَوْلَا) لاستقلال الكلام به ، وأنعقاد الفائدة ، واللام جوابها . وردَّ الفراء على الآخرين بوجهين : أحدهما : أنه لو كان كما قالوا لَوَقَعَ « أَحَدٌ » بعدها ، فكنت تقول : لَوْلَا أَحَدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، إذ المعنى عندهم ، لو لم يَمْنَعْنِي أَحَدٌ ، ولَمَّا لم يَجْزُ ذلك كان التقدير غيرَ مأمَقَدَرُوا .

والثاني : امتناع : لولا أخوك ولا أبوك ، أي لو لم يَمْنَعْنِي أخوك ولا أبوك ، فلو كان ذلك لَمَّا امتنع وردَّ مذهبه أيضا بوجهين :

أحدهما : أن (لَوْلَا) غير مختصة بالإسم ، لوقوع الفعل بعدها كما تقدم ، ومن شرط العمل الاختصاصُ كما تقرَّر في الأصول فلا يصح عملُ مالم يَخْتَصْ ، وهو ردُّ السيرافي .

وضَعَفَهُ ابن الضائع بأن وقوع الفعل بعدها ضعيفٌ مختصٌّ

(١) انظر : الإنصاف (٧٠/١) المسألة العاشرة « القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا » .

والاثني : أن أصل الحرف إذا عَمِلَ في اسمٍ واحد أن يعمل الجرُّ لا الرفعَ ولا النصبَ .

وهذا الثاني لا يَلْتَزِمُونَهُ ، إذ من مذهبهم أن الحرف قد يَعْمَلُ غيرَ الجرِّ في اسمٍ واحد ، كما يحكى عنهم في اسم (إن) وخبر (ما) ونحو ذلك .

والرابعة : التَّنْبِيهُ على أن ضمير الجر إذا وقع بعدها فهو ضميرُ رفع ، أي في موضع رَفْع ، فليس بمجرور الموضع ، لأنه ذَهَبَ إلى أنهما يَلْزِمَانِ الابتداء ، فَاتَى بلفظ اللزوم ، فَدَلَّ على ما ذَكَرَ .

وهذا رأى الأخفش والفراء خلافاً لِمَا ذَهَبَ إليه سيبويه والخليل ويونس ، من أنه في موضع جرٍّ على ظاهره^(١) ، فهي إذا قلت : (لَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ) من حروف الجر .

واستدلَّ على صحَّة ما ذهب إليه الناظم بأن الضمائر قد يقع بعضها موقعَ بعض ، وقد قالوا : ما أنا كَأَنْتَ ، فلو وقعوا ضميرُ الرفع موقعَ ضمير الجر ، فلذلك يجوز عكسه ، وهو وقوعُ ضمير الجر موقعَ ضمير الرفع ، واحتجَّ الفراء بأنها لو كانت (لولا) مِمَّا تَخْفُضُ لأوشك أن تُرَى خافضةً للظاهر ، ولو في الشعر، قال : وإنما قالوا : لَوْلَاكَ ، كما اتَّفَقَ ضميرُ الرفع والخفض في : فعلنا ، وبنا ، وكان إعراب المُكْنَى بالدلالات لا بالحركات ، وأيضا فلا بُدَّ لكل حرفٍ جرٍّ من متعلِّق ، فإين مُتَعَلِّقُهُ ؟ وليس بزائدٍ فيقال : إنه لا متعلِّق له ، بل هو كسائر الحروف التي لا تُرَاد ، فإذا لم يكن (لولا) متعلِّقٌ دَلَّ على أنه ليس بحرف جرٍّ ، كما يزعم المخالف .

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

وقوله : « عَقْدًا » أى رَيْطًا ، أى إذا رَيْطًا امتناعاً بوجود ، وهو ماتقدم شرحه من معنى الشرطية .

ثم قال : « وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ » إلى آخره ، هذا هو المعنى الثاني لِلَوَلَا وَلَوْما ، وهو التحضيض .

يعنى أن التحضيض يقع في الكلام بهما ، وكذلك بـ (هَلَا) مشددة اللام ، و (أَلَا) مشددة ، و (أَلَا) مخففة .

فهذه خمسُ أدوات ذكرها للتحضيض ، وعطف (هَلَا) على بِهِمَا ، وهو ضميرٌ مخفوض من غير إعادة الخافض ، لأنه جائز عنده في الكلام ، وقد تقدم .

ثم ذكر في الجملة أنها لا تختصُ بالفعل وحده لفظاً ، بل يليها الفعل مُطلقاً ، يليها الاسم على تقدير الفعل . فالحاصل أنها ك (إِنَّ) و (لَوْ) في أنها لا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديراً ، فقد يُتَوَهَّم أنها عوامل في الفعل ، لكن لَمَّا لم يذكر ذلك دَلٌّ على أنه معدوم فيها ، وإلَّا فلو كان ذلك لذكره ، كما ذكر في (لَمْ) و (لَمَّا) و (إِنَّ) ونحوها ، وبذلك يُعلم من كلامه أن (لَوْ) غير عاملة ، و (أَمَّا) كذلك حين لم يُنبَّه على ذلك .

ونصُّ هنا على أن الباب فيها أن يليها الفعلُ ظاهراً / لقوله : ٥٩ « وَأُولَئِنَّهَا فِعْلًا » يريد : في اللفظ ، ولذلك قال بعد ذلك .

« وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ عَلَّقَ » فجعل الاسم في هذا القسم على تقدير الفعل .

ومثالُ ولايتها الفعلُ لفظاً قولك : هَلَا أكرمت زيداً ، وألَا ضربتَ عمرَ ، وَلَوْلَا تقومُ فُتُكْرَمَ .

وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ فِي (لَوْلَا) قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (١) وَفِي (لَوْمًا) قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَوْ تَأْتَيْنَا بِالْمَلَانِكَةِ إِنَّ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ) (٢) . وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا ، وَإِنَّمَا يَقْدَرُ بَعْدُهَا إِحْقَاقُ لَهَا بِالْأَصْلِ .
ثُمَّ قَالَ : « وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ » إِلَى آخِرِهِ .

« بِفَعْلٍ » مُتَعَلِّقٌ بِـ (عُلِّقَ) وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لـ « اسْمٌ » أَيْ : وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ مُعَلَّقٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ ، يَعْنِي أَنَّ الْأِسْمَ قَدْ يَقَعُ بَعْدُهَا ، لَكِنْ مُتَعَلِّقًا بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ ، وَمَعْنِي كَوْنُهُ مُعَلَّقًا بِهِ ، أَيْ مَعْمُولًا لَهُ ، فَتَقُولُ إِذَا قِيلَ : (أَكْرَمْتُ عَمْرًا) : فَهَلَّا زِيدًا . أَيْ : هَلَّا أَكْرَمْتُ زِيدًا . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ جَرِيرٌ (٣) :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنَى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمَى الْمُقْنَعَا

أَيْ : لَوْلَا تَعْقِرُونَ الْكَمَى الْمُقْنَعُ ، وَهَلَّا تَعْدُونَ الْكَمَى الْمُقْنَعُ . وَمِنْهُ أَيْضًا

(١) سورة النمل : ٤٦ .

(٢) سورة الحجر : ٧ .

(٣) ديوانه ٣٢٨ ، والخصائص ٤٥/٢ ، وابن الشجرى ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، ٢١٠/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٠٢ ، ١٤٤/٨ ، ١٤٥ ، والخزانة ٥٥/٣ ، ٢٤٥/١ ، والمغنى ٢٧٤ ، والعينى ٤٧٥/٤ ، والهمع ٢١١/٢ ، والدرر ١٣٠/١ ، والأشمونى ٥١/٤ ، واللسان (ضطر) وتعْدُونَ : تَعْتَقِدُونَ . وَالْعَقْرُ : ضَرْبٌ قَوَائِمُ النَّاقَةِ بِالسَّيْفِ عِنْدَ نَحْرِهَا ، وَالنَّيْبُ : جَمْعُ نَابٍ ، وَهِيَ النَّاقَةُ الْمُسْنَةُ . وَالْمَجْدُ : الْعِزُّ وَالشَّرَفُ . وَالضَّوْطَرَى : الرَّجُلُ الضَّخْمُ اللَّثِيمُ الَّذِي لِإِغْنَاءِ عِنْدِهِ . وَيُنَوِّضُ ضَوْطَرَى كُنْيَةً : ذِمَّ وَسَبَّ . وَالْكَمَى : الشَّجَاعُ الْمَتَكَمَّى فِي سِلَاحِهِ . وَالْمُقْنَعُ : الَّذِي عَلَى رَأْسِهِ الْبَيْضَةُ وَالْمَغْفَرُ . وَالْمَعْنَى : أَنْكُمْ تَعْدُونَ عَقْرَ الْإِبِلِ الْمُسْنَةِ الَّتِي لَا يَنْتَفِعُ بِهَا ، وَلَا يَرْجَى نَسْلُهَا أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ، هَلَّا تَعْدُونَ قَتْلَ الشُّجْعَانِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ، وَهُوَ تَعْرِيزُ بِجَبْنِهِمْ وَضَعْفِهِمْ عَنْ مَقَاتِلَةِ الشُّجْعَانِ . وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لَجَرِيرٍ يَهْجُو بِهَا الْفَرَزْدَقَ .

ما أنشده سيبيويه من قوله (١) :

أَلَا رَجُلًا جَزَاَهُ اللَّهُ خَيْرًا

يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

وعلى هذا حمل البصريون ما أنشده الكوفيون من قوله (٢) :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ

إِلَى فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أى : هَلَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَا ، عَلَى إِضْمَارِ (كَانَ) الشَّائِنَةِ ، وَكَذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ

الفراء من قول الآخر (٣) :

الْآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي يَلْحِينِنِي

هَلَا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ

فهو على (كان) الشَّائِنَةِ ، و «التقدم» مبتدأ ، والجملة بعده حالية

قامت مقام الخبر ، كقوله عليه السلام : «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ

(١) سيبيويه ٣٠٨/٢ ، والنوادر ٥٦ ، وابن يعيش ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، والخزانة ٥١/٣ ، ٨٩/٤ ، ١٩٥ ،

١٩٣/١١٢٠٣ ، والمغنى ٧٧ ، ٢١٩ ، والعيني ٣٦٦/٢ ، ٣٥٢/٣ ، والأشمونى ١٦/٢ .

والبيت لعمر بن قعاس أو قنعاس المرادى المنحجى ، ويَعْدُهُ :

تَرَجُلْ لِمَتَى وَتَقُمْ بَيْتِي وَأَعْطِيهَا الْإِثَاوَةَ إِنْ رَضِيتُ

والمحصلة - بكسر الصاد - التي تحصل الذهب من تراب المعدن وتلخصه منه .

ويروى بفتح الصاد ، ويريد امرأة أتزوجها بمتعة .

(٢) هو الصمة القشيري ، وسبق الاستشهاد بالبيت في باب «إعراب الفعل» .

(٣) معاني القرآن ١٩٨/١ ، ومجالس ثعلب ٦٠ ، والعيني ٤٧٤/٤ ، والرواية الأشهر «تلحونني»

واللجاجة : ملازمة الأمر وإياء الانصراف عنه . ولج فلان : تمادى في خصومته ، ولها الرجل

أخاه : لأمه وعذله .

يقول : أتلومونني الآن بعد ما فرط مني من الغضب والخصومة ؟ فهَلَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَلَامَةُ وَالْقُلُوبُ

عامرة بالمحبة !

سَاجِدٌ» (١) قاله ابن خروف . وكان الكوفيون يُجيزون وقوعَ الاسم بعد هذه الأحرف ، ويستدلون بالبيتين ، وذلك ممنوع عند البصريين .
والذي ارتضاه الناظمُ مذهبُ البصريين ، وهو الراجع ، لأن السماع يُسأدهم .

وكذلك يلهيا الاسم مُعلّقاً بفعل ظاهر مُؤخّر عن ذلك الاسم ، فتقول: هَلْأُزِيدُ ضَرَبَتَ ، هَلْأُعَمِّرُ أَكْرَمَتَ . ولا يجوز هنا رفعُ الاسم لأنها لا يليها إلا الجملةُ الفعليةُ ، كما ذكر من مذهب الناظم والبصريين .
فإن قلت : هَلْأُزِيدُ ضَرَبَتَهُ ، هَلْأُعَمِّرُ أَكْرَمَتَهُ ، ونحو ذلك ، فهو من قبيل النوع الأول الذي علّق بفعل مضمر ، لأن الفعل قد اشتغل بضمير الأول عنه ، فلا بدّ من تقدير فعلٍ ناصبٍ ، كما مرّ في باب « الاستغال » .

(١) أخرجه مسلم في « كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود » ج ١ / ٢٥٠ (الحديث رقم ٢١٥) .

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالذِّي خَبَرَ
عَنِ الذِّي مُبْتَدَأُ قَبْلُ اسْتَقَرَّ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَهِ
عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ

هذا الباب يُسَمَّى «بَابُ الإِخْبَارِ» وَضَعَهُ النُّحَوِيُّونَ بِقَصْدِ التَّدْرِيبِ
وَالِامْتِحَانِ، وَلِأَنَّهُ يُعْرَضُ فِيهِ مَسَائِلُ صُنْعِيَّةٌ، قَدْ يَغْلُطُ فِيهَا الْكُبَرَاءُ مِنْ أَهْلِ
هَذَا الشَّأْنِ لِقَلَّةِ التَّدْرِيبِ فِيهِ، وَفِيهِ فَائِدَةٌ، وَهِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي
الْكَلَامِ، وَلِذَلِكَ يُسَمَّى عِنْدَ الْقَدَمَاءِ «سَبْكُ النُّحُو».

وَقَدْ كَثُرَ فِيهِ النُّحَوِيُّونَ، وَوَضَعُوهُ عَلَى أَبْوَابِ النُّحُو، كِبَابِ الْفَاعِلِ،
وَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَ (كَانَ) وَجَمِيعِ الْمَفْعُولَاتِ، وَالتَّوَابِيعِ، وَالْإِعْمَالِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ،
لِيَحْصُلَ لِلطَّالِبِ بِالِامْتِحَانِ فِيهِ مَلَكَةٌ يَقْوَى بِهَا عَلَى التَّصَرُّفِ.

وَأَوَّلُ مَا تَعَرَّضَ النَّازِمُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ التَّعْرِيفُ بِمَعْنَى «الإِخْبَارِ»
وَهُوَ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ أَنْ تُدْخَلَ (الَّذِي) عَلَى الْكَلَامِ الَّذِي فِيهِ الْاسْمُ الْمَخْبَرُ
عَنْهُ، وَاقْعَةُ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ الْأَسْمِ، ثُمَّ تُبَدِّلُ مِنْ ذَلِكَ الْاسْمِ ضَمِيرًا عَلَى
حَسَبِهِ فِي الْإِعْرَابِ، وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَيَكُونُ
ذَلِكَ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى ذَلِكَ الْمَوْصُولِ أَيْضًا عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ الضَّمِيرِ،
وَمُطَابَقًا لَهُ فِيمَا تَقْدَمُ، ثُمَّ تُصَيِّرُ ذَلِكَ الْاسْمَ الَّذِي أُرِدَتْ الإِخْبَارُ عَنْهُ خَبْرًا
لِلْمَوْصُولِ، وَيَبْقَى الْجُمْلَةُ صَلَةً الْمَوْصُولِ.

فإذا قيل لك : أخبر عن «زَيْدٍ» من قولك : (قَامَ زَيْدٌ) بِالَّذِي - قلت :
الَّذِي قَامَ زَيْدٌ، ففي «قام» ضميرُ فاعلٍ يعود على «الذي» وهو الواقع في
موضع «زَيْدٍ» إلا أنه استقرَّ لأنه مفرد مذكر، واتَّصلَ لأنه لا مانعَ له من
الاتصال.

والدليل على ذلك أنه لو كان مُثنًى لقلت : اللذانِ قامَا الزَّيدانِ، أو
مجموعاً لقلت : الَّذِينَ قامُوا الزَّيْدُونَ، فيبرز الضمير. و«زَيْدٌ» في آخر
الكلام خبرُ «الَّذِي».

وهذا معنى ما أراده الناظم - رحمه الله - بقوله : «مَا قِيلَ أَخْبِرْ
عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرُ عَنْ الَّذِي» إلى آخره.

يعنى أن الاسم الذي يقال لك إذا سئِلْتَ عنه : أخبر عنه بـ (الَّذِي)
يقع خبراً عن (الَّذِي) حالة كَوْنِهِ (الَّذِي) قد استقرَّ مبتدأً أولَ الكلام، فعلى
هذا لأبْدُ من تقديم (الَّذِي) مرفوعاً على الابتداء، والاسم المخبر عنه مؤخراً
عنه، لأنه قد قَيِّدَ (الَّذِي) بأنه قبل الخبر استقرَّ مرفوعاً على الابتداء، فـ
«مبتدأُ حال من «الَّذِي» لأن المراد به في النظم مجردُ اللفظ المخبر به في
المسألة.

٦٣

ثم قال : وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسَطُهُ صِلَةٌ يعنى أن ماسوى (الَّذِي)
والاسم المخبر عنه، فأجعله وسطاً ما بين (الَّذِي) وذلك الاسم، صلة لـ
(الَّذِي) نحو : الَّذِي ضَرَبَتْهُ زَيْدٌ، فـ (الَّذِي) قد سَبَقَ مرفوعاً على
الابتداء، و«زَيْدٌ» هو المخبر عنه بـ (الَّذِي) وماتوسط بينهما وهو قولك :
«ضَرَبَتْهُ» في هذا المثال صلة لـ (الَّذِي) ولأبْدُ لكل صلة من عائد يعود
عليها، فأخبر أن العائد هو «خَلْفُ مُعْطَى لَتُكْمَلَةَ» ويريد بـ «مُعْطَى

التَّكْمِلَةُ : «زَيْدًا» فى المثال المذكور وهو الاسم المخبر عنه، لأنَّ الكلام به تَمُّ وَكَمْلٌ، فهو الذى أُعْطِيَ تَكْمِلَةُ الكلام، وخَلْفُهُ هو الضمير الموضوع فى موضعه، وهو هنا الهاء فى «ضَرَبْتُهُ» ونَبَّه بهذا على أنه لا بُدَّ للمخبر عنه مِمَّنْ يَخْلُفُهُ فى موضعه، وهو الضمير العائد على الموصول، كما تقدم فى التعريف أولا.

وقوله :

نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا

ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرُ الْمَأْخُذَا

هذا مثالٌ مبينٌ لمراده، ونَبَّه على أصله، وهو ضَرَبْتُ زَيْدًا، وقد تقدم بَسْطُهُ.

ثم قال : «فَادِرُ الْمَأْخُذَا» أى : فاعْلَمْ مَأْخُذَ الإخبار عن «زيد» من قولك : ضَرَبْتُ زَيْدًا، حتى تصيرَ إلى قولك : الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، على ما تقدم شرحه.

ثم نَبَّه على وجوب مراعاة الاسم المخبر عنه فى الإتيان بالموصول، من الإتيان بالموافق لا بالمخالف، فقال :

وِبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي

أَخْبِرَ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ

يريد أنَّك تُراعى فى الإخبار عن الاسم أن يكون الموصول مُوَافِقًا له فى الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير أو التأنيث، فإذا كان الاسم المخبر عنه مفردا مذكراً قلت : الذى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، كما تقدم، فجئْتُ بِـ (الَّذِي) لأنها واقعة على المفرد، و«زيد» مفرد، ولا بد أن يَخْلُفَهُ الضمير مفرداً أيضاً مذكراً مثله.

وإن كان مثنى نحو : ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ. قلت : اللذانِ ضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانِ، فأتيتُ بِـ (الَّذِي) مثنى، وبالضمير مثنى.

وإن كان مجموعاً نحو : ضَرَبْتُ الزُّيْدِينَ.

قلت : الَّذِينَ ضَرَبْتُهُمُ الزُّيْدُونَ، وكذلك فى التَّائِيثِ، فتقول فى (ضَرَبْتُ هَذَا، وضَرَبْتُ الْهِنْدِيْنَ، وضَرَبْتُ الْهِنْدَاتِ) : التى ضَرَبْتُهَا هَذَا، وَاللَّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا الْهِنْدَانِ، وَاللَّتَيْنِ ضَرَبْتُهُنَّ الْهِنْدَاتُ. و«الْمُثَبَّتُ» فى كلامه هو الاسم المخبر عنه، فقد انطبق التعريف المتقدم فى تفسير الإخبار على ما أورده بهذا الكلام.

إلا أنه يرد على الناظم وغيره فى هذا الكلام إشكال، لأنه يقتضى أن يكون/ الاسم المفروض هو المخبر عنه، و«الَّذِي» أو «الْألفُ وَاللَّامُ» وهو ٦٤ المخبر به، لأنهم يقولون : «بَابُ الْإِخْبَارِ بِالَّذِي وَبِالْألفِ وَاللَّامِ، وكذا قال الناظم : «مَاقِيلَ أَخْبِرَ عَنْهُ بِالَّذِي» فجعل «الَّذِي» مُخْبَرًا به، والاسم هو المخبر عنه، وما تقدم من التفسير يقتضى أن يقال : أَخْبِرَ عَنْ «الَّذِي» لأنه المَجْعُولُ مَبْتَدَأً، والاسم هو المخبر به.

وقد أجاب النحويون عن هذا بأجوبة، منها لابن عصفور أنهم إنما أرادوا بقولهم: «الْإِخْبَارُ بِالَّذِي وَبِالْألفِ وَاللَّامِ» أن يُخْبِرَ عن المسمى، ويكون اسم المخبر عنه فى وقت الإخبار (الَّذِي) أو الألف واللام، ألا ترى أنك إذا قلت : الذى قام زيدٌ، أو القائمُ زيدٌ، فالاسم الواقع على المخبر عنه إنما هو «زيد» لأن المخبر عنه هو الفاعل.

وقال ابن الضائع : الأقربُ أن يكون الكلام محمولاً على معنى، وذلك أن «زيداً» هو المخبر عنه فى الحقيقة. فإذا قلنا : القائمُ زيدٌ، فزيدٌ صاحبُ الصِّفَةِ، وهو المخبر عنه فى الحقيقة، وإن كان فى اللفظ خبراً، فعبّروا عنه بأنه مُخْبَرٌ عنه نظراً إلى الحقيقة؟

قال : فإن قيل : قَلَمَ لم يَتَمُّوا الحقيقة فيقدموه ، فيجعلوه مخبراً عنه كما هو المخبر عنه في الحقيقة؟

قلت : تأخيرهُ وتقديمُ (الَّذِي) أقربُ مأخذاً غفى الصنعة، بأن تجعل الموصولَ أولَ الجملة التي فيها الاسمُ المخبرُ عنه، وتجعله آخرًا، وتجعلَ في موضعه ضميراً يعود على الموصول معرباً بإعرابه، وترفعه فتجعله خبراً عن الموصول في اللفظ.

وأيضاً فإذا أخرته لم يَجْزُ أن يكون (الَّذِي) صفة، فلذلك بنَّوا على تأخيرهِ.

قال : ومِمَّا يدل على أن هذا إرادتهم قولهم : أَخْبِرْ عن زيدٍ، فلا يمكن أن يَتَنَزَّلَ إلَّا على هذا. قال : وإنما يتوجَّه قولُ ابنِ عصفور في قولهم : أَخْبِرْ بِالَّذِي. انتهى.

وقد وُجِّهَ بأنه على القلب، ويأن (عن) بمعنى الباء، وذلك بعيد، والله أعلم.

قَبُولُ تَأْخِيرِ وَتَعْرِيفِ لِمَا

أَخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا

كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبَى أَوْ

بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاغِ مَا رَعُوا

لَمَّا عَرَفَ بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ أَتَى بِالشُّرُوطِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي الْأَسْمِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ، إِذْ كَانَ الْأَسْتِقْرَاءُ يُعْطَى أَنْ لَيْسَ كُلُّ اسْمٍ يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ أَوْ بِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَرَاعَاةِ ذَلِكَ، وَإِذَا ذَاكَ يَصَحُّ الْقِيَاسُ فِي مَسَائِلِ الْإِخْبَارِ.

وَأَتَى هُنَا بِشَرْطِ أَرْبَعَةِ الْأَسْمِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ/ لَا بُدَّ مِنْهَا :

أحدها : أن يقبل التأخير، وهو قوله : (قَبُولُ تَأْخِيرٍ) وهو مبتدأ خبره قوله : (قَدْ حُتِمًا) أى أن شرط قَبُولِ التأخير فى المَخْبَرِ عنه حَتْمٌ لازمٌ لأبَدٍ منه، فإذا صحَّ جوازُ التأخير فى الاسم جاز الإخبار عنه، فإذا أُخْبِرَ عن «زيد» من قولك : زيدٌ قائمٌ - قلت : الذى هو قائمٌ زيدٌ، فجاز ذلِـبُ لأن تأخير «زيد» جائز فى الجملة، فلو لم يجز التأخير لم يَجْزِ الإخبار، وذلك الأسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام، وسائر ما يزلزم التَّصْدِيرُ، نحو : أَيُّهُمْ قامَ؟ فلا يجوز الإخبار عن «أى» فلاتقول : الذى هـك قامَ أَيُّهُمْ؟ لأن «أياً» لها صدر الكلهم.

وكذلك إذا أُخْبِرَ عن «مَنْ» من قولك : مَنْ جاءكَ؟ أو (مَا) من قولك : مَا عِنْدَكَ؟

وكذلك أسماء الشرط لا يخبر عنها، لأن لها صدر الكلام، فلا تقول إذا أردت الإخبار عن «أَيُّهُمْ» من قولك : (أَيُّهُمْ يَكْرِمُنِي أَكْرِمُهُ) : الذى هو يَكْرِمُنِي أَكْرِمُهُ أَيُّهُمْ. وكذلك سائر أسماء الشرط، كالاستفهام سواء.

وأيضاً فإذا عَوِضْتَ الضمير من اسم الشرط، أو من اسم الاستفهام، زال معنى الشرط، وزال معنى الاستفهام، لأن الضمير لا يتصمَّنُ مَعْنَى حرف، فاختلَفَ معنى الصلَّة بعد دخولها. ويختصُّ اسم الشرط بأن ما بعده من الفعل مجزوم، فيلزم أن يكون الضمير جازماً، وذلك غير موجود فى كلام العرب.

ومِمَّا يَلْزَمُ التصديرَ فلا يُخْبَرُ عنه (كَمْ) الخبرية، فلا يجوز أن تُخْبَرَ عن (كَمْ) من قولك : كم بَطَلٌ جَدَّْتُ، فتقول : الذى هو بَطَلٌ جَدَّْتُ كَمْ، لِمَا يَلْزَمُ فيها من مُحَالَاتٍ عَرَبِيَّةٍ، منها الجرُّ بالضمير، وإبطالُ معنى (كَمْ) حين جِئَ بضميرها، والتأخير فيها.

ومن ذلك ما أضيف إلى واحد من الأسماء المتقدمة، نحو : غَلَامٌ مَنْ يَأْتِكَ

فَأَكْرَمَهُ، وَغَلَامٌ مِّنْ أَكْرَمِكَ؟ وَغَلَامٌ كَمَ رَجُلٍ جَاءَكَ؟ فَلَ تَقُولُ : الَّذِي هُوَ مِّنْ يَأْتِيكَ فَأَكْرَمَهُ غَلَامٌ، وَلَا الَّذِي هُوَ مِّنْ أَكْرَمِكَ غَلَامٌ، وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ.

ومنها الاسم المضاف، نحو : جاعنى غلامٌ زيدٌ، فالغلامُ لا يجوز تأخيرهُ، لأنه عامل فى المضاف إليه، وكالجزء منه فلا يتأخرُ، فلا تقول: الذى جاعنى هو زيد غلامٌ، وأيضاً فيلزم أن يكون الضمير خافضاً، وذلك لا يصح، وأيضاً فيكون «الغلام» مقطوعاً عن الإضافة، وهو غير جائز، فإنما يُخبر عنه مع المضاف إليه، فتقول : الذى جاعنى غلامٌ زيدٌ.

ومنها ضميرُ الأمرِ والشأنِ نحو: هو زيدٌ قائمٌ، فلا يجوز الإخبار عنه، لأنه لازمُ التقديم على الجملة الواقعة خبراً له، فلا يجوز أن تقول /:الذى هو زيدٌ قائمٌ هو، لأنك إذا أضمرتَه كانت الجملة خبراً لذلك ٦٦ الضمير، فيلزم أن يكون فيها عائدٌ عليه، لأنه ليس بضميرٍ للشأن، وإنما يَسْتغنى عن إعادة الضمير من الجملة ضميرُ الشأنِ وحْدَهُ، وخَلْفَهُ ليس كذلك.

وأيضاً فتكون (الذى) هنا واقعة على الجملة التى هى (زيدٌ قائمٌ) فتصير (الذى) نائبةً عن ضمير الأمر، وذلك لا يجوز. قاله ابن الضائع. وعَلَّ ذلك ابن عصفور بأنه يلزم أن يعود ضمير الأمر إذا أخرته على ما قبله، وذلك لا يجوز.

فمن هذه الأنواع وأشباهاها تحرَّز بقوله : «قَبُولُ تَأْخِيرٍ».

والشرط الثانى : لجواز الإخبار قَبُولُ الاسم التعريف، وذلك قوله : (وتَعْرِيفٌ) وهو معطوف على (تَأْخِيرٍ) كأنه قال: قَبُولُ تَأْخِيرٍ وقَبُولُ تَعْرِيفٍ. فإذا قَبِلَ الاسم التعريفَ صَحَّ الإخبار عنه، وذلك لأنه لا بُدَّ من

إضماره وجعل ضميره حالاً محلّه ومعرباً بإعرابه، والضمير معرفة، فلا بدّ من اشتراط التعريف، فإذا أُخبرتَ عن «قائم» من قولك : زيدٌ قائمٌ - قلت : الذى زيدٌ هو قائمٌ، وهذا على مذهب غير ابن السراج، وسيأتى التنبيه عليه إن شاء الله. فمثل «قائم» يقبل التعريف، فيجوز الإخبار عنه، فإن لم يصح تعريفه لم يصح الإخبار عنه.

وتحت هذا أنواع، منها الحال، فلا يجوز الإخبار عن «قائمًا» من قولك : ضربتُ زيداً قائماً، لأنّ الحال من شرطها التنكير، وأنت لو أُخبرتَ عنها لجعلتَ الضمير خلفاً منها، فقلت : الذى ضربتُ زيداً إياه قائمٌ، فأدى إلى إن يتنصب الضمير على الحال، وهو معرفة، وذلك غير مستقيم.

ومنها التمييز، لما يلزم من تنكيره أيضاً، فإنك لو أُخبرتَ عنه لجعلتَ الضمير خلفاً منه، يُعرب بإعرابه، وذلك ممتنع، فلا تقول إذا أردت الإخبار عن «زيتاً» من قولك : عندي رطلٌ زيتاً: الذى عندي رطلٌ إياه زيتٌ، ولا يجوز ذلك.

ومنها المجرور بـ (رُبُّ) نحو : رُبُّ رجلٍ يقول ذلك، فلا تقول :الذى ربه يقول ذلك رجلٌ، لما يلزم من تعريفٍ مخفوضٍ «رُبُّ» ومن شرط «رُبُّ» الارتفاع إلا النكرة.

ومنها مخفوض «كُلُّ» نحو : كُلُّ رجلٍ يأتينى أكرمه، فلا يجوز أن تقول : الذى كلُّه يأتينى أكرمه رجلٌ، لما يودى إليه من خفضٍ «كُلُّ» للمعرفة المفردة ذلك لايجوز، إذ لا يقال :كُلُّ الرجلِ أكرمه، وإنما يجوز ذلك إذا قلت : كُلُّ الرجالِ أكرمهم. ويجوز أن يُخبر عن مخفوضها إذ ذاك، فتقول : الذين كلُّهم أكرمهم الرجال.

ومنها المخفوضُ باسم (لا) العاملة عملَ (إن) نحو : لاغلامَ رجلٍ عندك،

فلا يجوز أن تقول : الذى لاغلامه عندك رجل / لما يؤدى إليه من عمل ٢٦
 (لا) فى المعرفة، وذلك لا يصح. وهذه أمثلة تدل على ما كان من شاكلتها.
 الشرط الثالث : أن يصح الاستغناء عن المخبر عنه بأجنبى يوضع
 موضعه فى كلام الذى هو فيه، وهو قول الناظم : (كَذَا الْغَنِ عَنْهُ
 بَأَجْنِبِيٍّ) والضمير فى (عنه) للاسم المخبر عنه، أى الاستغناء عنه بأجنبى
 عنه حتمً أيضاً، فإن كان كذلك صحَّ الإخبار عنه، كما إذا أخبرت عن
 (الكاف) من قولك : زيدٌ أكرمك، فإنك تقول : زيدٌ أكرمته أنت، لأن الأجنبى
 يصح أن يوضع فى موضع (الكاف) استغناءً به عنه، فتقول : زيدٌ أكرم
 عمراً.

فإن كان لا يصح الاستغناء عنه لم يصح الإخبار عنه، وذلك الضمير
 الرابط قبل الأخبار، كالهاء فى (زيدٌ ضربته) لا يجوز الإخبار عنه، لأنه
 يلزم أن يجعل فى موضعه ضمير يعود على الموصول، فيزول ربطه.
 فإن قيل : يبقى متأخراً يربط الخبر - فالجواب : أنه إذا أخر فلا
 يبقى فى الخبر، ومثاله لو جاز : الذى زيدٌ ضربته هو، فزيدٌ مبتدأ، خبره
 «ضربته» والجملة صلة (الذى) فإن جعلت ضمير «ضربته» عائداً على
 «زيد» بقى (الذى) دون ضمير عائداً عليه من صلته. وذلك ممتنع. وإن
 جعلته عائداً على (الذى) بقى المبتدأ وهو (زيد) لاضمير له فى خبره،
 وذلك ممتنع أيضاً.

وهذا المنع مُسَحَبٌ على ما لو كان الرابط ظاهراً، كأسماء الإشارة
 فى نحو قوله تعالى : (وَلَبَّاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ)^(١). فإن أردت الإخبار عن

(١) سورة الأعراف : ٢٦.

«ذلك» من قولك : قيامُ زيدٍ ذلك حَسَنٌ، [قُلْتُ] ^(١) الذى قيامُ زيدٍ هو حَسَنٌ ذلك، لأن «هُوَ» عائدٌ على (الذى) فيبقى المبتدأ بلا رابط.

وكذلك إذا كان الرابط تَكَرَّارَ المبتدأ بلفظه، نحو : زيدٌ ضَرَبْتُ زيداً.

فإن كان فى الجملة رابطُ ثانٍ عائدٌ على المبتدأ جاز الإخبار عنه لوجود الشرط، وهو الاستغناء عنه بأجنبى، نحو قولك : زيدٌ ضَرَبْتُه فى داره، فالهاء فى «ضَرَبْتُه» يصح أن يُجعل فى موضعه أجنبى، نحو قولك : زيدٌ ضَرَبْتُه فى داره، فإنَّه يصح أن تقول : الذى ضَرَبْتُه فى داره هُوَ، فالهاء من «ضَرَبْتُه» تعود إلى (الذى) وبقي ضمير «فى داره» رابطاً للخبر بالخبر عنه، وهو «زيد» و «هُوَ» الأخيرُ عائدٌ على «زيد» أيضاً.

الشرط الرابع : أن يصح الاستغناء عنه بمضمَرٍ يحل محلّه، وذلك قوله : «أَوْ بِضَمَرٍ» تقدير كلامه: كذا الغناء عنه بمضمَرٍ شرط، أى مُعْتَبَرُ مُرَاعَى، وذلك لأن الاسم المخبر عنه لا بد من جعل المضمَر يَخْلُفه فى أحكامه إذا أُخِر، فلا بُدَّ إذن من صحه إضماره. فإذا قلت: ضربتُ زيداً، فزيدٌ يصح إضماره فتقول : ضربته، إذن أن تُخْبِر عنه فتقول : الذى ضَرَبْتُه زيدٌ.

فإن لم يصح إضماره لم يصح الإخبار عنه، ولهذا أمثلة :

منها النعت، إذا أُخْبِرَتْ عنه دون المنعوت لَمْ يَجْز، نحو: ضَرَبْتُ زيداً العاقل، فلا يجوز أن تقول : الذى ضَرَبْتُ زيداً إِيَّاهُ العاقل، لِمَا يُوْدِى إليه من وقوع الضمير نعتاً، وذلك ممنوع.

ومنها الاسمُ المنعوت، فلا تقول : الذى ضَرَبْتُه العاقلُ زيدٌ، لِمَا يُوْدِى إليه من نعت المضمَر، وذلك لايجوز، اللهم إلا أن تريد الإخبار عن المنعوت بنعته، فيجوز ذلك، نحو قولك فى المثال المذكور: الذى ضَرَبْتُه زيدٌ العاقل، وإضماره

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة.

يصح لأن النعت والمنعوت بمنزلة الاسم المفرد، فزيدُ الأحمرُ عند من لا يعرف زيداَ وَحْدَهُ بمنزلة زَيْدٍ عند مَنْ يَعْرِفُهُ وَحْدَهُ، وأنت تقول: زيدُ العاقلُ جاعِلِي، فتَضْمِرُهُ بنعته، فلذلك يَسُوغُ الإخبار عنه.

ومنها الأسماءُ العاملةُ كُلُّهَا، لايجوز الإخبار عنها، لأنها لايصح أن تضمّر، فلو قلت : ضَرَبَكَ زيداَ حَسَنٌ وهو عَمْرًا قَبِيحٌ - لم يَجُزْ، لِمَا يُوْدِي إِليه من إعمال الضمير، وذلك غير جائز عند أهل البصرة، فإنّ إن أردت الإخبار عن «ضَرَبَكَ» فقلت : الذى هُوَ زيداَ أَحْسَنُ ضَرَبَكَ، لم يَجُزْ، لِبَعْدِ الضمير عن العمل.

وأجاز ذلك أهل الكوفة، فيقال: إِذْنٌ على مذهبهم فى قولك: زيدُ ضاربُ عمراً، إذا أَخْبَرْتَ عن «ضَارِبٍ»: الذى زيدُ هو عمراً ضاربُ.

والسماعُ بمثل ماذهبوا إليه لا يكون إلا فى الشاذ، نحو قول زهير^(١):

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عِلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ

وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ

كأنه قال : وما الحديثُ عنها بالحديثِ الْمُرْجَمِ، وقد مرَّ بيانهُ فى «إعمال المصدر» ولكن يجوز على كلا المذهبين إذا أَخْبَرْتَ عنه بمفعوله فقلت: الذى زيدُ هو ضاربُ عمراً، وكذلك تقول فى قولك: (ضَرَبَكَ زيداَ حَسَنٌ) الذى هُوَ حَسَنُ ضَرَبَكَ زيداَ، لأن العامل على هذا يجوز إضماره، لأنك تقول: ضَرَبَكَ زيداَ حَسَنٌ تَبَعَةً فِيهِ، فالهاء فى «فيه» عائدةٌ إِلَى الضَّرْبِ» بمعموله.

وَأُخْتَلَفُوا فى الخبر إذا كان مشتقاً هل يجوز الإخبار عنه، نحو: زيدُ قائمٌ، بناءً على أن الضمير يَخْلُفُهُ أَوْلاَ؟

(١) سبق الاستشهاد به فى باب «إعمال المصدر».

فمن النحويين مَنْ مَنَعَ هذا، لأنَّ المشتقَّ يَتَحَمَّلُ ضميراً، والضمير لا يتحمّله.

قال / ابن الضائع: وهذا لا يلزم إلا في الموضع الذي يُشترط فيه ٦٩ الاشتقاق، وبالجمله في الموضع الذي يُخَالَفُ الإضمارُ الإظهارُ.

والناظم لم يَلْتَزِمَ أحدَ القولين، وإنما التَزَمَ ما يَنْبَنِي عليه الخلاف. ومنها المفعولُ له، لا يجوز الإخبار عنه عند ابن عُصفور، لأنه لا يصح أن يقع في موضعه المضمَرُ معرباً كإعرابه.

فإذا قلت: قمتُ إجلالاً لزيدٍ، فأخبرتَ عن «إجلالٍ» فقلت: الذي قمتُ إِيَّاهُ إجلالُ لزيدٍ، فهذا غير صحيح، لأنه يصحُّ أن يُعْرَبَ «إِيَّاهُ» مفعولاً له أصلاً.

وغيرُ ابن عُصفور أجاز الإخبارَ عنه، لكن لا على نصب الضمير، إذ هو ممنوع عند الجميع، كما قال ابن عصفور، بل على أن تَدْخُلَ عليه اللام، فتقول: الذي قمتُ له إجلالُ لزيدٍ.

ومنها الاسمُ الواقع بعد خافِضٍ لا يقع بعده مضمَرٌ كالكَافِ، وَحَتَّى، والتاء، وَمِنْ، والواو، وَذُو، بمعنى: صَاحِبٍ. فإذا قلت: زيدٌ كعمرو، فأردتَ الإخبارَ عن «عمرو» لم يَجُزْ، لأنك تقول: الذي زيدٌ كعمرو، وذلك لا يجوز إلا في الضرورة، نحو قوله^(١):

(١) سيبويه ٢/٢٨٤، والمعنى ٢/٣٥٦، والخزانة ١٠/١٩٥، والتصريح ٢/٤، والهمع ٤/١٩٦، والدرر ٢/٢٧، والأشمنى ٢/٢٠٩، وديوان روية ١٢٨.

والبيت رؤية أو العجاج. يصف حماراً وأتته. والبعل: الزوج، والحلائل: جمع حليلة، وهي الزوجة. والحائل: المانع، وهو العاضل سواء، والمراد المانع من التزويج، لأن الحمار يمنع أتته من حمار آخر يريد من. والمعنى أن تلك لأن جديران بأن يمنعهن هذا الحمار.

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَالًا
كَهُوَ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَاطِلًا

فإن (الكاف) إنما تخفض الظاهر لا المضمّر.

وكذلك إذا قلت : ألقى رحله حتّى الزاد، فأردت أن تخبر عن «الزاد» لم يَجْز، إذ كنت تقول : الذى ألقى رحله حتّاه الزاد، و (حتّى) لاتخفض المضمّر إلا اضطراراً نحو قوله^(١):

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَسٌ
فَتَى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدٍ

وكذلك (نؤ) إذا قلت: رأيت ذاً المال، لايجوز أن تخبر عنه، فتقول: الذى رأيت ذاه المال لأن (ذا) لايَجُرُّ المضمّر إلا نادراً، نحو^(٢):

* أَبَانَ نَوَى أَرْوَمَتَهَا نَوُوهَا *

وكلُّ ما كان مثل هذه الأنواع يمتنع الإخبار عنها.

هذه جملة الشروط التى جاء بها الناظم - رحمه الله - لجواز الإخبار عن

الاسم.

وقوله : (فَرَاعَ مَارَعَوْا) يقال : رَاعَى الأمر يُرَاعِيهِ، إذا نَظَرَ إلَامَ يَصِير.

(١) الخزانة ٤٧٤/٩، والعينى ٢٦٥/٣، والهمع ١٦٦/٤، والدرر ١٦/٢، والأشمونى ٢١٠/٢ ويرى «يا ابن أبى زياد» و«لا يلقاه ناسى» وحتاك : إليك، أى إلى لقيك. ومعناه : أنهم لا يجدون فتى إلى أن يلقوك، فحينئذ يجدون الفتى. والله أعلم.

(٢) ابن يعيش ٥٣/١، ٣٨/٣، والهمع ٢٨٤/٤، والدرر ٦١/٢

والبيت لكعب بن زهير، ديوان ٢١٢، وصدره :

* صبحنا الخرجية مرهفات *

ويرى «أبار» بدل «أبان».

ورَاعَيْتُهُ أَيضاً: لَاحِظَتُهُ، ورَاعَيْتُهُ أَيضاً: مِنْ مُرَاعَاةِ الْحَقُوقِ، أَىِ الْمَحَافِظَةِ عَلَيْهَا، ورَاعَيْتُ الشَّيْءَ: حَفِظْتُهُ، وَمِنْهُ: رَاعَى الْإِبِلَ وَالْمَا شِئَةً كُلَّهَا.
أَىِ لَاحِظَ مَا حَفِظُوا مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ، وَأَنْظُرْ إِلَى مَاذَا يَصِيرُ الْأَمْرُ فِيهَا تَجِدُهَا ضَرُورِيَّةً لَاشْتِرَاطِ.

وعلى الناظم فى هذا الفصل نظرٌ من وجهين:

أحدهما : أنه أتى بأربعة شروط، كَرَّرَ مِنْهَا اثْنَيْنِ عَلَى شِدَّةِ مَحَافِظَتِهِ عَلَى الْإِخْتِصَارِ وَاجْتِنَابِ الْإِكْثَارِ.

والثانى : أنه اقتصَرَ فترك شروطاً مُعْتَبَرَةً عِنْدَ النَحْوِيِّينَ، لِأَبَدٍ مِنْهَا، إِذْ بِهَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ، / وَبِدُونِهَا لَا يَسْتَقِيمُ، وَالتَّى تَرَكَ أَكْثَرَ مِنْ التَّى ذَكَرَ، ٧٠. وَهَذَا غَرِيبٌ. فَأَمَّا التَّكَرُّارُ فَإِنَّهُ شَرْطُ قَبُولِ التَّعْرِيفِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ، وَشَرْطُ الِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَضْمَرٍ، وَهَذَانِ فِي الْحَقِيقَةِ شَرْطٌ وَاحِدٌ، إِذْ شَرْطُ قَبُولِ التَّعْرِيفِ دَاخِلٌ فِي اشْتِرَاطِ وَقُوعِ الْمَضْمَرِ مَوْقِعَهُ، فَلَوْ أَسْقَطَ اشْتِرَاطَ قَبُولِ التَّعْرِيفِ لَخَرَجَ لَهُ الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ وَمَخْفُوضُ (رُبِّ) وَ (كُلِّ) وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا تَقْدِمُ شَرْحَهُ، عَنْ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَخْلُفُهُ الْمَضْمَرُ، وَلَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ بِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ثَبَّتَ أَنَّ اشْتِرَاطَ قَبُولِ التَّعْرِيفِ فَضْلٌ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

وَلَمَّا ظَهَرَ هَذَا التَّكَرُّارُ لِابْنِ الصَّائِغِ، حِينَ أَتَى النَحْوِيُّونَ بِالشَّرْطَيْنِ الْمَفْتَرِقَيْنِ، أَعْتَذَرَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ، لِأَنَّ إِعْرَابَهُ يَنْقُضُ التَّعْرِيفَ، وَالْمَضْمَرُ مَعْرِفَةٌ، يَعْنَى كَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ، وَمِنْهَا مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ لِأَنَّهُ لَهُ حُكْمٌ آخَرٌ يَنْقُضُ الْإِضْمَارَ، كَالنَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ. قَالَ: فَلِهَذَا جَاءَ وَابَهُمَا شَرْطَيْنِ، وَالْأَفْجَاوُزُ الْإِضْمَارُ يَعُمُّ الْوَجْهَيْنِ. قَالَ:

ويمكن أن يكون الحال والتمييز مثاليين للثاني، لأن إضمارهما يمتنع من الوجهين: التعريف، وأنهما لمعنى لا يدل الإضمار عليه، فالإضمار يُبطل المعنى المراد منهما، كما في النعت والمنعوت. هذا ما قاله ابن الضائع. ولايجزى اعتذاره في هذا النظم، لأن مقصوده الاختصار والجمع للمسائل المتعددة في اللفظ اليسير، بخلاف غيره ممن قصد البسط. ويسوغ الاعتذار عنه بما ذكر.

وأيضاً فإنى أقول: أن اشتراط قبول التأخير غير محتاج إليه مع اشتراطه الاستغناء بأجنبى أو بمضمر، وذلك أن قبول التأخير احتراز من أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و (كَمْ) الخبرية، وما أضيف إلى واحد من ذلك، ومن المضاف. وكل واحد من هذه لا يصح الاستغناء عنه بالضمير أصلاً، لأن الضمير لا يؤدى معناه، ولا يخفص ما بعده، وقد تقدم التنبيه على ذلك، وهو احتراز أيضاً من ضمير الشأن والقصة، وهو مما لا يصح فيه الاستغناء بأجنبى، إذ لا يقع موقعه غيره، ولذلك لم يقع ضميره موقعه كما تقدم، فإذن الشرطان الأولان فضل غير محتاج إليهما. وأما الاقتصار، وترك ما هو محتاج إليه، فإنه أهمل ذكر شروط سبعة سوى ما ذكر:

- أحدها: أن يكون في الإخبار عن ذلك الاسم فائدة، كجميع / ماتقدم ٧١ من الأمثلة الجائزة، فلو عرى الإخبار عن الفائدة لم يسغ فإذا قيل لك : أخبر عن «ضرب» من قولاك : ضربت ضرباً - لم يجز، لأنك إذا قلت: [الذى]^(١)، ضربته ضرباً - كان غير مفيد، لأن كل أحد يعلم أن الذى

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى يستقيم بها التمثيل.

ضَرَبْتَ ضَرْبٌ، وقد رُدُّ مذهبُ أهل الكوفة في معاملتهم ضميرَ المتكلم والمخاطب^(١)، إذا أُخبر عنه مُعَامَلَةٌ الظاهر حين أجازوا في الإخبار عن «أنا» من قولك: أنا قائمٌ: الذى أنا قائمٌ أنا، وفى : أنت قائمٌ الذى أنت قائمٌ أنت، وإنما رَدُّه أهل البصرة لِأَوْجُهٍ، منها كونُ الخبر غيرَ مفيد فالفائدة، ولأبَد، مطلوبةٌ في الإخبار.

وكذلك لايجوز أن يُخْبَرَ عن «أُنْتَيْنِ» من قولك: هذا ثانِي اثْنَيْنِ، فلا تقول: الذى هذا ثانيهما اثْنَانِ، ولا عن «ثَلَاثَةٍ» من قولك: هذا ثالثُ ثَلَاثَةٍ، فلا تقول: الذى هذا ثالثُهم ثَلَاثَةٌ، ولا ماكان نحو ذلك، لأن كَوْنَهُما اثْنَيْنِ، أو كَوْنُهُم ثَلَاثَةٌ قد تقررٌ قبل المجئ بالخبر، فكان الإخبار غيرَ مفيد، فامتنع ذلك. والأمثلة فى هذا كثيرة.

والثانى : أن يكون ذلك الاسم متصرفاً، يَجْرى بوجوه الإعراب، ويقع فاعلاً، ومفعولاً، ومبتدأً، وخبراً، ونحو ذلك. وعلى الجملة فالمطلوب أن يصح استعماله مرفوعاً خبراً، فأما إذا كان غيرَ متصرفٍ، ولِزِمَ طريقة واحدة، فلا يجوز الإخبارُ عنه، لما يؤدَّى إليه من إخراج الاسم عاَ لَزِمَتْه العرب، نحو (سَحَرَ) ليومٍ بعينه، لايجوز الإخبار عنه، لأنه كان يَخْرُج من لُزوم نَصْبِه على الظرفيةِ إلى الرفع، وذلك غير جائز. وكذلك : سُبْحَانَ اللَّهِ، وَعِنْدَكَ، وما أشبه ذلك، فلو أُخْبِرْتَ عن (سَحَرَ) من قولك : خَرَجْتُ سَحَرَ، لقلت: الذى خَرَجْتُ فيه سَحَرَ، وذلك لايجوز. وكذلك لو قلت فى (عِنْدَكَ): من (زَيْدٌ عِنْدَكَ): - الذى زَيْدٌ فيه عِنْدَكَ - لم يصح.

(١) فى (س، ت) «ضمير المتكلم والمخاطب»

فإن قيل: لِمَ لا يجوز الإخبارُ عنه، ويَبْقَى منصوباً فيكون خبراً عن
(الَّذِي)؟

فالجواب: أنه لا يجوز نصبه خبراً إلا أن يكون ظرفاً للمخبر عنه،
والإخبارُ إنما هو أن تجعل الاسمَ الموصولَ هو المخبر عنه في المعنى،
وإذا كان ظرفاً له كان غيره، ولم يكن الظرف مخبراً عنه في المعنى. وهذا
الشرط معتمدٌ في «باب الإخبار» أيضاً.

والثالث: أن يكون غيرَ تابع، ماعدا العطفَ بالحرف، فالنعت
لا يجوز الإخبار عنه كما تقدم.

وكذلك عطفُ البيان عند بن أبي الربيع وطائفة، لأنَّ عطف / ٧٢
البيان إنما يُؤْتَى به بيّناً، وأنت إذا أخبرت عنه، فجعلت في موضعه
الضميرَ، فالضميرُ ليس ببيان، وإنما هو مُبْهَمٌ يحتاج إلى البيان.
وكذلك التوكيدُ لا يجوز الإخبار عنه، لأن التوكيد إنما هو بالفاظٍ
مخصوصة محصورة، والإخبارُ عنه يؤدي إلى تأكيد الظاهر بالمضمّر
مطلقاً، وهو لا يجوز.

وأما البدلُ فكذلك لا يجوز الإخبار عنه عند طائفة من النحويين،
وقبَّحه المازني، لأنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ أخيكَ، فأخبرتَ عن البدل قلت :
الذي مررتُ برجلٍ به أخوكَ، فأتيتَ به، لايسْتَقِلُّ الكلامُ بـ «بونه»، ولذلك كان
عند بعض النحويين في تقدير جملة أخرى.

وقد أجاز فيه ذلك طائفةٌ أخرى، وإليه مآل ابن الضائع، وسوى بين
البدل في هذا وبين العطف بالحرف. والمعطوفُ يجوز الإخبار عنه، فكذلك
البدل، فكما تقول في (رأيتُ زيداً وعمراً) إذا أخبرتَ عن «عمرو»: الذي

رَأَيْتُ زَيْدًا وَإِيَّاهُ عَمَرُوا، فكَذَلِكَ تَقُولُ فِي (رَأَيْتُ زَيْدًا أبا عبد الله) الذي رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ أَبُو عبد الله. وقد أجاز سيبويه^(١): أَزِيدُ ضَرَبْتَ عَمَرًا وَأَخَاهُ. فكَذَلِكَ يَجُوزُ: أَزِيدُ رَأَيْتَ عَمَرًا أَخَاهُ؟ وليس هذا موضع ذكر ذلك.

والرابع : ألا يكون عامله اللفظي مقدرًا غير منطوق به، فإن كان كذلك لم يجز الإخبار عنه.

فإذا قلت : ما أنت إلا سَيْرًا، فأردت الإخبارَ عن «سَيْرٍ» لم يجز، لأنك تقول : الذي ما أنت إلا إِيَّاهُ سَيْرٌ، والضمير لا يدلُّ على فعل، فيبقى إذ ذاك بغير ناصب، وذلك ممتنع. وكذلك إذا قلت : له صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ. لا تقول فيه : الذي له صَوْتُ إِيَّاهُ صَوْتُ حِمَارٍ.

ومن هاهنا قالوا في الإخبار عما كان من المصادر نحو: تَبَسَّمتُ وَمِيزُ الْبَرْقِ : مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ، أَيْ أَوْمَضْتُ وَمِيزُ الْبَرْقِ، لَمْ يَجُزْ الإخبار عنه لما تقدم. وَمَنْ نَصَبَهُ بِهَذَا الظاهر. وهو مذهب المازني، أجاز الإخبار عنه، فتقول على مذهبه : الذي تَبَسَّمتُهُ وَمِيزُ الْبَرْقِ، والمذهب الأول مذهب سيبويه.

والخامس : جواز وقوعه في الواجب، تحرُّزًا من الأسماء اللازمة للنفي في الاستعمال، كأَحَدٍ وَعَرِيبٍ وَكَتَيْعٍ وَنَافِخٍ^(٢)، ونحو ذلك، فإن الإخبار عنها غير جائز، لما يؤدِّي إليه من استعمالها في الواجب على خلاف وضعها. فإذا أردت الإخبار عن «أحد» من قولك : ما رأيتُ أَحَدًا. فقلت : الذي مارأيتُهُ أَحَدٌ، فقد

(١) الكتاب ١/١٧٠

(٢) من أمثالهم وأقوالهم الساذرة قولهم : ما بالدار أحدٌ، وما بالدار عَرِيبٌ، وما بالدار كَتَيْعٌ، وما بالدار نَافِخٌ ضَرْمَةٌ، وكلها بمعنى : ليس بها أحد، وانتقال في غير النفي.

أُوجِبَتْ لِلَّذِي مَارَأَيْتَهُ أَنَّهُ أَحَدٌ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَسْمَاءِ / ٧٣
 الْمُخْتَصَّةُ بِالنَّفْسِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُرِدَتْ الْإِخْبَارُ عَنْ «زَيْدٍ» مِثْلًا مِنْ قَوْلِكَ :
 مَا رَأَيْتُ زَيْدًا، فَإِنَّكَ تَقُولُ : الَّذِي مَارَأَيْتُهُ زَيْدٌ، فَصَحَّ الْإِخْبَارُ، لِأَنَّ «زَيْدًا»
 يَصِحُّ وَقَوْعُهُ فِي الْوَاجِبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا، وَجَاعَنِي زَيْدٌ، وَهَذَا
 ظَاهِرٌ.

وَقَدْ وَجَّهَ ابْنُ عَصْفُورٍ الْمَنْعَ هُنَا أَيْضًا بِأَنَّ «أَحَدًا» يُرَادُ بِهِ الْعُمُومُ،
 وَعَلَى هَذَا وَضَعُهُ، وَ«الَّذِي» إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ، فَلَمْ يُطَابِقِ الْإِخْبَارُ
 الْمَخْبِرَ عَنْهُ.

وَالسَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الْمَخْبِرُ عَنْهُ بَعْضُ مَا يَصِحُّ الْوَصْفُ بِهِ،
 مِنْ جُمْلَةٍ، أَوْ جُمْلَتَيْنِ فِي حَكْمِ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ مِثْلَ مَا تَقْدِمُ، وَالْجُمْلَتَانِ
 اللَّتَانِ فِي حَكْمِ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ كَجُمْلَتَي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، فَتَقُولُ فِي
 الْإِخْبَارِ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو) : الَّذِي إِنْ قَامَ قَامَ
 عَمْرُو زَيْدٌ، وَفِي الْإِخْبَارِ عَنْ «عَمْرُو» : الَّذِي إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو.
 وَجُمْلَتَي الْقَسَمِ وَالْجَوَابِ، فَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ : (وَاللَّهِ
 لَأَكْرِمَنَّ زَيْدًا) : الَّذِي وَاللَّهِ لَأَكْرِمَنَّهُ زَيْدٌ. وَجُمْلَتَي التَّنَازُعِ، فَتَقُولُ فِي
 الْإِخْبَارِ عَنْ «الزَّيْدَيْنِ» مِنْ قَوْلِكَ: (أَكْرَمَانِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ) : اللَّذَانِ
 أَكْرَمَانِي وَأَكْرَمْتُهَا الزَّيْدَانِ. وَعَنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ : الَّذِي أَكْرَمَاهُ وَأَكْرَمَهُمَا
 الزَّيْدَانِ أَنَا. وَالْجُمْلَتَيْنِ الْمُرتَبِطَتَيْنِ بِالْفَاءِ، فَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ
 قَوْلِكَ : (يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ) : الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ،
 وَعَنْ «الذُّبَابِ» الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذُّبَابِ.

فَسَاغَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْأِسْمِ فِي هَذِهِ لِأَمْتِلَةِ لَصَحَّةِ الْوَصْفِ بِهَا، فَلَوْ

لَمْ يَصِحَّ الوَصْفُ لَمْ يُخْبَرَ عَنْهَا، كَالاسْمِ فِي الْجُمْلَةِ الطَّلَبِيَّةِ أَوْ الْإِنْشَائِيَّةِ
نحو : اضْرِبْ زَيْدًا، وَلَعَلَّ زَيْدًا قَائِمًا، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،
فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : الَّذِي اضْرِبْتَهُ زَيْدًا، وَلَا الَّذِي لَعَلُّهُ قَائِمٌ زَيْدًا، وَلَا مَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ الْاسْمُ فِي الْجُمْلَتَيْنِ الْمُسْتَقْلَتَيْنِ، وَلَيْسَ فِي الْآخَرَى ضَمِيرُهُ،
نحو : قَامَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمْرُو، فَلَا تَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ «زَيْدٍ» الَّذِي قَامَ
وَخَرَجَ عَمْرُو زَيْدًا، إِذْ لَا عَائِدَ عَلَى الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ. وَهَذَا الشَّرْطُ اسْتَدْرَكَهُ
ابْنُ النَّازِمِ فِي «شَرْحِهِ» وَكَانَهُ عِنْدَهُ ضَرُورِي فِي الْمَوْضِعِ (١).

وَالسَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ تَامًا لَا بَعْضَ اسْمٍ فِي الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّهُ إِنْ
كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ، كَالاسْمِ الثَّانِي مِنَ الْمَرْكَبِ فِي لَفَةِ
الْإِضَافَةِ، نحو : «كَرْبٍ» مِنْ : مَعْدٍ يَكْرِبُ، وَالاسْمِ الثَّانِي مِنَ الْكُنَى، نحو
«بَكْرٍ/ مِنْ : أَبِي بَكْرٍ، وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ الْمُسَمَّيَّةُ بِهَا مِنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ ٧٤
إِلَيْهِ، نحو : «أَمْرِي» مِنْ أَمْرِي الْقَيْسِ، وَكَذَلِكَ «قَبَّانُ» مِنْ : حِمَارِ قَبَّانٍ،
و«قَتْرَةٌ» مِنْ : ابْنِ قَتْرَةَ (٢)، إِذْ كَانَ (كَرْبٍ، وَيَكْرُ، وَالْقَيْسُ، وَقَبَّانُ، وَقَتْرَةٌ)
حِينَ اسْتَعْمَلْتَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ غَيْرَ مُرَادٍ بِهَا مَعْنًى، وَلَا مَسْمًى تَحْتَهَا،
وَأِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الدَّالِّ مِنَ (زَيْدٍ) لِأَنَّهُا فِي تَعْلِيْقِهَا عَلَى مُسَمَّيَّاتِهَا كَزَيْدٍ
فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى مُسَمَّاهُ، فَكَمَا لَا يُخْبَرُ عَنْ جِزْءِ (زَيْدٍ) كَذَلِكَ لَا يُخْبَرُ عَمَّا
تَنْزِلُ مَنْزِلَتُهُ، فَلَوْ أُرِدَتْ الْإِخْبَارُ عَنْ «بَكْرٍ» مِنْ قَوْلِكَ : (أَكْرَمْتُ أَبَا بَكْرٍ)
فَقُلْتَ : الَّذِي أَكْرَمْتُ أَبَاهُ بَكْرًا، لَمْ يَصِحَّ، وَكَذَلِكَ فِي (رَأَيْتُ أَمْرًا الْقَيْسِ)

(١) شرح ابن النازم : ٢٢.

(٢) حِمَارِ قَبَّانٍ : ضَرْبٌ مِنَ الْخَنَافِسِ يَضْرِبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الذَّلَّةِ. وَابْنُ قَتْرَةَ : حَيَّةٌ صَغِيرَةٌ مِنْ أَخْبَثِ
الْحَيَّاتِ، وَالْجَمْعُ : بَنَاتُ قَتْرَةٍ.

لاتقول : الذى رأيتُ امرأه القيسُ.

وأجاز المازنى الإخبار عن جميع ذلك، فسَوَّغَ أن يقال: الذى أَكْرَمْتُ أَبَاهُ
بَكْرُ، والذى رأيتُ حمارة قَبَّانُ، وسائرُ ما يُتَّصَرُّ منها، مستدلاً على الجواز
بقول الشاعر^(١):

* أُوْحِيْتُ عَلَّقَ قَوْسَهُ قُرْزُ *

فأخبر عن «قُرْزَ» من «قَوْسِ قُرْزَ» وهى القوس التى فى السماء، و«قُرْزَ»
وحده ليس تحته معنى :

قال ابن عُصْفُور : وهذا لاحِجَّةٌ فيه لأن «قُرْزَ» اسم شيطان، فلعلَّ قول
العرب: قَوْسُ قُرْزَ، على نسبة القوس إلى الشيطان، فلا يكون بمنزلة قَبَّانٍ،
ولا قُتْرَةَ.

قال ابن الضائع: وهذا ضعيف جداً وشاذُّ، فلا يُقاس عليه.

فهذه شروط سبعة أهمل الناظم ذكرها، فاقتضى كلامه جوازَ كلِّ ما مَنَعَتْ
هذه الشروط من المسائل المتقدمة فى التمثيل، وما كان من بابها، وذلك فاسد.

ولم يظهر لى فى الوقتِ جوابٌ عن النظر الأول.

وأما النظر الثانى: فإنَّ ذكر هذه الشروط غيرُ ضرورى عليه.

أما الشرطُ الأول، وهو حصول الإفادة، فإنَّ ذلك معلوم من خارج، ومن
النظم، لأنهم إنما يأتون بالإخبار على طريق أنه كلام مستقل، وذلك يَسْتَلْزِمُ

(١) العينى ٤٧٩/٤، والهمع ٢٩٩/٥، والدرر ٢٠٤/٢، والحماسة بشرح المازنى ١٨٨٤ والشعر
للحكم بن عبد، أو شقيق بن سليك الأسدى، وصدره:

* فكانما نظروا إلى قمر *

وقوس قُرْزَ : قوس ينشأ فى السماء أو على مقربة من مسقط الماء من الشلال ونحوه، ويكون فى
ناحية الأفق المقابلة للشمس، وترى فيه ألوان الطيف متتابعة.

كونه ذا فائدة، إذ يشترطون في الكلام الإفادة، كما قال الناطم : (كَلَامًا
لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقَم) فلم يذكر هذا الشرط لأجل هذا.

وأما اشتراط التصرف فمعلوم من فرض المسألة، لأن فرض
الإخبار إنما هو فيما يصح الإخبار عنه أو به، والأسماء غير المتصرفة
لا يجوز أولاً الإخبار بها ولا عنها، فلا يتصور فيها الإخبار إذ ذاك.

وأما اشتراط كون غير تابع، فلا يلزم ذكره أيضاً، لأن النعت وعطف
البيان داخلان تحت شرط الغناء عن المخبر عنه بمضمّر.

أما النعت : فقد تقدم بيانه، وأما عطف البيان فمن منع ذلك فيه
علل بأن / خلفه غير مبين كنفس المعطوف، وهذا راجع إلى أن الضمير ٧٥
لا يقع في موضعه، ولا يستغنى به عنه.

وأما البدل فالظاهر فيه الجواز كما تقدم ذكره.

وأما اشتراط ظهور العامل اللفظي فراجع أيضاً إلى أن الضمير
لا يستغنى به عنه، لأن وقوع المصدر بنفسه في نحو: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا،
فيه دلالة على العامل، بخلاف الضمير فإنه لا يدل عليه، فلم يقع إذن خلفاً
له.

وأما اشتراط وقوعه في الواجب فكذلك أيضاً داخل تحت اشتراط
الاستغناء عنه بالضمير، لأن الأسماء المستعملة في النفي عامة فيما دلت
عليه، والضمير الذي يخلفها خاص لأعام، لأنه عائد على «الذي» و«الذي»
واقع في الواجب فلا يعم، فلم يغن عنه إذن.

وأما اشتراط صحة الوصف به غير محتاج إليه في هذا
الباب، لأنه خاص بباب الموصول لآليات الإخبار، وقد تقدمت الإشارة

إليه فى بابه.

وأما اشتراط التمام فى الاسم فداخل تحت اشتراط الإفادة، وقد تقدم

جوابه.

هذا ما ظهر من الجواب عن الشروط، وفى بعضه ضعف.

ثم أخذ يذكر حكم الإخبار بالالف واللام فقال:

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضٍ مَا

يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

إِنْ صَحَّ صَوْنُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَنَّ

كَمَصَوْنٍ وَأَقْرَبٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ

يعنى أن النحويين أخبروا فى هذا الباب بالالف واللام، ويريد الموصولة،

كما أخبروا بـ (الَّذِى) و (الَّتِى) وفروعهما عن بعض ما يكون فيه الفعل مقدماً.

و«ما» هنا موصولة واقعة على الكلام الذى يُخْبَرُ عن بعضه. والكلام

الذى يتقدم فيه الفعل هو الجملة الفعلية، و«البعض» هنا أيضاً واقع على

الاسم، كانه قال: أخبروا هنا بِأَلٍ عن الاسم الذى هو بعض كلام يتقدمه الفعل،

أى الاسم الواقع فى الجملة الفعلية.

فإذا قلت: قَامَ زَيْدٌ، فزَيْدٌ بعض هذه الجملة الفعلية، وكذلك ضَرَبَ زَيْدٌ

عَمْرًا، فزَيْدٌ وعمرو بعضان من الجملة، وكذلك ما أشبهه.

ومثال ذلك أن تريد الإخبار عن «زيد» من قولك: (قَامَ زَيْدٌ) بالالف واللام،

فإنك تقول: القائمُ زَيْدٌ، وذلك بأن تُبَدِّلَ من العامل فى الاسم الذى تريد الإخبار

عنه بالالف واللام واسم الفاعل إن كان العامل فيه فعل فاعل، أو اسم مفعول إن

كان العامل فيه فعل مفعول، ثم تدخل عليه الالف واللام التى بمعني (الَّذِى)

و (الَّتِي) وتُبدل / من الاسم الذي تريد الإخبارَ عنه في موضعه ضميراً ٧٦
على حَسَبِه في الإعراب، والإفراد والتثنية والجمع، ويكون ذلك
الضمير عائداً على الألف واللام، إذ قد تقدّم من كلام الناظم أنها اسم في
«باب الموصول» والألف واللام في الأحوال كلها على حال واحدة، ثم
تُصَيِّر ذلك الاسمَ الذي أُرِدَت الإخبار عنه خبراً لذى الألف واللام، فـ
(القائم) في مسألتنا قد استتَر فيه ضميرُ عائِد على الألف واللام، وهو
خَلَفَ: «زيد» في الرفع على الفاعلية.

وكلُّ ما تقدم من الشروط المُشترطة في الإخبار بـ (الَّذِي) جاريةٌ
هنا، إذ لم يَخُص الناظم ذلك الاشتراط بـ «الذي» دون غيرها لقوله :

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا
أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا

فقوله : (هاهنا) يعنى في هذا الباب لا في (الَّذِي) خاصة، ولذلك
قال في هذا الموضع : «وَأُخْبِرُوا هُنَا» أى في الموضع الذي أُخْبِر فيه بـ
(الَّذِي) والموضع الذي يُخْبِر فيه بـ (الَّذِي) لا بُدَّ من توفّر الشروط فيه،
فكذلك فيما وقع موقعها، واستعمل في موضعها.

ويزيد هذا الموضعُ شرطَيْن ذكرهما الناظم زيادةً على تلك الشروط
المذكورة قَبْلُ:

أحدهما : أن يكون الكلام المتضمّن للاسم المخبر عنه جملةً فعليةً،
وهى التى يتقدّمها الفعلُ، وذلك قوله : «عَنْ بَعْضٍ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ
تَقَدَّمَ».

فإذا كان كذلك صَحَّ الإخبار بالألف واللام، كما إذا أخبرت عن

«زيد» من قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فإنك تقول: الضَّارِبُ عَمْرًا زَيْدٌ، والضمير الذى هو خَلْفُ «زيد» مستترٌ تظهر علامته فى التثنية والجمع كقولك الضاربان عمراً الزيدان، والضاربون عمراً الزيدون. فإن أخبرت عن عمرو قلت: الضَّارِبُ زَيْدٌ عمرو، وكان الأصل أن يقال : الضَّارِبُ زَيْدٌ إِيَّاهُ عَمْرُو، لأن موضع المفعول بعد «زيد» لكنه لما كان الاتصال مُمَكِّنًا لم يُعَدَّلْ عنه، لأنه ممكنُ التقديم، ولا فاصلٌ بينه وبين عامله يَمْنَعُ من اتصاله، فلا بُدُّ من الاتصال، ولا بُدُّ من التقديم على الفاعل، إذ ليس فى الكلام : زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرُو وإِيَّاهُ، وعلى هذا النحو تقول فى نحو : عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا أَخَاكَ، إذا أخبرتَ عن «زيد» قلت : العالمُ عَمْرًا أَخَاكَ زَيْدٌ، وإن أخبرتَ عن «عَمْرُو» قلت : العالمُ زَيْدٌ أَخَاكَ عَمْرُو، إذا وصلت الضمير، وإن فصلته تركته فى موضعه الأصلى فقلت : العالمُ زَيْدٌ عَمْرًا إِيَّاهُ أَخَاكَ عَمْرُو، وإن أخبرتَ عن «الأخ» قلت : العالمُ زَيْدٌ عَمْرًا إِيَّاهُ أَخوكَ، إذا فصلت، وإن وصلت قلت : العالمُ زَيْدٌ عَمْرًا أَخوكَ.

فإن كانت الجملة غيرَ فعلية، سواءً أكانت عَرِيَّةً عن الفعل جملةً، نحو: زَيْدٌ أَخوكَ، أم فيها فعلٌ مؤخرٌ، نحو: زَيْدٌ يَقُومُ - فلا يصح الإخبار فيها عن الاسم، لتعدُّ صَوَغُ اسمِ الفاعل أو اسمِ المفعول.

فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن سَزيدٍ من قولك : (زيدٌ قائمٌ) بالالف واللام، فالمسألة لا تتصور، وكذلك : زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ، ونحو ذلك، لأن الفعل فى ذلك غير متقدِّم، وذلك لأن الف واللام إنما تُوصل باسمِ الفاعل واسمِ المفعول، نحو : الضَّارِبِ، والمَضْرُوبِ، وذلك لا يبنى إلا من الفعل. وما جاء من قول الشاعر^(١):

(١) العيني ٤٧٧/١، والمغنى ٤٩، والهمع ٢٩٤/١، والدرر ٦١/١ وقائمه مجهول. ودانت : انقادت.

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ
لَهُمْ دَأْنَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

فشادُ لا يُقاس عليه.

وأيضاً فلا يُبنى من الفعل أينما وقع، وإنما يُبنى منه إذا كان صدرَ الجملة، فلو كانت الجملة الفعلية لكن تقدّم مفعولها عليها، نحو: زيداً ضربَ عمرو - بل لم يَسُنْغْ إلا أن يتقدّم الفعل.

وكذلك إذا كان الفعل متقدماً على جميع معمولاته، لكن تقدّمت عليه أداة من الأدوات الداخلة للمعانى أو للعمل فى ذات الفعل، فلا يصحُّ الإخبار أيضاً، ويدل على ذلك قوله: «يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ» فنصُّ على التقديم بإطلاق.

فإذا دخلت عليه أداة لم يصح إطلاق التقديم إلا مجازاً، فإذا أردت الإخبار عن «زيد» فى (ما يقوم زيد) أو (لا يقوم زيد) لم يَسُنْغْ مع (ما) أو مع (لا) صَوَّغَ اسم الفاعل.

وقد قيّد فى «التسهيل»^(١)، الفعل المصوّغ منه بأن يكون موجباً، تحرّراً من المنفى. وكذلك إذا أردت الإخبار عن «زيد» فى قولك: (لَمْ يَقُمْ زيد) و (إن قام زيد قام عمرو) وما أشبه ذلك. والإخبار هنا بـ (الذى) سائغ، فتقول: الذى مابقوم زيد، والذى لا يقوم زيد، والذى لم يقم زيد، والذى إن قام قام عمرو زيد. وسبب المنع هنا ما فى الألف واللام من عدم تأتى صَوَّغِ الصلة لـ (أل) مع تلك الأدوات المتقدمة، فكأن الفعل معدوم وجوداً.

والشرط الثانى: أن يصح صَوَّغَ اسم الفاعل من ذلك الفعل، وبناءؤه منه، وذلك قوله: «إِنْ صَحَّ صَوَّغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَنَّ» والضمير فى «منه» يعود إلى الفعل.

(١) انظر: ص ٢٥١.

والصُّوْغُ بمعنى البِنَاءِ والتَّحْلِيقِ، يقال : صُغْتُ الشَّيْءَ أَصْوَغًا، كائنه
 قال : إِنْ صَحَّ أَنْ يُبَيَّنَّ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَا يَكُونُ صِلَةً لِأَلٍ، وَلَمْ يُعَيَّنْ / هُنَا ٧٨
 اسْمَ فَاعِلٍ مِنْ اسْمٍ مَفْعُولٍ، بَلْ عَبَّرَ بِالصِّلَةِ، لِأَنَّهَا أَعْمُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ
 «الموصول» أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ تُوصَلُ بِالصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ، مِنْ اسْمٍ فَاعِلٍ، أَوْ
 اسْمٍ مَفْعُولٍ، لَكِنْ إِنَّمَا يُصَاغُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ
 مِنْ فِعْلِ الْمَفْعُولِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ.

فَمِثَالُ الصِّلَةِ مِنْ أَسْمِ الْفَاعِلِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمُثَلِّ، وَمِنْهُ مِثَالُ النَّازِمِ
 الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ وَهُوَ «وَأَقِي مَنِ وَقَى اللَّهَ الْبَطْلَ». فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ أَسْمِ «اللَّهِ»
 بِالْأَلْفِ وَالْأَمِّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ قُلْتَ: الْوَاقِيَّ الْبَطْلَ اللَّهَ، أَوْ مِنْ «الْبَطْلَ» قُلْتَ:
 الْوَاقِيَهُ اللَّهَ الْبَطْلَ.

وَوَقَى اللَّهَ الرَّجُلَ، يَقِيهِ وَقَايَهُ - بِالْكَسْرِ - أَيْ حَفِظَهُ، وَالْبَطْلُ:
 الشُّجَاعُ، يُقَالُ: بَطُلَ - بِالضَّمِّ - يَبْطُلُ، بِطَوْلُهُ، أَيْ شَجَعَهُ.

وَمِثَالُهُ مِنْ أَسْمِ الْمَفْعُولِ، كَمَا إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ:
 (ضَرَبَ زَيْدٌ) فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْمَضْرُوبُ زَيْدٌ، وَخَلْفُ «زَيْدٍ» مُسْتَتَرٌ فِي «ضَرَبَ»
 الزَّيْدَانَ) عَائِدٌ عَلَى الْأَلْفِ وَالْأَمِّ، وَتَظْهَرُ عَلَامَتُهُ فِي غَيْرِ الْإِفْرَادِ إِذَا قُلْتَ فِي
 (ضَرَبَ الزَّيْدَانَ) أَوْ (الزَّيْدُونَ): الْمَضْرُوبَانِ الزَّيْدَانِ، وَالْمَضْرُوبُونَ الزَّيْدُونَ.
 وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: عَلِمَ زَيْدٌ أَخَاكَ، فَأَرَدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْ «زَيْدٍ» قُلْتَ:
 الْمَعْلُومُ أَخَاكَ زَيْدٌ. وَعَنِ الْإِخْبَارِ قُلْتَ: الْمَعْلُومَةُ زَيْدٌ أَخُوكَ، أَنْ فَصَلْتَ قُلْتَ:
 الْمَعْلُومُ زَيْدٌ أَيَّاهُ أَخُوكَ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَصَحُّ أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ صِلَةٌ لِأَلٍ، فَلَا يَتَّصِرُ
 الْإِخْبَارُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

والفعل الذي لا يَتَصَوَّرُ ذلك فيه على أوجه:

منها أن يكون غير متصرف، بل شبيها بالحرف كليس، فمثل هذا إذا وقع صدرَ الجملة لا يصح الإخبار فيها بالالف واللام، لأنه لا يصح أن يبنى منه اسم فاعل.

فإذا قيل لك: أخبر عن «زيد» من قولك: ليس زيدٌ منطلقاً فقل لا يصح، بخلاف «كان» وأخواتها، وإن لم تتمحص للفعلية لعدم دلالتها على الحدث، فإنها تتصرف تصرف الأفعال الحقيقية، فتقول إذا أخبرت عن زيد من قولك: (كان زيد أخاك) الكائن أخاك زيد، وفي الإخبار عن «الأخ» تقول: الكائن زيد إياه أخوك، أو الكائن زيد أخوك. وأما (ليس) فإنها هي في حكم (ما) فلا يبنى منها شئ أصلاً.

ومنها أن يكون الفعل دالاً على الحدث والزمن، قابلاً للتصرف، لكنه لم يتصرف فيه اتفاقاً لا استغناءً، نحو: (تَبَارَكَ) و(سَقِطَ فِي يَدِهِ) و(يَنْبَغِي) وما كان من بابها^(١). فإنها لم يستعمل منها فعلٌ مُغَايِرٌ، ولا يبنى من مصادرها غيرها إن قُرِضَ وجودُ مصادرها فإذا قيل لك: أخبر عن اسم «الله» من قولك: (تَبَارَكَ اللهُ) لم يسغ، لأنَّ العرب لم تستعمل منه: (مُتَبَارَكُ) / فلا تقول: المُتَبَارَكُ اللهُ، وكذلك «زيد» من قولك: سَقِطَ فِي زَيْدٍ،
لا تقول: المسْقُوطُ فِي يَدِهِ زَيْدٌ، وكذلك سائرُها.

ومنها أن يكون الفعل متصرفاً إلا أنه لم يُستعمل منه أَسْمُ فاعل ولا مفعول، نحو (يَذَرُ بَيْدَعُ) فلا يجوز فيها الإخبار بالالف واللام، فلا تقول في (يَدَعُ زَيْدُ): الوادعُ زيدُ، ولا في (يَذَرُ زَيْدُ): الوائرُ زيدُ، لرفض العرب

لذلك ،استغناء باسم الفاعل من (تَبَارَكَ اللَّهُ) وكذلك إن كان متصرفاً، لكنه لم يستعمل منه اسمُ مفعول، فلايجوز الإخبار هنا إذا كان فعل الجملة مبنياً للمفعول، ومثله ابنُ عصفور بقولهم: غلبَ زيدٌ، إذا جُعِلَ غالباً. قال: ولايقال في هذا المعنى: مُغْلَبٌ. قال: وإنما المُغْلَبُ المَغْلُوبُ.

وما فرضه ابنُ عصفور مثالا لو بُتبت كذلك لكان صحيحاً، ولكن الجوهرى حَكى في (المُغْلَب) أنه المَغْلُوبُ كثيراً^(١). قال: والمُغْلَبُ أيضاً من الشعراء المحكوم بالغلبة على قرنه^(٢). فقد حكى الجوهرى ما لم يحكه ابنُ عصفور، ولكن ابن عصفور أتبع في ذلك ما نقل عن يونس، ونقله ابنُ قُتَيْبَةَ، أنه يقال للشاعر إذا غلبَ : مُغْلَبٌ، وإذا غلبَ قيل غلبَ^(٣)، وسلَّمهُ ابنُ السَّيِّد، ولم يحك خِلافه. فعلى هذا يصح الاستشهادُ بالمثال المذكور.

فإن قلت : هل صَوَّغُ اسمُ الفاعل أو المفعول عند الناظم لازمٌ في باب الإخبار حين اشترط في الفعل أن يصحَّ منه الصَّوَّغُ، أم ليس عنده بلازم، لأنه لم يُحْتَمَ القول بالصَّوَّغُ، بل شَرَطَ صحته، ولايلزم من إمكان الصَّوَّغُ وصحة وجوده حتماً؟

فالجواب : أن هذا الموضع لم يتعرض فيه للزُّوم الصَّوَّغُ، وإنما الباب جارٍ على باب «الموصول» وقد مرَّ له فيه ما يقتضى صحةً وَصَلَ الألف واللام بالفعل المضارع في الاختيار، وإن كان قليلاً بالنسبة إلى وَصَلِهَا بالصفة، فلا مانع من

(١) في الصحاح «مرارا».

(٢) الصحاح (غلب).

(٣) في اللسان (غلب) «محمد بن سلام : إذا قالت العرب : شاعر مُغْلَبٌ، فهو مغلوب، وإذا قالوا : غلبَ فلان، فهو غالب، ويقال : غلبت ليلي الأخيلية على نابغة بني جعدة، لأنها غلبته، وكان الجعدي مُغْلَباً».

اعتباره هاهنا، لأن الجميع من باب «الموصول» فإذاً يصح لك أن تدخل الألف واللام على الفعل نفسه، إذا كان مضارعاً، لا إذا كان غير مضارع، فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك : (يَضْرِبُ زَيْدٌ عَمْرًا) الْيَضْرِبُ عَمْرًا زَيْدٌ، كائنك قلت : الضاربُ عَمْرًا زَيْدٌ، وفي الإخبار عن «عمرو» : الْيَضْرِبُهُ زَيْدٌ عَمْرُو، كما في اسم الفاعل مطلقاً. وقد تقدم التنبيه على أن هذا المذهب للمؤلف لمذهب مُخْتَرَعٍ/ نَحْلَةٌ مَبْتَدَعَةٌ، خالف ٨٠ جميع النحويين، وطريقة العرب، وهو مذهب فاسد بعيد عن الصواب.

ولمَّا كان الوصف الذي به وصلت الألف واللام تارةً يَجْرِي على مَنْ هُوَ لَهُ، كما تقدم، فلا يحتاج إلى زيادة على ما ذَكَر من الحكم، وتارةً يَجْرِي على غير مَنْ هُوَ لَهُ، فلا بُدَّ من بُرُوزِ الضمير الذي رَفَعْتَهُ الصِّفَةُ - أَخَذَ يَذْكُرُ ذلك فقال :

وإن يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةٌ أَلْ

ضَمِيرٌ غَيْرَهَا أُبَيِّنُ فَاَنْفَصِلُ

يريد أن الصِّفَةُ الواقعة صلةً للألف واللام إذا رَفَعْتَ الضمير - ولا تَرَفَعِ الضميرَ إلا وهو عائد على الألف واللام، إذ لا بُدَّ من ضمير من الصِّلَةُ عائدٍ على الموصول - فإنَّ ذلك الضمير إذا كان لغير الصِّلَةِ، أي ليس واقعاً عليها من جهة المعنى، لا بُدَّ من فَصْلِهِ وإبرازه، ليكون فَصْلُهُ وإبرازه دليلاً على أن الوصف جَرَى على غير مَنْ هُوَ لَهُ، إذ لو بقى موصولاً لَأَلْتَبَسَ. وقد مر هذا في باب «الأبتداء» حيث تعرَّض له الناظم.

وهذا الكلام تضمَّن ثلاث مسائل، واحدةً بالتصريح، واثنان بالمفهوم.

إحداها : أن يكون مرفوعُ الصلة غيرَ ضمير، بل ظاهراً، فهذا لضمير يبرز فيه، وإنما مرفوعه ظاهر، لكن لا بدُّ من ضميرٍ عائد على الألف واللام، ليس بمرفوع، فيكون في نفسه بارزاً اتَّصل بالصفة أو انفصل لموجب غير الإخبار، وذلك إذا أردتَ أن تخبر عن «عمرو» من قولك : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، فإنك تقول : الضَّارِبُ زيدٌ عمرو، فالألف واللام هنا لغير «الضَّارِب» وإنما هي لصاحب الضمير المنصوب، وهو «عمرو» فقد جَرَتِ الصفة على غير مَنْ هِيَ له، وهذا شأنها إذا رفعت الظاهر أبدأً، ولا يلزم في ذلك محذور (اللَبْس) ^(١).

وكذلك إذا أخبرت عن «زيد» من قولك : ضَرَبَ أخو زيدٍ عمرًا. قلت : الضاربُ أخوه عمرًا زيدٌ، وما أشبه ذلك.

ولمَّا كان اللَّبْسُ مع رفع الظاهر مُنتَفِيًا صَيِّرُوا الضميرَ المرفوع بالصفة عند اللَّبْس كالظاهر بالفصل، لزوال اللَّبْس بظهوره، تشبيهاً له بالظاهر حقيقة.

وهذه المسألة هي التي أحرز بقوله : (وإنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَهُ أَلْ ضَمِيرٌ غَيْرَهَا) فأخرج الظاهر من هذا الحكم، إذ لا مدخل له فيه.

والثانية : أن يكون مرفوعُ الصلة ضميراً، لكنه ضميرُ الألف واللام، فمقتضى كلامه / أنه لا يُفصل ولا يُبان، وهذا صحيح، لأنه لا يُفصل إلا ^{٨١} عند اللَّبْس، وذلك عند جريان الصلة على غير مَنْ هِيَ له، فالألف واللام معناها معنى الصلة، والضمير المرفوع عائدٌ على الألف واللام، فانتظم الكلام، فلا موجب للفصل، وذلك كقولك : ضَرَبَ زيدٌ، فإذا أخبرت عن

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

«زيد» قلت : الضاربُ زيدٌ، فالألف واللام والصَّلَةُ معاً لزيدٍ، فلا يَبْرُزُ الضميرُ، وكذلك ما أشبه هذا.

والثالثة : هى المنصوصُ عليها، وهى أن يكون مرفوعُ الصلة ضميراً ليس لها من جهة المعنى، فلا بُدُّ هنا من إبرازه، لأنه عائد على الألف واللام، والألف واللام ليست للصَّلَةِ، فقد جَرَت الصفة على غير مَنْ هِىَ له، فإذا أُخبرت عن «زيد» من قولك : ضَرَبْتُ زَيْدًا - قلت : الضَّارِبُ أنا زيدٌ، فأبرزت الضمير المستتر فى «الضَّارِبِ» وليس العائد على الألف واللام، لأن الألف واللام لزيدٍ، وهو المفعول، لا للمتكلم و«الضَّارِبِ» للمتكلم لالزيدِ، فوجب إبراز الضمير.

وكذلك إذا أُخبرت عن الكاف من (ضَرَبْتُكَ) قلت : الضَّارِبُ أنا أنتُ، فالألف واللام لـ (أنت) والصفة لـ (أنا) فلم يَسْتتر الضمير.

وكذلك إذ أُخبرت عن الياء فى (ضَرَبْتَنِي) قلت : الضَّارِبُ أنتَ أنا، فالألف واللام هنا لـ (أنا) و«الضَّارِبِ» هو «أنا» وإن شئت قلت فى هذه المسألة : الضَّارِبِ أنتَ أنا، فأتيت بالضمير العائد على الألف واللام على المعنى ، على حدِّ قول الشاعر^(١):

وَأَنَا الَّذِي قَاتَلْتُ بِكَرًّا بِالْقَنَا

وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ

وعلى هذا الوجه أتى النحويون بالبيت المشهور، الذى أنشده ابن النحاس

(١) المقتضب ١٣٢/٤، وابن يعيش ٢٥/٤، ويروى «وتركتُ مُرَّةً» والبيت لمهلل بن ربيعة. والقنا: جمع قنّة، وهى الرمح. والسنام: كتل من الشحم محدبة على ظهر البعير أو الناقة. ومن كل شئ: أعلاه، ومن القوم: شريفهم، يقول: أنا الذى أكثرت القتل فى قبيلة بكر، وتركت قبيلة تغلب ذليلة.

فى «كافيه»^(١)، وقال أنشد أبو بكر بن شُقَيْر النحوى^(٢):

كَيْفَ أَشْكُو مِنْكَ مَا حَلَّ بِنَا

أَنَا أَنْتَ الضُّارِ بِي أَنْتَ أَنَا

وَأَبْنَتْ الشَّيْءَ، أُبْنِيهِ، أَى أَرْزَلْتُهُ وَأَذْهَبْتُهُ، وَأَبْنَتْهُ أَيْضًا : قَطَعْتُهُ وَفَصَلَّتُهُ.

ومن قولهم : ضَرَبَهُ فَأَبَانَ رَأْسَهُ مِنْ جَسَدِهِ. وهذا الثانى هو مقصود الناظم،

أَى قُطِعَ مِنَ الْفِعْلِ فَأَنْفَصَلَ.

(١) هو كتاب «الكافى فى أصول النحو» وابن النحاس هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوى المصرى. كان من أهل العلم بالفقه والقرآن، غزير الرواية، كثير التأليف، ومن أجل تصانيفه كتاب «معانى القرآن» وكتاب «إعراب القرآن» (ت ٣٣٧هـ).

(٢) الخزانة ٧٢/٦، ٩٠، وهذا البيت وضعه النحاة للتعليم. ويرى :
كيف يخفى عنك ما حلَّ بنا أنا أنت القاتل أنت أنا

العَدَدُ

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ

فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ

فِي الضَّمِّ جَرْدٌ وَالْمُمَيِّزُ أَجْرٌ

جَمْعًا بِلَفْظٍ قَلِيلَةٍ فِي الْأَكْثَرِ

شَرَعَ النَّاظِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَعْدَادِ وَمُمَيِّزَتِهَا،

وَأَبْتَدَأَ (ثَلَاثَةً / وَثَلَاثَ) وَتَرَكَ ذَكَرَ (وَاحِدٍ، وَاثْنَيْنِ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا ٨٢
يَتَعَلَّقُ بِالْمَقَائِيسِ النُّحْوِيَّةِ، وَاحِدٌ، وَاثْنَانِ وَنَحْوُهُمَا مِنْ بَابِ اللَّغَةِ، وَقَدْ
تَقَدَّمَ أَنَّ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ ثَنَتَانِ كَاثْنَتَيْنِ،
فَالَّذِي لَمَّا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ فِي الْعَدَدِ مِنَ الْأَلْفَاظِ: وَاحِدٌ لِلْمَذَكَّرِ، وَوَاحِدَةٌ لِلْمُؤَنَّثِ،
وَاثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَثَنَتَانِ لِلْمُثَنَّى، وَلَا يَحْتَاجَانِ إِلَى التَّفْسِيرِ، فَلَيَقَالَ: اثْنَا
دِرَاهِمَ، وَلَا ثَنَتَا أُذْرُعَ، وَكَذَلِكَ (الوَاحِدِ) لَا يَقَالُ: وَاحِدُ دِرَاهِمَ، وَلَا وَاحِدَةٌ
أُذْرُعَ، وَمَا جَاءَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَشَاذٌ نَحْوُ: قَوْلِ الرَّاجِزِ (١):

(١) سيبويه ٥٦٩/٣، ٦٢٤، والمقتضب ١٥٦/٢، والمنصف ١٣١/٢، وابن السجري ٢٠/١، وابن يعيش ١٤٣/٤، ١٤٤، ١٨/٦، والخزانة ٤٠٠/٧، ٥٢٦، والعيني ٤٨٥/٤، والتصريح ٢٧٠/٢، والهمع ٧٤/٤، والدرر ٢٠٩/١ والرجز لخطام المجاشعي أو غيره، والتدليل: التعلق والاضطراب، والظرف: الوعاء.

وخص ظرف العجوز، لأنها لا تستعمل طيباً ولا غيره، مما يستعمله الشباب، وإنما تتدخر فيه ما تتعاني به من الحنظل والأبوية. والحنظل: نبات مر الطعم، ويقال له: العلقم. وخص الحنظل ليبسه، شبه خصيه في استرخائهما حينما شاخ واسترخت جلدة أسته بظرف عجوز فيه حنظلتان.

كَانَ خُصْيِيهِ مَنِ التَّدْلِيلِ

ظَرَفُ عَجَزٍ فِيهِ ثِنْتَانِ حَنْظَلِ

هذا إذا أرادوا أن يأتوا بالفاظ العدد أنفسها، وإنما لم يحتاجوا فيها إلى التفسير استعناءً عنه، إمّا لإتيانهم فى الكلام بما يبينها، كقولك : عندي من الأولاد اثنتان، ومن البنات ثنتان، ونحو ذلك.

وإمّا الإتيان بالمعود نفسه، وهو أخرى بعدم التفسير، للاستغناء بلفظ الإفراد ولفظ التثنية، كقولهم : رجل، ورجلان، وامرأة، وامرأتان، وبنْتُ، وبنَتان، ونحو ذلك، فإذا أُكِّدوا بالبيان أتوا بالفاظ العدد تابعة، فقالوا: رجلٌ واحدٌ، وامرأةٌ واحدةٌ، ورجلانِ اثنتانِ، وامرأتانِ ثنتانِ، وشبه ذلك. وهذا كله ليس من هذا الباب، فلذلك لم يتعرض الناظم لذكره، ولإرادة الاختصار، ولاتعرض لذكر ذلك لما كان به بأس، لأنه تكميلٌ كما فعل غيره من النحويين.

وقوله : (ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ) إلى آخره.

يعنى أنك إذا عددت ما كانت أحادةً مُذكَّرةً لأمؤنَّته، من ثلاثة إلى عشرة، فإنك تأتى فى ألفاظ العدد فيه بالتاء التى للتأنيث، فتقول : ثلاثة رجالٍ، وأربعة رجالٍ، وخمسة رجالٍ، وستة رجالٍ، وكذلك فى : سبعة، وثمانية، وتسعة، حتى تنتهى إلى العشرة، وهذا معنى «لِلْعَشْرَةِ» أى منتهياً إليها، واللام قد تأتى بمعنى (إلى) كقوله تعالى : {سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ} ^(١). وقوله : {كُلُّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى} ^(٢)، وخص ذلك بالثلاثة إلى العشرة، لأن ما فوق ذلك له حكم آخر.

وأما إذا كان العدد للمؤنث فيخلاف المذكر، لاتباعه التاء، بل يُجَرَّد اسمٌ

(١) سورة الأعراف : ٥٧.

(٢) سورة الرعد : ٢.

العدَمَ منها، وذلك قوله : (فى الضدَّ جَرْدٌ) وال ضدُّ هو ضدُّ المذكر المذكور، وهو المؤنَّث/ ومفعول «جَرْدٌ» محذوف، وهو ثلاثة وما بعده إلى العشرة، ٨٣
أى جَرْدُ هذه الأسماء عن التاء المذكورة، فتقول : ثلاث بنات، وأربع أخوات، وما أشبه ذلك.

والتانيثُ المذكور هنا هو التانيثُ المعنويُّ، كان حقيقياً أو مجازياً، لا التانيثُ اللفظيُّ الذى هو بالتاء، كطَّلَحَ وَحَمَزَ، ونحو ذلك، فإنك تقول : ثلاثة طَّلَحَاتٍ، وأربعة حَمَزَاتٍ، ولاتقول : ثلاث ولا أربع. وكذلك فى التذكير، إنما المعتبرُ التذكيرُ المعنويُّ لا اللفظيُّ، فزَيْنَبُ، وَهِنْدُ، ودَعْدُ ألفاظٌ لاتانيثُ فيها، ومع ذلك لاتلحق التاء فى عدِّها، لأنها فى المعنى مؤنَّثة، فتقول : ثلاثُ زِيَانِبَ، وأربعُ دَعَدَاتٍ، ونحو ذلك. وكذلك التانيثُ المعنويُّ المجازيُّ، كدَارٍ وَنَارٍ، وَقَدَمٍ، ونحو ذلك، فإن التانيثُ فيها معنويُّ بالمجان، فتُحذف التاء من العدد معها.

وشرَطُ فى التذكير والتانيث هنا أن يكون فى الآحاد، لأنه قال : «فى عدٍّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ» ثم قال : «فى الضدَّ جَرْدٌ» أى فى ضدِّ ما ذُكِرَ من الآحاد المذكورة، وهى الآحاد المؤنَّثة، فلذلك يقال : ثلاثة سِجِلَاتٍ، وأربعة سُرَادِقَاتٍ، وخمسة حَمَامَاتٍ، وستة دُنَيْنِيرَاتٍ، وما أشبه ذلك، لأن المفرد مُذَكَّرٌ، فيُعتبر وإن كان الجمع مؤنثاً.

وطائفة من النحويين خالفت هذا، فاعتبرت لفظ الجمع لالفظ المفرد، فيقولون: ثلاثُ سِجِلَاتٍ وأربعُ حَمَامَاتٍ، وخمسُ سُرَادِقَاتٍ، ونحو ذلك. والعرب على خلاف ما قال هؤلاء، بل هم يلحقون التاء فى هذا، وهو مذهب البصريين، وإيَّاهُ أختار الناظم على ما دلَّ عليه كلامه.

وعلى هذا التقدير فكلُّ اسمٍ فيه لغتان، التذكيرُ والتانيثُ، فإنَّ لحاقِ التاءِ وعدمَ لحاقها مُعْتَبَرٌ بذلك، فعلى لغة التذكير تأتي بالتاء في العدد، وعلى لغة التانيث تُسْقَطُها، فتقول في (لِسَانٍ، وَعَضِدٍ، وَحَالٍ) : ثلاثةُ أَلْسِنَةٍ، وثلاثُ أَلْسُنٍ، وثلاثةُ أَعْضَادٍ، وثلاثُ أَعْضَادٍ، وثلاثةُ أحوالٍ، وثلاثُ أحوالٍ.

واختلف بعد تقرير الحُكمِ النحويون في سببِ لحاقِ التاءِ عدُّ المذكرِ، وعدمِ لحاقها في عدِّ المؤنثِ، وكان الأصل أن يكون عدُّ المذكر بلفظٍ مذكرٍ، وعدُّ المؤنث بلفظٍ مؤنثٍ.

فقال بعضهم : إن ذلك للمشاكلة والمناسبة بين الأصول والفروع، فكأنهم جَعَلُوا أصلاً مع/ أصلٍ، وفَرَعًا مع فَرَعٍ، وذلك أن ألفاظ العدد ٨٤ كلها مؤنثة، فمنها ما هو مؤنث بعلامة، كثَلَاثَةٍ وأَرْبَعَةٍ، ومنها ما هو مؤنث بغير علامة، كثَلَاثٍ وأَرْبَعٍ، والمؤنث بالعلامة أصلٌ للمؤنث بغير علامة. والمعدود أيضاً على قسمين : مذكرٌ ومؤنثٌ، والمذكر أصلٌ للمؤنث ، فجَعَلُوا الأصل من أسم العدد مع الأصل من المعدود، فقالوا : ثلاثة رجالٍ، وجَعَلُوا الفَرْع من الفاظ العدَد مع الفرع من المعدود، فقالوا : ثلاثُ نِسْوَةٍ.

وهذا التعليلُ ظاهرٌ من أبي القاسم الزجاجي^(١). وعَلَّل السيرافي بأنَّ الثَلَاثَ إلى العَشْر من المؤنث مؤنثاتُ الصَّيْغَةِ، فَالْثَلَاثُ كَعَنَاقٍ، وَأَتْنٌ وَعَقْرِبٌ، فصارت بمنزلة ما فيه علامة التانيث، ولا يجوز أن تدخل تاءُ التانيث على مؤنث كان تانيثه بعلامةٍ أو بغير علامة.

(١) الجمل ١٢٥ (نشرة جامعة اليرموك) .

وأما الثلاثة إلى العشرة من المذكر فإنما أُدْخِلَت الهاء فيها لأنها واقعة على جماعة، والجماعة مؤنثة، والثلاث من ثلاثة مُذَكَّر، فأُدْخِلَت التاء عليه لتأنيث الجماعة.

وعلى هذا إذا سُمِّيَ بـ (ثَلَاثٍ) الأول رجل لم يَنْصَرَف كَعَنَاقٍ، إذا سُمِّيَ به رجل، ولو سُمِّيَ بـ (ثَلَاثٍ) من (ثَلَاثَةٍ) لَانْصَرَفَ، لأنه بمنزلة (سَحَابٍ) من (سَحَابَةٍ) وقد عَلَّلَ بأشياء كثيرة، يكفي هذا منها.

وعلى الناظم هنا سؤالان :

أحدهما : أنه اعتُبر في لحاق التاء وعدم لحاقها مُفْرَدَ المعدود، فعلى حُكْمِهِ، من تذكير أو تأنيث، أُجْرِيَ اللَّحَاقُ وعدمه، ولم يُبَيَّنْ أن ذلك بالنسبة إلى الجمع أو غيره. والنحويون يقولون : إنَّ المعدود إذا كان جمعا حقيقة فلا بدُّ من اعتبار المفرد، كان الجمع مذكرا أو مؤنثا، إلا ما ذكر من الخلاف، وكلامه على هذا صحيح.

وإن كان اسم جمع أو اسم جنس اعتُبر عند المؤلف اسم الجمع أو اسم الجنس، ولم يُعْتَبَر المفرد، فتقول : ثلاث من الشَّاءِ ذكور، وثلاث من النِّسَاءِ، وثلاث ذُودٍ^(١)، وأربع من الخيل. وتقول: ثلاثة رَهْطٍ، قال تعالى : {وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةٌ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ}^(٢) الآية.

وتقول على طريقته أيضا : ثلاث من النَّخْلِ، وثلاثة من النَّخْلِ، لأنَّ النخل يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، قال تعالى : {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ}^(٣). وقال : {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ

(١) النَّودُ : القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر، والجمع: أنواد.

(٢) سورة النمل : ٤٨.

(٣) سورة الحاقة : ٧.

نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ^(١) وتقول : ثلاثٌ من البَطِّ ذُكُورٌ، وثلاثٌ من الحَمَامِ، ونحو ذلك/ لأنَّ اسم الجنس هنا فاعْتَبِرْ، ولو فَرَضَ أنه مذكر لَلَحِقَتْ التاء. هذه ٨٥ طريقة المؤلف.

ولبعض المتأخرين في ذلك طريقة أخرى في اسم الجنس خاصة، وهو أنه يَعتَبر وَاحِدَهُ ليس إلا، فتقول : ثلاثٌ نَخْلٍ، لاغيرٌ، لأنَّ واحدَهُ (نَخْلَةٌ) وهى مؤنثة وأما اسم الجمع فكما تقدّم.

وذهب ابن عصفور والأبْذَى^(٢) إلى أن اسم الجمع إمّا أن يكون لعاقلٍ أو غيره، فإن كان لعاقلٍ اعتَبِرَ واحدَهُ لاغير، لأن الإخبار عنه إخبارُ المذكر، وإعادة الضمير عليه كذلك، وإن كان لغير عاقلٍ عومِلَ معاملة المؤنث، لأن الإخبار عنه إخبارُ المؤنث، وإعادة الضمير عليه كذلك.

وإن كان اسمَ جنسٍ فوجَّهان، واعتباراً بتذكير لفظه وتأنيثه، ورُبّما كان مؤنثاً في الاستعمال لاغيرٌ، أو مذكراً لاغير، فاعتَبِرَ في العدد لفظُهُ لذلك، فهذا طريقة ثالثة.

وظاهرُ كلام الناظم اعتبارُ الواحدِ خاصّة، إذ لم يُقَيّد ذلك يكون المفسر جمعاً أو غيره، فإذا أُخِذَ على إطلاقه خرَجَ عن كلام الناس، وعن كلام نفسه في «التسهيل»^(٣) وغيره. قال في «شرح التسهيل» لَمّا شَرَحَ ما أراد شَرَحَهُ من لفظ التسهيل : فالحاصل أن نحو (ثلاثة) وأخواتها لتأنيث واحدٍ مفسَّرُها، لا لتأنيثه إن كان جمعاً، ولتأنيثه نفسه دون تعرُّض

(١) سورة القمر : ٢٠.

(٢) سبقَت ترجمتهما.

(٣) انظر : ص ١١٦، ١١٧.

لواحدة إن كلام اسم جنس أو جمع. والذي يقتضى هذا النظم، أن يقال : ثلاثٌ من النخل، خاصّة، وأن يقال فى نحو (نُودٍ) إذا أُريد به المذكر، ثلاثةٌ نودٍ ذكور، ثلاثةٌ من الخيل ذكور، كذلك. وهذا لا يقال. وقد كان يَمْشَى له هذا الحكم فى اسم الجنس على رأى من يرى ذلك، لكنه لا يَمْشَى له فى اسم الجمع أصلاً، لأنّ أسماء الجموع معتبرة فى نفسها، ولا اعتباراً بأحاديها اتفاقاً من أهل الطرق الثلاثة، فكلامه غير مُحصل.

والسؤال الثانى : أن التذكير والتأنيث إمّا أن يُريد به اللفظى أو المعنوى، وكلاهما مُشكّل.

أما اعتبار اللفظى من غير اعتبار معنى فيلزمه أن يقول : ثلاثٌ طَلْحَاتٍ، وأربعٌ حَمَزَاتٍ، ونحو ذلك، وهو باطل اتفاقاً، وأن يقول : ثلاثةٌ زَيْنَبَ، وأربعةٌ دُعُودَ، فى جمع : زَيْنَبَ، ودُعُودَ، ونحوه.

وإن اعتبر التذكير والتأنيث المعنوى فيلزمه أن يقول : ثلاثةٌ من البَطِّ ذكورٌ، وأربعةٌ / من القُرود ذكورٌ، وثلاثةٌ عَقَارِبَ ذكورٌ، وغير ذلك ممّا له ٨٦ تأنيثٌ معنوى، فكان يُفرّق بين الذكر والأنثى فى هذا، وذلك غير صحيح لا يقول به أحدٌ، فإنّ الأجناسَ، التى لها تأنيثٌ معنوى، وتذكيرٌ معنوى، منها ما يكون فيه اللفظ تابعاً للمعنى، كأمراة، وامرئٍ، وغُلامٍ، وجاريةٍ ونحو ذلك. ومنها ما لا يكون فيه اللفظ تابعاً للمعنى، بل يكون الأمر بالعكس، فالبقرة، والشاة، والبطة، والحيّة، والعقربُ، والحمامةُ، ونحو ذلك، مؤنّثة اللفظ، كان المدلول ذكراً أو أنثى، فتقول : هذه حمامةٌ ذَكَرٌ، وحمامةٌ أنثى، وهذه شاةٌ ذَكَرٌ، وشاةٌ أنثى، وكذلك سائرهما، فتُعَامَلُ اللفظ على التأنيث فى الإخبار عنه، والإشارة إليه، وإعادة الضمير عليه، وغير ذلك

من الأحكام الجارية على المؤنث.

وإذا كان اعتبارُ التانيث المعنوي أو اللفظي غيرَ مُطردٍ، واعتبارُ التذكير اللفظي أو المعنوي كذلك غيرَ مُطردٍ - لم يصح إطلاقه هنا، كان غيرَ مستقيم.

والجواب عن السؤال الأول أنه لم يتعرض في هذا النظم للكلام على اسم الجمع واسم الجنس، وذلك أنَّ المعدود لأبد أن يتبع العدد تمييزاً له، إذ لا يعرف المعدود من غير أن يُذكر، وإذا كان كذلك فالناظم إنما ذكر هنا التمييزَ مقيداً بكونه جمعاً بقوله : (والمُمَيِّزُ اجْرَزُ جَمْعاً) فهو إنما اعتُبر الجمع خاصةً، ولاشك أنَّ المعتبر في لحاق التاء في العدد وعدم لحاقها ما يُمَيِّز به، فإذا مُيزَ بجمع اعتُبر واحدُه في التذكير والتانيث، فعومِل اسمُ العدد على تلك القصد.

وأما إذا مُيزَ بغير ذلك فله حكم آخر لم يتعرض إليه بنص، فلا اعتراض عليه إلا من جهة ترك ذكر ذلك مع كثرته في تمييز الأعداد. ويجاب عنه بأن التمييز بالجمع الحقيقي أكثر، فلم يُمكنه بالنسبة إلى قصد الاختصار إلا ذكره وحده.

والجواب عن السؤال الثاني أن التذكير والتانيث إنما يُعتبر هنا بالمعاملة اللفظية، أعنى معاملته في الإخبار عنه، وعَوْدِ الضمير عليه، والإشارة إليه، وغير ذلك، فإذا كان مُعاملاً في ذلك : معاملة المذكر اعتُبر فيه التذكيرُ البتة، ولايُنظر إلى غير ذلك، وإذا كان يُعامل معاملة المؤنث اعتُبر فيه التانيث كذلك، وعلى هذا الترتيب تارة يكون اللفظ تابعاً للمعنى، كما في : رَجُلٍ، وامرأة، وغلام، وجارية، وتارة يكون الأمر/ بالعكس، كما

فى حَمَامَةٍ، وَعَقْرَبٍ، وَحَيَّةٍ، ونحو ذلك، فالاعتمادُ فى التذكير والتأنيث لى استعمال العرب، ولذلك لم يقيدَها الناظم بلفظي ولا معنوي، بل قال : «فى عَدَّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ» و«فى الضدَّ جَرَّدَ» يريد ما كان من الجمع أحادهُ مُذَكَّرَةٌ أو مؤنَّثة، ولم يَقُلْ: لفظياً ولا معنوياً، فيرجعُ فى ذلك الأحكام. وذلك واضحٌ إن شاء الله تعالى. ثم قال : «والمُمَيِّزُ أَجْرُ جَمْعاً» إلى آخره.

يريد أن مميِّزُ هذا العدد الذى هو من ثَلَاثَةٍ إلى عَشْرَةٍ، إذا أُتِيَ به، فإنه يَأْتِي وقد تَوَفَّرَتْ فيه ثلاثة أوصاف :

أحدها : أن يكون مجروراً، فتحرَّزَ بذلك من مميِّز (أحدَ عَشْرَ) وما بعده، إلى (تِسْعَةَ عَشْرَ) وما بعده إلى (تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ) فتقول : خمسةُ أَثوابٍ، وأربعةُ رجالٍ، وثلاثةُ أَعْبُدٍ، ونحو ذلك. وهذا لازمٌ فيه.

وأما النصبُ فبأبه الشعرُ أو نادرُ الكلام الذى لا يُقاس عليه، كما قام بعضهم : خمسةُ أَثواباً^(١). والمؤلف يحكى هذا فى الثلاثة وما بعدها إلى العشرة، ولكنه لم يَرها هنا الاعتمادُ عليه، وتبع فى ذلك سيبويه^(٢)، إذ لم يُجِزْ مثلُ هـ إلا فى الشعرِ، وأنشد فى مثله قولَ الرُّبَيْعِ بنِ ضُبَيْعٍ الفَزَارِيّ^(٣):

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا
فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاءُ

(١) انظر سيبويه ١٦١/٢.

(٢) الكتاب ٢٠٨/١.

(٣) الكتاب ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، والخزانة ٣٧٩/٧، والعينى ٢٨١/٤٤، والهمع ٧٦/٤، وابن يعيش ٢١/٢١، والأشعرونى ٦٧/٤، والتصريح ٢٧٣/٢، والمعمرين ١٧ واللسان (فتا)

ويروى «أودى المسرة» و«ذهب اللذاعة» والفتاء : الشباب. وصف الشاعر فى هذا البيت هرمه وذهاب مروءته ولذته، وكان قد عمَّرَ نيفاً ومائتى عام فيما يروى.

وقد أجاز ابن خروف النصبَ فى الكلام، وجعل الخفضَ هو الأكثر، قياساً على (العشرين) وكلام العرب على الإضافة، لأن هذا النوع شبيه بإضافة الشئ إلى نوعه الذى هو منه، كثوبِ خَزٍّ، وبابِ سَاجٍ، وخاتمِ حديدٍ، وكذلك أضيف : مائةُ ثوبٍ، وألفُ ثوبٍ، ونحو ذلك، لأنه الأصل فيه. ولم يذكر هنا وجهَ خفض الممير، وكان من حقه أن يبين ذلك، لأن المميز هنا إذا خُفض على وجهين:

إحدهما : أن يُخفض بالإضافة، وهو الأكثر. والآخر : أن يكون مخفوضاً بـ (مِنْ) نحو : ثلاثة من الرجال، وهذا أقلُّ من الأول إذا كان المميرُ جمعاً، فإن كان اسمَ جمعٍ أو اسمَ جنسٍ فلا بُدَّ من الإتيان بـ «مِنْ» وما جاء على خلاف ذلك فغيرُ مقيسٍ عند المؤلف، فقد يذهب الوهم فى إطلاقه الخفضَ إلى ما لا يسوغ.

والجواب : أنه لما لم يذكر للجر أداة، ولم يأت بها دلٌّ ذلك على أن الخفض إنما هو بالإضافة لا بغيرها، وما جاء من الجرِّ بـ (مِنْ) فقليل. وأما اسم الجمع واسم الجنس فقد تقدّم أنه لم يتكلّم فيه، فلا يُعترض به.

والثانى : أن يكون جمعاً، والجمع هنا هو الحقيقى/ وتحرز به من ٨٨ اسم الجنس واسم الجمع. أمّا اسم الجنس فمفردٌ، ولذلك تقول : نخلٌ طويلٌ، ونخلٌ طويلَةٌ، فتعاملُهُ معاملةً المفرد.

وأما اسم الجمع فكذلك أيضاً، ألا ترى أنك تقول : هُوَ الأنعامُ، وتجمع (الرُّهُطَ) جمعَ المفرد، فنقول : أرهُطُ وأرَاهِطُ : جمعُ الجمع، نحو :

كَلْبٌ، أَكَلَبُ، وَأَكَالِبُ، فما أراد إلا الجمعَ الحقيقي.

وإطلاقه يُشعر بأن هذا لا يختص بجمع تكسيرٍ دون جمع سلامة، بل يكون جمع مؤنث سالم، ونحو : سَبْعُ بَقَرَاتٍ، وَسَبْعُ سَمَآوَاتٍ، ويكون جمع مذكرٌ سالم، نحو : ثَلَاثُ سِنِينَ، وَأَرْبَعُ سِنِينَ، ويكون جمع تكسير، نحو : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، وَأَرْبَعَةُ أَكَلَبٍ، وَثَلَاثَةُ قُرُودٍ.

وما جاء مِمَّا عُوْمِلَ معاملةَ الجمع من غيره فقليلٌ لم يُعتبره، نحو قوله تعالى : {وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ} ^(١). وقول صلى الله عليه وسلم : «لَيْسَ فِيمَا بَيْنَ يَدَيْ خَمْسٍ نَوْدٌ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ» ^(٢) وقول العرب : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، وَ «أَشْيَاءُ» اسمُ جمع عند سيبويه والجمهور،

وقولهم : خَمْسَةُ رَجُلَةٍ ^(٣)، وكان الأصل في مثل هذا ألا يضاف، بل يُجْرَبُ (مِنْ) لكنه عُوْمِلَ معاملةَ الجمع الحقيقي.

وقد وَجَّهَ هذا الاستعمال في (أَشْيَاءَ) وَ (رَجُلَةٍ) بأنهما كان لهما نصيبٌ من الجمع على (أَفْعَالٍ) فلما عُدِلَا، هذا إلى (فَعْلَاءَ) وهذا إلى (فَعْلَةٍ) جُعِلَا كالنائبين عن جَمْعِيَّهِمَا، ولذلك لَحِقَتْهُمَا التاء في اسم العدد، فقالوا : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، وَثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ، بخلاف (نَوْدٍ) وَ (رَهْطٍ) فَإِنَّهُمَا لَمَّا لم يكن لهما مفردٌ من لفظهما يَسْتَحِقُّ جَمْعاً عُدِلَ إِلَيْهِمَا، فكان ذلك فيهما على خلاف القياس.

والثالث : أن يكون ذلك الجمع جمعَ قَلَّةٍ، لا جمعَ كَثْرَةٍ، وهذا الوصف هو المراد بقوله : (بِلَفْظِ قَلَّةٍ).

(١) سورة النمل : ٤٨.

(٢) أخرجه البخارى فى «كتاب الزكاة» - باب زكاة الورق، فتح البارى ٣/٢١٠ (الحديث رقم ١٤٤٧).

(٣) الكتاب ٣/٥٦٤.

وحاصل المسألة أن المعداد إما أن يكون له جمع قلة فقط، أو جمع
كثرة فقط، أو الجمعان معاً.

فإن كان له جمع قلة فقط فهو الذى يميز به ليس غير.
وجموع القلة فى التكسير : أَفْعَلُ وَأَفْعَالُ، وَأَفْعَلَةٌ، وَفِعْلَةٌ. وَجَمْعُ
السَّلامَةِ لِلْقِلَّةِ عند طائفة. ولذلك لَمَّا قال حَسَّان بن ثابت^(١):

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى

وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

قيل له : لقد قَلَّتْ جَفَنُ قَوْمِكَ وَأَسْيَافُهُمْ^(٢).

فعلى هذا القول : سَبْعُ سَمَاوَاتٍ، وَسَبْعُ بَقَرَاتٍ، وَتِسْعُ آيَاتٍ، وَثَلَاثَةُ
أَرْسَانٍ، لأن هذه الأشياء إنما جُمِعَتْ جمع قلة، أى على مِثَالِ القِلَّةِ.

وإن كان له جمع كثرة فقط أتى به على ذلك للضرورة، نحو : ٨٩
حَمْسَةُ دِرَاهِمَ، وَسِتَّةُ دَنَانِيرَ، وَأَرْبَعَةُ رِجَالٍ، أَوْ أُنَاسٍ.

وإن كان له الجمعان معاً فالأكثر أن يُؤْتَى بجمع القلة، نحو: ثَلَاثَةُ
أَكْلَبٍ، وَأَرْبَعَةُ أَفْلُسٍ، وَخَمْسَةُ أَكْبُشٍ، ونحو ذلك. وقد يجوز : ثَلَاثَةُ كِلَابٍ،
وَأَرْبَعَةُ فُلُوسٍ، وَخَمْسَةُ كِبَاشٍ. وقد قالوا : ثَلَاثَةُ كِلَابٍ، مع وجود (أَكْلَبٍ)

(١) ديوانه ٣٧١، والأغاني ٨/١٨٨، وسيبويه ٣/٥٧٨، والمقتضب ٢/١٨٨، والخصائص ٢/٢٠٦،
والمحتسب ١/١٨٧، وابن يعش ٥/١٠، والخزانة ٨/١٠٦، والعيني ٤/٥٢٧، والأشمونى
٤/١٢١.

والجفنت : جمع جفنة، وهى القصعة. ويقول : جفاننا معدة للضيقات والفقر بالغداء، وسيوفنا
تقطر بالدم لنجدتنا وكثرة حروبنا.

(٢) القائل له ذلك النابغة الذبياني، وكانت تضرب له قبة حمراء من آدم بسوق عكاظ وتأتيه الشعراء،
فتعرض عليه أشعارها. وانظر : الأغاني ٨/١٨٨، والموشع للمزباني ٨٢، وخزانة الأدب ٨/١٠٦.

ولكنه قليل.

ولذلك قال الناظم : (بَلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ) يعنى أن الأكثر فى كلام العرب أن يُضاف إلى العدد جمع القلة لاجمع الكثرة.

وقد دَخَلَ له فى هذه العبارة القسمُ الثانى، وهو مَالَهُ جمعُ كَثْرَةٍ فقط، فإنه، وإن كان يُضاف العدد إليه ولابدُّ، فهو قليلٌ فى بابه، فعلى الجملة إضافة العدد إلى جمع الكثرة قليل.

ومِمَّا جُمِعَ فيه التمييزُ على لفظ الكثرة، وإن كان له مثالُ قلة (ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ)^(١) مع أن له (أَقْرَاء) ومنه فى الحديث : (دَعَى الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ)^(٢) ولم تقل العرب : ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ، كأنهم اسْتَفْتَنُوا بجمع الكثرة عن جمع القلة.

قال المؤلف: لأنَّ واحده (قَرء) كَقَلَسَ، وجمعُ مثله على (أَفْعَالٍ) شاذُّ، فترك لمخالفته القياسَ، وكذلك (شَسِعُ)^(٣) قالوا : ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ، مع أن له (أَشْسَاعًا) وجمعُ مثله على (أَفْعَالٍ) مُطَرَّد، إلا أن أكثر العرب يَسْتَفْتِنُونَ بِـ (شُسُوعٍ) عن (أَشْسَاعٍ) فعُدِلَ عن جمع القلة لذلك، وكذلك (أَرْبَعَةُ شَهْدَاءٍ) عُدِلَ عن (أَشْهَادٍ) فأوْثِرَ عليه، مع أن (أَفْعَالًا) يُجمع عليه مثلُ : شَاهِدٍ وشَهِيدٍ وشَهِيدٍ، كشَرِيفٍ وأشْرَافٍ، وصاحبٍ وأَصْحَابٍ.

فقد تقرر من هذا كله أن الإتيان بجمع القلة هو الأكثر، والإتيان بجمع الكثرة قليل.

ووجه التفسير بجمع الكثرة وجهان:

(١) سورة البقرة : ٢٢٨، والقرء - بضم القاف وفتحها - الحيض أو الطهر منه.

(٢) أخرجه الترمذى فى «أبواب الطهارة - باب ما جاء فى المستحاضة» وبألفاظ أخرى.

(٣) الشسع : سير يُدخل بين الإصبعين، ويدخل طرفه فى الثقب فى صدر النعل.

أحدهما : أن يكون من إضافة الشيء إلى جنسه، فهي من الإضافة التي على تقدير (من).

والثاني : أن يكون من إضافة الجزء إلى الجملة، فهي بمعنى الإضافة التي بمعنى اللام. وهنا نظرٌ من أوجه :

أحدها : أن قوله : في الأكثر (يمكن أن يرجع إلى قوله : (بلفظ قلة) فيكون قد نبه على ما جاء هنا بلفظ الكثرة، كما تقدم تمثيله، ويمكن رجوعه إلى الأوصاف الثلاثة، فإن كل واحد منها أكثرى كما تقدم.

أما الأول : فعلى طريقة ابن خروف، حيث جعل النصب جائزا، والجر هو الأكثر.

وأما الثاني : فلأنه قد جاء ما يخالفه كتسعة رهن، وخمس دود ونحوه. وهذا أولى من الاحتمال الأول.

والثاني : أن النحويين يجعلون من / جموع القلة جمع التصحيح، ٩٠ فاقترض ذلك أن يكون أولى من جمع الكثرة في التكسير، وليس كذلك.

قال المؤلف في «التسهيل» : ولا يجمع المفسر جمع تصحيح، ولا بمثال كثرة من غير باب (مفاعل) إن كثر استعمال غيرهما إلا قليلا^(١).

فجعل جمع التصحيح في هذا الباب كجمع الكثرة، لأبصار إليه في غير ضرورة إليه إلا قليلا، فلا يجمع بالالف والتاء، ولا بالواو والنون، وإن كان قابلاً لهما، مع وجود جمع قلة. وقد أطلق القول هنا في جمع القلة كيف ما كان، فاقترض أنه أولى.

(١) التسهيل : ١١٦.

وقد يقال : إنه لم يُرد هنا إلا جمع التفسير، وترك جمع التصحيح فلم يذكره، ولكن كلامه لا يعطى شيئاً من هذا أو يقال : إن هذا الجمع عنده جمعُ القلة والكثرة، فيجرب مجرى جمع الكثرة.

والثالث : أنه لم يرتضِ مذهب المبرد في إجازة إضافة العدد إلى جمع الكثرة، قياساً على تأويل : ثلاثة من كذا، وأربعة من كذا، فيقول : ثلاثة كلاب، وثلاثة حمير، وجعل من ذلك قوله تعالى : {ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ} ^(١).

ورد عليه بأن ذلك لو جاز لم يكن للقصر على القلة معنى، لأن كل جمع للكثرة صالح لأن يقدر بـ (من) فكان يقال : ثلاثة فلوس، وثلاثة دُور، ونحو ذلك. ولما كانت العرب قد تحررت جمع القلة إلا في القليل دل على أن ذلك القصد عندهم غير معتبر.

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضِيفُ

وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزَرًا قَدْ رُدِفُ

لما كانت مراتب العدد أربعاً، مرتبة الأحاد، والعشرات، والمئتين، والآلاف، وابتداءً بذكر مرتبة الأحاد، وحكم التمييز معها، وأنه جمع مخفوض ذكر ما يشاركه في الخفض لا في الجمع، وهو (مائة) و (ألف).

ونصب (المائة والألف) بـ «أضيف» و «للفرد» مُعلق به، أى : أضيف المائة والألف للفرد، يعنى أن هذين العقدين، وهما (مائة، وألف) مُميزهما مُفرد لاجمع، ومخفوض بإضافة لا منصوب، فتقول : مائة رجل وألف رجل، ولا يقال : مائة رجال، ولا ألف رجال إلا مأنذر في (المائة) مما يذكر إثر هذا.

(١) سورة البقرة : ٢٢٨، وانظر : المقتضب ١٥٦/٢.

ولَمَّا يُعَيَّنْ هُنَا لِلْمَذْكُرِ مَحَلًّا، وَلِلْمُؤَنَّثِ مَحَلًّا، وَلَمْ يَذْكُرْ عِلَامَةً
وَلَا تَرَكَهَا دَلًّا عَلَى أَنَّ (المائة، والألف) كذلك يكونان للمذكر والمؤنث معاً،
فتقول : مائة امرأة، وألف امرأة، ونحو ذلك، وهو صحيح.

وَنَبَّهَ بِكَوْنِهِ يُجَرَّبًا لِإِضَافَةِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْبَابُ فِيهَا، وَمَا جَاءَ
عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَنَادِرٌ، نَحْوُ قَوْلِ الرَّبِيعِ بْنِ ضَبْعٍ^(١).

٩١ / * إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا * الْبَيْت

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ (المائة) قَدْ يَأْتِي تَمْيِيزُهَا بِجَمْعٍ لَكِنْ قَلِيلاً، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :
«وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ».

يَعْنِي أَنَّ (مِائَةً) جَاءَتْ مَرْدُفَةً بِالْجَمْعِ تَمْيِيزًا قَلِيلاً. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى : {وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ}^(٢) بِإِضَافَةِ (مِائَةٍ) إِلَى
(سِنِينَ) وَهِيَ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ وَالْكَسَائِي^(٣).

(مِائَةً) مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، خَبَرُهُ (قَدْ رُدِفَ) أَيْ قَدْ تَبِعَ بِالْجَمْعِ. وَلَعَلَّ
قَائِلًا يَقُولُ : إِنْ قَوْلُهُ : «وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ» لَمْ يَعْينَ فِيهِ جَرًّا
وَلَا نَصَبًا، فَمَنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَصَدَ جَمْعًا مِضَافًا؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ وَصَفَ الْمُمَيِّزَ أَوَّلًا بِوَصْفَيْنِ، وَهُمَا الْإِفْرَادُ وَالْإِضَافَةُ،
ثُمَّ اسْتَدْرَكَ عَلَى وَصْفِ الْإِفْرَادِ شَيْئًا، فَبَقِيَ الْوَصْفُ الْآخَرُ عَلَى وَضْعِهِ،
وَهُوَ الْإِضَافَةُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ غَيْرَهُ.

وَإِنَّمَا كَانَ (مِائَةً، وَأَلْفًا) مُضَافَيْنِ إِلَى مُفْرَدٍ، فَخَالَفَا (عَشْرًا) وَبَابَهُ

(١) سبق الاستشهاد، وعجزه :

* فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرُوعُ وَالْفَتَاءُ *

(٢) سورة الكهف : ٢٥.

(٣) وقرأ باقي السبعة بتثوين «مِائَةٍ» وانظر : السبعة : ٣٨٩.

فى الإضافة إلى الجمع، وخَالَفاً (عِشْرَيْن) وبَابِهِ فى الإضافة إلى منصوب، لأن (المائة) اجتمع فيها ما افترق فى (عَشْرٍ) و (عِشْرَيْن) من الإضافة والإفراد، لأنها عَقْدُ العَشْرَةِ^(١)، وتَلَى التَّسْعِينَ، فاخذت منهما حكمن، فالمائة من التَّسْعِينَ كالعَشْرَةِ من التَّسْعَةِ.

وربمّا لم يقولوا فى (الألف) : أَلْفُ رجالٍ، ولا أَلْفُ رجلاً، لأن (الألف) عَوْضٌ من قولك: عَشْرُ مائةٍ، وحكمها حكم ثلثمائة، وأربعمائة، فلما كان عَوْضاً مِمَّا يُمَيِّزُ بمفرد مضاف عُمِلَ معاملة ما عَوْضٌ منه، فقليل : أَلْفُ رجلٍ، وأَلْفُ امرأةٍ.

وجهُ الإضافة إلى الجمع فى قوله تعالى : [ثَلَاثُمِائَةِ سِنِينَ]^(٢) أنه وَضَعَ الجمعَ موضعَ المفرد، لأن المفرد هنا فى معنى الجمع، فَحَسُنَ لذلك. جَعَلَهُ النّازِمُ نَزْراً، لأن هذا لم يَكْثُرْ فى كلام العرب، وإنما كَثُرَ الإفراد، والمتَّبَعُ هو السماع.

واعلم أن النّازِمَ أهمل هنا ذكرَ مسألتين :

إحداهما : تمييز (مائة، وألف) إذا ثَنِيّا، فإن الحكم فيهما حكم المفرد، فتقول : مائتاً رجلٍ، وألفاً رجلٍ، وقد يُنْصَبُ فى الشعر كما تقدّم^(٣)، وتَرَكُ ذِكْرَ هذا قريب، اتكالا على أن المثنى حكمه حكم المفرد فى التمييز، ومثل هذا لا يُشْكَلُ إلحاقه بما ذَكَرَ.

والثانية : تمييز ثلاثٍ، وأربعٍ، إلى التسع، إذا أُضِيفَ إلى (المائة) كيف

(١) العَقْدُ من الأعداد : العشرة والعشرون إلى التسعين، وجمعه : عقود.

(٢) سورة الكهف : ٢٥.

(٣) يشير إلى قول الربيع بن خبيط الفزارى:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب المسرة والفتاء

تكون (المائة) إذ ذاك من الأفراد أو الجمع، إذ الوَهْم يذهب إلى الجمع،
فيقول مثلا : ثلاثٌ مِئِن، أو مِئَاتٍ أو مِئِي كما قال (١) :

* وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ المِئِي *

/ ويكون العُذْرُ له في هذا الوَهْم أن (الثلاثة) ومابعدُها إلى ٩٢
(العشرة) يُفسَّر بجمع مخفوض. كثلاثة رجال، ولذلك جعله سيبويه
القياس، فقال: وأما تِسْعُمائة وثلاثُمائة، فكان ينبغي أن يكون في القياس
مِئِن ومِئَات، ولكنهم شبهوه بعشرين. وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به
العدد واحداً، لأنه اسم لعدد، كما أن عِشْرِينَ اسم لعدد (٢). ثم بين أنه
لا يُستنكر أن يُوضَعَ المفرد موضعَ الجمع، وأنشد على ذلك (٣).

(١) نادر أبي زيد ٩١، والخصائص ٣١١/١، وابن الشجري ٣٨٣/١، والخزانة ٣٧٥/٧، ٣٠/٨،
٣٧٤/١١، ٤٥٦، وشرح شواهد الشافعية ١٩٣، والعيني ٥٦٥/٤، واللسان (مأى)

والرجز لامرأة من عقيل أو من عامر، تفتخر بأخوالها، وقبله:

* حَيْدَةٌ خَالِي وَأَقِيْطُ وَعَلَى *

وحيدة وأقيط وعلى وحائم : أعلام أشخاص بنواتهم.

(٢) الكتاب ٢٩٠/١.

(٣) عبارة سيبويه في الكتاب (٢٠٩/١) هي : «وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا
والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام، وقال علقمة بن
عبد:

بها جيف الحسرى فأما عظامها فبييض وأما جلدها فصليب

وقال :

لاتنكروا القتل وقد سبيناً في خلقكم عظم وقد شجينا

يقول المحقق : انظر البيت الأول في ديوان علقمة الفحل ١٣٢، والمفضليات ٣٩٤ والحسرى :
جمع حسر، وهي المعيبة يتركها أصحابها فتموت. وابيضت عظامها لما أكلت السباع والطيور ما
عليها من لحم، فبنت وصارت بيضا. وصليب : يابس لم يدبغ، يصف فلاة قطعها إلى الممدوح،
والشاهد في قوله : «جلدها» لأنه أتى به مفردا وهو يري الجمع، أي : جلودها.

وأما البيت الثاني فهو للمسبب من زيد مناة الفنوى، وانظره في ابن يعيش ٢٢/٦، وحواشي
شرح الحماسة للمرزوقي ١٩٦، واللسان (شحا).

ومعناه : لاتنكروا قتلنا لكم وقد سبيت مناخقا، فقد شجيتم بقتلنا لكم، كما شجينا نحن من قبل

وأيضاً فذلك الحكم ثابت فى (الألف) إذا جاد مميّزاً للثلاثة وأخواتها،
 نحو : ثلاثة آلاف، وأربعة آلاف، ونحو ذلك، بخلاف (المائة).
 وأيضاً قريباً جأى ذلك مُصرّحاً به فى الشعر، كما قال كعبُ بن مالك
 الأنصارى^(١).

ثَلَاثَةُ آلَافٍ وَنَحْنُ نَصْرِيَّةٌ

ثَلَاثُ مِئَتَيْنِ إِنْ كَثُرْنَا فَارْبَعُ

فالقياس إنما هو أفراد (المائة) فتقول : ثلاثمائة، وأربعمائة. قال الله
 تعالى : { وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ }^(٢) الآية، وهو الوجه، وماعده
 سماعٌ لا يقياس عليه، وإن كان أصلاً قياسياً، لأن السماع غلبه، والسماع هو
 المقدم مالم يكن القياس مستعملاً، فيكونا معاً مُعتَبَرَيْنِ فى القياس. وهذه مسألة
 بيانها فى الأصول، فكان من حقّه أن يبين ذلك، لأنه ضرورى.

ولم يَحْتَجْ إلى ذكر حكم (ثلاثة) وأخواته مع (مائة، وألف) لأن كلامه أولاً
 يشملُه، إذا كان (الألف) لفظاً مُذَكَّراً فتلحق التاء، فتقول : ثلاثة آلاف، وأربعة
 آلاف، ولفظُ (المائة) مؤنثٌ، فلا تلحق التاء، فتقول : ثلثمائة، وأربعمائة، وكذلك
 ما بعدُ إلي (تِسْعِمِائَةٍ)

وَأَحَدٌ أَذْكَرُ وَصِلْنَهُ بَعَشَرُ

مُرْكَبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرُ

لَمَّا أتمّ الكلام على (الثلاثة) و (العشرة) وما بينهما أخذ يذكر ما فوق

= بمن سببتم منا. والشاهد فيه استعمال (حلقكم) مفرداً مراد به الحلق.

(١) ديوانه ٢٢٥، واللسان (نصاً).

ويروى «نحن عصابة» و«نحن بقية» والنضية : الخيار الاشراف.

ذلك من (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ) لأنه نوع من أنواع العدد، له حكمٌ مخالف لأحكام غيره، ويوافق في بعض.

وابتدأ بذكر (أَحَدَ) و (إِحْدَى) فبين أنك تذكر (أَحَدَ) هذا اللفظ موصولاً بعَشَرَ، مفتوح الشين دون تاءٍ، إذا قصدت أن تعد أحاداً مُذَكَّرَةً، فجعل (أَحَدَ عَشَرَ) مخصوصاً بالمعدود المذكر، كقولك : أَحَدَ عَشَرَ رجلاً، وأَحَدَ عَشَرَ جملاً، وأَحَدَ عَشَرَ كتاباً، ونحو ذلك.

93 والتذكيرُ هنا / على ما فُسِّرَ في الفصل قبل هذا، وكذلك التانيثُ، لكن جعله مركباً، أى صِلَ (أَحَدَ) بـ (عَشَرَ) مُرَكَّباً معه، ولاشك في أن التركيب يوجب البناء وهو تركيبُ المَزْجِ، فكأنه قال : رَكَّبَهُ معه وابْنَهُ. وهذا حكمه، وذلك أن (أَحَدَ عَشَرَ) كان أصله في القياس : أَحَدُ وَعَشْرَةٌ، بالعطف، لكن العرب رَكَّبَتُهُما، فجعلتهما كالكلمة الواحدة، كما فَعَلَتْ في (مَارَسَرَجِسَ) و (رَامَهْرُمَزَ) و (بِلَالَابَاذَ) ونحو ذلك. وَبَنَتْ (أَحَدَ) على الافتتاح، على حَسَبِ ما فعلتُ في غيره.

فالتركيبُ سببُ بناء (أَحَدَ) وكذلك (إِحْدَى) في المؤنث وكان التركيب سبباً للبناء، لأن الكلمة الثانية لما عُوْمِلَتْ مُعَامَلَةً الجزء من الأولى صارت مُفْتَقِرَةً إليها افتقارَ الحرف إلى ما بين معناه، فرجع البناء بالتركيب إلى شَبَه (الافتقار) وقد تقدم مثل هذا التقرير في موضع احتِيج إليه فيه.

وأما بناءُ (عَشَرَ) من (أَحَدَ عَشَرَ) فسيُذكر حيث تعرض الناظم للتنبيه عليه إن شاء الله تعالى.

وقوله : (قَاصِدٌ مَعْدُودٌ) منصوبٌ على الحال من ضمير (أَذْكُرُ) و«مُرَكَّباً» أيضاً منصوبٌ على الحال من «أَحَدَ» أى اذكر أَحَدَ مُرَكَّباً مع

عَشْرَ حَالَةٍ كَوْنِكَ قَاصِدًا لِمَعْدُودٍ ذَكَرَ، وَهُوَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أَيْ
قَاصِدًا عَدًّا مَعْدُودٍ ذَكَرَ. ثُمَّ قَالَ :

وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ

وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً

يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا عَدَدْتَ الْمُؤَنَّثَ قُلْتَ : إِحْدَى عَشْرَةَ، فَصِيْرَتْ (أَحَدًا)
إِلَى (إِحْدَى) عَلَى وَزْنِ (فِعْلَى) وَالْحَقْتُ (عَشْرَ) التَّاءَ مَعَ إِسْكَانِ الشَّيْنِ عِنْدَ
أَهْلِ الْحِجَازِ. وَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ إِتْيَانُهُ بِلُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، وَهُوَ كَسْرُ الشَّيْنِ، بِقَوْلِهِ
: (وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً) أَيْ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَجْعَلُونَ عَلَى الشَّيْنِ
كَسْرَةً.

فَإِذَا نَزَلَ أَهْلُ الْحِجَازِ عَلَى السَّكُونِ الْمُتَقَدِّمِ، فَتَقُولُ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ
الْحِجَازِ : إِحْدَى عَشْرَةَ، وَانْتَنَّا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، بِإِسْكَانِ الشَّيْنِ،
وَتَكْسِرِهَا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ فَتَقُولُ : إِحْدَى عَشْرَةَ، وَانْتَنَّا عَشْرَةَ، وَنَحْوُ
ذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الثَّانِيَةِ لَا فِي التَّذْكِيرِ، لِأَنَّهُ قَدَّمَ الْكَلَامَ فِي التَّذْكِيرِ أَنَّهُ
مَفْتُوحُ الشَّيْنِ بِلا تَاءٍ، وَهَكَذَا مُطْلَقًا، وَلَمْ يَقِيدَهُ بِلُغَةٍ دُونَ لُغَةٍ ، فَدَلُّ أَنَّهُ
لَا يُقَالُ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ : أَحَدَ عَشْرٍ، أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي (عَشْرَةَ)
إِذَا عَدَدْتَ الْمُؤَنَّثَ، وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَقْرَعُونَ : {فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ انْتَنَّا
عَشْرَةَ عَيْنًا} ^(١) / بِالْإِسْكَانِ. وَبَنُو تَمِيمٍ يَكْسِرُونَ، قَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ مَصْرُوفٍ ^{٩٤}
وَمُجَاهِدٌ وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ فِي جَمَاعَةٍ ^(٢) (انْتَنَّا عَشْرَةَ عَيْنًا) وَكَذَلِكَ رَوَى
هَارُونُ وَعَبْدُ الْوَارِثِ وَالْخَفَّافُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ هُنَا، وَفِي

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ٦٠.

(٢) هُمُ يَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَبُزَيْدٌ، كَمَا فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ٢٢٩/١.

«الأعراف»^(١) قال ابن جنى : لغة أهل الحجاز فى غير العددِ نظير [عَشْرَة] عَشْرَة، يَكْسِرُونَ الثانى، فيقولون : نَبَقْ وَفَخِذْ، وينو تميم يُسَكِّنُونَ فيقولون : نَبَقَّةً، وَفَخِذْ. قال : فلما رُكِبَ الاسمان، يَعْنَى العدد، استحال الوضع، فقال بنو تميم : إِحْدَى عَشْرَة، وَثْنَتَا عَشْرَة إِلَى تِسْعَ عَشْرَة بكسر الشين، وقال أهل الحجاز : عَشْرَة، بسكونها^(٢)، ثم بَيَّنَّ أَنَّ ذلك من جملة الانحرافات التى لَحِقَتْ العدد، ومن نَقَضَ العادة الذى كَثُرَ فيه. وَأَتَى بنظائر لذلك^(٣).

وقوله : «والشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرُهُ» لا يُشْعِرُ بالتزام الكسرة ولا بُدَّ، بل يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كسرة الشين من لغتهم. وَيَبْقَى بعد ذلك النظرُ فى كَوْنِهِم يلتزمون ذلك أَوَّلًا، لم يدل عليه. وَحَسَنُ مَا فَعَلَ، فَإِنْ لَتَمِيمٍ لُغَةً أُخْرَى فى هذا يَشْرِكُهُمْ فِيهَا قَيْعَسُ فِيمَا نُقِلَ، وهى فتح الشين، فيقولون إِحْدَى عَشْرَة وَاثْنَتَا عَشْرَة، وهى قراءة مرويَّة عن الأعمش، وعن طَلْحَةَ بنِ مَصْرُوفٍ^(٤). والأشهرُ عن تميم الكَسْرُ، فلذلك لم يَنْقُلِ الناظم غيره.

ثم قال :

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى

مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَا فَعَلَ قَصْدًا

(١) الآية ١٦٠، وانظر : البحر المحيط ٤/٤٠٦.

(٢) عبارة ابن جنى فى المحتسب (٨٥/١) «وذلك أن لغة الحجاز فى غير العدد نظير عَشْرَة : عَشْرَة، وأهل الحجاز يكسرون الثانى، وينو تميم بسكونه، فيقول الحجازيون : نَبَقَّةً، وَفَخِذْ، وينو تميم تقول : نَبَقَّةً، وَفَخِذْ، فلما ركب الاسمان استحال الوضع، فقال بنو تميم : إِحْدَى عَشْرَة، وَثْنَتَا عَشْرَة، إِلَى تِسْعَ عَشْرَة، بكسر الشين، وقال أهل الحجاز : عَشْرَة، بسكونها»

(٣) المحتسب ٨٥/١، ٨٦، ٢٦١.

(٤) انظر : المحتسب ٨٥/١، والبحر المحيط ١/٢٢٩.

«مَعَ» الأولى متعلّقة بـ «افْعَلْ» و «ما» موصولة في موضع نصب على المفعولية بـ (افْعَلْ) و «مَعَهَا» متعلق بـ «فَعَلْتَ» وهى صلة «ما» والعائد محذوف تقديره : مامعهما فعلته وتقدير الكلام : افْعَلْ مع غير أحدٍ وإحدى، وهو ثلاثة، وأربعة، ومابعدا إلى تِسْعَةٍ، فَإِنَّكَ تفعل به مع (عَشْرٍ) مثل ما فعلتَ بهما معه.

والذى فَعَلَ مع أحدٍ وإحدى أمور :

أحدها : أنه أَتَى بِأَحَدٍ مع عَشْرٍ من غير تاء فى (عَشْرٍ) دالاً على عَدُّ ما أَحاده مذكّرة، فكَذلك تَأْتِي به مع غير أَحَدٍ، نحو : ثلاثة عَشْرَ، وأربعة عَشْرَ، وخمسة عَشْرَ.

وقد مرّ فى الكلام المتقدم حكمُ ثلاثةٍ وأربعةٍ ومابعدا إلى السُّنَّةِ، من أن التاء تَلْحَقُها فى عَدِّ المذكر، فكَذلك تفعل هاهنا / أيضا ٩٥ كما مثّل.

وأما (إحدى) فإنه أَتَى به مع (عَشْرَةٍ) بتاء فى (عَشْرَةٍ) دالاً على ما أَحاده مؤنثة، فكَذلك يكون الحكم هنا.

وتقدم أن (ثلاثة) وما بعدها تُجَرَّدُ من التاء مع المؤنث، فكَذلك تفعل هنا، فتقول : ثلاثَ عَشْرَةَ، وأربعَ عَشْرَةَ، وخمسَ عَشْرَةَ، إلى تسعَ عَشْرَةَ.

وقد تحصل من هذا أن (عَشْرَةَ) فى هذا الفصل خالفت حكمها فى الفصل الثانى قبل، إذ كانت قبلُ تَلْحَقُها التاء مع المذكر، وتُجَرَّدُ مع المؤنث، وصار الحكم على العكس. وماعدا (الْعَشْرَةَ) باقى على حكمه الأول، كما سيَبِّه عليه.

وإنما خالفوا الحكم فيها، وكان الأصل أن يقال فى المذكر ثلاثة

عَشْرَة، كراهيةً لاجتماع علامتي تائيت، لأنهما بلفظ واحد، فإن مدلول تاء (ثلاثة) و (عَشْرَة) تذكيرُ المعداد، فاتّحدا لفظاً ومعنى، فكُره اجتماعهما في شيئين، هما كالشيء الواحد.

وهذا بخلاف (إحدى عَشْرَة) فإنّ علامتيه قد اختلفتا معنى، لأن مدلول تاء (عَشْرَة) التذكير، ومدلول ألف (إحدى) التائيت، واختلفتا لفظاً، لأن هذه ألف، وهذه تاء، ولذلك اجتمعت العلامتان بوجهٍ ما في نحو : حَمَراوَاتٍ، ولم تجتمع التاء ان في : طَلَحَاتٍ ونحوه، فلم يكن اجتماع العلامتين في (إحدى عَشْرَة) كاجتماع (ثلاثة عَشْرَة) لوقيل، فرفضوه لذلك.

وخالفوا الحكم في المؤنث أيضاً، وكان الأصل أن يقولوا : ثلاث عَشْرَ، كما خالفوه في المذكر، ولأن ثلاثاً وعَشْرُ بِنَاءٍ أَنْ مختصَّان بالمؤنث، فكُرهوا أن يتركوهما كذلك لأنهما كالعلامتين.

ولمّا كان (النِّيف) مقدّماً على (العقد) تركوه مع التذكير بالعلامة على أصله، ومع التائيت بلا علامةٍ على أصله أيضاً، تقديماً للدلالة على المقصود.

الأمر الثاني : التركيب، فلما رُكِّبوا في (أحد عشر) و (إحدى عَشْرَة) وبنّوه على الفتح، فكذلك في (ثلاثة عَشْرَ) و (ثلاث عَشْرَة) وأخواتهما، وما ذكر من علة البناء جارٍ هنا، لافرق بينهما، فتقول : ثلاثة عَشْرَ، وأربعة عَشْرَ، وكذلك : ثلاث عَشْرَة، وأربع عَشْرَة، إلى سائر الأخوات.

الأمر الثالث : جريان اللغتين في (عَشْرَ) عند عدّ المؤنث، فتقول : ثلاث عَشْرَة امرأةً، بالاسكان على مذهب أهل الحجاز، وثلاث عَشْرَة امرأةً، بالكسر على مذهب بني تميم ، ويجوز الفتح أيضاً على مذهبهم ومذهب قيسٍ على ما

تقدّم. وكذلك في أربعَ عَشْرَةَ/، وخمسَ عَشْرَةَ، وما بعده إلى تسعَ عَشْرَةَ. ٩٦
و (قَصْدًا) في كلامه مصدرٌ فى موضع الحال، وهو من القَصْد
الذى هو بين الإسراف والإقتار، وهو العَدْل. ومنه قوله تعالى : {وَأَقْصِدْ
فِي مَشْيِكَ} (١) أى ليكنْ عَدْلًا بين السرعة والإبطاء، وأنشد سيبويه (٢):
على الحكم المأتى يومًا إذا قَضَى

قَضِيَّتُهُ أَنْ لَا يَجُوزَ وَيَقْصِدُ

لَمَّا قَدَّمَ أَنْ لَفْظَ (العَشْرَةَ) مخالفٌ لما تقدّم له فيه قبلَ ذلك، خافَ أَنْ
يُتَوَهَّم أَنَّ الحكم فى غيره كذلك أيضًا، يخالف ماتقدّم، فاستدركَ هنا
التنبيهَ على ذلك، وأن الحكم الأول باقٍ، من تجرّيدها مع عَدِّ المؤنث،
وإلحاقها التاء مع عَدِّ المذكر، فتقول : ثلاثة عشرَ رجلًا، وثلاثَ عَشْرَ
امرأةً، ونحو ذلك إلى التسعة والتّسع، وقد تقدّم وَجْهُ ذلك وعِلَّتُهُ. فكانتْ
يقول : الثلاثة والتسعة وما بينهما من أخواتهما حكمهما فى التركيب كما
تقدم قبلَ التركيب، فكما تقول : ثلاثة رجالٍ، وثلاثُ بناتٍ، كذلك تقول :
ثلاثة عشرَ رجلًا، وثلاثَ عشرةَ بِنْتًا، وهذا كلّهُ إنما هو فى ما عدا : اثْنَى
عشرَ، واثْنَتَى عَشْرَةَ، لأن لهما حكمًا آخرَ، ولذلك قال : «ولثلاثة وتسعة
وما بينهما» إلى آخر. ولم يقل : ولأثنتين وتسعة وما بينهما. فلمَّا خرَجًا عن
ذلك الحكم أخذَ يذكرهما فقال :

(١) سورة لقمان : ١٩.

(٢) الكتاب ٥٦/٣، والمحاسب ١٤٩/١، ٢١/٢، وابن يعيش ٣٨/٧، ٣٩، والخزانة ٥٥٥/٨، والمغنى
٣٥٩، واللسان (قصد)

والبيت من قصيدة لأبى اللّحام التغلبى، أو عبد الرحمن بن أمّ الحكم. ومعناه : واجبٌ على كل
حكم بين الناس يُؤتى لفصل الخصومات أن لايجوز فى حكمه إذا قضى قضيتي، وحكم حكمه،
وعاليه أن يقصد ويعدل فى قضاياه.

وَأَوَّلِ عَشْرَةِ اثْنَتَيْ وَعَشْرًا
 اِثْنَى إِذَا اِثْنَى تَشَا أَوْ ذَكَرًا
 وَأَلْيَا لِفَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالْأَلْفِ
 وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلْفٌ

يعنى أنك تولي لفظ (عشرة) بالتاء بإسكان الشين أو كسرها، لفظ (اِثْنَتَى) هكذا بلا نون، أى تجعل (عشرة) تلى (اِثْنَتَى) وهكذا لفظ (عشر) بفتح الشين من غير تاء، تجعله يلى (اِثْنَى) فتقول فى الأول : اِثْنَتَى عَشْرَةٌ، وفى الثانى : اِثْنَى عَشْرَ، وذلك إذا أردت أن تعدّ الإناث، أو أردت أن تعدّ الذكور.

وقوله : «إِذَا اِثْنَى تَشَا» راجع إلى قوله : «وَأَوَّلِ عَشْرَةِ اِثْنَى» .

وقوله : «أَوْ ذَكَرًا» راجع إلى قوله : «وَعَشْرًا اِثْنَى» فكأنه قال : أَوَّلِ عَشْرَةِ اِثْنَتَى إِذَا اِثْنَى تَشَا، وَأَوَّلِ عَشْرَ / اِثْنَى إِذَا ذَكَرًا تَشَا، فردّ الأول ٩٧ إلى الأول، والثانى إلى الثانى، من باب «الْفَّ والنُّشْرُ»^(١). ومنه قوله تعالى : {وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ} ^(٢).

(١) الف والنشر ضرب من ضرب «البديع» وهو أنت تذكر شيئين أو أشياء، ثم تذكر أشياء على عدد مذكرته، كل واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، وتفوض إلى عقل السامع ردّ كل واحد إلى مايليق به، لا أنك تنص عليه. ويسمى أيضاً «الجمع والتفريق» ثم إن النشر أو التفصيل يأتى على ثلاثة أقسام : أن يكون على ترتيب الف، كما لآية الكريمة. وقد يكون على ترتيبية معكوسا، كقوله تعالى : {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ..} الآية وقد يكون على غير ترتيبه، لاطرذا ولاعكسا، ويسمى «المشوش».

(٢) سورة القصص : ٧٣.

والحاصل أنك تقول فى المؤنث : رأيتُ اثنتى عَشْرَةَ امرأةً، و [تقول فى المذكّر] ^(١) اثنَتى عَشَرَ رجلاً. وتعيينه بألف الوصل لايدفع (اثنَتى) بلا ألف، فإنهما مُترادٍ فان، فتقول : ثنَّتَا عَشْرَةَ، كما تقول : اثنَتى عَشْرَةَ.

فإن قلت : إن قوله : «إِذَا أَثْنَى تَشَاءُ أَوْ ذَكَرًا» عبارة مُشكّلة، وإن كان المعنى مفهوماً، إذ الأولى أَنْ لَوْ قَالَ: إِذَا إِنَاثًا تَشَاءُ أَوْ ذُكُورًا، أى قصدت بالعدد الذكورَ أو الإناثَ، وليس المقصود الإفراد فى هذا لأنه يَعُدُّ. وأيضاً فقوله : «إِذَا أَثْنَى تَشَاءُ» إنما تحصيل العبارة : إِذَا عَدُّ أَثْنَى تَشَاءُ، وأما أن يُريد نفس الأثنى فلا.

فالجواب أن قوله : «إِذَا أَثْنَى تَشَاءُ أَوْ ذَكَرًا» ليس المقصود منه الإناث أو الذكور فى قَصْدِ الناظم، بل قَصْدُهُ حكاية التمييز، كانه قال : إذا أردت اثنَتى عَشْرَةَ أَثْنَى، أو اثنى عَشَرَ ذَكَرًا، فنَصَبُ (أثْنَى) و (ذَكَرًا) على حكاية التمييز، أى إذا أردت التفسير بهذين اللفظين، وصار (أثْنَى) (وَذَكَرًا) عبارة عن جنس التمييز الذى يَنْصَبُ بعدهما. وهذا ظاهر، والله أعلم.

ثم قال : «وَالْيَا لَغَيْرِ الرَّقْعِ وَارْفَعْ بِالْأَلْفِ» يعنى أن هذين اللفظين وهما (أَثْنَى وَأَثْنَتَى) معربان، لامبنيان، كما بُنيت سائر ألفاظ هذا النوع، وهما فى إعرابهما كالمثنى، يُرْفَعَانِ بِالْأَلْفِ، وينصبان ويخفضان بالياء، فتقول : هؤلاء اثْنَا عَشَرَ رجلاً، واثْنَتَا عَشْرَةَ امرأةً، قال تعالى : {فَإِنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا} ^(٢) وفى النصب : رأيتُ اثْنَى عَشَرَ، واثْنَتَى عَشْرَةَ، وكذلك الخَفْضُ. وقال : {وَقَطَعْنَا لَهُمُ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا} ^(٣) وقد تقدم التنبيه على إعرابهما فى

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة.

(٢) سورة البقرة : ٦٠.

(٣) سورة الأعراف : ١٦٠.

باب «المعرب والمبنى» فى قوله : «اثنانِ واثنَتانِ كابنَيْنِ وابنتَيْنِ يَجْرِيَانِ» .
فقد يقول القائل : هذا تَكَرَّرَ لايُحْتَاجُ إليه ، إذ كان الأولى به أن
يَقْتَصِرَ على الموضع الأول ، فيترك ذكرَ ذلك هاهنا .

فيقال فى الجواب عن هذا : إن ماذكر هنا لأبْدُ منه ، ولولم يذكره
لأخلَّ ، وذلك أنه قدَّم أن هذا النوع ممَّا وَقَعَ مركَّبًا / والمركَّبُ مَبْنًى ، بلا ٩٨
بَدْ ، فلو لاذكرُ التَّنْبِيهَ على إعراب هذين اللفظين لَشَمِلَهما ظاهرُ القاعدة ،
فكان يُوهَمُ أنَّهما مَبْنِيانِ مع بعدهما ، فَنَبَّهَ على الإعراب فيهما ، وأنهما
باقيان على ماكانا عليه . ومن هنا زَلَّهما فى الذكر وحدهما عن سائر
الألفاظ ، من (أَحَدَ عَشَرَ) و (ثَلَاثَةَ عَشَرَ) وأخواتهما .

فإن قلت : فَلَمَّ أَعْرَبَ والموجبُ لبنائهما قائمٌ ، فإن القَصْدُ منهما ومن
غيرهما من أخواتهما واحد ، وأخواتهما مَبْنِيَّات ، فكان الأولى إلحاقهما
بهما ؟

فالجواب : أن أخواتهما إنما بُنِيَتْ لوقوع مابعدهما منها^(١) ، موقع
تاء التانيث كسائر مابنى للتركيب ، ولذلك بُنِيَ الصَّدْرُ على الفتح ، بخلاف
(اثنَتى ، واثنَى) فإن الثانى فيهما إنما وقعَ منهما موقعَ نونِ الاثنَيْنِ ، وما
قبلَ ذلك محلُّ إعرابٍ لأبناء ، فصار إلى كمضاف إليه ، فلم يَبْطُلْ الإعراب .
والدليل على هذا القَصْدُ فيهما أنَّ العربَ تصنِّفُ إلى (عَشَرَ) فى
قولك : أَحَدَ عَشَرَ ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ ، ونحوه ، فتقول : هذه أَحَدُ عَشَرَ ، وَثَلَاثَةُ
عَشَرَ ، ولا تُصنِّفُ إلى (عَشَرَ) فى قولك : اثنَى عَشَرَ ، واثنَتى عَشَرَ ، فلا
تقول : هذه اثنَا عَشَرَ ، ولا اثنَتَا عَشَرَ ، كما لايقال : اثنانِكَ ،

(١) فى جميع النسخ «لوقوعها بعدها منها» وأراه تحريفاً ، وأن ما أثبتته هو الصحيح . والله أعلم .

ولا غَلَامَانِكَ، ولا نحو ذلك، فدَلَّ على ما قاله النحويون فى هذين اللفظين.
ثم قال : «والفَتْحُ فى جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلِفٌ» يعنى أن ماعدا هذين
اللفظين المتقدمين أَلِفٌ فى جُزْأَيْهِ فَتَحُ آخرهما، فهو المستعمل فيهما.
والجُزْءَانِ هما جُزْءُ المَرْكَبِ، صَدْرُهُ وَعَجْزُهُ فأحَدَ عَشَرَ جُزْءَانِ مَبْنِيَانِ على
الفتح، وكذلك ثلاثةَ عَشَرَ، وأربعةَ عَشَرَ، وأخواتها إلى تِسْعَةِ عَشَرَ، من
المذكر، وتسَعُ عَشْرَةَ من المؤنث.

وقد نَبَّه بهذا الكلام على فوائد :

إحداها : أن اللفظين مَعًا مَبْنِيَانِ، إذ كلن لفظ الفتح إنما نُطْلَقُهُ
غالبًا على حركة البناء، كالضم والكسر، أمَّا بناءُ الصَّدْرِ فقد تقدم بيانه،
وأمَّا بناءُ العَجْزِ فقالوا : إنه بُنِيَ لتضمُّنُهُ معنى الحرف العاطف، لأنَّ
الأصل فيها : أحدُ وعَشْرَةَ، وثلاثةَ وعَشْرَةَ، وهكذا الى آخرها، مِثْلُ : أحدُ
وعِشْرُونَ، وثلاثةَ وعِشْرُونَ، ونحوها، لكنهم ضَمَّنُوا العَجْزَ معنى ذلك
الحرف، فبَنَوْهُ لذلك، وإلَّا فلو لم يكن مَبْنِيًا لَجَرى بوجوه الإعراب، غير
منصْرِفٍ/ كَمَعَدٍ يَكْرِبُ، ورَامَهُرْمَزٌ، وبابه. وقد قالوا فى عَجْزٍ (اثنى عشر) ٩٩
(واثنى عشرَةَ) : إنه مَبْنِيٌّ لوقوعه موقع النون، والأوَّلَى طَرْدُ الحُكْمِ فى
كون البناء لتضمُّنِ معنى الواو العاطفة.

فإن قلت : تنبيهه على بناء الصَّدْرِ تَكَرَّارٌ، لأنه قد تقدَّم له ذِكْرُ ذلك
فى قوله : «وأحَدَ اذْكُرْ وَصِلْنَهُ بَعْشَرَ مُرَكَّبًا» فنبَّه على موجب البناء، وهو
التركيب، فما لَهُ كَرَّرَ هذا وليس من عادته ذلك؟

فالجواب : أنْ ذَكَرَ البناء هنا مفهومٌ من ذكر الفتح، والقصد ذكر
بناء العَجْزِ، وجاء معه التنبيه على بناء الصَّدْرِ بالعَرَضِ لابلِ الْقَصْدِ، وإنما

ذِكْرُ بِالْقَصْدِ ماصْرَحَ به، وهو البناء على الفتح. وأما البناء فلازمُ له، فما تقدّم ذكره لايُجعل مقصوداً له، وما لم يذكره ينبغي أن يُجعل مقصوداً.

والفائدة الثانية: التنبيه على الحركة المبني عليها، وهي الفتحة، وهو نصّه، فأما الصدرُ فإنما بُنى على الفتحة، لأن العجز منه واقعٌ موقعٌ تاء التانيث، وما قبلَ تاءِ التانيث مفتوح، فكَذلك ما أشبهه، وقد تقدم التنبيه على أوجه الشبّه بين المركّب والمؤنّث بالتاء في باب «مالا يَنْصَرِفُ».

وأما بناء العجز على الفتح فلَقصد التخفيف، لخَفّة الفتحة دون أُخْتها.

والفائدة الثالثة : التنبيه على أنّ المألوف والمعتاد فيها إنما هو الفتح، فما جاء على خلاف ذلك فليس بمعتاد، فهو إذن قليل.

والقليل الذي جاء على خلاف المعتاد له موضعان :

أحدهما: إذا أُضِيفَتْ، فإنّ مِنَ العرب مَنْ يُعَرِّبُها في آخر العَجْز فيقول : هؤلاء خَمْسَةُ عَشْرَكَ، ورأيتُ خَمْسَةَ عَشْرَكَ، ومررتُ بخَمْسَةَ عَشْرَكَ، يجعلها كعَلْبِكَ قال سيبويه : وهي لغة رديئة^(١). والذي عُوِّلَ عليه في ذلك بقاء البناء على الفتح، وهو الذي أُلِفَ في كلام العرب كما قال الناظم، فيقال : هؤلاء خَمْسَةُ عَشْرَكَ شَبْهُه سيبويه بـ (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)^(٢) في عدم تأثيرها بالعامل.

والثاني : (ثَمَانِي عَشْرَةَ) في عَدِّ المؤنّث، فإنه كلامه يُعطى أن الفتح هو المألوف فيه وكذلك الحكم، فإن أشهر اللغات فيه : هذه ثَمَانِي عَشْرَةَ. قال السيرافي : وهو الاختيار عند النحويين كأخواتها.

(١) الكتاب ٢٩٩/٣.

(٢) المرجع السابق ٢٩٩/٣.

ومنهم من يقول : ثَمَانِي عَشْرَةَ، شُبَّهَ بِمَعْدٍ يَكْرِبُ، وَأَيَادِي سَبَا،
وَقَالِي قَلًا، نحو.

ومنهم من يَحذف الياء وَيُبقِي الكسرة، فيقول:/ ثَمَانِ عَشْرَةَ. ١٠٠
ومنهم من يَقلب الكسرة فَتَحَةً، فيقول: ثَمَانَ عَشْرَةَ. ومنه قول
الأعشى^(١):

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا

وَتَمَانَ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

وَمِمَّا جَاءَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَالُوفِ إِضَافَةُ الصَّدْرِ إِلَى
الْعَجْزِ، أَنَشَدَ الْكُوفِيُّونَ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٢):

كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْـوَتِهِ

بَنَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

عُومِلَ مَعَامَلَةً (مَعْدٍ يَكْرِبُ) فَيَمْنُ يُضَيِّفُ، وَلَكِنَّهُ شَازَ جَدًّا. قَالَ
السِّيَرَا فِي الْبَيْتِ : لَمْ يَعْرِفْهُ الْبَصَرِيُّونَ .

وَالْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ : أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْفَتْحَ هُوَ الْمَالُوفُ وَالْمَعْتَادُ عِنْدَ
الْعَرَبِ أَشْعَرَ ذَلِكَ بَأَنَّهُ الْقِيَاسُ، وَأَنْ غَيْرَهُ مِمَّا لَيْسَ بِمَعْتَادٍ وَلَا مَعْرُوفٍ
لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبِي الْأَخْفَشِ وَالْفَرَاءِ لَيْسَا بِمَرْضِيَيْنِ عِنْدَهُ.

(١) المقرب ٦٧، والأشمونى ٧٢/٤، واللسان (ثمن).

(٢) معانى القرآن للفراء ٢٤/٢، ٢٤٢، والإنصاف ٣٠٩، والخزانة ٤٠٣/٦، والعينى ٤٨٨/٤،
والتصريح ٢٧٥/٢، والهمع ٣٠٩/٥، والدرر ٢٠٥/٢، والأشمونى ٧٢/٤، والحيوان ٤٦٣/٦،
والمخصص ٩٢/١٤، ١٠٢/١٧.

والرجز لنقيع بن طارق، كما فى الحيوان. والعناء : التعب و النصب. والحجة - بالكسر - السنة.

أما الأخفش فإنه أجاز أن تُعرب هذه المركبات في أواخرها إذا أُضيفت، قياساً على ما حكاه سيبويه من اللغة الرديئة^(١)، فهو عنده قياس، فيقول : هؤلاء خمسة عشر، وثلاثة عشر، ومررت بخمسة عشر، ونحو ذلك. ونقل سيبويه يُعطى أنها لغة غير مُرتضاه^(٢)، فلا ينبغي القياس عليها.

وأما الفراء فإنه أجاز إعراب هذه المركبات إعراباً : عبد الله، وامرئ القيس، سواء أُضيفت أم لم تُضف، فيقول : هؤلاء خمسة عشر، وخمس عشرة، قياساً على ما أمشد من قوله^(٣) :

* بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ *

قال الفراء : وإذا أضفت الخمسة عشر إلى نفسك رفعت الخمسة، فتقول : ما فعلت خمسة عشرى؟ ورأيت خمسة عشرى، وإنما أعربت الخمسة لإضافتك العشر، فلما أُضيفت العشر [إلى الياء منك]^(٤)، لم يستقم للخمسة إن تُضاف^(٥) وبينهما عشر، فأضيفت عشر لتصير اسماً، كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً^(٥). قال الفراء : سمعتها من أبي فُقْعَسٍ وأبي الهيثم العُقَيْلِي^(٦).

وهذا من القليل الذي يُنقل ولا يُعتمدُ بمثله، ولا يُبنى عليه.

وهاتان الفائدتان الأخيرتان قد نبّه الناظم عليهما تصريحاً إثر هذا

بقوله :

-
- (١) الكتاب ٢٩٩/٣.
 (٢) سبق الاستشهاد به، وهو لنفع بن طارق، وقبلة:
 * كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ *
 (٣) ما بين الحاصرتين زيادة من معاني القرآن ٢٣/٢.
 (٤) في معاني القرآن «أن تضاف إليها».
 (٥) معاني القرآن ٢٣/٢.
 (٦) نفسه ٢٣/٢.

وإن أضيفَ عَدَدُ مُرَكَّبٍ

يَبْقَى الْبِنَاءُ وَعَجْزٌ قَدْ يَغْرِبُ

لأنهما مأخوذتان هنا بالمفهوم، والتصريحُ بهما أحسن.

ثم بَيَّنَّ تَمييزَ (العِشْرِينَ) وأخواتها/ و (أَحَدَ عَشَرَ) وأخواتها فقال
وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لَا تَسْعِينَا

بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

يعنى أن (العِشْرِينَ) وأخواتها، وهى (الثَلَاثُونَ) و (الأَرْبَعُونَ) و
(الخَمْسُونَ) وما بعدها إلى آلِ التَّسْعِينَ تُمَيِّزُ بمفرد منصوب.

أما كونه مفردا فهو قوله : «بِوَاحِدٍ» فلا يفسرُ بجمع، فلا يقال :
عِشْرُونَ دَرَاهِمَ، ولا ثَلَاثُونَ أَثْوَابًا، لأنَّ المطلوب تمييزُ جنسِ المعدود،
والمفردُ يُكْفَى من ذلك.

والجمعُ هو الأصل ، إذ كان الأصل أن يقال : عِشْرُونَ من
الدَّرَاهِمِ، لكنهم أرادوا التخفيفَ، فاتَّوَّأَ بالمفرد عوضاً من الجمع، لِمَا
يُؤَدَّى من معناه.

وإن جاء ما ظاهره خلافُ ذلك فمؤول، كقول علقمة بن عبدة^(١):

فكان فيه ما أتاك وفي

تَسْعِينَ أُسْرَى مُقَرَّنِينَ صُفْدَ

فـ « أُسْرَى » ليس بتمييز، وإنما هو صفة للتَّسْعِينَ، والتمييز
محذوف، أي تسعين رجلاً أُسْرَى، وكذلك ما أنشد في الحماسة من قول

(١) ديوانه ، ص ١٠٣ .

ابن ماثية^(١):

تَجَوَّدْتُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ
قَرَاهَا وَتَسْعِينَ أُمَثَالَهَا
فه «أمثالها» بدل وليس بتمييز.

وقد أجاز السيرافي إذا أردت أن تجمع جماعات مختلفة أن تفسر
(العشرين) ونحوها بجماعة، فتكون (عشرون) كل واحد منها جماعة، ومثل ذلك
: التقي الخيلان، فتقول على هذا : عشرون خيلاً، قال^(٢):

تَبَقُّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّسْبَعِ قُلُ
بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ
قال : فتقول على هذا : عشرون رِمَاحاً، تريد : عشرين قَبيلةً، لكل
واحدة منها رِمَاحٌ. وقال^(٣):

(١) من مقطوعة له عدتها ستة أبيات، بديوان الحماسة، شرح المرزوقي (٦٠٤ - ١٠٨) وقبله :

وقافية مثل حَدِّ السَّنَانِ تَقَى وَيَذْهَبُ مَنْ قَالَهَا

وتجوت : اخترت جيدها. والقرى : ما يقدم للضيف من طعام وشراب، كأن القوافي لما تواردت عليه
أحسن القيام بها، وجود القرى لها.

(٢) ابن يعيش ١٥٣/٤، ١٥٤، ١٥٥، وشرح شواهد الشافية ٣١٢، والخزانة ٣٩٠/٢، واللسان (بقل)
والرجز من أرجوزة طويله لأبي النجم، هي أجود أرجوزة للعرب، وانظر فيها : الأغاني ٧٤/٩،
والشعر والشعراء لابن قتيبة ٥٨٦، والطرائف الأدبية للميمن ٥٥ - ٧١، والخزانة ٣٩٠/٢
وتبقلت : رعت البقل، وهو من النبات ما ليس بشجر دق ولاجل، وإذا رعى لم يبق له ساق - ومالك
ونهل : قبيلتان.

(٣) ابن يعيش ١٥٣/٤، والمقرب ٨٠، والخزانة ٥٧٩/٧، والهمع ١٣٩/١، والأغاني ٤٩/١٨.
والشعر لعمر بن العداء الكلبى، وكان معاوية بن أبي سفيان قد استعمل ابن أخته عمرو بن عتبة
بن أبي سفيان على صدقات كلب، فاعتدى عليهم، ففى ذلك يقول الشاعر هذين البيتين ==

سَعَى عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبْداً
فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْرُو عِقَالَيْنِ
لَأَصْبَحَ النَّاسُ أَوْبَاداً وَلَمْ يَجِدُوا
عِنْدَ التَّفَرِّقِ فِي الْهَيْجَا جِمَالَيْنِ

وكلام الناظم يدفع هذا الجواز، ودفعه ظاهر، لأن مبنى على قولهم : خِيْلَانٍ وَجِمَالَيْنِ، ونحو ذلك، وهو قليل، فلا ينبغي أن يبنى عليه. ومثل هذا القياس يلزمه في المركب أيضاً، وفي (مائة) و (ألف). وسينبه على ذلك إثر هذا إن شاء الله.

وأما كَوْنُ المميز منصوباً فيعطيه مثاله، وهو قوله : «كَأَرْبَعِينَ حِيناً» فـ «حِيناً» مفرد منصوب، والزامه النصب بما أشار إليه المثال ودليل على أنه لا يعتبر الخفض / بالإضافة قياساً، فلا يقال : ثلاثو درهم، ولا أربعو ١٠٢ ثوب، كما مائة درهم، ومائتا ثوب.

وقد حكى الكسائي أن من العرب من يضيف (العشرين) وأخواته إلى المفسر منكراً أو معرقاً، فيقول : عشرو درهم، وثلاثو ثوب، وأربعو عبد، ولم يعمل عليه الناظم في القياس، فلذلك لم يذكره.

ولنما نصب (عشرون) وأخواته تشبيهاً بـ (ضاربين زيدا) وذلك أنهم لما أفردوه زائدوه تخفيفاً أيضاً بحذف (من) وأعملوا (العشرين) في

== وسعى : من قولهم : سعى الرجل على الصدقة، إذا عمل على أخذها من أربابها. والعقال : صدقة عام، وعقالات وعقالين : منصوبان على الظرف، وأراد : مدة عقال، ومدة عقالين. والسبد : الشعر والوبر. والأوباد : جمع ويد - بفتحيتين - وهى شدة العيش وسوء الحال. والهيجاء : الحرب. والمعنى : أنه تولى علينا سنة في أخذ الزكاة، فظلمنا ونهب أموالنا، حتى لم يترك لنا شيئاً، فكيف بنا لو أن تولى علينا سنتين؟ أو على أى حال كنا نكون؟!

(درهماً) فنصّبوه تشبيهاً بـ (ضارِبِين) في ثَبَات النون والنصب، وحذفها والخفض على الجملة، لأنك تقول : ضَارِبُونَ زَيْدًا، وضَارِبُو زَيْدٍ، وكذلك تقول : عِشْرُونَ درهماً، وتحذف النون وتخفض، وذلك إذا كان ما بعدها مَالِكًا أو نَحْوَهُ، نحو : عِشْرُو زَيْدٍ، كما تقول : غِلْمَانُ زَيْدٍ، فلما كانت (عِشْرُونَ) كـ (ضَارِبِينَ) في هذا المعنى، وكانت تقتضى مفسراً كما يقتضى (ضَارِبُونَ) معمولاً - نُصِبَ به لذلك.

واعلم أن الناظم لم يتعرض هنا لحال (النِّيف) مع هذه العقود. والحكمُ فيها أن العقود تُعطف بالواو على (النِّيف) فتقول : أَحَدُ وَعِشْرُونَ، وَاثْنَانِ وَثَلَاثُونَ وَثَلَاثَةُ وَأَرْبَعُونَ.

وكان حَقُّهُ أَنْ يَذْكَرَ ذلك، تَرَكَ ذلك للعلم به، وعلى أنه قد ذَكَرَ لزومَ الواو مع اسم الفاعل المشتق من العدد، نحو : الْحَادِي والعِشْرِينَ، ونحو ذلك. وأما حُكْمُ (النِّيف) مع لِحَاقِ التاء مع المذكر، وعدمِ لِحَاقِهَا مع المؤنث، فتشمله القاعدةُ الأولى.

وكذلك إطلاقُهُ لِإِثْنَانٍ بِالْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ، من غير تفريق فيها بين مذكَّر ومؤنث، يُشْعِرُ بَأَنَّ التَّفْرِيقَ فِيهَا مُهْمَلٌ، فيجوز أن تُعَدَّ بِهَا الْمَذْكَرُ وَالْمَوْثُ، فتقول : عِشْرُونَ رَجُلًا، وَعِشْرُونَ امْرَأَةً، ونحو ذلك، كما كان ذلك في (مِائَةٍ، وَآلَفٍ) وإنما فُرِّقَ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُ فِي (الْعَشْرَةِ) وحدها من جملة العقود، وأما (النِّيف) فهو الذى التَّزِمَ ذلك فيه، ثم قال :

وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا

مَيَّزَ عِشْرُونَ فَسَوَّيْنَهُمَا

يعنى أن العدد المركَّب، وهو من (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ) مَيَّزَتْهُ

العرب بمفرد منصوب، كما ميّزت (عِشْرِينَ) وأخواته بواحدٍ منصوب.

وقَصْدُهُ أن هذا التمييز المذكور هو المعتبر في هذا النوع من العدد، لادخولٍ لغير ذلك فيه، كما كان ذلك في (عِشْرِينَ) فلا يُفسَّر بمخفوضٍ/، ولا بجمع، فلا يقال : أَحَدَ عَشَرَ دِرَاهِمَ، ولأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمَ.

١٠٣

أما النصب فلأنَّ العرب جعلت المركَّبَ كالمنون، وعَامَلَتْه، معاملته، قاله سيبويه^(١). قال السيرافي : لا يصح إلا ذلك، لأنَّ لأصل خمسة وعَشْرَةَ، فليس بعد الخمسة شَيْءٌ أُضِيفَتْ إليه، فوجب أن تكون مُنَوَّنَةٌ ومحلُّ العشرة محلُّ الخمسة، فكانت مُنَوَّنَةٌ مثلاً.

وأيضاً فلم تر شيئين جُعِلَا اسماً واحداً، وهما مضافان أو أحدهما فوجب النصب لذلك، كذا قال السيرافي في التعليل فانظر فيه .

وأما الأفراد فلما تقدَّم من أنه كافٍ لِعِلْمِ المقدار.

وقوله : «فَسَوَّيْنَهُمَا» يريد : سَوَّيْنِ المركَّبِ في هذا الحكم، وهو وجوب الأفراد والنصب، وبين (عِشْرِينَ) وأخواته. ونَكَّتَ بذلك على ماذهب إليه الزمخشريُّ في «الكشاف» في قوله تعالى : {وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا} (٢). من أن «أَسْبَاطًا» تمييز.

قال الزمخشري : فإن قلت : مُمَيِّزٌ ما عدا العشرة مفردٌ، فما وجه مجيئه مجموعاً؟ فالجواب : أن المراد وقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ قَبِيلَةً وَكُلُّ قَبِيلَةٍ أَسْبَاطٌ لاسِبِطٌ، فَوَضَعَ «أَسْبَاطًا» موضعَ قبيلة، كما قال :

(١) الكتاب ٥٥٧/٣.

(٢) سورة الأعراف : ١٦٠.

* بَيْنَ رَمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ * (١)

قال المؤلف: فمقتضى ما ذهب إليه أن يقال : رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ أُنْعَامًا، إذا أريد إحدى عَشْرَةَ جماعةً، كُلُّ واحدةٍ منها أُنْعَام. قال ولا بأسَ برأيه في ذلك لو سَاعَدَهُ استعمالُ، لكن قوله : (كُلُّ قَبِيلَةٍ أَسْبَاطُ لَأَسْبَاطُ) مخالف لما يقوله أهل اللغة، من أن السَّبْطُ في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب. قال : فعلى هذا معنى {قَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا} قَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ قَبَائِلَ، فـ (أَسْبَاطُ) واقعُ موقعَ (قَبَائِلَ) لا موقعَ قبيلة، فلا يصح كونه تمييزًا، وإنما هو بَدَل، والتمييز محذوف، وعلى هذا المَحْمَلِ حَمَلَ الآيةَ أيضًا غيرُ ابنِ مالك، كالشَّكُوبَيْنِ وابنِ أَبِي الرَّبِيعِ وغيرهما.

وقد جَعَلَ هذا بعضهم قياسًا، على أن يكون بَدَلًا يقوم مقامَ التمييز، وهذا غير مُمْتَنِع، وإنما الممتنع أن يُنْصَبَ على التمييز كما قاله الزمخشري.

وما رآه السيرافي في (عشرين) وأخواته من جواز التمييز بالجمع على التقدير المذكور جارٍ له هنا، إذ لا فرق بين أن تقول : هذه / ١٠٤ عِشْرُونَ خَيْلًا، وثَلَاثُونَ رِمَاحًا، وبين أن تقول إحدى عَشْرَةَ خَيْلًا، وثَلَاثَ عَشْرَةَ رِمَاحًا، فيكون الناظم أيضًا قد تحرَّزَ من هذا المذهب :
وإن أضعِفَ عَدَدُ مُرْكَبُ
يَبْقَى الْبِنَا وَعَجَزُ قَدْ يُعْرَبُ

(١) الكشف ٩٨/٢، والرجز لأبي النجم، وقد سبق الاستشهاد به، وقبله:

* تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ *

يعنى أن العدد المركَّب إذا أُضيف فإن البناء يبقى على ما كان عليه قبل الإضافة. وهذا الكلام مُؤدَّن أولاً بجواز الإضافة إلى العدد المركَّب، فتقول : هذه أَحَدَ عَشَرَ، وثَلَاثَةَ عَشَرَ زَيْدٍ، فيبقى على ما كان عليه من البناء على الفتح، وذلك فى الجزعين معاً، فالصَّدْرُ لتركيبه مع الثانى، وَالْجُزُ لتضمُّنه معنى الحرف، وهذا الاستعمال هو الأكثرُ فى كلام العرب.

وقد يُعرب العَجْزُ، يعنى قد يقع الإعراب فى آخر العَجْزِ، فتقول : هؤلاء أَحَدَ عَشَرَ، ومررتُ بأحدَ عَشَرَ زَيْدٍ، كما يُعرب المركَّب فى آخره. وقد مرَّ ذكر هذا.

ويريد أن العَجْزُ هو المعرب، وما عداه مبنئ، ولا يُؤخَذُ من هذا أن إعراب العَجْزُ يؤدَّى إلى إعراب الصَّدْرِ ضرورةً، إذ كان إعرابه لا يمكن إلا باستقلاله بنفسه، وإزالة التركيب، وذلك يَسْتَلْزِمُ أن يكون مضافاً إليه، والأول مضاف، فيصيران معاً مُعْرَبَيْنِ، كَامِرِيٍّ الْقَيْسِ، وَعَبْدِ اللَّهِ، ونحوه، لأننا نقول : ذلك غير لازم، ولا يستلزم إعرابُ العَجْزِ إعرابَ الصَّدْرِ. ألا ترى أن المركَّبَ تركيبَ مَزْجٍ مبنئ الصَّدْرُ، معربُ العَجْزِ، فالصَّدْرُ فى مسألته باقٍ على الحكم الذى قَدَّمَ فيه، وهو البناء، ولا يصح أن يقال : لعله نَبَّهَ على كِلَا السَّمَاعَيْنِ، وما حكاها سيبويه، وما حكاها الفراء، وقد ذُكِرَ قَبْلُ^(١)، لأننا نقول : إن الناظم إنما قال : «وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ» فأفرد العَجْزَ وحده بالإعراب، ولو كان مراده ذلك لقال : وقد يُعرب المركَّبُ، أو ما يُعطى هذا المعنى، فإنما نَبَّهَ على ما حكاها سيبويه من قول بعض العرب : خمسةَ عَشَرَ. قال : وهى لغة رَدِيئةٌ^(٢).

(١) انظر : ٢٦٩ والكتاب ٢٩٩/٣، ومعانى القرآن ٢/٣٣.

(٢) الكتاب ٢٩٩/٣.

قال ابن خروف : يقول : هـى كَبَعْلَبَكُ فى الرُّدَاعَةِ، ولهذا قال الناظم : «وَعَجَزُ قَدْ يُعْرَبُ» فَنَبَّهْ عَلَى قَلَّتْهَا وَضَعْفُهَا .

وَصُغْ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى

عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا

وَاخْتِمُهُ فِي الثَّانِيَةِ بِالتَّاءِ وَمَتَّى

ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرَتَا

هذا الفصل يُذكر فيه اسمُ الفاعل المشتقُّ من أسماء العدد، ويُقرَّر/ ١٠٥

الحكم الذى له فى قوانين النحو. وله فى هذا الباب ثلاثة مواضع:

أحدها : الآحادُ من اثنين إلى عَشْرَةٍ. والثانى : من أحد عشر إلى

تسعة عشر والثالث : من عشرين إلى تسعين.

وأحكامه مختلفة باختلاف هذه المواضع، فذكر كل فصلٍ على حدِّته،

وابتدأ بذكره مع الآحاد، لكنَّه قَدَّمَ مقدِّمةً نَقْلِيَّةً، تُشمل جميع المواضع،

وهى الإخبار عن جواز صَوْغِ اسمِ الفاعل من هذه الألفاظ، فقال : «وَصُغْ

مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ» إلى آخره. يعنى أنه يجوز أن تصوغهن هذه الألفاظ

التي هى : اثنان، وثلاثة، وأربعة، وخمسة، وما بعدها إلى العَشْرَةِ اسمًا

يُوازن اسمَ الفاعل المبنيُّ من فعل ثلاثى، وهو (فاعِلٌ) الجارى على (فَعَلَ)

فتقول : ثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ، وخامسٌ، وهكذا إلى عاشِرٍ، كأنك تُجرىها على

: ثَنَيْتُ، وثَلَثْتُ، ورَبَعْتُ، إلى : عَشَرْتُ، كما تقول : ضَارَبْتُ مِنْ (ضَرَبْتُ)

وحَامِلُ مِنْ (حَمَلْتُ) ونحو ذلك.

وإنما قال : «كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا» فَبَيَّنَ أَنَّ ذلك إنما يكون كالمبنى من

الثلاثى، تحرُّزًا من سَبْقِ الفهم إلى جواز البناء على مُوازنة اسمِ الفاعل

من غير الثلاثي. كمُفْعِلٍ، ومُتَفَعِّلٍ، ومُفْتَعِّلٍ، ونحوه، فإن مثل هذا لا يجوز وهو قد قال : «كَفَاعِلٍ» فـ (فَاعِلٍ) قد يكون عبارة عن اسم الفاعل، لا عن نَفْسِ البناء.

وإنما نبّه على جواز الصَّوْغ هنا، لأنه على خلاف لأصل، ألا ترى أنه على أحد الوجهين يُصاغ من نفس اسم العدد لا من مَصْدَره، وذلك إذا كان بمعنى بعض أصله، فليس فيه رائحة من معنى الاشتقاق الذي فى نحو : ضَارِبٍ من (ضَرَبَ) فلما كان كذلك احتاج إلى الإعلام بأن ذلك سائغٌ ومنقولٌ من كلام العرب، وعليه يَنبَنِي الكلام فى هذا الفصل.

والبناء الذى نبّه عليه هنا على وجهين :

أحدهما : أن يكون من اسم العدد نفسه، فتقول : ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ، ورَابِعٌ أَرْبَعَةٌ، وخَامِسٌ خَمْسَةٌ، فهذا لم يَقع بناؤه من مَصْدَرٍ استعمالى أصلا، إذ لا يقال : ثَلُثْتُ الثَلَاثَةَ ثَلَاثًا، ولَارْبَعْتُ الأربعةَ رُبْعًا، ولَاخْمَسْتُ الخمسةَ، ولا ما أشبه ذلك، فلم يكن له مصدر تُشْتَقُّ منه هذه الصيغة، فثالثٌ مشتق من لفظ (الثلاثة) ورابعٌ من (أربعة) وهكذا ما عداها. وهو داخلٌ فى الاشتقاق السماعى، وهو الاشتقاق/ من أسماء الأجناس، ١٠٦ كَتَرَبْتُ يَدَاهُ من (التُّرْبِ) وَاسْتَحْجَرَ الطَّيْنَ، من (الحَجَرِ) وَاسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ، من (التَّيْسِ) على ما هو مبين فى علم «الاشتقاق».

والوجه الثانى : أن يكون البناء من المصدر حقيقة، فتقول : ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، وخامس أربعة، ونحو ذلك، فهذا النوع لم يَقع بناؤه من اسم العدد نفسه، لأنك تقول : ثَلُثْتُ الاثنين، وَرَبَعْتُ الثلاثة، وَخَمَسْتُ الأربعة، ونحو ذلك. هذا وإن كان المصدر مشتقا من اسم العدد، فإن

المصدر الاستعمالي هو الأصيل في الاشتقاق، بخلاف أسماء الأجناس، كما ذكر في «كتاب الاشتقاق»^(١) وكلا القسمين هو المذكور بعد هذا.

ولما كانت ألفاظ العدد مخالفة لسائر الأسماء في لحاق علامة التانيث، فإنها تلحق إذا أُريد بها المذكّر، وتسقط إذا أُريد بها المؤنث، على عكس الأمر في سائر الأسماء - خاف أن يُتوهم أن حكم المخالفة مُنْسَجِبٌ على اسم الفاعل فيه، فنصّ على أن حكمه موافق لسائر الأسماء فقال : «واخْتِمَهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ» إلى آخره.

يعنى أنك تُلحِقُه التاء إذا أردتَ به المؤنث، فتقول : ثالثُ ثلاثٍ ورابعُ رابعةٍ أربع^(٢)، وخامسةُ خمسٍ، وكذلك في المخالف^(٣) نحو: رابعةُ ثلاثٍ ، وخامسةُ أربع، وما أشبه ذلك.

وتُسقطها إذا أردتَ المذكّر فتقول : ثلثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ ، وكذلك ثالثُ اثنين، ورابعُ ثلاثةٍ ونحو ذلك .

و «بالتَّاءِ» متعلّق بـ «اخْتِمَهُ» و «فِي التَّائِيثِ» حال من ضمير «اخْتِمَهُ» البارز، أى اخْتِمَهُ بالتاء حال كونه في التانيث، جعل التانيث له ظرفاً مجازاً.

ثم بيّن مواضع القسمين المذكورين، وهما اسم الفاعل المشتق من اسم العدد، والمشتق من المصدر، والحكم فيهما، وتنزيل اللفظ على معناه، فقال :

وإن تُردِّدَ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ
تُضِيفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيْنِ

(١) كتاب الاشتقاق هذا للشارح، وقد ذكره غير مرة في الكتاب.

(٢) في الأصل «ثلاثة ثلاث، وأربعة أربع» وهو تحريف، والصواب ما أثبتته (س، ت).

(٣) في (ت) «المخالفة».

وإنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا
فَوْقَ فَحُكْمُ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا

اعلم أن مدلول اسم الفاعل فى باب العدد واحدٌ من أحاده مطلقاً،
فثالثٌ، أو رابعٌ، مدلوله فردٌ من أفراد الثلاثة، أو من أفراد الأربعة، لأن
(فاعلاً) و (فاعلةً) فى سائر الأبواب معناه واحدٌ وواحدةٌ، فكذلك هنا،
فإذن لا يستعمل فى هذا الباب/ إلا كذلك لمقصدٍ خاصٍ فى الإخبار بذلك ١٠٧
الواحد، أو الإخبار عنه.

والقصد به فى الاستعمال وجهان :

أحدهما : أن تقصد به قصدَ البعض، بمعنى أنك تريد الإخبار عن
واحد من أحاد العدد، من حيث هو بعضها خاصةً، وهذا معنى قوله :
«وإنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ» أى إنْ تُرِدْ بَعْضَ الْعَدَدِ الَّذِي بُنِيَ اسْمُ
الفاعل من لفظه، فالحكم أن تحكم له بحكم البعض البين، أى الظاهر
الموجود فى نصِّ الكلام، فتقول : ثالثٌ ثلاثةٌ، ورابعٌ أربعةٌ، فتُضيف
(الثلاثة) إلى (ثالث) و (الأربعة) إلى (رابع) كما تُضيف لفظَ البعض لو
قلت : بعضٌ ثلاثةٌ، وبعضٌ أربعةٌ، لأن معناه مثل معناه.

وقد اشتمل هذا الكلام على حكيمين:

أحدهما : لزومُ الإضافة فى هذا القصد، لأن معنى اسم الفاعل
هذا معنى البعض، فكما أن البعض يلزم الإضافة، فكذلك ما كان فى
معناه. وسببُ ذلك أنه مشتق من اسم العدد نفسه، فلا إشعار له
بالاشتقاق الذى يؤدّى معنى الفعل، وهو سببُ العمل. ومن هنا لم تنطق
العرب بالفعل كما تقدم قبلُ، فلا يجوز إذن أن يقال : هذا ثالثٌ ثلاثةٌ، كما

لا يقال: هذا بَعْضُ ثلاثةٍ، إذ لاناصبَ له، وهذا مذهب الجمهور.

وقد أجاز الأخفش النصبَ والتنوينَ في هذا القسم، فتقول: هذا ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ، ونحو ذلك، وكأنه قاسَ ذلك على قول العرب: ثَنَيْتُ الرجلَيْنِ، إذا كنتَ الثَّانِيَ منهما، فهاهنا يصح أن يقال: هذا ثانٍ اثْنَيْنِ، وهو بمعنى: أحدُ اثْنَيْنِ أو بعضُ اثْنَيْنِ، فكذلك ينبغي على هذا أن يقال: هذا ثالثُ ثلاثةٍ، بمعنى واحدٍ من ثلاثةٍ، وكذلك رابعُ أربعةٍ، وخامسُ خمسةٍ، ونحو ذلك.

وردَّه المؤلف بأن مُوَازِنَ (فَاعِلٍ) المشارَ إليه إذا أُريدَ به معنى (بَعْضٍ) لافِعِلَ له، فإن العرب لاتقول: ثَلَّثْتُ الثلاثةَ، ولا رُبِعْتُ الأربعةَ، وجاز ذلك في (ثَانِيِ اثْنَيْنِ) لأن له فعلاً يجرى مَجْرَى القسم الثاني الجارى مَجْرَى اسم الفاعل.

والحكم الثاني: أن يكون الإضافة إلى المُتَّفِقِ لا إلى المُخْتَلَفِ، فتقول: ثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ، لأن المعنى أحدُ ثلاثةٍ، أو بعضُ ثلاثةٍ. ولا يصح أن تقول في هذا الفصل: ثالثُ/ اثْنَيْنِ، ولا رابعُ ثلاثةٍ، ونحو ١٠٨ ذلك، لأن قَصْدَ البَعْضِ هنا يُفسد المعنى، إذ كان المعنى: بعضُ اثْنَيْنِ وهو ثالثُ، أو بعضُ ثلاثةٍ وهو رابعُ، وهذا فاسد وهذا الحكم لم يَنْصُ عليه الناظم نصاً، ولكن تَرْكُهُ لتَضَمُّنِ الاشتراط المعنوي إياه، وهو كونه بمعنى (بَعْضٍ).

والقصدُ الثاني من القَصْدَيْنِ في (فَاعِلٍ) من أسماء العدد: أن تُريدَ به معنى جَعَلَ الأقلَ من العدد مثلاً ما فوقه، فإذا كان (ثلاثةً) أردتَ أن تجعله (أربعةً) أو (خمسةً) أردتَ أن تجعله (سِتَّةً) فاسمُ الفاعل هنا

تَحْكَمُ لَهُ بِحَكْمِ «جَاعِلٍ» اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ (جَعَلَ) وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ» إِلَى آخِرِهِ.

يُرِيدُ أَنَّكَ تَحْكَمُ لَهُ بِحَكْمِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، فَتَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اثْنَيْنِ، بِالإِضَافَةِ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اِثْنَيْنِ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً .

وَيَتَضَمَّنُ هَذَا الْكَلَامُ أَيْضًا حَكْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : عَدَمُ لَزُومِ الإِضَافَةِ، بَلْ تَجُوزُ الإِضَافَةُ وَحَذْفُ التَّنْوِينِ، وَالنَّصَبُ مَعَ التَّنْوِينِ، كَمَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَأَيْضًا فَيُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَيَجْرِي عَلَى مَا يَجْرِي عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي لَمْ يَعْمَلْ، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ جَازَ إِعْمَالُهُ، وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا بِشُرُوطٍ تَقْدِمُ ذِكْرَهَا فِي «اسْمِ الْفَاعِلِ» كَالِاعْتِمَادِ عَلَى حَرْفِ نَفْيٍ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ نِدَاءٍ، أَوْ وَقُوعِهِ خَبْرًا، أَوْ حَالًا، أَوْ صِفَةً، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا تَقْدِمُ ذِكْرَهُ، لِأَنَّ (ثَانِيًا) وَ (ثَالِثًا) هُنَا مِنْ : ثَنَيْتُ، وَثَلَّثْتُ، كَمَا كَانَ (جَاعِلًا) مِنْ : جَعَلْتُ.

وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَدَدِ مُوَافِقًا، فَلَا تَقُولُ بِهَذَا الْمَعْنَى هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اِثْنَيْنِ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ، لِأَنَّ مَعْنَى (جَاعِلٍ) لَا يَتَّصِرُ إِلَّا مَعَ الْمَخَالِفِ، فَهَذَا (ثَالِثُ اِثْنَيْنِ) يَصِحُّ عَلَى مَعْنَى : جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً، بِخِلَافِ (ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهِ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَكَلَامُهُ يُشْعِرُ بِهِذَيْنِ الْحَكْمَيْنِ، لِأَنَّهُ قَالَ : «وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ» فَهَذَا مُسْتَلْزَمٌ لِلْمَخَالَفَةِ. قَالَ «فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا» فَهَذَا مَعْنَى إِجَازَةِ النَّصَبِ فِيهِ وَالتَّنْوِينِ.

إِلَّا أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أنه قال : «وَصُنْعٌ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ» ثم بيّن أن استعمال / على وجهين، بمعنى (بَعْضُ) وبمعنى (جَاعِلٍ) فاقتضى هذا ١٠٩ الكلام أن يجوز صَوْنُ (فَاعِلٍ) بمعنى (جَاعِلٍ) من اثْنَيْنِ، ومن شرطه لأَيُضَافُ إِلَّا إِلَى الْعَدَدِ الْمَخَالِفِ، فيقال : هذا ثانٍ واحدٌ، وهذا ثانٍ واحدٍ، كما تقول : هذا ثالثُ اثْنَيْنِ، وهذا ثالثُ اثْنَيْنِ، لكن هذا لا يُقال .

وقد ذكر المؤلف فى «شرح التسهيل»^(١) أن العرب لم تستعمل (ثَانِيًا) بمعنى (جَاعِلٍ) وإنما جعلته بمعنى (بَعْضُ) والتزمت ذلك فيه^(٢). وأصل النقل فى منع ذلك لسيبويه^(٣).

وأيضاً فمقتضى كلامه لزومُ الإضافةِ فى اسم الفاعل الذى بمعنى (بَعْضُ) مطلقاً، وقد تقدم أنه يُستعمل ذا وجهين فى (ثانٍ) كالذى بمعنى (جَاعِلٍ) حكاها أيضاً المؤلف كما تقدم. فيجوز على ما نقل أن يقال : هذا ثانٍ اثْنَيْنِ بالإضافة، وثانٍ اثْنَيْنِ، بالتثوين والنصب، لأنك تقول : ثَنَيْتُ الْاِثْنَيْنِ، ولا يصح هنا أن يكون بمعنى (جَاعِلٍ) إذ لا يمكن أن يقال : جعلتُ الْاِثْنَيْنِ اِثْنَيْنِ. فإطلاقُ النازمِ الكلامِ فى هذه المسألة يؤدى إلى معنى غير صحيح.

والوجه الثانى : أن قوله : «فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمَا» يقتضى أن جواز الوجهين فى هذا الباب يُساوَى الجواز فى اسم الفاعل مطلقاً، وقد قالوا فى الإضافة فى هذا الباب:

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١٠٦/٣).

(٢) الكتاب ٥٥٩/٣.

إنها أولى، بخلاف باب «اسم الفاعل» فإن الإضافة فيه ليست بأولى من النصب. وفرق بينهما بعضُ شيوخنا بأن اسم الفاعل مشتق من أصل، وهو المصدر، واسم الفاعل هنا مشتق من فرع، لأنه مشتق من مصدر اشتق من اسم العدد، فحيث ضَعُف الاشتقاق قُوِيَ الإضافة، وحيث قَوِيَ الاشتقاق ضَعُفَت الإضافة. وإذا ثَبَت هذا ظَهَرَ أن إطلاق الناظم القول بأن حكم اسم الفاعل هنا حكم (جَاعِلٍ) مطلقاً فيه ما تري. والجواب عن الأول لا يحضرنى الآن.

وأما الثاني فإن سَلَّمَ الفرق بينهما في ذلك الحكم فلا خَلَلَ في ذلك، لجواز الوجهين على الجملة. وقد مضى له من هذا أشياء يُتْرَك فيه الترجيح، إذ لا محذور يَلْقَى في ذلك الإطلاق.

وقوله : «مِثْلُ بَعْضِ بَيْنٍ» «بَعْضُ» هنا المراد به هذا اللفظ، ولكن نَكَّرَ كما يُنَكَّرُ العَلَمُ إذا قلت : مررتُ بِزَيْدٍ وَزَيْدٍ آخَرَ، لأن / الألفاظ أعلامٌ ١١٠ على أنفسها، لأنك تقول: هذا زَيْدٌ ثَلَاثِيًّا، ولا تُجْرِي عليه النكرة صفة، فكان حقه أن يقول: مِثْلُ بَعْضِ الْبَيْنِ، أى المذكور في اللفظ، لكن ذهب مذهب تنكيره فصَحَّ وقد مرُّ نحو من هذا في «باب المعرف بالأداة».

وقوله : «فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا» «حُكِّمَ» منصوب على المصدر المشبَّه به، أى احكم حكماً مثل حُكْمِ (جَاعِلٍ) ولا يكون اسماً، لأنَّ التعديَّ إلى الاسم بالباء، فإنما يقال: احكُمُ بِحُكْمِ كَذَا، ولا يحمل على حذف الباء، لأن باب :

* تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا * (١).

(١) عجزه : * كلامكم على إذن حرام * =

شاذٌ والكاف فى قوله : «كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا» اسمٌ تعدى إليه «صُنْعٌ» أى صُنْعٌ
مثل فاعل، فجعل الكاف اسماً، كما قال الأعشى (١) :

أَتَنَّتْهُـونَ وَلَنْ يَنْهَى نَوَى شَطَطٍ
كَالطُّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ
فالكاف فى «كالطُّعْنِ» فى موضع رفع على الفاعلية، وقال امرؤ القيس (٢) :

فإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ
ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغْلِبٍ
وإن أردتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ
مُرْكَبًا فَجئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْنِ أَضِفِ
إِلَى مُرْكَبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
وَشَاعَ الاسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا
وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ أَذْكَرًا
وَبَابِهِ الْفَاعِلِ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ
بِحَالَتَيْنِ قَبْلَ وَأَوْ يُعْتَمَدُ

== وهو لجريز، وسبق الاستشهاد به فى «باب حروف الجر» والمراد بهذا الباب تعدية الفعل اللازم
بنفسه بعد حذف حرف الجر، ونصب المجرور، وأصله: تمرّون بالنيار، فحذف وأوصل.

(١) ديوانه ٤٨، والمقتضب ١٤١/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، وابن الشجرى ٢٢٩/٢، ٢٨٦، وابن يعيش
٤٣/٨، والخزانة ٥٣/٩، والعينى ٣٩١/٣، والهمع ١٩٨/٤، والدرر ٢٩/٢

والشطط : الجور، والفتل : جمع فتيل، وهو ماقتله الإنسان بين أصابعه من خيط أو وسخ. يريد :

أنه طعن جانف نافذ إلى الجوف، يغيب فيه الزيت والفتل.

(٢) سبق الاستشهاد به.

هذا هو الموضع الثانى من مواضع اسم الفاعل المشتق من اسم العدد [وهو العدد] ^(١) من أحد عشر إلى تسعة عشر.

واعلم أن الاشتقاق هنا إنما يكون بمعنى (بعض) لا بمعنى (جاءل) فلذلك قال : «وإن أردت مثل ثانى اثنين مركباً» فبين بقوله : «ثانى اثنين» أن المستعمل هنا إنما هو اسم الفاعل الذى بمعنى (جاءل) اسم قاعل حقيقة، واسم الفاعل إنما يبنى من الثلاثى المفرد كما تقدم. والمبنى منه هنا مركب لا مفرد، فهو أكثر حروفاً من الثلاثى، وأيضاً فلا يبنى من المركب اسم فى صريح كلام العرب، وما جاء من نحو قولهم : عبّسى، وعبّسى ^(٢)، لا يبنى عليه، ومن هنا منعه أبو الحسن الأخفش، فإذا لا يتصور هنا هذا الاستعمال.

فإن قلت : احذف الجزء الثانى من الأول فاقول: هذا ثالث اثنى عشر، ورابع ثلاثة عشر ونحو ذلك.

فالجواب : أن ذلك لا ينبغي أيضاً/ أن يجوز، لأنه فرع ذلك الممتنع ١١١ ومحذوف منه، فيمتنع بامتناعه، اللهم إلا أن يثبت من كلامهم : ربت الثلاثة عشر، أو نحوه، فإنه يصح على هذا أن يقال : هذا رابع ثلاثة عشر.

وفى «التذكرة» عن أصحاب سيبويه جواز ذلك، لأن (عشر) فى حذف، فهو بمنزلة ما ليس فى الكلام، فإنما بنى (فاعِل) من (ثلاثة) و (أربعة) التى فى الكلام.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) نسبه إلى : عبد القيس، وعبد شمس، وانظر : سيبويه ٢/٢٧٦.

قال أبو علي : يَقْوَى ذلك أنْ (حَادِي) ونَحْوَه معرب، فدل الإعراب على أن ذلك المحذوف ليس مَعْنِيًا به، وصار مثلُ الأسماء التي تجرى على الفعل. هذا ما قال.

وقد حكى بعضهم أنه يقال : رَبَعْتُ الثلاثة عشرَ. وقالوا: مَعِيَ عشرةٌ فأَحَذُهُنَّ لِي^(١)، فهذا بمنزلة رابعُ ثلاثة عشرَ، فتقول : هذا حَادِي عشرةً، وحَادِ عشرةً، فصح من هذا أن المركب من العدد يمتنع أن يُبْنَى منه بمعنى (جَاعِل) إذا كان البدء من مركَّب، ولا يمتنع إذا كان من غير مركب.

فإن قلت : فإذا كان حَكِي هذا جاز^(٢) إذن في المركب استعمالُ الذي بمعنى (جَاعِل) مطلقاً، والناظم قد قيَّد ذلك بمثل (ثَانِي اثْنَيْن) فكان ينبغي أن يُطلق القانونُ إطلاقاً، إذ قد أجازوا ذلك، نَصُّ عليه الشَّلُوبِيْن وغيره، وهو موافق لما حكى^(٣)، ولا يلزم من امتناع البناء امتناعُ البناء من غيره.

فالجواب : أن السَّماع بذلك، أعنى بقولهم : رَبَعْتُ الثلاثة عشرَ، ونحوه نادرٌ، فلم يَعتَبره، وعلى أطراحه بَنَى في «التسهيل»^(٤)، فلا اعتراض عليه فيما ذهب إليه، ومع أن شيخنا الأستاذ^(٥) - رحمه الله - عَمَّم^(٥) الجواز مطلقاً قياساً على ذلك المسموع، وذلك ظاهر من جهة أن التركيب لازمٌ إمَّا لفظاً وإمَّا تقديرًا، وهو مانعٌ من البناء على الإطلاق. وأما اسم الفاعل بمعنى (بَعْض) فَيَسُوْع استعماله في المركب وغيره، إذ يَسُوْع لك أن تَبْنِيَه من اسم العدد،

(١) اللسان (وحد) وفي «وحكى يعقوب» : معنى عشرة فأَحَذُهُنَّ لِيَّة، أى صَيَّرَهُنَّ لِي أَحَدَ عَشَرَ.

(٢) يعنى قول العرب «معنى عشرة فأَحَذُهُنَّ لِيَّة»

(٣) ص ١١٢.

(٤) هو أبو عبد الله، محمد بن علي ابن الفخار الألبيري. وسبق التعريف به.

(٥) في جميع النسخ «عَمَز» وما أثبتته من حاشية الأصل هو الصواب.

وَتَرْكَبُهُ مَعَ غَيْرِهِ فَتَقُولُ : ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَذَكَرَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنَ الِاسْتِعْمَالِ فِي لِمَرْكَبٍ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا : أَنْ تَأْتِيَ بِتَرْكِيبَيْنِ اثْنَيْنِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ» نَحْوَ قَوْلِكَ : حَادِيَ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، وَثَانِيَ عَشَرَ، وَكَذَلِكَ إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ هَذَا فِي الْمَذْكُورِ.

وَتَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ : هَذِهِ حَادِيَةُ عَشَرَ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَثَانِيَةُ عَشَرَ ١١٢ ثِنْتَى عَشْرَةَ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ إِلَى تَاسِعَةَ عَشَرَ تِسْعَ عَشْرَةَ. وَتَشْبِيهِهُ بِثَانِيِ اثْنَيْنِ يُعْطَى أَنْ التَّرْكِيبَ الْأَوَّلَ مُضَافٌ إِلَى الثَّانِي، وَذَلِكَ صَحِيحٌ، وَلِذَلِكَ تَأْتِي بِأَلْيَاءٍ فِي اثْنَى عَشَرَ، إِذَا قُلْتَ : ثَانِيَ عَشَرَ اثْنَى عَشَرَ.

وَقَوْلُهُ : «فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ (الْحَادِيَ) وَنَحْوَهُ هُنَا مَرْكَبٌ كَأَحَدَ عَشَرَ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ، لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرُ مُشْتَقٍّ كَأَحَدٍ، فَيَكُونُ إِذَنْ بِنَاوِهِ عَلَى الْفَتْحِ، وَهَذَا يُعْطَى أَنْ يَكُونَ مَا آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةً، كَحَادِيَ وَثَانِيَ مَفْتُوحًا كَغَيْرِهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَجَازُوا فِيهِ الْوَجْهَيْنِ: الْفَتْحُ لِأَنَّ هَذِهِ أَلْيَاءً تَتَحَرَّكُ فِي الْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ : حَادِيَّةَ عَشْرَةَ، وَالْإِسْكَانَ جَرِيًّا عَلَى مَا أَطْرَدَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَرْكَبِيَّةِ نَحْوُ : مَعْدٍ يَكْرِبُ قَالَهُ الشُّلُوبِيُّ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنْ تَحْذِفَ الْعِجْزَ مِنَ التَّرْكِيبِ الْأَوَّلِ، وَيَبْقَى التَّرْكِيبُ الثَّانِي عَلَى حَالِهِ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ بِقَوْلِهِ : «أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِفَ إِلَى مَرْكَبٍ الْبَيْتِ.

يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ بِـ (فَاعِلٍ) وَحْدَهُ مُضَافًا إِلَى الْمَرْكَبِ الثَّانِي، فَتَقُولُ : هَذَا حَادِيَ أَحَدَ عَشَرَ، وَثَانِيَ اثْنَى عَشَرَ، وَثَالِثَ ثَلَاثَةَ

عشر، ونحو ذلك، فإنه مُوفٍ بالغرض الذى أردت، إذ كان المحذوف فى حكم المنطوق به، وهو العَجَز من المركب الأول.

وقوله : «بِحَالْتَيْهِ» يريد حَالَتِي التذكير والتانيث، فمثالُ التذكير ماذكر، ومثالُ التانيث : حاديةٌ إحدى عشرة، وثالثةٌ ثلاث عشرة، ونحوه. وقوله : «أُضِفُ» يريد أن حكم الإضافة باقٍ، لكن يبقى حكم اسم الفاعل إذا حُذِفَ ما بعده، هل يبقى على تركيبه أو يَرْجِعُ إلى الإعراب. ولم يتكلم الناظم عليه، والحكمُ فيه الرجوعُ إلى الأصل من الإعراب، إذ لا يمكن أن يُبنى مع التركيب الثانى، لأن ثلاثة أشياء لاتصير شيئاً واحداً.

ولا يقال : يبقى على بنائه الأول، لأن المحذوف مُقَدَّرٌ - لأننا نقول : البناءُ للتركيب اللفظى وقد زال، وأيضاً فالرجوعُ إلى الأصل يكون بأدنى سَبَبٍ، ولا يخرج عن أصله إلا بسبب قوى. وإذا ثُبِتَ هذا كان حكمه حكمَ الأسماء المعربة التى آخرها ياء فى استتار الضمة والكسرة وظهور الفتحة فتقول : هذا حَادِي أحد عشر، ورأيت حَادِي أحد عشر، ونحوه.

وقوله : (بِمَا تَنْوِي يَفِي) / المجرور متعلق بـ (يَفِي) الفعلُ مجزوم ١١٣ على جواب قوله : (أُضِفُ) و «فاعلاً» مفعول بـ «أُضِفُ» والتقدير: أُضِفُ وفاعلاً بحالْتَيْهِ إلى مركب يَفٍ بما تَنْوِي، أى يُعْطِ من المعنى ما يُعْطِيهِ الأصلُ من غير إخلال إذا هو حُذِفَ لدليل.

والوجه الثالث : أن تَحْذِفَ العَجَزَ من التركيب الأول، والصدرَ من التركيب الثانى، استغناءً بما ثُبِتَ عمّا حُذِفَ من الأول لَمَّا أُثْبِتَ نظيره فى الثانى، ومن الثانى لَمَّا أُثْبِتَ نظيره فى الأول، وهو قوله : (وَشَاعَ الاستِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا) يعنى أن هذه الكيفية من الاستعمال شائعة

مستعملة كثيراً عندهم فى (حَادِىْ عَشَرَ) وما أشبهه من الألفاظ المركبة إلى (تاسعَ عشرَ) وذلك لأنها أقربُ إلى غرضهم من الاختصار واجتناب الإكثار.

ومثله فى الكلام العربى شائع، ومنه قوله تعالى : {وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ} ^(١) الآية، المعنى حتى يَطْهَرْنَ وَيَنْتَظِرْنَ، فإذا طَهَّرْنَ، يريد : من الدم، وتَطَهَّرْنَ : يعنى بالماء، فَأَتُوهُنَّ من حيث أمركم الله. وقال تعالى : {قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَى إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ} ^(٢). التقدير : فعلى إجرامى، وأنتم برأء منه، وعليكم إجرامكم وأنا برئ منه.

وحكم التذكير والتأنيث فى هذا الوجه كما تقدم، فتقول : ثالثَ عَشَرَ، وثالثةَ عَشْرَةٍ، إلا أن الحكم من البناء أو الأعراب فى الأول لم يذكره.

أما الثانى فبناؤه ظاهر لبقاء سببه، وهو تضمن معنى الحرف كما تقدم.

والأول يجوز فيه الوجهان : بقاء الإعراب والإضافة، فتقول : هذا حَادِىْ عَشَرَ، ورأيتُ حَادِىْ عَشَرَ، بفتح الياء على حَدٍّ سائر المعربات، وكأنه على نية حذف الجزء الثالث الذى هو صدر التركيب الثانى. وبعضهم ينسب هذا الوجه الى البصريين. وبناءً الجزئين أحدهما مع الآخر، فيقول : هذا ثالثَ عَشَرَ، ورابعَ عَشَرَ. ويجوز فى (حَادِىْ) و (ثانى) مع (عشر) الوجهان المذكوران، وهما الفتح والإسكان، وينسب إلى الكوفيين.

وعلى هذا الوجه يصير قولك : هذا ثالثَ عَشَرَ بعد التركيب الذى ذهبوا إليه على صورة : ثالثَ عَشَرَ، الذى هو على حَدٍّ : هذا ثالثٌ، فيقع اللبس بين

(١) سورة البقرة : ٢٢٢.

(٢) سورة هود : ٢٥.

المعنيين، لكن يُعتبر المعنى بالقرائن وما يقتضيه / المساق، ولَمَّا لم يذكر ١١٤
الناظم وجه هذا الاستعمال الثالث دلَّ على أنَّ كلا القولين فيه ممكنٌ
عنده.

وعلى إجازة الوجهين، من الإضافة والتركيب مطلقاً، اعتمد
الشُّلُوبَيْن، ولم يَنْسُبْهُمَا، بل أخذ بهما معاً، وكأنهما عنده ثابتان نقلاً عن
العرب، فلا إشكال إذن في الجواز، وما نُسب إلى الكوفيين والبصريين
ينبغي أن يُستظهر عليه وانظر نقل السيرافي .

وقوله : «وَشَاعَ كَذَا» يعنى أن هذا الوجه هو الشائع الكثير، وكذلك
فى «شرح التسهيل»^(١) جعله غالباً، فهو أكثر استعمالاً من الوجهين
الأولين، ويليه فى كثرة الاستعمال الثانى، وهو ما حذف منه عَجْزُ الأول،
ويليه الوجهُ الأول، فهو أقلُّ الاستعمالات. قال سيبويه^(٢) : وبعضهم يقول
: ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، فعزاه إلى بعض العرب لا إلى جميعهم.

ومثل هنا بحادى عشرَ، لأنه أولُ أعداد هذا العقد، وأيضاً فقال ابنُه
: لم يُمَثَّلْ بثانى عشرَ، ليتضمَّن التمثيلُ فائدةَ التنبيهِ على ما التزموه حين
صَاغُوا (أحداً) و (إحدى) على (فَاعِلٍ) و (فَاعِلَةٍ) من القلب، وجعل الفاء
بعد اللام، فقالوا : حادى عشرَ، وحادية عشرَ، والأصل : واحدٌ وواحدةٌ^(٣).

ثم ذكر الموضعَ الثالث من مواضع اسم الفاعل المشتق من اسم
العدد، فقال : (وَقَبْلَ عِشْرَيْنَ اذْكُرْآ وَبَابُهُ الْفَاعِلُ) إلى آخره.

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمراء : ١٠٧/٣)

(٢) الكتاب ٥٦٠/٣ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٧٣٧ .

يعنى أن فوق العشرين حكمه أن يُؤْتَى فيه باسم الفاعل مشتقا من (النِّيف) معطوفا عليه العشرون بالواو العاطفة. وقد تضمّن قوله : (منْ لَفْظِ الْعَدَدِ) البناء من (واحد) وما بعده، فتقول : الحادى والعشرون، والحادى والثلاثون، إلى آخره، ولا يستعمل (الحادى) إلا مع (عَشْرَة) و (عِشْرَة) وأخواتهما. تقول : الثانى والعشرون، والثالث والعشرون، إلى التاسع والعشرين.

وقوله : (وبآيه) يعنى به الثلاثين، والأربعين، والخمسين إلى التسعين فتقول : الحادى والثلاثون، والثانى والأربعون، ونحو ذلك.

وقوله : «بِحَالْتِي» يعنى حالى التذكير والتانيث، فالتذكير كما مثّل، والتانيث نحو : الحادية والثلاثون، والثانية والعشرون، والخامسة والخمسون،/ ونحو ذلك، واسم الفاعل هنا بمعنى (بَعْضُ) لا بمعنى ١١٥ (جَاعِل) لأنك إذا قلت : الحادى والثلاثون، استوى مع قولك : الواحد والثلاثون.

وأيضاً فلا فعل له يُشتق من مصدره، فلا يكون بمعنى (جاعِل) ولم يُنبّه الناظم على هذا اتكالا على إدراك القارئ له.

وقوله : (قَبْلُ وَأَوْ يُعْتَمَدُ) يعنى أنه لا بُدَّ من العطف، إذ لا يقال : حادى عِشْرِينَ، كما يقال : خامسُ خَمْسَةٍ.

فإن قلت : مامراده بقوله : «يُعْتَمَدُ» فالظاهر أنه فضّل غير محتاج إليه، إذ كان قوله : «قَبْلُ وَأَوْ» يُجْزَى عنه، وليست عادته؟

فالجواب : أنه مُحْتَاج إليه، والذي قَصِد به أن الواو هى المعتمد فى هذا الموضع من حروف العطف، كما كانت هى المعتمدة فى : واحدٍ

وعشرين، وثلاثة وثلاثين، فكما لا يجوز أن يقال : أحد ثم عشرون، ولا أحد
فبعشرون، إذ لا يصح الترتيبُ فيه عقلاً، لأن الجميع اسمٌ لهذه العِدَّة، فكذلك
لا نقول : الحادى ثم العشرون، لنفس ذلك المعنى.

وأيضاً فلفائدةٌ أخرى، وذلك أنه قدّم فى المركب أنك تقول : ثالثُ ثلاثةٍ
عشر، و (ثلاثة عشر) هنا نظيرُ ما بعد العاطف فى الثالث والعشرين، وتقول
ثالثَ عشرَ ثلاثةٍ عشر، فتأتى بعجز المركب الأول، ونظيره فى القياس فى
العشرين أن تقول : هذا ثالثُ عشرين ثلاثةٍ وعشرين، فيحصل الإتيانُ بعشرين
غيرَ معطوف أصلاً، وكما هو الحكم فى خامسِ خَمْسَةٍ، وثالثِ ثلاثةٍ، فلمّا كان
ذلك احتاج إلى التنبية على تأكيد الواو فى الموضع، وأنها لا بدُّ منها. وعلى ذلك
كلامُ العرب، وما يُعطيه القياسُ مطرَحٌ فيه والله اعلم.

{ كَمْ، وَكَأَيِّنْ، وَكَذَا }

مَيِّزُ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا
 مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمِ شَخْصًا سَمًا
 وَأَجْزَانِ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرًا
 إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا
 هذا الباب يذكر فيه ألفاظًا جَرَتْ مَجْرَى أَسْمَاءِ الْعَدَدِ فِي طَلَبِ
 التَّمْيِيزِ، لِأَنَّهُ تَوْدِي مَعْنَى الْعَدَدِ.

فَإِذَا قُلْتَ : كَمْ رَجُلًا رَأَيْتَ؟ فَمَعْنَاهُ : إِذَا قُلْتَ : كَمْ رَجُلًا رَأَيْتَ .
 عِشْرِينَ أَمْ ثَلَاثِينَ أَمْ كَذَا؟ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ خَبَرِيَّةً إِذَا قُلْتَ : كَمْ رَجُلٍ
 رَأَيْتُ. أَيْ عَدَدًا كَثِيرًا مِنْهُمْ رَأَيْتُ، فَالْأَوَّلَى سَوَالٌ عَنْ عَدَدٍ، وَالثَّانِيَةُ تَكْثِيرُ
 لِلْعَدَدِ / عَلَى جِهَةِ الْإِفْتِخَارِ أَوْ غَيْرِهِ، وَهِيَ فِي أَدَائِهَا لَهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ ١١٦
 مُبْهَمَةٌ، فَاتَى بِحَكْمِ التَّمْيِيزِ مَعَهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهَا،
 لِأَنَّهُ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ كَغَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَتَقَعُ فَاعِلَةٌ، وَمَفْعُولَةٌ،
 وَمَبْتَدَأَةٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاقِعِ.

وَأَيْضًا فَتُبْتُ التَّصْدِيرُ لـ (كَمْ) مِنْ حَيْثُ أَدَّتْ مَعْنَى حَرْفِ
 الْإِسْتِفْهَامِ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

و (كَأَيِّنْ) مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهَا فِي التَّكْثِيرِ. وَالَّذِي يَخْرُجُ مِنْ
 حَكْمِ التَّصْدِيرِ (كَذَا) فَإِنَّكَ تَقُولُ : رَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا رَجُلًا، وَكَذَا وَكَذَا رَجُلًا
 رَأَيْتُ، لَكِنْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِثْلُ (كَمْ) فِي مَعْنَاهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

وسيأتى النظرُ فى هذا آخر الباب إن شاء الله.

وتكلم الناظم أولاً على (كَمْ) وقسمها قسمين : استفهامية وخبرية.

وبدا بالاستفهامية فقال : «مَيِّزُ فِى الاسْتِفْهَامِ كَمْ» لأنها الأصل، ولذلك تقول طائفة من النحويين : إنَّ الخبرية محمولةٌ فى البناء على الاستفهامية، لأنَّ الخبرية خاليةٌ من موجب البناء وقد تقدّم الكلامُ فى هذا، والنظرُ فى سبب بنائها فى كلا قسميها فى «المعرب والمبنى» حيث قال : «والساكن كَمْ» فأغنى ذلك عن إعادته.

ويريد أن (كَمْ) الاستفهامية إذا أردت أن تميزها ميزتها بمثل ماتمیز به (عشرين) من العدد. وقد تقدم أن مميّز (العشرين) ونحوه واحد منصوب، فكذاك تفعل هنا، فتأتى بواحد منصوب، فتقول : كَمْ دِرْهَمًا أُعْطِيتَ؟ وَكَمْ ثَوْبًا مَلَكَتَ؟ ومنه مثاله : كَمْ شَخْصًا سَمَا؟ وَالشَّخْصُ : سَوَادُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وهو مذكر يقع على المذكر والمؤنث. وَسَمَا : أَى عَلَا وَارْتَفَعَ، أَى كَمْ شَخْصًا ارْتَفَعَ؟ وفى تقييده تمييز (كَمْ) هنا بكونه كتمييز (عشرين) فى الأفراد يُعطى معنيين:

أحدهما : أنه ارتضى مذهبَ البصريين فى لزوم أفراد التمييز فى الاستفهامية، فلا يجوز أن تقول : كَمْ أَثْوَابًا مَلَكَتَ؟ وَلَا كَمْ دِرْهَمًا أُعْطِيتَ؟ لأنَّ (كَمْ) أُجْرِيَتْ فى التمييز مجرى عددٍ لا يكون مميّزه إلا واحداً، فلا ينبغى أن يُخَالَفَ به ذلك الباب. قال سيبويه : لم يُجْزِ يُونُسُ وَالْخَلِيلُ : كَمْ غُلْمَانًا لَكَ؟ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : عَشْرُونَ ثِيَابًا لَكَ، إِلَّا عَلَى وَجْهِ (لَكَ مِائَةٌ بَيْضًا) وَ (عَلَيْكَ رَاقُودٌ خَلًا)^(١).

(١) الكتاب ٢/١٥٩

يعنى أنه لا يأتى / مجموعاً إلا أن يكون منصوباً على الحال، ويكون ١١٧
إذ ذاك التمييزُ محذوفاً، كأنك قلت : كَمْ صَبِيًّا لَكَ غِلْمَانًا، أى حالة كونهم
علماناً.

وعلى هذا التقدير فلا بُدَّ أن تقول : كَمْ لَكَ غِلْمَانًا؟ ولا يصح تقديم
(الغلمان) على المجرور، لأنه عاملٌ غير متصرفٍ، فلا يعمل فى الحال
متقدمةً عليه، إذ لاتقول : عبدُ الله قائماً فيها^(١).

وأما إذا أفردتَ (الغلمان) فالتقديمُ والتأخيرُ بين المجرور والتمييز،
وهو (الغلام) جائزٌ، لأن العاملَ (كَمْ) من حيث جرى مجرى الاسم التام
بالتنوين أو بالنون، نحو : رطلٌ زيتاً، وعشرين درهماً.

والمعنى الثانى : أن المنصوب بعدها لا يكون ذلك مجروراً، كما
لا يكون ذلك فى تمييز العشرين، فكما لاتقول : عِشْرُ وِدْرِهِمْ، وثَلَاثُو ثَوْبٍ،
كذلك لاتقول : كَمْ رَجُلٌ عِنْدَكَ؟ وأنتَ تَسْتَفْهَم.

لكن لَمَّا كان مميّزُ كَمْ قد اختَصَّ بموضع يجوز فيه جرُّ التمييزِ
دون «باب عشرين» أخذَ يذكر ذلك، فقال : «وَأَجْزَانُ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرٍ»
إلى آخره.

يعنى أن المميّز يجوز أن يُجرَّ وإن كان مميّزاً للاستفهامية، ولكن
لايجوز ذلك إلا بشرط أن تكون (كَمْ) مجرورة بحرف جرٍّ مُظْهِرٍ، فإذا
كانت كذلك جازجرُّ التمييز، فتقول : بِكَمْ درهماً اشتريتَ ثوبَكَ؟ وعلى كَمْ
جِدْعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ^(٢)؟ فلو كانت (كَمْ) غيرَ مجرورة بحرفٍ لم يَجْزُ أن يكون

(١) المصدر السابق ١٥٩/٢.

(٢) فى (ت) «بيك بنيت».

ما بعدها من المميز مخفوضاً، نحو : كمّ درهماً أعطيت؟ وكمّ غلاماً ملكت؟ وكذلك ما أشبه ذلك.

وهذا الفصل المجمل قد اشتمل على مسائل :

إحداها قوله : «وأجزّ أن تجرّه من» فجعل الجرّ إذا حصل الشرط جائزاً لا واجباً، وهذا صحيح، فإن لك أن تقول : بكمّ درهماً اشتريت ثوبك؟ وعلى كمّ ابننا تنفق؟

قال سيبويه عن الخليل : القياسُ النصبُ، وهو قول عامة الناس^(١). فاثبت أنه قول عامة العرب، وأنه القياس، وذلك لأن العرب عاملت (كمّ) الاستفهامية معاملةً اسم منون، كما عوملت (خمسَة عشر) تلك المعاملة، وكلاهما مبني لاتنوين فيه.

وقد تقدم التنبيه على هذا، فإذا كان كذلك كان الأولى والقياسُ ألا يختلف الحكم مع الجرّ وغيره.

والثانية قوله : (وأجزّ أن تجرّه من مضمراً) فجعل الجرّ على إضمار (من) بغير ذلك. وهذا مذهب جمهور البصريين.

/ قال ابن خروف : هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، فقولك : ١١٨

بكمّ درهم اشتريت ثوبك؟ على تقدير : بكمّ من درهم اشتريت ثوبك؟ وهذا في القياس ضعيف، من حيث كان حرف الجر لايجوز حذفه إلا في النادر والشاذ، ولكن الجأهم إلى تقديره ماتقدّم من العرب عاملت (كمّ) هنا معاملة المنون، فصارت من تلك الجهة لاسبيل إلى خفض مميّزها، كما لاسبيل إليه في (عشرين) مع بقاء النون، فاضطروا إلى تقدير الحرف.

(١) الكتاب ٢/١٦٠.

قال سيبويه : فأما الذين جَرُّوا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ) ولكنهم حذفوها تخفيفاً على اللسان، وصارت (عَلَى) عوضاً منها. قال : ومثل ذلك : الله لا أَفْعَلُ. فإذا قلت : لاها الله لا أَفْعَلُ، لم يكن إلا لجرُّ، وذلك أنه يريد : لا والله، ولكنه صار (ها) عوضاً من اللفظ بالحرف الذى يَجُرُّ، وعاقبته. ومثل ذلك : الله لَتَفْعَلَنَّ؟ إذا استفهمت، أضمرنا الحرف الذى يَجُرُّ وحذفوا تخفيفاً على اللسان، وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه فى اللفظ مُعاقِباً^(١).

ولهذا نظائر أُخَرُ، مثل ما ذكره سيبويه فى حذف الحرف الجار والتعويض. وقد حكى النحاسُ عن الزجاج أنه كان يخفض المميّز هنا بكم، ولا يَحذف شيئاً.

وذكر ابنُ بَشَّادٍ وحده أن مذهب إضمار الجار ليس مذهب المخففين. وقوله فاسد، ومذهب الجمهور المحققين، كما تقدّم، إضمارُ الحرف.

قال ابن خروف : ولا يمكن الخفضُ بها، لأنها بمنزلة عددٍ يُنصَبُ ما بعده قولاً واحداً، فيجبُ لما حمل عليه، ونُزِّلَ منزلته، أن يكون كذلك.

قال المؤلف : فلو خفضت ما بعدها مرةً ونصبته مرةً لزم تفضيلُ الفرع على الأصل، وأيضاً لو كانت صالحة للجرِّ بها إذا دخل عليها حرف جرٍّ لَصَلَحَت للجرِّ بها إذا عَرِيَتْ من الحروف الجارة، إذ لا شئ من الميزات الصالحة لنصب مميّزها ولجرِّه بإضافتها إليه يُشترط فى إضافته أن يكون هو مجروراً^(٢)، فإذا نَحَقَّ ما ذهب إليه الجمهور.

المسألة الثالثة قوله : «وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ» فقيّد الجرُّ بكونه بحرف،

(١) الكتاب ٢/١٦٠، ١٦١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزواية الحمزية/ ١١٧، ١١٨).

فاقتضى ذلك أن الجرَّ إن كان باسم، وهو الجرُّ بالإضافة، لم يكن الحكمُ ذلك، بل الواجب النصبُ، فتقول : غُلامَ كَمْ رجلاً ملكت؟ ودارَكَمْ رجلاً / ١١٩ دخلت؟ وما أشبه ذلك، ولاتقول : غُلامَ كَمْ رجلٍ ملكت؟ كما لاتقول : كَمْ علامٍ ملكت؟ وإن كان الجميع على تقدير (مِنْ) لأنَّ التمييز على هذا المعنى استقرَّ في هذه الأوجه كلها، فإنما يقال حيث سُمِعَ، لأنه على خلاف القياس والمطرد.

ولم يُنبَّه الناظم على أن النصب هنا هو الأكثر، كما تقدم عن الخليل، لأنه قد لا يُعتبر مثل هذا، بل يُطلق الجواز، وإن كان أحد الوجهين أرجح من لآخر، كما مرَّ في مواضع.

والمسألة الرابعة لاحقة بقوله : «كَكَمْ شَخْصًا سَمًا» وهو أن هذا المثال ليس بقيد في كون التمييز متصلاً بـ (كَمْ) في هذا الباب، بل إنما أتى ذلك فيه بحكم الاتفاق، إذ كان يجوز لك أن تقول : كَمْ سَمًا شَخْصًا؟ كَمْ عِنْدَكَ غلامًا؟ وكَمْ لَكَ ثوبًا؟ وما أشبه ذلك. ومنه قولهم : كَمْ تَرَى الحُرُورِيَّةَ رجلاً، إلا أنَّ الاتصال بـ (كَمْ) أقوى من الانفصال، وإن كان الانفصال عربياً جيداً.

قال سيبويه : وزعم الخليل أن : كَمْ درهمًا لك؟ أقوى من: كَمْ لك درهمًا؟ وإن كانت عربيةً جيِّده^(١). ثم علَّل ذلك - وإن كانت (كَمْ) بمنزلة (عِشْرِينَ) وعِشْرُونَ لايجوز فيها الفصلُ إلا في الشعر - بأن (كَمْ) صار ذلك فيها عوضاً من التمكن الذي فاتها دون عشرين، لأن (كَمْ) لاتقع إلا مبتدأة في الكلام، ولايجوز تأخيرها فاعلةً ولا مفعولةً، فلا تقول : رَأَيْتَ كَمْ

(١) الكتاب ١٥٨/٢.

رجلاً؟ وتقول : كَمْ رجلٍ أَتَانِي، ولاتقول: أَتَانِي كَمْ رجلٍ، بخلاف (عشرين)
فإِمْ الفصل معها قَبِيحٌ، لاتقول : أَتَاكَ ثَلَاثُونَ الْيَوْمَ دَرْهَمًا، لأن العدد هنا
لَا يَقْوَى قُوَّةَ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي جَوَازِ الْفَصْلِ^(١)، ثم أَنشد من الشَّاذِّ قَوْلَ
الشَّاعِرِ، أَنشده سيبويه^(٢):

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى

ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ

وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلًا

ولأجل ما اعتُبر من هذا التصرف المذكور جاز جرُّها إذا دخل
عليها حرفُ الجرِّ، فخالفت بذلك بابَ (عشرين) إذ لا يجوز الجرُّ في
(عشرين) لما تقدَّم من ضَعْفِهِ عن اسمِ الْفَاعِلِ.

ووجهُ المؤلف جَوَازَ الْفَصْلِ بِأَنَّ الْعِدَدَ الْمُمَيَّزَ بِمَنْصُوبٍ مُسْتَطَالٌ
بِالْتَّرَكِيبِ إِنْ كَانَ مُرَكَّبًا، وبِالْعَلَامَتَيْنِ فِي الْآخِرِ إِنْ كَانَ (العشرين) أَوْ
إِحْدَى أَخَوَاتِهَا، فَوْضِعَ التَّمْيِيزِ مِنَ الْعِدَدِ بَعِيدٌ وَإِنْ كَانَ بِلا فَصْلٍ، فَلَوْ
فَصْلٌ / بِشَيْءٍ لَزَادَ هَذَا، فَمُنِعَ الْفَصْلُ إِلَّا فِي الْضَّرُورَةِ، وَ (كَمْ) بِخِلَافِ ١٢٠

(١) بتصرف شديد في عبارة سيبويه في الكتاب ١٥٨/٢.

(٢) الكتاب ١٥٨/٢، والمقتضب ٥٥/٣، والإنصاف ٣٠٨، وابن يعيش ١٣٠/٤، والخزانة ٢٩٩/٣،
٤٦٧/٦، والمغنى ٥٧٢، والعيني ٤٨٩/٤، والهمع ٧٧/٤، والدرر ٢١٠/١، والأشمونى ٧١/٤،
واللسان (كمل).

والشعر بم مرداس رضى الله عنه. الحول : العام. والكميل : الكامل. والحنين أن ترجع الناقة
صوتها إثر ولدها، ومنه معنى الاشتياق والعجول من الإبل : الواله التي فقدت ولدها. ونوح
الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها. والهديل : صوت الحمام، والذكر منه، أو الحمام الوحشى.
ومعناها: لم أنس عهدك على بعده، وكلما حنت عجول أو صاحت حمامة رقت نفسى فذكرتك.

ذلك، فلم يلزم اتصالٌ مميزٌها^(١).

فإن قلت : كلامُ الناظم يُعطي سِيقَه أنه لابدُّ من ولاية التمييز لـ (كَمْ) لأنه لما جَعَلَه في التمييز مثل (عشرين) وكان التمييز مع (عشرين) تلزم ولايته له كما تقدم آنفاً، فكذا يكون الحكم مع (كَمْ) ويُرشح هذا المعنى التمثيلُ بما اتَّصل فيه التمييزُ، وهو قوله : فإن جاز ذلك في (عشرين) جاز في (كَمْ) لامحالة بنص كلامه، وأما في حالة الأفراد فيُعطي قطعاً عدم جواز الجر بمن، وهو جائز.

والثاني : أن جرَ [تمييز]^(٢) (كَمْ) بعد الاستفهامية شرط فيه شرطاً واحداً، وهو جرُّ (كَمْ) بالحرف، واقتصر عليه.

وقد ذكرَ الناسُ لذلك شرطاً ثانياً، وهو أن يكون التمييز متصلاً بـ

(كَمْ) نحو : بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبَكَ؟ فلو كان مفصّلاً بينهما / فليس ١٢١
إلا النصبُ، نحو : بِكَمْ اشتريتَه درهماً؟ ولا يجوز : بِكَمْ اشتريتَه درهمٌ؟

وعَلَّ الشُّلُوبِيُّ هذا الشرطَ بأنهم لما جَعَلُوا الحرفَ الخافضَ لـ (كَمْ) كالعِوضَ من الخافض المحذوف، لم يفهمُ مقامه إلا إذا كان المخفوض متصلاً به، أو في حكم المتصل فالمتصلُ نحو : اَللَّهُ لَتَفْعَلُنَّ، والذي في حكمه : عَلَى كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ؟ لأن «جِذْعاً» وإن لم يتصل بـ «عَلَى» في اللفظ، فهو في حُكْم المتصل، لأن (كَمْ) متصل بها، والتمييز متصل بـ (كَمْ) فكأنَّ (عَلَى) متصلة بالتمييز، فإذا فُصل بينهما نحو: بِكَمْ اشتريتَ ثوبَكَ درهماً؟ - لم يَجْزُ الخفض، لأنَّ التفسير لم يتصل، فالجوزُ

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١١٧/٣).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، اثبت من (س، ت).

للخفض مفقود، فامتنع فلزم النصب، فكلام الناظم يقتضي جواز : بكم اشتريت ثوبك درهم؟ فذلك لا يجوز كما ذكر.

والثالث : أن قوله (إِنْ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مظهرًا) أتى فيه بلفظ «مظهر» وظاهره حشو، لأن قوله : «إِنْ وَلَيْتَ كَمْ» يُعْطَى أنه مظهر، وأيضا فهو.

(كَمْ شَخْصًا سَمَا) وإذا كان كذلك لم يُعْطِ كلامه ما فُسِّر به أولا، بل ضده، لكن ضده غير صحيح لما تقدم ذكره عن أهل العربية، فصار كلامه هنا مُشْكَلًا.

فالجواب : أن كلامه هنا لا يُعْطَى المساواة بين (عشرين) و (كَمْ) فيما ذكرت، لأنه إنما قال : مَيَّزَهُ بِمَا مَيَّزَتْ بِهِ عَشْرِينَ، فهو إنما عَرَفَ بالتمييز نفسه، وأنه مَيَّزَ بِمَمْيِزٍ (عشرين) ولم يتعرض لغير ذلك، من التعريف بكونه متصلاً أو منفصلاً، لأن هذا تعريفُ بأمرٍ خارجٍ عن حقيقة التمييز في نفسه، ومراده التعريفُ بحقيقته، فصَحَّ التفسيرُ المتقدم، وزال الإبهامُ المورِد. إلا أن في كلامه نظراً في أمرٍ آخر، وذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه يقتضى أن تمييز (كَمْ) لا يجوز جرُّه بمن، لأن قوله : «مَيَّزَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمَثَلِ مَا مَيَّزَتْ عَشْرِينَ» ظاهرٌ في لزوم النصب، من حيث كان مميِّز (عشرين) لازم النصب أيضاً، إذ لا يجوز لك أن تقول : فِي (عَشْرِينَ دَرَهْمًا) : عِشْرُونَ مِنْ دَرَهْمٍ، فكذلك يكون مميِّز (كَمْ) لأنه مُحَالٌ عليه في الحكم، كما أحوال عليه في الأفراد، ولزوم لإفراد، ومنع الجرِّ بالأضافة، فيقتضى أن لا يقال : [كَمْ مِنْ دَرَهْمٍ عِنْدَكَ؟ لا يقال]^(١) : إِنْ مَمْيِزَ (عشرين) يجوز جرُّه بمن على وجه، وهو أن يُؤْتَى به جمعاً، نحو : عِشْرِينَ مِنَ الدَّرَاهِمِ، وإذا ثَبَتَ جرُّه

(١) ما بين الحاصرتين ليس في النسخ، وزدتها حتى يستقيم المعنى. والله اعلم.

بِمَنْ عَلَى الْجُمْلَةِ جَاز مِثْلُ ذَلِكَ فِي (كَمْ) أَنْ يُقَالَ فِي (كَمْ) : كَمْ مِنْ الدَّرَاهِمِ عِنْدَكَ: الْأَصْلُ، فَمِمَّ تَحَرَّزَ بِهِ؟

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : أَنْ كَلَامَهُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ (كَمْ) مِنَ التَّمْيِيزِ، وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَفْرَادٍ أَوْ جَمْعٍ. وَعَلَى هَذَا دَلٌّ كَلَامُهُ فِي هَذَا الْبَابِ. وَأَمَّا النَّصْبُ وَحُكْمُهُ مِنْ كَوْنِهِ لَازِمًا، أَوْ غَيْرَ لَازِمٍ، بَلْ يَجُوزُ جَرُّهُ، أَوْ كَوْنُهُ نَكْرَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ - فَبَابُ ذِكْرِ ذَلِكَ بَابُ «التَّمْيِيزِ» وَلِذَلِكَ لَمْ يُفَسِّرْ كَلَامَهُ أَوَّلًا إِلَّا بِمَازَادٍ عَلَى بَابِ «التَّمْيِيزِ» الْمَطْلُوقِ، إِذْ لَمْ يَذْكُرْ حُكْمَ كَوْنِهِ مُنْكَرًا، وَلَا مَمْنُوعَ التَّقْدِيمِ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ هُنَا مَا يَخْتَصُّ بِبَابِ (كَمْ) كَمَا ذَكَرَ فِي «بَابِ الْعَدَدِ» مِنْ أَحْكَامِ التَّمْيِيزِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ ، وَهُوَ قَدْ قَالَ فِي «بَابِ التَّمْيِيزِ» :

وَأَجْرُ مَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى كَطَبِ نَفْسًا تُفَدِّ

وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّمْيِيزَ فِي بَابِ (كَمْ) لَيْسَ بِذِي الْعَدَدِ، لِأَنَّ ذَا الْعَدَدِ هُوَ مَا كَانَ بَعْدَ عَشْرِينَ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسَةَ عَشَرَ وَنَحْوِ ذَلِكَ، هَذَا وَإِنْ كَانَ هُنَا مَحْمُولًا عَلَيْهِ مَعْنَى فَلَيْسَ إِيَّاهُ حَقِيقَةً، وَلَا هُوَ أَيْضًا فَاعِلٌ مَعْنَى، فَتَبَّتْ جَوَازُ جَرِّهِ بِمَنْ ظَاهِرَةً، وَأَنَّهُ لَا يَلِيزُ ذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ، لِأَنَّهُ لَوْ ذُكِرَ، تَكَرَّرَ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ. وَهَذَا وَاضِحٌ وَأَمَّا النَّظَرُ الثَّانِي : فَلَمْ يَحْضُرْنِي الْآنَ جَوَابُهُ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَازِمٌ لَهُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّمَا تَكَلَّمْتُ عَلَى الْأَمْرِ الشَّائِعِ فِي تَمْيِيزِ (كَمْ) وَهُوَ كَوْنُهُ مُتَصِلًا / بِهَا، وَهُوَ الَّذِي مِثْلُ بِهِ ، وَيَكُونُ مَا عَدَاهُ مِنْ ١٢٢ الْفُصُولِ مَسْكُونًا عَنْ حُكْمِهِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الشَّرْطِ الْوَاحِدِ بِنَاءً عَلَى هَذَا الْمَقْصِدِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ كَمَا تَرَى، فَلَوْ قَالَ مِثْلًا :

تَقْدِيرٍ مِنْ مَعَهُ أَجَزُ إِنْ يَلِ كَمْ
وَوَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍ مُلْتَزِمٌ

أو ما يُعطى هذا المعنى لحصل القصدُ مكملًا، ولم نقيهِ من مقصدٍ بيته إلا
أن الجر مُصاحِبٌ لتقدير (مِنْ) وذلك معلوم، كما علم أن (كَمْ) مجرورة بقوله :
(إِنْ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍ مُظْهِرًا).

والجواب عن الثالث : أن «مُظْهِرًا» أتى به على جهة الاحتياط، وحيث قَدَّمَ
إِضمارَ حرف جر، وهو (مِنْ) فخاف أن يُتوهم استصحاب الإضمار، فذكر قَيْدَ
الإظهار لذلك، والله أعلم.

ولَمَّا أتمَّ الكلامَ على أحد قسمي (كَمْ) ذكر القسم الآخر فقال :
وَاسْتَعْمَلْنَاهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ

إَوْ مِائَةً كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرْكَبٍ

وهو قِسْمُ الْخَبَرِيَّةِ، يعنى أن (كَمْ) استعملًا آخر على أنها خبرية، فإذا
جئتَ بها فى الكلام فانت مُخْبِرٌ بها أو عنها، وقد تجرَّدت من معنى الاستفهام،
وهو أصلها، فإذا قلت : كَمْ رَجُلٍ قَصَدَنِي، وَكَمْ عَبْدٍ لِي - فالقصد الإخبارُ
بكثرة مَنْ جَاءَنِي مِنَ الرِّجَالِ قاصدًا لِي، وكثرة مَنْ الْعَبِيدِ، فكأنَّ الكلامَ فى
تقدير : كثيرُ مِنَ الرِّجَالِ قَصَدَنِي، وكثيرُ مِنَ الْعَبِيدِ لِي، فهذا معنى الإخبار
فيها، وفيها معنى الافتخار، ولذلك شَبَّهَهَا سيبويه^(١) بـ (رُبَّ) وجعل معناها
كمعناها، إلا أنهما عنده للتكثير.

وقَصَدُهُ تقريرُ حكم التمييز معها إذا كانت خَبَرِيَّةً، ولذلك قال :
(وَاسْتَعْمَلْنَاهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ) أى كعشرة إذا مُيزت، أو كمائة كذلك، ولذلك قَيَّدهُ

(١) الكتاب ١٦١/٢.

بالمثال، وهو قوله : (كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً) ويستفاد على هذا من كلام الناظم فوائد :

إحداها : أن لها في التمييز وجهين، أحدهما أن يكون جمعاً ومفرداً، فإنه جعله كعَشْرَةٍ أو مائة، والمتقرر في (عَشْرَةٍ) التمييز بجمع، نحو : عشرة أثوابٍ، وعشرة غِلْمَانٍ، ونحو ذلك، والمتقرر في (مائة) التمييز بواحد، نحو : مائة رجلٍ، ومائة غلامٍ، فكذا تقول هنا في (كَمْ) إذا أخبرت : كَمْ رجالٍ أعطيتُ، وكَمْ غلمانٍ ملكتُ.

والفائدة الثانية : خَفَضُ ذلك التمييز في كِلَا حَالَتَيْهِ كما تقدم تمثيلُ، فكما يلزم الخفضُ في مُفسِّر (عَشْرَةٍ) و (مائة) فكذا فيما حُمِلَ عليه. ووجهُ ذلك حَمْلُها على مَا مُفسِّرُهُ من / العدد مخفوضٌ، وهو ١٢٣ (عَشْرَةٍ) و (مائة) وبهذا أشعر تشبيهُ الناظم، وهى الفائدة الثالثة، وذلك لأنَّ الخفض فيها أولاً للفرق بينها وبين الاستفهامية، فحصل التفريق في التفسير. ولَمَّا كانت (كَمْ) تُعطى معنى العدد، وكان العدد في التفسير على وجهين، صرَفوا وَجْهَهُ (كَمْ) في التفسير إلى وَجْهَيْ تفسير العدد، لكن خَصُّوا الخَبْرِيَّةَ بالخفض، والاستفهامية بالنصب، لأن (كَمْ) الخَبْرِيَّةُ تُستعمل في المباهاة والافتخار، كما تُستعمل (رُبُّ) في ذلك فُحِمِلت عليها. وأيضاً فإن (كَمْ) للتكثير، و (رُبُّ) للتقليل، فحَمَلوها على ضِدِّها، إذ كان من كلامهم حملُ الشئ على ضِدِّه.

ألا ترى أَنَّ النحويين استدَلُّوا على أن (طَالَ) فَعْلٌ، بضم العين، لَمَّا كان ضِدُّه وهو (قَصُرَ) على ذلك البناء، ومن ذلك أشياء كثيرة. وأيضاً فَلَمَّا كانت للتكثير أشبهت من العدد ما هو كثيرٌ، وهو

(مائة) ونحوها، فُحِملت عليها، إذ كانت تفسرُ بالمفرد والجمع، نحو : مائة رجلٍ، وثلاثمائة سنينٍ، أو يقال : كان حقُّ (مائة) أن تفسرَ بجمعٍ كما قرّر النحاة، لكن عدل إلى المفرد، فظهر في (كَمْ) الوجهان، ولما استحققت الخبريةُ الخفضَ تعيّن النصبُ للاستفهاميةُ.

وأيضاً فلما كانت (كَمْ) سؤالاً عن العدد قَلِيله وكَثِيره أُعْطيت ما للمتوسط منه، لأنَّ الوَسْطَ عدْلٌ بين الطرفين.

والفائدة الرابعة : أن الخفض في مميّز (كَمْ) بالإضافة لا ب (مِنْ) مقدرةٌ تقديرها مع الاستفهاميةُ، وذلك أنه قرّر أن حكم (كَمْ) هنا حكمُ (عَشْرَة) و (مائة) والتمييز معهما مخفوضٌ بالإضافة اتفاقاً، فكذلك يكون الحكم في (كَمْ) على هذا التقدير.

وأيضاً فلو كان عنده بمنْ مقدرةٌ لَبَيّن ذلك، كما بيّنه في الاستفهاميةُ، لأنه من الأحكام التي تفتقر إلى البيان، فلماً لم يفعل ذلك دلّ على أن الخفض بما ظُهر، وهو الإضافة.

قال سيبويه : واعلم أن (كَمْ) في الخبر بمنزلة اسم يتصّرف في الكلام غير منونٍ يجرُّ ما بعده إذا أسقط التنوين^(١)، فجعلها سيبويه بمنزلة اسم غير منونٍ، نحو : ثلاثة : أثوابٍ، فالجرُّ، ولا بدُّ، بالإضافة^(٢).

وذهب الفراء إلى أن الجر بعدها بإضمار (مِنْ) كما قال أهل البصرة في الاستفهامية إذا أنجرَّ ما بعدها لم يرتضِه الناظم، وإنما ارتضى مذهب

(١) الكتاب ١٦١/٢.

(٢) عبارة، سيبويه في الكتاب (١٦١/٢) هي : «وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجرَّ الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله، والمعنى معنى ربُّ، وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب».

الجماعة، لأنه لو كان / الجرب (مِنْ) مُقَدَّرَةٌ لكان جوازه مع الفصل ١٢٤ مُسَاوِيًا لجوازه بلا فصل، لأن معنى (مِنْ) مراد، واستعمالها شائع مع الاتصال والانفصال، فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال لكان جائز البقاء مع الانفصال نثرًا ونظمًا. وكما كان الأمر بخلاف ذلك دلٌّ على أن الخفض بما ظَهَرَ لا بمقدَّر.

وقوله: (كَكَمَّ رَجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ) أصل «مَرَّةٍ» مَرَأَةٌ، لكن سَهَلَ الهمزة بحذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها، وهو القياس في مثلها. وقد حُكِيَ: المَرَأَةُ، والكَمَاءُ في: المَرَأَةِ، والكَمَاءُ^(١)، وعلى هذا التسهيل وقع الحمُّ في الهجاء، بكتبه بألفٍ بعد الراء، على خلاف كَتَبَ: المَرءُ، والخَبِيُّ. ويبقى في هذا الحكم الذي قرره الناظم نظرٌ من أوجه:

أحدها: أن كلامه يَقْتَضِي أن حكم التمييز مع (كَمَّ) كحُكْمِهِ مع (عَشْرَةٌ) في جميع أحواله، وقد تقرَّر في باب «العدد» أن تمييز (عَشْرَةٌ) بَجَمِّ الْقِلَّةِ غالبًا لاجتماع الكثرة، فإحالاته عليه هنا تُقَرَّرُ أن الغالب هنا كذلك، فلا يقال: كَمَّ جِمالٍ مَلَكْتُ، إلا قليلا مسموعًا. وإنما الشائع: كَمَّ أجِمالٍ مَلَكْتُ، لأنك تقول: عشرة أجِمالٍ، ولا تقول عشرة جِمالٍ، إلا مسموعًا، كقولهم: ثلاثة كِلَابٍ، وهو مفهومٌ غيرٌ مستقيم، لأن (كَمَّ) تَقْتَضِي الإضافة إلى جمع الكثرة، من حيث كانت للتكثير.

والثاني: أن إحالاته في الحكم على (مائة) يُعْطَى أن التمييز يجوز وقوعه نكرةً، ومُعَرَّفًا بالآلف واللام، لأنَّ الحكم في تمييز (مائة) كذلك، فتقول: مائة درهمٍ، ومائة الدُّرْهِمِ،

(١) انظر: سيبويه ٤٥/٣ هـ [باب الهمز].

إمّا وقوعه مع (كَمْ) نكرةٌ فصحيح، وأما وقوعه معرفةً فغيرُ صحيح،
إذ لا يصح أن يقال : كَمْ الغُلامُ عندَكَ، أصلاً، وهذا أيضاً لازمٌ فى الجمع،
لأنك تقول : ثلاثةُ الأثوابِ، ولاتقول : كَمْ الأثوابِ عندَكَ.

الثالث : أن تمثيله إمّا أن يؤخذ على صفته كما أتى به، فيُعْطى أن
مميّزِ الخبريّة لايجوز الفصل بينه وبين (كَمْ) فلا يجوز إلا أن تقول : كَمْ
رجلٍ جاعٍ، وهو غير صحيح، لأن الفصل جائز، لكنه لا بُدُّ معه من
النصب، فتقول : كَمْ عندَكَ غلاماً، وَلَمْ ملكتَ عبداً، وأنشد سيبويه
لزهير^(١):

تَوُمَّ سِنَانَا وَكَمْ دُونَهُ
مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوِداً غَارُهَا
وأنشد أيضاً للقطامي^(٢):

كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ
إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمِلُ

قال سيبويه: قال :/ يعنى الخليل : إذا فَصَلْتَ بين (كَمْ) وبين الاسم ١٢٥
بشئ، واستغنَى عليه السكوت أولم يَسْتَغْنِ فاحْمِلْهُ على لغة الذين

(١) الكتاب ١٦٥/٢، والمحتسب ١٣٨/١، والإنصاف ٣٠٦، وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١، والعينى ٤٩١/٤، والأشمونى ٨٣/٤، واللسان (غور) وليس فى ديوانه.

وتؤم : تقصد. والمحدوب : المعوج غير المستقيم. والغار : المطنن من الأرض، والمغارة فى الجبل،
وجمعه : أغوار وغيران. ويذكر ناقته، وأنه يؤم بها هذا المنوح، على بعد الطريق وصعوبته، لما به
من أكام ومتون.

(٢) الكتاب ١٦٥، ٢، والمقتضب ٦٠/٣، والإنصاف ٣٠٥، وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١، والعينى ٤٩٤/٤،
والهمع ٨٢/٤، ٨٣، والدرر ٢١٢/١، والأشمونى ٨٢/٤، وجمهرة القرشى ١٥٣، وديوانه ٦.

والعَدَم. فقد اطلال وقلته. الإفقار : الافتقار. يمدح هؤلاء القوم بأنهم أفضلوا عليه عند فقره، حين
بلغ به الجُهد أنه لا يستطيع الارتحال فى طلب الرزق. ويرى «أجتمل» بالجمع، أى أجمع العظام
لاستخراج جَمِيلِها، وهو الذَّكَ.

يَجْعَلُونَهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مَنْوًى، لِأَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، لِأَنَّ الْمَجْرُورَ دَاخِلٌ فِي الْجَارِ، فَصَارَا كَأَنَّهُمَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَالْإِسْمُ الْمَنْوًى يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ، تَقُولُ هَذَا ضَارِبُ بَكَ زَيْدًا، وَلَا تَقُولُ : هَذَا ضَارِبُ بَكَ زَيْدٌ^(١)، ثُمَّ أُنْشِدُ الْبَيْتَيْنِ^(٢).

وَأَمَّا أَنْ يُؤْخَذَ كَلَامُهُ عَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ فَيَقْتَضِي أَنَّ الْجَرَ ثَابِتٌ مَعَهُ قِيَاسًا، وَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ مَعَ الْفَصْلِ إِلَّا شَاذًا، نَحْوُ مَا أُنْشَدَهُ فِي الْكِتَابِ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

كَمْ فِيهِمْ مَلِكٌ أَغْرُوسُوقَةٌ
حَكَمَ بِأَرْذِيَّةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَئِبِي
وَأُنْشِدُ أَيْضًا^(٤):

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ
ضَخَمَ الدُّسَيْعَةَ مَاجِدٍ نَفَاعِ

(١) الْكِتَابُ ١٦٤/٢.

(٢) أَيْ السَّابِقَيْنِ.

(٣) الْكِتَابُ ١٦٧/٢، وَابْنُ السِّيْرَافِيِّ ٣٥٦، وَالشُّنْتَمَرِيُّ ٢٩٦/١.

وَالْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ (دِيْوَانُهُ ٢٥/١) وَالْأَعَزُّ : الْمَشْهُورُ. وَالسُّوقَةُ : الرِّعْيَةُ وَالْعَامَةُ وَالْحَكْمُ : الْحَاكِمُ وَالْقَاضِي. وَالْإِحْتِبَاءُ : أَنْ يَجْلِسَ الْمَرْءُ عَلَى أَلْيَتِهِ، وَيُضْمُ فَخْذَيْهِ وَسَاقِيهِ إِلَى بَطْنِهِ بِذِرَاعِيهِ لِيَسْتَنْدَ. وَيُقَالُ : احْتَبَى بِالثَّوْبِ، إِذَا أَدَارَهُ عَلَى سَاقِيهِ وَظَهْرِهِ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ. وَكَانَتْ السَّادَةُ مِنَ الْعَرَبِ تَعْتَادُ هَذَا فِي مَجَالِسِهَا، وَلَا تَحُلُ حَبِوَتَهَا إِلَّا لِلضَّرُورَةِ.

(٤) الْكِتَابُ ١٦٨/٢، وَالْمُقْتَضَبُ ٦٢/٣ وَالْوُزْنُصَافُ ٣٠٤، وَالْخَزَانَةُ ٤٦٨/٦، وَالْعَيْنِيُّ ٣٩٢/٤، وَابْنُ يَعِيشَ ١٣٠/٤، ١٣٢، وَالْأَشْمُونِيُّ ٨٢/٤.

وَالدُّسَيْعَةُ : الْعَطِيَّةُ، أَوِ الْجَفْنَةُ، وَهُوَ كِتَابَةٌ عَنِ الْجُودِ. وَالْمَاجِدُ : الشَّرِيفُ. يَصِفُ كَثْرَةَ السَّادَاتِ فِي هَذِهِ الْقَبِيلَةِ.

وأنشد أيضا^(١):

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا
وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

وهذا شاذٌ محفوظ غير منقاس، ويبيد أن يلتزم مذهب الفراء والكوفيين الذين يضمنون (من) فيجيزون الجرَّ مع الفصل، لأنه مذهبٌ مخالفٌ للقياس والسَّماع، وقد خالفه في «التسهيل»^(٢) و«شرحه»^(٣) وظاهرُ كلامه هنا، وإذا كان كذلك لم يستقم كلامه على كل تقدير.

والرابع : أنه لم يعرَّج على جواز النصب مع الخبرية، فأعطى أنه ممتنع، كما امتنع في (عشرة) و(مائة) إذ لا يجوز النصب فيهما إلا نادراً، نحو : ثلاثة أثواباً، وقوله^(٤):

* إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا *

وهذا غيرُ مانقَلة الناس، بل النصبُ معها جائزٌ حملاً على الاستفهامية، لأنها أصلها، فأماً مع الفصل فالنصبُ ظاهرٌ، وقد تقدم، وأنه لازمٌ لاجائز. وأماً مع عدم الفصل فقال سيبويه : واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها

(١) الكتاب ١٦٧/٢، والمقتضب ٦١/٣، وابن يعيش ١٣٢/٤، والإنصاف ٣٠٣، والخزانة ٤٦٨/٦، والعيني ٤٩٣/٤، والهمع ٨٢/٤، والأشمونى ٨٢/٤

والبيت من قصيدة لأنس بن زعيم يخاطب عبدالله بن زياد. والمقرف : النذل اللئيم الأب يقول : قد يرتفع اللذين بجوده، ويتضح الكريم الأب ببخله. ويجوزنى كلمة «مقرف» أوجه الإعراب الثلاثة. وانظر : سيبويه.

(٢) ص ١٢٤.

(٣) انظر : نسخة الزاوية الحمزية ١١٩/٣.

(٤) هو الربيع بن ضبع الفزاري، وقد مر الاستشهاد بالبيت في باب «العدد» وعجزه :
فقد ذهبَ المسرةُ والفتاءُ

في الخبر، كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسمٌ مَنُونٌ. قال : ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه (رُبُّ) إلا أنها تنصب لأنها مَنُونَةٌ^(١). ثم أنشد أبياتا^(٢). ثم قال : وبعضُ العرب يُنشد قولَ الفرزدق^(٣):

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ

فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

فهم كثير، ومنهم الفرزدق^(٤).

هذا كلامُ الإمام، ونقل المؤلف في «شرح التسهيل» عن بعضهم أن النصب بعدها لغةٌ تميم^(٥).

والخامس : أنه لم يُبين جوازَ دخول / (مِنْ) على التمييز، فيقال : ١٢٦ كَمْ مِنْ غَلامٍ مَلَكَتْ، وهو استعمال شائعٌ في الكلام، ومنه قوله تعالى :

(١) الكتاب ١٦١/٢.

(٢) هو قول يزيد بن ضبة (أو الربيع بن ضبيع الفراءى) :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء
وقول الأعور بن براء الكلبى :

أنعتُ عَيِّراً من حمير خَنْزَرَةً
في كل عَيِّرٍ مائتانِ كَمَرَةً

وقول الفرزدق التالي.

(٣) الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، والخزانة ٤٨٥/٦، والمقتضب ٥٨/٣، والعينى ٥٥٠/١، ٤٨٩/٤، وابن يعيش ١٣٣/٤، والهمع ٨١/٤، والتصريح ٢٨٠/٢، والأشمونى ٢٠٧/١، ٨٠/٤، ٨١، وديوانه ٤٥١

والفدعاء : المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل. والعشار : جمع عشاء، وهى الناقة التى أتى عليها من حملها عشرة أشهر. يصف نساء جرير بأنهن راعيات يحلبن عليه عشاره.

(٤) الكتاب ١٦٢/٢.

(٥) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١١٩/٣).

{وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ} ^(١) الآية. وقال : {وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيٍّ فِي الْأُولِينَ} ^(٢).

والجواب عن الأول : أن المقصود إنما هو الاضافة إلى المجموع خاصة، وإجازة ذلك رفعا لتوهم من يتوهم المنع من التمييز بالجمع، كما امتنع في (كَمْ) الاستفهامية، وإنما عيّن (عَشْرَة) لأن التمييز بالجمع مُسْتَعْمَلٌ فيها هكذا على الجملة.

وبقى كَوْنُهُ جمعَ قلةٍ أو جمعَ كثرةٍ لم يتكلم عليه، وقد يُشير إليه تمثيلاً برجالٍ، لأنه جمع كثرة، وإذا اعتبرت المعنى في البابين وجدتَ بابَ (كَمْ) للكثير، فلا يُضاف إلا إلى جمع الكثرة، إلا أن يُعَدَمَ أو يَأْتِيَ على خلاف القياس، وبابَ (عَشْرَة) للتقليل، فلا يُضاف إلا إلى جمع قلة، إلا أن يُعَدَمَ أو يَأْتِيَ على خلاف القياس.

وبابُ «العدد» ممّا يُضاف فيه الشيء إلى جنسه، كقوك : ثوبُ خَزٍّ، فالثوبُ خَزٌّ ^(٣)، وتقول : ثلاثةُ أكلبٍ، فالثلاثةُ أكلبٌ، ولا يَحْسُنُ أن يقال : ثلاثةُ كِلَابٍ، لأن الثلاثة لا يَحْسُنُ أن يُطلقَ عليها (كِلاب) لاختصاص (الفعال) بالكثرة، وَكَوْنُ الثلاثةِ قليلةً، فكَذلك يكون الأمرُ في الجمعِ مع (كَمْ) لا يَحْسُنُ أن يقال : كَمْ أَكْلَبٍ عِنْدَكَ، وإنما الوجه : كَمْ كِلَابٍ، لأن مدلول (كَمْ) كثير، فينبغي أن يُضاف إلى الجمع الكثير.

ومن هنا قال بعضهم : إنما جُمع التمييز مع (كَمْ) حملاً على ما كان الأصل في (مائة) و(ألف) لا حملاً على (عَشْرَة) وبابه، لبنائهما في القلة

(١) سورة النجم : ٢٦.

(٢) سورة الزخرف : ٦.

(٣) في الأصل (ت) «فالثوبُ جزء» وما أثبتته هو الصواب. وكلمة «خز» ساقطة من (س).

والكثرة.

والجواب عن الثاني : أن كَوْن التمييز نكرةً هو الأصلُ مطلقاً، ولذلك يلزمه التنكير، ومع ذلك فإنما تُعرَّف كما مرَّ في بابه، فتمثُّلُهُ برجالٍ ومَرَّةٍ يُقَيِّدُ ما أرادَه من التَّنكير، ومع ذلك فإنما تُعرَّف مع (المائة) لَمَّا احتِيجَ إلى تعريف المضاف (هو) (المائة) إذ لا يمكن تعريفها بالآلف واللام، من أجل أنه لا يجمع بين الآلف واللام والإضافة.

وأما (كَمْ) فإنها شبيهة بـ(رُبُّ) في أداء معنى الافتخار، وهي أشبه بـ(رُبُّ) منها بـ(مائة) من جهة المعنى و(رُبُّ) لا تُخَفِّضُ إلا النكرات، فكذلك ما كان في معناها، فلم يَصْلُحَ في (كَمْ) التعريف، لعدم قبول معناها للتعريف، وإذا كان كذلك لم يَحْتَجْ إلى التحرُّز منه، لكونه أمراً لاحقاً بعد / حصول التمييز، وهو نكرة.

١٢٧

والجوابُ عن الثالث : أنه حَكَمَ بالخفض حُكْماً مطلقاً، ولاشك أنَّ الخفض بالإضافة. وقد تقدم في باب «الإضافة» منعُ الفَصْلِ بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشُّعر، أو في مواضع ليس هذا منها، وإذا كان الفصل ممتنعاً مع الخفض بَقِيَ النظرُ : هل يجوز مع الرجوع إلى النصب، فتقول : كَمْ لك غلاماً، أو لا يجوز رأساً؟

وظاهر ما في نظمه عدمُ جواز الفصل مع الخفض، وهو صحيح وسَكَّتْ عن جواز النصب، وكأنه إنما تكلَّم على ما أعطاه مثاله.

والجوابُ عن الرابع، وهو جواز النصب مع عدم الفصل، أنه نَصٌّ في «التسهيل» أنه نادر، وأنَّ الوجه الخفض^(١). وإذا كان عنده قليلاً

(١) التسهيل : ١٢٤.

فلاضِيْرَ فِي تَرْكِ ذِكْرِهِ.

والجوابُ عن الخامس، ظاهرٌ ممَّا علِمَ من أن التمييزَ جائزٌ ظهورُ (من) معه إلا مع الفاعل المعنى، وبابِ «العدد» وهذا من قِسْمِ ما يجوز ذلك فيه، فلمَ يَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِهِ.

كَكَمْ كَأَيُّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبُ

تَمْيِيزُ ذَيْنِ وَبِهِ صِلٌ مِنْ تَصْبِ

هذان اللفطان، وهما (كَأَيُّنْ) و(كَذَا) مما يُلْحَقَانِ بِبَابِ (كَمْ) لأنهما عبارةٌ عن العدد، وكنايةٌ عنه.

ويعنى أنهما مثل (كَمْ) في المعنى، وفي طلب التمييز، لأن معنى (كَأَيُّنْ) كمعنى (كَمْ) الخبرية، فقولك : وكَأَيُّنْ من غُلامٍ مَلَكَتُ. فهو كقولك : كَمْ من غُلامٍ مَلَكَتُ.

وكذلك (كَذَا) في أحد معنييها، تقول : لِي عِنْدَهُ كَذَا درهماً، أو كَذَا وكَذَا درهماً، أى دراهمك متعددة. ومعناها الآخر أنها كناية عن الشيء، تقول : فَعَلْتُ كَذَا، ولم أَفْعَلْ كَذَا، فهل النظرُ من جهة المعنى.

وأما كونُهُما مثل (كَمْ) في طلب التمييز فلأن قولك : (كَأَيُّنْ أُعْطِيتُكَ) مُبْهَمٌ مُحْتَاجٌ إِلَى تَفْسِيرِ الْمُعْطَى مَا هُوَ، كما كان قولك : (كَمْ أُعْطِيتُ) محتاجاً إلى التفسير.

وكذلك (لَهُ عِنْدِي كَذَا) و(لِي عِنْدَهُ) مُبْهَمٌ لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ حَتَّى يُفَسَّرَ. فهذا معنى قوله : «كَكَمْ كَأَيُّنْ وَكَذَا» ولا يريد أنهما مثل (كَمْ) في جميع الأحكام، لأن من أحكام (كَمْ) في جميع الأحكام، لأن من أحكام (كَمْ) أن لها صدرَ الكلام، وذلك مفقود في (كَذَا) وإن وافقتها (كَأَيُّنْ) في ذلك.

ثم بين حكم التمييز مع هذين، وأنه منصوب لامجرور، فقال :
«وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ».

يعنى أن تمييز (كَأَيْنُ) و(كَذَا) مخالف لتمييز (كَمْ) فينتصب هنا،
بخلاف الخبرية، فتقول : كَأَيْنُ رَجُلًا قَدْ رَأَيْتُ، وَكَأَيْنُ / قَدْ أَتَانِي رَجُلًا،
وهما من أمثلة سيبويه^(١)، وتقول : أُعْطِيَتْهُ كَذَا دِرْهَمًا، وَأَعْطَانِي كَذَا ثَوْبًا،
وأنشد المؤلف في النصب بعد (كَأَيْنُ)^(٢).

اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيْنُ

أَمَلًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِهِ

و(كَأَنُّ) مثل (كَأَنَّ) لغة فيها ثانية من الخمس^(٣). والثالثة (كَأَيْنُ)
بوزن (كَعَيْنُ) والرابعة : بتقديم الياء على الهمزة، بوزن (كَيْعُنُ).
والخامسة : (كَئْنُ) مثل (كَعْنُ) .

ويقتضى هذا الكلام أنه يُمنع خفضُ بالإضافة كـمفسرُ الخبرية،
فل يقال : كَأَيْنُ رَجُلٍ جَاعِيٍّ، وَلَا جَاعِيٍّ كَذَا رَجُلٍ.

قال في «شرح التسهيل»^(٤) : وكان حقهما أن يضافا إلى مميزهما،
كما تضاف (كَمْ) التي تساويهما في المعنى، لكن منع من إضافة (كَأَيْنُ)

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) المغنى ١٨٦، والمعيني ٤٩٥/٤، والتصريح ٢٨١/٢، والهمع ٨٤/٤، والدرر ٢١٢/١، والأشعوني ٨٥/٤.

والياء : القنوط. والرجاء : الرجاء، وقصر للضرورة، وحُمَّ : قُدِّرَ. وروايته في المراجع السابقة
«أَلْمًا» بدل «أَمَلًا» وهو اسم فاعل من : أَلَمَ يَأْلَمُ، إِذَا وَجَعَ.

يقول : لاتقنط، وترج حصول الفرج بعد الشدة، فكم من فقير قَدَّرَ الله غناه.

(٣) أى خمس اللغات التى تجوز فيها.

(٤) انظر : نسخة الزاوية الحمزية ١٢١/٣.

أنها لو أُضيفت لزم نَزْعُ تنوينها، وهي مستَحِقَّةٌ للحكاية، لأنها مُركَّبةٌ من كاف التشبيه وأى، فكانت بمنزلة (يَزِيدُ) مسمًى به لزم الحكاية كالجمله.

وأما (كَذَا) ففيها مافى (كَأَيُّنُ) من التركيب الموجب للحكاية، وفيها زيادةٌ مانعةٌ من الإضافة، وذلك أنَّ عَجْزَهَا اسمٌ لم يكن له قبل التركيب نصيبٌ في الإضافة، فأَبْقِيَ على ما كان عليه.

هذا ما قاله المؤلف، وهو تعليلٌ ماعينٌ هنا من النصب، ونكَّتَ به على مذهبين في هذين اللفظين:

أحدهما : مذهبُ ابن خروف في (كَأَيُّنُ) حيث أجاز في تمييزها الجرَّ مطلقاً، وأنه يجوز فيه الجرُّ بـ(مِنْ) وبغير (مِنْ) بفصلٍ، وبغير فصلٍ، فأطلق القول في جواز جرِّه بالإضافة. ووجهُ بقاءِ التنوين بأنه صار عند التركيب نوناً، وكُتِبَ بالنون، ووقِفَ بالنون.

قال : ويمكن أن تكون الكاف دَخَلَتْ على كلمة على وزن (فَيْعِلُ) لم تُستعمل مفردةً، فرُكِّبَتْ مع الكاف فقليل : (كَأَيُّنُ) ولم يَحْكُ في ذلك سماعاً من العرب، وإنما قال الخليل : إنَّ جرَّها أحدُّ من العرب فعسى أن يجرَّها بإضمار (مِنْ) كما جاز ذلك فيما ذكرنا في (كَمْ)^(١) ولم يَحْكُ الخليلُ سماعاً في الجر، فالظاهر أن الجر بالإضافة لايجوز على ما علَّلَ به المؤلف المنعَ دَلُّ كلامُ الخليل هنا فتأمَّله.

والثاني من المذهبين : مذهب المبرد في (كَذَا) لأنه أجاز الجر في تمييزها بالإضافة، مفرداً ومجموعاً، فيقال على مذهبهِ : أعطيتكَ كَذَا دراهم، وكَذَا درهم، بناءً على جَعْلِهِ (كَذَاً وكَذَاً) / بالعطف بمنزلة عَدَدٍ

معطوف، و(كَذَا كَذَا) بلا عطف بمنزلة عدد مركب و(كَذَا) بمنزلة عدد مضاف، والعددُ المضاف على وجهين : مضافٌ إلى مفرد، وهو (مائة) و(ألف) ومضافٌ إلى مجموع، وهو (ثلاثة) وبابه، فنُزلَ حكمَ (كَذَا) على ذلك.

قالوا : ومقاله المبرد دَعَوَى وقياسٌ في اللغة، ولإسماعٍ من العرب في ذلك، فلا يُعتبر، ولا يؤخذ مثل ذلك إلا بالمشافهة من العرب.

ثم قال الناظم : «وَيْهِ صِلْ مِنْ تُصِيبُ» الضمير عائد على التمييز، يعنى أنه يجوز لك أن تصل بالتمييز هنا لفظ (مِنْ) فتجره بها، فإنه صحيح وقياسٌ مُطَرِّدٌ، بل هو الأغلب في (كَأَيِّنْ) أَلَا تَرَاهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مَجْرُورًا بِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : {وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ} ^(١). وقوله : {فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا} ^(٢).

وقال الشاعر ^(٣):

وَكَايِّنُ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَاصِدِيقِ
تَرَاهُ لَوْ أَصِيبَتْ هُوَ الْمُصَابَا
وَأُنْشِدُ سَيَبُويَه لِعَمْرُو بْنِ شَأْسٍ ^(٤):

(١) سورة آل عمران : ١٤٦.

(٢) سورة الحج : ٤٥.

(٣) هو جرير، ديوانه ١٧، وانظر أمالي ابن الشجري ١٠٦/١، وابن يعيش ١١٠/٣، ١٣٥/٤ والخزانة ٣٩٧/٥، والمغنى ٤٩٥، والهمع ٨٥/٤، والدرر ٤٦/١، ٢١٣، ١٤٢/٢، والأشعموني ٨٧/٤

وفي الشطر الثاني عدة روايات. والأباطح : جمع أبطح، وهو مسيل واسع للماء، فيه دُقاق الحصى. والمعنى أن هذا الصديق من فرط مودته ومحبتة لك بعد مصيبتك كأنها مصيبتة هو.

(٤) الكتاب ١٧٠/٢، والهمع ٨٥/٤، والدرر ٢١٣/١ ويروى «أمام الألف» والمدجج : الملابس للسلاح كاملا. ويردَى : يمشى الرديان، وهو ضرب من المشى فيه تبختر. والمقنع : الغطى رأسه بالسلاح، كالبيضة والغفر وغيرهما.

وَكَايْنُ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ
يَجِيءُ أَمَامَ الْقَوْمِ يَرْدِي مُقْنَعًا

قال سيبويه : إن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من) ^(١).

ووجه ذلك المبرد بأنه إذا قال : كَأَيُّ رَجُلًا أَهْلَكْتُ، يجوز أن يكون تمييزاً
فيكون في معنى (جَمِيع) ويجوز أن يكون مفعولاً بـ(أَهْلَكْتُ) أى كَأَيُّ مَرَّةٍ
أَهْلَكْتُ رَجُلًا؛ فيكون الرجلُ واحداً، فإذا أُدْخِلَ (مِنْ) بَيَّنَّ ذلك المراد، وكذلك تقول
على ما اقتضاه هذا الكلام : أُعْطِيْتَهُ كَذَا مِنْ دَرَاهِمٍ.

ثم إذا تقرر هذا فيقال هذا الكلام مُعْتَرِضٌ مِنْ أَوْجِهٍ :

أحدها : أنه شَبَّهَ (كَأَيُّ) و(كَذَا) بـ(كَمْ) و(كَمْ) على قسمين : خَبَرِيَّةٌ،
واستفهامية. أما الاستفهامية فلاحظ لـ(كَأَيُّ وَكَذَا) فيها، لأنهما عَرِيَّانِ عَنْ
معناها، إلا ما حكى المؤلف في (كَأَيُّ) شاذاً مُسْتَقَرِّىً مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعٍ ابْنِ
مسعود حيث قال له : كَأَيُّ تَعْدُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ ^(٢)؟ فقال عبدالله : ثلاثاً
وتسعين . كانه قال : كَمْ تَعْدُ؟ ولم يأت في غير هذا، فلا مَعْوَلٌ عَلَى قِيَاسٍ مِثْلِهِ،
ولا ثبوتَه مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ.

وأما الْخَبَرِيَّةُ : فهي التي حُمِلَا عَلَيْهَا، ولذلك قال في «التسهيل» : معنى
(كَأَيُّ) و(كَذَا) كَمَعْنَى (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ ^(٣). وإذا ثَبِتَ هَذَا فإِطْلَاقُ الْقَوْلِ فِي (كَمْ)
يُؤْخَذُ لَهُ مِنْهُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) في (س) «تقرأ سورة الأحزاب» وفي (ت) «تقرأ سورة الأحزاب تعد».

(٣) التسهيل : ١٢٤.

إمّا أنها مثلُ أحدٍ قِسْمَيْهَا غيرَ معيّن، وإمّا مثلُها في كِلَا قِسْمَيْهَا،
فيكون مستعملَيْن في الخبر والاستفهام مثل (كَمْ) وهذا لا / يقوله أحد. ١٣٠

والثاني : أنه ذَكَرَ نَصَبَ التَّمْيِيزِ، ولم يُبَيِّنْ كونه مفرداً، أو مجموعاً
أو يجوز فيه الأمران، والحكمُ فيه الإفرادُ لا غير، بخلاف ممَيِّزٍ (كَمْ) فإنه
قد يكون مفرداً أو مجموعاً، وتَرَكُ التَّقْيِيدَ بالإفراد يُوهم جوازَ كونه
مجموعاً، وذلك إخلال.

والثالث : أنه أَطْلَقَ القَوْلَ في جواز إلحاق (مِنْ) للتمييز اللّاحِقَ
لهما، إذ قال : «وَبِهِ صِلِ مِنْ تَصْبٍ» وضمير «بِهِ» عائد على تمييز «هَذَيْنِ»
والإشارة لـ (كَأَيُّنْ) و(كَذَا) فالتمييزُ المراد في كلامه تمييزُهما معاً.

فأمّا إلحاق (مِنْ) لتمييز (كَأَيُّنْ) فقد تقدّم بيانه. وأمّا إلحاقه لتمييز
(كَذَا) فغيرُ مستقيم بنصِّ المؤلّف نفسه، لأنه ألزّمه النصبَ مطلقاً.

قال في «الشرح» : وأمّا (كذا) فلم يجيء ممَيِّزُها إلا منصوباً،
وأنشد عليه بيتاً لم أقيد^(١).

وقال ابن خروف : ولا يكون مفسّر (كَذَا وَكَذَا) إلا منصوباً، لأنها
حُمِلَتْ على (كَمْ) في الاستفهام في النصب. ولم أرَ نصّاً مخالفاً لهذين،
فعبارته مُخْتَلَةٌ.

والجواب عن الأول أن يقال : إنما شَبَّهَ الناظم (كَأَيُّنْ) و(كَذَا)
بـ(كَمْ) التي هي أعمُّ من الاستفهامية والخبرية، لأنها، في كِلَا قِسْمَيْهَا،

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١٢٢/٣) والبيت هو قول الشاعر :

عِدِّ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكِ ذَاكَرَا كَذَا وَكَذَا لَطْفَا بِه نُسَى الْجَهْدِ

وانظر فيه أيضاً : المغنى ١٨٨، والعيني ٤٩٧/٤، والتصريح ٢٨١/٢، والهمع ٨٦/٤، والدرر

٢١٢/١، والأشموني ٨٦/٤.

كنايةً عن عدد مُبْهَمٍ مُحتَاجٍ إلى التفسير، وكونُهُما بعد ذلك في الاستعمال مثلَ (كَمْ) الخَبَرِيَّةُ أَوَّلًا - أَمْرٌ آخَرُ، مَحَلُّ بَيَانِهِ اللُّغَةُ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْقَصْدِ وَصَحَّتِهِ أَنْ سَيَبُوِيهِ فَسَّرَهُمَا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَإِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ (كَذَا) قَالَ : وَهُوَ مُبْهَمٌ فِي الْأَشْيَاءِ بِمَنْزِلَةِ (كَمْ) وَهُوَ كِنَايَةٌ لِلْعَدَدِ بِمَنْزِلَةِ (فُلَانٍ)^(١).

ثم قال : وكذلك : كَأَيُّنَ رَجُلًا قَدْ رَأَيْتُ زَعَمَ ذَلِكَ يُونُسُ^(٢).

وَإِذَا كَانَ هَذَا الْقَصْدُ صَحِيحًا أَنْ يُصَارَ إِلَيْهِ كَانَ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ أَوَّلَى، وَلَيْسَ بِمُنَاقِضٍ لِتَفْسِيرٍ مَنْ فَسَّرَهُمَا بِأَنَّهُمَا مِثْلُ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ لِأَنَّهُمَا مَعَ صَحَةِ التَّفْسِيرِ لَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا فِي الْخَبَرِ، فَلَا إِبْهَامَ وَلَا إِيهَامَ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي : أَنْ قَصْدُهُ الْإِفْرَادُ، وَيُؤْنَسُ بِهِ أَنَّهُمَا مَحْمُولَانِ عَلَى (كَمْ) وَلَمَّا كَانَ الْمَنْصُوبُ فِي بَابِ (كَمْ) لَازِمُ الْإِفْرَادِ كَانَ مَا أَشْبَهَهُ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ فِي بَابِ «الْعَدَدِ» لَا يَكُونُ فِي النِّصْبِ إِلَّا مَفْرَدًا، فَلَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَيْهِ تَوْهْمُ الْجَمْعِ، وَفِي هَذَا الْجَوَابِ مَا تَرَى.

وَأَمَّا الْإِعْتِرَاضُ الثَّلَاثُ فَوَارِدٌ عَلَيْهِ، وَلَا أَجْدَ لَهُ الْآنَ مَخْلَصًا مِنْهُ.

(١) الْكِتَابُ ١٧٠/٢.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ١٧٠/٢.

{ الحكاية }

١٣١

/ إِحْكِ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ

عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْحِينَ تَصِلُ

الحكاية في اصطلاح النحويين : أن تتنطق بمثل ما نطق به المتكلم،

أو ببعضه، أو بما يؤدي إعرابه، إشعاراً بتعلق ما بين الكلامين.

فإذا قلت : قال زيد : عمرو منطلق، فأنْتَ قد أتيت بمثل كلامه لتعلم

أن ما نطقت به هو عين ما نطق به. وكذلك إذا نطقت ببعضه.

والحكاية على ثلاثة أقسام :

حكاية الكلام كله، وهذا هو المحكى بالقول، والمحكى في باب

«التسمية بالجمل» وما أشبهها، نحو قلت : عمرو منطلق، ونحو : تأبط

شراً، وبرق نحره المسمى به.

وهذا القسم لم يتعرض له الناظم في هذا النظم أصلاً، ولا أشعر

بحكم من أحكامه إلا بالانجرار^(١)، فحيث تكلم على كسر (إن) وفتحها قال

هناك : «أَوْحَيْتُ بِالْقَوْلِ» وحيث تكلم على (العلم) وأقسامه قال : «وجملة

وما يمزج ركباً» وفصل «حكاية القول» وفصل «التسمية» مما أهمله^(٢)،

كما أهمل من باب الضمائر «الفصل» وغير^(٣) ذلك.

(١) يعنى : استطرادا، وتبعاً لغيره.

(٢) أى لم يذكره في «الافية».

(٣) يعنى ضمير الفصل.

والثاني : حكاية بعض الكلام.

والثالث : حكاية مثل الإعراب الحاصل في بعض الكلام وهذان الفصلان هما اللذان تكلم عليهما هنا .

وابتداً بالثالث، وهو حكاية مثل الإعراب فقط، وذلك بـ(أى) وبـ(من) إذا قصد بهما حكاية النكرات، فإن قصد بهما حكاية المعارف الذي يُذكر في القسم الآتي بعد هذا إن شاء الله .

وكان الأصل في حكاية النكرات بـ(أى) أو (من) أن تُذكر معهما المحكيّات، كما تُذكر المعارف، لأنه هو المقصود بالحكاية، لكن إنما يُحكى في الاستعمال بالأداتين خاصة، وذلك قوله في (أى) : «أحك بِأَيِّ مَالٍ مَنكُورٍ» وكذلك قال في (من) وسبب ذلك أنه إذا قيل لك : جاعنى رجلٌ، فأردت أن تُعيد لفظ «الرجل» فإمّا أن تعيده معرفةً أو نكرةً على ماكان، فإن أعدته نكرةً، وهو القياسُ في الحكاية، لم يَسْتَقِم، لأنَّ النكرة إذا أُعيدت بلفظها لم يُفهم منها أن مدلولها هو الأول.

(ألا ترى أنك إذا قلت : أكرمتُ رجلاً وضربتُ رجلاً، لم يفهم أن الثاني هو الأول^(١)) ولهذا أخذ كثيرٌ من الناس «إِنَّ لِكُلِّ عُسْرٍ يُسْرَيْنِ» من قوله تعالى : {فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا}^(٢) . لأنه لو أراد اليسرَ الأولَ لقال : إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ الْيُسْرَ، كما قال تعالى : {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ}^(٣) .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وزئبته من (س، ت).

(٢) سورة الشرح : ٢، ٦ .

(٣) سورة المزمل : ١٥، ١٦ .

وإن أعدت الرجل المقصود / حكايته بالآلف واللام، وهو القياس، لم ١٣٢
تَجْزُ حكايته، لأن لم يُعَد بلفظه، فانصرفوا عن هذا إلي حكاية إعرابه
خاصة، وذلك بـ (أى) و(من).

وشرع في الحكاية بـ(أى) فقال : (احك بِأَيِّ مَا الْمَنْكُورِ سُئِلَ عَنْهُ
بِهَا)

«ما» واقعة على الإعراب وغيره، من الأفراد والتثنية والجمع،
والتذكير والتأنيث، ونحو ذلك وهى الأحوال الحاصلة في النكرة المحكية،
يَعْنَى أنك تَحْكِي بلفظ (أى) ما استقرَّ للاسم النكرة إذا أُريد السؤال عنه
بها، وذلك أن الحكاية إنما تقع بـ(أى) أو (من) إذا سُئِلَ عنه بإحدى
الأداتين، فتقول لمن قال : (رأيتُ رجلاً) : أياً، ولن قال : (جَاعنى رجلٌ) :
أى، ولن قال : (مررتُ برجلٍ) : أى. فسألت عن تعيينه بـ(أى) وقوله :
«فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ» يَعْنَى يَعْنَى أَنَّ الحكاية بـ(أى) لاتختصُّ
بالوقف، كما تختصُّ به (من) كما سيأتى إن شاء الله، بل يجوز لك إذا
وصلتَ أن تقول في (جاعنى رجالٌ) : أياً ياهذا؟ وفي (مررتُ برجلٍ) : أى
يافتى؟ وفي (رأيتُ رجلاً) : أياً يافتى؟

وكذلك إذا وقفت، فتقول في حكاية المنصوب : أياً؟ واقفًا على
الآلف. وفي حكاية المرفوع والمجرور : أى، بالإسكان أو الإشمام أو غيره.
هذه حكاية المفرد المذكر.

فإن حَكَيْتَ المفرد المؤنث قلتَ في الوصل إذا قلتَ لك : (رأيتُ
امرأةً) : أَيْةً يافتى؟ أو قيل لك : (هذه امرأةٌ) : أَيْةً يافتى، وفي الجرّ : أَيْةً
ياهذا. وتقول في الوقف : أَيْة، بإبدال التاء هاء.

وفي التثنية : (أَيَانِ؟) في الرفع و(أَيَيْنِ؟) وفي الجمع : (أَيُونِ؟)

و(أَيُّن؟) في المذكر، و(أَيَّات؟) في المؤنث. هذا الذي أُعطي كلامه، وهي اللغة الشُّهْرَى. وفيها لغة ثانية، وهي إبقاء (أَيُّ) في المؤنث والجمع على حالها في الإفراد.

قال المبرد : ولو أفردتَ (أَيَّا) في الاثنين والجمع، وذكَّرتَه في المؤنث لجاز^(١)، و(أَيُّ) إذا حُكى بها باقيةً على أصلها من الإعراب، فلذلك إذا حكيتَ بها المفردَ عاملتها معاملة اسم مُنَوَّن، فلا تُلحقَ آخرها شيئاً زائداً، بخلاف (مَنْ) فإنك تُلحق المَدَّاتِ علامةً على الإعراب.

وكذلك تُثْنَى (أَيَّا) وتجمعها كالجمع الحقيقي، بخلاف (مَنْ) فإنها مَبْنِيَّة، فما لَحِقَ آخرها من علامة فهو دليلٌ على حالة المَحْكَى، من تثنيةٍ وغيرها، لا أنه يُثْنَى أو يُجمع حقيقةً، إذ من شرط ذلك الإعرابُ كما تقدم ذكره.

وقوله / : «في الوقفِ أو حينَ تَصِلُ» يَعْنِي أن الحكاية بـ(أَيُّ) هنا ١٣٣ مطلقة في الوصل والوقف، وإنما كان كذلك لأن (أَيَّا) كزيد وعمرو في دخول التنوين، فكان حكمه في الوصل والوقف كحكم زيدٍ، بخلاف (مَنْ) فإنها في الوصل مَبْنِيَّة على السكون، فليس لها ما يُلحقها، من إعراب، ولا علامةٍ تثنيةٍ ولا جمع، لأنها غيرُ مُستَحِقَّة لذلك، فآلحقوها العلامات في الوقف، إذ لم تَقُو قُوَّة (أَيُّ) في الحكم.

ثم أخذ الناظم يذكر حكم (مَنْ) مع النكرات فقال :

(١) عبارة المبرد في «المقتضب» (٢/٢٠٢) هي : «وإن شئت قلت في جميع هذا، نكرًا كان أو أنثى، جميعا كان أو واحداً : أَيْ يَأْتِي إذا كان مرفوعاً، وأَيَّا وأَيْ، إذا كان منصوباً أو مخفوضاً، لأن «أَيَّا» يجوز أن تقع للجماعة على لفظ واحد، وللمؤنث على لفظ المذكر، وكذلك التثنية، لأنها بمنزلة (مَنْ) و(ما) لأنهما في جميع ما وقعتا عليه على لفظ واحد. وإنما جاز في «أَيُّ» التثنية والجمع بون أخواتها لأنها تضاف وتفرّد، ويلحقها التنوين بدلا من الإضافة، فلذلك خالفت أخواتها».

وَوَقَّفَا احْكِ مَا لَمْ يُكُورِ بِمَنْ
وَالنُّونَ حَرَكَ مُطْلَقًا وَاشْبَعْنَ
وَقُلْ مَنْانٍ وَمَنْينٍ بَعْدَ دَلِي
إِلْفَانٍ كَابْنَيْنٍ وَسَكْنٌ تَغْدِلِ
وَقُلْ لِمَنْ قَالِ أَتَتْ بِنْتُ مَنْه
وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثْنَى مُسْكَنَةٌ
وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ الثَّانِي وَالْأَلِفُ
بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِنِسْـوَةٍ كَلِفُ
وَقُلْ مَنْوَنَ وَمَنْينَ مُسْكِنًا
إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا
وَأَنْ تَصِلَ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ
وَنَادِرٌ مَنْوَنَ فِي نَظْمٍ عُـرِفَ

لَمَّا كَانَتْ (أَيُّ) مَعْرَبَةً، تَصْلُحُ لَوَجُوهِ الْإِعْرَابِ، وَصِفَةُ تَصْلُحُ عَلَى الْجُمْلَةِ
لِلتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ، وَالتَّانِيثِ، لَمْ يَحْتَاجِ النَّازِمُ إِلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ كُلِّهِ، بَلْ قَالَ : احْكِ
بِهَا مَا لَمْ يُكُورِ، وَاكْتَفَى بِذَلِكَ، عَلِمًا بِأَنَّهَا تَقْبَلُ تِلْكَ الْأَحْكَامَ كَسَائِرِ الْمَعْرَبَاتِ.
وَأَمَّا (مَنْ) فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ، لَا تَصْلُحُ لِلْحَاقِ إِعْرَابٍ، وَلَا تَثْنِيَّةٌ، وَلَا جَمْعٌ، وَلَا تَانِيثٌ.
وَالْحِكَايَةُ بِهَا لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ لِحَاقِ عِلَامَاتٍ تُؤَدِّي تِلْكَ الْأَحْوَالَ الْلاحِقَةَ
لِلْمَحْكَى ضَرُورَةً، فَاحْتَاجَ إِلَى ذِكْرِهَا وَتَفْصِيلِهَا، إِذْ لَا تَنْضَمُّ إِلَى عَقْدٍ، حَتَّى تَعُدَّ
بِأَشْخَاصِهَا.

ثُمَّ إِنَّ (مَنْ) لَهَا حَالَانِ : حَالُ وَصْلٍ، وَحَالُ وَقْفٍ، لِأَنَّهَا الْحَالُ الَّتِي تَكُونُ
فِيهَا الْحِكَايَةُ، فَقَالَ : «وَوَقَّفَا احْكِ مَا لَمْ يُكُورِ بِمَنْ».

يَعْنَى أَنَّ النُّكْرَةَ يُحْكَى مَا لَهَا مِنْ حَالٍ إِعْرَابٍ، وَإِفْرَادٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ، وَتَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ، بِلَفْظِ (مَنْ) فِي الْوَقْفِ، أَيْ إِذَا وَقَفَ، أَيْ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى (مَنْ).

لَكِنْ إِذَا حَكَيْتَ بِهَا فَلِلْمَحْكِيِّ بِهَا سِتُّ أَحْوَالٍ :

الحالة الأولى : حالة الإفراد والتذكير، وهي التي ابتدأ بها فقال : «وَالنُّونَ حَرَكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبَعُنُ».

والذي دَلَّ عَلَى أَنَّ مَرَادَهُ الْإِفْرَادَ أَنَّهُ أَتَى / بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّثْنِيَةِ ١٣٤ وَالْجَمْعِ. وَالَّذِي دَلَّ عَلَى أَنَّ مَرَادَهُ التَّذْكِيرَ إِتْيَانُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّأْنِيثِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَحْكِيَّ لَا يُذَكَّرُ مَعَهَا، فَذَكَرَ هُنَا أَنَّ النُّونَ مِنْ (مَنْ) تُحَرِّكُ لِلْقَا، يَعْنَى بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ : الضَّمَّةِ، وَالْفَتْحَةِ، وَالْكَسْرِ، لَا يُقْتَصَرُ بِهَا عَلَى حَرَكَةٍ دُونَ حَرَكَةٍ، وَتُشَبَّعُ بَعْدَ ذَلِكَ الْحَرَكَاتُ، فَيَتَوَلَّدُ مِنْهَا الْأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ : الْأَلْفُ، وَالْوَاوُ، وَالْيَاءُ، فَمِنْ الْفَتْحَةِ الْأَلْفُ، وَمِنْ الضَّمَّةِ الْوَاوُ، وَمِنْ الْكَسْرِ الْيَاءُ.

وَهَذَا كُلُّهُ حِكَايَةُ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي لِلْمُنْكَرِ الْمَحْكِيِّ، وَهِيَ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ وَالْجَرُّ، فَتَقُولُ إِذَا حَكَيْتَ (جَاعِي رَجُلٌ) : مَنْوٍ، أَوْ (رَأَيْتُ رَجُلًا) : مَنْأٌ؟ أَوْ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) مَنْيٌّ؟

هَذَا هُوَ الْأَعْرَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَمَا حَكَى سِيبَوَيْهِ^(١) عَنْ يُونُسَ : أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : ضَرَبَ مَنْ مَنْأٌ ؟ فَجَعَلُ (مَنْ) كَ (أَيْ) يُحْكَى بِهَا فِي الْوَصْلِ - نَادِرٌ يُحْفَظُ، وَاسْتَبْعَدَهُ سِيبَوَيْهِ، وَقَالَ : لَا تَكَلِّمْ بِهِ الْعَرَبُ، وَلَا يَسْتَعْمَلَهُ نَاسٌ كَثِيرٌ^(٢). ثُمَّ أَجْرَى (مَنْوَنَ أَنْتُمْ؟) عَلَى هَذَا.

(١) الْكِتَابُ ٤١١/٢.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٤١١/٢.

قال : وينبغي لهذا ألا يقول : منو، في الوقف، ولكن يجعله كأي^(١)، يعنى معربا .

ولمّا كان هذا شاذاً لم يَبْنِ عليه الناظم. وهذا الذى ذُكر في إلحاق الحركاتِ ثم الحروفِ هو مذهبُ السِّيرافي، إذ قال^(٢): إن الحركاتِ لَحَقَتْ بياناً لإعرابِ المحكى، ثم أَشْبَعُوا، فهذه الحروفُ، كحروفِ الإِطلاق، تَبَعُ للحركات، من السكون.

وحكى عن المبرد^(٣) عكسُ هذه القضية، وأنهم إنما أرادوا أولاً الحروف، ثم أتبعوها زيادةَ الحركات، فالحروفُ هى التى أحرزت لفظَ الأول.

وصوبُ ابن خروف مذهبُ إليه المبرد، ولم يذكر للتصويب وجهاً.

ومذهبُ السِّيرافي هو ظاهرُ كلامِ المؤلف في «التسهيل»^(٤) على موافقة النّظم، فعلى رأى الناظم تكون الألف والواو والياء من المدّات المجهولة، التى تُعَيِّنُها الحركات التى قبلها، وجملَةُ المدّات عشرة^(٥).

ثم ذُكر^(٦) ما قال ابنُ خروف في «باب النُّدْبَةِ» وما ذكر ابنُ عَبِيدَةَ في إعرابِ المثنى والمجموع، ثم قال^(٦): وعلى رأى غير الناظم يكون الأمر في

(١) المصدر السابق ٤١١/٢.

(٢)

(٣) انظر : المقتضب ٣٠٥/٢.

(٤) ص ٢٤٨.

(٥) بعد هذا بياض بمقدار كلمة واحدة في جميع النسخ، ولعل الشارح رحمه الله كان يريد أن يذكر أنواع المدات. ولكنه لم يفعل. أو ذكرها واختصرها الناسخ، كما أبينه في التعليق التالى.

(٦) في الأصل، و(ت) «ثم اذكر... ثم قل» بصيغة الأمر. وما أثبت هو الصواب، وتكون هذ العبارة من كلام الناسخ، اختصر به كلام الشارح. والله أعلم.

الأحرف بخلاف ذلك قال ابن الضائع : والأمرُ في ذلك قريب.

الحالة الثانية : حالة التثنية والتذكير، وذلك قوله : «وَقُلْ مَنْانٍ وَمَنْينِ
بَعْدَلِي إِلْفَانٍ كَابْنَيْنِ».

يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا حَكَيْتَ مَا لِلْمَثْنَى أَلْحَقْتَ عَلَامَتَيْنِ كَعَلَامَتَيِ الْمَثْنَى،
فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ : (إِلَى إِلْفَانٍ) / : مَنْانٍ؟ وَلَمْ يَقُلْ : (رَأَيْتُ ابْنَيْنِ) أَوْ (مَرَرْتُ
بِابْنَيْنِ) : مَنْينٍ؟ إِلَّا أَنَّ النونينِ مُسَكَّنَتَانِ، لِأَنَّهُمَا فِي الْوَقْفِ، وَلَا يَكُونُ
الْوَقْفُ عَلَى حَرَكَةٍ.

وَإِنَّمَا نَبَّهَ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ : «وَسَكَّنْ تَعْدِلٍ» لِأَنَّهُ أَتَى بِهِمَا فِي النِّظْمِ،
أَعْنَى بِالنُّونَيْنِ فِي (مَنْانٍ وَمَنْينِ) مُحَرَّكَتَيْنِ، إِذْ لَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يُسَكَّنَهُمَا لِنَلَاءِ
بِجْتِمَاعِ سَاكِنَانِ فِي الشَّعْرِ فِي غَيْرِ قَافِيَةٍ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْ ذَلِكَ
شَيْءٌ فِي الرَّجْزِ وَلَا فِي غَيْرِهِ، إِلَّا مَا جَاءَ فِي عَرُوضٍ مِنْ أَعَارِضِ
«الْمُتْقَارِبِ»^(١) وَهُوَ قَوْلُهُ :

رُمْنَا قِصَاصًا وَكَانَ التُّقَاصُ

فَرُضًا وَحَثْمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ

وَهُوَ فِيهِ مَخْتَصٌ بِالْعَرُوضِ أَيْضًا، فَلِذَلِكَ احتاجَ إِلَى قَوْلِهِ : «وَسَكَّنْ
تَعْدِلٍ» أَيْ سَكَّنَ النُّونَ الَّتِي حَرَّكَتَهَا اضْطِرَارًا

تُصِيبُ الْعَدْلَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، لِأَنَّ وَضْعَهَا عَلَى السَّكُونِ، إِذْ هِيَ
مَبْنِيَّةٌ لَامُعْرَبَةٍ، فَلَيْسَ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ بِإِعْرَابٍ فِيهَا، لِثَبَاتِ مُوجِبِ
الْبِنَاءِ، وَلَوْ كَانَ إِعْرَابًا لَكَانَ الدَّرَجُ أَوْلَى أَنْ يُثَبَّتَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ تَغْيِيرِ

(١) الْمُتْقَارِبُ: بَحْرٌ مِنْ بَحُورِ الشَّعْرِ، وَزَنَهُ (فَعُولُنْ) ثَمَانِي مَرَاتٍ. وَالْعَرُوضُ مِنَ الْبَيْتِ : آخِرُ شَطْرِهِ
الْأَوَّلِ.

الوقف، وغُيِّرَ على هذا النحو لتكون فيه دلالة على المسئول عنه.

وقد نبّه تمثيله بقوله : «لى الْفَانِ» على كيفية الحكاية على الجملة كما تقدم. وإنما أتى بالمثاليين، ولم يقصد حكم الاجتماع في الحكاية، فإنه لو قصد ذلك لكان (مَنْ) الأول غيرَ لاحقٍ به علامة، لكونها تُتَأَفَى الوصل، وذلك أنه إذا اجتمع في الكلام الأول اسمان، فأردت أن تسأل عنهما وتَحْكِيهما - فإمّا أن يختلف إعرابُهما أولاً، فإن اختلف أُتِيَتْ لكل واحد بأداة تَحْكِيه بها، فتقول في (لى الْفَانِ كَابْنَيْنِ) : مَنْ وَمَنْين؟ فتركت العلامة في الأول لأنه غيرُ موقوف عليه، فلا تَلَحُّقه العلامة، كما سيأتى في كلامه إن شاء الله.

فإن عكستَ فقلت : لى كَابْنَيْنِ الْفَانِ - قلت : مَنْ وَمَنَا؟ وكذلك في الأفراد، تقول في (ضَرَبَ رجلٌ، وضَرَبْتُ رجلاً) مَنْ؟ وفي (ضَرَبْتُ رجلاً، وجَاعَنى رجلٌ) : مَنْ وَمَنُو؟ وعلى هذا السبيل في الأحوال كلها، ولا يجوز أن تُثْنَى أو تُجمع مع اختلاف الإعراب، لبُطْلان الحكاية.

وإن اتفق إعرابهما نحو : (جَاعَنى رجلٌ وامرأة) قلت : مَنْ، وَمَنُو؟ على سبيل ماتقدم، وكذلك في التثنية والجمع، وكذلك إذا قلت : (رَأَيْتُ امرأةً ورجلاً) قلت : مَنْ، وَمَنَا؟ على ماتقدم.

/وقال ابن خروف : ينبغي ألاَّ يجوز هنا (مَنْين) لأنهم كانوا ١٣٦ يجيزون بـ(مَنْ) من حيث كان أحدهما موصولاً، وقد ذهبت منه العلامة. ويتركَّب هنا سائل في الحكاية بـ (مَنْ) و(أى)، لإحاجة إلى نقلها من حيث قَصْدُ الشُّرْح.

الحالة الثالثة : حالة الأفراد والتأنيث، وذلك قوله : «وَقَلَّ لِمَنْ قَالَ

أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةَ.

يعنى أن حكاية المفرد المؤنث بـ(مَن) أن تَلْحِقَ (مَن) تاءً، وتُبدِّلُها هاءً للوقف، ويكون ما قبلها مفتوحاً، لأن تاء التانيث التى شأنها أن تُبدل هاءً لا بُدَّ من فتح ما قبلها، فتقول لمن قال لك : (أَتَتْ بِنْتُ) : مَنَّة؟ على وزن (سَنَّة) وكذلك إذا قلت : (رَأَيْتُ بِنْتًا) تقول : مَنَّة؟ أو (مررتُ بِبِنْتٍ) تقول : مَنَّة؟

ولم يُنبِّه هنا على اختلاف في آخر (مَنَّة) بحسب اختلاف إعراب المحكى، إعلماً بأنَّ الحكم لا يختلف في التانيث مع الإفراد، فإنها إذ ذاك تُشبه (أَيَّة) في الحكاية بـ(أى).

ولم يَحْتَجْ إلى التنبيه على إسكان الهاء، لأنها كذلك وقعت في النظم، والحالُ حالُ وَقَفٍ، فاستغنى عن ذِكْرِ ذلك.

ولمَّا كانت (أَيَّة) لا تختلف بحسب اختلاف الإعراب في المفرد أُجروا (مَنَّة) مَجْراها حين أشبهتها، ولمَّا كانت (مَنَّة) على هذا السبيل قاسها يونس على (أَيَّة) مطلقاً^(١)، فأجاز الحكاية بها في الوصل والوقف، فتقول في (جاءتني امرأة) : مَنَّة يا هذا؟ وفي (رأيت امرأة) : مَنَّة يا فتى؟ وفي (مررتُ بامرأة) : مَنَّة يا هذا؟ بتحريك النون قبل التاء، على شاكلة (أَيَّة) من كل وجه، فتكون عنده معربة.

وهذا لم يَرْتَضِه الناظم، فلذلك جَعَلَ الحكايةَ بها في الوقف خاصةً، وهو رأى سيبويه،

ولم يَرْتَضِ مذهبَ شيخه يونس، قال : وإنما يجوز هذا على قول شاعرٍ

(١) سيبويه ٤١٠/٢.

قاله مرة، ثم لم يُسمع بعد^(١)، وأنشد^(٢) :

* أَتَوَانَارِي فَقُلْتُ مَنْوُنَ أَنْتُمْ *

وألزمه سيبويه أنه كذلك ينبغي أن يقول إذا أثر ألا يُغَيِّرُهَا في الصلة، قال : وهذا بعيد^(٣).

الحالة الرابعة : حالة التثنية والتانيث. ولما كان حال المثنى هنا معلوماً من حال المثنى في التذكير لم يحتج إلى التثنية على لحاق العلامتين، لكن احتاج إلى التعريف بما زاد على العلامتين، وهو حكم النون التي قبل التاء، فحكى فيها وجهين :

أحدهما : / الإسكان، وهو الأكثر والمعروف في الكلام، وذلك قوله : ١٣٧ «وَالنُّونُ قَبْلَ تَاِ الْمُثْنَى مُسَكَّنَةٌ».

يعنى أن هذا هو الحكم المطلق فيها، والقياس المطرد، فإذا حكيت نحو (جاءتني امرأتان) قلت : مَنَتَانُ، أو نحو (رأيت امرأتين) أو (مررت بامرأتين) قلت : مَنَتَيْنِ. قال سيبويه : وإن قال : رأيت امرأتين، قلت :

(١) المرجع السابق ٤١٠/٢.

(٢) الكتاب ٤١٠/٢، ونوادر أبي زيد ١٢٣، والمقتضب ٣٠٧/٢، والخصائص ١٢٩/١، والخزانة ١٦٧/٦، والعيني ٤٩٨/٤، ٥٥٧، وابن يعيش ١٦/٤، والهمع ٣٤٦/٥، ٢٢١/٦، والدرر ٢١٨/٢، والاشموني ٩٠/٤، ٢٢٠، والتصريح ٢٨٣/٢.

وعجزه : فَقَالُوا الْجِنَّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا
وبعده : فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ
زَعِيمٌ نَحَسُّدُ الْإِنْسِ الطَّعَامًا

وينسب هذا الشعر لسمير بن الحارث، أو لتأبط شرا. وهناك أبيات على روى الحاء تنسب إلى جذع بن سنان الفسائي. وعموا ظلاما : نعم ظلامكم.
يذكر الشاعر أن الجن طرقتة ليلا، وقد أوقد نار الطعام، فدعاهم إلى الأكل معه، فلم يجيبوه وزعموا أنهم يحسدون الإنس لتفضيلهم عليهم بأكل الطعام.

(٣) الكتاب ٤١٠/٢.

مَنْتَيْنِ، كما قلت : أُيْتَيْنِ، إلا أن النون مجزومة^(١)، وإنما سَكُنَتْ لأن أصلها كذلك، فـ(مَنْه) أصلها مَنْتٌ، ساكنة النون، كَبِنْتُ، وَهَنْتُ، لكن لَمَّا أَرَادُوا الوقوف عليها حَرَكُوا ما قبلها، فإذا صاروا بها إلى الوصل صِيَّرت كما كانت في الأصل.

والوجه الثاني : فَتَحَ النون، فتقول : مَنَّتَانِ، وَمَنْتَيْنِ، وعلى ذلك نَبَّه بقوله : «وَالْفَتْحُ نَزْرٌ» أى قليل، وقد حَكَى ذلك في «التسهيل»^(٢) أيضاً.

والحالة الخامسة : حالة جمع المؤنث، وذلك قوله : «وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَكْفَ بِمَنْ بِأَثَرِهَا بِنِسْوَةِ كَلَفٍ».

يريد أن حكم حكاية جمع المؤنث بـ(مَنْ) أن تصل بها أَلِفًا وتاء، فإذا قال : (هذا بِنِسْوَةِ كَلَفٍ)^(٣) قلت : مَنَاتٌ، وكذلك إذا قال : هؤلاء نِسْوَةٌ، ورأيت نِسْوَةً، اللفظ واحد لا يختلف بحسب اختلاف الإعراب، إجراءً له مَجْرَى (أَيَّاتٍ) في جمع المؤنث، والتاء مُسَكَّنَةٌ لأنه موقوف.

وَالْكَفُّ : الْوُلُوعُ بِالشَّيْءِ، كَلَفْتُ بِهِ : كَلَفًا، والصفة منه كَلَفٌ.

والحالة السادسة : حاله جمع المذكر، وذلك قوله : «وَقُلْ مَنُونٌ وَمَنِينَ مُسَكَّنًا» إلى آخره.

يعنى أنك إذا حكيتَ المجموع تُلْحَق الأداة التي بها الحكاية، وهى (مَنْ) واوًا ونونًا في الرفع، وياءً ونونًا في النصب والجر، وتُسَكِّنُ النون، وذلك قوله : «مُسَكَّنًا» لأنه حالة وقف، فتقول لمن قال : (جَاءَ قَوْمٌ) : مَنُونٌ، ولمن قال : (جِئْتُ

(١) المرجع السابق ٤٠٩/٢.

(٢) ص ٢٤٨.

(٣) بعد هذا في نسخة (ت) خرم بمقدار ورقتين.

لقوم) : مَنِين، وكذلك لمن قال : (رأيتُ قوماً) مَنِين.

وأتى بمثالين في مثال واحد، وليس قصده بذلك الحكاية المفردة، أعنى أن يقع السؤال في لفظ واحد، بل أراد حكاية كل واحد من المرفوع والمخفوض على حدته، ولو أراد ذلك لقال : وقُلْ مَنْ وَمَنِين، لأن (مَنْ) الأولى وقعت في الوصل، كما تقدم في مثله.

و«فُطْنَاءُ» ممدود، جمع فُطْنٍ، وهو الفهم.

وقال الجوهري : الفِطْنَةُ كالفهم، يقال : فُطِنَ للشئ، إذا فهمه وعلمه، وفُطِنَ، بالكسر، فُطَانَةً، وفُطَانِيَّةً، وفِطْنَةً : صار فُطْنًا.

وبعد تقرير هذا الحكم، فهنا مسألتان متعلقتان :

١٣٨ إحداهما : أن / الحكاية بـ(مَنْ) إنما تكون لمن يَعْقِل، وهذا وَضْعُ (مَنْ) أن تكون كذلك، على ما هو مُقَرَّرُ عند النحويين واللغويين، بخلاف (أَيُّ) فإنها تكون لمن يَعْقِل ولما لَا يَعْقِل. فإذا قال : (رأيتُ حِمَارًا) قلتُ (أَيُّ) وإذا قال : (رأيتُ رجلاً)، قلتُ : (مَنًا) و(أَيًا) إن شئت، لأن (أَيًا) تصلح لهما، وإذا قال : (رأيتُ رجلاً وحمارًا) قلتُ : مَنْ وَأَيًا، أو (حمارًا ورجلاً) : أَيًا، وَمَنًا.

والناظم لم يتكلم في هذا النظم على تعيين (مَا) ولا (مَنْ) ولا (أَيُّ) ولاذكر على ماذا تَقَع، فقد يقول القائل : هذا نَقْصٌ، إذ يُتَوَهَّم منه عدم الاختصاص، وجواز وقوع (مَنْ) على كل شئ.

والجواب : أن في هذا الكلام ما يُشعر بمقصوده، وأن (مَنْ) إنما يُحَكَّى بها مَنْ يَعْقِل، وأن (أَيًا) بخلاف هذا الالتزام، وذلك أنه أُطْلِقَ القول في (أَيُّ) ولم يقيدها في الحكاية بشئ دون شئ. وأما (مَنْ) فقيدها

بالمثل، إذ لم يأتِ بمثال إلا لمن يعقل، فدل ذلك على اختصاص (مَنْ) بمن يقل.

وأيضاً المسألة لُغَوِيَّةٌ، ودخولها في النحو بالعرض، فليس تفسير معناها أو معنى غيرها بضروريٍّ عليه.

المسألة الثانية : أن ما تقدم في الحكاية هو المشهور في كلام العرب.

وحكى سيبويه عن يونس^(١) : أن ناساً من العرب يلتزمون في الحكاية بـ(مَنْ) المذات الثلاث التي للمفرد أبداً، سواء كانت لثنى أو مجموع أو مفرد، فيقولون في مَنْ قال : (جَاعَنِي رَجُلٌ) : مَنْو، و(رَجُلَانِ) : مَنْو، و(جَاعَنِي رَجَالٌ) مَنْو، وفي (رَأَيْتُ رَجَالاً) : مَنْأ، وكذلك في (رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ) : مَنْأ، وفي (مررتُ برَجُلَيْنِ) : مَنْي، ونحو ذلك، لا يُعَيَّرُونَ الحكم الحاصل مع المفرد في المثنى ولا مجموع. قالوا : وكذلك في المؤنث يقولون في نحو : (جَاعَتْنِي امْرَأَةٌ) مَنْو، كما في (جَاعَنِي رَجُلٌ) وفي نحو : (جَاعَتْنِي امْرَأَتَانِ) : مَنْو، وكذلك في سائر المثل لا يخالفون الحكم وإن اختلفت الأحوال. والذين يقولون هذا يقولون في (أَيُّ) : أَيُّ وأَيَّا وأَيُّ، عَنَى واحداً أو اثنين، أو جماعةً، أو مذكراً أو مؤنثاً.

وإنما فعلوا ذلك حملاً على معنى (مَنْ) لأنه يُعْنَى بها الواحد، والاثنان، والجماعة، والحكم اللفظي باقٍ على إفراده، فتقول : مَنْ قال ذلك؟ وأنت تعنى أكثر من واحد، أو مؤنثاً.

وكذلك (أَيُّ) تقول : أَيُّ قال ذلك؟ فاقْرَأُوا (مَنْ) و(أَيَّا) على حكم

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

اللفظ، وهو الواحد/. ولما كانت هذه اللغة أقلية لم يذكرها، وذكر اللغة ١٣٩ المشهورة. وهنا تمّ كلامه على حكم (مَنْ) في الوقف.

وأما حكمها في الوصل فأخذ يذكره فقال : «وإنّ تصلّ فللفظ مَنْ لا يَخْتَلِفُ».

يعنى أن (مَنْ) إذا حكيت بها النكرة، فوصلت كلامك، ولم تقف على (مَنْ) فإن لفظها لا يختلف باختلاف الأحوال التى للمحكى، كما اختلف لفظها حالة الوقوف عليها، فتقول لمن قال : (جأني رجل) : مَنْ ياهذا؟ أو (جأني رجلان) مَنْ ياهذا؟ أو (جأني رجال) : مَنْ ياهذا؟

وكذلك في التانيث، ولاتقول منّا ياهذا؟ ولا منّة، ولا منان، ولا منون، ولا منات، إذا وصلت. وقد تقدّم وجه ذلك، وأن (مَنْ) لا تستحق تثنية ولا جمعاً، ولاتانيثاً، بخلاف (أى) فإنها صفة مستحقة لذلك، فلم تقو (مَنْ) أن تكون مثلها في الوصل، وليس هاهنا أن توصل (مَنْ) بالمحكى، فإن المحكى إذا كان نكرة مرفوض الذكر، كما تقدم.

ثم نبّه على ما جاء مخالفا لهذا الحكم شاذاً في الشعر، فالحقوا العلامة وصلّاً، وذلك قوله : «ونادر منون في نظم عرف».

يعنى أن لحاق العلامة في الوصل قد جاء، لكن إنما عرف في النظم، ومختصاً بلحاق الواو والنون، فعين اللفظ المسموع خروجاً عن عهدة السماع، ولأجل ما قال سيبويه^(١) من أنه قول شاعر، قاله مرة، ثم لم يسمع بعد.

والبيت المشار إليه هو قول شمر بن الحارث، ويُنسب أيضاً إلى

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

تَأْبِطُ شَرًّا^(١):

أَتَوْنَارِي فَسَقَلْتُ مَنُونًا أَنْتُمْ

فَقَالُوا الْجِنُّ قَلْتُ عِمُّوا ظَلَامًا

ويُنشَد أيضا : «عِمُّوا صَبَاحًا» وهو صحيح، وقع كذلك في قصيدة حاثية منسوبة إلى إلى جذع بن سنان الغساني^(٢)، فهما شاهدان، لا كما قال أبو القاسم الزجاجي^(٣).

فأتى في البيت بالعلامتين، وذلك في الوصل، وحمله سيبويه على لغة من قال : ضَرَبَ مَنْ مَنًا.

قال : فإنما يجوز (مَنُونًا) على هذا^(٤)، فهو عنده مُعَرَّبٌ ك(أَيُّ) فجمعه الشاعر على هذا.

وقال الكسائي : وربما احتاج الشاعر فزاد هذه الزوائد في الوصل.

قال ابن خروف : وتوجيه سيبويه أجود، وهو أن يكون معرباً، وجمعه ك(أَيُّ) قال ابن الضائع : ويظهر ذلك من كلام سيبويه لأنه قال : / ينبغي أن لا يقول : (مَنُونًا) في الوقف، ولكن يجعله ك(أَيُّ)^(٥) يعني ١٤٠

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) انظر العيني ٤٩٩/٤، والأشموني ٩١/٤، وبعد البيت :

نَزَلْتُ بِشَعْبٍ وَادَى الْجِنِّ لَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الْجَنَاحَ

(٣) قال أبو القاسم الزجاجي في الجمل (٢٣٦) : «وقد رأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر يرويه «عموا صباحا» وهو غلط».

(٤) الكتاب ٤١١/٢.

(٥) المرجع السابق ٤١١/٢.

معرباً، ووجَّه الزجاجُ البيتَ بآئه وَقَفَ عن (مَنْ) وسَكَتَ، ثم ابْتَدَأَ. وهو

بعيد.

وقد حَكَى الكوفيون أن منهم من يجعل الزيادة في مستأنف الاستفهام،

فتقول : مَنْوَأَنْتَ؟ وَمَنْانِ أَنْتُمَا؟ وَمَنْوَنَ أَنْتُمْ؟ فيكون البيت على هذا.

وعلى الجملة فالبيت نادرٌ لا يُقاس عليه.

وكان قول الناظم : «فِي نَظْمٍ عُرِفَ» أَنَّهُ يُبَكِّتُ عَلَى مَا حَكَى الكوفيون من

ذلك، ويكون هذا من فوائد تعيينه لـ (مَنْوَنَ) والله اعلم.

ولمَّا أتمَّ الكلام على حكاية النكرة أخذ يتكلم في حكاية المعرفة، فقال :

وَالْعَلَمَ أَحْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ

إِنْ عَرِيتُ مِنْ عَاطَفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

اعلم أن الاسم المعرفة يصح أن يُؤتى به إثر (مَنْ) في النكرة، ولم يكتفوا

بهما في المعرفة حتى يذكروا الاسم بعدهما، لأن السؤال عنهما من وجهين

مختلفين، فالسؤال عن ذات النكرة، لاعن صِفَتِهَا، فيقول المجيب : زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو.

وإذا قيل : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ، فإنما يُحْتَاجُ إِلَى تَخْصِيصِهِ^(١) بالنعت، فلا بد

من ذكر المنعوت حتى يقال : العاقلُ، أَو الكَرِيمُ، أَوْ نحو ذلك.

هذا تعليل السيرافي . وأفاد أنه لا يُكْتَفَى عن المعرفة بـ (أَيُّ) ولا بـ (مَنْ)

وهو الذي نَبَّه عليه الناظم بقوله : «وَالْعَلَمَ أَحْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ» فلم يَكْتَفَ كما

أُكْتَفِيَ في النكرة.

وتضمَّن كلام الناظم ما يُحْكَى من المعارف وما لا يحكى، وما شَرَطَ الحكاية

(١) في جميع النسخ «تلخيصه» وما أثبتته هو الأخرى بالصواب . والله اعلم.

فيما يُحكى.

وجملة ذلك أن كل معرفة اجتمع فيها ثلاثة أوصاف فهو الذى يُحكى فى المسألة :

أحدها : أن يكون تعريفه بالعلمية، وذلك قوله : «والعلمُ حَكِيَّةٌ» فتقول إذا قيل : (جاء زيد) : مَنْ زيد؟ وإذا قال : (رأيتُ زيداً) : مَنْ زيداً؟ وإذا قال : (مررتُ بزيد) : مَنْ زيد؟ فتأتى به على إعراب الكلام الأول فى اللفظ، وإن كان إعرابه فى التحصيل مبتدأً أو خبرَ مبتدأ، وكذلك (أى) و (مَنْ) فى حكاية النكرة.

فلو كان الاسم غير علم لم تجزُ حكايته. فإذا قيل : (رأيتُ أخاك) قلت : مَنْ أخوك؟ أو (مررتُ بالرجل) قلت : من الرجل؟ فترفعه لاغير، ولايحكى ألا على قول من قال / : دَعْنَا من تَمَرْتَانِ، وقد قيل له : ما عنده ١٤١ تَمَرْتَانِ، وليس بقرشيًا، لمن قال : أليس قرشيًا؟ وهو قليل ضعيف لايبنى على مثله قياس^(١). والفرق أن الأصل والقياس ألا يجوز، ولذلك قال سيبويه: وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيسُ الوجهين^(٢). غير أنهم أرادوا أن يحكوا كلام المسئول لئلا يتوهم أن السؤال عن غير مَنْ قُدِّم، وأيضاً الحكايةُ تغيير، والأعلام كُثرت فى كلامهم، فأجازوا فيها لذلك ما لم يُجيزوا فى غيرها، كالترخيم، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، فلذلك اشترط هنا العلمية.

ويجربى مجربى (زيد) و (عبد الله) فى جواز الحكاية الكنية واللقب،

(١) الكتاب ٢، ٤١٣، والاشموني ٩٣/٤.

(٢) الكتاب ٢، ٤١٣.

لأنهما من أقسام العَلَم، وقد قال فى باب العلم : «وَأَسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا»
فتقول إذا قيل لك : (رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ) : مَنْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ وإذا قيل لك :
(مَرَرْتُ بِقُفَّةٍ) مَنْ قُفَّةٌ؟ وهذا ظاهر.

وهذا الوصف يَقْتَضِي أن الناظم لم يَرْتَضِ مَا رَوَى عن يونس أن الحكاية
جائزة فى جميع أقسام المعارف، فتقول فى مَنْ قَالَ : (رَأَيْتُ أَخَاكَ) مَنْ أَخَاكَ؟
وفى مَنْ قَالَ : (رَأَيْتُ الرَّجُلَ) : مَنْ الرَّجُلُ؟ ونحو ذلك.

وهذا المذهب غير مَرْضَى عند سيبويه والمحققين، وإنما ذلك عندهم كقوله
: دَعْنَا مَنْ تَمَرَّتَانِ، وأيضاً فهو غير مسموع^(١)، وإنما لم يَرْتَضِهِ الناظم إمَّا
لضعف النقل عن يونس، إذ حكاه المبرد عن يونس فى «مُقْتَضَبِهِ»^(٢) ولم يحكه
عنه سيبويه، فغَمَزَهُ السَّيْرَافِي بأن قال : لا أَدْرِي من أين له هذه الحكاية؟ وإمَّا
لضعف الجواز فى القياس، فَإِنَّ للأعلام من التَّغْيِيرِ ما ليس لغيرها كما تقدم.

قال سيبويه : ولا يجوز فى غير الاسم الغالب، لأنه الأكثر فى كلامهم، وهو
الأوَّل الذى به يَتَعَارَفُونَ^(٣).

والثانى : أن يكون السؤال عنه بـ (مَنْ) فإذا كان كذلك جارة الحكاية،
كالمُثَلِّ المتقدمة، فَإِنْ سُئِلَ عنه بـ (أَيُّ) لم تجز الحكاية، فإذا قيل : (رَأَيْتُ زَيْدًا)
قلت : أَيُّ زَيْدٍ؟ أو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) قلت : أَيُّ زَيْدٍ؟ لذلك قال سيبويه : فإذا قيل :

(١) انظر : الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) عبارة المبرد المقتضب (٢/٣٠٨) هى «وكان يونس يجرى الحكاية فى جميع المعارف، ويروى، بابها
وياب الأعلام واحد».

(٣) عبارة سيبويه كاملة، كما فى الكتاب (٢/٤١٣) هى : «فجاز هذا فى الاسم الذى يكون علما غالبا
على ذا الوجه، ولا يجوز فى غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر فى كلامهم، وهو العلم
الأول الذى به يتعارفون».

(رأيت زيدا) قلت : أى زيدا؟ فليس إلا الرفع، تُجرىه على القياس^(١).
ووجهوا اختصاص الحكاية بـ (مَنْ) بوجهين :

أحدهما : كثرة استعمال (مَنْ) قال سيبويه : وإنما جازت / ١٤٢
الحكاية فى (مَنْ) لأنهم لـ (مَنْ) أكثر استعمالاً، وهم يغيرون الأكثر فى
كلامهم عن حال نظائره^(٢).

والثانى : أن (مَنْ) مبنية لا يظهر فيها قبْحُ الحكاية لسكونها فى كل
حال، بخلاف (أى) فإنه لو حكى بها فقيـل : أى زيدا؟ وأى زيدا؟ لظهر
القُبْحُ فى اختلاف إعرابى المبتأ والخبر.

قال ابن الضائع : والأول أولى، وعليه اعتمد سيبويه، وعُلِّلَ ابن
خروف بالوجهين، وزاد ثالثاً وهو كون (مَنْ) على حرفين. وفى ضمن هذا
الشرط حَصَلَ حكم (أى) فى باب «الحكاية» من كلام الناظم، فلم يُغفل
ذكر ذلك.

والثالث : خَلُوُ (مَنْ) من أن يَقْتَرَنَ بها عاطفٌ داخل عليها، فإنه إذا
كان كذلك لم تَجْزِ الحكاية، ورجع إلى القياس، فإذا قيل لك : رأيت زيدا،
فقلت : ومَنْ زيدا؟ فليس إلا الرفع، وكذلك فى : مررتُ بزيدا، ونحوه. وكذلك
الفاء إذا قلت : فَمَنْ زيدا؟

وسبب ذلك أن الغرض بالحكاية بيانُ أن المسئول عنه هو المتقدم
الذكر لاغير، فإذا عطفت جملة السؤال على كلام المسئول صار فى ذلك
بيانُ أن المسئول عنه هو الأول، لأنك لا تبتدئ سؤالاً عمّا لم يُذكر مصدراً

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) المصدر السابق ٤١٤/٢.

بحرف العطف، إذ كان حرف العطف لازماً للتوسط بين معطوف ومعطوف عليه.

ثم النظر في هذا الكلام من وجهين :

أحدهما : أن ما ذكره من الحكاية عند اجتماع الشروط هي لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ولا يحكون، بل يقولون لمن قال : (جاء زيدٌ، أو رأيتُ زيداً، أو مررتُ بزيد) : مَنْ زيدٌ بالرفع. قال سيبويه : وهو أقيسُ الوجهين^(١)،

وإذا كان كذلك فاقصره على إحدى اللغتين، مع أن الأخرى فصيحٌ ومشهورةٌ وغيرُ قاصره في الكثرة والقياس عن غيرها، غيرُ لائق بهذا المختصر، بل كان حقه أن يذكرهما، كما ذكر اللغتين في باب (فَعَالٍ) فيما لا ينصرف^(٢)، وغير ذلك.

والثاني : أنه أخلَّ ببعض الشروط في لغة أهل الحجاز، ولابد منها، وتركها إخلال، وذلك أن الناس ذكروا لها خمسة شروط، الثلاثة المذكورة.

والرابع : ألا يكون الاسم المراد حكايته متبوعاً بتابعٍ بَيَّانٍ، ألا ما جُعل مع تابعه كالكلمة الواحدة، وذلك نحو ما تقدم، فإن كان متبوعاً

بنعت، نحو مررتُ/ بزيدِ الطويلِ، أو بعطف بيان، نحو : مررتُ بزيدِ أبي عبد الله، أو بتوكيد، نحو : مررتُ بزيدِ نفسه، أو ببَدَل^(٣)، نحو : مررتُ بزيدِ أخيك - فلا سبيل إلى الحكاية، فلا تقول فيها كلها إلا (مَنْ زيدٌ

(١) الكتاب ٤١٣/٢، وعبارته «وهو أقيس القولين».

(٢) انظر : ٥ / ٦٦٩ - ٦٧٠.

(٣) هنا آخر ما سقط من نسخة (ت).

الطويل؟) بالرفع، و (مَنْ زَيْدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ؟) و (مَنْ زَيْدٌ نَفْسُهُ؟) و (مَنْ زَيْدٌ أَخوك؟) وإنما فُعِلَ ذلك استغناءً بِإِطالته عن الحكاية، وذلك أَنَّ الغرض بالحكاية بيانُ أَنَّ المسئول عنه هو المتقدم الذكر لاغير، وإذا ذُكر الاسم الأول منعوتاً، أو معطوفاً عليه، أو مؤكّداً، أو مبدلاً منه، ثم أُعيد كذلك في السُّؤال عُلِمَ أَنَّ السُّؤال وارد على ذلك المذكور، فلم يُحتج إلى الحكاية، كما لم يُحتج إليها مع عطف جملة السُّؤال بالواو.

فإن كان التابع مع ماتبعه كالشيء الواحد جازت الحكاية، نحو : رأيت زَيْدَ بْنَ عمرو، فيمن جعلهما بمنزلة اسم واحد، فإن تقول : مَنْ زَيْدُ بْنُ عمرو؟ والخامس : ألا يكون معطوفاً عليه بالحرف، لكن هذا الشرط ليس على الإطلاق، بل فيه تفصيل، وذلك أَنَّك إذا عطفتَ في الجملة المسئول عنها، فسُئِلَ عنها، فإن سيبويه نقل عن يونس أَنه يَرُدُّهُ إلى الأصل والقياس، فإذا قيل : رأيت زَيْدًا وعمراً، قلتَ : مَنْ زَيْدٌ وعمرو؟ هكذا مطلقاً، وذلك لأنه يظهر منه السُّؤال عن المذكور، لأنه بعيدُ أَنْ يُسأل عن غيره، واتفقَ في ذلك الغيرُ أَنَّ شَرْكَه معه مثلاً مَاشَرْكَه مع الأول، وإذا كان قد تعيَّن المسئول عنه فلا فائدة للحكاية. وهذا ما قال يونس^(١).

وحكى سيبويه عن قوم أَنهم قَاسُوا وأَتَبَعُوا الثَّانِي الأول، يعنى أَنهم حَكَّوْا، لكنهم اعتبروا الأول، فإن كان مما يُحكى حَكَّوه، وحَكَّوْا معه الثاني، سواء كان ممَّا يُحكى أولاً، فيقولون في مَنْ قال : (رَأَيْتُ زَيْدًا وَأَخَاكَ) : مَنْ زَيْدًا وَأَخَاكَ؟ فأتبعوا أَخَاكَ في لحكاية، وإن كان لا يُحكى وحده.

وإن كان الأول مما لا يُحكى تَرَكُوا الحكاية، وأَتَبَعُوا الثَّانِي الأول في ترك

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

الحكاية، وإن كان مما يُحكى وحده فيقولون في مَنْ قال : (رأيتُ أخاك زيدا) : مَنْ أخوك وزيد. قال سيبويه : وهذا حسن^(١).

فإذا ذكروا (مَنْ) مع المعطوف كان لكل واحد حكمه، فإذا قال : رأيت زيدا وأخاك، قلت : مَنْ زيدا؟ وَمَنْ أخوك؟ أو قال : رأيت أخاك / ١٤٤ وزيدا، قلت : مَنْ أخوك؟ وَمَنْ زيدا، وشبهه سيبويه بقولهم : تبأ له وويحاً، فُتتبع إذا لم تذكر «له» فإذا ذكرت «له» كان لكل حكمه، فقلت : تبأ له، وويح له^(٢).

فالحاصل أن المعطوف والمعطوف عليه بالحرف إنَّما الأيْحى أصلا، وإمَّا أن يُعتبر المتقدم، وذلك إذا لم تُكرِّر (مَنْ) وكلام الناظم يقتضى خلاف ذلك كله.

ويمكن الجواب عن الأول بأن ليس من شرطه في هذا المختصر أن يأتى بنقل اللغتين جميعاً، بل قد يجتزئ بنقل لغة الحجاز بين لكونها أشهر، وبها نزل القرآن.

الآ تراه في باب (مأ) إنما ذكر الأعمال فيها خاصة، وهي لغة أهل الحجاز وترك لغة بنى تميم وإن كانت هي الجارية على القياس، كما قال سيبويه : فذلك غير ضائر. وأما الثانى : فالظاهر وروده، فلو قال مثلاً :

والعلمَ احك بعد مَنْ إن يخلُ مِنْ

تابع أو مِنْ عاطف بمن قرين

أو ما يعطى هذا المعنى - لحصل المقصود، ولم يبق عليه اعتراض، ويكون شرط نفى التبعية مطلقاً بناء على قول يونس في المعطوف والمعطوف عليه.

(١) المصدر السابق ٤١٤/٢.

(٢) المصدر السابق ٤١٤/٢، وفيه «تبأله وويلاً» وتبأله، وويلاً له.

{ التأنيث }

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ

وَفِي أَسَامٍ قَدْ رَوَى النَّاسُ كَالْكَتِفِ

اعلم أن من المعاني المدلول عليها بالألفاظ أشخاص الجواهر، وهي على قسمين : حيوان وجماد.

والحيوان ضربان : ذكر وأنثى، فاللفظ الموضوع ليدل على الذكر فقط فرقت العرب بينه وبين اللفظ الذي وضع ليدل على الأنثى فقط في أحكام كثيرة، كالإخبار، والوصف، والإشارة، وغيرها.

ولما كان هذان المعنيان لا يكونان إلا للأسماء كانت تلك الأحكام التي قصدت التفرقة بها مختصةً بالأسماء.

ثم إن العرب قسّمت الأسماء الدالة على الأشخاص بالنظر إلى تلك الأحكام على ثلاثة أقسام:

قسم التزم فيه أحكام اللفظ الدال على الذكر، وقسم التزم فيه الأحكام الدالة على الأنثى، وقسم جوزت فيه الأمرين.

فإذن التذكير والتأنيث، عند النحويين، هو أن يُخبر عن اللفظ على صفةٍ ما، أو يُشار إليه كذلك، إلى غير ذلك من الأحكام الخاصة بكل واحد.

١٤٥ فظهر أن التذكير والتأنيث خاص بالأسماء / ولم ينص الناظم على هذه الاختصاص، ولكن لما كانت العلامات الفارقة بين المذكر والمؤنث

التي يذكروها إثر هذا من خصائص الأسماء - أشعر ذلك بكونه للأسماء خاصة، وإلا فالأفعال والحروف لا يصح الإخبارُ عنها، ولا الإشارةُ إليها، ولا تصغيرُها.

فإن قيل : فهم يقولون : الأفعالُ مُذكَّرة، والحروفُ تُذكَّر وتؤنَّث.

فالجواب أن المحققين إنما يقولون في الأفعال : إنها لاتأنيث فيها، لا أنهم يُثَبِّتُون لها التذكير، وإن أطلقوا عليها لفظَ التذكير فعلى هذا المعنى وأما الحروف فإنما استقرَّ التذكيرُ والتأنيثُ فيها، حيث سَمَّوْا بلفظ الحرف، كقوله^(١):

* وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمُحَزَّنُ *

وهي إذ ذاك أسماء، فيصحُّ فيها التذكير والتأنيث. ولبسُّ الكلام على هذا المعنى موضعٌ غير هذا، فليس هذا من ضرورة هذا الشرح.

وقول الناظم : (عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ كَذَا) تعيينٌ للعلامة، وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت استحقاق لها.

والقاعدة أن العلامة إنما تُلْحَق ما لا يُدْرَك فيه ذلك المعنى المعلم عليه، وأصلُ الأسماء التذكيرُ، لأنه الأغلب عليها، ألا ترى أن أعمَّ الألفاظ الدالة على المعاني الموجودة «شئ» و«الشئ» مُذكَّر.

قال سيبويه : لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم يُخْتَصُّ بعد^(٢). يعني

(١) هو أبو طالب، وانظر : ديوانه ٧، وسيبويه ٢/٢٦١، والخزانة ١٠/٤٦٣، والأغانى ٤/٤٨، والبيت هو:

لَيْتَ شَعْرِي مُسَافِرٌ بَنَ أَبِي عَمْرٍو وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمُحَزَّنُ

وهو من عدة أبيات رثى بها مسافرين أبى عمرو القرشى، وكان صديقا له، وكان يهوى هند بنت عتبة وتهواه، ومات غريبا بسببها. ويَعْدُهُ

أَيُّ شَيْءٍ دَهَكَ أَمْ غَالِ مَرَأً كَ وَهَلْ أَقْدَمْتُ عَلَيْكَ الْمُنُونُ

(٢) الكتاب ٣/٢٤١.

أن التانيث إنما يكون في الخاص لا في العام، فالأعم «شئ» وهو مذكر، فإذا خرج عن أصله من التذكير المُدْرَك بغير علامة، فلا بُدُّ من العلامة الدالة على ما خَرَجَ إليه، فقالوا : (قائمٌ) إذ أرادوا المذكر، و (قائمةٌ) إذ أرادوا المؤنث، وكذلك : امرؤٌ، وامرأةٌ، وابنٌ وابنتٌ. ونحو ذلك.

وإذا ثُبِتَ استِحْقاقُ المؤنثِ العلامةَ انصرفَ النظرُ إلى تعيينها، فعَيْنُ الناظمِ للتانيثِ علامتين، فقال : (عَلَامَةُ التَّانِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ).

يعنى أنها منحصرة في هذين القسمين، فلا يُوجد في تحقيق الاستقراء علامةٌ ثالثة. وقد عَدَّها الزجاجيُّ ثلاثاً^(١)، وجعل الثالثة الهمزة في نحو (حَمْرَاءٌ) وجعلها بعضهم خمساً، وعَدَمَها الياءَ في (هَذِي) و (تَفْعَلِينَ) والكسرة في نحو ٠ ضَرَبْتَ) وجَعَلَهَا ابنُ الأنباري^(٢) خمسَ عشرةَ علامة، المختصُّ منها بالأسماء ثمانية : الألف المقصورة، والممدودة، والتاء في نحو : (بِنْتٌ، وَأَخْتُ) والتاء في نحو (قائمة، وطلحة) / والألف ١٤٦ والتاء في نحو (الهِندَات) والنون نحو (هُنَّ، وَأَنْتُنَّ) والكسرة نحو (أَنْتِ) والياء نحو (هَذِي). والباقي في الأفعال والحروف. والثابت من هذه كُلُّها ما ذكره الناظم، أما الهمزةُ فهي الألفُ في الحقيقة، لأنها لو كانت الهمزة هي العلامةُ حَقِيقَةً لَثُبِتَتْ في الجمع إذا قلت في (صَحْرَاءٌ) : صَحَارِي، فكنت تقول : صَحَارِي، وهذا لا تقوله العرب، وإنما قالوه بالياء، فصارت في الجمع ياء، فدلَّ على أنها غير أصلية.

وأما الياء في (هَذِي) فليست بعلامة، وإنما جاء التانيث من

(١) الجمل له : ٢٩١.

(٢) المذكر والمؤنث له : ١٦٦.

الصيغة، وكذلك القول فى كسرة (ضَرَبْتَ) ونونِ (هُنَّ) و [تاء] ^(١) (بُنْتَ، وأُخْتُ) ليست بتاء التانيث، لسكون ما قبلها، وهو غيرُ الألف، وتاء (هِنْدَات) هى المذكورة أولاً، والألف قبلها سبقت للجمع.

وأما الياء فى (تَفْعَلِينَ) فضميرٌ عند سيبويه، فهى كالنون فى (تَفْعَلْنَ) ولم يقولوا إنها علامة للتانيث، بل صيغةٌ تدل على المؤنث.

وأما مذهب الأخفش فيها فلم يَرْتَضِه الناظم، وإنما اختار مذهب سيبويه، على ما تقدمت الإشارة إليه فى باب (الضمائر).

وقوله : « تاءٌ أو أَلِفٌ » ارتضاءٌ لمذهب أهل البصرة فى كَوْن العلامة هى التاء لا الهاء، فإن الكوفيين يزعمون أن أصل التاء هاء، وَيَعْكَس البصريون.

والدليل على صحة مذهب البصريين أن الوقف موضع تغيير، فالأولى أن يُدْعَى التغيير فيه لا فى الوصل.

وأيضاً فقد تأتى التاء علامة حيث لا تُقْلَبُ هاء فى الوقف، وذلك فى الجمع بالألف والتاء.

وأيضاً فمن العرب مَنْ لا يبدلها هاء فى الوقف. وهذه مُرْجَّحاتٍ لِمَا ذهب إليه الناظم، والخطبُ فى المسألة يسير، إذا ليس باختلافٍ فى حُكْمٍ يَبْنَى عليه فى الكلام شئ.

وقوله : (تاءٌ أو أَلِفٌ) فأتى بـ (أو) التى هى لأحد الشيئين، إشارةً إلى أن العلامتين لا تتواردان على محلٍّ واحد، فلا تجتمعان فى كلمة واحدة. فلا يقال فى (نِكرى) مثلاً : نِكرَاةٌ، ولا فى - حُبْلَى : حُبْلَاةٌ، لصحة الاجتزاء بإحداهما

(١) ما بين الحاصرتين ليس فى لنسخ، وزدته لتستقيم العبارة. والله اعلم.

عن الأخرى، وما أُوهم خلافَ ذلك، فعلى خلاف ظاهره.

ومن ها هنا روى عن أبي عُبَيْدَةَ أنه قال : ما رأيتُ أظرفَ من أمر
النحويين، يقولون : إن علامة التانيث لاتدخل على علامة التانيث، وهم
يقولون : عِلْقَاءٌ.

١٤٧

/ وقد قال العجاج^(١):

* فَكَّرُ فِى عِلْقَى وَفِى مُكُورٍ *

يريد أبو عبيدة أنه قال : «عِلْقَى» فلم يصرف للتانيث، ثم قالوا مع
هذا : «عِلْقَاءٌ» أى فالحقوا تاء التانيث ألفه.

قال أبو عثمان : كان أبو عُبَيْدَةَ أجفى من أن يعرف هذا، وذلك أن
من قال : (عِلْقَاءٌ) فالألف عنده للإلحاق بباب (جَعْفَرٍ) كآلف (أُرْطَى) فإذا
نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه، وجعل الألف للتانيث، فهى
مع التاء للإلحاق، ومع عدمها للتانيث، ولهذا نظائر ك (بُهْمَى، وبُهْمَاءٌ) و
(شُكَاغَى، وشُكَاعَاءٌ) و (سُمَانَى، وسُمَانَاءٌ) و (بَاقِلَاءٌ، وبَاقِلَاءَةٌ) ومن الممدود
(طُرْفَاءٌ، وطُرْفَاءَةٌ) و (قَضْبَاءٌ، وقَضْبَاءَةٌ) و (حَلْفَاءٌ، وحَلْفَاءَةٌ)^(٢) فمن لم
يلحق التاء فالهمزة للتانيث، ومن ألحقها فلغير التانيث.

ثم قال : (وفى أسامٍ قَدَرُوا النَّا كَالْكَتِفِ) الأسامى على (أَفَاعِلٍ) :

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) العِلْقَى : شجر دائم الخضرة، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. والأُرْطَى : شجر ينبت بالرمل،
يطول قدر القامة، وله نور ورائحة طيبة. والبُهْمَى : نبت تحبه الغنم حبا شديدا مادام أخضر.
والشُكَاغَى : شجرة صغيرة ذات شوك، زهرتها حمراء يتداوى به. والسُمَانَى : ضرب من الطير.
والباقِلَى والباقلَاء : الفول. والطرفاء : شجر ليس له خشب، وإنما يخرج عصباً سمحة فى السماء.
والقضبَاء : القصب الكثير. والطفاء : نبات أطرافه محدده كأنها أطراف سعف النحل والخرص.

جمعُ أسماءٍ، الذى هو جمعُ اسمٍ، فأَسَامُ جمعُ الجمعِ، على حذف الزيادة.
ولمَّا كانت علامة التانيث منحصرة فى علامتين، ولكل واحدة حكمٌ يتعلّق
بها فى الكلام على كل واحد من القسمين، وابتدأ بذكر التاء.
ثم ما فيه التاء على وجهين :

أحدهما : ما ظهرت فيه التاء، فهذا لاتفصيل فيه، ولاحكم يتعلّق به، لأنه
الأصل، إلا ما نذكره فى التاء الفارقة إثر هذا.

والثانى : ما لم تظهر فيه العلامة، وهى حقيقة بأن تظهر. فأخذ فى التثنية
على ذلك فيها، ويعنى أن الأسماء المؤنثة بالتاء على وجهين :
أحدهما : ما ظهرت فيه ، نحو : شَجَرَةٌ، وَثَمَرَةٌ، وَبَطَّةٌ، وَحَمَامَةٌ، وَتَمْرَةٌ،
وَقَائِمَةٌ، وَقَاعِدَةٌ.

والثانى : ما لم تلحقه علامة تانيث، بل لفظه لفظُ المذكر، وأجرت العرب
عليه أحكامَ المؤنث، فلا بُدَّ من تقدير التاء فى ذلك الاسم المؤنث، لأن دخولها فيه
هو الأصل، فإذا لم تدخل كان على تقديرها، نحو ما ذكر من (الكَتِفِ) فإنَّ التاء
مقدرة فيها.

وتقدير التاء يحتمل معنيين فى كلامه :

أحدهما : أن يكون مراده أنها مقدرة فى آخر الكلمة، لا يمنع من ظهورها
مانعٌ إلا الاستعمال، وقد ترجع إذا استعملت استعمالاً آخر، وهذا هو الثانى،
ومنه مثاله، ومنه (عَيْنُ) و (شَمْسُ) و (فَخِذُ) و (قَدَمُ) و (سَاقُ) و (عَضْدُ) و (كَبِدُ)
و (كَرِشُ) و (أُذُنُ) ونحو ذلك، وهو كثير، فهو على تقدير التاء فى آخره، حتى
كانك قلت : عَيْنَةٌ، وَشَمْسَةٌ، وَفَخَذَةٌ.

والدليل على ذلك ظهورها فى التصغير، نحو : كُتَيْفَةٌ، وَعُيَيْنَةٌ، وَشُمَيْسَةٌ،

١٤٨ وَفُخِذَةُ، وَقُدَيْمَةُ، وَسُوَيْقَةُ، وكذلك سائرُها، إلا ألفاظاً / جاءت عن العرب
مُصَغَّرَةٌ بغير تاءٍ شذوذاً، وسيأتي ذكرُها في موضعها إن شاء الله تعالى.
فيكون هذا التقدير لا مانعَ له إلا الاستعمالُ خاصَّةً، من غير أن يكون
مُعَوَّضاً عنه، وعلى هذا ينطبق مثاله إن كان المثالُ أتى به مقصوداً له.

والثاني : أن يُقصد ما هو أعمُّ من هذا، وهو أن يكون المؤنث على
تقدير الهاء، سواءً أظْهَرَتْ في التصغير أم لم تظهر، فهي في حكم المقدَّر.
أما الثلاثي فكما تقدَّم، وأما الرباعي فالحرفُ الرابع فيه قام مقام
الهاء، نحو : عَنَاقُ، وَذِرَاعُ، وَعُقَابُ، و (لِسَانُ) فيمن أنث و (أَتَانُ) ولذلك
إذا صَغَّرُوا هذا الصَّنْفَ لم يَلْحَقُوهُ الهاءُ إلا ما شَذَّ، ومنَعُوا صرفَه، كما
يمنعون صرفاً ما فيه الهاء، فهذا القسم كان الهاء موجودة فيه لفظاً،
فهى إذن مُقدَّرةُ الظهورِ كالثلاثي، وهذا أولى أن يُحمل عليه كلامه.

والدليل على أنه على تقدير التاء أنه إذا صَغُرَ المَزِيدُ منه تصغيرُ
الترخيم ظَهَرَتْ، نحو : عُنَيْقَةُ في (عَنَاقٍ) وَذُرَيْعَةُ في (ذِرَاعٍ) وشبه ذلك،
لكن يُشكل هذا الكلامُ مع كلامهم في مسألة أخرى، وذلك أنهم
يَقْسِمُونَ المؤنث على ثلاثة أقسام، باعتبار ما يحتاج إلى العلامة
وما لا يحتاج إليها :

أحدها : ما الاسمُ فيه مستحقٌّ للفرقة بين المذكر والمؤنث، لكون
اللفظ أُطلقَ عليهما معاً، وهذا أكثرُ ما يوجد في الصفات، كقائم وقائمة،
وقاعد وقاعدة، وكريم وكريمة. ومنه في غير التاء أَحْمَرُ وَحَمْرَاءُ، وَأَصْفَرُ
وَصَفْرَاءُ، وَأَفْضَلُ وَفُضْلَى، وَسَكْرَانُ وَسَكْرَى، ونحو ذلك.

وقد يكون في الأسماء، كأمري وامرأة، وابن وابنة، ونحو ذلك،

وسياتى ذكره إن شاء الله. فهذا القسم هو الذى إذا لم تَلَحَق العلامة فى المؤنث، وهو محتاج إليها، فهو حقيق أن تُقَدَّر فيه الهاء.

والثانى : أن يكون المؤنث مَخَالَفًا لفظه لفظَ المذكر، لأنه صيغ دلالة على المؤنث خَاصَّة، فلا حاجة هنا إلى العلامة، لصيرورته معروفًا بالصيغة نفسها، فإن دُخِلت فيه فلتأكيد التانيث، وذلك نحو : (عَنَاقٍ) فإنه فى مقابلة (جَدِيٍّ) و (رَخَلٍ) فى مقابلة (حَمَلٍ) وكذلك : حِمَارٌ وَأَتَانٌ، وَشَيْخٌ وَعَجُوزٌ، وَرَجُلٌ وامرأةٌ، وَغَلَامٌ وجاريةٌ، وَفَرَسٌ ذَكَرٌ وحِجْرٌ، وَضِبْعَانٌ وَضْبَعٌ، بَكْرٌ وَقُلُوصٌ، وَأَسَدٌ وَلَبُوءَةٌ /، ومن هذا كثير، فكان ينبغى على ١٤٩ هذا ألا يجعلوا مالم تَلَحَق الهاء على تقديرها أصلا، وإلا فما الفائدة فى هذا؟

والثالث : أن يكون المؤنث لا مشاركة للمذكر فيه، كحائضٍ، وطاهرٍ، وطامثٍ، وقَاعِدٍ - يَعْنَى عن الحيض - وطَالِقٍ، ومُذَكِّرٍ، ومُحْمِقٍ، ومُطْفِلٍ، وذئبةٍ مُجَرٍّ، ومُخْشِفٍ، مُغْزِلٍ^(١)، ومُقَرِّبٍ - أى قَرَبَ ولادها - نحو ذلك، فهذا أيضا مما لا يَحْتَاج إلى علامة، فتقديرها مُشْكَل على هذا.

والناظم قد أطلق القول فى التقدير بقوله : (وفى أسامٍ قدروا التأ كَالْكَتِفِ).

والجواب : أن يقال : الأصل فى التاء أن تَدْخُلَ للتفرقة بين المذكر والمؤنث، كما سياتى بعدُ إن شاء الله، لكنها قد تَدْخُلُ قياساً، كما فى

(١) ذئبة مُجَرٍّ : ذات جُرٍّ، وهو الصغير من ولد الكلب والأسد والسباع. ويقال : أخشفت الظبية، إذا كان معها خشف، وهو الظبى أول ما يولد، فهى مُخْشِف. ويقال : ظبية مُغْزِل، إذا كانت ذات غزال.

الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وقد تدخل سماعاً كما في امرئ وامرأة، وابن وابنة، ورجل ورجلة. وهذا الثاني لاضابط له إلا السماع.

وأما الأول فهو الذي يُنظر فيه، من حيث هو داخل تحت النظر القياسي، ولكن الجميع غير متخلف عن التفرقة، حسبما يأتي أن شاء الله . وهكذا هي في جميع أصنافها، فإذا ظهرت العلامة فذاك، وإذا لم تظهر فالأحكام تُبين أنها على تقدير التاء، ويُستدل على ذلك بالأحكام كالتصغير وغيره.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِنْ نَحْوِ : حِمَارٍ وَأَتَانٍ، وَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، وَشَيْخٍ وَعَجُوزٍ، ٣٩٦
فَسَمَاعٌ لَا يُعْتَدُ بِهِ فِي الْقِيَاسِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ فِي تَقْدِيرِ التَّاءِ، بِدَلَالَةِ
الْأَحْكَامِ.

وَأَمَّا بَابُ (حَائِضٍ، وَطَالِقٍ، وَمُطْفَلٍ) فَالْأَصْلُ أَنْ تَلْحَقَهُ الْعَلَامَةُ، إِلَّا أَنَّهُ مَنَعُ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ، سَيُذَكَّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا عَلَى التَّاءِ الْفَارِقَةِ وَمَا لَحِقَ بِهَا، لِأَنَّ الْبَابَ وَضَعَهُ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَهُوَ الْأَصْلُ كَمَا تَقْدِمُ، وَمَاعِدَاهُ مِنْ أَقْسَامِ التَّاءِ فَطَوَّارِيٌّ عَلَيْهَا بَعْدَ ثَبُوتِ أَصْلِهَا، فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى النَّازِمِ فِي تَقْدِيرِ التَّاءِ فِي مَا لَا تَاءَ فِيهِ مِنَ الْمُؤَنَّثِ، فَإِنَّهُ صَحِيحٌ.

ثم أشار إلى ما يُعرف به كَوْنُ اللفظ على تقدير التاء فقال :

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ

وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

يَعْنَى أَنْ تَقْدِيرُ التَّاءِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَاءٌ يُعْرَفُ
بِأَشْيَاءٍ يَظْهَرُ بِهَا، وَيَتَبَيَّنُ أَنَّهَا مُؤَنَّثَاتٌ لَا مَذَكَّرَاتٌ عَلَى ظَاهِرٍ لَفْظِيٍّ. وَعَيْنُ
من/ تلك الأشياء شَيَيْنٌ، وَأَشَارَ إِلَى الْبَاقِي، فَقَوْلُهُ : (بِالضَّمِيرِ) تَعْيِينُ
١٥٠ لأحدهما، وَقَوْلُهُ : (وَنَحْوَهُ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا بَقِيَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَعْرُفَةِ.

ثُمَّ جَاءَ بَوَاحِدٍ مِنَ الْمَشَارِ إِلَى، وَهُوَ الرُّدُّ فِي التَّصْغِيرِ، وَالْمُرَادُ يَكُونُ
هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مُعْرَفَةً أَنْ تَأْتِيَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى ذَلِكَ السَّبِيلِ، فَتَكُونُ
الْعَرَبُ هِيَ الَّتِي أَعَادَتْ عَلَى الْاسْمِ الْمَقْرُوضِ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ، أَوْ صَغُرَتْ،
فَأَعَادَتْ التَّاءَ فِي، التَّصْغِيرِ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُمَا مِنَ الْأَحْكَامِ، لَا أَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّكَ
تُعِيدُ عَلَيْهِ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ، فَتَعْرِفُ بِذَلِكَ أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ، لِأَنَّ إِعَادَةَ الْمُتَكَلِّمِ ضَمِيرَ
الْمُؤَنَّثِ عَلَى الْاسْمِ ثَانٍ عَنْ مَعْرِفَتِهِ بِكَوْنِهِ مُؤَنَّثًا، فَلَوْ تَوَقَّفَتْ مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ
كَوْنًا عَلَى إِعَادَةِ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ عَلَيْهِ لَزِمَ الدُّورُ^(١)، وَالْأَيُّعَرَفُ أَبَدًا، فَإِنَّمَا
يَرِيدُ أَنَّ الْعَرَبَ وَجَدْنَاهَا أَعَادَتْ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى الْاسْمِ، فَعَرَفْنَا بِذَلِكَ
إِعْتِقَادَهَا فِيهِ، وَأَنَّهُ التَّانِيثُ، وَكَذَلِكَ التَّصْغِيرُ وَغَيْرُهُ مِمَّا سَيَذْكَرُ بِحَوْلِ اللَّهِ.
وَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ مِنَ الْإِسْتِقْرَاءِ عَامِلْنَاهَا بَعْدُ - إِذَا
احْتَجْنَا إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْهَا، أَوْ إِعَادَةِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - مَعَامِلَةً
الْمُؤَنَّثِ. وَهَذِهِ فَائِدَةٌ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النُّحْوِ، وَإِلَّا فَالتَّعْرِيفُ بِتَذْكَيرِ الْمَذْكَرِ
وَتَانِيثِ الْمُؤَنَّثِ مِنْ وَظِيفَةِ اللَّغْوِ، حَتَّى يَأْخُذَهَا مِنْهُ النَّحْوِيُّ مُسَلِّمَةً.

فَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِنَ الضَّمِيرِ فَهُوَ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْاسْمِ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ،

(١) الدُّورُ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ تَوَقَّفُ كُلِّ مِنَ الشَّيْنَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

كما تقول : الدارُ تهَدَمَتْ، والشمسُ طَلَعَتْ، وأعْجِبْنِي طُلُوعُهَا قال تعالى :
 {وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا} ^(١). وقال تعالى : {وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ
 الْحَيَوَانُ} ^(٢). وقال تعالى : {جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا} ^(٣).

هذا الأمر العام ما جاء على خلاف ذلك : فإِذَا شَاذَ وَإِذَا عَلَى
 التَّأْوِيلِ، فقولُه ^(٤) :

فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فأعاد على «الأرض» ضميرَ المذكر - شاذٌّ، وكذلك ما جاء من نحو
 قوله تعالى : { السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ } ^(٥)، هو على أن «مُنْفَطِرًا» على معنى
 النَّسَبِ، كحائِضٍ، ومُرْضِعٍ، ومُطْفِلٍ، وكذلك قوله : بعضُ أصابعِهِ قَطَعْتُهَا،
 فأعاد ضميرَ المؤنث على «البعض» وهو مذكر، وإنما ذلك على التأويل كما
 تقدم في باب «الإضافة».

وأما ما ذَكَرَ من الرَّدِّ في التصغير فمعناه أن تَرْجِعَ التَّاءُ المقدَّرة في
 تصغير ذلك الاسم/ الذي تلحقه العلامة، وذلك قولهم في (عَيْنٍ) : عَيْنِيَّةٌ، ١٥١

(١) سورة يس : ٣٨.

(٢) سورة العنكبوت : ٦٤.

(٣) سورة إبراهيم : ٢٩.

(٤) سيبويه ٢/٢٦، والخصائص ٢/٤١١، والمحتسب ٢/١١٢، وابن الشجري ١/١٥٨، ١٦١، وابن
 يعيش ٥/٩٤، والخزانة ١/٤٥، ٧/٤٣٧، والمغنى ٦٥٦، والعيني ٢/٢٦٤، والتصريح ١/٢٧٨،
 والهمع ٦/٦٥، والدرر ٢/٢٢٤، والأشموقي ٢/٥٣

والشعر لعامر بن جوين الطائي، يصف أرضاً قد أخصبت لكثرة الغيث. والمزنة : واحدة المزن،
 وهو السحاب يحمل الماء. والودق : المطر وأبقلت الأرض : أخرجت البقل، وهو من النبات ما ليس
 بشجر.

وفى (يَدٍ) : يَدِيَّةٌ، وفى (أُذُنٍ) : أُذِينَةٌ، وما أشبه ذلك، وهذا هو الأكثرُ، والأكثرُ كافٍ، فلا يَنْقُضُ هذا التعريفَ ما جاء من نحو : فُرَيْسٍ، وقُوَيْسٍ، وعُرَيْبٍ، والفرسُ والقُسُ والعربُ مؤنثات، فإن هذا قليل نادر فلا يُعْتَدُ به.

والتعريف بالتصغير مختصٌ بالثلاثى من الأسماء، لأنَّ التاء لا ترجع فى التصغير قياساً إلا فى الثلاثى. وأما الرباعى وما فوقه فلا تَلْحَقُ التاء إلا سماعاً، كما سيأتى ذكره فى «التصغير».

وأما ما أشار إليه بـ«نحو» فمن ذلك إسنادُ الفعل بالتاء نحو: طَلَعَتِ الشمسُ، وتَهَدَّمَتِ الدَّارُ، وانْفَطَرَتِ السَّمَاءُ، وَوَجِعَتِ الإصْبَعُ، وهذا إنما تدل على التانيث إذا لَحِقَتِ التاء، فإن لم تَلْحَقْ لم يَدُلْ، إلا أن يكون الفاعل ضميراً، فيرجع إلى عَوْدِ ضمير المؤنث كما تقدم.

ومن ذلك عدمُ لحاقِ التاء فى أسماءِ العَدَدِ، فإنه إنما تَسْقُطُ العلامة مع المؤنث، نحو : ثلاثُ أفراسٍ، وأربعُ أذُرُعٍ، وستُ أعْيُنٍ، وثلاثُ أُتُنٍ، وخمسُ أعْقَبٍ، جمع : أَتَانٍ، وعَقَابٍ.

وكذلك فى العدد المعطوف وفى المركَّب كما تقدم.

وما جاء على خلاف ذلك فقليلٌ خارجٌ عن القياس المُطَرَّدِ، نحو قولهم: ثلاثُ شُخُوصٍ، و«الشَّخْصُ» مذكر، وإنما اعتُبر فيه المعنى إذا أراد النساء، قال ابن أبي ربيعة، أنشده سيبويه^(١) :

(١) الكتاب ٥٦٦/٣، والمقتضب ١٤٨/٢، والخصائص ٤١٧/٢، والإنصاف ٧٧٠، والخزانة ٣٩٤/٧، والعينى ٣٨٣/٤، والتصريح ٢٧١/٢، ٢٧٥، والأشمونى ٦٢/٣، وديوانه ٩٢. والرواية لأشهر «فكان مجئى» والمجن : الترس. يذكر أنه استتر من الرقباء بثلاث نسوة. والكاعب =

فَكَأَنصِيرِي نُونَمَنْ كُنْتُ أَتَقِي

ثَلَاثَ شَخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُفَصِّرُ

وكذلك قولهم : ثلاثة أنفُس، مع أن «النفس» مؤنثة، إنما أرادوا أن «النفس» عندهم إنسان، فحملوه على المعنى، والباب^(١)، على قولهم : ثلاثة أنفُس.

ومما خالف المشهور قول الحطيئة، أنشده سيبويه^(٢):

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ نَوْدٍ

لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

ومن ذلك لحاق التاء الوصف، نحو قوله تعالى : {وَتَعِيَهَا أَذُنٌ وَأَعْيَةٌ}^(٣). وقوله تعالى : {وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ}^(٤).

ومن ذلك الإشارة إشارة المؤنث، نحو : هذه عَيْنٌ، وهذه قِدْرٌ، قال تعالى : {هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ}^(٥)، وقال تعالى : {هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ}^(٦).

== التي برز ثديها. والمعصر : التي دخلت في عصر شبابها.

(١) ففى (ت) «التانيث» وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٥٦٥/٣، والخصائص ٢١٤/٢، والإنصاف ٧٧١، والخزانة ٣٦٧/٧، والعينى ٤٨٥/٤،

والتصريح ٢٧٠/٢، والهمع ٧٥/٤، ٦٣/٦، والدرر ٢٠٩/١، ٢٠٤/٢، ٢٢٤، والأشعرونى ٦٣/٤، وديوانه ١٢٠.

والنود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر. والعيال : أهل البيت، ومن يعوله الإنسان، الواحد : عَيْلٌ. يتحسّر على ثلاث نوق له، كان يتقوت بالبانها وتعيش عليها عياله، فضلت عنه فى أحد أسفاره.

(٣) سورة الحاقة : ١٢.

(٤) سورة الأنعام : ٣٢.

(٥) سورة الرحمن : ٤٣.

(٦) سورة الطور : ١٤.

فإن جاء ما ظاهره خلافُ هذا فمؤول، كقوله تعالى : {هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي} ^(١) فالإشارة هنا إلى الأمر المتقدم الذَّكْرُ في قوله : {فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ} ^(٢) يَعْنِي (السُّدُّ) فهو راجع إلى ذلك المذكور الذي هو (السُّدُّ).

ومن ذلك الجمع على (أَفْعُلْ) / فيما كان من الثلاثي الأصول قبل ١٥٢ آخره مَدَّة كَفَعَالٍ، وَفَعَالٍ، وَفَعِيلٍ، نحو : عَنَاقُ وَأَعْنَقُ، وَأَتَانُ وَأَتْنُ، وَذِرَاعُ وَأَذْرُعُ، وَلِسَانُ وَالسَّنُّ، وَعُقَابُ وَأَعْقُبُ، وَكِرَاعُ وَأَكْرُعُ - فيمن أُنْتُ - وَيَمِينُ وَيَمْنُ، ونحو ذلك، فإن هذا البناء من الجمع مختصُّ بما كان من هذه الأبنية للمؤنث، كما اختصَّ بها في المذكر (أَفْعِلْ) نحو : حِمَارُ وَأَحْمَرَةٌ، وَقَذَالُ وَأَقْذَلَةٌ، وإِهَابُ وَأَهْبَةٌ، ونحو ذلك.

وقد يأتى على خلاف ذلك، فَيُجْمَعُ المذكر على (أَفْعُلْ) كطِحَالٍ وَأَطْحَلٍ، وَجَبِينٍ وَأَجْبِنٍ، وهو قليل لا يعتد بمثله في الاعتراض على القاعدة المستمرة.

ومن ذلك الإخبارُ نحو : أَذُنُكَ وَأَعْيَةٌ، وَعَيْنُ زَيْدٍ نَاطِرَةٌ، وَيَقْرَبُ هَذَا مِنَ الصِّفَةِ.

ومن ذلك الحالُ، نحو : رَأَيْتُ الشَّمْسَ طَالِعَةً، وَالدَّارَ مُنْهَمَةً. هذه جملة ما ذكر الناسُ في معرفة تقدير التاء في المؤنث غير الحقيقي، وهى تسعةُ تضاف إلى العلامتين المتقدمتين، وهما التاء والألف، فيصير الجميع إحدى عشرة علامة.

(١) سورة الكهف : ٩٨.

(٢) سورة الكهف : ٩٧.

وزاد بعضهم كسرَ الكافِ والتاءِ فى نحو : ضَرَبَكَ، وضَرَبْتَ، وذلك فيما إذا خاطبتَ الاسمَ غيرَ العاقلِ على جهةِ المجاز، كقوله تعالى : (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاعِكِ)^(١). ويَنُضَّافُ على هذا الاعتبارِ ياءُ الواحدِ المخاطبةِ، كقولك : افْعَلِي، ولم نَعُدْهُ فيما تقدم، لأنه داخلٌ فى التفسيرِ بالضميرِ، فإن الكافَ المكسورةَ، والتاءَ المكسورةَ ضميرُ مؤنثٍ بجملة، كالياءِ فى (افْعَلِي) وكالياءِ والألفِ فى (ضَرَبْتُهَا) ولذلك تصحُّ أن ترجعَ الأخبارُ والوصفُ والحالُ إلى شئٍ واحد، لأنها فى تحصيلِ الإخبارِ واحدةٌ.

وَلَاتَلِي فَارِقَةً فَعُولًا

أَصْلًا وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَ

كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا يَلِيهِ

تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْنُوذٍ فِيهِ

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ

مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنَعِ

اعلم أن التاء الفارقة هى اللاحقة للاسم الذى يَنُطْلَقُ على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، فلا يُفْهَمُ التذكيرُ ولا التأنيثُ حقيقةً من إطلاق اللفظ بمجردِه، بل إنما يَسْبِقُ التذكيرُ، فجعلت العرب التاء مُبَيِّنَةً للمؤنث، ومُفَرِّقَةً، بينه وبين المذكر.

وهذه التاء الفارقة غالبُ أمرها، وأكثرُ استعمالها فى الصفات،

لأنها التى جاء فيها اللفظ / واقعاً على المذكر والمؤنث بَعَيْنِهِ، لكونها مُشْتَقَّةٌ وَمُبَيِّنَةٌ من مادةٍ واحدة، وعلى بناءٍ واحد.

(١) سورة هود : ٤٤ .

وأما الأسماءُ الجوامدُ فالتاء الفارقة لاتلحقها إلا قليلا، نحو : امرئٍ وامرأة، وابنٍ وابنة، وشيخٍ وشيخة، على ما يُذكر.

وإنما كثرُ في الجوامد عندهم التفرقة بالألفاظ، نحو : جدُّ وعناقُ، ورجلُ وامرأة، وشيخٌ وعجورُ، وجملٌ وناقَةٌ. وما أشبه ذلك.

وقد يعتدون بالتفرقة بالوصف بـ «الذكر» و«الأنثى» نحو : حيَّةٌ ذكرٌ، وحيَّةٌ أنثى، وبطةٌ ذكرٌ، وبطةٌ أنثى، وفرسٌ ذكرٌ، وفرسٌ أنثى، ونحو ذلك، وهذا بخلاف الصفات، فلذلك احتاجوا فيها إلى التاء الفارقة.

فأراد الناظم أن هذه التاء لاتلحق من الأوصاف ما كان على بناء من هذه الأبنية المذكورة، وهى خمسة : فَعُولٌ، ومِفْعَالٌ، ومِفْعِيلٌ، ومِفْعَلٌ، وفَعِيلٌ، وهذه الأبنية من أبنية الصفات، وإياها قصد، فلم يُرد أنها لاتلحق هذه الأبنية مطلقا، سواء كانت أسماءُ أوصافٍ، وإنما قصد ما كان ذلك مُشتقًا جاريًا على موصوف، لفظًا أو تقديرًا، فنحو : خَرُوفٌ، وعَتُودٌ، وعمُودٌ، وعَجُورٌ، وشبه ذلك، ممَّا هو على وزن (فَعُول) من الأسماء.

وكذلك : مَنقَارٌ، ومِصْبَاحٌ، ومِفْتَاحٌ، ومِخْرَابٌ، ومِسْمَارٌ، ونحو ذلك، ممَّا جاء على (مِفْعَال).

وكذلك : مَنبَرٌ، ومِرْفَقٌ، ومِخْجَنٌ، ومِذْرَى، ونحوه، ممَّا جاء على (مِفْعَل).

وكذلك (مِفْعِيل) نحو : مَنْدِيلٌ، ومِشْرِيقٌ، وهو مدخلُ الشمس من الباب.

وكذلك : بَعِيرٌ، وقَضِيبٌ، وكَثِيبٌ، وجَرِيبٌ، ونحوه ممَّا هو على (فَعِيل)

لاتدخل له فى مراده، لأن التاء الفارقة قلما يُحتاج إليها فيها، فلم يعتبرا كذلك الناظم.

فأما (فَعُول) الذى قصده من الصفات فمثاله قولهم : امرأةٌ صَبُورٌ وظَلُومٌ،

وَعَضُوبُ، وَقَتُولُ، وَعَدُو، وَغَشُومُ.

وكذلك : امرأة كَنُودُ، وكَفُورُ، وطَرُوحُ، أى تطرح ثيابها، ثقة بحسن خلقها، وناقاة كَتُومُ، أى لاتكاد تَرُغُو، وناقاة ضَرُوسُ سَيِّئَةُ الخُلُقِ عند الحَلَبِ، وناقاة ضَجُورُ، أى تَرُغُو عند الحَلَبِ، لأنه يَشُقُّ عليها، وناقاة زَحُوفُ، أى تجرُّ رجليها تَمَسَحُ بهما الأرض، وشاة عَزُوزُ، ضَيِّقَةُ الإحليل، وكذلك : الحَصُورُ، وناقاة جَرُوزُ، شديدة / الأكل، وكذلك المرأة قال^(١):
١٥٤

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةٌ جَرُوزًا

تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا

وامرأة نَزُورُ، قليلة اللَّبَنِ. قال العباس بن مرداس^(٢):

بَغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا

وَأُمُّ الصُّقْرِ مِقْلَةٌ نَزُورُ

وأنشد ابن مالك فى «شرح التسيهل»^(٣):

(١) نوادر أبى زيد ١٧٢، والهمع ١٥٦/٢، والدرر ١١٢/١

ويرى «ترى العجوز» و «تاكل فى مَقْعِهَا» والخبة - بفتح الخاء وكسرهما - الخداعة. وناقاة جَرُوز : أكلُ تأكل كل شئ. والقفيز : مكيال معروف. ويستشهد النحويون بهذا الرجز على جواز إتيان خبر «إن» منصوباً كاسمها.

(٢) أمالى ابن الشجرى ٢٨٨/٢، واللسان (قلت، بغث، نزد) وديوان الحماسة بشرح المرزوقى ١١٥٤، وقد ينسب لكثير عزة.

والبغاث - بفتح الباء وضمها - ألثم الطير وشرارها، وما لا يصاد منها. والمقلاة من الإنسان والحيوان : التى لا يعيش لها ولد، أو التى تلد ولداً واحداً، ثم لاتلد بعد ذلك. والنزور : قليلة الولد أيضاً.

(٣) العينى ١٨٩/٢، والهمع ١٣٩/٢، والدرر ١٠٥/١، والتصريح ٢٠٧/١، والأشمونى ٢٦٢/١، والبيت للكعبة العرينى أو لرجل من طيئ.

والجوى: شدة الوجد، والوشاة : جمع واش، وهو النمام.

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ
حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ

فأتى بغضوبٍ بغير هاء.

وإنما لم تدخل التاء الفارقة هنا، لأن دخولها - كما تقدم - بالحمل على الفعل، فإنما يصح دخولها في الصفة ما بقيت على أصلها، من الجريان على الفعل، فإذا خرجت عن ذلك لم يحسن الجريان على الفعل، وذلك أن (فَعُولاً) مصروف عن (فَاعِلٍ) هنا، و (فَاعِلٍ) هو الجارى فى القياس صفة على (فَعَلَ، يَفْعَلُ) وأما (فَعُولٌ) فغير جارٍ على (فَعَلَ) أصلاً، كما جرى (مَفْعُولٌ) على (أَفْعَلَ) فلحقته التاء؟

وكذلك (فَعَلَ) جرى على (فَعَلَ) و(فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعِلٍ) جرى على (فَعَلَ) فمُكْرَمٌ جارٍ على : إكْرَمَ يَكْرِمُ، وحَذَرٌ جارٍ على حَذَرَ يَحْذَرُ، وظَرْيفٌ جارٍ على ظَرْفَ. ومعنى الجريان هنا أنه الموضوع اسمُ الفاعل له بحكم الأصل، فصار (فَعُولٌ) ليس بجارٍ على هذا التقرير، فلم تلحقه العلامة.

هذا تعليل ابن الأنبارى ومثله لابن خروف.

وأطلق القول هنا فى منع الإلحاق لفَعُولٍ، وهو غير صحيح لأن (فَعُولاً)

على وجهين :

أحدهما : أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) فهو الذى لاتلحقه التاء كما ذكر.

والثانى : أن يكون بمعنى (مَفْعُولٍ) فحكمه أن تدخله التاء مطلقاً، ليفرقوا بين القَصْدَيْنِ، وذلك قولهم : ناقةٌ حَلَوْبَةٌ، أى مَحْلُوبَةٌ، وهذه أَكْوَلَةُ الرَّاعِي، للشاة التى يُسَمِّنُهَا لنفسه. وقال الله تعالى : {فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ} (١). لم

(١) سورة يس : ٧٢.

يُؤْنَتُ لَأَن الْقَصْدُ : فَمِنْهَا مَا يَرْكَبُونَ، فلم يَقصد التَّائِيثُ، وفي مصحف عبد الله «فَمِنْهَا رَكُوبَتُهُمْ» وهى قراءة عائشة وأبى بن كعب^(١)، أى : مَرْكُوبَتُهُمْ. وقال الأصمعي : الرُّكُوبَةُ : ما يَرْكَبُونَ، والعُلُوفَةُ : ما يَعْلِفُونَ، والحُلُوبَةُ : ما يَحْلُبُونَ، والْحَمُولَةُ : ما احْتَمَلَ عَلَيْهِ الحَيُّ مِنْ بَعِيرٍ أَوْ حِمَارٍ أَوْ غَيْرِهِ.

وقال الله تعالى : {وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاءُ}^(٢) والقَتُوبَةُ من الإبل : التى تَقْتَبُهَا بِالْقَتْبِ، وهو رَحْلٌ صَغِيرٌ قَدَرَ السَّئَامُ. وقالوا : جاريةٌ قَصُورَةٌ، إذا كانت مَحْبُوسَةً / ليست بخارجة، وهذه : رُضُوعَةُ الْفَصِيلِ، ١٥٥
أى مَرْضُوعَتِهِ، والنُّسُولَةُ : التى يَتَّخِذُ نَسْلُهَا، والجَزُوزَةُ : التى تُجَزُّ أَصَوافُهَا، وطَرُوقَةُ الْفَحْلِ : ما بَلَغَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا الْفَحْلُ. ومن هذا كثير.
فهذا الْقِسْمُ لَاتَمَتَّعَ مِنْهُ التَّاءُ أَصْلًا، كما لَاتَمَتَّعَ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ، وقد احْتَرَزَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٣)، فقال : أَوْ (فَعُولٌ) بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) فَكَانَ إِطْلَاقُهُ هُنَا مُخْلًا.

والجواب : أن قوله : «أَصْلًا» بَيَّنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ (فَعُولٍ) تَقْدِيرُهُ : لَا تَلِىَ فَارِقَةً (فَعُولًا) حَالَةَ كَوْنِهِ أَصْلًا، وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَصْلًا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ (فَعُولٍ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) فَهُوَ أَصْلٌ لَهُ بِهَذَا الْإِعْتِبَارَ وَبِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ النَّازِمِ فِي «شَرْحِهِ»^(٤).

وَأَمَّا (مِفْعَالٌ) فَمِثَالُهُ : امْرَأَةٌ مِذْكَارٌ، وَمِثْنَاثٌ، وَمِحْمَاقٌ، وَمِعْطَارٌ،

(١) البحر المحيط ٣٤٧/٧.

(٢) سورة الأنعام : ١٤٢.

(٣) انظر : التسهيل : ٢٥٤.

(٤) شرح ابن النازم : ٧٥٣.

إذا كانت تَلِدُ الذكورَ، والإناثَ، والحمقى، ومِغْطَاءُ، من العَطِيَّةِ،
 وسَحَابَةُ مِدْرَارُ، وناقَةُ مِلْوَاحُ، يَعْنِي سَرِيعَةُ العَطَشِ، وَأَيْضاً لَوَحَهَا السَّفَرُ،
 وشَاةُ مِمْقَارُ وَمِنْغَارُ، إذا كان من عاداتها أَنْ تَحْلِبَ لبناً يُخَالطُهُ دَمٌ، وناقَةُ
 مِعْجَالُ، إذا أُلْقَتْ ولدها لغير تَمَامٍ، ومِلْحَاحُ، للتي لا تَكَادُ تَبْرَحُ الحَوْضَ.
 وامرأةٌ مِيسَانُ، من الوَسَنَ، وَمِنْعَاسُ، من النُّعَاسِ، وَمِكَسَالُ، من الكَسَلِ.
 ونَخْلَةُ مِيقَارُ، من الوِقْرِ، ومِيتْخَارُ، من التأخير.

وإنَّما لم تَدْخُلِ التَّاءُ هُنَا لَنَحْوِ مِمَّا امْتَنَعَ لَهُ دُخُولُهَا فِي (فَعُولٍ) إِذْ
 هِيَ صِفَةٌ لَا تَجْرِي عَلَى فِعْلٍ.

قال ابن الأنباري^(١): وَانْعِدَّالُهَا عَنِ الصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ أَشَدُّ مِنْ
 انْعِدَّالِ (صَبُورٍ، وَشَكُورٍ) وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْمَصْرُوفِ عَنْ جِهَتِهِ، لِأَنَّهُ شُبِّهَ
 بِالْمَصَادِرِ لَزِيَادَةِ هَذِهِ الْمِيمِ فِيهِ، وَلِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى غَيْرِ فِعْلٍ، وَيَجْمَعُ عَلَى
 (مَفَاعِيلٍ) وَلَا يَجْمَعُ الْمَذَكَّرُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَلَا الْمُؤَنَّثُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِلَّا قَلِيلاً.
 وَأَمَّا (مِفْعِيلٌ) فَمِثَالُهُ قَوْلُهُمْ : امْرَأَةٌ مِعْطِيرٌ، مِنَ الْعِطْرِ، وَمِنْشِيرٌ، مِنَ
 الْأَشْرِ، وَهُوَ الْبَطَرُ. وَفَرَسٌ مِحْضِيرٌ، أَيْ كَثِيرُ الْعَدْوِ. وَامْرَأَةٌ مِنْطِيقٌ.
 وَهُوَ أَقْلٌ فِي الْوُجُودِ مِنْ (مِفْعَالٍ) وَالْعِلَّةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا امْتَنَعَتْ التَّاءُ
 مِنْهُ هِيَ مَا تَقْدِمُ ذِكْرَهُ فِي (مِفْعَالٍ).

وَأَمَّا (مِفْعَلٌ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْمِيمِ فَمِثَالُهُ : امْرَأَةٌ مِرْجَمٌ، وَمِنْهُ :
 مِطْعَنٌ، وَمِدْعَسٌ وَمِقْوَلٌ، يُقَالُ / ذَلِكَ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى بِلَا تَاءٍ، وَعِلَّةُ عَدَمِ
 اللَّحَاقِ مِثْلُ مَا تَقْدِمُ.

١٥٦

(١) المذكر والمؤنث له : ٥٢٢.

وَأَمَّا (فَعِيلٌ) فسيأتي ذكره أثر هذا إن شاء الله.

وقول الناظم : «وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْنُوذٍ فِيهِ» ذى إشارة إلى هذه الأبنية المذكورة، يعنى أن ما لحقته من هذه الأبنية التاء التى للفرق بين المذكر والمؤنث، فإنما لحقته شنوذاً لا على الاطراد، ونادراً يُحفظ ولا يُقاس عليه. ونبه بهذا الكلام على ما جاء في السماع مخالفاً لما تقدم أنه مطرد. فَمِمَّا شَذَّ فِي (فَعُولٍ) قَوْلُهُمْ : هِيَ عَدُوَّةُ اللَّهِ.

وَوُجَّهُ بَأَنَّهُ أُجْرَى مُجْرَى (صَدِيقَةٍ) وقال الكسائى : جعلوها اسما كالذَّبِيحَةِ، فقد دخلت تاء الفرق في (فَعُولٍ) ولكنه شاذ، وإنما قال : «تَا الْفَرْقِ» احترازاً من التاء اللاحقة لِفَعُولٍ، وليست للفرق أصلاً، كقولهم : امرأة صرورة، ومنونة، أى كثيرة الامتنان، وعروفة بالأمور، ولجوجة، من اللجاج، وفروقة، من الفرق، وملولة، من الملل، وألوفة، إذا كانت تُألف، ومن هذا كثير، فالهاء في مثل هذا ليست للفرق.

والدليل على ذلك قولهم : رجل صرورة، ومنونة، وعروفة، ولجوجة.

وكذلك سائر المثل، يستوى فيها المذكر والمؤنث مع وجود التاء، فأين معنى الفرق فيها؟ وإنما لاحقة للمبالغة، كما سيأتي التنبيه عليه آخر الفصل إن شاء الله.

فلما كانت التاء هنا لاحقة في (فَعُولٍ) كثيراً جداً بين مقصوده أولاً بقوله : «وَلَا تَلِي فَارِقَةً»، وثانياً بقوله : «تَا الْفَرْقِ».

وَأَمَّا (مِفْعَالٌ) فلا أعلم مجيء التاء فيه للفرق، ولكن جاءت تاء المبالغة فيه كثيراً، وهى التى تحرز الناظم منها، نحو رجل مجذامة، أى قاطعٌ للأمر،

قال الهذلي^(١):

يُجِيبُ بَعْدَ الْكَرَى لُبَّيْكَ دَاعِيَهُ
مَجْذَامَةً لِهَوَاهُ قُلُقُلٌ عَجَلُ
(مَجْذَامُ) أيضا.

ورجلٌ مِعْزَابَةٌ، ورجلٌ مِطْرَابَةٌ، وما أشبه ذلك، ممّا تدخله التاء في المذكر، فلا يصح فيها ادّعاء الفرق.

ومِمَّا شَذَّ فِي (مِفْعِيل) قولهم : رجلٌ مِسْكِينٌ، وامرأةٌ مِسْكِينَةٌ، شَبَّهَوهَا بِفَقِيرَةٍ، فالتاء فيها للفرق، فإن جاء في هذا البناء (مِفْعِيلَةٌ) فإمّا للفرق شذوذا، وإمّا لغيره، ولا يُبَالَى بالكثرة فيه.

ومِمَّا شَذَّ فِي (مِفْعَلٍ) / نَاقَةٌ مِصْكَةٌ، وَجَمَلٌ مِصْكٌ، أى قَوِيٌّ شَدِيدٌ. ١٥٧
قال سيبويه : (وَمِفْعَلٌ) قد جاءت الهاء فيه كثيرا، نحو : مِطْعَنٌ، وَمِدْعَسٌ.

قال : ويقال : مِصْكٌ، وَمِصْكَةٌ^(٢)، ونحو ذلك.

فقد جعل سيبويه لِحَاقِ الهاء هنا للفرق كثيرا، ولكنه عند الناظم لم يَبْلُغِ الاطراد، بل هو عنده قليلٌ بالنسبة إلى عدم لِحَاقِ التاء، وَمِدْعَسٌ ويطعنُ ليس مما تَلَحَّقه التاء في المؤنث، نَصٌّ على ذلك السِّيرافي.

(١) هو المتنخل الهذلي، والبيت من قصيدة له يرثي ابنه أثيلة، (ديوان الهذليين ٢/٣٥) ويجيب بعد الكرى : أى إذا دعاه داع بعد نومه قال له : لبّيك. والمجذامة : من الجذم، وهو القطع، يقول :

يقطع هواه إذا كان فيه غى. والقُلُقُل : الخفيف.

ويروى «وَقَلٌ» بدل «عَجَلٌ» ومعناه : جيد التوقُّل، وهو التصعيد في الجبل.

(٢) الكتاب ٣/٢٨٥.

ثم قال الناظم : «وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ» «مِنْ فَعِيلٍ» متعلق بقوله : «تَمْتَنِعُ» أى تمتنع التاء أيضا من (فَعِيلٍ) وقد مضى مافى هذا التعلُّق من الخلاف، لأن معمول خبر المبتدأ هنا قد تقدّم، حيث لا يجوز للعامل أن يتقدم.

يعنى (فَعِيلًا) الذى هو مثلُ (قَتِيلٍ) إذا جرى صفةً على موصوفٍ مذكورٍ لفظاً أو معنى، فإن التاء تَمْتَنِعُ منه غالباً، يعنى تاءَ الفرقُ فالألف في قوله : «التَّاءُ تَمْتَنِعُ» لتعريف العهد في الذِّكْر وقد تضمن هذا الكلام، لامتناع دخول تاء الفرق، شرطين :

أحدهما الذى أعطاه المثالُ في قوله : «كَقَتِيلٍ» وهو (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) وذلك (فَعِيلًا) يأتى على وجهين في الاستعمال المشهور، فأحدُ الوجهين أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) فهذا لابدُّ من لحاق علامة الفرق فيه، نحو : كَرِيمَةٌ، وَشَرِيفَةٌ، وَظَرِيفَةٌ، وَعَلِيمَةٌ، وَرَحِيمَةٌ، وَنَبِيلَةٌ، وَعَتِيقَةٌ في الجمال، وما أشبه ذلك، فَجَرَى مَجَرَى (فَاعِلٍ) لأن (فَعِيلًا) يجرى على الفعل، نحو : ظَرُفْتُ، فهى ظَرِيفَةٌ، ففَعِيلٌ جارٍ اسمُ فاعلٍ على (فَعَلٍ) اطراداً، فصار كفاعلٍ مع (فَعَلٍ).

ومن هذا القسم تحرّز الناظم حين نَبّهَ بالمثال، من حيث كان دخول التاء هنا قياساً، وعلى هذا ما جاء من المعتل ظاهرُ أمره أنه (فَعِيلٍ) وكان بمعنى (فَاعِلٍ) فدخلته التاء في المؤنث، فهو (فَعِيلٍ) حقيقةً، نحو : امرأةٌ حَيِيَّةٌ، وَبَهِيَّةٌ وَعَيْيَّةٌ، فإن لم تدخله التاء حُمِلَ على أنه ليس على وزن (فَعِيلٍ) حقيقةً، وإنما هو (فَعُولٌ) كَبَغْيٍ في قوله تعالى : {وَمَا كَانَتْ أُمُكِ بَغِيًّا} ^(١) فلم تدخل التاء، والأصل (بَغْوِيٌّ) ثم صيّرهُ الإعلالُ إلي (بَغْيِيٌّ).

(١) سورة مريم : ٢٨.

وهذا الموضع مَزَلَّةٌ قَدَمٌ، وقد سأل المازني جماعةً من نَحْوِيَّ الكوفة / بحضرة الواثق^(١)، فلم يَأْتُوا بِوَجْهٍ الصواب فيها، فسأله الواثق عنها ١٥٨ فقال : لو كان (بَغِيٌّ) على تقدير (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلَةٍ) لَحِقَتْها الهاء، مثل : كَرِيمَةٍ، وَظَرِيفَةٍ، وإنما تُحذف الهاء إذا كانت في معنى (مَفْعُولَةٍ) نحو : امرأةٌ قَتِيلٌ، وَكَفٌ خَضِيبٌ، و(بَغِيٌّ) هذا ليس بِفَعِيلٍ ماهو (فَعُولٌ) ثم ذهب في المسألة إلى تمامها، نقل القصة الزبيدي^(٢).

والوجه الثاني : هو الذي أراده الناظم، وهو أن يكون (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ) نحو : امرأةٌ قَتِيلٌ، وشاةٌ ذَبِيحٌ وَنَطِيحٌ، وَعَيْنٌ كَحِيلٌ، وَكَفٌ خَضِيبٌ، وَلَحِيَّةٌ دَهِيْنٌ، وناقَةٌ نَهِيْسٌ وَأَسِيْعٌ، إذا لسعتها الحية، وكذلك : لَدِيْعٌ، وَذَمِيْمٌ، أَى مَذْمُومَةٌ، وامرأةٌ لَعِيْنٌ، وَشَتِيْمٌ، وَسَتِيْرٌ، بمعنى : مَسْتُوْرَةٌ، وناقَةٌ كَسِيْرٌ، وَعَقِيْرٌ، وَبَقِيْرٌ، أَى بَقَرٍ بطنها ومن ذلك كثير.

فهذه كلها بمعنى (مَفْعُولٍ) فلم تَلحقها التاء فَرَقًا بين اسم الفاعل والمفعول، وَلَحِقَتْ اسمَ الفاعل دون المفعول، لأنه مَبْنَى على الفِعل، أَى جارٍ عليه كما تقدم، بخلاف اسم المفعول.

وهذه العلة جاريةٌ في (فَعُولٍ) بمعنى (فَاعِلٍ) أو (مَفْعُولٍ) فإنها إذا كانت بمعنى (فَاعِلٍ) لم تَجَرَّ على الفعل، فلم تَلحقها التاء، وَلَحِقَتْ في المفعول فَرَقًا بينهما بهذا علَّل ابنُ الأنباري^(٣).

(١) هو الواثق بالله، أبو جعفر هارون بن محمد بن هارون الرشيد، من خلفاء الدولة العباسية بالعراق (٢٣٢هـ).

(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٩٤.

(٣) المذكر والمؤنث له : ٤٥١.

والشرطُ الثاني : لامتناع دخول تاء الفرق : أن يكون (فَعِيل) الذي بمعنى (مَفْعُول) قد تَبِعَ موصوفة، وذُكِرَ معه، وذلك قوله : «إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ» وضمير «تَبِعَ» هو «فَعِيلٌ».

ومثال ذلك ماتقدّم من قولك : كَفَّ خَضِيبٌ، وَلِحْيَةٌ دُهَيْنٌ.

وقال تعالى : {وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ} ^(١).

ويدخل تحت هذه التَّبَعِيَّةُ ما لو كانت الصِّفَةُ خبراً عن موصوفها، نحو : شَاتَكَ ذَبِيحٌ، وَكَفَّكَ خَضِيبٌ، فإنها جارية عليه من جهة المعنى. وكذلك الحال، نحو : مررتُ بناقَتِكَ طَلِيحاً، ورأيتُ كَفَّكَ خَضِيباً. ويدخل أيضاً تحت معنى التَّبَعِيَّةِ التَّبَعِيَّةُ تقديراً لا لفظاً، كقولك : مررتُ بامرأتَيْنِ صَرِيحٍ وَجَرِيحٍ، ورأيتُ نساءً مابين لَدِيغٍ وَجَرِيحٍ، ونحو ذلك.

فأما إن تَتَّبَعَ الصِّفَةُ التي على (فَعِيل) موصوفها، فمفهومُ هذا الشرط أن التَّاء لا تَمْنَعُ، بل تَدْخُلُ على المؤنث مطلقاً، وذلك / صحيح. ١٥٩

وقد أُعْطِيَ هذا الكلام، على ما وَقَعَ من التفسير المتقدم، أن (فَعِيلاً) غيرَ الجارى على الموصوف هو الذى اسْتَعْمَلَ استعمال الأسماء، لأنه إذا لم يكن كذلك كان على تقدير الموصوف. وقد ثَبَتَ أن مثل هذا داخلٌ في لفظ التابع لموصوفه، ومثالُ هذا قولهم : أَكِيلَةُ السَّبْعِ، وقال الله تعالى : {وَالْمُتَرَدِّئَةُ وَالنَّطِيحَةُ} ^(٢)، وقرأ الشَّعْبِيُّ : «وَأَكِيلَةُ السَّبْعِ» ^(٣) وكذلك :

(١) سورة الذاريات : ٢٩.

(٢) سورة المائدة : ٣.

(٣) سورة المائدة : ٣، وانظر : المحتسب ٢٠٧/١، ومختصر شواذ القراءة ٣١ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٥٢.

الذَّبِيحَةُ، وفَرِيْسَةُ الأسدِ، والضَّحِيَّةُ، وفي الحديث : «كَمَا يَمْرُقُ السُّهُمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»^(١).

وقولهم : (هذه قَتِيلَةُ بَنِي فلان) من هذا، كقولهم : هذه فَرِيْسَةُ الأسدِ، فالوجه الذي لأجله لحقت التاء في غير التابع لموصوفه هو استعماله استعمالَ الجوامد، فصار مستقلاً في الحكم بنفسه، لا يفتقر إلى ما يجرى عليه. وقوله : «غالباً» نَبَّه به على أن ما اجتمع فيه الشرطان من (فَعِيلٍ) فَعْدَمٌ لِحَاقِ التاء فيه غالبٌ أَكْثَرُ^(٢).

وقد يأتى في كلام العرب بالتاء على غير الغالب، فيُوقَف على مَحَلِّه، ولا يقاسُ عليه، قالوا : ناقةٌ بَكِيٌّ، إذا قَلَّ لبنُها، كأنها مَنَعَتْه. ويقال : بَكِيَّةٌ أيضاً.

ويقال : نَعْجَةٌ ذَبِيحَةٌ، ونَعْجَةٌ نَطِيحَةٌ، والأكْثَرُ ذَبِيحٌ، ونَطِيحٌ. وقالوا : امرأةٌ سَتِيرٌ، وسَتِيرَةٌ، وأُمَةٌ رَقِيقٌ، ورَقِيقَةٌ، وأُمَةٌ عَتِيقٌ، وعَتِيقَةٌ، أى مُعْتَقَةٌ، وامرأةٌ جَلِيدَةٌ، أى مَجْلُودَةٌ، ومِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ. قال الفراء : وبعض قَيْسٍ يقولون : جَدِيدَةٌ^(٣)، هذا إن قيل إنهما بمعنى مَجْدُودَةٍ، أى مَقْطُوعَةٍ.

وقد غَلَطَ الفارسيُّ في «التَّذَكِرَةِ» من قال هذا، لأنه مأخوذ من الجِدَّةِ ضدَّ الخُلُوقَةِ. قال : ولا معنى للقطْع في هذا، ولو كان كذلك لم تَدْخُلْه الهاء. وقد حَكى سيبويه إدخالها^(٤)، قال : وهذا من الشاذِّ عن الاستعمال، وإن

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الأنبياء - الباب السادس» فتح الباري ٣٧٦/٦، (الحديث رقم ٣٣٤٤).

(٢) في جميع النسخ «فلحاق التاء فيه غالب أكثرى» وهو خطأ، والصواب ما أثبتته من حاشية الأصل.

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٤٥٧.

(٤) انظر : الكتاب ٦٠/١، ٦٢٨/٣.

لم يكن شاذاً عن القياس، لأن القياس كان أن تدخل التاء كما تدخل في ظريفة، وشريفة، ونحوهما، إلا أنه شذ في أحرف، نحو: ربح خريق، وكتيبة خفيف، وأحرف آخر^(١).

وقد تدخل التاء الفارقة هنا قليلا، نحو: رجل رهين بعمله، وامرأة رهينة، قال الله تعالى: {كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ}^(٢) وقال تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ}^(٣). ويقال للرجل: أخيد، أى أسير، وللمرأة: أخيدة، / حكاه ابن الأنباري عن يعقوب^(٤).

١٦٠

وحصر الناظم عدم اللحاق في هذه الأبنية الخمسة يشعر بأن مجاء من غيرها، ولم تلحقه التاء، ليس في الحقيقة، فمن ذلك (فَاعِلٌ) و(مُفْعَلٌ) و(مُفَاعِلٌ) فإن التاء لاتلحقها في الأكثر كغيرها مما ذكر.

تقول في الأول: امرأة حائض، وطالق، وطاهر، وطامث، وعافر، ونحو ذلك، فلا تلحق التاء. وتقول في الثانية: امرأة مُحَمَّقٌ، ومُذَكِّرٌ، ومُؤَنَّثٌ، وذنبٌ مُجَرٌّ، وظبيّةٌ مُخْشِفٌ، ومُغْزِلٌ، ومُطْفَلٌ ونحوه.

وتقول في الثالث: قطاةٌ مُطَرَّقٌ، إذا دنا خروجُ بَيضِها، وناقاةٌ مُمْلِحٌ، إذا كان فيها شيءٌ من شحم، ومُعْضَلٌ، إذا اشتد النتاجُ عليها.

وتقول في الرابع: ناقاةٌ مُجَالِحٌ، إذا درّت في القُدِّ والجوع، وناقاةٌ مُقَامِحٌ، إذا أبت أن تشرب الماء، ومُعَالِقٌ، في معنى: علوق، وهى التى

(١) على حاشية الأصل (ت): «في طرة المنقول منه مانعه: وقد داخلني شك في ثبوت قوله: «وقد غلط الفارسي» إلى قوله: «وقد تدخل التاء» فكتبت احتياطاً».

(٢) سورة الطور: ٢٦.

(٣) سورة المدثر: ٣٨.

(٤) المذكر والمؤنث: ٤٦٠، وإصلاح المنطق: ٢٥٢.

لَا تَرَأَمُ بِأَنْفِهَا وَلَا تَدِرُّ، وَمُغَارٌّ، إِذَا نَفَرَتْ فَرَفَعَتِ الدَّرَّةَ، وَمُمَارِنٌ، إِذَا ضُرِبَتْ فَلَمْ تَلْقَحْ، فَكَثُرَ ذَلِكَ مِنَ الْفَحْلِ وَمِنْهَا. وَمِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءُ^(١).

فهذه أبنية ليست مما تقدم، وإن لم تلحقها التاء في المؤنث، لأنها جارية في المعنى على مُذَكَّرٍ، كأنه قال : شَيْءٌ حَائِضٌ، أَوْ مُطْفِلٌ، أَوْ مُطَرَّقٌ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، أَوْ تَكُونُ عَلَى مَعْنَى النُّسَبِ، لَا عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ قَالَ : ذَاتُ كَذَا، إِذَا لَوْ كَانَتْ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ لَكَانَتْ بِالتَّاءِ مُطْلَقًا، كَقَوْلِكَ : حَائِضَةٌ غَدًا، نَحْوَ ذَلِكَ. وَهَكَذَا تَقُولُ الْعَرَبُ إِذَا أَرَادَتْ مَعْنَى الْفِعْلِ.

وقد جعل ابن الأنباري^(٢) هذه الأبنية، مَاعِدًا فَاعِلًا، مِمَّا لَا تَلْحَقُهُ التَّاءُ فِي الْمَوْثُثِ، وَجَعَلَ (فَاعِلًا) عَلَى وَجْهَيْنِ، فَمَا كَانَ لِلْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثُثِ لَحِقَتَهُ التَّاءُ لِلتَّفْرِيقِ، وَمَا اخْتَصَّ بِالْمَوْثُثِ لَمْ تَلْحَقْهُ التَّاءُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ فِيهِ، فَجَعَلَ الْاِخْتِصَاصَ بِالْمَوْثُثِ مَجْرَدًا مِمَّا لَا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى التَّاءِ، وَارْتِضَاهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٣)، وَرَدَّ هَذَا الْمَذْهَبَ جَمَاعَةُ الْبَصَرِيِّينَ، وَالنَّازِمُ مِنْهُمْ، وَلِتَفْصِيلِ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ مَجَالٌ وَاسِعٌ لَا يَسَعُ ذِكْرُهُ فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ، وَيَكْفِيكَ مِنْهُ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ : امْرَأَةٌ حَائِضٌ غَدًا، إِذَا أَرَادَتْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : حَائِضَةٌ غَدًا (فَلَوْ كَانَ عَدَمُ لِحَاقِ التَّاءِ لِأَجْلِ الْاِخْتِصَاصِ فَلَا يُتَوَهَّمُ تَذَكِيرُ - لَكَانُوا خُلُقَاءَ أَنْ يَقُولُوا : امْرَأَةٌ حَائِضٌ غَدًا)^(٤) وَعَلَى هَذَا أُلْزِمَ الْفَرَّاءُ مَنْ أُلْزِمَهُ أَلَّا تَلْحَقَ التَّاءُ فِي الْفِعْلِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ لَاحِظًا / لِلذِّكْرِ فِيهِ، نَحْوُ : طَمَثَ هُنْدٌ، وَحَاضَ فَاطِمَةٌ، إِذَا

١٦١

(١) انظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٥٣٠ هـ، وما بعدها.

(٢) انظر : المصدر السابق : ١٣٩.

(٣) المصدر السابق : ١٤٠.

(٤) مابين القوسين ساقط من (ت).

التفرقة حاصلة، من جهة المعنى بين هذا وبين قولك : قام زيدٌ وخرج عمروٌ.
وقد رآه ابنُ الأنباري الانتصارَ للفرأء في هذا بما لاحاجة إلى ذكره، فإن
أردتَ الاطلاعَ عليه فانظره في «المذكر والمؤنث»^(١) له.
وعلى الجملة فالبصريون أقربُ إلى الصواب في المسألة والله أعلم. وهنا
مسألتان :

إحداهما : أن الناظم لما كان قد قيّد التاء بالفرق في هذا الفصل، إذ
قال : «وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا» ولم يقل : وَلَا تَلِي فَعُولًا – أشعر ذلك من كلامه بأن
التاء تأتي غيرَ فارقة، فلا بدُّ من ذكر أنواع التاء المشهورة وهي خمسة :
أحدهما : التي ذُكر، وهي تأتي في الأسماء والصفات، أما في الصفات
فظاهرٌ، لأنها محمولةٌ في ذلك على الفعل، كطَالِعٍ وطَالِعَةٍ.
وأما في الأسماء فهي على وجهين :

الأول : أن تكون فارقةً بين المذكر والمؤنث وإن اختلف اللفظان، بمعنى
أنهم لما أرادوا أن يؤنثوا أتوا بالعلامة، وتركوا المذكر على أصله، نحو : غُرْفَةٌ،
وَقَرْيَةٌ، وَمَدِينَةٌ، وَعِمَامَةٌ، وَشُقَّةٌ، وَبَلَدَةٌ، فهذا ما أرادوا تأنيثه. وقالوا : حَجَرٌ،
وَتُرَابٌ، وَثَوْبٌ، وَدِرْهَمٌ، وَمَنْزِلٌ، وَقَمَرٌ، فهذا ما أرادوا تذكيره، فقد حصل الفرق
بالتاء هنا على الجملة، لأن التانيث غيرُ معروفٍ في مثل هذا إلا من جهة اللفظ،
وهو بأحد العلامتين. وحين أعوزت العلامة رجعوا إلى أحكام آخر لفظية، عرفوا
بها كَوْنَ اللفظ في تقديرها، كدَارٍ وَشَمْسٍ، وقد تقدم.

والثاني : أن تكون فارقةً بين المذكر والمؤنث مع اتفاق اللفظ، وهو على
وجهين :

(١) انظر : ص ١٣٩، وما بعدها.

أحدهما : أن تكون التفرقة بين المذكر والمؤنث.

والآخر : أن تكون التفرقة بين الواحد والجمع.

فالأول هو ظاهر قصد الناظم، وله في السماع كثرة، لكن في المؤنث والمذكر المعنوي، كقولهم : امرؤ وامرأة، والمرء والمرأة، وهرٌ وهرّة، وعقربٌ وعقربةٌ، ووعِلٌ ووعلةٌ، وأتانٌ وأتانةٌ، وطائرٌ وطائرةٌ، وجؤذرٌ وجؤذرةٌ، وثورٌ وثورةٌ، وشيخٌ وشيخةٌ. وفيما نسخ من القرآن : {الشيخُ والشيخةُ إذا زنياً فارجموهما البتّةُ}.

وغلّامٌ وغلّامةٌ، أنشد الفارسي / وغيره^(١):

وَمُرْكُضَةٌ صَرِيحِيٌّ أَبُوهَا

يَهَانُ لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ

وَرَجُلٌ وَرَجُلَةٌ، أنشد الفارسي أيضاً وغيره^(٢):

خَرَقُوا جَيْبُ فَتَاتِهِمْ

لَمْ يَرَأَعُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ

وبرنُونٌ وبرنونةٌ ؛ أنشد ابن الأنباري للناطقة الجعدي^(٣):

(١) ابن الشجري ٢٨٧/، وابن يعيش ٩٧/٥، واللسان (ركض، وظلم) والشعر لأوس بن خلفاء الهجيمي، يصف فرسا. والمركضة : من أركضت الفرس، إذا اضطرب جنيهاً في بطنها. ويروى «مُرْكُضَةٌ» بكسر الميم، فيكون معناه أنها تركض على الأرض بقوائمها، إذا عدت وأحضرت. ويروى «بَسْلَهَبَةٌ» وهي من الخيل : ما عظم وطال وطالت عظامه. والصريحى : الكريم النسب، وكان للخيل عندهم أنساب، كما للإنسان.

(٢) ابن الشجري ٢٨٧/٢، وابن يعيش ٩٨/٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٩١، واللسان (رجل) ويروى «مَرَقُوا» و«لم يبالوا» وقبله :

كُلُّ جَارٍ ظَلٌّ مُقْتَبِطٌ غَيْرُ جَيْرَانِي بَنَى جَبَلَةً

(٣) ديوانه ١٢٤، والمذكر والمؤنث ٩٦، والحيوان ٢٨٢/٢، والمنصف ٤/١، والخزانة ٢٣٨/٦، =

وَبِرْدَوْنَةٍ بَلَّ الْبَرَانِيزُ نُفْرَهَا
 وَقَدْ شَرِبَتْ مِنْ آخِرِ الصَّيْفِ أَيْلًا
 وَجِمَارُ وَجِمَارَةٍ، وَيَكْرُ، لِلْفَتَى مِنَ الْإِبِلِ، وَيَكْرَةٌ لِلْأُنْثَى، قَالَ عُرْوَةُ^(١):
 أَكْلَفُ مِنْ عَفْرَاءَ سِتْنَيْنِ بَكْرَةٍ
 وَمَالِي يَا عَفْرَاءُ غَيْرُ ثَمَانٍ
 وَأَسَدٌ وَأَسَدَةٌ. وَثُمَّ أَشْيَاءُ غَيْرُهَا هَذَا.

والثاني : هو التفرقة بين الواحد والجمع، نحو تمرؤ تمرّة، وشجرؤ وشجرة،
 وبقرؤ وبقرة، وبرؤ وبرّة، وجرأؤ وجرادة، وذلك في أسماء الأجناس، ألحقوا التاء
 هنا دلالة على المفرد، فإذا لم تَلْحَقْ دَلَّتْ عَلَى الْجِنْسِ، وَيَتَّبِعُ ذَلِكَ التَّائِيثُ، فَالْتَمَرَةُ
 مُؤَنَّثَةٌ، وَكَذَلِكَ الشَّجَرَةُ، وَسَائِرُ مَفْرَدَاتِ الْجِنْسِ.

وأما الجنس فللعرب فيه التذكير والتأنيث، نحو قوله تعالى : {كَأَنَّهُمْ
 أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ}^(٢) وفي آية أخرى : «نَخْلٍ خَاوِيَةٍ»^(٣).

وقد جاء هنا التأنيث بالعكس، فأنثوا الجنس، وذكروا المفرد، قالوا : رجلٌ

== واللسان (أول).

والبيت من قصيدة له، يهجو بها ليلي الأخيلية، مطلعها :

أَلَا حَيَّنَا لَيْلِي وَقَوْلَا لَهَا هَلَا فَقَدْ رَكِبْتَ أَمْرًا أَغْرَ مُحْجَلًا

والبرنون : التركي من الخيل، وهو خلاف العرب منها. والثغر للسباع وكل ذي مخالب : كالفرج،
 والحياء للناقة. والأيل : تيس من تيبس الجبل، وجمعه إيايل.

ويريد : شربت لبن أيل، وألبان الإيايل تهيج طاعمها.

(١) ديوانه ٤، والخزانة ٣/٣٧٥، والمذكر والمؤنث ٩٩

ويروى «يكلفني عَمَى ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِي وَالرَّحْمَنُ غَيْرُ ثَمَانٍ»

(٢) سورة القمر : ٢٠.

(٣) سورة الحاقة : ٧.

بَغَالُ وَجَمَالُ، فإذا أرادوا الجمع قالوا : بَغَالَةٌ وَجَمَالَةٌ، أنشد الفارسيُّ قال :
أنشد أبو عبيدة^(١):

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ

شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَةَ الشُّرْدَا

وَحَمَارٌ لِلوَاحِدِ، وَحَمَارَةٌ لِلْجَمْعِ، وَمِنْهُ الْكَمُّ لِلوَاحِدِ، وَالْكَمَاءُ لِلْجَمْعِ.

قال أبو عمرو : سمعتُ يونسُ يقول : هذا كَمٌّ كما ترى، لواحد الْكَمَاءُ،

فيذكرونه، فإذا أرادوا جمعه قالوا : هذه كَمَاءٌ.

وقال أبو زيد : قال مُنْتَجِعٌ : كَمٌّ واحد، وَكَمَاءٌ لِلْجَمْعِ وقال أبو خيرة :

كَمَاءٌ لِلوَاحِدِ، وَكَمٌّ لِلْجَمْعِ، فَمَرُّ رُؤْيَا بَنِ الْعَجَّاجِ فَسَأَلُوهُ فَقَالَ : كَمٌّ وَكَمَاءٌ، كما
قال مُنْتَجِعٌ^(٢).

وهذا النوع قليل، والشاعر هو الأول.

والنوع الثاني : من أنواع التاء : أن تأتي للمبالغة في المدح أو الذم، وذلك

قولك : رَجُلٌ عَلَامَةٌ، وَنَشَابَةٌ، وَسَالَةٌ، من السؤال، وَرَوِيَّةٌ.

وقال أبو الحسن في قولهم : (رَجُلٌ فَرُوقَةٌ، وَمَلُولَةٌ، وَحَمُولَةٌ) : ألحقوها

التاء للتكثير، كَنِيَابَةٍ وَرَاوِيَةٍ.

وقالوا : رَجُلٌ فَقَاقَةٌ، وَهَلْبَاجَةٌ، أَى أَحْمَقُ، وَرَجُلٌ زُمَيْلَةٌ، أَى جَبَانٌ

(١) ابن الشجري ٣٥٨/١، ٢٨٩/٢، والإنصاف ٤٦١، والخزانة ٣٩/٧، والهمع ١٨٣/٣، والدرر ١٧٤/١، وديوان الهذليين ٤٢/٢، واللسان (قند، سلك) والشعر لعبد مناف بن ربيع. وأسلكوهم : جعلهم يسلكون : وقتادة : اسم مكان أو جبل بعينه، والمراد : في طريق هذا المكان أو الجبل. والشل : الطرد. والجمالة : جمع جَمَالٍ، وهو صاحب الجمل والعامل عليه. والشرد : جمع شرود، وهو من الإبل : الذي ينفر من الشيء إذا رآه، فإذا طُرِدَ كان أشد لنفاره. والمعنى : حتى إذا أسلكوهم في هذا المكان طردوهم طردا مثل طرد الجمالة شوارد إبلهم.

(٢) النواير : ٥١٤.

ضعيف/، ورجلٌ تَلْقَامَةٌ وتَلْعَابَةٌ. وقد يُسْقِطُونَ التَاءَ من هذه الأسماء.

ووجهُ المبالغة أنه ذُهِبَ به إلى الدَاهِيَةِ في المدح، وإلى معنى البَهِيْمَةِ في الذم، قاله الفراء.

والنوع الثالث : أن تَلْحَقَ على معنى النُسْبِ، نحو : المَهَالِبَةُ، جمع مُهَلَّبِيٍّ، والمَنَازِرَةُ، جمع مُنْذِرِيٍّ، والأَشَاعِثَةُ، جمع أَشْعَثِيٍّ، والأَشَاعِرَةُ، جمعُ أَشْعَرِيٍّ، فجاء الجمع المكسّر في هذه الأشياء على حَدِّ جمع التصحيح، في كَوْنِ ياءِ النُسْبِ حُذِفَتْ فيهما، فصارت التاء اللاحقة في التَكْسِيرِ دَالَّةً على النُسْبِ، كما صار الجمع بالواو والنون دالاً على ذلك.

والنوع الرابع : أن تَأْتِيَ للعُجْمَةِ، وجَعَلَهَا المؤلف في «التسهيل»^(١) للتعريف لا للعُجْمَةِ، نحو : مَوَازِجَةٌ، جمع مَوْزَجٍ، وهو الخَفُّ، وجَوَارِيَةٌ، جمع : جَوْرَبٍ، وسَبَابِجَةٌ، جمع سَبِيجِيٍّ، وهم قومٌ من السُّنْدِ، كانوا بالبصرة يُسْتَأْجَرُونَ، قالوا : والهاءُ فيه للعُجْمَةِ والنُسْبِ^(٢).

والنوع الخامس : أن تَأْتِيَ عَوْضاً من محذوف، وذلك نوعان :

أحدهما : أن تكون عَوْضاً من محذوفٍ غير لازم الحذف، وهي اللاحقة لمثال (مَفَاعِيلٍ) في الجمع، نحو : جَحْجَاحٌ، للسَّيِّدِ، وجَحَاجِحَةٌ، وزَنْدِيقٌ وزَنْادِقَةٌ، وفِرْزَانٌ وفِرَازِنَةٌ^(٣)، ونحو ذلك.

ويجوز أن تأتى بالياء ولاتأتى بالهاء، وهما متعاقبان، قالوا : والتاءُ في هذا النوع لِحَاقِهَا عَوْضاً قِيَاسُ مُطَرَّدٍ، فتقول في (قُنْدِيلٍ) : قُنَادِلَةٌ،

(١) انظر : ص ٢٥٤، وفيه «للتعريب».

(٢) اللسان (سبج).

(٣) الفرزان : من لعب الشطرنج، وهو الملكة.

وفي (مَنْدِيل) : مَنْادِلَةٌ، وما أشبه ذلك.

والثانى : أن تُعَوِّضَ من لازم الحذف، نحو : رِبَّةٌ، وَشِيَّةٌ، وَفِنَّةٌ، ومائَةٌ، وبابه، فالتاء هنا لازمة، إذ لا يرجع ما عَوِّضَتْ منه.

وجَعَلُوا أيضا من أنواع التاء أن تكون لتأنيث الجمع نحو : صَيَاقِلَةٌ، وصَيَارِفَةٌ، وقَشَاعِمَةٌ^(١).

وكذلك التاء في (أَفْعَلَةٌ) و(فِعْلَةٌ) ونحو ذلك كم أُبْنِيَةِ الجموع.

وجعلوا من ذلك إتيانها لتأكيد التأنيث، استيثاقاً منه وتوكيداً، وهو نحو : غُرْفَةٌ، وكُدْيَةٌ، وعَقَبَةٌ. وقد تقدم تَسْوِيعُ هذا النوع في نوع ماجاء للفرق بين المذكر والمؤنث، وإنما نَبَّهْتُ على أقسام التاء لِتَنْبِيهِ النّاطِمِ كما تقدم، وإلّا لَكَانَ هذا الشرح غَنِيًّا عن ذلك، ولكن القَصْدُ استجلابُ الفائدة مع اتِّبَاعِ النّظْمِ، لا النّقلُ المطلق، فإن الكتب المبسوطة / أَغْنَتْ عن هذا. ١٦٤ والله يَنْفَعُ بالقَصْدِ بِفَضْلِهِ.

المسألة الثانية : أنه لما قال : «وَلَا تَلِيْ فَارِقَةٌ» أى حال كونها فارقةً - دَلَّ على أن التاء التى ذَكَرَ، وهى تاء التأنيث، هى الْمُتَنَقِّسَةُ، لأنه أعاد الضمير على التاء المتقدمة الذَّكَرُ في قوله : «عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ» ثم قَسَمَهَا هنا إلى فارقة وغير فارقة، فدَلَّ على أنها تاء أَلِفِ التأنيث في جميع الأقسام، وهذا صحيح، نَصُّ عليه الفارسي في «التَّذْكَرَةِ» فقال حين ذَكَرَ التاء، وأن التى للعَوِّضِ يُجْتَرَأُ بها عن المَرَّةِ الواحدة، قال : لأن هذه التاء، وإن اختلفت معانيها، فكان منها مايدُلُّ على الواحد من الجنس،

(١) الصَّيْقَلُ والصَّقَالُ : من صناعته الصَّقْلُ، وهو جلاء السيف والمرأة ونحوهما والجمع : صَيَاقِلُ وصَيَاقِلُ. والصَّيْرَفُ والصَّيْرَفِي : مَرَأَتُ الدَّراهِمِ، وهو من يبدل نقداً بنقد. والجمع : صَيَارِفُ وصيَارِفَةُ والقشاعة : جمع قَشَعَمٍ، وهو المسنُّ من الرجال والنسور والرخم.

نحو : جَرَادَةٌ وَجَرَادٌ، ومنها ما يَدُلُّ على العُجْمَةِ نحو المَوَازِجَةُ، والسَّبَابِجَةُ، ومنها ما يَدُلُّ على النِّسْبَةِ نحو : المَهَالِبَةُ. ومنها ما يكون بدلاً من حرفٍ كان يَلْحَقُ الكلمة، نحو : زَنَادِقَةٌ - فكلُّها تَجْتَمِعُ في أنها علامة تانيث، ألا تَرَى إنك إذا سَمَّيتَ بشيءٍ من هذه الضروب، التي تَلْحَقُه الهاءُ مع اختلافها، اتَّفَقَتْ في أنها لا تنصرف في المعرفة، فهذا يدل على أنه كالشيء الواحد، والقَبِيلُ المفرد، ومن ثَمَّ لم يَجُزْ أن تدخل في أوصاف القديم سبحانه، نحو: عَلَامَةٌ، لأنَّ لِحَاقَهَا للتكثير لم يُخْرِجْهَا عن أن تكون للتانيث.

وما قاله صحيح، فكأنَّ الناظم نَبَّهَ على هذا المعنى، وهو حَسَنٌ من التَّنْبِيهِ إن كان قصده.

ولمَّا أتمَّ الكلام على ما يتعلَّقُ بالتاء من الأحكام شرَّع في الكلام على حكم (الألف) ومواضعها، فقال:

وَأَلِفُ التَّائِنِثِ ذَاتُ قَصْرِ
وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ
وَالِإِشْتِهَارِ فِي مَبَانِي الْأَوَّلَى
يُبْنِيهِ وَزَنُّ أَرَبَى وَالطُّوَلَى
وَمَرَطَى وَوَزَنُّ فَعْلَى جَمْعًا
أَوْ مَصْنَدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى
وَكُحْبَارَى سُمَّهَى سِبْطَرَى
نِخْرَى وَجِئِيئَى مَعَ الْكُفْرَى
كَذَاكَ خُلَيْطَى مَعَ الشُّقَارَى
وَأَعَزُّ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا

قَسَمَ الألف التي للتأنيث قسمين :

ألفا مَقْصُورَة، وهى ذات القَصْر، وهى الباقية على أصالتها،
ولكونها قُصِرَتْ عن الحركة سُمِّيت مَقْصُورَة، أو لكونها لم يَقَع قبلها مَدَّة.
وَألفا مَمْدُودَة، وهى ذات المَدِّ، وَلَمَّا كان حرف المَدِّ موجودا قبلها،
وهى آتية بعده نُسِبَ / المَدُّ إليها.

١٦٥

ومَثَلُ الممدودة بَأُنْثَى الغُرُّ، والغُرُّ : جمع الأُغُرِّ، وهو ذو الغُرَّة،
والغُرَّة : بياضٌ في جَبْهَةِ الفَرس، يقال : فرسٌ أُغِرُّ، والأُغَرُّ : الأبيضُ.
وعلى الوجهين فالأنثى : غُرَاءُ على (فَعْلَاءَ) فالألف هنا ممدودة،
وهى التى صارت همزةً لضرورة الإعلال، لأنها اجتمعت مع أَلِف المَدِّ،
وهما أَلِفان فلا يجتمعان، فَقَلَبُوهَا همزة.

وترك تمثيلَ المقصورة لبيانها في نفسها، من حيث هى باقيةً على
أصلها.

ثم أخذ يذكر مواضع الألف المقصورة، ومواضع الممدودة، لأنهما
قد تَلْتَبَسَان على الطالب، إذ كانت الهمزة تأتى آخرَ الكلمة فلا يُعرف
كونُها للتأنيث، وقد تأتى للإلحاق، وقد تأتى للتكثير، فتَلْتَبَسُ إحداها
بالأخرى، وأيضاً قد تأتى الكلمة وآخرها يَحْتَمَل أن يكون ممدوداً أو
مقصوراً أو فيه الوجهان. وهذا الاحتمال إمَّا بِحَسَبِ المتعلِّم، وإمَّا بِحَسَبِ
الأمر في نفسه.

فمثالُ التباس همزة التأنيث بهمزة الإلحاق (فَعْلَاءُ) ومثالُ التباس
الألفَيْن (فَعْلَى) وسيأتى بيان ذلك بِحَوْلِ الله.

والترفة بين هذه الألفات أكيدٌ في الصَّنَاعَة، لِمَا يَنْبَغِي عليه من

الأحكام في (مالا يَنْصَرَفُ) وفي (التَّصْغِير) وغيرهما .

وأيضا فإنَّ المقصورة قد تَلْتَبَس بالممدود، بحيث لا يُعْلَم في الكلمة هل آخرها مقصورٌ أم ممدودٌ، وذلك كُلُّهُ لا يَنْضَبِط في أعيان الأسماء، وإنما ذلك حَظُّ اللُّغَوِيِّ، فأمكنهم، ومنها ما ليس كذلك بل يكون مشتركا مثل (فَعَلَى) بكسر الفاء، نحو: ضبطها بالأبنية فإن من الأبنية التي آخرها ألف ما يكون مختصاً بألف التانيث.

ذِفْرَى، وذِفْرَى، هو ذو وجهين، وقالوا : مِعْزَى ودِفْلَى، فالأولى للإلحاق، والثانية للتانيث، وكذلك بناء (فَعَلَى) مُشْتَرَك للألف والهمزة، و(أَفْعَلًا) و(فَعْلَلًا) ومن ذلك كثير، فأرادوا أن يَحْصُرُوا الأبنية التي تختص بالنوع الواحد دون الآخر، على عادتهم في ضَبْط ما يَرْجِع من اللغة إلى القياس.

فذكر الناظم ذلك، وابتدأ بالأبنية المختصة بالألف المقصورة، فقال :
«والاشْتِهَارُ في مَبَانِي الأُولَى» إلى آخره.

١٦٦ «الاشْتِهَارُ» مبتدأ، خبره «يُبدِيه» و«في / مَبَانِي» متعلق
ب«الاشتهار» والمَبَانِي : جمع مَبْنَى، أراد به الأبنية أنفسها و«يُبدِيه» أى
يُظْهِره وزن كَذَا وكَذَا .

يعنى أن الألف الأولى في الذَّكْر، وهى المقصورة، اشتهر في
مبانيها هذه العِدَّة في الأمثلة المذكورة، فلا تُوجد فيها الألف إلا التانيث.
وقيد ذلك بالاشتهار، لأن ما ذكره هى التى كَثُرَ عنده فيها ذلك استعمالاً،
بخلاف غيرها من الأبنية، وإن اِخْتَصَّت بالتانيث فإنها لم تَشْتَهَر، ولم
يَكْثُر فيها الاستعمال، كما كَثُرَ في هذه. وسينبئ آخرأعلى هذا.
وعد من الأبنية المشهورة اثنتى عشرَ بناء.

البناء الأول : بناءُ (أَرَبَى) وهو (فُعَلَى) بضم الفاء وفتح العين، من أبنية التانيث بالآلف، فلا توجد ألفه للإلحاق، إذ ليس في الكلام وزنُ (فُعَلَل) ولا يكون أيضا ممدوداً على ما قال : والأَرَبَى : الداهية، قال الشاعر^(١) :

فلما غَسَى لَيْلَى وَأَيَّقَنْتُ أَيَّهَا

هِيَ الْأَرَبَى جَاءَتْ بِأُمِّ حَبَوَكَرَى

ومثله (الأَرَنَى) وهو حَبٌ بَقْلٍ يُطْرَحُ فِي اللَّبَنِ، فَيُنْخَنُ وَيُحَبِّبُهُ، و(أَدَمَى)

لموضع.

وقيل : الأَدَمَى : حجارةٌ حُمْرُ فِي أَرْضِ بَنِي قُشَيْرٍ، و(جُنْفَى) اسم موضع، و(الجُعْبَى) عظامُ النَّمْلِ الَّتِي يَعْضَضُنَ، وَلِهَذَا أَفَوَاهُ وَاسِعَةٌ. و(شُعْبَى) موضع.

البناء الثاني : بناء (الطُولَى) وهو (فُعَلَى) بضم الفاء وإسكان العين. يَخْتَصُ بِالتَّانِيثِ بِالْأَلْفِ، إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ (فُعَلَلٌ) بِنَاءٌ أَصِيلاً عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوِيهِ وَالْجُمْهُورِ، فَجُذِبَ وَجُنْدَبٌ^(٢) وَنَحْوُهُمَا، مُفْرَعَانِ عِنْدَ الضَّمِّ، وَهُوَ عِنْدَ الْأَخْفَشِ بِنَاءٌ أَصِيلٌ، فَالْإِلْحَاقُ بِهِ سَائِغٌ، وَقَدْ حَكِيَ فِي الْإِلْحَاقِ بِهِ (سُودَدٌ) وَسِيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وأيضا فر(فُعَلَاءً) ممدوداً أتت همزته للإلحاق، نحو : قُوبَاءٌ، هو ملحق بَقُسْطَاسٍ، فلذلك عَدَّ (فُعَلَى) من المختص بالآلف التانيث.

(١) اللسان (حبكر، غسا)

والبيت لعمر بن أحمد الباهلي. وَغَسَا اللَّيْلُ، يَغْسُو، غَسَوًا، إِذَا أَظْلَمَ.

ومن أمثالهم في الداهية قولهم : جاء فلان بأم حبوكري، ووقع فلان في أم حبوكري.

(٢) الجُذْب - بضم الدال وفتحها - الضخم الغليظ من الرجال والجمال. والجمع : جُذَاب.

والخُنْدَب - بضم الدال وفتحها زياً - الذكر من الجراد، أو الصغيرة منه. والجمع : جُنَادِب.

و(الطُولَى) تانيث الأطول، وهو قياس في «أفعل التفضيل» إذا دخلت عليه الألف واللام، ومثله : الكُبْرَى، والصُّفْرَى، والطَّرِيقَةُ المُنْتَى، والأُخْرَى، والأُولَى، وذلك كثير.

ومثله في غير التفضيل (الأنثَى) و(العُذْرَى) من العُذْر، واليُسْرَى، والعُسْرَى، والعُمْرَى، من الإعمار، و(العُقْبَى) العاقبة، و(العُتْبَى) الرجوع عما عُوْتِبَتْ عليه والحمى، والحبلى، و(حُزْوَى) موضع. وذلك كثير.

البناء الثالث : بناء (مَرَطَى) وهو (فَعَلَى) بفتح الفاء والعين.

يَخْتَصُّ بالتانيث بالألف أيضا، إذ ليس في الكلام / وزن (فِعْلَلٌ) ١٦٧ وأيضاً فإن (فَعَلَاءً) بالمدُّ مُنْتَفٍ على ما يقتضيه كلامه.

و(المَرَطَى) السريعة من الإبل، يقال : فَرَسٌ يَعْدُو المَرَطَى، وهو فوق التقريب، ودون الإهذاب، قال طُفَيْلٌ^(١).

تَقْرِبُهَا المَرَطَى والجَوْزُ مُعْتَدِلٌ

كَأَنَّهَا سُبْدٌ بالماءِ مَغْسُولٌ

وقال الأَفْوَه^(٢):

ورُكُوبُ الخَيْلِ تَعْدُ والمَرَطَى

قَدْ عَلَاهَا نَجْدٌ فِيهِ احْمِرَارٌ

وأكثر استعمال هذا البناء في الحركة والسُرعة، يقال : ناقةٌ وَكْبَى :

(١) اللسان (سبد، مرط) والجَوْز : الوسط. والسُبْد : طائر لَيْن الريش، إذ قطر على ظهره قطرة من ماء جرى من فوقه للينه.

(٢) ديوانه ١٢ (الطرائف الأدبية للميمنى) والنَّجْد - بفتحتين - العرق من عمل أو كرب أو غيره.

شديدة الوثب، وناقّة وكريّ : شديدة العدو، وناقّة وكفى، أى سريعة، وناقّة بشكى : سريعة، وناقّة ملسى، أى تمرّ مرّاً سريعاً، وكذلك الجمزى : عدوّ «فيه نزو»، وناقّة شمجى، أى سريعة. وتكون في غير ذلك، يقال : لقيته النذرى، أى في النذرة، وذقرى : اسم لروضة بعينها، وصورى : موضع، وبردى : نهر بدمشق.

البناء الرابع : بناء (فعلّى) بفتح الفاء وإسكان العين.

وهذا المثال على وجهين في الاستعمال :

فأحدهما : أن يَخْتَصَّ بالتأنيث بالآلف.

والآخر : ألا يَخْتَصَّ بذلك، فذكر الناظم هنا ما يحتاج إليه، وترك ما عدا

ذلك، فللاختصاص بالتأنيث بالآلف ثلاثة مواضع هى التى عدّها :

أحدها : أن يكون جمعاً لامفردت، فإنه إذا كان جمعاً لم يكن فيه إلحاق في المفردات، وأيضاً فلم يأت الجمع هنا ممدوداً، وما أُوهم خلاف ذلك فهو اسم جمع لاجمع حقيقة، نحو : حلفاء، وقصباء. ومثاله : مريض ومرضى، وجريح وجرحى، وقتيل وقتلى، وهالك وهلكى، وصريع وصرعى. وهو كثير.

والثاني : أن يكون مصدراً، فإن الإلحاق بالآلف فيها معدوم، ولم يأت

مصدر على (فعلّاء) ممدوداً، ومثاله : الدّعوى، والنّجوى، والعدوى، والرّعوى، من الرّعاية أو الارعواء، والفتوى، والشكوى.

والثالث : أن يكون صفة، ومثله بشبعى، وهو تأنيث (شبعان) و(فعلّى

فعلان) قياس، نحو : سكران وسكرى، وغضبّان وغضبى، وملآن وملأى، وريان ورياً، وحران وحرى، وصديان وصدياً، وشهوان وشهوى، وظلمان وظمأى، ونحو ذلك.

وتحرز بالصفة من الاسم، فإن الاسم، على (فعلَى) مشترك الألف / بين التانيث والإلحاق، فالتانيث نحو : عَلَّقَى، وَرَضَوَى، وَسَلَّمَى، وَعَوَّى، ١٦٨ والإلحاق نحو : عَلَّقَى، بالتنوين ويقال : جاء القوم تَتَرَّى، يُنُون ولاينون، وقُرِئَ بالوجهين قوله تعالى : {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا} ^(١) ومعناه : واحدٌ خلفَ آخر، ومنه أيضا : أُرْطَى، مُنُونًا لاغير.

و(فعلَى) أيضا مشترك بين المدِّ والقصر إذا كان اسما، فمن المقصور ماذكر أنفا، والممدود نحو : النُّعْمَاءُ، والقَصَبَاءُ، والحَلَفَاءُ، والشُّعْرَاءُ.

وإنما قيّد الصفة بالمثال ليبين لك أى صفة أراد، إذ ليس كل صفة على (فعلَى) تختص بالألف دون الهمزة، بل تأتي الصفة على قسمين : أحدهما : أن تَخْتَصَّ بالألف دون الهمزة، وذلك ماكان فيها تانيث (فَعْلَان) نحو : سَكْرَى، وَغَضَبَى، وَرِيًّا، وتانيث : سَكْرَان، وَغَضْبَان، وَرِيَّان. ومنه مثاله، لأنه تانيث (شَبَعَان).

والآخر : أن تَخْتَصَّ بالهمزة دون الألف، وذلك ماكان منها تانيث (الأفْعَل) نحو : حمراء، وصفراء، وصهباء، وسوداء، على ماسيذكره في فصل الممدودة، فإخراج هذا القسم قيّد (فعلَى) بالمثال. والله أعلم. وأما ماعدا هذه الثلاثة فلا تَخْتَصُّ بالتانيث، بل قد تكون للتانيث وللإلحاق، وقد يأتى ممدوداً أيضا مختصاً بهمزة التانيث كما ذكر.

البناء الخامس : بناء (حُبَارَى) وهو (فُعَالَى) بضم الفاء. يَخْتَصُّ بالتانيث بالألف، إذ ليس في الأسماء بناء (فُعَالَل) فيلحق

(١) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين، وقرأه الباقون بلا تنوين. وانظر : السبعة لابن مجاهد ٤٤٦.

به، وأيضا فلم يَأْتِ هذا البناء ممدودا، والحُبَارَى : طائر، قال الشاعر^(١) :

تَوَقَّى بِأَطْرَافِ الْقِرَانِ وَعَيْنُهَا

كَعَيْنِ الْحُبَارَى أَخْطَأَتْهَا الْأَجَادِلُ

ويروى «توقى»^(٢) ومثله (الْخُزَامَى) لخيرى البر^(٣). ويقال : قُصَارَاكَ

أَنْ تَفْعَلَ، أَى غَايَتُكَ، وَ(جُمَادَى) لِلشَّهْرِ، وَ(النُّعَامَى) رِيحُ الْجَنُوبِ،

وَ(الشُّكَاغَى) شَجَرَةٌ ذَاتُ شَوْكٍ كَثِيرٍ، وَزُنَابَى الْعَقْرِبِ : قَرْنُهَا، وَالذُّنَابَى :

الذَّنْبُ، وَيُقَالُ : هُوَ مَنبِتُ الذَّنْبِ. وَالسُّمَانَى : طَائِرٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

البناء السادس : بِنَاءُ سُمَّهَى وَهُوَ (فُعْلَى) بِضَمِّ الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ

مَفْتُوحَةً.

يَخْتَصُّ بِالتَّائِيثِ بِالْأَلْفِ، لِأَن مِثَال (فُعْلَلُ) وَ(فُعْلَاءُ) غَيْرُ مُوجُودٍ،

وَالسُّمَّهَى : الْبَاطِلُ، يُقَالُ : ذَهَبَ فِي السُّمَّهَى^(٤)، إِذَا ذَهَبَ فِي الْبَاطِلِ،

وَأَيْضًا فَيُقَالُ : لِلْهَوَاءِ الَّذِي بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ / السُّمَّهَى. وَيُقَالُ ١٦٩

السُّمَّهَى : الَّذِي يُقَالُ لَهُ مَخَاطُ الشَّيْطَانِ^(٥).

ومثله الْحُلْكَى، وَهِيَ شَحْمَةُ الْأَرْضِ^(٦)، وَبُدْرَى، مِنَ الْبِدَارِ.

(١) هُوَ أَوْ نُؤْيِبُ الْهَذَلِي، دِيْوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ٨٢/١، وَاللِّسَانُ (قِرْن)

وَتَوَقَّى : تَشْرَفَ. وَالْقِرَانُ : جَمْعُ قَرْنٍ، وَهُوَ الْجَبَلُ الصَّغِيرُ، أَوْ قِطْعَةٌ تَنْفَرِدُ مِنَ الْجَبَلِ. وَالْأَجَادِلُ :

جَمْعُ جَدَلٍ، وَهُوَ الصَّقْرُ. وَالْمَعْنَى : إِنْ هَذِهِ الْمَرَاةُ تَتَّبِعُ الْجَيْشَ مُسْتَتِرَةً بِأَعَالَى الْجِبَالِ، تَنْظُرُ مِنْهَا

وَتَسْأَلُهُمْ، وَعَيْنُهَا، مِنَ الذَّعْرِ وَالْخَوْفِ، كَعَيْنِ الْجَبَارَى الَّتِي لَمْ تَرَهَا الصَّقُورُ.

(٢) وَهِيَ رَوَايَةُ الدِّيْوَانِ وَاللِّسَانِ.

(٣) وَهِيَ نَبْتَةٌ طَيِّبَةُ الرِّيحِ.

(٤) اللِّسَانُ (سَمَهُ) وَيُقَالُ لَهُ زَيْضًا : السُّمَّةُ، وَالسُّمَّيْهَى.

(٥) مَخَاطُ الشَّيْطَانِ : هُوَ السِّهَامُ الَّتِي تَتَرَاوِي فِي عَيْنِ الشَّمْسِ لِلنَّاظِرِ فِي الْهَوَاءِ عِنْدَ الْهَاجِرَةِ. وَيُقَالُ

لَهُ أَيْضًا : لِعَابِ الشَّمْسِ، وَرِيْقِ الشَّمْسِ.

(٦) شَحْمَةُ الْأَرْضِ : الْكِمَاةُ الْبَيْضَاءُ.

البناء السابع : بناء (سَبَطَرَى) وهو (فَعَلَى) بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

يختص أيضاً بالتأنيث بالالف لعدم مثال (فَعَلَلُ) و(فَعَلَاءُ).
والسَّبَطَرَى : مِشْيَةٌ فِيهَا تَبَخُّثٌ، نَقَلَهُ الْقَالِي عَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ. ومثله
(الضَّبَعَطَى) كَلِمَةٌ يُفْرَزُ بِهَا الصَّبِيانُ، و(الزَّبَعَرَى) : الضُّخْمُ.

البناء الثامن : بناء (ذِكْرَى) وهو (فَعَلَى) بكسر الفاء وإسكان العين.
والذِكْرَى : مصدر، نحو قوله تعالى : {تَبْصِرَةٌ وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ} ^(١).
ونبه بهذا المثال على أن اختصاص هذا البناء بالالف التأنيث إنما يكون في
المصادر، وذلك أن هذا البناء على وجهين :

أحدهما : أن يأتي مصدراً وهو المقصود، فلا تكون ألفه للإلحاق، لأن
الإلحاق فيه تابع للإلحاق في الفعل، والفعل عَرِيَ عن ذلك، ولا يكون ممدوداً
أيضاً، لعدمه في المصادر، ومثله : السَّيِّمَى.

والآخر : أن يأتي اسماً، فليس بمختص بالالف التأنيث، بل قد يكون كذلك،
نحو : الدَّفَلَى، والشَّعْرَى، و(الحَجَلَى) للحَجَل.

وقد تكون ألفه للإلحاق، فإن وزن الواحد، نحو : الذَّفَرَى، فإن للعرب فيه
وجهين، منهم مَنْ يقول : ذَفَرَى أُسَيْلَةً، ممنوع الصرف، ومنهم من يقول : ذِفَرَى
أُسَيْلَةً مصروفاً.

وقد تأتي أيضاً ممدودة للإلحاق، نحو : عِلْبَاءٌ وَحِرْبَاءٌ، فلاجل هذا أتى
بالمثال من المصدر ليُحَرِّزَ مراده.

(١) سورة ق : ٨.

البناء التاسع : بناء (حِثِّيٌّ) وهو (فِعْلِيٌّ) بكسر الفاء والعين وتشديدها.

ويختص بالتانيث بالالف، وإذ ليس في الكلام مثال (فِعْلَلٌ) ويقتضى أيضا عدمَ (فِعْيَلَاءَ) وهو اسم مصدر من : حَثَّته على الشيء، أى : خضضته عليه.

وهذا البناء مختصُّ بأسماء المصادر، فمن ذلك : الهَجِيرَى، بمعنى العادة، وأيضاً بمعنى الهُجْر من الكلام، والهَزِيمَى، من الهزيمة، والخصيصى من : خَصَصْتُ، والخَلِيفَى : الخلافة، والرَّمْيَا : من رَمَيْتُ، والرَدِيدَى : من رَدَدْتُ، والمَكِّيَّتَى : من المَكْتُ، والدَّلِيلَى / من الدلالة. ١٧٠

البناء العاشر : بناء (الكُفْرَى) وهو (فُعْلَى) بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

يختصُّ بالتانيث بالالف، إذ ليس في الكلام مثال فَعْلَلٌ، ولا فَعْلَاءَ. والكُفْرَى، والكافورُ : وعاءٌ طَلَع النُّخْل، سُمي بذلك لأنه يَكْفُرُه، أى يَغْطِيه. والشَّيْبَانَى^(١) يجعله الطَّلَع نفسه، والفراء يجعله الطلع حين يَشُقُّ. قال القالى: والأول هو الصحيح، لأن الاشتقاق يدل على صِحِّته ومثله : (عُرْضَى) من الاعتراض.

البناء الحادى عشر : بناء (خُلَيْطَى) وهو (فُعْلَى) بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة.

يختصُّ بالتانيث بالالف لفقد بناء (فُعْلَلٌ) و(فُعْيَلَاءَ). والخُلَيْطَى : من الاختلاط، يقال : وَقَعُوا في الخُلَيْطَى، أى اختلط

(١) يعنى أبا عمر والشيباني، صاحب كتاب «الجيم» في اللغة.

عليهم أمرهم، ومثله النهْيِي، من الانتهاب، وذهبتُ أبله في العُمْيِيهِ
والكُمْيِيهِ، إذا تفرقت في كل وجه، فلم يَدْرِ أين ذهبت، واللَّغْيَرِي :
الحَفِيرَةُ المَلْتَوِيَّةُ التي يَحْفَرُهَا اليرْبُوع، والشَّرِيْطِي : من الاشتراط.
البناء الثاني عشر : بناء (الشُّقَارِي) وهو (فُعَالِي) بضم الفاء وفتح
العين المشددة.

يَخْتَصُ بِأَلْفِ التَّائِيثِ لَأَن مِّثَال (فُعَالِلُ) و(فُعَالَاء) غير موجود.
والشُّقَارِي : نَبَتٌ، ومثله : الحَوَارِي، للدَّقِيق المعروف، والعَوَارِي،
والخُبَارِي الخُضَارِي، والزُّبَادِي، أسماء نباتات.

هذه جملة الأبنية التي أشار إليها الناظم، وقَيَّدَهَا بالشهرة، وكثرة
الاستعمال بقوله : «والإِشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأَوَّلَى» إلى آخره.
ثم نَصَّ عَلَى أَن مَاعِداً هَذِهِ الْأَبْنِيَّةُ نَادِرٌ فِي الْأَبْنِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ
بِالتَّائِيثِ، فَقَالَ : «وَأَعَزُّ لِيَغَيِّرَ هَذِهِ اسْتِنْدَاراً».

أَيِ انْسَبَ لغير هذه الأبنية المذكورة الاستندار والقلَّة، ولم يذهب
إلى ذكرها على التَّفْصِيلِ، لقلَّة استعمالها، ولكونها في عدم الفائدة الكُلِّيَّةِ
كنقل اللغة الذي لا يذهب إليه النحويُّ من حيث هو نَحْوِيٌّ.

وقد حَصَرَ فِي «التسهيل»^(١) ما اشتهر وما لم يَشْتَهَرَ، ولأَبْدُ من ذكر
بعض تلك النواذر المشار إليها في كلامه.

فمن ذلك (أَفْعُلَاوِي) ثلاثياً مضاعف / اللام، نحو (الدَّفْقِي) لِشَيْئَةٍ ١٧١
فيها تدفُّق وإسراع، و(الجِيْضِي) لِشَيْئَةٍ فيها اختيال، و(الهِمَقِي) لِشَيْئَةٍ
فيها تَمَائِلٌ، وهو نادر.

(١) ص ٢٥٥

ومنها (فَاعْلَى) نحو : الْبَاقِلَى، بتشديد اللام. قال القالَى : ولا أعلم له نظيراً في الكلام.

ومنه (فَعَلَيَّا) نحو : مَرَحِيَّا، من المَرَح، وَقَلَهِيَّا، وَدَرِيَّا، وَبَرَدِيَّا، وهو من النادر أيضاً.

ومنها (فَعْلُوتَا) والذي حُكِيَ منه : الرَّهْبُوتَا والرَّحْمُوتَا.

ومنها (فَعِلْنَا) نحو : العَرِضْنَى، ولم يَنْقُلِ القالَى غيره.

ومنها (إِفْعَلَى) نحو : إِيْجَلَى، قال القالَى : ولم يَأْتِ على هذا غيره.

ومنها (إِفْعِيلَى) نحو : إِهْجِيرَى، وإِجْرِيَّا، وهو نادر، ونحو هذا من الأبنية النادرة.

وعَزَا الشَّيْءَ عَزْوَاً وَعَزِيّاً : نَسَبَهُ. وأتى بـ«الاسْتِنْدَار» في معنى النُّدُور، وهو السُّقُوط والشُّذُوز.

ثم على الناظم في هذا الفصل بحَسَبِ قَصْدِهِ اعتراضات :

أحدهما : أنه نَصَّ على أنه يَأْتِي بالأشهر من أبنية الألف المقصورة، وقد وجدنا من هذه الأبنية ما ليس بمشهور ولا كثير.

فمنها (أَرَبِي) فهو قليل نادر، قال أبو بكر خَطَّاب^(١) : وقد شَذَّ من (فُعَلَى) ثلاثة أحرف، أتت مقصورة، وهي (الأَرَبِي) للدَّاهِيَةِ، و(شُعَبِي) اسم بلد، و(أَدَمِي) اسم موضع، ولم يَحْكُ غير هذه الثلاثة الأحرف. ونحو هذا قال غيره حين جَعَلُوا (فُعَلَى) من الأبنية المختصة بالمدِّ.

(١) هو أبو بكر خطاب بن يوسف هلال الماردي القرطبي. من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق. وهو صاحب كتاب «الترشيح» في النحو (ت بعد ٤٥٠هـ).

فهذا ضدٌ ماذهب إليه الناظم فيه، وجملَةٌ ماحكى القَالِيُّ فيه، وهو المُتَتَبِعُ
للسماع، والحافظُ للنوادر، ماتقدم التمثيلُ به ولم يَزِدْ، وقال : إنه قليل جداً.
وقال سيبويه في «الأبنية»، ويكون على (فَعْلَى) وهو قليل في الكلام^(١)، ثم
حكى ثلاثة أَلْفَافٍ.

ومنها (شُمَّهَى) فهو نادر. قال سيبويه : وجاء على (فُعْلَى) وهو قليل،
قالوا : السَّمَّهَى، وهو اسم، والبُدْرَى، وهو اسم^(٢).

ولم يحك منه القَالِيُّ إلا ثلاثة الألفاظ المتقدمة، فهو أندرُ من (فُعْلَى) وقد
جعله الناظم من الأبنية الشهيرة.

ومنها (سِبْطَرَى) فهو نادر أيضاً، ولم يذكر منه القَالِيُّ إلا ثلاثة الألفاظ
المذكورة قبل، نَعَمْ، حكى من (فِعْلَى) الثلاثي : الحِمَقَى، والدَقَقَى والجِيضَى
خاصةً، والجميعُ إذا اجتمع من قبيل النادر غير المشهور، فهو، على كل تقدير،
على غير ما زعم الناظم.

وقال سيبويه في الأبنية^(٣) : ويكون على مثال (فِعْلَى) وهو قليل، قالوا :
السَّبْطَرَى، وهو اسم والضَبْطَطَى، وهو اسم.

ومنها (الكُفْرَى) فهو من قبيل النادر أيضاً، إنما حكى منه القَالِيُّ :
عُرَضَى، وكُفْرَى، وسَلْحَفَى، ثم قال : ولا نعلمُ أتَى من هذا المثال، غيرَ ما ذكرنا،
هذا مع أنه أدخل فيه (سَلْحَفَى) وهو رباعي، ليس مثل (الكُفْرَى) فالذى صح
من نقله فيه لفظان خاصة.

(١) الكتاب ٢٥٦/٤.

(٢) المصدر السابق ٢٦٤/٤.

(٣) المصدر السابق ٢٦١/٤.

وقال في تقرير الأبنية : إنَّ هذا البناء قليل جداً .

وقال سيبويه^(١) : ويكون على (فُعْلَى) قالوا : العُرْضَى، وهو اسم .

ومنها (الشُّقَارَى) فهو من النادر، إذ لم يَحْكِ منه القالِي غيرَ ماتقدم، إلا أنه لم يَنْصَحْ على أنه نادر، وكذلك سيبويه لما ذَكَرَ بناء (فُعَالَى) لم يُنَبِّهْ على نُدُورِهِ، فلعله استند إلى هذا القَدْرُ^(٢) .

هذا ما على الناظم في شُهْرَةِ هذه الأبنية .

وعليه في بناء (الطُولَى) نظر من جهة أخرى، لأنه جعله مختصاً، إذ ليس له ما يَلْحَقُ به، لعدم (فُعْلَلٍ) أصلَ بناء . وقد أثبت الناظم في «التصريف» فُعْلَلًا، جَرِيًّا على مذهب الأخفش والكوفيين، وهو مذهب يَتَرَجَّحُ عند القائل به بقولهم :سُوْدُدٌ، فالحقوه بْبِرْقِعٍ وَجُحْدُبٍ . والإلحاق إنما يكون بما هو أصلُ بناء، فعلى هذا يكون ماجاء من نحو (بُهْمَاة) ملحَقًا، لأنَّ الألف يَمْتَنِعُ مع التاء أن تكون للتأنيث كما تقدم، وعند ذلك لا يكون (فُعْلَى) مختصاً بالتأنيث .

وقد يُجاب عن هذا بوجهين :

أحدهما : أن مثاله يُفِيدُ مرادَه، وهو أنه مثل بفُعْلَى الأَفْعَلِ، فقد يقال : لم يَرُدْ إلا هذا بخصوصه، وعلى هذا لا يَدْخُلُ له ما لم يكن من باب التفضيل الذي يكون فيه الإلحاق .

والثاني : أن (بُهْمَاة) حُكِيَ نادرا جدا، ليس له في هذا البناء نظير، ولم يَكْثُرْ فيه استعمالُ التاء، فلا يُعْتَدُّ به في نقض أصلِ شائع الاستعمال، وهو الاختصاص بالتأنيث .

(١) المصدر السابق ٢٦١/٤ .

(٢) المصدر السابق ٢٥٧/٤ .

الاعتراضُ الثاني على كلامه : أنه ذُكر في هذه الأبنية ما ليس مختص بالآلف المقصورة، بل يشاركها فيها الممدودة، وقد جعلها في كتاب «التسهيل»^(١) / من قبيل المشترك، وذلك بناء (أرَبَى) وبناء (مَرَطَى) ١٧٢ وبناء (حِثْيَى) وبناء (خُلَيْطَى).

فأما بناء (أرَبَى) وهو (فَعَلَى) فهو أشهر في الممدود منه في المقصور، ولذلك جعلوا بناء (فَعَلَى) مثماً يُعرف به الممدود من المقصور، لاطِّرادِه في الممدود، واعتذروا عن نحو (أرَبَى) وأشباهه بالقلة والندور. ومثاله في المجموع : عُلَمَاءٌ، وحُكَمَاءٌ، وفُقَهَاءٌ، وهو كثير.

وفي المفردات ناقةٌ عَشْرَاءٌ، والعدوَاءُ للشُّغل^(٢)، والعرواءُ : الرُّعدة، والغُلواءُ، والرُّحضاءُ : العرق.

والقوَبَاءُ، والخِيَلَاءُ، والنُّفسَاءُ بالبرحاءِ، وهو يَتَنَفَّسُ الصُّعداءَ، ونحو ذلك.

وأما بناء (مَرَطَى) وهو (فَعَلَى) فقد جاء منه : قَرَمَاءٌ، لموضع، وجَنَفَاءٌ، لموضع أيضاً، والسُّحَنَاءُ : الهَيْئَةُ، كالسُّحَنَاءِ، ودَأْتَاءٌ وتَأْدَاءٌ، للأمة، وتسكن الهمزة أكثرُ فيها. وقالوا : نَفَسَاءٌ، في : نَفَسَاءٌ، وهى قليلة، والأشهرُ نَفَسَاءٌ، لكن المدُّ في (فَعَلَى) قليل، نَبَّه عليه سيبويه، فكأنه لا يَتِمُّكُن الاعتراضُ لهذا.

وأما بناء (حِثْيَى) وهو (فِعْيَلَى) فقد جاء منه : الفَحِيرَاءُ، والخَصْرِيَاءُ والزُّلْيَاءُ، والمَكْيِيَاءُ، ذكرهما اللُّحياني.

(١) انظر : ص ٢٥٦.

(٢) أى موانعه، وانظر : اللسان (عدا).

وَأَمَّا بِنَاء (خُلِّيَ) وَهُوَ (فُعِلَى) فَقَدْ تَشْرِكُهُ الْأَلْفُ الْمُدَوْدَةُ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ :
دُخِيْلَاءُ، حَكَى الزُّبَيْدِيُّ : أَنَا أَعْلَمُ بِدُخِيْلَاتِكَ.

وهذه الثلاثة نادرة في المد، والذي يَتِمُّكُنَّ الاعتراضُ به هو الأول، على أن المؤلف قد أثبت في «التسهيل»^(١) أربعة الأبنية من المشترك ولم يُفَرِّقْ بين قِلَّة وكثرة.

ثم ذكر الألف المدودة فقال :

لِمَدَّهَا فَعْلَاءُ أَفْعَلَاءُ

مُتْلَأَتْ الْعَيْنُ وَفَعْلَاءُ

ثُمَّ فِعْعَالاً فُعْلُلَاءُ فَعَاءُ وَلَا

وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَاءُ مَفْعُولاً

وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعْعَالاً وَكَذَا

مُطْلَقَ فَعَاءٍ فَعْلَاءُ أَخِيذاً

يَعْنَى أَنَّ لِمَدِّ أَلْفِ التَّائِيثِ أِبْنِيَّةً مَخْتَصَةً، لَا تَشْرِكُهَا فِيهَا الْأَلْفُ الْمَقْصُورَةُ، وَلَا أَيْضاً يَشْرِكُهَا فِيهَا أَلْفُ الْإِلْحَاقِ أَوْ التَّطْوِيلِ، بَلْ تَكُونُ هَذِهِ الْأَبْنِيَّةُ كَالْعَلَمِ الْمَمْلُوءَةِ، فَتَدْخُلُ بِذَلِكَ فِيمَا يَنْضَمُّ وَيَنْحَصِرُ بِالْقِيَاسِ مِنَ اللُّغَةِ. وَجَمَلَةُ الْأَبْنِيَّةِ الَّتِي ذَكَرَ سَبْعَةَ عَشَرَ بِنَاءً :

أَحَدُهَا : (فَعْلَاءُ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ.

(١) انظر : ٢٥٧.

يَخْتَصُّ بالتأنيث بالهمزة، لأن (فَعْلَالًا) في غير المضاعف معدوم، إلا
ما حكى شاذًا من قولهم : ناقةٌ بها خَزْعَالٌ، أى ظَلَع. والقُسْطَال : / ١٧٣
الغُبَارُ، وذلك غير مُعْتَدٍّ به.

أما (فِعْلَاءً) بكسر الفاء، أو (فُعْلَاءً) بضمها، فلا يَخْتَصُّ بالتأنيث،
لوجود (فُعْلَالٍ) و(فِعْلَالٍ) في نحو : قُسْطَاسٍ، وقِرْطَاسٍ، بل هذان البناءان
يختصان بالإلحاق، كما اختَصَّ (فَعْلَاءً) بالتأنيث، هذا مذهب البصريين.
ومن مُثَلِّ (فَعْلَاءً) قولهم : السَّرَاءُ، والضَّرَاءُ، والنَّعْمَاءُ، تأنيث
(الأفْعَلِ) في قولهم : بَيْضَاءُ، وصَفْرَاءُ، وَسَوْدَاءُ، وصَهْبَاءُ، وذلك كثير.

وليس مُشْتَرَكًا للممدودة والمقصورة، وإن كان الناظم قد ذَكَرَ
(فَعْلَى) قبل هذا، لأنه إنما ذَكَرَهَا في مواضع لاحظَ فيها للممدودة، وهى
كونُها جمعًا، أو مصدرًا، أو صفةً لمؤنث (فَعْلَانٌ) ولذلك قَيَّدَهَا فقال:
«أَوْصِفَةُ كَشَبَعَى» وهى في هذه المواضع الثلاثة لاحظَ فيها للمدِّ، وإنما
تُمَدُّ في غيرها، وهى عند ذلك مختصةٌ بالمدِّ، لاحظَ فيها للقصر.

البناء الثانى : (أفْعِلَاءً) بفتح الهمزة وكسر العين، وهو أحدُ ما قيد
بقوله : «مُتَلَّثَّ الْعَيْنِ» أى مَضْبُوطُ العين بثلاث الحركات، الضمة والفتحة
والكسرة.

يختص بالتأنيث بالهمزة لعدم بناء (أفْعِلَالٍ). ومن مُثَلِّه في المفردات
: الأَرْبِعَاءُ، لليوم المعروف، والأَرْمِدَاءُ، للرَّمَاد.

وهو في الجمع كثير، نحو : أَوَّلِيَاءُ، وَأَصْفِيَاءُ، وَأَنْبِيَاءُ، وَأَوْصِيَاءُ، وما
أشبه ذلك. وليس مُشْتَرَكًا لها وللمقصورة.

البناء الثالث : (أَفْعَلَاءُ) بَفَتْحِ الهمزة والعين، وهو الذي يعطيه التَّقْيِيدُ أيضا.

يَخْتَصُ بالتأنيث لعدم مثله في الأصول.

ومن مثله : الأَرْبَعَاءُ، لليوم المعروف.

قال الأصمعي : اليومُ : الأَرْبَعَاءُ، بفتح الباء، والأعرِفُ الأَرْبَعَاءُ بكسر الباء، إلا في جمع ربيع. وقد حكى أبو زيد عن بني عُقَيْل أنهم يقولون : الأَرْبَعَاءُ، بكسر الباء، فهما ثابتان. وهذا البناء قليل في الكلام.

البناء الرابع : (أَفْعَلَاءُ) بَفَتْحِ الهمزة وضَمِّ العين، وهو الثالث مِمَّا أعطاه تقييدُ الناظم.

بالتأنيث بالهمزة، كما ذُكِرَ في أخَوِيهِ.

ومن مثله : الأَرْبَعَاءُ، لعمودٍ من أعمدة الخُبَاءِ.

قال القالي : ولم يَأْتِ منه غيرُ هذا الحرف، ولم يَذْكَرْ سيبويه هذا المثال في الأبنية، وإنما جاء من قِبَلِ أهل الكوفة، و(أَرْبَعَاءُ) أيضا : موضع.

١٧٤

/ البناء الخامس : (فَعْلَلَاءُ) بفتح الفاء واللام.

يَخْتَصُ بتأنيث الهمزة، لَفَقْدِ مثال (فَعْلَلَالٍ).

ومن مثله : عَقْرِيَاءُ، وَحَرْمَلَاءُ، وَكَرْبَلَاءُ، وَتَرْمَدَاءُ، وهى أسماء

مواضع.

وقالوا : لا أدري أَيُّ البرُنْسَاءِ هُوَ أَيُّ : أَيُّ الناسِ هُوَ^(١). وهذا

(١) اللسان (برنس).

المثال جعله سيبويه (فَعْلَاءَ) فالنون عنده أصلية^(١).

البناء السادس : (فِعَالَاءُ) بكسر الفاء.

يَخْتَصُ بالتأنيث بالهمزة، لعدم بناء (فِعَالَالٍ).

ومن مثله : الْقِصَاصَاءُ، لِلْقِصَاصِ. زَعَمُوا أَنَّ أَعْرَابِيًّا وَقَفَ عَلَى بَعْضِ
أَمْرَاءِ الْعِرَاقِ فَقَالَ : الْقِصَاصَاءُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ، أَيْ : خَذَلِي الْقِصَاصَ. وَلَمْ يَذْكُرْ
سِيبَوِيه (فِعَالَاءَ) وَهُوَ مِنْ مُسْتَدْرَكِ الزُّبَيْدِيِّ، وَلَيْسَ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الْمَشْتَرَكَةِ، إِذْ لَيْسَ
فِي أَبْنِيَةِ الْمَقْصُورَةِ مَا هُوَ عَلَى (فِعَالَى) وَقَدْ نَفَاهُ سِيبَوِيه عَنِ الْكَلَامِ.

البناء السابع : (فُعْلَاءَ) بضم الفاء واللام.

يَخْتَصُ بالتأنيث بالهمزة، لعدم بناء (فُعْلَالٍ).

ومن مثله : الْقَرْفُصَاءُ، يُقَالُ : قَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ، إِذَا قَعَدَ عَلَى قَدَمَيْهِ، وَأَمْسَ
الْأَرْضَ إِلَيْتَيْهِ، وَهُوَ قَلِيلٌ.

وَلَمْ يَذْكُرْ (فِعْلَاءَ) بِكسر الفاء واللام، نَحْوَ قَوْلِهِمْ : لَيْلَةُ طَرْمِيسَاءُ،
وَطَلْمِيسَاءُ، أَيْ مُظْلَمَةٌ، وَأَرْضٌ جِلْحِظَاءُ، أَيْ لَاشَجَرَ بِهَا.

وَلَعَلَّهُ تَرَكَهُ لِكَوْنِهِ مِنَ الْمَشْتَرَكِ لِأَن (فِعْلَالَى) مَوْجُودٌ، نَحْوُ : هِنْدِيًّا. وَحَكَى
الْفَرَاءُ : قَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ، إِذَا ضَمِمْتَ الْقَافَ مَدَدَتْ، وَإِذَا كَسَرْتَهَا قَصُرَتْ. وَقَدْ
جَعَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٢) مِنَ الْمَشْتَرَكِ. الْبِنَاءُ الثَّامِنُ : (فَاعُولَاءُ) بضم
العين.

يَخْتَصُ بالتأنيث، لعدم بناء (فَاعُولَلٍ) ومن مثله : عَاشُورَاءُ، الْيَوْمُ الْمَعْرُوفُ،
وَقَالُوا : أَصَابَتْهُمْ ضَارُوَاءٌ مُنْكَرَةٌ وَهِيَ مِنَ الضَّرِّ، وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ.

(١) الكتاب ٢٩٥/٤.

(٢) انظر : ص ٢٥٧.

البناء التاسع : (فَاعِلَاءُ) يختص بالتأنيث أيضا، لعدم مثله في الأصول.

ومن مثله : الغَايِيَاءُ، والقَاصِيَاءُ، والنَّافِقَاءُ، أَسْمَاءُ لِحِجْرَةِ الْيَرْبُوعِ،
وَالرَّاهِطَاءُ : تُرَابٌ يُخْرِجُهُ الْيَرْبُوعُ مِنْ حُجْرِهِ وَيَجْمَعُهُ، وكذلك الدَائِمَاءُ،
ومنه أيضا : الْبَاقِلَاءُ، وَعَادِيَاءُ، اسم أبي السَّمُوعِ الْغَسَّانِي. وليس
بمَشْتَرَكٍ لها وللمقصورة.

البناء العاشر : (فِعْلِيَاءُ) بكسر الفاء واللام.

يَخْتَصُّ بِالتَّأْنِيثِ، لعدم مثل (فِعْلِيَالٍ) ومن مثله : الْكِبَرِيَاءُ،
وَالْجَرَبِيَاءُ، لريح الشَّمَالِ، ويختص بالممدودة، فلا تشاركها المقصورة فيه.
البناء الحادي عشر : (مَفْعُولَاءُ) يختص بالتأنيث كغيره.

ومن مثله : الْمَشْيُورَاءُ، لِلشَّيُوخِ، / الْمَبْغُولَاءُ، لِلْبِغَالِ، وَالْمَحْمُورَاءُ،
لِلْحَمِيرِ، وَالْمَتِّيُوسَاءُ، لِلتِّيُوسِ، وَالْمَعْبُودَاءُ، لِلْعَبِيدِ، وَالْمَصْفُورَاءُ : الصِّغَارُ،
وَالْمَكْتُورَاءُ : الْكِبَارُ.

ويكثر في أسماء الجموع كما ذكر، ويقال : أَرْضٌ مَسْلُوءَةٌ، كَثِيرَةٌ
السَّلْمِ، وَمَحْضُورَةٌ، اسم ماء، وليس بمَشْتَرَكٍ لها وللمقصورة.

البناء الثاني عشر : (فَعَالَاءُ) بفتح العين والفاء، وهو أحد ما أعطاه
قوله : «وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا» يعنى عدم اختصاص العين بحركة من
الحركات الثلاثة، بل يكون البناء مُعْتَبَرًا بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتْ عَيْنُهُ، من
الضم أو الفتح أو الكسر. وأمَّا الفاء فمفتوحة الْبَتَّة.

ولما أتت بِمَدَّةٍ بعد العين لَزِمَ من كل حركة ما يناسبها من المدات،
فالفتحة تناسبها الألف، فتقول : (فَعَالَاءُ) والضممة تناسبها الواو، فتقول :

(فَعُولَاءُ) والكسرة تناسبها الياء، فتقول : (فَعِيلَاءُ).

ولم يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى هَذَا اكْتِفَاءً بِعِلْمِ السَّامِعِ بِذَلِكَ، وَلِزُومِ ذَلِكَ لِلتَّحْرِيكِ.

و(فَعَالَاءُ) يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ بِالْهَمْزَةِ، لِعَدَمِ بِنَاءِ (فَعَالَالٍ) وَلَمْ يَجْعَلْهُ مَشْتَرَكًا وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ (فَعَالَى) لِأَنَّ (فَعَالَى) مَخْتَصٌّ بِالْجَمْعِ، وَأَيْضًا لَيْسَتْ هِيَ أَلْفُ التَّانِيثِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَلَامُهُ فِي أَلْفِ التَّانِيثِ فِي الْمَفْرَدَاتِ، وَإِنْ أَرَادَهَا فِي الْجَمْعِ فَحَيْثُ هِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِهَا وَوَضْعِهَا الْأَوَّلِ، لَا بَعْدَ التَّغْيِيرِ.

وَمِنْ مَثَلِهِ : الْعَجَاسَاءُ، لِلْعَظِيمَةِ مِنَ الْإِبِلِ، وَالثَّلَاثَاءُ، لِلْيَوْمِ، وَالْبِرَّكَاءُ : أَنْ يُبْرِكُوا إِبْلَهُمْ، وَيَنْزِلُوا عَنْ خَيْلِهِمْ، وَيَقَاتِلُوا رَجَالَهُ. وَبِرَّكَاءُ كُلِّ شَيْءٍ : مُعْظَمُهُ، وَالطَّبَاقَاءُ : الَّذِي يَنْطَبِقُ أَمْرُهُ، وَالدَّبَاسَاءُ : الْجَرَادَةُ الْأُنْثَى، وَالْخَصَاصَاءُ : الْفَقْرُ.

البناء الثالث عشر : (فَعُولَاءُ) وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الْمَقْيَدَةِ.

يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ، لَفَقْدِ مِثَالِهِ فِي الْأَصُولِ، وَلَيْسَ بِمَشْتَرَكٍ لَهَا وَلِلْمَقْصُورَةِ. وَمِنْ مَثَلِهِ : حُرُوءٌ، وَجُلُوءٌ، لِبِلْدَيْنِ، وَالْحُرُوقَاءُ : الْحُرَّاقُ^(١)، وَالْكَشُوءَاءُ، وَهُوَ نَبَاتٌ، وَالدَّبُوقَاءُ : الْعَذْرَةُ.

البناء الرابع عشر : (فَعِيلَاءُ) وَهُوَ مَا عَطَاهُ التَّقْيِيدُ أَيْضًا فِي كَلَامِهِ.

يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ، لِعَدَمِ مَا يَلْحَقُ بِهِ مِنَ الْأَصُولِ، وَهُوَ أَيْضًا غَيْرُ مُشْتَرَكٍ. وَمِنْ مَثَلِهِ : الْقَرِيبَاءُ، وَالْكَرِيبَاءُ، لَضَرْبٍ مِنَ الْبُسْرِ، وَالْكَثِيرَاءُ : الَّذِي يَلْصَقُ بِهِ الشَّعْرُ، وَسَمِيرَاءُ : بَلَدٌ.

(١) وَهُوَ مَا تَقْدَحُ بِهِ النَّارُ (اللسان - حرق).

البناء الخامس عشر : (فَعَلَاءُ) بفتح الفاء والعين، وهو / أحد ١٧٦
 ما يعطيه قوله : «وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أَخِذَا» أى : بئى حركةٍ تحرّكت
 الفاء، من الضم أو الفتح أو الكسر، مع فتح العين لاغير. الجميع مختص
 بالتأنيث، إذ ليس في الكلام مثال (فُعَلَالٍ) ولا (فَعَلَالٍ) ولا (فِعَلَالٍ).
 فأما (فَعَلَاءُ) فمثاله : قَرَمَاءُ، لموضع، وكذا جَنَفَاءُ، ودَأْنَاءُ وثَدَاءُ
 الأمة، والسُّحْنَاءُ للسُّخَاءِ، والغالبُ إسكانُ العين في الثلاثة، ونَفْسَاءُ : لغةٌ
 في نَفْسَاءَ.

البناء السادس عشر : (فُعَلَاءُ) بضم الفاء، وهو مما أعطاه إطلاقُ
 الفاء.

ومثاله : الْقُرَبَاءُ، والرُّحَضَاءُ، للعرَق، والنَّفْسَاءُ والرُّهْطَاءُ، لِحُجْرٍ من
 جِوَارِ اللَّيْثِ، وكذلك الْقَصَعَاءُ، وَالْخِيَلَاءُ. ويقال : فَعَلَ ذَلِكَ فِي غُلُوٍّ
 شَبَابِهِ، أى أَوَّلِهِ.

البناء السابع عشر : باقى الثلاثة، وهو (فِعَلَاءُ) بكسر الفاء ومثاله :
 الْعِنَبَاءُ، لِلْعِنَبِ، وَالْحَوَلَاءُ، لِلْمَاءِ الْخَارِجِ مَعَ الْوَلَدِ، وَالْخِيَلَاءُ، لُغَةٌ فِي
 الْخِيَلِ، وَالسِّيَرَاءُ، لِلثَّوْبِ الْمُسَيَّرِ، أى : الَّذِي فِيهِ خُطُوطٌ، وَأَيْضًا نَبْتُ،
 وَأَيْضًا الذَّهَبُ.

هذه جملة ما ذكر من الأبنية المعرفة بالألف الممدودة، ولم يلتزم
 الإتيان بما عدا هذا، فورد عليه في هذا المساق سؤالان :

أحدهما : أنه لا يخلو أن يكون قَصْدُهُ بالإتيان بهذه الأبنية وحدها،
 لأجل أن ماعداها نادرٌ بالنسبة إليها، كما قال في المقصورة : «وَأَعَزُّ
 لغيرِ هذهِ اسْتِنْدَارًا» أو يكون قَصْدُ الإتيانِ بمثلِ منها فقط، وكلا
 الأمرين غيرُ سديد.

أما إن كان قصده أن مذكر هو الأكثرى، وماعداه أقلى، فليس الأمر كذلك، لأنه ذكر أمثلة نادرة الاستعمال جداً، وترك أمثلة لا تنقصر عما ذكر في الاستعمال.

فمما ذكر من الأبنية الشاذة (أفعلاء). قال القالى حين مثله بأربعاء : ولم يأت [من هذا المثال غيره. و(أفعلاء) كذلك لم يأت منه غير : أربعاء. ولم يذكره سيبويه. و(فعلاء) لم يأت^(١) منه إلا القصاصاء قالوا : وهو نادر شاذ، ولم يثبتته سيبويه. قال القالى : والكلمة إذا حكاها أعرابي واحد لم يجب أن تجعل أصلاً، لأنه يجوز أن تكون كذباً، ويجوز أن تكون غلطاً أيضاً فلم يسمع من ذلك الأعرابي إلا على باب الملك^(٢)، ولم يسمع منه بعد.

قالوا : فلعله بالعجلة واللَّهْف زلَّ لِسَانُهُ، فلا يقبل منه لهذا الاحتمال. و(فعللاء) لم يذكر القالى إلا القرُقُصَاء.

ونص سيبويه على قلته، ولم يذكر منه إلا هذا الحرف^(٣).

و(فاعولاء) قليل، لم يحك منه القالى إلا عاشوراء/، وضاروراء.

وكذلك (فعلياء) لم يحك منه إلا لفظين تقدماً، وهما : كبرياء وجربياء.

وكذلك (فعولاء) قليل، نص عليه سيبويه قال : ويكون على فعولاء في الاسم، وهو قليل^(٤).

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) يعنى ما ذكره أنفاً من أن أعرابياً وقف على بعض أمراء العراق فقال : القصاصاء. أصلحك الله، أى : خذ لى القصاص.

(٣) الكتاب ٢٩٦/٤.

(٤) الكتاب ٢٦٣/٤.

وكذلك (فَعِيلَاءٌ) قليل، نَصُّ عليه سيبويه أيضاً^(١)، ولم يَحْكِ منه القالى إلا أربعة الألفاظ المتقدمة.

وكذلك (فَعَلَاءٌ) قليل جداً، وكذلك (فِعَلَاءٌ) أيضاً، فإذن أكثر ما ذكر من الأبنية قليلة الاستعمال.

وقد ترك أبنية أخر، منها (فِيعِلَاءٌ) نحو : دِيكِسَاءٌ، و(فُعُولَاءٌ) نحو : عَشُورَاءٌ، و(يَفَاعِلَاءٌ) نحو : يَنَابِعَاءٌ، و(تَفَعِلَاءٌ) نحو : تَرَكِضَاءٌ، و(تَفَعِلَاءٌ) نحو : تَفَرِّجَاءٌ، و(فَعَنَلَاءٌ) نحو : بَرْنَسَاءٌ، عند غير سيبويه. و(فُعَلَلَاءٌ) نحو : قَرْفُصَاءٌ، و(فَنُغَلَاءٌ) و(فَنَعَلَاءٌ) نحو : عُنْصَلَاءٌ، وَعَنْصَلَاءٌ، و(مَفْعِلَاءٌ) نحو : مَشِيخَاءٌ، و(مَرَعَزَاءٌ) و(فُعَيْعِلَاءٌ) نحو : مَزِيْقِيَاءٌ، و(فُعَلَاءٌ) نحو : سَلْحَفَاءٌ.

هذه أبنية مختصة بالتانيث، وغير مشتركة لها وللمقصورة فكان حَقُّه أن يذكرها، كما ذكر أمثالها.

وأما إن كان قَصَدَ الإتيان ببعض المثل لينبئ على مابقي، فذلك غير مفيد في صناعة النحو، لأن المثل لا تُعْطَى في مثل هذا النُّقْل قاعدة يُسْتَدُّ إليها، لكون الألف الممدودة لا تُنْضَبُ إلا بِحَصْرِ الأبنية، كما انحصرت المقصورة بذلك، وذلك هو الذى قَصَدَ فيها، فكان الواجب أن يَقْصِدَ هنا مثل ذلك القَصْد.

وأيضاً فكا أتى به من الأبنية كثير، والمثل يكفى منها القليل، لاسيما لمن قَصَدَ الاختصار.

والسؤال الثانى : أن ما ذكر من الأبنية لا يُعَيَّن كثير منها الألف الممدودة، لوقوع اشتراك المقصورة معها فيها، وإذا كان كذلك لم يُوثَّق بالجميع في إثبات ألف ممدودة، إذ ما من بناء إلا ويمكن للناظر فيه أن يكون مشتركاً، كما كان

(١) المصدر السابق ٢٦٣/٤.

غيره كذلك، فمن المشترك (أفعلاء) فإنهم قالوا : الأجفلى، والأوتكى.

ومنه (فعللاء) فقد قالوا : جحجبي، وقرقرى، وقهقرى.

ومنه (فعللاء) فقد قالوا : القرقصا، مقصوراً. حكاه أبو حاتم.

و(فاعلاء) فقد قالوا : بادولاء، اسم موضع.

و(فعلاء) فقد قالوا : المرطى، والبشكى، ونقرى، وهو كثير، وقد

أثبتته الناظم بناءً للمقصورة (كما تقدم، و(فعلاء) / كذلك أيضاً، فقد قالوا ١٧٨ : أربى، وأدمى، وشعبي، وقد أثبتته الناظم للمقصورة)^(١) أيضاً.

فهذه ستة أبنية للمشارك في قسم المشترك، أثبتتها في « التسهيل
«^(٢)، وإذا كانت مشتركة فكيف تتميز فيها الألف المقصورة من الممدودة،
فالحاصل أن هذا الحصر من الناظم في هذا الباب في القسمين معاً غير
مرضى على مقاصد النحو التي قصدتها. والله أعلم.

** ** **

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) انظر : ص ٢٥٧.

المقصور والممدود

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ
فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
فَلِنَظِيرِهِ الْمُوَعْلُ الْآخِرِ
ثُبُوتُ قَصْرِ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ
كَفِْعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا
كَفِْعَلَةٌ وَفُعَلَةٌ نَحْوُ الدُّمَى

قد تقدّم قبل هذا معنى المقصور والممدود، وأن المقصور عند النحويين هو الاسم المُعْرَب الذي قَصَرَهُ عن ظهور الإعراب فيه كَوْنُ آخره أَلْفًا، أو قَصُرَ عن لحاقه بالممدود.

وأن الممدود هو الاسم المُعْرَب الذي آخره همزة قبلها أَلْفٌ زائدة، لأنه إذا كان كذلك زِيدَ في مَدِّ الألف بسبب الهمزة.

ثم كلُّ واحد منها يُدْرَك من كلام العرب بوجهين :

أحدهما : جهة السماع والنقل، وهذا غير لائق ذكره بالنحوى من حيث هو نحوى، وإنما هو وظيفة اللُّغَوَى، فَمَنْ ذَكَرَ منه من النحويين شيئاً فليس من جهة كونه نحوياً.

والثانى : جهة القياس، وهذا هو اللائق بكتب النحويين، لأنهم إنما يتكلمون فيما كان مَقِيساً من اللغة، فالناظم أخذ يذكر هذا القسم في كتابه، ويُرشد إلى وجه القياس فيه.

وَابْتَدَأُ بِالْكَلَامِ عَلَى قِيَاسِ الْمُقْصُورِ فَقَالَ : « إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ فَتَحًا » إِلَى آخِرِهِ .

يعنى أَنَّ الاسم إذا استوجب أن يكون قبل آخره فتحةً لأبَدُ منها ، ولا مُبَالَاةً بما قَبْلَ ذلك وما بعده ، فهذا الاسم إذا كان له نظيرٌ في نوعه ، كما كان لـ (الْأَسْفِ) نظير ، كقولهم : الْحَزْنُ ، وَالْفَرَحُ ، وَالطَّرَبُ ، وَالْأَشْرُ ، وَالْبَطَرُ ، ونحو ذلك من المصادر التي تجرى على (فَعَلٍ يَفْعَلُ) فإن نظيره من المعتل الآخر يكون مقصوراً قياساً .

وقد اشتمل هذا العَقْدُ على أشياء :

أحدها : كَوْنُ هذا الاسم / مفتوحاً ما قبل الآخر ، نحو : الْبَطَرُ ، ١٧٩ وَالْأَشْرُ ، وَالْأَسْفُ ، الممثل به ، وكذلك الْمُدْخَلُ ، وَالْمُخْرَجُ ، وَالْمُدْخَلُ ، وَالْمُخْرَجُ . وهذا لأبَدُ منه ، لأنه إن لم يكن كذلك لم يتأتَّ نظيره من الْمُعْتَلِّ أن يكون آخره أَلِفاً إذ لا موجب لقلب الواو والياء أَلِفاً إذا لم يكن ما قبلهما مفتوحاً ، نحو الْقَاضِي ، والدَّاعِي ، والشَّجِي ، والعَمِي ، فلا يكون مقصوراً ، بل منقوصاً .

وأيضاً يلزم من فتح ما قبل الآخر ، ألاَّ يحولَ بين الفتحة وبينه الألفُ الزائدة ، فإنه إن حالت الألفُ بينهما لم يكن المعتلُّ الآخر مقصوراً ، بل ممدوداً كـ (فِعَالٍ) مصدر (فَاعَلٍ) فإنه يأتى في المعتل ممدوداً ، نحو : عَادَى عِدَاءً ، وَنَادَى نِدَاءً ، ونظيره من الصحيح : قَاتَلَ قِتَالاً ، وَضَارَبَ ضِرَاباً ، وَصَارَمَ صِرَاماً .

والثاني : كَوْنُ ذلك الاسم ذا نظير ، ومعنى ذلك أن يكون القياس جارياً في مثله أن يُبَيَّنَ منه ما يُرَادُ ، وهذا لا يَتَّبَعُ إلا فيما كان من الأسماء دائراً مع الأفعال في الجريان عليها ، والاطراد باطرادها ، وذلك

المصادر، وأسماء المفعولين، وأسماء المصادر، والزمان والمكان، ونحو ذلك مما يطرّد بناؤه.

هذا المراد بالأنظير ومنه مثاله : الذى هو (الأسف) فإنه مصدر لـ (فَعَلَ يَفْعُلُ) تقول : أسِفَ أسْفًا، كما تقول : حَزَنَ حَزْنًا، وفَرِحَ فَرَحًا، وطَرِبَ طَرِبًا، وما أشبه ذلك، فإن مثل هذا جارٍ على وتيرة في القياس، ولا يُعْتَدُّ بما خَرَجَ عن ذلك لندوره.

فأما إن لم يكن كذلك، بل هو مما قبل آخر مفتوح ذا نظير في القياس، فلا يُعْتَبَرُ في هذا التعريف، لعدم حصول التفرقة بينه وبين الممدود، إلا أن يُسْمَعَ، فهو القسم السماعي المذكور قبل، كقولك : عَنَبُ، وَجَمَلُ، وَجَعْفَرُ، فإنه وإن كان له مُوَازِن، نحو : حِمَى، وَفَتَى، وَعَلْقَى، غيرُ نظيرٍ له، إذ لم يَجْرِيَ على القياس واحد، فهو موقوف على النُّقْل.

وهذا معنى قول سيبويه : ومن الكلام ما لا يُدْرَى أنه منقوص حتى تَعْلَمَ أن العرب تَكَلَّمُ به، فإذا تكلموا به منقوصاً علمت أنها ياءٌ وقعت بعد فتحة أو واو، ولا يستطيع أن تقول : ذَا لَكَذَا، كما لا يستطيع أن تقول : قالوا : (قَدَمٌ لَكَذَا، ولا قالوا : (جَمَلٌ) لَكَذَا، وكذلك نحوهما^(١). قال : ١٨٠ فمن ذلك : قَفًا، وَرَحَى، وأشباه ذلك، لا يُفْرَقُ بينهما وبين (سَمَاء) كما لا يُفْرَقُ بين (قَدَم) وبين (قَذَالٍ) إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فَعَلٌ، وهذا فَعَالٌ^(٢).

والثالث : ما يَنْبَنَى على ذلك، وَيَطْرُدُ باطراده، وهو كونُ ما آخره

(١) الكتاب ٥٣٩/٣.

(٢) المصدر ٥٣٩/٣.

معتلٌ بالياء أو بالواو، ويكون مقصوراً، ويُعرف ذلك منه قياساً، وذلك لأنه إذا كان مَجِيئَةً مفتوحَ ماقبل الآخر قياساً، وكان الأصلُ التَّصْرِيفُ أن الواو والياء إذا تحركا وانفتح ماقبلهما انقلبا ألفاً - حصل من ذلك معرفةُ المقصور منه قياساً، فنقول : عَمِيَ عَمَى، وشَجِيَ شَجَاً، وهَوِيَ هَوَى، لأن نظيره : فَرِحَ فَرَحاً، وبَطَرَ بَطَرًا، ونحوه.

وهذا العقد قد اشتمل، من معرفة المقصور قياساً، على أنواع شتى، ذكر منها نوعين تائيساً بالباقي:

أحدهما : جمعُ ماكان من الأسماء على (فِعْلَةٍ) بكسر الفاء، فإن القياس أن يكون على (فِعْلٍ) فيقع ماقبل الآخر فيه مفتوحاً، فتتقلب الياء والواو في المعتل ألفاً، فالصحيح نحو كِسْرَةٌ وكِسَرٌ، وإِبْرَةٌ وإِبرٌ.

ونظيره من المعتل نحو : حَلِيَّةٌ وحَلَى، بالكسر، وجِذَوَةٌ وجِذَى، وجِزِيَّةٌ وجِزَى، وجِرِيَّةُ الماءِ وجِرَى، ولِحِيَّةٌ ولِحَى، ودِنِيَّةٌ ودِنَى، وفِدِيَّةٌ وفِدَى، وفِرِيَّةٌ وفِرَى، وبِنِيَّةٌ وبِنَى، ومشِيَّةٌ ومشَى، ونحو ذلك.

والثاني : جمعُ ماكان من الأسماء على (فُعْلَةٍ) بضم الفاء، فإن القياس منه (فُعْلٌ) فيقع ماقبل الآخر فيه مفتوحاً، فيكون المعتل مقصوراً، فالصحيح نحو : قُرْبَةٌ وقُرْبٌ، وغُرْفَةٌ وغُرْفٌ.

ونظيره من المعتل : عُرْوَةٌ وعُرَى، وعُدْوَةٌ والوَدَى وعُدَى، وحُبْوَةٌ وحُبَى، وخُطْوَةٌ وخُطَى، وخُصِيَّةٌ وخُصَى، وكُنْيَةٌ وكُنَى، وقُوَّةٌ وقُوَى، وكُدْيَةٌ وكُدَى، ورُبْوَةٌ ورُبَى، ورؤْيَةٌ ورؤَى، ورُشْوَةٌ ورُشَى، ودُمِيَّةٌ ودُمَى، وهو مثاله في النظم، وهذان النوعان هما اللذان مثل بهما الناظم.

والثالث : ماكان من المصادر لـ(فَعِلَ يَفْعَلُ) واسم الفاعل منه إمّا على

(فَعِلْ) أو (أَفْعَلْ) أو (فَعْلَانْ) فَإِنَّ المَعْتَل الآخر منها يقع مقصورا، لأنَّ نظيره من الصحيح مفتوحٌ ماقبل الآخر.

فالأول نحو : هَوَى يَهْوَى هَوًى. فهو هَوٍ، وَذَوَى يَذْوَى ذَوًى، فهو ذَوٍ، وَصَدَى / يَصْدَى صَدًى، فهو صَدٍ، وَتَوَى يَتَوَى تَوًى، وهو تَوٍ، أى هَالِكٌ، ١٨١ وَدَوَى يَذْوَى دَوًى، وهو دَوٍ، أى أصابه داء.

ونظيره من الصحيح : بَطَرَ يَنْطَرُ بَطْرًا فهو بَطِرٌ، وَفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحًا، وهو فَرِحٌ.

والثاني نحو : عَمَى يَغْمَى عَمًى، فهو أَعْمَى، وَعَشَى يَعْشَى عَشًى، وهو أَعْشَى، وَقَنَى الأنفَ يَقْنَى قَنًى، أى طال، وهو أَقْنَى، وَقَعَى الرجلُ قَعًى، وهو أَقْعَى، والقَعَا : رجوعُ طَرَفِ الأنفِ إلى أعلاه.

ونظيره من الصحيح : يَغُورُ الموتُ غَوْرًا، فهو أَغُورٌ، وَحَوَلَ حَوْلًا، فهو أَحْوَلٌ.

والثالث نحو : صَدَى صَدًى، وهو صَدْيَانٌ، وَطَوَى يَطْوَى طَوًى، وهو طَيَّانٌ.

ونظيره من الصحيح : عَطَشَ يَعْطَشُ عَطَشًا، وهو عَطْشَانٌ، وَغَرِثَ غَرِثًا، فهو غَرِثَانٌ.

والرابع : ماكان من اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، فالمعتل الآخر من هذا يقع مقصورا، لأن نظيره من الصحيح مفتوحٌ ماقبل الآخر، فتقول من (أَعْطَى) ونحوه : هو مُعْطًى، ومُدْنًى، ومُقْصًى، ومُخْمًى، ومُرْضًى.

ونظيره : مُكْرَمٌ، ومُدْخَلٌ، ومُخْرَجٌ.

وتقول من (اشْتَرَى) ونحوه : مُشْتَرَى، ومُفْتَرَى، ومُعْتَدَى عليه،
ومُقْتَدَى به، ومُعْتَنَى به. ونظيره : مَكْتَسَبٌ، ومُلْتَمَسٌ، ومُكْتَتَبٌ.

وتقول : من (اسْتَدْعَى) ونحوه : مُسْتَدْعَى ومُسْتَقْضَى، ومُسْتَقْصَى،
ومُسْتَدْنَى. ونظيره : مُسْتَرْجَعٌ، ومُسْتَبْعَدٌ.

وعلى هذا السبيل يَجْرَى سائرُ ما كان من أسماء المفعولين مبنياً من
فعل زائد على الثلاثة.

والخامس : ما كان من أسماء المصادر وأسماء الزمان والمكان مبنياً
من فعل زائد على الثلاثة، نحو : مُعْطَى، ومُسْتَدْعَى. وبالجمله لفظه كلفظ
اسم المفعول سواء، أو نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر، هذا فيما
كان فعله زائداً على الثلاثة.

فأما الثلاثي فاسمُ المصدر والزمان والمكان منه أيضاً مقصورٌ
قياساً، لكنه ليس مما يُعتبر بالنظير، لأن نظيره يَخْتَلَفُ، فتارةً يكون
الزمان والمكان فيها ما قبل آخره مكسوراً، وتارةً يكون مفتوحاً، على ما هو
مُبيّن في غير هذا الكتاب.

نَعَمْ يَدْخُلُ له تحت هذا الْعَقْدُ المصدرُ منه، فإنه مفتوح قياساً،
فيكون/ المعتل من أسماء المصادر مَقِيساً بنظره من الصحيح.

١٨٢

السادس : ما كان من أسماء الفاعلين قياسه (أَفْعَلٌ) فإنه يكون
مقصوراً إن اعتل آخره، نحو : عَشِيَ فهو أَعَشَى، وعَمِيَ فهو أَعْمَى،
وجَلَى فهو أَجَلَى، إذا انحسر الشَّعْرُ عن مقدّم رأسه، وما كان نحو ذلك.
ونظيره من الصحيح : شَتَرَ فهو أَشْتَرُ، وصَلَعَ فهو أَصْلَعُ، وعَوَرَ
فهو أَعْوَرُ.

وقد قَدِّمَ الناظم أنه قياسُ فيما كان من الأفعال على (فَعَلَ) غيرَ مُتَعَدٍّ، وكذلك سائر ما كان من (أَفْعَلَ فَعْلَاءً) جارياً على القياس فمعتلُّه مقصور، لأن ما قبل آخره نظيره من الصحيح مفتوح.

والسابع : ما كان من أسماء الأجناس بين واحدٍ وجمعه إسقاطُ التاء، وكان ما قبل آخره نظيره من الصحيح مفتوح، فهو مقصور قياساً، لأن جمع أسماء الأجناس المخلوقة بإسقاط التاء قياسٌ، حَسَبَ ما ذكر أربابُ الكتب المبسوطة وغيرهم، فتقول : قَطَاةٌ وَقَطَا، وَقَنَاةٌ وَقَنَى، ونَوَاةٌ ونَوَى، وَحَصَاةٌ وَحَصَى، وسَدَاةٌ وسَدَى، وهو البَلَحُ^(١).

ونظيره من الصحيح : شَجَرَةٌ وشَجَرٌ، وَتَمْرَةٌ وتَمَرٌ.

وكذلك إذا كان مكسوراً الأول أو مضمومته، نحو : العِدَى، جمع العِدَاة، والعِدَى : الصفائحُ من الصخور، والحَكَى : جمع الحُكَاة، وهي العِظَاةُ، وما كان من نحو ذلك.

والثامن : ذكره في «التسهيل»^(٢) وهو ما كان من الأسماء على وزن (مِفْعَلٍ) مراداً به أَلَةُ الفعل، نحو: المِهْدَى، للطبق الذي يُهْدَى فيه والمِقْرَى، للجَفْنَةِ أو العُسِّ أو الصَّحْفَةِ التي يُؤْتَى فيها بِقَرَى الضَّيْفِ، والمِقْلَى الذي يُقْلَى عليه. ونظيره من الصحيح : مِقْرَضٌ، ومِفْتَحٌ، ومِسَنٌ، ومِقْصٌ، ومِطْرَقَةٌ، ومِبْضَعٌ، وهو كثير من ذلك.

إلا أن هذا، على طريقة التعريف، غيرُ مُسَلَّم، وإن كان صحيحاً في نفسه،

(١) في اللسان (سدا) «السَدَى والسَدَاء»، ممدود: البلح بلغة أهل المدينة.

وقيل : السَدَى : البلح الأخضر. وقيل : البلح الأخضر بشماريخه، يمد ويقصر يمانيه.

(٢) انظر : ص ٢٥٨.

لأن (مفعلاً) في الآلات يُشاركه (مفعلاً) كمِقْرَاضٍ، ومِفْتَاحٍ، ومِسْمَارٍ، ومِنْسَاجٍ، وما أشبه ذلك، فيقول القائل : لعل نظيرَ : مِهْدَى، ونحوه، مِفْتَاحٌ ومِسْمَارٌ، لامِبْضَعٌ ومِنْجَلٌ، فلا يَهْتَدِي الطالبُ إلى طريق المقصور، ولا يُفَرِّقُ بينه وبين الممدود. وهذا هو العُمْدَةُ في هذا الباب.

وقد احتاط الشلّوبين على هذا المعنى، حتى ردُّ على من جَعَلَ (فَعَلَى) جمعاً من الأبنية التي يَطْرُدُ فيها القَصْرُ، ونَقَضَ عليه بمثل (قَصْبَاءَ، وطَرْفَاءَ) في الجمع. قال : فإن قلت : ذلك اسمُ جمعٍ / وهذا ١٨٣ جمع. فالجوابُ : أنه لايتبيّن الفرقُ بين اسم الجمع والجمع في هذه الإلسن إلا لمن قَتَلَ هذه الصناعةَ علماً، فالإحالة للناشئين أو المتوسّطين على ذلك خطأ.

هذا ماقاله، وما نحن فيه أخرى وأحقُّ أن يُحتاط فيه، وألاً يُجعل في هذا الباب معرّفاً للمقصور وإن كان قياساً.

والتاسع : ماكان من الجموع على (فَعَلَ) جمعاً لـ (الفُعْلَى) أنثى (الأفْعَلِ) فإن المعتل الآخر فيه مقصور، لأن نظيره من الصحيح مفتوحٌ ما قبل الآخر، نحو : العُلْيَا والعُلَى، والدُّنْيَا والدُّنَى، ونظيره الفضلَى والفضْلُ، والكُبْرَى والكُبْرُ، ونحو ذلك.

هذه المثل ونحوها ممّا قَصِدَ الناظم بعقده في قياس المقصور. وقد نَقَصَه عَقْدٌ ثانٍ لا يَقْصُرُ على مقاومة ماذكره، وذلك لأن النحويين يثبتون القياس في المقصور بطريقتين :

أحدهما : طريقُ الاعتبار بالنظير، وهو ماتقدّم ذكره.
والآخر : طريقُ الاطراد وإن لم يكن نظيرٌ من الصحيح، وله أمثلة :

أحدها : ماكان من الأسماء في آخره ألفٌ، وهو في معنى (المشئي) نحو : البَشَكِي، والمَرطَى، والخَوَزَلِي، والهَيْدَبِي.

فهذا النوع قد اطرُد فيه في كلامهم القصرُ، فمتى جاءت لفظَةٌ وفي آخرها ألف، وهى من أسماء (المشئي) ولم يُدْرَ قَصْرُها من مَدَّها، حُكِمَ عليها بالقَصْر، لاطرَاد نظائرها على القصر.

والثاني : ماجاء من المصادر على بناء (الفِعْلي) نحو : الخطِيبِي، والرمِّيَّ، والخَلِيفِي. فهذا أيضا قد اطرُد فيه القصرُ، إلا ماشذ من قولهم : الخَصِيصَاءُ، والفَخِيرَاءُ، فهو من الشاذ المسموع غير المقيس، على أن المؤلف في «التسهيل»^(١) جعل هذا البناء من قبيل المشترك بين المقصورة والممدودة، فلا يكون من هذا على مذهبه.

والثالث : ماكان على (فُعْلي) تانيث (الأفْعَل) نحو: الكُبْرَى، والصُغْرَى، والفضْلَى، ونحو ذلك، فهو مُطرَد في القصر لاينكسر أبداً.

والرابع : ماكان على (فَعْلي) من المؤنث، ومذكره على (فَعْلان) نحو : غَضَبَانُ وَغَضَبِي، وسَكَرَانُ وسَكَرِي، فإن القصر في ذلك مطرد لاينكسر.

والخامس : ماكان المجموع على مثال (فُعْالي) نحو : سَكَارَى أو (فُعْالي) نحو : صَحَارَى.

والسادس : كل ماكان / من المعتل الآخر مجموعاً على (أفْعال) ١٨٤ فإن مفردة مقصور إذا كان آخره ألفاً، نحو : عَصَى وَأَعْصَاءُ، وَرَحَى وَأَرْحَاءُ، وَقَفَا وَأَقْفَاءُ. ونحو ذلك.

(١) انظر : ٢٥٧.

والسابع : كل ما كان جمعاً على (فَعْلَى) فإنه مقصور قياساً، نحو :
مَرِيضٌ وَمَرَضَى، وَجَرِيحٌ وَجَرَحَى، وَأَحْمَقٌ وَحَمَقَى، وَزَمِنٌ وَزَمَنَى وهذا الذي
اعتراض أبو على الشلوّيين كما تقدم، إذ وَجَدَ طَرَفَاءَ، وَحَلَفَاءَ، ونحوه ولكن يُزِيلُ
الاعتراض عنه أن يقال : كلُّ (فَعْلَى) كان جمعاً لَفَعِيلٍ أو فَعِلٍ أو أَفْعَلٍ بمعنى :
مُصَابٍ، أو مُوجِعٍ، ولا إشكال بعد هذا.

والثامن : كل ما كان اسماً لزمان أو مكان من فعلٍ ثلاثي، نحو : المَرَى،
والمَرَعَى، والمَجَلَى، ونحو ذلك، وقد تقدم التنبيه عليه.

فهذه أنواعٌ ثمانية، ذكرها النحويون لأطرافها في أنفسها، وإن لم يكن
لها نظيرٌ من الصحيح. والناظم لم يَلْتَفِتْ إليها كما ترى، ولم يَعْقِدْهَا بِعَقْدٍ كما
عَقَدَ الأنواعَ الأخرى، وعلى أنه كذلك فَعَلْ في «التسهيل»^(١) فاقْتَصَرَ على العَقْدِ
بالنظير، وترك عَقْدَ الأطراف على شُهْرَتِهِ، وكثيرة فائدته. والاعتراضُ عليه في
«التسهيل» أقوى منه في هذا النظم المختصر. ومثل هذا الاعتراض يلزمه في
الممدود أيضاً، على حَسَبِ ما يُذَكَّرُ إن شاء الله تعالى.

و«الدُّمَى» في تمثيله : جمع دُمِيَّةٍ، والدُّمِيَّةُ : الصُّورَةُ من العاج ونحوه،
تُشَبِّهُ بِهِنَّ النساء، قال الشاعر^(٢) :

وَمِثْلُ الدُّمَى شُمُّ الْعَرَانِينَ سَاكِنُ بِهِنَّ الْحَيَاءُ لَا يُشْعِنُ التَّقَافِيَا
وَقَالَ الْآخَرُ فِي وَاحِدٍ «الدُّمَى»^(٣) :

(١) انظر : ص ٢٥٨.

(٢) لم أجده .

(٣) الشعر للأعشى، ديوانه : ١٣٩، والبيت ملفق من بيتين هما :

كَدُمِيَّةٍ صُورٌ مُحَرَابُهَُا يُمَذَّهَبُ فِي مَرَمَرٍ مَانِرٍ
أَوْ بَيْضَةٍ فِي الدُّغَصِ مَكْنُونَةٍ أَوْدُرَةٌ شَيْفَتٌ لَدَى تَاجِرٍ =

أَوْ دُمِّيَّةٍ صُوِّرَ مِحْرَابُهَا
 أَوْ دُرَّةٌ شِيِفَتْ إِلَى تَاجِرٍ
 وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ
 فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ
 كَمَصْنَدِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بَدِئَ
 بِهِمْزٍ وَصَلٍ، أَرْعَوَى وَكَارَتْأَى

هذا عَقْدُ الممدود الذي يُبَيِّنُ الْمَقْيَسَ مِنْهُ، وَهُوَ التَّعْرِيفُ بِالنَّظِيرِ، يَرِيدُ أَنْ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ قَدْ اسْتَحَقَّ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ، فَإِنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الْمَعْتَلِّ مَمْدُودٌ وَجُوبًا، وَلَمْ يُقَيَّدِ النَّظِيرُ بِالْمَعْتَلِّ وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ فِيهِ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَقَيِّدِ الْأَوَّلَ بِالصَّحِيحِ، وَكَانَ الْوَجْهُ ذَلِكَ أَيْضًا، اتِّكَالًا عَلَى فَهْمِ ذَلِكَ مِنَ التَّقْيِيدِ فِي الْمَقْصُورِ، لِأَنَّهُ قَالَ : ثَمَّةَ «فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ» إِلَى آخِرِهِ.

وَقَالَ / فِي الصَّحِيحِ : «وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ» فَقَيَّدَهُ بِالْمِثَالِ، ١٨٥
 وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَمْدُودَ نَظَرُ الْمَقْصُورِ فِي ذَلِكَ التَّقْيِيدِ، فَكَانَ يَقُولُ : وَمَا
 اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِهِ أَلْفًا مِنَ الصَّحِيحِ الْآخِرِ فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ الْمَدُّ حَتْمًا
 عُرِفَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَمْدُودَ هُوَ مَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ قَبْلَهَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ، لِذَا الْكَلَامُ
 يُعْطَى أَشْيَاءٌ :

أَحَدُهَا : كَوْنُ هَذَا الْاسْمِ قَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ، وَبِهَذَا يَتَأَثَّرُ فِي الْمَعْتَلِّ أَنْ

== والمحراب : صدر البيت. ومائر : غائر متداخل. والدعص : كتيب الرمل. ومكنونة : مخبوءة.
 وشيِفَتْ : جُلِبِ.

يكون ممدوداً، ما آخره معتلٌ وقبله ألف، فالحكم فيه أن تنقلب الواو أو الياء همزة، لأن القاعدة المستمرة أن الواو والياء إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا همزة، نحو: الاستدعاء، والأبتداء، في نظير: الاسترسال، والاقتدار، ونحوه. والثاني : كون الاسم ذا نظير، وقد تقدم أن معناه أن يكون القياس جارياً في مثله أن يُبنى منه ما يراد، وهو إنما يتأتى فيما كان من الأسماء دائراً مع الأفعال، ومتصرفها، وذلك المصادر وما إليها.

والثالث : ما يُبنى على ذلك، وهو كون النّظير المُعلّ ممدوداً لزوماً كما تقدم، فلا يكون مقصوراً إلا إن اضطرّ شاعر، كما سيأتي ذكره إن شاء الله آخر الباب.

ثم ذكر نوعاً مما يكون ممدوداً قياساً بقوله : (كَمَصَدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَ بِهِمْزٌ وَصَلٌ).

يعنى أن مصدر الفعل، أى المعتل الآخر، والذي بُدِئَ ماضيه بهمزة الوصل، يكون ممدوداً مطلقاً، لوقوع نظيره من الصحيح ذا ألف زائدة قبل الآخر، فينقلب الحرف المعتل، فيما آخره مُعْتَلٌ همزةً.

ومثل الناظم ما كان مصدر الفعل بهمزة الوصل بمثالين أحدهما : (ارْعَوَى) وهو (افْعَلٌ).

والثاني : (ارْتَأَى) وهو (افْتَعَلَ) من الرأى، ومصدر (ارْعَوَى) الأرْعَاءُ و (ارْتَأَى) الارتَاءُ.

ومثل ذلك : اقْتَدَى اقْتِدَاءً، و استَوَى اسْتِواءً، وارتَوَى ارْتِواءً، واخْتَسَى اخْتِساءً.

ونظيره من الصحيح : اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً، واحْتَمَلَ احْتِمَالاً، واخْتَسَبَ

اِخْتِسَابًا. وهكذا كل ما كان بهمزه الوصل في أوله، كما قال، نحو : اُنْحَنَى
اُنْحِنَاءً، وَاِنْقَضَى اِنْقِضَاءً. ونظيره : اَنْطَلَقَ اَنْطِلَاقًا.

وكذلك : اسْلَنْقَى اسْلِنْقَاءً، وَاَحْرَنْبَى اَحْرِنْبَاءً. ونظيره من الصحيح :
اسْحَنْكَكَ اسْحِنْكَكًا، وَاَحْرَنْجَمَ اَحْرِنْجَا مًا.

وكذلك : اسْتَسْقَى اسْتِسْقَاءً، واسْتَعْدَى اسْتِعْدَاءً. / ونظيره : ١٨٧
اسْتَعْظَمَ اسْتِعْظَامًا، واسْتَعْلَمَ اسْتِعْلَامًا. وكذلك سائرهما.

إلا أن تقييده الهمز المبدوء به بالوصل تقييدٌ عائدٌ بنقص في
القانون، لأن كل فعل مبدوء بهمزة زائدة، سواء كانت همزة وصل أو
همزة قطع، فمصدره ممدودٌ قياسًا، نحو : أُعْطِيَ اَعْطَاءً، وَأَمْضَى
إِمْضَاءً، وَأَغْنَى إِغْنَاءً، وَآتَى إِيْتَاءً. ونظيره من الصحيح : أَكْرَمَ إِكْرَامًا،
وَأَسْلَمَ إِسْلَامًا، وَالْمَ إِعْلَمَ إِعْلَامًا، فلو قال :

كَمْ حَنْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بَدَأَ

بِزَائِدِ الْهَمْزِ كَأَعْطَى وَارْتَأَى

لَعَمْ، وكان أكثر فائدة.

وما أتى به الناظم مثال لقاعدته، وهي تشمل أنواعا : أحدها : ما
ذكره.

والثاني : ما كان مصدرًا لِفِعْلٍ عَلَى (فَاعَلْتُ) نحو : رَامِيَ رِمَاءً،
وَزَانِي زِنَاءً، وَعَادَى عِدَاءً، وَهَادَى هِدَاءً، وَوَالَى وِلَاءً.

ونظيره من الصحيح : قَاتَلَ قِتَالًا، وَضَارَبَ ضِرَابًا. وهذا وإن كان
المطرّد في مصدره (المُفَاعَلَةُ) فإن المقصود (الْفِعَالُ) وأنه ليس بمقصود،
إذ لا يَتَوَهَّمُ فِي (المُفَاعَلَةِ) قَصْرٌ، فلا يَخْطُرُ بِبَالِ النَّاظِرِ. والنظر هنا إنما

هو فى تمييز الممدود من المقصور، إذ يُشكّل الأمر فيهما بحسب المدِّ والقصر.

والثالث : ما كان من المصادر صوتًا مضمومًا الأول نحو : الدُّعَاءُ، والمُكَاءُ، والحُدَاءُ، والرُّغَاءُ، والتُّغَاءُ والنَّدَاءُ بالضم، حَكَاه ابن جنى، وحكى أنُ الفراء سمعه كذلك، وسمع : الصِّيَّاحَ، والصِّيَّاحَ. ومنه البُكَاءُ، فأما البُكَاءُ فهو الحزن نفسه عند الخليل.

فكل هذا ممدود، لأن نظيره من الصحيح قبل آخره ألف زائدة، نحو : النَّبَاحُ، والبُغَامُ، والصَّرَاحُ، والخَوَارُ، والجَوَارُ.

والرابع : ما كان من ذلك مجموعا على (أَفْعِلَة) قياساً، نحو : أُنْفِيَّةٌ، وأُرْشِيَّةٌ، وأَقْبِيَّةٌ هو جمع : رِشَاءٌ، وفِنَاءٌ، وقِبَاءٌ، وكذلك : أُبْنِيَّةٌ، وأُحْذِيَّةٌ، وأُرْدِيَّةٌ.

فلا يجوز أن يكون الواحد مقصورا، فيكون (أَفْعَلَة) جمعا للثلاثي، لأنه و (فِعْلَة) فى الأكثر جمعان لما زاد على الثلاثة، وما جاء على خلاف ذلك فشان، نحو جَمْعُهُم (نَدَى) على : أُنْدِيَّة.

ونظيره من الصحيح : قَدَّالٌ وأَقْدَلَةٌ، وَجِمَارٌ وأَحْمِرَةٌ، وَخَوَانٌ وأُخُونَةٌ، ونحو ذلك.

والخامس : كل اسم جُمِعَ جَمْعَ قِلَّةٍ، فإنه لا يكون ذلك الجمع فيه مقصورا وإنما يكون ممدودا، كَرَحَى وأَرْحَاءٍ، وَقَفَا وأَقْفَاءٍ، وَشَلَوِ وأشْلَاءٍ، وَقِنَوِ وأَقْنَاءٍ، وَظَبَى وأَظْبَاءٍ، ونحو ذلك من أصناف الثلاثي، فكل ذلك / ١٨٨ لا يُجْمَعُ جَمْعَ قِلَّةٍ على (أَفْعَل) لأن (أَفْعَل) لا يكون جمعا. ونظير ذلك من الصحيح : طَلَلُ أطلال، وَعَدَلُ وأَعْدَالُ، وَقَفَلُ وأَقْفَالُ.

والسادس : ما كان من المعتل اللازم على (فَعَل) ٨ أو (فَعَلَة) فإن جمعه على (فِعَالٍ) ممدود- نحو : ظَبْيٌ وَظَبَاءٌ، وَدَلْوٌ وَدَلَاءٌ، وَقَشْوَةٌ وَقِشَاءٌ، وَجَدْيٌ وَجَدَاءٌ، وَنَهْيٌ وَنَهَاءٌ، وَنَجْوٌ وَنَجَاءٌ، وَعَجْوَةٌ وَعِجَاءٌ، وَحِطْوَةٌ وَحِطَاءٌ، وَخَطْوَةٌ وَخِطَاءٌ، وَلَعْوَةٌ وَلِعَاءٌ.

فمثل هذا لا يكون الجمع فيه مقصورا إلا ما شذَّ، نحو : قَرْيَةٌ وَقَرْيٌ. ونظيره من الصحيح : جَبَلٌ وَجِبَالٌ، وَكَلْبٌ وَكِالِبٌ، وَمَضْبَةٌ وَمِضَابٌ، وَقَصْعَةٌ وَقَصَاعٌ، ونحو ذلك.

والسابع : كلُّ ما كان معتلًّا الآخر، قبل حرف العلة فيه ألف زائدة، وفيه تاء التانيث، وهو من الأجناس المخلوق التي تُجمع قياسا بحذف الهاء، فإن الجمع منها ممدود، نحو : عَظِيَّةٌ وَعَظَاءٌ، وَعَبَايَةٌ وَعَبَاءٌ، وَدِرْحَايَةٌ وَدِرْحَاءٌ^(١). وهونظير : قَطَاةٌ وَقَطَاءٌ، في المقصور. ونظيره من الصحيح : جَرَادَةٌ وَجَرَادٌ.

هذه الأنواع ونحوها داخل تحت عَقْدِ النَاطِمِ، ونَقَصَه العَقْدُ الثَّانِي، كما نَقَصَه في المقصور، وهو عَقْدُ الاطْرَادِ وإن لم يكن له نظيرٌ من الصحيح، وتحت أنواع.

أحدها : كل جَمْعٍ على (فُعَلَاءَ) بل نقول : كل اسم جمعاً كان أو غير جمع، كان على (فُعَلَاءَ) فإنه ممدود اطرادا.

أما الجمعُ فلا يَنْكسر، نحو : عُلَمَاءٌ، وَحُلَمَاءٌ، وَفُقَهَاءٌ، وَظُرَفَاءٌ، وَشُرَفَاءٌ، ونحو ذلك.

(١) العَظَايَةُ والعَظَامَةُ : بويبة من الزواحف ذوات الأربع، على خلقة سام أبرص، وأعظم منه شيئا. وتسمى في مصر بالسُّحْلِيَّةِ.

والعَبَايَةُ والعَبَاةُ : ضرب من الأكسية، واسع، فيه خطوط سود كبار والارحاية : الرجل الكثير اللحم، القصير، الضخم البطن.

وأما المفرد فنحو : العُشْرَاءُ، والعُرَوَاءُ، والعُدَاءُ، والنَّفْسَاءُ، والقُوبَاءُ،
والخِيَلَاءُ، والرُّحَضَاءُ، والصُّعْدَاءُ.

ولم يأتِ مثلُ هذا على (فَعْلَى) مقصورا إلا نادرا نحو شُعْبَى، وإِرْبَى،
وهى ستة ألفاظ معبودة. وقد تقدّمت^(١).

والثانى : ما كان من الجمع على (أَفْعِلَاءَ) فإنه ممدود، نحو :
أُولِيَاءُ، وَأَصْدِقَاءُ، وَأَشْقِيَاءُ، وَأَصْفِيَاءُ، وَأَبْرِيَاءُ.

والثالث : ما كان من الصفات على (فَعْلَاءَ) مؤنث (لأَفْعَلِ) الذى
ليس للتفضيل، نحو : حَمَقَاءُ، وَحَمَرَاءُ، وَصَفَرَاءُ، وَبَيْضَاءُ، وَدَرْدَاءُ، وَعَوْرَاءُ،
وَشَعْلَاءُ، وَبَلَقَاءُ، ونحو ذلك.

وقد قال ابن خروف. بدلَ هذه الأنواع : كُلُّ ما كان فى آخره همزة
التانيث، يريد : من (فَعْلَاءَ) و(فَاعِلَاءَ) و(فَاعُولَاءَ) / و(أَفْعِلَاءَ) و(فَعَالَاءَ) ١٨٩
ونحو ذلك.

قال ابن الضائع : وهذا لا ينبغى أن يذكر فى القياس كذا، إلا أن
يكون قد اطّرد فى بعض أبنية ألا يكون مقصورا.

فهذه جملة نقّصت الناظم، وهى أكيدة كالجملة التى ذكر، ولم يعتمد
فى «التسهيل» من القياس إلا على ما ذكر هنا، وهو الاعتبار بالنظير
المطّرد، فلعله رأى لذلك وجها أدّاه إلى الاختصار، عليه وهو متّبِعٌ فى هذا
لسيبويه، إذ لم يذكر إلا ما اعتُبر بالنظير.

ويقال : أَرَعَوَى عن القبيح، إذا كَفَّ عنه، وارتأى الشئ : افْتَعَلَ من
الرأى، بمعنى التدبّير.

(١) انظر : ص ٣٨١

وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرِ ذَا

مَدُّ بِنَقْلِ كَالْحَجَى وَكَالْحِذَا

يَعْنَى أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْمَقْصُورِ أَوْ الْمَمْدُودِ عَادِمًا لِلنَّظِيرِ، لَمْ يَطْرُدْ فِي بَابِهِ، وَلَا كَثُرَ كَثْرَةُ تَقْضَى لَهُ بِالْقِيَاسِ، فَهُوَ مُسْتَنَدٌ إِلَى النَّقْلِ، وَمُتَلَقَّى مِنَ السَّمْعِ، مَوْضِعُهُ كَتَبُ أَهْلِ اللُّغَةِ، لَا مَدْخَلُ فِيهِ لِلنَّحْوِ.

وَقَوْلُهُ : «ذَا قَصِرَ» حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ «الْعَادِمِ» أَيْ الَّذِي عَدِمَ النَّظِيرَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَ«بِنَقْلِ» مُتَعَلِّقٌ بِاسْمِ فَاعِلٍ مَحْذُوفٍ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَهُوَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ «الْعَادِمِ» أَيْ ثَابِتٌ بِالنَّقْلِ.

ثُمَّ مَثَلُ الْمَسْمُوعِ مِنَ الْمَقْصُورِ بِمِثَالِ، وَهُوَ (الْحَجَى) وَمَثَلُ الْمَمْدُودِ بِمِثَالِ آخَرٍ وَهُوَ «الْحِذَاءُ» وَإِنَّمَا قَصَرَهُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ، فَزَمَا «الْحَجَى» فَهُوَ الْعَقْلُ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

فَإِنْ لَجَّ فِي هَجْرِي صَفَحْتُ تَكْرُمًا

لَعَلَّ الْحَجَى بَعْدَ الْغُرُوبِ يَثُوبُ

وَالْحَجَى : السَّتْرُ أَيْضًا، وَبِهِ سُمِّيَ الْعَقْلُ حَجَى لِأَنَّهُ سِتْرٌ لِصَاحِبِهِ مِنْ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ الْفِعْلُ الْقَبِيحُ. وَقَالَ ثَعْلَبُ : الْحَجَى : الْمَلَجَأُ، وَهُوَ بِمَعْنَى السَّتْرِ، وَأَنْشَدَ^(٢):

ذَكَّرْنِي سَفْدًا دُعَاءً بِالْقِرَى

وَنَسَمُ الرِّيحِ إِلَى غَيْرِ حَجَى

وَنَظِيرُهُ فِي كَوْنِهِ مَسْمُوعًا : الْعَصَا، وَالرُّحَى، وَالْفَتَى، وَالْغَنَى، وَالتَّوَى،

(١) لم أجده.

(٢) لم أجده.

والرَّبَّاءُ، والرُّضَا، وكثير من ذلك.

وأما (الحِذَاءُ) فهو ما يُتَّعَلُّ به، وهو أيضا : القَدُّ، يقال : فلانٌ جَيِّدُ الحِذَاءِ، أى جَيِّدُ القَدِّ، وحِذَاءُ . كل شيءٍ إِزَاوُهُ، ويقال لظلف الشَّاه، وحافر الدابة وخُفُّ البعير حِذَاءٌ .

ونظيره فى السَّماع : الغِذَاءُ، والغِطَاءُ، والغِنَاءُ المسموع، والكِسَاءُ، والسَّمَاءُ، والسَّنَاءُ، والذَّمَاءُ، والزُّكَاءُ، ونحو ذلك.

وفى كلامه هنا نظر، وذلك أنه ذَكَرَ أولاً أن ما كان له نظير/ من ١٩٠ الصحيح فهو فى القَصْرِ أو المدِّ قياسٌ، ثم ذَكَرَ هنا أن ما عَدِمَ النّظيرَ فليس بقياس، فاقْتَضَى أن ما ليس له نظير من الصحيح فى بابه فمسموعٌ، وذلك على إطلاقه باطل، فإن من المقصور والممدود ما ليس له نظيرٌ من الصَّحيح، وهو مع ذلك مُطَرَّد فى بابه، يُؤْخَذُ بالقياس، كما ذَكَرَ فى العَقْدِ الذى فاتته، فمِثْلُ (فَعَلَاءَ) تَانِثُ (الأفْعَلِ) و (فَعَلَى) أُنِثُ (فَعَلَانٌ) يَقْتَضِى أنه غير مأخوذ بقياساً، وإنما هو موقوف على النقل، وذلك غير صحيح، بل على قسمين : مَقِيسٍ، وغير مَقِيسٍ.

وَقَصْرُ ذِي المدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ

عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

هذه المسألة من لَوَاحِقِ باب المقصور والممدود، وهى : هل يجوز قصرُ الممدود، ومدُّ المقصور أم لا؟

أما فى الكلام المنثور فهذا لا يكون، لأن ما يُقاس فى الكلام لا يكون مأخوذاً القياس إلا من الكلام، ومِثْلُ هذا لم يَأْتِ إلا فى الشَّعر، فلا يُنْقَلُ إلى الكلام، وهذا ما لا خلاف فيه، فلذلك قال : «وَقَصْرُ ذِي المدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ» فقيده بحال الضرورة، وذلك إنما يكون فى الشَّعر لا فى الكلام،

ويعنى أن هاهنا مسألتين :

إحدهما : مُجَمَّع عليها، يريد أنها مُجَمَّع على جوازها.

والأخرى : مختلف فى جوازها ومنعها.

أما الجائزة بإجماع، على ما ذكر، فقصر الممدود، وذلك قوله : «وقصر ذى المد اضطراراً مُجَمَّع عَلَيْهِ» وذلك أن يضطر شاعر إلى قصد ما هو بحق الأصل ممدود، وهو كما إذا إراد أن ينطق فى شعره بـ «كيساء» ولا يستقيم له الوزن مع بقاء المد فيه، فيقصره فيقول : «الكيساء» هكذا على وزن الحمى والحجى. وقد جاء مثل هذا كثيراً فى الشعر، فمنه قول الراجز^(١) :

* لا بُدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ *

وقال الآخر^(٢) :

وَالْقَارِحُ الْعَدَا وَكُلُّ طِمْرَةٍ

مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَدْ أَلْهَأَ

أراد «صنعاء» و«العداء» وهو (فَعَّالٌ) من العَدُو. وقال شُمَيْتُ بْنُ

زَيْبَاع^(٣) :

(١) العينى ٥١١/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والهمع ٣٣٧/٥، والدرر ٢١١/٢، والأشمونى ١٠٩/٤ ويَعْدُهُ

* وَإِنْ تَحْنَى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبَّرَ *

وتحنى : انحنى ظهره، واحدودب. والعود : المسنن من الإبل. ودبّر البعير : مقر ظهره.

(٢) البيت للأعشى، ديوانه ٢٥، والإنصاف ٧٥٢، والأشمونى ١١٠/٤ والقارح : الفرس الذى بلغ

خمس سنين. والعداء : شديد العدو.

والطمرة : الفرس الطويلة القوائم. والقذال : القفا.

(٣) اللسان (ثلب) والإثلب : التراب والحجارة. ومن أمثالهم فى الدعاء بغية الإثلب.

وَلَكِنَّمَا أَهْدَى لِقَيْسٍ هَدْيَهُ
يَفِيٌّ مِنْ أَهْدَاهَا لَهُ الدَّهْرَ إِنْ لَبِئْتُ

وَأُنْشِدُ الْفَرَاءَ^(١):

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي
وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ

ومن ذلك كثير.

ولم يذكر الناظم كيفية القصر، ولا ما الذي يُحذف؟ الزائد أم
الأصل؟ والقياسُ حذف الزائد، وهو الألف التي قبل الآخر.

وأما المسألة المختلَف/ فيها فمدُّ المقصور، فأجازه الكوفيون ١٩١
والأخفش من البصريين، ومنعه سائر البصريين^(٢)، وذلك لوجهين:

أحدهما كـ القياسُ، وهو أن مدَّ المقصور على خلاف الأصل، بخلاف
قصر الممدود فإنه على الأصل، إذ القصرُ هو الأصل، بدليل أن الممدود
لا تكون ألفه إلا زائدة، وألفُ المقصور قد تكون أصلية وزائدة، وإذا كانت
ألف الممدود زائدة أبداً – فالزيادة على خلاف الأصل، فإن لا ينبغي أن
يُخرج عن الأصل إلى غير أصل.

والثاني : أن السماع به إما معدوم، إنْ تُؤوَّل ما أتوا به من ذلك،
وإما شاذٌ لا يبلغ القياس.

وحجة الكوفيين وجهان أيضا : القياسُ، من جهة إجماع على

(١) معاني القرآن ٩١/١، والإنصاف ٢٨٥، وابن يعيش ٥/٧، ٨٠/٩، وخزانة الأدب ٢٢٩/٥، والعيني

٥٥١/٤، والهمع ٢٠١/١، والدرر ٣٢/١.

(٢) انظر الإنصاف ٧٤٥ (المسألة التاسعة والمائة).

جواز إشباع الحركات فى الضرورة، فتصير حروفاً، كقوله^(١):

* كَأَنَّ فِى أُنْيَابِهَا الْقَرْنُفُولُ *

وقوله^(٢):

* أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ *

وقوله، أنشده سيبويه^(٣):

* نَفَى الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ *

وذلك كثير، فمدُّ المقصور إنما هو من هذا القَبِيلِ، فَلَيَجُزُّ كما جاز ذلك.

والسمعُ، فقد جاء عن العرب، نشده لأخفش وغيره^(٤):

سَيُفْغِنِينِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى

فَلَا فَاقَ رَّيْدُومٌ وَلَا غِنَاءُ

والغنى : مقصور، وأنشد الكوفيون^(٥):

(١) الخائن ١٢٤/٣، والمحاسب ٢٥٩/١، وابن الشجرى ١٥٨/٢، والإنصاف ٢٤، ٧٤٩، واللسان

(قرنفل) وقبله : * مَكْرُورَةٌ جُمُ الْعِظَامِ عَطْبُولُ *

والمكورة : المطوية الخلق الحسنة. والعطبول : الجميلة الفتية الطويلة العنق والقرنفول : القرنفل. يصف هذه المرأة بالجمال، وثغرها بطيب الريح، وجمال النكهة .

(٢) المغنى ٢٧٢، واللسان (عقرب).

(٣) هو الفرزدق، يصف ناقة، وقد تقدم الاستشهاد به مراراً، وصدره.

* تَنْفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ *

(٤) الإنصاف ٧٤٧، والعينى ٥١٣/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، ١١٠/٤٠، واللسان (غنى).

(٥) الخصائص ٢٣١/٢، ٣١٨، والإنصاف ٧٤٦، وابن يعيش ٤٢/٦، والعينى ٥٠٧/٤، والأشمونى

١١٠/٤، واللسان (حدد، شيش، لها) والرجز لأبى المقدم.

والسعلة: أصله السعلة، وهى الغول أو ساحرة الجن. والعرب تشبه المرأة العجوز بالسعلة: والجرأ : الفَتَاءُ تقول : هذه جارية. بينة الجرأ والخواء : الخلاء، تقول : خَوَىَ الرِّيحَ يَخْوَى، إذا خلا من أهله. والشيشاء أردأ التمر. وَيَنْشَبُ : يعلق. والمسلع : موضع السعال من الحلق. واللهاة جمع لهاة، وهى اللحم المطبقة فى أقصى سقف الفم.

قَدْ عَلِمْتُ أُخْتُ بَنِي السَّعْلَاءِ
وَعِلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجَزَاءِ
أَنْ نِعْمَ مَاكُلُوا عَلَى الْخَوَاءِ
يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ مِنْ شَيْءٍ شَاءِ
* يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ *

قالوا : قمدٌ (السَّعْلَى) و (الْخَوَى) وكذلك (اللَّهَاءُ) لأنها مقصورة، وأنشد
ابن الأنباري^(١):

إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ فَهَذَا يُعْطَى وَهَذَا يُحَدُّ
وأنشد أيضا^(٢):

لَمْ نُرَحِّبْ بِأَنْ شَخَصْتِ وَلَكِنْ
مَرَحَّبًا بِالرُّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا
ولم يُشر الناظم إلى مذهبٍ له في المذهبين، بل قال : «وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ
يَقَعُ» يعنى عكس قصر الممدود، وهو مد المقصور.
وقد أوّل البصريون هذه الأبيات، ورَمَوْهَا بِجَهَالَةِ الْقَائِلِينَ، وَالْإِنْصَافُ أَنْ
مَانَقَلَوْهُ فَهُمْ ذَوُو عُهُدْتِهِ، وَهُمْ مَحْمُولُونَ عَلَى الصِّدْقِ، وَالتَّأْوِيلُ بَعِيدٌ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ
نَادِرٌ شَاذٌ، لَا يَبْلُغُ مَبْلَغُ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا كَقَصْرِ الْمَدْدِ.

ثم يُعاد النظر مع الناظم في هذه المسألة من ثلاثة أوجه:
أحدها: أنها من مسائل الضَّرَائِرِ الْمُخْتَصَّةِ بِالشَّعْرِ، فَهِيَ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ،

(١) الإنصاف ٧٤٧، وَيُحَدُّ : يُمنع ويُحرم.

(٢) الإنصاف ٧٤٨، وَشَخَصَ الرَّجُلُ : ذهب من بلد إلى بلد. والرضاء : ضد السخط .

غير/ محتاج إليها في تكثير سواد المختصرات، ونظمه من المختصرات ١٩٢
التي يكون ما هو أقل منها إجحافاً، فلم أتى بهذه المسألة، مع أنه محتاج
إلى أن يأتي عوضها بقاعدة أو قانون يتعلّق بالكلام، وهو أحوج إلى ذلك،
إذ ينقصه من العربية المحتاج إليها كثير.

والثاني : أنه أتى بها على مساق الجواز القياسي، إذ قال :
«وقصر ذى المد اضطراباً مُجمَعٌ عَلَيْهِ» يعنى على جوازه، وهذا الكلام
يُعطى أنه جائز قياساً، وما محلّه الضرورة كيف يجوز قياساً؟ بل هذا
الكلام شبه المتناقض، لأن الضرورة تؤذّن بوقفه على محله، والجواز
القياسي يؤذّن بتسويغ النطق به للمولّد والعربي ابتداءً، فهذا مُشكل.

والثالث : أن الناظم حكى الإجماع في جواز قصر ذى المد هكذا
مطلقاً، وليس النقل كذلك إلا عمّن عدا الفراء، وأما الفراء فلا يُجيزه إلا
باشتراط، فهو لا يُجيز قصر ما لا يجوز أن يأتي في بابه مقصوراً، نحو:
(فَعْلَاءَ) تانيث (الأفعل) في نحو : حَمْرَاءَ وَبَيْضَاءَ، فمثل هذا لا يجوز عنده
أن يقصر، لأن مذكّره : أبيض وأحمر، فـ(ففعلاء) تانيث (أفعل) لا يكون
إلا ممدوداً، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون ممدوداً لا غير،
وهكذا يقول في مدّ المقصور: لا يجوز عنده إلا في ما لا يجيئ في بابه
ممدوداً، نحو : (فَعْلَى) تانيث (فَعْلَانِ) في مثل : سَكْرَى وَغَضَبَى، فلا
يجوز مدّه لأن (فَعْلَى) تانيث (فَعْلَانِ) لا يأتي ممدوداً أبداً، وكذلك كل ما
يقتضي القياس أن يكون مقصوراً.

والحاصل : أن ما كان مدّه أو قصره داخلاً تحت القياس المتقدم
لا يُجيز الفراء المخالفة فيه في ضرورة ولا غيرها، وأما ما عدا ذلك فهو

الذى يجوز فيه ذلك عنده، فتقول على مذهبه فى (رَحَى، وَهْدَى، وَحَجَى):
رَحَاءٌ، وَحَجَاءٌ، وَهْدَاءٌ، لأنها إذا مُدَّتْ صارت إلى مثل: سَمَاءٌ، وَدَعَاءٌ،
وَرِدَاءٌ.

وتقول فى (سَمَاءٍ، وَدَعَاءٍ وَرِدَاءٍ): سَمَاءٌ، وَدَعَاءٌ، وَرِدَاءٌ، لأنها إذا
قُصِرَتْ صارت إلى مثال: رَحَى، وَهْدَى، وَحَجَى هكذا النقل عنه، فأطلاقُ
الإجماع فى المسألة غير صحيح، وكذلك إطلاقُ الخلاف فى مد المقصور،
وفيه التفصيلُ المذكور عن الفراء، مشكلاً أيضاً.

والجواب/ عن الأول: أَنَّ المسألة شهيرة الموقع عند النحويين، وهى ١٩٣
عندهم من المسائل الطبَّوْلِيَّة^(١). وقد جعلها ابن الأنبارى من مسائل
«كتاب الإنصاف»^(٢). فالتنبيه عليها حَسَنٌ فى هذا المختصر، كما فعل ذلك
فى مسألة «صرف ما لا ينصرف فى الشعر وعكسها» فهما فى الشهرة
سواء، فلذلك ذكرها.

والجواب عن الثانى: إِنَّ باب «ضرائر الشعر» على قسمين منها ما
يكون الشاعر مضطراً إليها كثيراً، فتَعُمُّ بها البلوى، حتى يكثر وجودها
فى الشعر للضرورة، وتَبْلُغُ أَنْ يُقَاسَ عليها فيه، كما يَكْثُرُ الحكمُ فى
الكلام، حتى يَبْلُغَ مَبْلَغَ القياس فيه. وقصرُ الممدود من هذا القَبِيلِ، فقد
كَثُرَ فى النُّظْمِ كثرةٌ لا يُعَدُّ مرتكبُها فى الشعر اختياراً لاحقاً ولا خارجاً عن
كلام العرب.

وفى «الضرائر» من هذا جملة، كصرف ما لا ينصرف، وتخفيف

(١) لعله يعنى أنها من المسائل المشهورة—، وأنها فى شهرتها كأصوات الطبول، لاتخفى على أحد.

(٢) وهى المسألة التاسعة والمائة (ص ٧٤٥).

المشددُ في الوقف، والترخيم في غير النداء، ونحو ذلك. ومنها ما يكون موقوفاً على محلّه من السّماع، لا يجوز لشاعر مؤلّد استعماله لنُوره في الضرائر، كقوله أنشدّه سيّويه^(١):

* قَوَاطِنًا مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمَى *

وقولهم في (الجلد) : الجلد، قال^(٢):

إِذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ

ضَرْبًا أَلَيْمًا بِسَبَبِ يَلْعَجُ الْجِلْدَا

وما كان نحو ذلك، ومثل هذا لا يقال فيه : إنه جائز، فعلى الجملة، والأمرُ فيما يختص بالشعر بالنسبة إلى الشعر، كالأمر في ما يكون في الكلام حرفاً

(١) الرجز للعجاج، وسبق الاستشهاد به مراراً.

(٢) نوادر أبي زيد ٢٠، والخصائص ٣٣/٢، والمنصف ٣٠٨/٢، والهمع ٣٤١/٥، والنوادر ٢١٤/٢، واللسان (جلد) وديوان الهذليين ٢٨/٢.

والشعر لعبد مناف بن ربيع الهذلي، ويروى «تجاوب نوح» والسبت - بكسر السين - الجلد المدبوغ، يتخذ منه النعال. ويلعج : يؤلم - وكسر اللام من (الجلد) ضرورة، لأن للشاعر أن يحرك الساكن في القافية بحركة ما قبله.

بحرف وقد بَيَّنْتُ هذا المعنى، فى ما أَظُنُّ فى «الأصول».

وعلى هذا القانون يَعْنُ هنا اعتذار عن الناظم فى مثل هذا الموضع، وهو أن يَأْتى بجملة من مسائل الضرائر، وما يُقاس منها وما لا، ليبنى عليها الشاعر، كما يَبْنى غيرُ الشاعر على ما يُذكر من القوانين المطلقة. وقد تقدَّم التنبيه على مثل هذا.

والجواب عن الثالث : أن الإجماع المحكى فى قَصْرِ الممدود صحيح على الجملة، إذا الفراءُ يُجيزه على الجملة، لكن يشترط فى الجواز، فهو باعتبار ذلك يُطَلَق عليه أنه مُجيز، وأيضاً فلما كان خلافه شاذاً لم يُعْتَد به خلافاً.

{ كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمُقْصُورِ وَالْمُدَوَّدِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحًا }

١٩٤ قَدَّمَ أَوَّلًا إِعْرَابَ التَّثْنِيَةِ وَجَمَعَ التَّصْحِيحَ، وَحَصَلَ فِي ذَلِكَ الْبَيَانُ /
الْكَيْفِيَّةُ الْعَامَّةُ لَهُمَا، وَذَلِكَ لِحَاقِ الْأَلْفِ فِي الرَّفْعِ، وَالْيَاءِ فِي النِّصْبِ
وَالْجَرِّ، تَلِيَهُمَا نُونُ مَكْسُورَةٍ فِي الْمُثْنَى، وَلِحَاقِ الْوَاوِ فِي الرَّفْعِ، وَالْيَاءِ فِي
النِّصْبِ وَالْجَرِّ تَلِيَهُمَا نُونُ مَفْتُوحَةٍ فِي الْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ، وَلِحَاقِ أَلْفٍ وَقَاءٍ
فِي الْمَجْمُوعِ الْمُؤَنَّثِ.

وَهَذَا فِي الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ الصَّحِيحِ الْآخِرَ، لِإِزَائِدَةِ فِيهِ
يُحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَجْمُوعِ الْمُؤَنَّثِ الرَّبَاعِيُّ فَمَا فَوْقَهُ، لِإِزَائِدَةِ
فِيهِ عَلَى تِلْكَ الزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلْإِعْرَابِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ
ذَلِكَ.

لَكِنِ الْمَعْتَلُّ الْآخِرَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّثْنِيَةِ وَجَمَعَ الْمَذْكُورَ لَهُ أَحْكَامُ زَائِدَةٍ
عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَهُ، وَالثَّلَاثِيُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ لَهُ حُكْمُ زَائِدٍ أَيْضًا،
فَوَجِبَ تَبْيِينُ ذَلِكَ.

وَأَتَى بِذَلِكَ هَاهُنَا كَالْمَقْدَمَةِ لِدُخُولِ بَابِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَلِيَكُونَ شَمْلُ
الْجَمْعِ مَجْتَمِعًا، وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ أَحْكَامِ التَّثْنِيَةِ، فَقَالَ :

أَخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنَى اجْعَلْهُ يَا

إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيًا

كَذَا الَّذِي أَلْيَا أُصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى

وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَى

فِي غَيْرِ ذَا ثَقَلْبُ وَأَوَّ الْأَلْفُ

وَأُولَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلْفُ

المعتلُّ الآخر من الأسماء التي يُراد تنزيها على ثلاثة أقسام :
منقوص، ومقصور، وممدود، فذكر حكم المقصور والممدود، ولم يذكر حكم
المنقوص، وهو حر بالذكر لما سيأتى.

وابتداً بالمقصور، فذكر أنه على أربعة أقسام:

أحدها : ما كان رباعياً فأكثر، فتقع فيه الألف رابعة نحو: حُبْلَى،
أو خامسة نحو : مُصْطَفَى أو سادسة نحو : قَبَعْتُرى.

والثانى : ما كان ثلاثياً أصلُ الألف فيه الياءُ نحو: الْفَتَى، وهو
مثالُه، ومثله: الرَّحَى ، عند من قال: رَحِيْتُ، والهُدَى، والعَمَى، والقَرَى.

والثالث : ما لم يكن لألفه أصلٌ من ياء ولا واو، وهو الجامد الذى ذكر،
إذا كان مِمَّا أَمَّاَتْهُ العرب، نحو : مَتَى، فإنه اسمٌ مبنى، والمبنيات إذا
كانت الألف فى أواخرها لا يحكم عليها بأن أصلها الياء أو الواو، لأن ذلك
تَصَرُّفٌ، والتصريف لا يدخل الأسماء المتوَعِّلَة فى شَبَه الحرف، كما
لا يدخل الحرف، نحو : إَلَى، وَعَلَى، كما سيأتى ذكره فى التصريف إن
شاء الله.

وهذا فى الأسماء، ومنه فى الحروف (بَلَى) ولم يقتصر فى قوله :
«الجامد» على الأسماء فقط، فإنَّ المقصودُ منها فى هذا الباب إنما هو
بعد التَّسْمِيَةِ، لأنها لاتثنى ^(١) إذا كانت باقية على أصولها، والأسماءُ
والحروف/ فى هذا على سواء.

والرابع : ما عدا تلك الأقسام الثلاثة، ويدخل فيه نوعان:

(١) سقط من ر .

أحدها : ما كان ثلاثياً أصله الواو نحو : رِضِيْ، وضُحِيْ، ورَحًا - فيمن قال : رَحَوْتُ - وعَصًا، وقَفًا .

والآخر: ما كان جامداً لم يُمَلَّ، سواء كان اسماً أو حرفاً، نحو : (لَدَى) و (أَمَّا) بمعنى: حقاً و (عَلَى) فى وَجْهَيْهَا^(١)، و (إِلَى) وما كان من نحو ذلك .

ونوع ثالث : وهو ما كانت ألفه مجهولة ولم تُمَلَّ، وإن كان معرباً قابلاً للتصريف نحو : (خَسَا)^(٢) بمعنى فَرَدَ، و(لَقَا)^(٣)، بمعنى مَلَقَى لا يُعْبَأُ به .

فهذه الألفُ فيهما، وما كان مثلاً، لا يُعرف لها أصل، إذ لم يُتَصَرَّف فيها بتثنية ولا جمع ولا فِعْل، ولا أُمِيلَتْ، فلم يكن ثَمَّ دليل على أصلها .

وذكر الناظم أن الأقسام الثلاثة المذكورة أولاً حُكِّمُها أن تَنَقَلِبَ الألف فيها إلى الياء، وأن القسم الرابع يَنَقَلِبُ فيه الألف^(٤) إلى الواو :

وأما القسم الأول : وهو ما كانت فيه أَلْفٌ رابعة فصاعداً، فقال فيه : «أَخْرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَا» إلى آخره .

يعنى أن الاسم إذا كان مُرتَقِياً عن الثلاثة، بأن يكون رباعياً أو خماسياً أو سداسياً، وبذلك تقع الألف فيه غيرَ ثالثة، فإنها تُقَلِّبُ فيه مطلقاً، سواء كانت الألف زائدة، كحُبْلَى وَقَبْعَتْرَى، وأَرَطَى، فإنك تقول : حُبْلَيَانِ، وَقَبْعَتْرَيَانِ،

(١) يقصد أنها تكون اسماً وحرفاً، وتكون اسماً بمعنى فوق، وذلك إذا دخلت عليها من كقوله:

* غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا *

انظر مغنى اللبيب : على .

(٢) فى اللسان عن الفراء : «العرب تقول للزوج : زكا، والفرد : خسا . ومنهم من يلحقها بيباب فَنَى» . وفى المقصور والمدود له ٦٨ : «وخسا وزكا مقصوران بكتاب الألف لأن أصل الزكا زكوت، وأصل خسا الهمز فتكتبان بالف ولايجريان لأزى معرفة، قال الشاعر :

كافرا خسا أو زكا من بون أربعة لم تَخْلُقُوا وَجُسُودُ النَّاسِ تَقْتَلُجُ

ومن أجرامها جعفر نكرة بمنزلة بمعنى وثلاث أرباع إذا أجريت وإذا لم تُجَرَّ .

(٣) كذا ، وفى اللسان : اللقى الشيء الملقى ، والجمع القاء .

(٤) ز : الف .

أرطيان، أو كانت منقلبة عن أصلٍ واوٍ نحو : مُصْطَفَى، ومُعْطَى، فإنك تقول : مصطفيان، ومُعْطَيان، وإن كانا من صَفْوِ الشئ وصفوته، ومن: عَطَا يَعْطُو، أو ياءٍ، نحو : مشترى ، ومُجْتَبَى^(١)، فإنك تقول : مُشْتَرَيان، ومُجْتَبَيان^(١) .

فأما وجه القلب فلاجل أن علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها، وهو آخر المثني، وما آخره ألف لا يمكن تحريكه، لأن الألف لا تقبل الحركة، ولم يمكن حذف الألف للتباس المثني بالمفرد عند الإضافة.

وبهذا^(٢) يبطل قول أهل الكوفة في إجازة حذف الألف في التثنية، مما كثر حروفه، نحو : قَبَعَثَرِيٌّ، وجُمَادَى، ونحوهما، فيقولون : قَبَعَثَرانٍ، وجُمَادانٍ، وكأنهم يحكون ذلك عن العرب، ولم يذكروا منه شاهداً على تلك الحكاية. قال السيرافي^(٣) : لم أر الكوفيين استشهدوا على شئ من ذلك، يعني مما ادَّعوا عن العرب، والذي يحفظه البصريون^(٤) في السماع / موافقة القاعدة من عدم الحذف ، وعلى هذا اعتمد الناظم ١٩٦ فلم يفرق في وجوب قلب الألف بين ما كثر حروفه وما قلَّت، بل قال : « اجْعَلْهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيًا »، فإذا لا بد من قلب الألف ليتحرك ما قبل علامة التثنية بالفتح .

وأما وجه قلبها ياء على الخصوص فحُملاً على الفعل، لأن التصريف في الاسم محمولٌ عليه في الفعل، وأنت لو بنيت فعلاً مما فوق

(١) ز : مجتنى ومجتنيان .

(٢) ز : وهذا .

(٣) لفظ السيرافي في شرحه « على ذلك بشيء » .

(٤) ز : يحفظ .

الثلاثة لقلب الألف إلى الياء، سواء كانت أصلها الواو أو غيرها، فتقول :
سَلَقَيْتُ، وَأَعْطَيْتُ، وَاصْطَفَيْتُ، ونحو ذلك. ولم يَأْتِ في الأسماء قلب الألف واوا
في التثنية إلا في (مَذْرُوبَيْنِ)^(١) فَوُقِفَ على محلّه.

وأما القسم الثاني، وهو الثلاثي الذي الألف فيه منقلبة عن الياء، فذكر أن
حكمه حكم ما قبله فقال : « كَذَا الَّذِي يَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى ».

يعني أن ما كان أصله الياء من الثلاثي تُقَلَّبُ الألف فيه إلى الياء. وبين
أن مراده « الثلاثي » التقسيمُ والتمثيلُ بالفتى، فالياء إذا قلت : الْفَتَيَانِ، هي
الأصلية، وكذلك تقول : رَحِيَّانِ، وَهَدِيَّانِ، وَعَمِيَّانِ، وما أشبه ذلك.

وإنما قُلبت إلى الياء لأنَّ القلبَ إذا كان لأبَدٍ منه، فلا بُدَّ من واو أو ياء،
فالذي هو الأصل أولى أن يُؤْتَى به.

وأما القسم الثالث ، وهو الجامد الذي لا أصلَ لألفه، لكن أُمِيلَ، فذكر أن
حكمه الحكمُ المُتَقَدِّمُ بقوله : « وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى ».

يعني أن الألف تُقَلَّبُ فيه ياءً فتقول في (مَتَى) مُسَمًى به مَتَيَّانِ، أو في
(بَلَى) بَلَيَّانِ، ونحو ذلك.

وإنما قلبت إلى الياء دون الواو لأجل الإمالة التي هي مقربة إليها.
فإن قيل : فإنَّ الإمالة تكون في بَنَاتِ الياء والواو، فمن أين أُلزِمَت الياءُ
معه حتى لا يجوز قلبُها واوا؟

فالجواب : أن الياء على اللامات أغلب من الواو، ألا تَرَى أن ما كان فوق
الثلاثة يقَلَّبُ إلى الياء مطلقاً، وإن كان من نوات الواو، فلما كَثُرَت الياء هنالك

(١) المذروبين : مثنى مذكرى. وهو طَرَفُ الألية. وشاهد التثنية بالواو قول عنترة :

أَحْوَلِي تَنْفُضُ اسْتَكْ مَذْرُوبِيهَا لَتَقْلُنِي فَمَا أَتَدَا عَمَارَا

انظر البيت في كتاب الشعر لأبي علي ١١٨/٨.

حَكَمُوا مع الإِمالة على الألف بالياء دون الواو مع الاستبهام^(١)، حتى يتبيَّن لك أمرُها بتصريفٍ أو غيره، فتعمل عليه، كما قالوا : الكِبَا، فأملُوا، ثم قالوا : كبوا وهذا معنى تعليل^(٢) سيبويه .

وأما القسم الرابع : وهو ما عدا / ما تقدم، فذكر أن الألف تُقلب ١٩٧ فيه واوا مطلقا بقوله : " (في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ واوًا الألف) .

يعني أن الألف تُقلب إلى الواو في غير الأقسام المتقدمة، فما كان ثلاثيا أصله الواو قلبت الألف فيه إلى أصلها، فقلت: في (رِضًا) : رِضَوَانٍ، وفي (ضُحَى) ضُحَوَانٍ، وفي (رَبَا) رَبَوَانٍ، وفي (عَصَا) عَصَوَانٍ، هكذا مطلقا من غير استثناء لنوع من أنواع الثلاثي.

وهذا الإطلاق يدل على إنه لم يرتَضْ مذهب الكوفيين، إذ فرَّقوا بين المفتوح الأول وبين المضموم والمسكوره، فوافقوا البصريين في المفتوح الأول، وقلبوا أَلَفَ^(٣) المكسورة والمضمومة ياءً، فقالوا : رِضَيَانٍ، وَضُحَيَانٍ، وكتبوهما بالياء.

وحكى الكسائي في (رِضًا) رِضَيَانٍ، وهو نادر، قال السيرافي : ويرد على الكوفيين حكاية أبي الخطَّاب في (الكِبَا) كَبَوَانٍ، وحكاية الكسائي : حِمَوَانٍ، وَرِضَوَانٍ، وَرِضَوَانٍ، في : رِضًا، وَحِمًا. قال الجوهري : « وسمع الكسائي : رِضَوَانٍ، في تثنية الرُّضَا، والحمى » قال : والوجه حِمَيَانٍ وَرِضَيَانٍ قال : « ومن العرب من يقولها بالياء على

(١) في النسخ : الاستبهام ، وهو محرف .

(٢) الكتاب ٣/٢٨٦ - ٢٨٧. هذا ويقال للكناية بغناء البيت: الكبا.

(٣) س : الألف . وهو خطأ .

الأصل، والواو أكثر»^(١). وكأنه يعنى بالأصل القياسَ عنده، فإن الأصل في الألف الواو ولا بُدُّ^(٢).

والحقُّ ما ذهب إليه البصريون، وهو مُرتضى الناظم^(٣) على ظاهر كلامه، وإنمَارِدَّتْ الألف إلى الواو لأنها إذا كان لا بُدُّ من قلبها^(٤) فإلى الأصل أوَّلَى، كما تقدم في الثلاثي اليائي .

وما كان جامداً ولم يَمَلْ قَلْبَتْ أَلْفُهُ وَاوًا، كالذى أصله الواو، فتقول في (لَدَى) مَسْمَى به : لَدَوَان، وفي (عَلَى) : عَلَوَان، وفي (إِلَى) : إِلَوَان، وفي (أَمَّا) أَمَوَان، ونحو ذلك، ولا تُقلب إلى الياء، وإن كانت الياء أغلب على اللّامات كما قال سيبويه^(٤). وغيره، لأنه ليس شئ من بَنَات الياء تَلْزَم ألفه عدم الإمالة، بل القاعدة العربية أن كل ما أصله الياء فالإمالة فيه جائزة، فإلزامهم عدم الإمالة، بل القاعدة العربية أن كل ما أصله الياء فالإمالة فيه جائزة، فإلزامهم عدم الإمالة في هذه الأشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها.

فإن قلت : إنما أَلْزَمَت العرب ألفَ (عَلَى) و (إِلَى) ونحوهما الفتح قبل الحكم بالواو، فَلَمْ قلت : إن عدم الإمالة دليلٌ على الواو، وهى لم تُوجَدْ/ بعد؟

١٩٨

فالجوابُ أن يُقال : إِنَّا لَنَدْعَى ما قلت، وإنما نقول : إن هذه الأشياء بعد التسمية داخلة في حكم ما أَلْزَمْتُهُ العربُ الفتح لأجل أن أصله الواو، لا أَنَّا جعلنا إلزامهم عدم الإمالة فيها لأجل أن أصلها الواو، فلا إشكال على هذا.

(١) هذا نص الصحاح في مادة « رضا ». أما في « حمى » فقال « وسمع الكسائي في تثنية الحمى حموانٍ ، قال : والوجه حميان » . هذا وشيء حمى محضور لا يقرب . والرضى مصدر رضيت عنه

(٢) يريد أن الأصل في الف رضا الواو ، ولا يشمل قوله حمى ، فإن الأصل في الفها الياء .

(٣-٣) سقط من س .

(٤) الكتاب : ٢٨٨/٣ .

وقد اقتضى هذا التعليل ترجيح ما ذهب إليه الناظم والجمهور من قلب هذه الألف واواً. وذهب بعضهم إلى قلبها ياء، ورجّحه المؤلف في «الشرح»^(١) بقاعدة سيبويه أن الباء على (٢) الألف إذا كانت لاماً أغلب لكن ، عارض هذه القاعدة كلام سيبويه في إن إلزامهم عدم الإمالة دليل على الواو؛ إذ ما من ألف أصلها الياء إلا وإلا مالة جائزة فيها، فإنما يريد أن الياء أغلب فيها فيما عدا ما ألزموا فيه عدم إلا مالة والله أعلم.

وما كانت ألفه مجهولة، ولم تملّ، قلبت أيضا واواً بمقتضى كلامه فتقول في (خساً): خَسَوَانٍ، وفي (لَقَى) لَقَوَانٍ، وما كان مثلهما، ولا تقلب إلى الياء للعلّة المذكورة في النوع قبل هذا، من أن اعتزامهم على ترك الإمالة دليل على الواو.

وبهذا أيضاً يُضَعَّفُ قولُ من ارتضى في هذه الألف قلبها ياء، اعتماداً على غلبة الياء على الألف التي هي لام. وقد تقدم ما فيه أنفاً، فالأصح ما ذهب إليه الناظم والجماعة.

ثم قال : «وَأَوَّلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ».

الهاء في «أَوَّلَهَا» عائدة إلى الألف، أي : أول التي تَقْلِبُهَا ياءً أو واواً ما كان قد أَلِفَ في المثنى قبل هذا، واعتيد فيه من العلامتين، وهما الألف والنون، أو الياء والنون، مفتوحاً ما قبلهما. وعلى كلام هنا سؤالات :

أحدها: أنه قَصَرَ الكلام في التثنية على المقصور والممدود، وترك الصحيح، والجاري مجراه من المعتل، نحو : ظَنَيْ، وَغَزَوِ، وهذا حَسَنُ (كما) (٢) تقدم. وترك أيضا ذكر المنقوص، فلم يتعرض له. وتركه مع الصحيح والجاري

(١) شرح التسهيل ٩١/١.

(٢) من الأصل : عن .

(٣) عن س .

مَجْرَاهُ يُعْطَى أَنَّهُمَا عَلَى حَكْمٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ إِلْحَاقُ الْعِلَامَتَيْنِ دُونَ تَغْيِيرٍ،
وَذَلِكَ، بِإِطْلَاقٍ، غَيْرٍ صَحِيحٍ، لِأَنَّ الْمُنْقُوصَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُنْقُوصٌ بِقِيَاسٍ،
وَمُنْقُوصٌ بِغَيْرِ قِيَاسٍ.

أَمَّا الْمُنْقُوصُ بِغَيْرِ قِيَاسٍ فَعَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا : مَا يُرَدُّ فِيهِ الْمَحْذُوفُ فِي حَالَةِ الْإِضَافَةِ، وَهَذَا حُكْمُهُ فِي
التَّثْنِيَةِ أَنْ يُرَدُّ إِلَيْهِ. الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ^(١)، لِأَنَّهَا أُجْرِيَتْ فِي اللَّحَاقِ
وَعَدَمِهِ مَجْرَى الْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ: أَخٍ، وَأَبٍ، وَحَمٍّ، وَهَنْ-، فِي اللُّغَةِ الْقَلِيلَةِ -
يُرَدُّ إِلَيْهِ/ الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ، كَمَا يُرَدُّ إِلَيْهِ فِي الْإِضَافَةِ، فَتَقُولُ : أَخَوَانِ، ١٩٩
كَمَا تَقُولُ : أَخُو زَيْدٍ، وَأَبَوَانِ، كَمَا تَقُولُ : أَبُو زَيْدٍ.

وَكَلَامُهُ يُشْعِرُ فِي هَذَا الْقِسْمِ بِأَنَّكَ [لَا]^(٢)، تُرَدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ فَتَقُولُ
وَجُوبًا : أَخَانِ، وَأَبَانِ، وَحَمَانِ. وَهَذَا فَاسِدٌ لَا يُقَالُ إِلَّا فِي الشَّنُودِ.

وَالثَّانِي : مِنْ قِسْمِي الْمُنْقُوصِ غَيْرِ الْقِيَاسِيِّ مَا لَمْ يُرَدِّ إِلَيْهِ^(٣)
الْمَحْذُوفُ فِي الْإِضَافَةِ، نَحْوُ : يَدٍ وَدَمٍ وَهَنْ، فِي اللُّغَةِ الشَّهِيرَةِ. وَحُكْمُهُ
مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ النَّازِمِ مِنْ جَرَيَانِهِ مَجْرَى الصَّحِيحِ، فَتَلْحَقُ الْعِلَامَتَانِ
دُونَ تَغْيِيرٍ، فَهَذَا يَمْشِي لَهُ.

وَأَمَّا الْمُنْقُوصُ بِقِيَاسٍ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً، فَحُكْمُهُ أَنْ
يُرَدُّ إِلَيْهِ مَا حُذِفَ مِنْهُ وَجُوبًا، نَحْوُ: قَاضٍ، وَغَازٍ، وَشَجٍّ، وَعَمٍّ، فَتَقُولُ :
قَاضِيَانِ وَغَازِيَانِ، وَشَجِّيَانِ، وَعَمِّيَانِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

(١) فِي ت : « وَهَذَا حُكْمُهُ فِي التَّثْنِيَةِ أَنْ يُرَدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ فِي حَالِهِ، الْإِضَافَةِ، وَهَذَا حُكْمُهُ فِي التَّثْنِيَةِ
أَنْ يُرَدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ ». وَهُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) عَنْ س .

(٣) سَقَطَ مِنْ « س » .

وكلام الناظم يُعطى بمقتضاه إلحاقَ العلامتين من غير تغيير، مكان
يجئ منه : قَاضَانِ، وَغَازَانِ^(١)، مثل : يَدَانِ، وهذا فاسد لا يقال.
والسؤال الثاني : أنه ذُكر من أقسام المقصور الجامد، وأراد به ما
لا أصل له من ياء ولا واو، ومثله بـ (مَتَى) ودخل بمقتضى ذلك الحروفُ
وما كان نحوها من الأسماء.

وهذا القسم لا يخلو أن يكون جامداً بالمعنى الذى أراد قبل التسمية
به أو بعدها، فإن كان قبل التسمية فكونه جامداً صحيح، لكنه فى تلك
الحال لا يُتَنَّى ولا يُجَمع باتفاق، لأنه لا يُتَنَّى من الكَلِمَ [إِلَّا]^(٢) الأسماءُ
القابلةُ لذلك، والحروف وما أشبهها من الأسماء لا يصح فيها التثنية.
والناظم إنما أتى بالجامد هنا بناءً على صحة التثنية فيه، وفيها كلامه.
وإن كان بعد التسمية فالتثنية سائغة، لصيرورته كسائر لأسماء
المقصورة، نحو : عَصَا وَرَحَى، لكنه فى تلك الحال غيرُ جامدٍ عند
النحويين أجمعين سِوَاهُ، حَسَبَ ما أظهر كلامه؛ إذ كان النحويون يقولون:
إن الجامد إذا سُمِّيَ به انتقل عن حالة الجمود إلى حالة سائر الأسماء
الشبيهة به، فإن كان الحرفُ أو الاسم المبنى على حرفين كـ (مَنْ) و (قَدْ)
صار بعد التسمية بمنزلة : يَدٍ وَدَمٍ، ثلاثياً فى الأصل، ويُقَدَّرُ أنه حُذِفَ
منه الآخر، ولذلك يَرُدُّونه فى التصغير والتكسير ونحوهما.

وكذلك/ يَفْعَلُونَ فى (مَتَى) و (بَلَى) ونحوهما، فيعتقدون فى الألف ٢٠٠
أنها منقلبة عن أصلٍ، هو واو أو ياء، حَسَبَ ما أعطاهم الدليل. والأصل
هنا الياءُ فيما أُمِلَ، اعتباراً بالإمالة كما تقدّم بيانه، فليس (مَتَى) و (بَلَى)
بعد التسمية بجامدين أصلاً، بل هما وبأبهما عند أهل العربية أجمعين

(١) فى ت : قاضيان وغازيان. وهو تحريف.

(٢) زدنا «لا» ليستقيم السياق.

كَعَصًا: رَحَى، فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، إِلَّا فِي الْعِلْمِيَّةِ خَاصَّةً، وَالتَّنْيِئَةُ إِنَّمَا تُبْنَى عَلَى ثُبُوتِ التَّسْمِيَةِ.

فَهَذَا الَّذِي قَالَ هُنَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَمُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى جَرَى فِي «التَّسْهِيلِ» وَ«شَرْحِهِ»^(١) مِنْ إِثْبَاتِ الْأَلْفِ الْأَصْلِيَّةِ، وَأَسْقَطَهَا فِي «الْفَوَائِدِ» وَجَرَى عَلَى طَرِيقَةِ النَّاسِ .

السُّؤَالُ الثَّلَاثُ : أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ. فِي الْأَلْفِ : فِي «غَيْرِ ذَا ثَقْلَبُ وَآوَا الْأَلْفُ» فَاقْتَضَى أَنَّ الْأَلْفَ الْمَجْهُولَةَ ثَقْلَبُ وَآوَا مُطْلَقًا؛ إِذْ لَمْ يَعْنِيَنَّهَا بِحُكْمِ سِوَى مَا أَعْطَاهُ هَذَا الْكَلَامُ مِنَ الشُّمُولِ وَالْعُمُومِ فِي الْقَلْبِ وَآوَا .

وَهَذَا الْحُكْمُ فِي الْأَلْفِ الْمَجْهُولَةِ عَلَى إِطْلَاقِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ تَنْقَسِمُ الْأَلْفُ الْمَجْهُولَةُ إِلَى مُمَالَةٍ عِنْدَ الْعَرَبِ أَوْ بَعْضِهِمْ، وَغَيْرِ مُمَالَةٍ، فَأَمَّا غَيْرُ الْمُمَالَةِ فَهِيَ الَّتِي ثَقْلَبُ وَآوَا، وَأَمَّا الْمُمَالَةُ فَلَا ثَقْلَبُ إِلَّا يَاءٌ كَالْأَلْفِ الْجَامِدَةِ عِنْدَهُ، فَلَوْ سَمِعْنَا فِي (خَسَا) الْإِمَالَةَ لَقَلْنَا فِي التَّنْيِئَةِ : (خَسَيَانِ) كَمَا تَقُولُ فِي (مَتَى) : مَتَيَانِ، كَذَلِكَ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» قَالَ : وَإِذَا ثُنِّيَ الْمَقْصُورُ قُلِبَتْ أَلْفُهُ وَآوَا إِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْهَا، أَوْ أَصْلًا، أَوْ مَجْهُولَةً وَلَمْ تُمَلَّ، وَيَاءٌ إِنْ كَانَتْ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَعَلَى الْمَعْنَى فَسَّرَهُ فِي «الشَّرْحِ»^(٢) «فَهَذَا فِيهِ مَا تَرَى».

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : أَنَّ الْمَنْقُوصَ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِيَاسِيٍّ وَغَيْرِهِ، لَكِنْ الْعُرْفُ النَّحْوِيُّ عِنْدَهُ أَنَّ الْمَنْقُوصَ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْقِيَاسِيُّ، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٣) : «فَإِنْ كَانَ - يَعْنِي حَرْفَ الْإِعْرَابِ - يَاءٌ لَازِمُهُ تَلَى كَسْرَةً

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٩١/١.

(٢) شرح لتسهيل لابن مالك ٩١/١.

(٣) عبارة في التسهيل : «فإن كان ياء لازمة تكي كسرةً فمَنْقُوضٌ» وقال في الشرح ٨٩/١ : «والمَنْقُوض - الْقَرْفَى لاسم الذي حَرْفُ إِعْرَابِهِ يَاءٌ لَازِمَةٌ عَلَى كَسْرَةٍ»

فمنقوصٌ عُرْفِيٌّ» وهو الذى يُشكَل على كلامه، وغيرُ القياسى قد جُعِل فيه ما قَبِل الآخر كالآخر، فحكمُه حكم الصحيح إلا فى : أخ، وأب، وأخواتها، فيُشكَل أيضا. أما المنقوص العُرْفِي فقد عُلِمَ أنَّ حذفَ آخره لِعِلَّة هي ثبوت التنوين، إذ كان أصل (قاصٍ) قَاضِيً، فحُذِفَت الحركة من الياء استثقالا، فالتقى ساكنان/ الياء والتنوين، فحُذِفَت الياء فقليل : قاضٍ، ٢٠١ وإذا^(١) كان كذلك ففى التثنية يزول التنوين لِلْحَاقِ العلامَتَيْنِ، فلا بُدَّ من رجوع الياء لزوال ما أُوجِبَ حذفُها، فتقول : قَاضِيَانِ، وكذلك ما أشبهه . فلما كان رجوع الياء معلوماً من جهة القياس لم يَحْتَجْ إلى التنبيه عليه، وعلى أنه لو صرَّحَ بحكمه لكان أليقَ به من تَكَلُّفِ مِثْلِ هذا الجواب . وأما (أخ) وأخواته فإشكالُه وارد، ولعله لما خرج عن باب المنقوص غير القياسى بهذا الحكم لم يَنْبَهِ عليه لقلته، إذ هي أحرف معدودة، وهذا أضافيه ما فيه .

والجواب عن الثانى أن مذهب المؤلف فى مثل (مَتَى) و (أَلَا) و (بَلَى) ونحوه، أن الألف فيه بعد التسمية أصلية غير منقلبة، اعتباراً بأصلها المنقول منه، وهو مذهب يُظْهَر من «باب التثنية» من «التسهيل» و«شرحه»^(٢) وربما وقع له فى «التسهيل» ما يشير إلى ذلك فى موضع آخر فى ظَنِّى. وعند قراءته نَبَّهْنَا شيخُنَا القاضى - رحمة الله عليه - وأنه مذهب المؤلف، استظهر على ذلك الموضع بكلامه فى «باب التثنية» ولكن سَقَطَ عن ذكرى الآن موضعه، ولاشك أن هذامذهبُ مردود، وموضع الردِّ عليه غيرُ هذا التقييد^(٣).

(١) فى الأصل : وإذا .

(٢) شرح التسهيل ٩١/١ .

(٣) فى ز : التفسير .

والجواب عن الثالث أن يقال : يمكن أن يكون ترك ذكر الألف المجهولة رأساً لقلتها؛ إذ لا يوجد منها إلا النادر القليل، فلم يحفل بها لأجل ذلك، والله أعلم. وقوله : «أَخِرَ مَقْصُورٍ» هو منصوب بفعل مضمر يفسره

قوله : «اجْعَلْهُ يَا» من باب «الاشتغال». و«يا» في قوله : «اجْعَلْهُ يَا» وقوله : «كَذَا الَّذِي أَلْيَا أَصْلَهُ» محذوف الآخر ضرورة. وقد جاء منه قولهم : «شربتُ مَا يَأْتِي^(١)». و«عَنْ ثَلَاثَةٍ» متعلق بقوله : «مُرْتَقِيًا». و«الْجَامِدُ» معطوف على «الَّذِي» والإشارة بـ«ذا» في قوله : «فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَأَوَّ» الألف» ليس راجعاً إلى أَقْرَبِ مذكور؛ بل هو راجع إلى جميع ما ذكر من الأقسام التي تُقْلَبُ ألف فيها ياء، وعادته أنه لا يشير بـ(ذا) و(ذى) إلا إلى أقرب مذكور، ولكن لم يحترز هنا من هذا الإبهام، لأنه لا يتصور إلا أن يكون راجعاً إلى الجميع.

ثم ذكر الناظم حكم الممدود من الأسماء في التثنية فقال :

٢٠٢ / وَمَا كَصَخْرَاءَ بَوَاوٍ ثُنْيَا
وَنَحْوُ عَلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرِ مَا ذُكِرَ
صَحَّحَ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ

فَقَسَّمُ^(٢) الممدود ثلاثة أقسام : ما كانت الهمزة فيه للتأنيث، وما كانت للإلحاق أو بدلاً من أصل، وما عداهما، وهو ما كانت الهمزة فيه أصلية.

(١) رواه ثعلب بإسناده إلى الكسائي، انظر مجالسه ٨٧ - ٨٨، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٧٨٦/٢.

(٢) س : قَسَّم .

وابتداً بالقسم الأول فقال : «وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَايُ ثُنْيَا».

يعنى أن ما كان من الأسماء الممدودة همزته كهمزة صحراء، أى في كونها للتأنيث، فإن حكمه في التثنية أن تُقلب الهمزة فيه واواً مطلقاً، فتقول في صحراء : صَحْرَاوَنِ . مثله^(١) : حَمْرَاءُ، وَغَرَاءُ، وَيَيْضَاءُ، وَزَكْرِيَاءُ، وَعَمِيَاءُ، تقول : حَمْرَاوَانِ، وَغَرَاوَانِ، وَيَيْضَاوَانِ، وَزَكْرِيَاوَانِ، وَعَمِيَاوَانِ، وفي الحديث «أَفْعَمِيَاوَانِ أَنْثَمَا»^(٢) وقال الشاعر^(٣) :

يَدْيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ

قَدْ تَمَنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا

ولم يحتج الناظم إلى تعيين محل الواو، فلم يقل : (آخر الممدود)^(٤) المثني اجعله واوا، كما قال في التثنية^(٥) : «أَخْرَ مَقْصُودٍ تَنْثِي اجْعَلْهُ يَا» اتكالا على فهم المراد، وأن التغيير اللاحق إنما يكون في آخر الاسم المثني. وذكر القلب واواً، ولم يذكر غيره، لأن ماعداه شاذٌ لا يُقاس عليه، وذلك مذهب البصريين.

وقد بنى على بعض الشذوذات في هذا الباب الكسائي والكوفيون في أشياء نُنَبِّه عليها عند تنبيه الناظم على شذوذ الباب إثر هذا إن شاء الله.

(١) في ز : ومثاله .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي والإمام أحمد عن أم سلمة - رضي الله عنه - أنظر سنن أبي داود، كتاب اللباس ٦٣/٤، وعارضه، الأحوزي، زبواب الأدب ٢٣٠/١٠، ومسند أحمد ٢٩٦/٦.

(٣) غير منسوب وهو في المنصف ٦٤/١، ١٤٨/٢ شرح شواهد الكافية ١١٣ - ١١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤، وشرح الكافية للرضي ٣٥٦/٣. واللسان : وفيه : «وتضهما» وهو بمعنى، فضهده : ظلمه وقهره.

(٤) سقط من س .

(٥) كذا في النسخ ، وصوابه : في المقصود .

وإنما قُلِبَتِ الهمزة هُنا، وكان الأولى تركها على حالها؛ إذ لا موجبَ لِقَلْبِها في الظاهر، كما كان لِقَلْبِ الألف في المقصور موجب، وهو كراهةُ التقاء الساكنين - لأن هذه الهمزة لما كانت بدلاً من ألف التانيث كُره بقاؤها، لأن وقوعها بين أَلْفَيْنِ كتوالي ثلاث أَلَفات، فُتَوَقِّى ذلك ببديلٍ مناسب، وهو إِمَّا واو وإِمَّا ياء، فكانت الواو أولى، لأنها أبعدُ شَبَهاً من الألف، وإنما أُزِيلَت الهمزة لقربها من الألف، والياء مثلاً في مقاربة الألف، فترُكت وتُعِينَت الواو.

وقال المبردُ : قُلِبَت واوٌ لزيادة ثِقَلِ الهمزة بين أَلْفَيْنِ بالتانيث، ولأن الهمزة ليست من علامات التانيث كالواو، بخلاف الياء، ألا ترى قولهم : (أَنْتِ تَذْهَبِينَ) كيف جُعِلَت علامةً للتانيث؟ فكان قلب الهمزة لما ليس علامةً مثلاً أولى.

وقيل : إنما اختاروا الواو لأنها أُبَيِّنُ في الصوتِ من الياء قال شيخنا الأستاذ - رحمة الله عليه - فيما حكاه عنه شيخنا الأستاذ أبو عبدالله / البَلَنَسِي : والأوجهُ عندي في التعليل أن يقال : لَمَّا وَجِبَ واو ٢٠٢ في النَسَب، بسبب أنها لو قُلِبَت ياءً لاجتمعت ثلاث ياءات، كذلك قُلِبَت في التثنية واوًا، لأن التثنية وجمْعِي التصحيح والنَسَبِ تَجَرَّى مجرىً واحداً.

قال : وكيف يليق أن يُقال : فَرُّوا من الياء لقربها من الألف، مع أنهم قد فَرُّوا إليها في مسألة (مَطَايَا) لأنها [لَمَّا] ^(١) صارت إلى (مَطَاءً) كَرِهوا اجتماع أَلْفَيْنِ بينهما همزٌ تُشَبِّه الألف، فصارت كثلاث أَلَفات، فقلبوها ياءً لقربها من أصلها، إذ لم يُريدوا إبعادها عن أصلها جُملةً، فقالوا : مَطَايَا.

(١) عن س .

قال : فأنْتَ تَراهم رَجَعوا إلى الياء، فكيف يَفِرُّونَ منها في التثنية؟! وإنما نحو ذلك فلك فيه وجهان :

أحدهما : أن تَقْلِبَ الهمزة واوا.

والثاني : أن تَتْرَكها على حالها من غير تغيير، وذلك قوله : «بِواوٍ أَوْ هَمْزٍ».

أى أنت مخيرٌ في هذين الأمرين، إن شئتَ قَلَبْتَها واوا، فقلتَ في (عِلْبَاءٍ) : عِلْبَاوَانٍ، وفي كِسَاءٍ (كِسَاوَانٍ، وفي (حَيَاءٍ) : حَيَاوَانٍ، وإن شئتَ تَرَكْتَها على حالها، فقلتَ : عِلْبَاءَانٍ، وَحَيَاءَانٍ، وَكِسَاءَانٍ^(١) .

وتمثِّلُهُ بِعِلْبَاءٍ وَكِسَاءٍ هو الذى بَيَّنَّ حقيقة الهمزة الجائزِ فيها الوجهان :

وَحَوَى هذا القسم نوعين :

أحدهما : ماكانت همزته مُبْدَلَةً من حرف الإلحاق، وذلك (عِلْبَاءٍ) إذ ليست للتأنيث، لأجل انصراف الاسم، ولا مُبْدَلَةٌ من أصلٍ، لقولهم : سَيْفٌ مَعْلُوبٌ وَمُعْلَبٌ : إذا كان مشدودَ المِقْبَضِ بالعِلْبَاءِ. والعِلْبَاءُ: عَصْبَةٌ في العُنُقِ صفراء، قال أبو النُّجْم^(٢):

يَمُرُّ فِي الْحَلْقِ عَلَى عِلْبَائِهِ

تَعَمُّجُ الْحَيَّةِ فِي غِشَائِهِ

وكذلك (الْحَرْبَاءُ) ألفه للإلحاق، وهى دُوَيْبَّةٌ تَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ حيثما دارت.
ومثله (الْخَرِشَاءُ) لِسَلَخِ الْحَيَّةِ، و(الْحَرْبَاءُ)^(٣) و(الْجِلْدَاءُ) و(الصِّلْدَاءُ) ونحو ذلك.

(١) في س : وكسآان وجباان .

(٢) ديوانه ٥٦. وفيه : «يعن في الخاق». وَتَعَمَّجَتِ الْحَيَّةُ : تَلَوَّتْ.

(٣) الْحَرْبَاءَةُ : : الْأَرْضُ الْغَلِيظَةُ الشَّدِيدَةُ الْحَرَّةُ، وَالْجَمْعُ حَرْبَاءٌ، وَحَرْابِي. وَالْجِلْدَاءُ مثلهما، وكذلك الصِّلْدَاءُ.

وإنما قُلبت واوا في أحد الوجهين تشبيهاً لها بهمزة (حَمْرَاءُ) حيث كانت^(١) كل واحدة بدلا من حرف زائد غير أصلي، وبَقَاؤها على حالها تشبيهاً لها بهمزة (كسَاء) و(رِدَاء).

والنوع الثاني / : ما كانت همزته مُبدَلةً من أصل، وذلك (كِسَاءُ) ٢٠٤ و(حَيَاءُ) فالمثلان معاً معناهما واحد، وكِلَا الهمزتين مبدَلة من ياء^(٢) هي لام الكلمة، لأنهما من : كَسَى، وَحَيَّى، وَالْكِسَاءُ وَالْحَيَاءُ معروفان لغة، وإنما قُلبت تشبيهاً لها بهمزة (عِلْبَاءُ) حيث كانت كل واحدة منهما ليست بأصل بنفسها؛ بل منقلبةً عن غيرها، وكونُ كل واحدة في مقابلة حرفٍ أصلي، أما همزة (كِسَاءُ) ففي مقابلة ما انقلبت عنه، وأما همزة (عِلْبَاءُ) ففي مقابلة ما أُلحقت به، وهو لام (سِرْبَالٍ) ونحوه.

ولم يذكر الناظم هنا تَفَاوُتاً بين النوعين في قلب الهمزة واواً، وقد نصُّوا : على التَّفَاوُتِ، وَأَنَّ الإثْبَاتَ أَجُودُ مِنَ الْقَلْبِ مُطْلَقاً.

قال سيبويه^(٣) : « اعلم أن كُلَّ مَمْنُودٍ كان مُنْصَرَفاً فهو، في التثنية والجمع، بالواو والنون في الرفع^(٤) ، بالياء والنون في الجر والنصب، بمنزلة ما كان آخره غير معتلٍّ من سِوَى ذلك، وذلك قولك: رِدَاءَانِ، وَكِسَاءَانِ، وَعِلْبَاءَانِ، فهذا الأَجُودُ الأَكْثَرُ ».

فهذا نصُّ على أَنَّ الإثْبَاتَ هو الأوْلَى على الإطلاق.

ثم ذكر بعد ذلك أَنَّ (عِلْبَاوَانِ) أَكْثَرُ من (كِسَاوَانِ) في كلام العرب، لشَبْهَها بِحَمْرَاءَ.

(١) سقط من س .

(٢) كذا، والمعروف أن همزة كسَاء بدل من واو، وأصل كَسَى كَسِي، ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة.

(٣) الكتاب ٣/٣٩١.

(٤) عن س ، وبه نصُّ الكتاب .

وعلى هذا درج الناس إلا ابنَ عصفور، فإنه زعم أن همزة (عِلْبَاءٍ) أولى بالقلب من همزة (كِسَاءٍ) والتصحيح في (كِسَاءٍ) أولى من القلب واوًا، لقرب همزة (عِلْبَاءٍ) من همزة التانيث، وقُرب همزة (كِسَاءٍ) من الهمزة الأصلية كقُرْأءٍ، وعلى هذا تبعهُ المؤلّف، وهو رأى خالفاً فيه الناس، وقد نقل ابن هانئ^(١) في «شرح التسهيل» عن ابن عصفور^(٢) وعن النحويين غير ما قالوه جميعاً، فأياك أن تعتمد عليه في هذه المسألة أصلاً. وقال السيرافي^(٣): الباب في تنئية الأنواع الثلاثة، يعنى ماعدا همزة التانيث، الهمز، لأنه الظاهر، قال : ويجوز فيهن الواو لا ستثقال الهمزة بين ألفين، فعلى كل تقدير فات الناظم التنبيه على الأولوية، ولكنه قد لا يحفل بذكر ذلك؛ إذ^(٤) كان الجميع جائزاً، وقد مرّ في «نظمه» من هذا القَبيل مواضع.

ثم ذَكَرَ القسمَ الثالثَ فقال : (وغيرَ ما ذَكَرَ صَحَّحَ) «غيرَ» منصوب بـ«صَحَّحَ» أى : صَحَّحَ غيرَ ما ذَكَرَ، يريد أن ماعدا ما تقدّم من القسمين حكمه في التنئية / التصحيح وعدم الإعلال، وهو أن تُترك الهمزة على ٢٠٥ حالها بدون تغيير.

ولم يَبْقَ لهذا القسم من أقسام الممدود إلا ما همزته أصليّةً، نحو : قُرْأءٍ^(٥) ووضاءٍ^(٥)، لأنهما من : قَرَأَ، ووضُوَّ وجهه، أى حَسَنَ، فتقول :

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن هالي اللخمي الإشبيلي. كاك إماما في العربية، قرأ على أبي أسحق الفافقي، وأبي بكر بن عبيد وقد أثنا على شرحه للتسهيل، وله غير ذلك من المصنفات. انظر الدرر الكامنة ٢١٠/٤، بغية الوعاء ١٩٢/١.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/١ - ١٤٤.

(٣) تصرف الشارح في عبارة السيرافي .

(٤) في الأصل ، ز : إذ .

(٥) القُرْأء : الناسك. ومثله القارىء والمقرئ. والوضاء والوضي : الحسنُ النظيف، يقال : وضُوَّ يوضُو وضاعةً.

قُرَاءَانٍ، وَوُضَاءَانٍ، وَإِنَّمَا لَمْ تُقَلَّبْ هَذِهِ (الهمزة) ^(١) لِقُوَّتِهَا بِالْأَصَالَةِ، وَعَدِمَ انْقِلَابُهَا عَنْ غَيْرِهَا، لِأَنَّ التَّغْيِيرَ يَأْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ، فَلَمَّا كَانَتْ أَصْلًا لَمْ يَلْحَقْهَا تَغْيِيرٌ تَحَصَّنَتْ بِذَلِكَ عَنِ الْقَلْبِ، وَهَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ فِيهَا، وَالَّذِي عَلَيْهِ كَلَامُ الْعَرَبِ.

ثُمَّ قَالَ : «وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرِ» يَعْنِي أَنَّ مَا شَذَّ وَخَرَجَ عَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي كَيْفِيَّةِ التَّثْنِيَةِ مَقْصُورٌ عَلَى النِّقْلِ، وَمَوْقُوفٌ عَلَى مَحَلِّهِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، لِقُلَّتِهِ وَنُدُورِهِ.

وَتَنْبِيْهُهُ عَلَى الشُّذُوْذِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ عَلَى تَثْنِيَةِ الْمُدُودِ فَقَطْ، بَلْ هُوَ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَقْسَامِ، مَا ذَكَرَهُ نَصًّا، وَمَا تَرَكَ ذِكْرَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ، فَلَا بُدَّ إِذَا مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ مَا نُقِلَ فِي الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي لِلْمَثْنَى، لِيَحْصُلَ بِهِ شَرْحُ مَا أَجْمَلَهُ النَّازِمُ فِي هَذَا الْكَلَامِ.

فَأَمَّا الصَّحِيحُ الْآخِرُ : وَالْجَارِي مَجْرَاهُ فَمِمَّا شَذَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي (أَلْيَةِ) أَلْيَانٍ، وَفِي (خُصْنِيَّةٍ) : خُصْنِيَانٍ؛ إِذْ كَانَ الْحَقُّ عَلَى مَقْتَضَى الْقَاعِدَةِ لِحَاقِ الْعِلَامَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ شَيْءٍ، لَكِنَّهُمْ شَذُّوا فَحَذَفُوا هَاءَ التَّائِيثِ، وَكَانَ الْأَصْلُ : أَلْيَتَانِ، وَخُصْنِيَتَانِ، قَالَ الرَّاجِزُ ^(٢):

* تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجِ الْوُطْبِ *

وَقَالَ الْآخِرُ ^(٣):

كَأَنَّ خُصْنِيَّيْهِ مِنَ التَّدْلِيلِ
ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنِيَا حَنْظَلٍ

(١) عَنْ س .

(٢) هُوَ خَطَامُ الْمَجَاشَعِيِّ أَوْ غَيْرِهِ. انْظُرِ الرَّجَزُ فِي الْكِتَابِ ٥٦٩/٣. وَالْمَقْتَضِبُ ١٥٣/٢، وَالْمَنْصَفُ ١٣١/٢.

(٣) مَجْهُولٌ، وَلَغِيرِهِ هُوَ نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٣٩٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٤١/١، وَالْمَنْصَفُ ١٣١/٢.

وأما المنقوصُ فمِمَّا شَذَّ مِنْهُ رَدُّهُمْ لَامَ الْكَلِمَةِ الْمُعْتَزَمَ حَذْفُهَا، فَقَالُوا
فِي (يَدٍ): (١) يَدَيَانِ، قَالَ (٢):

يَدَيَانِ بَيَضَاوَانٍ عِنْدَ مُحْكَمٍ

قَدْ تَمَنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا

وَفِي (دَمٍ) دَمَيَانٍ، وَدَمَوَانٍ، قَالَ الشَّاعِرُ (٣):

فَلَوْ أَنَا عَلَى جَحْرٍ (٤) ذَبَحْنَا

جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

وهذا إذا لم يُحملا على أنهما تثنية للغة القصْرِ؛ إذ قالوا : الدَّمَا،
وَالْيَدَا، كَالْفَتَى، وَالرَّحَى، وَقَالُوا فِي (الْأَخِ) وَالْأَبِ) : أَخَانِ، وَأَبَانِ (٥)،
وهما أيضا مُحتملان لأن يكونا تثنيةً على لغة النقص مطلقا.

وأما المقصورُ : فَشَذَّ مِنْهُ أَشْيَاءٌ، مِنْهَا أَنَّهُمْ قَالُوا : مِذْرَوَانِ، فَقَالُوا
الْأَلْفَ إِلَى الْوَاوِ وَهِيَ رَابِعَةٌ، قَالَ عَنَتْرَةُ (٦):

أَحْوَلِي تَنْفُضُ اسْتِكْ / مِذْرَوَيْهَا

٢٠٦

لِتَقْتُلَنِي فِيهَا أَنَا ذَا عُمَارَا

(١) سقط من س .

(٢) تقدم البيت وتخرجه من قريب.

(٣) هو علي بن بدال السلمي كما رجح البغدادي في الخزانة ٤٨٩/٧ . والبيت في المقتضب ٣٦٦/١،
وانظره في نتائج الفكر للسيبلي ٣٦٧.

(٤) في الأصل ز ، س : حجر ، وهو تصحيف .

(٥) في اللسان : قال ابن بَرِّي : شاهد قولهم : أبالك، في تثنية أَبٍ قولُ تَكْتُمُ بِنْتُ الْفَوْثِ :

باعذني عن شتمكم أبانٍ عن كل عيب مُهَذَّبَانِ

وفي مادة أَخَا : «وبعض العرب يقول : أَخَاكِ عَلَى النقص».

(٦) ديوان ٢٣٤، وانظر كتاب الشعر لأبي علي ١١٨/١.

وكان القياس : مِذْرِيَّانِ، كحُبْلَيَّانِ، ولكن لما لم يكن له مفرد مستعمل جعلوا علامتي التنثية فيه كطاء التانيث في : شَقَاوَةٌ، وَعَظَايَةٌ^(١)، قد بُنيت الكلمة عليها.

ومنها أن الكوفيين قالوا : إنَّ العرب تُسْقِطُ الألفَ المقصورةَ ممَّا كَثُرَتْ حروفه، كخَوْزَلَى^(٢)، وقَهْقَرَى، فيقول : خَوْزَلَانٍ وقَهْقَرَانٍ.

ولم يحك البصريون من ذلك شيئاً عن العرب، فإنَّ صحَّ مانقلة الكوفيين فيكون، ولا بُدَّ، من الشذوذ المقصور على النقل، إذ لو كَثُرَ لَقَضَتْ العادةُ باشتهاؤه حتى يحفظ منه غيرهم شيئاً، فإذا^(٣) لم يكن كذلك، ولا بُدَّ من تصديق الرواة، فيكون من الشاذِّ. وقد تقدم نقلُ مذهبهم.

وأما الممدود : فشدُّ منه أشياء أيضاً، منها في همزة التانيث إثباتها على حالها، حُكِيَ أن من العرب مَنْ يقول : حَمْرَاءَانِ^(٤)، وصَحْرَاءَانِ^(٥). وذلك نادر، فَمَنْ ثُمَّ لم يَبَيِّنْ عليه الناظم، بل حَتَّمَ القلبَ إلى الواو.

وقد ذهب الكسائي إلى جواز الهمز قياساً، وهذا إنما بناه على ما حكى عن العرب، ولم يحك من ذلك عنهم شيءٌ يُعْتَدُّ به في القياس، فلا يُبَيَّنُّ عليه . وقد استحسن الكوفيون في الممدود، إذا كان قبل الألف واوٌ أن يُكْتَبَ بالهمزة وبالواو، نحو : لأَوَاءُ^(٦)، وجَأَوَاءُ، وأجازوا الوجهين في نحو : سَوَاءُ^(٧)، فيقولون : سَوَاءَانِ، وسَوَاوَانِ، وكذلك اللأَوَانِ، والجَأَوَاوَانِ.

(١) العظاية : دويبة على خنقة سام أبرص أعظم منه شيئاً .

(٢) الخَوْزَلَى : مشية فيها ثقاقل وتبختر .

(٣) س : فإذا

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤.

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٩٣/١ .

(٦) اللأواء : الشدة وضيق المعيشة. ويقال : فرس أجأى، والأنثى جأواء من الجؤوة، وهو لون من ألوان

الخيول والأبل، وهي حمرة تضرب إلى السواد.

(٧) السواء : القبيحة، والسواة السوءاء : المرأة المخالفة.

قالوا : والهمز^(١) أكثر في كلام العرب.

ومنها أنهم حذفوها رأساً في التثنية من أربعة ألفاظ، وهي خُنْفَسَاءُ، وبَاقِلَاءُ، وعَاشُورَاءُ، وقُرْفُصَاءُ، فقالوا : خُنْفُسَانِ، وبَاقِلَانِ، وعَاشُورَانِ، وقُرْفُصَانِ.

وأجاز ذلك الكوفيون قياساً في كل ما طال من الممدود كالألفاظ المتقدمة، فيقولون : قَاصِعَانِ، حَاشِيَانِ، في : قَاصِعَاءَ، وحَاشِيَاءَ^(٢)، وكذلك ما أشبهه.

ومنها أنهم حَكَّوْا أن من العرب من يُبدل من الهمزة الياء، فيقولون : حَمْرَايَانِ^(٣)، وبَيْضَايَانِ، ونحو ذلك، وأجازوه قياساً، أعنى الكوفيين، وكلُّ هذا، إن وُجد في كلام العرب، من قبيل المقصور على النُّقل لنُوره، فالصواب ألا يُبْنَى عليه.

ومنها في المُبدلة من أصل أن الكسائي حكى قلبها ياء عن بعض العرب، فيقولون : كِسَايَانِ، ورِدَايَانِ، وقَضَايَانِ، ونحوها. وكان قولهم : «عَقَلْتُهُ بَيْثَايَيْنِ^(٤)» من هذا، ولكن وجهُ هذا بناؤه على علامة التثنية، كما بُنِيَ (سِقَايَة) على التاء، وذلك لأنهم لم ينطقوا له بمفرد، وهذا أيضاً من الشذوذات.

ومنها في الأصلية : قَلْبُهَا واوا، فيقال : قُرَاوَانِ، ووُضَاوَانِ أجاز ذلك الفارسي^(٥) قياساً على قول بعضهم في النسب : قُواوِيٌّ .

(١) س : الهمز .

(٢) الحاشياء : تراب جحر اليربوع الذي يحثوه برجله.

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٣.

(٤) الكتاب ٣٩٢/٣، وسر صناعة الإعراب ٤٦٩/٢. الثنايان : جبل واحد تُشَبُّ بأحد طرفيه اليد وبالطرف الآخر الأخرى، فهما كالواحد. وإنما لم يهَمْز لأن لفظه جاء مُثْنًى لا يفرّد واحده فيقال : ثناء فتركت على الأصل كما قالوا في مَذْرُوعَيْنِ. انظر لسان العرب : ثنى.

(٥) التكملة ٤٢.

قال ابن الضائع : وكان الأستاذ أبو علي^(١) يأخذ عليه في ذلك، يعني في كونه قاس على ما هو شاذ، وكان الشلوين يجعل ذلك من شواذ النسب، ثم وجهه الشلوين بأن الهمزة في التثنية لها ثقل خاص بها، وهو وقوعها بين ألفين، ومما يدل على ثقلها عندهم أن ممن لغته تحقيق الهمزة من يسهلها إذا وقعت بين ألفين، كالوقف على : رأيت كساء، حكاه سيبويه^(٢)، كما أن المحققين يسهلون الهمزة المجتمعة مع مثلها.

ولما أتم (الناظم)^(٣) الكلام على التثنية، وما تعلق بها من الأحكام، أخذ يذكر الحكم في جمعي التصحيح، وهما الجمع على حد التثنية، والجمع بالالف والتاء، فقال :

وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى
حَدِّ الْمُتَنِّي مَابِهِ تَكْمُلًا
وَالْفَتْحِ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ
وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلَفٍ
فَالْأَلِفَ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ
وَتَاعَذِ الثَّانِيَ الزَّمَنُ تَنْحِيَةً
وَابْتَدَأْ بِذِكْرِ مَا عَدَاهُ.

والمجموع كما تقدم أربعة أقسام :

(١) هو الشلوين، عمر بن محمد الأزدي. إمام من أئمة الأندلس في العربية واللغة، أخذ الجلة عنه كتاب سيبويه، من تأليفه : شرح الجزولية، وإملأ على كتاب سيبويه، وغيره. عاش بين سنتي ٥٦٢ هـ - ٦٤٥ هـ.

(٢) الكتاب ٥٥٣/٣.

(٣) عن س .

فأما الصحيح الآخر : فلا زيادة فيه، على ماتقدم في «باب المُعَرَّب والمَبْنَى» فلم يَحْتَج إلى ذِكْرِهِ.

وأما المنقوص : فحكمه في الجمع مخالف لحكم التثنية، فإن التثنية تَرُدُّ منه فيها ما تَرُدُّه الإضافة، كما ذُكِرَ في الاعتراض عليه. وهنا لا يُعْتَبَرُ شَيْءٌ من ذلك، بل يَبْقَى المنقوص في الجمع على حاله قَبْلَهُ مُطْلَقاً^(١) سواء كان منقوصاً بقياس أم بغير قياس، وَيُعَدُّ آخره كأنه لم يُحذف منه شيء، فتقول في (قَاضٍ) : قَاضُونَ، وفي (عَادٍ) : عَادُونَ، وفي (شَجٍ) : شَجُونَ. قال الله تعالى : {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَانُونَ}^(٢). وقال : {بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ}^(٣). وكذلك / إذا سَمَّيتَ بَيِّدٍ، ودمَ فَإِنَّكَ تقول : يَنُونَ، ودمُونَ، ولا تَرُدُّ^{٢٠٨} شيئاً.

هذا هو الحكمُ الظاهرُ في الجميع، وإن كان باب (قاضٍ) ونحوه جارياً على قياسِ تَصْرِيْفِي؛ إذ كان الأصل أن يقال : قَاضِيُونَ، ثم أُعِلِّ، لكنَّ الحاصل في الظاهر عدمُ التغيير.

والناظمُ في تَرْكِ التَّنْصِيصِ على حكم المنقوص هنا أَعْذَرُ منه في تَرْكِهِ التَّنْصِيصَ عليه في التثنية؛ إذ لا يَلْزَمُهُ هنا به^(٤) اعتراضٌ، وقد لَزِمَهُ هناك^(٥)، فَلَمَّا كان المنقوص على هذا السبيل لم يَحْتَج إلى ذكره هنا. وأما الممدود فقد ذُكِرَ حكمه في التثنية، وأنه الهمزة فيه يَخْتَلِفُ الحكم فيها، وكذلك الأمرُ هنا، فإن كانت أصليةً فالإثباتُ، فتقول : قَرَأُونَ ووضَّاعُونَ.

(١) بعده في الأصل « في قاضٍ وقاضون » . وهي مخلة بالسياق .

(٢) سورة الشعراء : ١٦٦ .

(٣) سورة النمل ٦٦ .

(٤) ز : به هنا .

(٥) في الأصل هـ : هناك .

وإن كانت مُبدلةً من ألف التائيت فالقلب، فتقول في (زَكْرِيَاءَ) : وزَكْرِيَاوُون
وزَكْرِيَاوِين، وفي (صَحْرَاءَ) اسم رجل : صَحْرَاوُون، وصَحْرَاوِين. وكذلك ما
أشبهه.

وإن كانت مُبدلةً من أصلٍ أو من حرف الإلحاق فالوَجْهَان، فتقول في
(عَطَاءٍ) و(رَجَاءٍ) عَلَمَيْن : عَلْبَاوُن، وَعِلْبَاوُون، وَحِرْبَاوُن، وَحِرْبَاوُون، وما أشبه
ذلك^(١). وإذا كان حكمه قد تقدم لم يَحْتَجْ إلى إعادته؛ بل أحوال على المعلوم فيه.
وبهذا يُعلم أنه لم يَرْتَضَ جوازَ الهمز في نحو : صَحْرَاوُون؛ بل جعله على
حكم التثنية على الإطلاق.

وقد أجاز الهمز على مذهب الإبدال المازني فيما ذُكر عنه، اعتماداً منه
على أنها واوٌ مضمومة، وكل ما كان كذلك فيجوزُ في التصريف قلبُها همزةً،
كوجوهٍ وأجوهٍ، ووقَّتت وأقَّتت، ونحو ذلك.

قالوا : وما قاله سهوٌ، لأنَّ الضمَّ هنا كَضَمِّ الإعراب في نحو : دَلُوكُ،
وكالضمِّ في التقاء الساكنين إذا قلت : هؤلاء مُصْطَفَوُ النَّاسِ، وما كان مثل هذا
فلا يَهْزُ باتِّفاقٍ، لعدم ثبوتِهِ، وكونِهِ عارضاً.

وأيضاً فلمَّا كانت منقلبةً عن الهمز لم يَصِحَّ أن تُردَّ إليه، لما يلزم من وقوع
اللُّبْسِ أو نَقْصِ الغرض، وهما مُجْتَنَّبَان، فالصحيحُ مذهبُ الناظم والجمهور.

ونُقل عن المُبرد موافقةُ المازني والردُّ على سيبويه، ثم ذُكِرَ أنَّ المُبرد نَزَعَ
عنه، وردَّ على المازني.

(١) عن س. (١).

وأما المقصور / فهو الذى احتاج إلى ذكره، لأنه فى الجمع لا يبقى ٢٠٩
على أصله بلا تغيير فيلحق بالمسكوت عنه كالصحيح، ولا يثبت له حكمُ
التثنية من قلب الألف فيستغنى بذكره هناك كالممدود، فلم يكن له بُدٌّ من
ذكره، فقال : «واحذف من المقصور في جمع» إلى آخره.

يعنى أن الاسم المقصور إذا جمع على حد التثنية، وهو أن يجمع
بالواو والنون، أو الياء والنون، فإن الحرف الذى تكمل به ذلك الاسم، وهو
الحرف الأخير، يُحذف رأساً، ثم تلحق العلامتان، فسواء أكانت الألفُ
منقلبةً عن أصلٍ واوٍ أو ياءٍ، أم كانت رابعةً فصاعداً، لتانيثٍ أو غيره
فتقول فى موسى مؤسسون ومؤسسين ، وفى مصطفى مصطفىون ومصطفين
وفى (زكرياً) مقصوراً : زكريون، وزكريين، قال الله تعالى : (وَأَنْتُمْ
الْأَعْلَنُ)^(١) وهو جمع (الأعلى)، وقتال تعالى : (وَلِنْهُمْ عِدْنَا لَمِنَ
الْمُصْطَفِينَ الْآخِيَارِ)^(٢) وهو كثير. فحذفت الألف مطلقاً، لكن لما حذفوها
تركوا دليلاً عليها يشعر بموضعها، وهو فتح ما قبلها؛ إذ كان قبل حذفها
مفتوحاً، فترك على حاله.

ولما كان هذا محتاجاً إلى استدراكه نبه عليه بقوله : «والفتح أبقي
مُشعراً بما حُذف» «الفتح» مفعول بـ«أبقى» و«مُشعراً» إما حال من فاعل
«أبقى» أى : حالة كونك مُشعراً بإبقائه، أو من مفعوله، أى : حالة كون
الفتح مُشعراً. يريد أن الفتح الذى كان موجوداً قبل الألف يبقى على حاله
إشعاراً بأنه قد كان ثم ما فتح له ذلك الحرف، وليس إلا الألف، ولو لم تبق
الفتحة لم يكن ثم دليل على الألف؛ إذ كانت واو الجمع تطلب بضم

(١) سورة آل عمران : ١٣٩.

(٢) سورة ص : ٤٧.

ماقبلها، وياؤه تَطْلُبُ بكسره، فكان اللُّبْسُ يقع بين المقصور وغيره،
فحَافَظُوا على ماَقَصَدُوا من التمييز بالفتحة.

وَنَبَّهَ أيضا بذكر إبقاء الفتحة على مسألةٍ أخرى، وهى ارتضاؤه
لمذهب أهل البصرة؛ إذ كان إبقاءُ الفتح هو الباب، وعليه كلامُ العرب، وبه
جاء القرآن، فلم يُحِيزُوا خلافه.

وذهب الكوفيون، فيما نقل بعضُ الناس عنهم^(١)، إلى جواز ضمِّ
ماقبل الواو، وكسر ما قبل الياء، بعد حذف / الألف، فيقولون في ٢١.
(مُوسَى): مُوسُونٌ، وموسين وفي (حُبْلَى)، ومُوسِينَ، وحُبْلَيْنِ، كأنه جمع :
مُوسٍ وحُبْلٍ، وكذلك ما أشبهه.

والذى نقل^(٢) المؤلف عنهم أنهم يُلِحِقُونَ المقصور، الذى أَلْفُه زائدةٌ
بالمنقوص، فإن كان المقصور أعجمياً أجازوا فيه الوجهين، لإمكان زيادة
الألف وعدمها والذى يُشير إليه كلامُ سيبويه^(٣) موافقةُ النقلِ الأول. والذى
يدل على صحَّةِ مذهبِ الناظم أَوْجُهُ :

منها أنه القياسُ المعلوم، وذلك لأن الألف إذا جاء من بعدها علامةُ
الجمع التقى ساكنان، فالقياسُ والضرورةُ يُعْطِيَان حذفَ الألف
لالتقاءهما، وإبقاءُ الحركة على حالها هو القياسُ أيضا ولو قلنا : مُوسُونٌ
ومُوسِينَ، لَكُنَّا نَقْدِرُ حذفَ الألف من قبل دخول علامة الجمع، فلا يظهر
لحذف الألف مُوجب. وإن قيل : التخفيفُ هو الموجبُ لَزِمَ جواز الحذفِ
تخفيفا في الجمع بالألف والتاء، فكنتَ تقول في (حُبْلَى) و(سَكْرَى)

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٢٧١.

(٢) شرح التسهيل ١/٩٥.

(٣) الكتاب ٣/٣٩٤.

وَشُكَّاعَى^(١) وَ(حُبَارَى) : حُبَلَاتٌ، وَسَكَّرَاتٌ، وَشُكَّاعَاتٌ، وَحُبَارَاتٌ، وَهَذَا بَاطِلٌ.

وإلى هذا المعنى أشار سيبويه في الرد عليهم قال^(٢): «واعلم إنك لَا تَقُولُ فِي (حُبَلَى) وَ(مُوسَى) وَ(عِيسَى) إِلَّا : حُبْلُونٌ، وَعِيسُونٌ، وَمُوسُونٌ، وَعِيسُونٌ، وَمُوسُونٌ خَطَأً».

قال^(٢): «ولو كنتَ لَا تَحْذِفُ ذَا - يَعْنِي الْأَلْفَ - لَنَلَأُ يَلْتَقِي سَاكِنَانِ، وَكَنتَ إِنَّمَا تَحْذِفُهَا وَأَنْتَ كَأَنَّكَ تَجْمَعُ : حُبْلٌ، وَمُوسٌ، لَحْذَفْتَهَا فِي التَّاءِ فَقُلْتَ : حُبَارَاتٌ، وَشُكَّاعَاتٌ».

وأيضاً فكلّامُ العرب على ما ذهب إليه البصريون، فلا يُعَدَّلُ عنه إلى ما لم يوجد في كلامهم^(٣).

ثم ذكرَ حكمَ المقصور في الجمع بالألف والتاء فقال : «وإنَّ جَمَعَتَهُ بِنَاءٍ وَأَلِفٌ، فَالْأَلِفُ أَقْلَبُ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ».

الهَاءُ مِنْ «جَمَعَتَهُ» ضَمِيرُ «الْمَقْصُورِ» الْمَذْكُورِ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ، يَقُولُ إِذَا جَمَعْتَ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ، فَإِنَّكَ تَقْلِبُ الْأَلْفَ فِيهِ، كَمَا قَلَبْتَهَا فِي التَّثْنِيَةِ سَوَاءً، لِأَفْرَقَ بَيْنَهُمَا.

وقد مرَّ أَنَّ الْمَقْصُورَ فِي التَّثْنِيَةِ إِنْ كَانَتْ أَلْفُهُ رَابِعَةً وَصَاعِداً / ٢١١ قَلَبْتَهَا يَاءً مُطْلَقاً، وَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ فَكَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ فِي اسْمٍ جَامِدٍ وَقَدْ سُمِعَتْ فِيهِ الْإِمَالَةُ. وَمَاعِداً ذَلِكَ تُقْلِبُ فِيهِ الْأَلْفَ وَآوَا،

(١) الشُّكَّاعَى : نَبْتُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الشُّكَّاعَى : مِنْ بَقِ النَّبَاتِ، وَهِيَ دَقِيقَةُ الْعِيدَانِ ، صَغِيرَةٌ ، خَضِرَاءُ، وَالنَّاسُ يَتَدَاوِنُونَ بِهَا. اللِّسَانُ.

(٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ مِنْ قَرِيبَ.

(٣) ز : كَلَامُهُ .

وكذلك الحكم فيه إذا جُمع هذا الجمع، فتقول في (حُبْلَى) : حُبْلَيَاتُ، وفي (فَتَاةٍ) : فَتَيَاتُ، وفي (مَتَى) اسمَ امرأةٍ : مَتَيَاتُ، وفي (قَنَاةٍ) : قَنَوَاتُ، وفي (غَزَاةٍ) : غَزَوَاتُ، وفي (عَلَى) اسمَ امرأةٍ : عَلَوَاتُ.

ولم يُفَرِّق في هذا بين ما كَثُرَتْ حروفه وما لم تَكْثُر، فدل على التزامه مذهبَ البصريين.

وأهل الكوفة يُسْقِطُونَ الألف إذا كانت خامسة فصاعدا، كما يُسْقِطُونَهَا في التثنية، فيقولون في (قَبَعَثْرَى) اسمَ أنثى : قَبَعَثَرَاتُ، وفي (بَاقِلَى) : بَاقِلَاتُ، وكذلك ما أشبهه.

وأثبتته المؤلف سَمَاعًا فقال في «التسهيل»^(١) : «وربما حُذِفَتْ خامسةٌ في التثنية، والجمع بالآلف والتاء». ولم يَحْكِ من السَّمَاعِ في الجمع إلا (هَرَاوَاتٍ) في بيت شعر لم أُقَيِّدهُ^(٢). وقال : وقال إنه جمع (هَرَاوَى) الذي هو جمع (هَرَاوَةٍ). وكذلك سَمِعَ مفتوحَ الهاء. والمحذوفة أَلِف (هَرَاوَى) التي منقلبة عن واو (هَرَاوَةٍ). وهذا من الشذوذ والتكلف بحيث لا يُبْنَى عليه السَّمَاعُ فضلا عن أن يكون مَقِيَسًا. وقد تقدم مثلُ هذا في التثنية.

وفي كلام الناظم هنا نظرٌ، وذلك أن الجمع بالآلف والتاء جارٍ في حكمه على التثنية في جميع أقسامها، إلا ما يَسْتَثْنِيهِ من حَذْفِ هَاءِ^(٣) التائيت، وتحريكِ العين الساكنة هنا، فالصحيحُ الآخرُ لا يغيَّرُ في الجمع هنا، والمنقوصُ

(١) السهيل : ١٧ .

(٢) شرح التسهيل : ١ / ٩٥ - ٩٦ . والبيت

تَرَوُّحٌ فِي عُمَيْيَةٍ وَأَعَانَهُ عَلَى الْمَاءِ قَوْمٌ بِالْهَرَاوَاتِ هُوجٌ

وهو في معاني القرآن للفراء : ٨١/٢، وفيه وأغاثه . والعُمَيْيَةُ - بضم العين وكسرهما : الضلالة والكبر.

(٣) سقط من الأصل .

إن كان بقياس رُدُّ ماحْذَف، فيُقَال في (رام) و(قَاضٍ) و(شَجٍ) اسمَ امرأة: قَاضِيَّاتٌ، ورَامِيَّاتٌ، وشَجِيَّاتٌ، كما تقول في (حائِضٍ) و(قائِمْ) و(قاعِدٍ) أَعْلَامًا للمؤنث : حَائِضَاتٌ، وَقَائِمَاتٌ، وَقَاعِدَاتٌ، وإن كان بغير قياس فكَذَلِكَ^(١)، تقول في (يَدٍ) و(دَمٍ) اسم امرأة : يَدَاتٌ، وَدِمَاتٌ، وَلَا تَرُدُّ ماحْذَف والمقصورُ كذلك كما ذَكَرَ.

والممدودُ أيضًا كذلك، فإن كان الهمزة أصليةً (قلت)^(٢): امرأةٌ وَضَاءَةٌ، ونساءٌ وَضَاءَاتٌ، وكذلك قُرَاءَاتٌ في قُرَاءَةٍ.

وإن كانت للتأنيث قلت / : صَحْرَاوَاتٌ، وفي (حَمْرَاءَ) علمًا لمؤنث : ٢١٢ (حَمْرَاوَاتٌ).

وإن كانت منقلبةً عن أصل، أو حرفَ عن^(٣) إلحاقٍ فالوجهان، فتقول في (عِلْبَاءٍ) وَجِرْبَاءٍ، وَكِسَاءٍ، وَرِدَاءٍ) أَسْمَاءٌ مؤنث : عِلْبَاوَاتٌ وَعِلْبَاءَاتٌ، وَجِرْبَاءَاتٌ وَجِرْبَاوَاتٌ، وَكِسَاءَاتٌ وَكِسَاوَاتٌ، وَرِدَاءَاتٌ وَرِدَاوَاتٌ، فلا يختلف الحكم في هذا الجمع مع التثنية أصلاً.

وإذا تقررَ هذا فالناظم قد بنى على ما علم حكمه من «نظمه» فلا يذكره، ولذلك لم يذكر كيفية تثنية الصحيح الآخر، ولا المنقوص الآخر لَمَّا كان معلوماً. ولم يذكر كيفية جَمْعِ الممدود بالواو والنون لَمَّا قد ذكر ذلك في التثنية وإنما ذَكَرَ المقصورَ فيه لمخالفته لها كما تقدَّم .

فإِذَا كان من حَقِّهِ ألا يذكر من أقسام المجموع بالآلف والتاء واحداً، ولا من أحكامه حكماً إلا حكم حَذَفِ التاء؛ إِذْ كان يكون بتركه مُحْيِلاً على ماتقدم، لذكره ذلك كُلِّهِ في التثنية، وإن سلَّم أن لا مُشَاحَةً في

(١) أى : فكذلك حكمه حكم المثنى.

(٢) سقط من س .

(٣) عن س .

نذكره أحد الأقسام تَكَرَّاراً، فكان من الأولى أن يَكُرَّ على ذكر الجَمْع^(١) بكلمة عامَّة بأن يذكر أن حكم الجمع^(١) بالالف والتاء حكم التثنية، فكان يقول مثلاً :

وَمَا جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلْفٍ

فالحكم فيه مثل حكم التثنية

أو نحو هذا، ولايَحْصُلُ له فيه تطويل إلا مثْلُ ماَحْصَل في ذكر أحد الأقسام؛ بل في ذكره أحد الأقسام خصوصاً إِيهاً، وهو أنه لَمَّا ذَكَر المقصور، وأنه في الحكم كالتثنية، رُبَّمَا يُتَوَهَّم أَنَّ ماعداه من الأقسام ليس حكمه ذلك الحكم، فيرجع فيه إِمَّا إلى الأصل من عدم التغيير مطلقاً، فيلحق الممدودُ عند ذلك بالصحيح، في عدم التغيير، وذلك فاسد. وإمَّا إلى أمرٍ لايعرف، وهذا كُلُّهُ شَنِيع.

والجواب عن هذا أن مافعله الناظم هو الواجبُ في الموضع، وهو أنه لايجوز أن يَسْكُت عن ذكر جميع الأقسام، أو يذكرها كُلَّها، وعلى كلِّ تقدير يلزَمُ محذورٌ.

أمَّا سَكُوتُهُ عن الجميع فمَوْهَمٌ في المقصور لحكم غير صحيح، وذلك أن آخر حُكْمٍ ذَكَر فيه حُكْمُ الجمع بالواو والنون، وهو حذفُ الألف، وهو أقربُ إلى هذا الموضع من التثنية، فلايُبدَأُ أن يَسْتَصْحَبَ لَهُ هذا الحكمُ ٢١٢ لقُرْبِهِ، ويبقى سائرُ الأقسام على حكم التثنية، لأنَّه لم يذكر لها في الجمع بالواو والنون حكماً زائداً على ماذكر في التثنية.

(١) في الأصل : الجميع.

ولأجل إحالته على الأقرب، واعتماده على ذلك لم يذكر حكم الممدود في الجمع بالواو والنون، لذكره في التنثية، وهى أقرب ممّا أحال عليه في تنثية الصحيح، فلا يمكنه.

وأما ذكره للجميع فجاء مجرى الحشو والتكرار من غير فائدة وأما ذكره ما ذكر وحده فلأنه لما اقتصر في الجمع بالواو والنون على ذكر المقصور وحده، فلو سكّت عنه في هذا الجمع لم يسبق إلى الذهن فيه إلا ما قرب ذكره وهو الحذف، وهو فاسد.

وأما الممدود فيذكر حكمه في التنثية، فوجبته الإحالة عليه.

وأما غيرهما من الأقسام فهو من المسكوت عنه للعلم به، فلذلك اقتصر على قسم المقصور وحده، وهو التفات حسن، وقد تقدم له شيء من هذا النوع من الالتفات في مواضع، كباب المصادر وغيره.

ثم قال : «وتاء ذى التاء ألزمت تنحية».

«تاء» مفعول أول له «ألزمت» و«تنحية» مفعول ثانٍ له، و«تاء التاء» هو ما فيه تاء التانيث من الأسماء المجموعة.

يعنى أن ما كان فيه تاء التانيث فإزالة تلك التاء منه، إذا جمع بالالف والتاء، لازمة، فلا يجمع بينهما، فتقول في (طلحة) طلحات، وفي (فاطمة) فاطمات، ولا تقول : طلحات، ولا فاطمات، ووجه ذلك كراهة اجتماع علامتى تانيث متمائلتين؛ إذ كانت تاء الجمع تاء تانيث، فاجتنبوا ذلك بحذف تاء الاسم المفرد، وبقيت تاء الجمع كالتائبة عنها.

والتنحية : مصدر : نحيت كذا، أى : جعلته في ناحية، وذلك عبارة عن إزالة التاء عن موضعها.

واعلم أن الناظم نَقَصه هنا أمرٌ ضروريٌّ في المجموع بالتاء، وهو ذكر ما يُجمع كذلك مما لا يجمع. والذي يُجمع من ذلك باطراد خمسة أنواع :

أحدها : مافيه تاءُ التانيث مطلقا، ماعدا أربعة أسماء، وهي : امرأةٌ، وأمةٌ^(١)، وشفةٌ^(٢)، وشاةٌ، استغنت / العرب عن التصحيح فيها ٢١٤ بالتكسير.

والثاني : المؤنثُ بالآلف الممدودة أو المقصورة، ماعدا (فَعْلَاءَ أَفْعَلْ) (وَفَعْلَى فَعْلَانِ)، لَمَّا لم يَجْمَعُوا مؤنثاتها بالآلف والتاء.
والثالث : عَلِمُ المؤنثِ للعاقل الذي لا علامة فيه، لأن مافيه علامة داخلٌ في النوع الأول.

والرابع : صفةُ المذكرِ غيرِ العاقل، نحو : (أَيَّامٍ مَعْنُودَاتٍ)^(٣).
والخامس : مُصَغَّرٌ مالا يَعْقِل، نحو : دُرَيْهَمَاتٍ.
وماعدا ذلك موقوفٌ على السماع، خلافاً لابن عُصْفُور^(٤) القائل

(١) في لسان العرب : «وجمع الأمة أموات، وإماء، وأم، وإموان، وأموان». وفيه عن التهذيب : «قال ابن كيسان : يقال : جاضى إماء الله، وأموان الله، وأموات الله، ويجوز أماتُ الله، على النقص».

(٢) في اللسان أيضا : «وزعم قوم أن الناقص من الشفة واو ، لأنه يقال في الجمع شفوات. قال ابن برى - رحمه الله - : المعروف في جمع شفه شفاة، فَكَسَرًا غير مُسَلَّم، ولامه هاء عند جميع البصريين، ولهذا قالوا : الحروف الشفهية، ولم يقولوا : الشفوية...». ونقل عن الليث : «إذا تَلَّثَوَا الشفة قالوا : شفقات وشفوات، والهاء أقيس، والواو أعم».

(٣) سورة البقرة : ٢٠٣.

(٤) الذي في شرحه على الجمل ١٤٩/١ أنه مقصور على السماع، قال بعد ذكره بعض المقيس : «وما عدا لايجوز جمعه بالآلف والتاء إلا حيث سُمِعَ نحو حمامات وسراقات وإصطبلات وسجلات، ولذلك لَحَنَ المتنبي في قوله : =»

بأن مذكّر ما لا يعقل إن لم تُكسّرهُ العربُ جُمع بالتاء قياساً، نحو : حَمَامَاتٍ،
وَسُرَادِقَاتٍ، وَإِنْ كُسِّرَ اسْتُغْنِيَ بِتَكْسِيرِهِ.

وَرَدَّ عَلَيْهِ الْأَسْتَاذُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَأَن التَّصْحِيحَ فِيهَا قَلِيلٌ، فَالْوَاجِبُ
الرَّجُوعُ إِلَى أَوْسَعِ الْبَابَيْنِ، وَهُوَ التَّكْسِيرُ.

فَإِذَنْ كَانَ حَقُّ النَّازِمِ أَنْ يَبَيِّنَ هَذَا، إِمَّا هُنَا وَإِمَّا فِي «الْمَعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ»
حَيْثُ بَيَّنَّ شُرُوطَ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، فَلَوْ قَالَ :

وَقِسْهُ فِي ذِي التَّاءِ وَنَحْوِ ذِكْرِي

وَدِرْهُمْ مُصَفَّرٍ وَصَحْرًا

وَذَيْنَبٍ وَوَصْفٍ غَيْرِ الْعَاقِلِ

وَغَيْرُ ذَا مُسَلِّمٍ لِلنَّاقِلِ

لَحَصَلَ بِهِ الْمَقْصُودُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ مُؤَنِّئًا بَدَأَ

مُخْتَلَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرِّدًا

هَذَا فَصْلٌ يَذْكُرُ فِيهِ حَكْمًا آخَرَ لِلْمَجْمُوعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، زَائِدًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ
ذَكَرَهُ مِنْ حَذْفِ التَّاءِ، مِمَّا خَالَفَ فِيهِ التَّثْنِيَّةُ، وَهُوَ تَحْرِيكُ الْعَيْنِ بِحَرَكَةِ مُتَّبَعَةٍ أَوْ
غَيْرِ مُتَّبَعَةٍ كَمَا سَيَذْكُرُ.

وَيُرِيدُ أَنْ كُلَّ اسْمٍ اجْتَمَعَتْ فِيهِ أَوْصَافُ خَمْسَةٍ فَإِنْ عَيْنُهُ تَحَرَّكَ بِحَرَكَةٍ
فَإِنَّهُ إِتِّبَاعًا عِنْدَ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ.

= إذا كان بعضُ الناس سيقاً لدولةٍ ففي الناس بوقات لها وطبول

فجمع بوقاً على بوقاتٍ، وليس ذلك بابه.

والمعروف - فيما نعلم - أن أول من قال بالقياس في مثل هذا هو الفراء، انظر شرح الكافية
للرضى ٢٨٩/٣.

أحد الأوصاف : أن يكون سالمَ العَيْن، ومعنى كَوْنُه سالمَ العين أن يكون صحيحَ العينِ لَمْ يُعْتَلَّهَا، فلو كانت معتلة لم تُحْرَكْ، نحو : جَوَزَةٌ، وَبَيْضَةٌ، وكذلك دِيْمَةٌ، وَسِيْرَةٌ، ودُوْلَةٌ، وصُوفَةٌ، وثُومَةٌ، فلاتقول : جَوَزَاتٌ، ولابَيْضَاتٌ، ولادِيْمَاتٌ، وكذلك لاتقول في العَيْرِ : عَيْرَاتٌ، ولا ما أشبه ذلك.

ووجهُ عدم التحريك : استثقالُ الحركات على حروف العلة على الجملة، وعلى أن هُذِيْلًا تفتح مثل : جَوَزَةٌ وَبَيْضَةٌ / فتقول : جَوَزَاتٌ، ٢١٥ وَبَيْضَاتٌ، كما سيذكر إثر هذا إن شاء الله.

الوصف الثاني : أن يكون ثلاثيًا، فإنه إذا كان كذلك جاز فيه التحريك، فإن كان رباعياً فأكثر لم يَجْزُ ذلك، فنحو : مَهْدَدٌ، وَجَدُولٌ، وَبُرْتُنٌ، وَزَبْرِجٌ، أسماء مؤنثٍ، لا يحرك فيها الساكن ولا يتبع، لأنهم إنما فعلوا ذلك في الثلاثي لَخِفَّتْهُ، بخلاف الرباعي، ولَمَّا يُوْدَى إليه في الرباعي من تَوَالَى الحركات، وهو مُسْتَثْقَلٌ، وليس المراد بالثلاثي هنا الثلاثي الأصول خاصة؛ بل على الإطلاق، فكلُّ اسم زاد على الثلاثة بحرفٍ أصليٍّ أو زائد فلا تَعْلُقُ لهذا الحكم به، فنحو : جَدُولٌ، وَجَرُولٌ، وَأَرْطَى، وَخِرُوعٌ، عَنِيْرٌ، وَحَمِيْرٌ، إذا كانت أسماء إناث، لا يُحْرَكُ فيه شيء لعلَّة الاستثقال.

الوصف الثالث : أن يكون اسماً غيرَ صفةٍ، وهو قولُ الناظم : «اسماً» أى بشرط ألا يكون صفة، وإلا فالمجموعُ كُلُّه لا يكون إلا اسماً، ولكن الاسم يُطلق عند النحويين بإطلاقات.

فتارةً يُطلق في مقابلة الفعل والحرف، فيقال : هذا اسمٌ ليس بفعل ولا حرف.

وتارةً يُطلق ويُراد به (في)^(١) مامُقابِلُهُ المصدرُ، كما يقال في : كَلَامٌ وَسَلَامٌ : هذا اسمٌ، أى ليس بمصدر لَكُمْتُ وَسَلَّمْتُ.
وتارةً يُطلق في مقابلة الصفة، وهو المراد هنا.

فإذا كان الثلاثى هنا غيرَ صفة أُتْبِعَتْ عَيْنُهُ فَاوَهُ^(٢)، وإلا فلا تُتْبَعُ، فلاتقول في (ضَخْمَةٌ) : ضَخَمَاتٌ، ولا فى (سَمْحَةٌ) سَمَحَاتٌ ولا نحو ذلك.
ويسبب هذا الوصف فَعَلُوا مَا فَعَلُوا من التحريك، كأنهم أرادوا التفرقة بين الاسم والصفة، فحَرَكُوا الاسمَ لَخِفَّتِهِ وَأَبْقُوا الصفة على حالها من السكون لِثِقَلِهَا، لقُرْبِهَا من الفعل الذى هو أثقل من الاسم.
فأما قولهم : شاةٌ لَجَبَةٌ، أى قَلٌّ لَبْنُهَا - بالسكون - وشِيَاءٌ لَجَبَاتٌ، بالفتح إِتْبَاعاً مع أنه وصفٌ، فليس على ظاهره عند المؤلف، وإنما لَجَبَاتٌ عنده جمعُ لَجَبَةٍ - بالفتح - إذ يقال : شاةٌ لَجَبَةٌ وَلَجَبَةٌ. وكذلك قولهم : رجلٌ رَبْعَةٌ، للمعتدل، ورجالٌ رَبِيعَاتٌ، بالسكون في المفرد، والإِتْبَاع في الجمع، ليس عنده على مآظِهر، وإنما رَبِيعَاتٌ عنده على / رَبْعَةٍ؛ إذ يقال ٢١٦ في المفرد بفتح الباء وإسكانها، فليس ذلك إذاً من النادر؛ بل من المقيس.
وقال في «الشرح»^(٣): «إن النحويين يَظُنُّونَ في (لَجَبَاتٍ) أنه جمع (لَجَبَةٍ) الساكنِ الجيم، فيحكُمون عليه بالشَّدُودِ، لأن فَعْلَةً صفةٌ لا تُجمع على (فَعَلَاتٍ) بل على على (فَعَلَاتٍ).»

(١) عن س .

(٢) فى الأصل : لامه .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٠٢.

قال^(١) : وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم في الأفراد ثابت قال^(١) : وكذلك اعتقدوا أن (رَبَعَاتٍ) بفتح الباء، جمع (رَبْعَةٍ) بالسكون، وإنما هو جمع (رَبْعَةٍ) بمعنى رُبْعَةٍ، ذكر ذلك ابن سيده. انتهى.

وإذا كا على ما قاله المؤلف وحكاه، فيلزم على قول من قال : (لَجْبَةٌ) بالسكون [أن]^(٢) يُجْمَعُ على (لَجَبَاتٍ) بالسكون أيضا، وهو القياس، وذلك مذهب المبرد^(٣)، إذ أجاز إجراء القياس فيه، وأتبعه المؤلف في «التسهيل»^(٤)، فقال^(٥) : «ويسوغ في (لَجْبَةٍ) القياسُ وفاقاً لأبي العباس».

وهذا المذهب إنما يقال به أنه على الجواز إذا كان كلام العرب على خلافه، بأن تكون العرب القائلون (لَجْبَةٌ) أو (لَجْبَةٌ) يجمعون على (لَجَبَاتٍ) فحينئذٍ - يصح أن يقال بجواز الحمل على القياس.

أما ما يُسْتَشْعَرُ من كلام المؤلف، من أن مَنْ يُسَكِّنُ في المفرد يُسَكِّنُ فيالجمع، ومن يَفْتَحُ يَفْتَحُ، فلا يصح أن يقال بجواز إجراء القياس؛ بل هو اللازم ولا بُدَّ، والوجه الأول هو ظاهر كلام سيبويه^(٦) في (لَجْبَةٍ) ونَصُّ السيرافي، والكلام مع المؤلف في المسألة موضع غير هذا.

الوصف الرابع : أن يكون ساكن العين، نح هِنْدُ، ودَعْدُ، وجُمْلُ، وتَمْرَةٌ، وغُرْفَةٌ، وكِسْرَةٌ، فإنهم إنما فعلوا ذلك فيما كان هكذا، فلو كان محرك العين لم يَجْزُ ذلك، لأن العين قد سَبَقَتْ حركتها الأصلية، فلا يُنْتَقَلُ عنها، نحو : شَجَرَةٌ،

(١) شرح التسهيل ١٠٢/٨.

(٢) عن س .

(٣) قال في المقتضب ١٩٠/٢ : « ولو أسكنه يعني لَجَبَاتٍ على أنه صفةٌ كان مصيباً ».

(٤) شرح التسهيل ١٠٠/٨.

(٥) س : قال .

(٦) الكتاب ٦٢٧/٤.

وسَمْرَةٌ، وَنَمْرَةٌ، فلا تقول العرب في (سَمْرَةٌ) سَمَرَاتٌ، ولا في (نَمْرَةٌ) : نَمَرَاتٌ، ولا نحو ذلك.

الوصف الخامس : أن يكون مؤنثاً لامذكراً، فإنه إذا كان مذكراً لا تفعل العرب ذلك فيه، فإنها لاتجمع مثل هذا بالآلف والتاء، وهذا التحريك لايعرض إلا في هذا الجمع، فلا سبيل إليه أصلاً وفرعاً .

والمراد بالتأنيث هنا الإطلاق، يعنى سواء كان تأنيثاً لفظياً كطَلْحَةٍ، وَحَمْرَةٍ، أم معنوياً، نحو قولك : تَمْرَةٌ، وَغُرْفَةٌ، فَرَنك تقول : طَلَخَاتٌ، وَحَمَرَاتٌ / وَتَمَرَاتٌ، وَغُرَفَاتٌ.

هذه الأوصاف التى أتى بها الناظم للاسم الذى تُحَرِّك عَيْنُهُ في الجمع بالآلف والتاء، وسيذكر إثر هذا وصفاً آخر يستدركه، وهو ألا يُؤَدَّى الإِتْبَاعُ إلى ياءٍ بعدَ ضَمَّةٍ، أو واءٍ بعدَ كَسْرَةٍ.

فإذا اجتمعت تَوَجَّهَ ذلك الحكمُ الذى ذكره، وهو أن تُتَّبَعَ العينُ الفَاءَ بحركة الفاء، فتقول في (دَعْد) و(تَمْرَةٍ) : دَعْدَاتٌ، وَتَمَرَاتٌ، وفي (جُمْل) و(غُرْفَةٍ) : جُمَلَاتٌ، وَغُرَفَاتٌ، وفي (هِنْد) و(كِسْرَةٍ) : هِنْدَاتٌ، كِسِرَاتٌ.

ثم نرجع إلى تنزيل لفظه، فقوله : «السَّالِمُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَتْلُ» الخ.

«السَّالِمُ الْعَيْنِ» منصوب بـ(أَتْلُ) مفعولاً أولً، و«الثَّلَاثِي» جارٍ على «السَّالِمِ» نعتاً أو عطفَ بيان، و«مُؤَنَّثًا»^(١) حال منه، و«إِتْبَاعُ عَيْنٍ» مفعولُ (أَتْلُ) الثانى، و«فَاءُهُ» مفعول لـ«إِتْبَاعٍ» ثانٍ، والمفعول الأول هو المضاف إليه، وضميرُ «فَاءُهُ» عائد على الاسم المذكور. والتقدير : أَتْلُ الاسمَ السَّالِمَ العينِ الثَّلَاثِي الحروفِ الحكمَ الذى هو إِتْبَاعُكَ عَيْنَ ذَلِكَ الاسمِ فَاءَهُ.

(١) كذا، وصوابه : «واسمًا».

و«بِمَا شُكِّلَ» مُتَعَلِّقٌ بِ«إِتِّبَاعٍ» أَيْ بِمَا شُكِّلَ بِهِ، فَحُذِفَ الضمير العائد على «مَا» وهو قليل، ولكن قد تقدم له تَسْوِيعٌ مِمَّا أُعْطَاهُ النَّازِمُ فِي «بَابِ الْمُوصُولِ» وَفُسِّرَ هُنَاكَ ، وَ«سَاكِنِ الْعَيْنِ» وَ«مُؤَنَّثًا» وَ«مُخْتَتَمًا» أَحْوَالُ الْفِعْلِ فِيهَا «بَدَأَ».

وقوله : «مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا» تَبَيَّنَ لَمَّا ذَكَرَ مِنَ التَّائِيثِ، أَيْ لَا يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى التَّائِيثِ اللَّفْظِيِّ دُونَ غَيْرِهِ، بَلِ الْجَمِيعُ سَائِغٌ فِيهِ حُكْمُ الْإِتِّبَاعِ. وَحَصَلَ مِنْ هَذَا التَّبَيُّنِ احْتِرَازٌ عَنِ التَّائِيثِ بِالْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ أَوْ الْمَمْدُودَةِ؛ إِذْ لَا يُقَالُ فِي نَحْوِ (ذِكْرَى) : ذِكْرِيَّاتٌ، وَلَا فِي (بُشْرِيَّاتٌ، وَلَا فِي (دَعْوَى) : دَعْوِيَّاتٌ.

وهو أيضًا حاصل من الوصف الثاني، وهو كونه ثلاثيًا؛ إِذِ الْاسْمُ الْمَبْنِيُّ عَلَى الْأَلْفِ مُعْتَدٌّ بِهَا فِي بَنَائِهِ، فَلَا يُعَدُّ ثَلَاثِيًّا، بَلِ رِبَاعِيًّا فِي نَحْوِ (ذِكْرَى) وَخَمَاسِيًّا فِي نَحْوِ (حُبَارَى) بِخِلَافِ التَّاءِ فَإِنَّهَا كَالْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ الْمُرَكَّبَيْنِ، وَبَيَانُ الدَّلِيلِ عَلَى هَذَا مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَيُقَالُ : أَنَالَ زَيْدٌ عَمْرًا كَذَا، وَنَالَهُ إِيَّاهُ، فَنَالَهُ هُوَ، أَيْ : أُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ، فَأَخَذَهُ وَتَنَاوَلَهُ.

وعلى كلام الناظم هنا نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :
أحدهما : أَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ؛ بَلِ نَقَصَهُ مِنْهَا.
والآخر : أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي حَكْمِ الْإِتِّبَاعِ.

أما عدمُ استيفاءِ الشُّرُوطِ فَإِنَّ النَّاسَ اشْتَرَطُوا شَرْطًا سَادِسًا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ غَيْرَ مُضَاعَفٍ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ فِيهِ التَّحْرِيكُ،

فتقول في (حَجَّة) و(رَجَّة) و(سَلَّة) : حَجَّاتٌ، وَرَجَّاتٌ، وَسَلَّاتٌ، ولاتقول : حَجَّجَاتٌ، ولا رَجَّجَاتٌ، ولا سَلَّلَاتٌ، وكذلك حُجَّةٌ، وَقُبَّةٌ وَمَرَّةٌ ^(١) وَحِجَّةٌ وَرِدَّةٌ وَهَرَّةٌ، وقد نَصَّ هو على اشتراط هذا في «التسهيل» ^(٢) وغيره. وهذا «النَّظْم» يَقْتَضِي إطلاقَ التحريك في مثل هذا، وهو غير مستقيم.

وأما ذِكْرُه في الشروط ما لا يُحْتَاجُ إليه فهو أنه شَرَطَ أن يكون مؤنثاً، وهو غير مُحْتَاجٍ إليه قَصْدًا، لأنه إنما يُشْتَرَطُ هذا في جواز الجمع بالآلف والتاء إن كان يُشْتَرَطُ، فنحو : زيدٌ، وعمرو، وكَلْبٌ، وَجِدْعٌ، وَقُفْلٌ ونحوها لا يُجْمَعُ بالآلف والتاء،، لأنه ليس بمؤنث، فليت ^(٣) شِعْرِي من أَيِّ شَيْءٍ تَحَرَّزُ بهذا الشرط؟ وما الذي كان يَدْخُلُ عليه لو لم يَذْكُرْهُ؟ وكلامُه في «التسهيل» أسهلُ من هذا، إذ قال ^(٤) : «والمؤنثُ بهاء، أو مجرداً ثلاثياً صحيحَ العين ساكنةً.

فَصَدَّرَ بالمؤنث على أنه مشروط فيه، لا على أن التانيث فيه شرطٌ.

وأيضاً فالنحويون لا يشترطون هذا الشرط؛ بل إنما يأتون به في مَعْرِضٍ أَنَّهُ مِمَّا يُجْمَعُ بِالْألف والتاء، وَأَنَّ الثَلَاثِيَّ السَّاكِنَ العَيْنَ الْكَذَا ^(٥)، إلى آخر الشروط تَتَّبَعُ عَيْنُهُ فاءه، لا أنهم يأتون بمثل هذا الْمَسَاقِ الْمُعْتَرَضِ، ولا أجدُ الآنَ جواباً عنهما، فكان الأولى أن لو عَوَّضَ من قوله : «مؤنثاً» مُضَاعَفًا ^(٦)، فلا يَبْقَى عليه اعتراضٌ. إِلَّا أن يُقَالَ في الأولِ : إِنَّ الْمُضَاعَفَ، في المعنى، مُعْتَلٌّ ^(٧)؛ إذ لم

(١) كأنها في س : ورة

(٢) التسهيل ١٨.

(٣) س : فياليت .

(٤) التسهيل ١٨.

(٥) في الأصل : كذا.

(٦) كذا، وصوابه : غير مضاعف.

(٧) سقط من س .

يَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْفَتْحِ، وَالْإِدْغَامِ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِعْلَالِ، فَقَدْ يَدْخُلُ لَهُ تَحْتَ شَرْطِ الْإِعْلَالِ.

وفي الثاني : إنه لَمَّا لم يَتَكَلَّمْ عَلَى شُرُوطِ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَلَا عَيْنٍ مَا يُجْمَعُ بِهِمَا، ذَكَرَ التَّائِيثَ الَّذِي إِلَيْهِ يَرْجِعُ هَذَا الْجَمْعُ. وَهَذَا ضَعْفٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّازِمَ حَكَّمَ فِيهَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ بِإِتِّبَاعِ الْعَيْنِ حَرَكَةَ الْفَاءِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ أَوَّلًا لَكَوْنِهِ جَائِزًا أَوْ وَاجِبًا، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ أَنَّهُ وَاجِبٌ، إِذْ أُطْلِقَ الْقَوْلُ فِيهِ، وَعَلَى هَذَا مَحْمَلُ الْأَمْرِ فِيهِ، إِلَّا فِيمَا اسْتَتَنَى بِقَوْلِهِ :

/ وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ

٢١٩ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فُكُلًا قَدَرَوُوا

فَحَصَلَ أَنَّ مَا كَانَ تَالِيًا لِلْفَتْحِ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِسْكَانُ، وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَشَاءَ عَلَى مَا سَيُذَكَّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَذَلِكَ صَحِيحٌ، فَتَقُولُ فِي (جَفَنَةٍ) : جَفَنَاتٌ، وَفِي (قَصْعَةٍ) : قَصَعَاتٌ، وَلَا يَجُوزُ : جَفَنَاتٌ، وَقَصْعَاتٌ.

وَأَمَّا التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ، وَهُوَ مَا كَانَ قَبْلَهُ ضَمَّةً نَحْوُ : غُرْفَةٍ، وَخُطْوَةٍ، وَظُلْمَةٍ، أَوْ كِسْرَةٍ نَحْوُ : كِسْرَةٍ، وَهِنْدٌ، فَحَصَلَ مِنْ إِطْلَاقِ الْقَاعِدَةِ الْأُولَى الْإِتِّبَاعُ كَمَا تَقْدِمُ، وَزَادَ الْآنَ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ :

الْإِسْكَانُ، وَهُوَ قَوْلُهُ : «وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ» أَيْ سَكَّنَ الْعَيْنَ الَّتِي تَبِعَتْ غَيْرَ الْفَتْحِ، فَكَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةً أَوْ كِسْرَةً.

وَقَالَ : «التَّالِيَّ» وَالْمُرَادُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَكَذَلِكَ قَالَ : «أَوْخَفَّفَهُ» فَأَعَادَ ضَمِيرَ الْمَذْكُورِ، وَ«الْعَيْنَ» مُؤَنَّثَةً، اعْتِبَارًا بِأَنَّهُ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ، فَعَلَى هَذَا تَقُولُ فِي (غُرْفَةٍ) : غُرْفَاتٌ، وَفِي (خُطْوَةٍ) : خُطَوَاتٌ، وَفِي (كِسْرَةٍ) : كِسِرَاتٌ، وَفِي (هِنْدٍ) هِنْدَاتٌ.

والآخر. الفتح، وهو قوله : «أَوْخَفَّهُ بِالْفَتْحِ» أى خَفَّفَ عَيْنَ الْكَلِمَةِ بِفَتْحِهَا، وإنما قال : «خَفَّفَهُ» لأن الفتح خفيف، وهو مما^(١) يُخَفَّفُ بِهِ، وأيضاً فَلِلتَّخْفِيفِ هنا موقعٌ بالنسبة إلى الإِتْبَاعِ الذى قَدَّمَ، وهنا الضَّمُّ أو الكسر؛ ولا شك أنَّ الفتح أخفُّ منه، فقولك : (غُرْفَاتٌ، وَكِسْرَاتٌ) أخفُّ من قولك : (غُرْفَاتٌ وَكِسْرَاتٌ) ولأجل ذلك لزم الإِتْبَاعُ بِالْفَتْحِ، ولم يَجُزْ فِيهِ الْإِسْكَانُ لَمَّا كَانَ الْفَتْحُ خَفِيفًا.

وأجازوا هنا الإسكانَ والفتحَ كأنهما فِرَارٌ مِنْ ثِقَلِ الْإِتْبَاعِ، فتقول في الفتح في (غُرْفَةٍ) : غُرْفَاتٌ، وفي (هِنْدٍ) : هِنْدَاتٌ، وفي (كِسْرَةٍ) : كِسْرَاتٌ، ونحو ذلك.

فالمجموع^(٢) ثلاثة أوجهٍ في العين غيرِ التابعةِ فَتَحًا، والتابعةِ الْفَتْحَ لها وجهٌ واحد، وهو الإِتْبَاعُ.

وقوله : «فَكُلًّا قَدْ رَوَّأَ» يَعْنَى أَنَّ هَذِهِ الْأَوْجِهَ الثَّلَاثَةَ، فِي الْمَضْمُومِ الْفَاءِ وَالْمَكْسُورِهَا، مَرْوِيَّةٌ عَنِ الْعَرَبِ، مَسْمُوعَةٌ مِنْ كَلَامِهَا، وَحَكَاهَا أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ.

فمِمَّا جَاءَ مِنْ ضَمِّ عَيْنِ (فُعْلَةٍ) فِي الْجَمْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : {وَهُمْ فِي الْغُرْفَاتِ أَمْنُونَ}^(٣). وقرأ ابن عامر والكسائي وقنبل وحفص : {وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ}^(٤).

ومِمَّا جَاءَ بِالْإِسْكَانِ فِيهِ (خُطُواتِ) وهى قراءة الباقيين، وحكى اللغويون (غُرْفَاتٌ).

(١) في الأصل ، ز : وهو ما .

(٢) س : فالجُمُوع ، وهو خطأ .

(٣) سورة سبأ : ٣٧ .

(٤) سورة البقرة ١٦٨ . وانظر الإقناع لابن البان ٦٠٥/٢ .

ومن الفتح ما أنشده / سيبويه^(١) :

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكِبَاتُنَا

على مَوْطِنٍ لَانْخَلِطُ الْجِدُّ بِالْهَزَلِ

وذكر أنه سمعه ممن ينشده بفتح الكاف. وحكى أن من العرب من يفتح

العين إذا جمع بالتاء، فيقول : رُكِبَاتُ، وَغُرَفَاتُ، وقال دُرَيْدُ^(٢) :

دَفَعْتُ إِلَى الْمُفِيزِ وَقَدْ تَجَاءتُوا

على الرُّكِبَاتِ مَسْغَرِبَ كُلِّ شَمْسٍ

ثم مرجع النظر في كلام الناظم^(٣) في مسائل :

إحداها : في قوله : «وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ» فإن الظاهر لبأدى الرأى

أن لو قال : وأتركه على سكونه أو خففه بالفتح، إذ الأصل فيه السكون، وهو

الظاهر، فلا ينبغي أن يعدل عن دعواه إلى دعوى سكون عارض بعد الإتيان.

والجواب : أن الأمر على ما يظهر من كلامه من تجدد^(٤) السكون بعد

الإتيان، وذلك أنه إن كان الأصل السكون، كما ذكر، فقد عرّض له أصل ثانٍ

طارىء عليه، وهو الإتيان، فرقاً بين الاسم والصفة، بدليل لزومه في المفتوح

الفاء؛ إذ لا يسوغ أن يقال هنا : إن الفرق بين الاسم والصفة أتوا به على

الجواز، حتى تلجئنا الضرورة إلى ذلك، ولأن من عادة الفرق أن يكون لازماً،

(١) الكتاب ٥٧٩/٣. والمقتضب ١٨٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٥ غير منسوب. ونسبه ابن السيرافي إلى عمرو بن شأس ٦١٣.

(٢) ديوانه ١١٩. والمفيض : هو الذى يجيل القداح يضرب بها. ورواية الديوان.

دفعته إلى المفيض إذا استقلوا على الركبات مطلع كل شمس

(٣) س : « ثم يرجع في كلام الناظم ... » .

(٤) س ، ز : من تجدد .

وإلا لم يكن فرقا، فلا بد أن يدعى أنه سكون عَرَضٌ مُوجِبٌ، والمُوجِبُ هنا قائم، وهو ثِقَلٌ توالى الضمتين في نحو : (غُرْفَاتٍ) وتوالى الكسرتين في نحو (كِسِرَاتٍ) (ومن عادتهم الفرار عن ذلك ألا ترى أنهم يقولون في (رُسُلٍ) ^(١) و(كُتُبٍ) ونحوهما : رُسُلٌ، وكُتُبٌ، وفَرُوا من بناء (فِعِلٍ) بكسرتين، فلم يأتوا منه على ما قال سيبويه ^(٢) إلا بإِبلٍ، وزاد غيره ألفاظا يسيرة، فلما كانوا يَلْقَاهُم في الإِتباع هنا ما عادتهم أن يَجْتَنِبُوهُ ولو على الجواز، فَعَلُوا تلك العادة هنا، وما ظَهر هنا من كلام الناظم هو الظاهر من كلام سيبويه ^(٣)، إذ قال : «ومن العرب مَنْ يَدْعُ الْعَيْنَ مِنَ الضِّمَّةِ فِي (فُعْلَةٍ) فيقول : غُرَوَاتٌ، وَخُطَوَاتٌ، ثم تَكَلِّمُ عَلَى (مُدِّيَةٍ) ونحوه، وأنه لا يجوز فيه الإِتباع.

ثم قال ^(٢) : «وَمَنْ خَفَّفَ قَالَ : كَلِّيَّاتٌ، وَمُدِّيَّاتٌ».

وقال في (فِعْلَةٍ) : ومن قال : (غُرْفَاتٍ) فَخَفَّفَ قَالَ : كِسِرَاتٍ ^(٤). فظاهر هذا أن التخفيف فيها من الضمِّ أو الكسر.

وأظن أن الفارسي نَصَّ على ذلك في «الحُجَّة» ^(٥) واحتجَّ له، فاستظهر عليه.

(١) سقط من ت.

(٢) قال الرضی فی شرح الشافعی ٤٥/١ - ٤٦ : «قال سيبويه : ما يعرف إلا بالإبل، وزاد الاخفش ويلز، وقال السيرافي : الحبرُ صفرَةُ الأسنان، وجاء الإِطل والإِبط، وقيل : الإِقط لغة في الأقط، وأتاك إيدٌ، أي ولود». ونص سيبويه في كتابه ٥٧٤/٢ : «وقد جاء من الأسماء اسم واحد على فِعِلٍ لم نجد مثله، وهو إبل».

(٣) الكتاب ٥٨٠/٣.

(٤) الكتاب ٥٨١/٣.

(٥) انظر الحجة ٢٦٨/٢ عند آية البقرة ١٦٨.

وعلى هذا النوع / جرى الفراء في توجيه قراءة مَنْ قرأ : {خُطُواتٍ ٢٢١ الشَّيْطَانِ} (١). بالإسكان، وعلى أن ابن الضائع جرى في عبارته على مقتضى السؤال فقال ومنهم من استثقل الضمة فتركه ساكنا. فانظر فيه.

المسألة الثانية : أنه ذكر الإتيان في الاسم، والبقاء على الإسكان في الصفة، فإذا كانت الصفة قد سُمِّيَ بها ففي أي قسم تدخل له، مع أنهم قد أجازوا الوجهين، أعني النحويين، في المسمى بالصفة إذا جُمع، اعتباراً بالأصل فسكّنوا، واعتباراً الحال فحرّكوا؟

والجواب : أن هذا القسم يدخل تحت قاعدته، وذلك أن الأصل فيما سُمِّيَ بالصفة أن تجرد عنه حالة الوضعية، وعلى ذلك جاء قولهم : العَبَلَاتُ، لقومٍ من قريش، لأن أهم اسمها (عَبَلَةٌ) وهي منقولة من الصفة، فلو سُمِّيَتْ بـضَخْمَةٍ لقلت : ضَخَمَاتُ، وكذلك ما أشبهه.

فعلى هذا التقدير (٢) تدخل الصفات المسمى بها تحت حكم الأسماء، لأنها قد انتقلت إلى الاسمية، غير أنهم أجازوا الحذف الأصل بعد التسمية رعيّاً له، كما رَعَوْهُ في باب «مَالاً يَنْصَرَفُ» فمنعوا (أَحْمَرُ) بعد التسمية، إذا نُكِّرَ، الصَّرْفُ اعتباراً بالأصل من الوصفية، وكما قال الأعشى (٣):

أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ

فِيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتُ الْأَحَاوِصَا

فجمع (الأحوص) على (حُوصٍ) و(فُعُلٌ) لا يجمع عليه إلا الوصف،

فراعَوْ أصل (الأحوص) إذ هو وصف، فيقال : رجلٌ أَحُوصٌ، بمعنى

(١) سورة الأنعام : ١٤٢ ، وهي قراءة نافع وأبي عمرو - وعاصم في رواية أبي بكر - وحزمة .

(٢) في الأصل : التقرير .

(٣) ديوانه ١٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٥ - ٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٠/١ .

ضَيِّقُ مُؤَخِّرِ الْعَيْنِ، وامرأة حَوْصَاءُ، ثُمَّ رَاجَعَ الْأَصْلَ الْمَرْجُوعَ إِلَيْهِ مِنَ التَّسْمِيَةِ، فَجَمَعَهُ عَلَى (أَحَاوِصَ) فَكَذَلِكَ يَجُوزُ هُنَا أَنْ يُجْمَعَ (ضَخْمَةٌ، وَعَبْلَةٌ) مَسْمًى بِهِمَا عَلَى (ضَخْمَاتٍ، وَعَبْلَاتٍ) عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَإِذَا كَانَ عَلَى مَرَاعَاةِ الْوَصْفِيَّةِ لِحَقِّ بِالْصِفَةِ، وَخَرَجَ فِي التَّقْدِيرِ عَنْ حُكْمِ الْأَسْمَاءِ، فَلَزِمَهُ الْإِسْكَانُ الَّذِي يَلْزَمُ الْوَصْفَ، فَدَخَلَ تَحْتَ كَلَامِ النَّازِمِ.

المسألة الثالثة : أن الناظم حكى جواز الإتيان حكاية مطلقاً، فيظهر منه استواء الجواز في الأوجه الثلاثة بالنسبة إلى (فعل) و(فعل) وفيه نظران :

أحدهما : أن الإتيان في (فُعْلَةٌ) بالضم ليس كالإتيان في (فِعْلَةٌ) بالكسر، من جهة أن العرب لا تستعمل الجمع بالتاء في (فِعْلَةٌ) إلا قليلاً، كراهية توالي الكسرتين، فاستغنوا ببناء الأكثر وهو (فِعْلٌ) كفقرة وفقر، وكسرة وكسر، وقربة وقرب، لأنه في توالي الكسرتين يشبه (فِعْلاً)، و(فِعْلٌ) في الأبنية نادر، بخلاف / (فُعْلٌ)^(١) فإنه يكثر في كلامهم، فمن هاهنا كثر استعمال نحو : غُرُقَاتٍ، وَخُطُوتٍ، وَلَمْ يَكُنْ سِدْرَاتٌ وَكِسِرَاتٌ. ذَكَرَ ذَلِكَ سِيبَوَيْهِ^(٢)، (وَعَلَّ بِمَعْنَى مَا ذَكَرْتُهُ)^(٣)، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَكَيْفَ يَجْعَلُ الْإِتْبَاعَ فِي (فِعْلَةٌ) مُسَاوِباً^(٤) لِلْإِتْبَاعِ فِي (فُعْلَةٌ) وَبَيْنَهُمَا مَا تَرَاهُ.

والثاني : أن مِنْ مُثَلِّ (فِعْلَةٌ) ما لا يجوز فيه الإتيان، ويجوز فيه غيره، وهو ما إذا كانت لام الكلمة ياء نحو : لِحْيَةٍ، فَرِيَةٍ، فَلَا يُقَالُ :

(١) في الأصل « فُعْلٌ » بالتسكين « خطأ ».

(٢) الكتاب ٣/ ٥٨١.

(٣) ليست في س .

(٤) ما عدا س : مساوياً .

لِحَيَاتٍ، فَرِيَاتٍ ، لتوالى الكسرات مع الياء، بخلاف (خَطُوتٍ) ونحوه، فإنه جائز وإن توالى الضمات مع الواو، فقد قال سيبويه^(١): «وتقول : لِحِيَةٌ وَلِحِيٌّ، وفَرِيَةٌ فَرِيٌّ، ورِشْوَةٌ ورِشَاءٌ». قال^(١): «ولا يجمعون بالتاء كراهية أن تجيء الواو بعد كسرة - يعنى في (رِشْوَةٍ) لو قلت : رِشَوَاتٌ - واستثقلوا الياء هنا بعد كسرة - يعنى في (لِحِيَةٍ) لو قلت : لِحِيَاتٌ - قال : «فتركوا ذا استثقالاً، واجتزأوا ببقاء الأكثر». يعنى الجمع على (فِعْلٍ).

ثم ذكر^(١) أن من قال : كِسِرَات. قال : لِحَيَات.

فهذا كالصریح في المنع. ويرشحه أنه قرنه بما يمتنع اتفاقاً، وهو (رِشَوَاتٍ). فظاهرُ كلام الناظم مُشْكِلٌ.

والجواب عن النظر الأول : أن من عادته أن يأتى بمثل هذا مُجْمَلاً، فلا يُعَيِّن الأقل من الأكثر إذا كان الجميع جائزاً في الكلام؛ إذ لا محذور.

وعن الثانى : أن السيرافي : زعم أن الإتيان يجوز في (لِحِيَةٍ) وبابه، هكذا غير مُقَيَّدٍ بِقَلَّةٍ. قال : لأنه لا يَنقَلِبُ فيه حرفٌ إلى غيره، يعنى كما ينقلب في (رِشْوَةٍ) لو أَتَيْتَ؛ إذ لا بُدَّ مع الإتيان من قلب الواو ياءً، بخلاف (لِحِيَةٍ) لأنها ياء من أصلها، فلعلَّ الناظم اعتمد على هذا النقل، والمؤلف نقل في «التسهيل»^(٢) الخلاف في المسألة، وذكر في «الشرح»^(٢) أن من البصريين مَنْ مَنَعَ لاسْتِقْلَالَ الياء بعد الكسرتين، ومنهم من أجازها. ولم يذكر هناك^(٣) نصاً على مُرْتَضَاهُ، وظاهرُ مذهبه هاهنا^(٤) الجواز، ويكون اعتماده على ما ذكره السيرافي إن كان سماعاً من العرب، أو قياس منه، وعلى ما يُشير إليه رَدُّه على الفراء في مَنَعِهِ (فِعْلَاتٍ) مطلقاً، على ما أذكره على إثر هذا إن شاء الله تعالى.

(١) الكتاب ٥٨١/٣.

(٢) قال في التسهيل كما في الشرح ١٠٠/١ : «وقبل الياء نجلف» وانظر شرحه ١٠٢/١.

(٣) في الأصل، زه هنا .

(٤) في الأصل « هناك » .

المسألة الرابعة : في حكاية ماخالف ماتقدّم من المذاهب، فمن ذلك ما ذهب إليه قُطْرُب^(١) من إجازة الإتياع في (فَعَلَةً) الصِّفَةِ /، فيجوز ٢٢٣ عنده أن يقال في (ضَخْمَةً) : ضَخَمَاتٌ، وفي امرأةٍ (عَبَلَةً) : عَبَلَاتٌ، وما أشبه ذلك، وكأنه قاس الصفة على الاسم.

قال المؤلف : ويعضده ما روى أبو حاتم^(٢) من قول بعض العرب : كَهَلَاتٌ، وَكَهَلَاتٌ - بالفتح (والإسكان)^(٣) - والإسكان أشهر، وهذا الحرف شاذٌّ نادر، فلا يُقاس عليه، وما ذكر من القياس على الاسم فاسدٌ، لأنه مخالف لمقاصد العرب؛ إذ علمنا بالاستقراء أنها قصّدت أن تفرّق بين الاسم والصفة، وهو أراد أن يجمع بينهما في الحكم، فهو بمثابة مَنْ يقيس الفاعل على المفعول فيَنْصِبُ، أو المفعول على الفاعل فيَرْفَعُ.

ومن ذلك ما ظهر من ابن مُعْطٍ في «أَرْجُوزَتِهِ»^(٤) من التفرقة في التحريك بين ما فيه الهاء، كغُرْفَةٍ، وَسِدْرَةٍ وَبِدْرَةٍ، وبين ما لا هاء فيه نحو : دَعْدٌ، وَهَنْدٌ، وَجُمْلٌ، فَأُجَازَ في نحو (خُطُوةٍ، وَسِدْرَةٍ) ثلاثة الأوجه^(٥)، وفي نحو (بِدْرَةٍ) وجهاً واحداً، وهو صحيح. وأُجَازَ فيما لا هاء فيه وجهين خاصّةً، وهما الإتياع والتخفيف، فنحو (دَعْدٌ) فيه عنده وجهان، ونحو (هَنْدٌ) و(جُمْلٌ) لا تفتح عينه، هذا ظاهر كلامه، وهو مخالف لما تقدم.

وأيضاً فإن سيبويه^(٦) جَعَلَ نحو (دَعْدٌ) مثلاً ما فيه الهاء، ذا وَجْهِ

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٩٢.

(٢) لسان العرب، مادة كهل ٦٠٠/١١.

(٣) سقط من س .

(٤) قال ابن معطٍ :

ومثل هندٍ جُمْلٌ دَعْدٌ اجْتَمَعَ
ومثل خُطُوةٍ وَسِدْرَةٍ أَتَتْ
طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ وَطَوْرًا يَتَّبَعُ
في جمعها ثَلَاثَ رُؤَيْتَ

(٥) في س : ثلاثة أوجه .

(٦) الكتاب ٣/٢٩٧.

واحد كَجَفَنَةٍ، وأجرى نحو (جُمِلَ، وهِنْدِي) على اللُّغَاتِ فيما فيه الهاء، إلا أنه لم يَنْحُصْ على لغة الفتح، فقال السيرافى : يجوز في (جُمِلَ، وهِنْدِي) ثلاثُ لغات، كظَلَمَةٍ، وكِسْرَةٍ، فالظاهرُ أنه ما قاله ابنُ مُعْطٍ غيرُ ثابت. والله أعلم.

ومن ذلك ماذهب إليه الفراء^(١) من منع الإِتباع في (فِعْلَةٍ) المكسورةِ الفاء، فلايقول (فِعِلَاتُ) أصلاً، سواءً كان لامها ياءً أو غيرها، واحتج بأنَّ (فِعِلَاتُ) يتضمَّنُ بناءً (فِعِلَ) و(فِعِلُ) وزنُ أهمل إلا فيما ندر، كإِبِلٍ، وِيلِزٍ، ولم يُثبت سيبويه منه إلا إبلاً، وما استثقل في الأفراد، حتى كاد يكون مُهْمَلاً، حقيقُ بأن يَهْمَلَ ماكان يَتَضَمَّنُهُ من الجموع، لأنَّ الجمع أثقلُ من المفرد. والذي رَجَّحَ المُؤَلِّفُ الجوازُ، وهو ظاهر هذا «النَّظْم».

وأجاب عما احتج به الفراءُ من أَوْجُه :

منها أنَّ المفرد، وإن كان أخفُّ من الجمع، قد يُسْتَثْقَلُ فيه ما لا يُسْتَثْقَلُ في الجمع، لأنَّ المفرد مُعْرَضٌ لأن يتصرَّفَ / فيه بثنائيةٍ وجمعٍ ٢٢٤ ونسب. وإذا كان على هيئة مُسْتَثْقَلَةٍ تضاعف استثقالها بتعرض ما هي فيه إلى استعمالات متعددة، بخلاف الجمع، فإن ذلك فيه مأمون.

ومنها أن (فِعِلًا) كإِبِلٍ أخفُّ من (فُعُلٍ) كطُنُبٍ، فمقتضى الدليل أن يكون أمثلة (فِعِلٍ) أكثرَ من أمثلة (فُعُلٍ) إلا أن الاستعمال اتَّفَقَ وقوعه بخلاف ذلك فأى تصرَّفَ أقضى إلى ما هو أحقُّ بكثرة الاستعمال، فلاينبغي أن يُجْتَنَّب، بل يحقُّ أن يُؤَثَّرَ جبراً لِمَا فات من كثرة الاستعمال، ويؤيِّد هذا أنهم لا يكاون يُسَكِّنُون عَيْنَ (إِبِلٍ) بخلاف (فُعُلٍ) فإن عينه تُسَكِّنُ كثيراً.

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٩٦.

ومنها أن العرب قد استعملت (فِعِلَاتٍ) جَمْعًا لِفِعْلَةٍ. وقد أشار سيبويه^(١) إلى أن العرب لم تَجْتَنِبْ استعماله، كما لم تَجْتَنِبْ استعماله (فُعَلَاتٍ).

وقد رَجَّحَ بعضُ العرب (فِعِلَاتٍ) على (فُعَلَاتٍ) إذ قال في جمع (جِرْوَةٍ^(٢)): جِرَوَاتٌ، فاستَسْهَلَ النطق بكسر عين (فِعِلَاتٍ) في مَلامُهُ واو، ولم يَسْتَسهَلِ النطق بضمِّ عين (فُعَلَاتٍ) في (فُعْلَةٍ) أو أوْلَى بالجواز منه. والقاطعُ في هذا كَلَّةُ السماع، وقد حُكِيَ في غير ضرورة، فلا يُعَدَّلُ عنه.

ومن ذلك ما تقدمت الإشارة إليه مِنْ مَنْعٍ مَنْعٍ (فِعِلَاتٍ) في المعتلِّ اللام بالياء، كَلَحِيَّةٍ، فلاتقول لَحِيَّاتٌ، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٣). ووجهُ المنع الاستِثْقَالُ، لتوالى كسرتين مع ياء، مع عدم السماع أو نُدُورُهُ... وظاهرُ كلام الناظم في إطلاقه جوازُ مِثْلٍ هذا، وهو الذي يُعْطِيهِ رَدُّهُ على الفراء في منع (فِعِلَاتٍ) مطلقاً، لأن (فِعِلَاتٍ) المعتلُّ اللام بالياء فردٌ من أفراد ذلك المطلق، فما احتجَّ به يَجْرَى في هذا. والمعتمدُ في الجميع السَّماع، لأن التعليل بالاستِثْقَالِ ثانٍ عن كَوْنِهِ معدوماً أو نادراً، «قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا، ثُمَّ فَسِّرْ^(٤)».

وقول الناظم : «فَكَلَّا قَدْ رَوَوْا» ارتِهَانُ منه في النُّقْلِ في هذه الأنواع كُلِّهَا.

ولمَّا كان إطلاقه جوازَ الإِتِّبَاعِ قد تضمنَ إجازة ما هو ممنوعٌ اتفاقاً أَخَذَ في استثنائه من ذلك فقال :

وَمَنْعُوا إِتِّبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ
وَزُبْيَةٍ وَشَذْ كَسْرُ جِرْوَةٍ

(١) الكتاب : ٣ / ٥٧٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤١١ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٨١ .

(٤) هذه عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ٢٦٦ .

فاستثنى نوعين ^(١) / أعطاهما مفهوم المثلين، ويعنى أن العرب ٢٢٥
منعت الإتياع فيما كان من المؤنث المذكور على (فَعْلَةٍ) بكسر الفاء ولامه
واو وهو الذي أشار إليه بنحو ^(٢) - (ذِرْوَةٍ) أو كان على (فَعْلَةٍ) بضم
الفاء ولامه ياء، وهو الذي أشار إليه بنحو ^(٣) - (ذِرْوَةٍ) أو كان على
(فَعْلَةٍ) بضم الفاء ولامه ياء، وهو الذي أشار إليه بنحو (زُبْيَةٍ) فكأنه قال
: كل ما كان من المؤنث على (فَعْلَةٍ) ولامه ياء، أو (فَعْلَةٍ) ولامه واو، فإن
العرب امتنعت في جمعه بالالف والتاعن الإتياع، وأجازت ماعدها،
فلایجوز أن يقال في (ذِرْوَةٍ) : ذِرْوَاتٌ، ولا في (رِشْوَةٍ) : رِشْوَاتٌ، ولا ما
أشبه ذلك، لمّا في ذلك من الاستثقال والمنافرة بين الكسرة والواو،
لاقتضاء الكسرة قلبَ الواو ياء، فاجتنبوا ذلك.

وكذلك لايجوز أن تقول في (زُبْيَةٍ) : زُبْيَاتٌ، ولا في (كَلْبِيَّة) : كَلْبِيَّاتٌ،
لما في ذلك من استثقال الخروج من الضم إلى الياء، ولاقتضاء الضمة
قلبَ الياء واوا، فاجتنبوه رأساً.

ثم حكى ما جاء من النوع الأول شاذاً فقال : «وَشَذُّ كَسْرُ جِرْوَةٍ»
[يعنى أنه جاء هذا اللفظ، وهو (جِرْوَةٌ) مكسورة العين في الجمع بالتاء،
ولامه واو، فقالوا : جِرْوَاتٌ، وأبقوا الواو بعد الكسرة على حالها، وذلك في
غاية الشذوذ؛ إذ لم يُحَكَّ منه سواه ^(٣)، ولذلك خصّه الناظم وعيّنهُ بقوله :
«وَشَذُّ كَسْرُ جِرْوَةٍ» والجِرْوَةُ التي جُمِعت هكذا : يجوز أن تكون أنثى
الجِرْو، وهو وَلَدُ الكلبِ والسَّبَاع، أو الجِرْوَةُ التي هي الصغيرة من القِثَاء.
وذِرْوَةُ الشَّيْء : أعلاه، وكذلك ذُرْوَتُهُ، وذُرَاهُ ^(٤). والزُبْيَةُ : حفرة

(١) س : موضعين .

٢ - ٢ سقط « ز » .

(٣) الكتاب ٤/٤١١ .

(٤) في الأصل : ذرواه. وفي الصحاح : «وذرى الشيء بالضم : أعاليه، الواحد، ذِرْوَةٌ، وذُرْوَهُ أيضاً بالضم، وهى أعلى الشام».

يحفرها الصائد لما يُصاد من أسد أو صيد ونحوه . والزُّيَّة أيضا :
الرَّابِيَّة لا يعطوها الماء، ثم قال :

وَنَادِرًا أَوْثُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا

قَدَّمْتُهُ أَوَّلًا نَاسٍ انْتَمَى

يَعْنَى أَنَّ مَا عَدَا مَا تَقَدَّمَ فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، مِنَ الْإِتْبَاعِ،
وَالْتَّسْكِينِ، وَالتَّحْرِيكِ بِالْفَتْحِ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ جَمْهُورِ كَلَامِ الْعَرَبِ، إِمَّا أَنَّهُ
وَقَعَ نَادِرًا، وَإِمَّا اضْطِرَارًا، وَإِمَّا أَنَّهُ نُقِلَ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ مَخْصُوصِينَ.
وَأَمَّا مَا تَقَدَّمَ فَإِنَّمَا انْتَبَى عَلَى مَشْهُورِ كَلَامِهِمْ.

وهذه الأنواع الثلاثة التي ذكر مُتَبَايِنَةٌ فِي الْمَعْنَى.

فَالنَّادِرُ هُوَ الَّذِي جَاءَ فِي الْكَلَامِ الْمَنْثُورِ قَلِيلًا جِدًّا، بَحِثْ لِإِتْبَانِي
عَلَيْهِ لَقَلَّتْهُ.

وَذُو الْاضْطِرَارِ هُوَ / مَا جَاءَ فِي الشُّعْرِ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ، وَلَوْ لَا الْوِزْنُ ٢٢٦
لَتَكَلَّمَ بِهِ عَلَى مَا يُعْطِيهِ الْقِيَاسُ.

وَالَّذِي انْتَمَى لِلنَّاسِ هُوَ مَا كَانَ لُغَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ، اخْتَصَّصُوا بِالتَّكَلُّمِ
بِهَا دُونَ سَائِرِ قَبَائِلِ الْعَرَبِ، بَحِثْ تُنْسَبُ إِلَيْهِمْ خُصُوصًا دُونَ أَنْ تُنْسَبَ
إِلَى مُطْلَقِ كَلَامِ الْعَرَبِ، فَيُقَالُ : هَذِهِ لُغَةُ بَنِي فَلَانٍ.

وَقَوْلُهُ : «أَوَّلُ النَّاسِ» يُشْعِرُ بِأَقَلِّيَّتِهِمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ الْعَرَبِ، وَعَلَى
هَذَا النَّوعِ أَحَالَ عَلَى مَا يُذَكَّرُ بِحَوْلِ اللَّهِ.

وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا حَضَرَ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ وَبِهَا يَتَبَيَّنُ كَلَامُ
النَّاظِمِ.

فَأَمَّا النَّادِرُ فَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : عَيْرَاتُ، (فِي ١ - جَمْعُ عَيْرٍ، وَهِيَ جَمَاعَةٌ
الْإِبِلِ تَحْمِلُ الْمِيرَةَ. قَالَ فِي الشَّرْحِ (٢) : «وَأَمَّا عَيْرَاتُ فِي جَمْعِ (عَيْرٍ)

(١ - ١) سَقَطَ مِنْ س .

(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١/٣٦٧.

فجائزٌ عند جميع العرب مع شذوذه عن القياس» وإنما شذُّ من جهة تحريك عَيْنه، وهى حرف عِلَّة؛ إذ كان السكون فيها أخفَّ فالتزموه، وخرجوا بهذه اللفظة عن ذلك الأصل. وأما هُذَيْل فهم فيه على أصولهم، وإنما نَدَرُوهُ من جهة التزام جميع العرب ذلك فيه. قال سيبويه^(١): «حَرَكُوا الياءَ، وأجمعوا فيها على لُغَةٍ هُذَيْلٍ»، قال الكُمَيْت أنشدته السيرافي^(٢):

(عِزَاتُ الْفَعَالِ وَالْحَسَبِ الْعَوْدِ إِلَيْهِمْ مَحْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ^(٣))

ومنه ماتقدّم من قولهم : جِرَوَاتُ، وقد تقدم وجهُ شذوذه.

ومنه على مذهب سيبويه وَمَنْ تَبِعَهُ قولهم : لَجَبَاتُ فِي (لَجَبَةٍ) حيث اعتزم مَنْ يُسَكِّنُ فِي الْإِفْرَادِ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى لُغَةٍ مِنْ يَحْرُكُ وَهُوَ وَصَفٌ، وعلى هذا المعنى يمكن أن يُحْمَلَ قولهم : رَبَّعَاتُ، إِنْ ثَبِتَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَفْتَحُ فِي الْإِفْرَادِ، وَأَنَّ مَنْ يُسَكِّنُ فِيهِ يَفْتَحُ فِي الْجَمِيعِ^(٤).

ووجهُ سيبويه^(٥) (رَبَّعَاتُ) بَأَنَّ أَصْلَهُ اسْمُ مُؤَنَّثٍ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، فَصَارَ كَالْوَصْفِ بِخَمْسَةٍ، إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرِجَالٍ خَمْسَةٍ.

قال ابن الضائع : ولزومُ التاءِ فِي (رَبَّعَةٍ) يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

قال ابن الضائع فِي (لَجَبَاتُ) بَعْدَ مَا ذَكَرَ قَوْلَ سِيبَوِيهِ : وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ :

لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ مُخْتَصَّةً بِالْمُؤَنَّثِ أَشْبَهَتْ الْأَسْمَاءَ، حَيْثُ لَمْ تَكُنِ التَّاءُ فِيهَا

(١) الكتاب ٦٠٠/٣.

(٢) شرح السيرافي ٢٦/٥، وفيه «معنودة الأعكام» ولم أجده في ديوان الكميت. والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٥، ٣٣.

(٣) فِي الْأَصْل : «الانْقَال»، بَدَلَ «الْأَعْكَامِ»، وَفِي حَاشِيَةِ : الْأَعْكَامِ، كَذَا رَأَيْتُهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. وَيَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ : «وَقَوْلُهُ مَحْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ، أَيْ تَرَكْتُ الْأَبْلَ بِأَعْكَافِهَا، أَيْ بِأَحْمَالِهَا فِيهِمْ بِالْحَبِّ وَالرَّشْدِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ز : الْجَمِيعِ .

(٥) الكتاب ٦٢٧/٣.

علامةً للتانيث، لأنها كالتاء في (نَاقَة) ومن الفتح في الوصف قولهم :
كَهَلَاتُ فِي (كَهَلَة) فَفَتَحُوا فِي الْجَمْعِ، وَهُوَ وَصَفٌ قَطْرَب^(١).

وقال يونس : امرأةٌ عَدَلَةٌ، وَعَدَلَاتٌ، فَحَرَكُ، وقال : قَوْمٌ رَبْعَةٌ،
وَرَبْعَاتٌ. وقال يونس : شاةٌ لَجَبَةٌ، وَلَجَبَاتٌ، فَحَرَكُ الْجَمْعِ، وقال : لَا أَعْرِفُ
: لَجَبَةً، بِالتَّحْرِيكِ وَمِنَ الْإِسْكَانِ فِي الْإِسْمِ قَوْلُهُمْ : (أَهْلَاتٌ) فِي (أَهْلٍ)
وَأَهْلَاتٌ أَشْهَرُ.

قال سييويه^(٢) : «وقالوا : أَهْلَاتٌ، فَخَفُّوا، شَبَّهُوا بِصَعْبَاتٍ، حَيْثُ
كَانَ (أَهْلٌ) مُذْكَرًا تَدْخُلُهُ الْوَاوُ وَالنُّونُ». قَالَ : «فَلَمَّا جَاءَ مُؤَنَّثًا كَمَوْثٍ
(صَعْبٌ) فَعِلَ بِهِ كَمَا فَعَلَ بِمَوْثٍ (صَعْبٌ). يَعْنِي أَنَّهُمْ أَنْثَوْا (أَهْلًا) فَقَالُوا
: أَهْلَةٌ، وَجَمَعُوا فَقَالُوا : أَهْلُونَ فِي (أَهْلٍ) فَصَارَ لَذَلِكَ مِثْلُ : صَعْبٌ،
وَصَعْبَةٌ، وَصَعْبُونَ، فَعُومِلَ مَعَامِلَتَهُ.

وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ مُؤَنَّثًا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣)، أَنْشَدَهُ السَّيْرَافِي، وَأَنْشَدَهُ
الْفَرَاءُ أَيْضًا، قَالَ أَنْشَدَنِي الْمَفْضَلُ :
وَأَهْلَةٌ وَدٌّ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَّهُمْ

وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جُهْدِي وَنَائِلِي

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ قَبْلَهُ « قَالَ » وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ قَطْرَبِ وَتَخْرِيجُهُ مِنْ قَرِيبِ .

(٢) الْكِتَابُ ٦٠٠/٣.

(٣) هُوَ أَبُو الطَّمْحَانِ الْقَيْنِي، كَذَا نَسَبَهُ ابْنُ بَرِّي. وَابْيَتَ فِي كِتَابِ الْمَذَكْرِ وَالْمَوْثِ لِلْفَرَاءِ ٨٠٨،
وَاللِّسَانِ : أَهْلٌ، وَيَرَى.

هَذَا وَفِي النُّسخِ الثَّلَاثِ مَكَانَ تَبَرَّيْتُ : تَبَرَّضْتُ، وَفَوْقَهُ رُسِمٌ : كَذَا. يُقَالُ : تَبَرَّيْتُ مَعْرُوفَهُ وَلِمَعْرُوفِهِ:
اعْتَرَضَ لَهُ.

وأما الاضطرابُ فمنه قول الشاعر^(١) :
 وَحُمِلَتْ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقَتْهَا
 وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ
 فَأَسْكَنَ عَيْنَ (فَعَلَاتٍ) وَهُوَ اسْمٌ. وَقَالَ أَبُو الرُّمَّةِ^(٢) :
 أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدِنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ
 خُفُوقًا وَرَفَضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ
 أراد «ورَفَضَاتِ» فَأَسْكَنَ ضرورةً، وأنشد ابنُ خروف قال أنشده
 الباهلي^(٣) في «معانيه» :
 وَلَكِنْ نَظَرَاتٍ بَعَيْنٍ مَرِيضَةٍ
 أَلَاكَ اللَّوَاتِي قَدْ مَثَلْنَ بِنَا مَثُلًا
 أراد «نَظَرَاتٍ» وقال عَدِيُّ بْنُ الرَّقَاعِ^(٤) :
 يُكَابِدُ نَفَحَاتِ الْهَوَا جِرِ وَالضُّحَى
 مُكَافَحَةً بِالْمُنْخَرَيْنِ وَبِالْفَمِ
 وإنما سهّل هذا النوع شيئاً أنها مصادر، والمصادر تُشبه الصفات، فهي
 أسهل في القياس من (تَمَرَاتٍ) لوقيل.
 وأما اللغاتُ الأقليةُ بالنسبة إلى ما ذكر، فمنها ما حكى أبو الفتح^(٥) عن

(١) عروة بن حزام. والبيت في المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٥٦٤، وكتب النحو المتأخرة.

(٢) البيت في المرجع السابق، وديوانه ١٣٣٧/٢، والمقتضب ١٩٠/٢، والتكملة - لأبي علي ١٥٥.

(٣) هو أبو نصر أحمد حاتم الباهلي المتوفى سنة ٢٣١. وقد ذكر ابن النديم في الفهرست ٥٦ كتابه أبيات المعاني.

(٤) ديوانه ٧٨، واللسان : كفتح، وفيهما : يكافح لُوحَاتٍ «الْمُنْخَرَيْنِ».

(٥) حكى ذلك عنه ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٠/١ - ١٠١.

قوم من العرب من تَسْكِين عَيْن (فَعَلَات) إذا كانت اللام معتلة، فيقول في (ظَبْيَةٍ) : ظَبْيَاتٌ، وفي (شَرِيه) : شَرِيَّاتٌ. واللغة المشهورة : ظَبْيَاتٌ، شَرِيَّاتٌ.

ومنه لغة هَذِيل^(١)، أنهم يفتحون عَيْن (فَعَلَات) المعتلة، فيقولون في (جَوَزَةٍ) : جَوَزَاتٌ، وفي (بَيَّضَةٍ) : بَيَّضَاتٌ، وفي (سَيِّرَةٍ) : سَيِّرَاتٌ، وفي (عَيْرٍ) : عَيْرَاتٌ.

قال الفارسي عن قُطْرِب : وزعم يونسُ أن (تَوْبَةً) و(تَوْبَاتٍ) بالثقل يقولها ناسٌ كثيرٌ. قال^(٢) :

أبو بَيَّضَاتٍ رايحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِّينِ سَبُوحٌ
وقال الشلوبين : قياسُ لغة هذيل الفتح في نحو : دَوْلَةٌ، ودَوْلَاتٌ، وصُوفَةٌ
وصُوفَاتٌ، وكأنه إنما قال هذا لأنه لم يَسْمَعْه نقلا عن لغتهم. ولا شك أن القياس
سائغٌ.

وقولُ الناظم : «أولَاناسٍ انْتَمَى» أي : انْتَسَبَ.
يُقال : انْتَمَى فلانٌ، إذا انْتَسَبَ. و«غَيْرُ ماقْدَمْتُهُ» مبتدأ خبرُهُ «نادرٌ»
وما بعده^(٣).

(١) شرح التسهيل ١٠٣.

(٢) قال أبو بَيَّضَاتٍ، ثم ذَكَرَ البيت، وهو سهو، قال البغدادي في الخزانة ١٠٤/٨ :
والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تتمته. وانظر البيت
في الخصائص ١٨٤/٣، والمنصف ٣٤٣/١.

فهرس موضوعات الجزء السادس

الموضوع	الصفحة
إعراب الفعل	١
عوامل الجزم	٩٥
فَصْلٌ في لو	١٧٨
أَمْ وَلَوْ لَا وَلَوْ مَا	١٩١
الإخبار بالذني والألف والألام	٢٠٥
العدد	٢٣٨
كم وكأين وكذا	٢٩٤
الحكاية	٣٢١
التأنيث	٣٤٤
المقصور والممدود	٤٠٣
كيفية تشية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً	٤٢٩



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافعية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي
(٥٧٩٠هـ)

الجزء السادس

تحقيق

الدكتور عبد المجيد قطامش

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠-٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠-٠٣-٨٣٩-٤ (ج٦)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ١، ٤١٥ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٩٩٦٠-٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠-٠٣-٨٣٩-٤ (ج٦)

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م